الجمهوريـــة الجزائريـة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العـــالي والبحـث العلمـي

جـامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3

كلية العلـوم السياسية

قســم العلاقات الدولية

عنوان الرسالة:

الديمقراطية التشاركية والتنمية الإنسانية المستدامة

- دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية

إعداد: سعيدة كحال

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الكريم كيبش

لجنة المناقشة

اسم الأستـــــاذ	الدرجـــــة	الجـــــامعة	الصفـــــة
ريـــاض بوريـــش	أستاذ التعليم العالـــي	صالح بوبنيدر قسنطينـــــة	رئيســـــا
عبد الكريم كيبـــش	أستاذ التعليم العالـــي	صالح بوبنيدر قسنطينـــــة	مشرفا ومقـــررا
السعيد شوقي شكـور	أستاذ التعليم العالـــي	محمد الصديق بن يحي جيجل	عضوا مناقشـــا
عبد اللطيف بوروبـي	أستاذ محاضـــــر "أ"	صالح بوبنيدر قسنطينـــــة	عضوا مناقشـــا
مليكة فريمـــــش	أستاذ محاضـــــر "أ"	صالح بوبنيدر قسنطينـــــة	عضوا مناقشـــا
وداد غزلانـــــــي	أستاذ محاضـــــر "أ"	08 ماي 1945 قالمـــــــة	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 1438/1437هـ=2017/2016 م

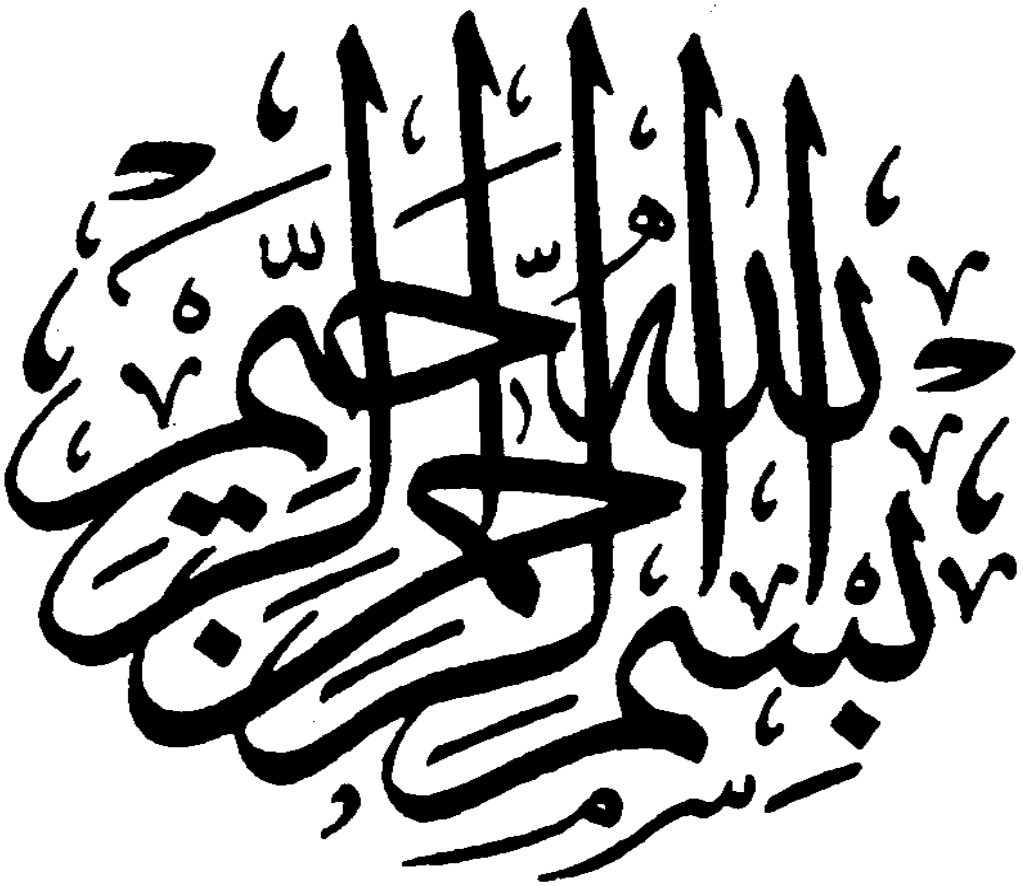
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

قال الله تعالى: ﴿اقرأ باسمِ ربِّكَ الَّذي خلَق (1) خلَقَ الإنسانَ من علَق (2) اقرأ وربُّكَ الأكرم (3) الَّذي علَّمَ بالقلَم (4) علَّم الإنسانَ ما لم يعلم (5)﴾ [سورة العلق]

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة آية 11]

«اللهم أغنني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى وجمّلني بالعافية»

شكر وعرفان

الحمد أولا وآخرا لله سبحانه وتعالى أن من علي بإنهاء هذه الرسالة

فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

ثم أثني شكرا على مشرفي الكريم الأستاذ الدكتور **عبد الكريم كيبش** أن

تفضل بالإشراف على هذه الرسالة واحتضنها منذ أن كانت فكرة فله

مني جزيل الشكر والامتنان وأدامه الله في خدمة العلم وطلبته

كما أشكر لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه الرسالة

والشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إتمام هذا العمل

مقدمة

لقد تم تقرير مرتكزات النظام الاقتصادي الدولي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية كما تشهد على ذلك اتفاقية بريتون وودز عام 1944، وإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثم الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عام 1947،التي بها تكون القاعدة المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي قد استكمل بناؤها، و الحاكمية الدولية قد تحقق استقرارها.

ولكن على رغم صمود هذه المرتكزات في مواجهة التقلبات والأزمات التي عصفت بالمسار التطوري للاقتصاد الدولي، فإن سجل الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها حاكمية النظام قد أفرز وبخاصة للغالبية من الدول النامية ومنها الجزائر، انتكاسات في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والتي بلغت ذروتها خلال سنوات الثمانينيات، وتجسدت بأزمة المديونية من جهة، وطبيعة استجابة إستراتيجية المديونية الدولية لهذه الأزمة من جهة أخرى.

وهنا يظهر مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، وضرورة القيام بإصلاحات سياسية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية، تمثلت أساسا في تبني الديمقراطية التشاركية كطريقة فعالة لبلوغ هدف التنمية مع مطلع التسعينيات. وأصبحت التنمية عملية تطول إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والمجتمع كله. والديمقراطية التشاركية بما تحمله من حرية ومشاركة تمثل محور عملية التنمية. لأن هدف التنمية كعملية تطوير هو زيادة نطاق الخيار الإنساني وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية الإيجابية الحرة ومسؤولية الانتماء الاجتماعي. وبهذا تكون الديمقراطية التشاركية عاملا فعالا وسببا لتوليد تغيير سريع في بناء إنسان يتمتع بالرفاه والحرية معا.

إن مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، يقوم على فكرة أن التنمية تقوم من خلال الناس ولأجلهم وتتيح لكل الناس زيادة قدراتهم واستغلالها في كل المجالات وتفتح الفرص وتوسع قدرات الأجيال الحالية والمستقبلية. كما تقوم التنمية الإنسانية المستدامة على دمج العامل الإنساني والبيئي كمبادئ أساسية لإستراتيجية التنمية، وأن النمو الاقتصادي لا يكون غاية بحد ذاته، بل كوسيلة لتحسين مستويات حياة البشر، كون مشكلة التنمية ليست مشكلة تقنية تتطلب حلولا تكنولوجية، بل هي تمثل تحول مجتمع من العلاقات، وطرق تفكير تقليدية وطرق الإنتاج والإدارة التقليدية إلى طرق أكثر حداثة.

والديمقراطية التشاركيه، على اعتبار أنها طريقة أو ميكانيزم لاختيار الممثلين السياسيين ضمن مسار انتخابي ديمقراطي فعال ومستدام يحقق الاستقرار السياسي وينفي حدوث الأزمات، تضمن التوزيع الاجتماعي المنصف للقوة لأجل المشاركة الفاعلة في عملية التنمية. فتمثل الديمقراطية التشاركية، النظام القائم على الشعور بالكفاءة السياسية التي تغذي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، ويساهم في تشكيل كتلة من المواطنين مطلعه وقادرة على الاهتمام الدائم، وبذلك تكون مشاركة المواطنين مباشرة في تنظيم المؤسسات الاجتماعية، فالديمقراطية التشاركية، كنظام سياسي تشكل الآلية التي تركز على حرية التعبير للشعب عن حاجاته وطموحاته، والمشاركة في كل مظاهر الحياة، لتأسيس دولة عمادها حقوق الإنسان. والمواطن وحاجاته معايير لقياس درجة فعالية النظام ومستوى التطوير والتنمية.

إن قضية التزام نهج عام ومتعدد الجوانب بالنسبة للتنمية في الجزائر، أصبح أكثر وضوحا في الأعوام الأخيرة، ويرجع هذا جزئيا إلى الصعاب التي واجهتها في مسارها الإنمائي.وترتبط هذه القضايا برباط وثيق بالحاجة إلى تحقيق توازن بين دور الحكومة وغيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى، وبين الأداء الوظيفي للأسواق.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

- مبررات موضوعية:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بتطور الدراسات التنموية كمحور في النقاشات النظرية في عصر العولمة نظرا للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية،حيث برزت القضايا البيئية كنقطة محورية للسياسة والاهتمام الدوليين واحتلت موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولي لدى الزعماء السياسيين والمسؤولين الحكوميين والعلماء والصناعيين والمواطنين. ومن جهة ثانية تظهر قضايا الفقر والديمقراطية كمتغيرات أساسية في تحليل المشاكل التنموية لدى الدول النامية، كون النشاط الاقتصادي والزيادة السكانية والتدهور البيئي كعوامل مترابطة قامت بشبك الاقتصاد الكوكبي مع البيئة الكوكبية بأساليب جديدة.

ولذلك كان من الضروري على دولة نامية كالجزائر أن تتحرك في الوقت الذي تبقى فيه هوة الموارد بين الدول النامية ونظيرتها الصناعية دائبة في الاتساع، يكون فيه العالم الصناعي مهيمنا على صنع القرار. وبات فيه هذا العالم الصناعي مستهلكا لجزء كبير من رأس مال كوكب الأرض البيئي، لذا أصبح

من الضروري دراسة و فهم غياب هذا التكافؤ، الذي هو إشكال الكوكب البيئي الرئيسي، وهو في الوقت نفسه إشكاله التنموي الرئيسي، وكيف يمكن للمقاربة الديمقراطية أن تساعد في حل المشكلة التنموية والبيئية.

إضافة إلى هذا تبرز أهمية دراسة الموضوع محل الدراسة من ناحية إيضاح الغموض الذي يصاحب بروز المفاهيم الجديدة ودراستها دراسة نقدية ومحاولة فهم محتوى المبادئ والقيم والركائز التي بنيت عليها، ودراسة إمكانية تطبيقها بطريقة صحيحة في دولة نامية كالجزائر بحيث يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية تجعل من الجزائر دولة متطورة في المستقبل.

- المبررات الذاتية:

تتمثل الدوافع الذاتية لدراسة الموضوع في الرغبة في تناول موضوع الديمقراطية والتنمية في الجزائر كطريقة لإحداث تغير إيجابي في أسلوب الحياة وتحسين مستوى الحريات في المجتمع الجزائري، وضمان قدر أكبر من الحاجات للمواطن. ومن جهة أخرى محاولة البحث في نوع من الدراسات قليلة في الجامعات الجزائرية نظرا لحاجة الطلبة معرفة الجديد في مجال الديمقراطية والتنمية في الجزائر. كما يسعى الباحث من خلال الدراسة إلى محاولة إبراز مصادر القوة والضعف في التجربة الجزائرية في مجال الديمقراطية والتنمية انطلاقا من اعتماد دراسات نقدية سواء من طرف جهات داخلية وطنية أو خارجية لأجل وضع سياسات تنموية فعالة وصحيحة.

❖ أدبيات الدراسة:

تتعدد الدراسات حول قضايا الديمقراطية والتنمية، فنذكر من بين الكتب التي تطرقنا إليها:

- كتاب: **Amartya Sen**، بعنوان: **Development as Freedom**، الصادر سنة 2000 .

تطرق فيه إلى أن الحرية هي محور عملية التنمية، وأن تنمية رأس المال البشري وتنمية قدرات الإنسان لا تأتي قصرا ولا تتحقق أبدا في مناخ استبدادي أو بناء على قرار سلطوي، كما أن العدل الاجتماعي لا مكان له في ظل نظام الحاكم فيه هو الصواب والمرشد والموجه، فالحرية هي آلية تطوير حضاري، وهي في نفس الوقت ثمرة متطورة النضج لهذه التنمية والتطوير.

- كتاب **آلان تورين، ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية.**

يتناول فيه قضية التنمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية، و يؤكد أن التنمية ليست سبب الديمقراطية وإنما هي نتيجة لها، فلا يمكن تحقيق تنمية متعددة الجوانب دون وجود نظام ديمقراطي تشاركي يؤسس لهذه التنمية يقوم على دور فعال للقوى المجتمعية ومواطنة ديمقراطية وتعددية سياسية وحقوق الإنسان.

- كتاب: **veyret Yvette**، بعنوان: **développement durable: approches plurielles** سنة 2005.

يتناول فيه الكاتب مفهوم التنمية المستدامة، والمفاهيم المرتبطة به، والعوامل المؤدية إلى ظهور المفهوم، ومسارات التعاون الدولي في مجال التنمية وحماية البيئة وإمكانية تطبيق المفهوم في الدول النامية.

- كتاب **Jean Philippe Badre، Marie-José Delre**، في كتاب: **développement durable et devenir de l'homme**، سنة 2003.

يتحدث الكاتبان فيه حول مفهوم التنمية المستدامة، والتهديدات التي يعاني منها الجيل الحالي والمستقبلي، ويقدمان مجموعة من الحلول والمقترحات لمعالجة أزمة التنمية والتدهور البيئي.

- **Michael todaro**، في كتاب: **economic development**، سنة 1994.

يركز فيه على أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل متغيرات رئيسية في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية من خلال المؤسسات القومية، ويعتبر التنمية سلسلة من التغيير يتحول فيها النظام الاجتماعي من حالة الحرمان إلى حالة يكون فيها متناغما مع حاجات ورغبات الأفراد.

- الدراسة التي قدمها: **Joseph E. stiglitz**، بعنوان: **« towards a new paradigm for development strategies policies and processes »** عام 1998.

حيث يقترح إستراتيجية جديدة للتنمية، من خلال دمج العامل الإنساني والبيئي كمبادئ أساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة، واعتبار النمو الاقتصادي ليس هدفا ولكن وسيلة لتحسين حياة البشر.

- كتاب: **س.ن. إيزنشتات**، بعنوان: **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير**، سنة 2002.

تناول فيه مفهوم الديمقراطية التشاركية، وميكانيزمات عمل النظام الديمقراطي التشاركي.

- كتاب: **باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين**، عام 2009.

يتحدث فيه الكاتب حول مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، ويدرس المرتكزات المحورية للمفهوم ويركز حول الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية.

- كتاب: **ناصر يوسف، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**. سنة 2010.

يتناول الباحث التجربة الإنمائية في الجزائر بدراسة نقدية لواقع الوضع التنموي بأبعاده الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية. ويقدم جملة من المقترحات لإحداث تنمية قوية وفاعلة في الجزائر.

- كتاب: **البنك الدولي**، بعنوان: **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، عام 2004.

يتناول فيه مجموعة من خبراء البنك الدولي إشكالية التنمية في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومناقشة دور الإدارة السيئة للحكم في فشل سياسات التنمية في هذه الدول، و طرح بديل الحكم الجيد الديمقراطي كطريقة فعالة وضامنة لنجاح التنمية، مع التركيز على مفاهيم التضمينية والمساءلة في ضمان جودة الحكم واستدامة التنمية.

❖ **الإشكالية:**

يشهد العالم اليوم تحولات مهمة تتجاوز النطاق الاقتصادي، وأضحت مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان والحرية السياسية جزءا أساسيا في الخطاب السائد حول التنمية. فالتنمية كعملية ديناميكية مركبة تقوم على محورية الفاعل الإنساني. وباعتبار الديمقراطية التشاركية كأحد أطروحات ما بعد الحداثة حول قضايا الحكم والعدالة والمشاركة وكطريقة للإصلاح السياسي، الواسع والعميق، المؤدي لقيام مجتمع الحرية والتنمية بأبعادها ومستوياتها المختلفة، وأن الشرط الأساسي لبدء مسيرة عملية التنمية وضمان نجاحها هو ضمان احترام الحريات، وأن المشاركة هي جوهر العملية الديمقراطية، بمعنى أن

تشمل العملية جميع القوى المجتمعية، و أن إقصاء أي قوى مجتمعية، من حيث المبدأ، مناف جذريا للأصول الديمقراطية الضامنة لاستمرار التقدم الإنمائي.

ولما كانت آفاق التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر وفرص تحقيقها ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الديمقراطية التشاركية واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات كمعايير واتجاهات وقيم للثقافة الحديثة المرتبطة بالديمقراطية والتنمية. فإنه من الضروري فهم طبيعة العلاقة التي تربط الديمقراطية التشاركية بالتنمية الإنسانية المستدامة، ومحاولة تقديم وصفة علاجية لمشاكل التنمية في الجزائر عن طريق تبني أطروحة الديمقراطية التشاركية كأداة لبناء نموذج إنمائي مستدام في الجزائر يعمل على تلبية حاجات المواطن، بواسطة التحول من التنمية المرتبطة بالوسائل إلى التنمية المرتبطة بالأهداف، باعتبار الفرد محورا للعملية التنموية كوسيلة وهدف في آن واحد لاستراتيجيات التنمية في الجزائر بكل أبعادها سواء السياسية، الاقتصادية–الاجتماعية، أو البيئية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن للديمقراطية التشاركيه أن تؤدي إلى تحقيق تنمية إنسانية مستدامة في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية الإنسانية المستدامة ؟
- ما هو الإطار القيمي للديمقراطية التشاركية ؟
- ما هي تصورات ما بعد الحداثة حول علاقة الديمقراطية بالتنمية ؟
- ما هو واقع التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي سياسات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر لأجل تحقيق تنمية إنسانية مستدامة ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تثار الفرضيات التالية:

- يمكن للجزائر من خلال تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية من مواطنة ديمقراطية وتعددية سياسية واحترام حقوق الإنسان، أن تؤدي إلى بناء تنموي مستدام قادر على تلبية حاجات المواطن الحالي والمستقبلي.
- تشكل الديمقراطية التشاركية آلية أساسية لتمكين الأفراد من المساهمة في تنمية بلدانهم وضمان الإنصاف والمشاركة لكل القوى المجتمعية الفاعلة.

– فشل النظام السياسي الجزائري في بناء ديمقراطية راسخة ومنه تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، أدى إلى الحاجة إلى إصلاحات خارجية.

– كلما ترسخت الديمقراطية في آلية عمل النظام السياسي الجزائري، كلما تجسدت التنمية الإنسانية المستدامة.

– أدت المتغيرات المرتبطة بالعولمة إلى ظهور مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة وضرورة ربطها بالديمقراطية التشاركية.

❖ **الإطار المنهجي للدراسة:**

نظرا لكون الظاهرة السياسية والاجتماعية عموما ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات تظهر الحاجة لدراستها وفق مناهج ومقاربات متكاملة، لذلك فقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج:

– **المنهج التاريخي:** الذي يعبّر عن الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير الظاهرة والأحداث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، وهذا ما ساعدنا على التعرف على التطور التاريخي لكل من مفهوم التنمية ومفهوم الديمقراطية والتغيرات التي حصلت عبر المراحل التاريخية سواء على المستوى الفكري أو على مستوى الممارسة. ومن جهة أخرى استعملنا المنهج التاريخي في دراسة المسار التاريخي للديمقراطية والتنمية في الجزائر ومختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية.

– **المنهج المقارن:** من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين منظورات التنمية والمقارنة بينها عبر مراحل زمنية مختلفة من أجل الوصول إلى مختلف مستويات الترابط والتداخل الموجودة بين المنظورات ومعرفة الجديد الذي يضيفه كل مفهوم. كذلك استعملنا المنهج في المقارنة بين مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر من طرف الحكومات المتتالية منذ الاستقلال.

– **المنهج الوصفي:** ويظهر من خلال قدرته على تحليل المعطيات المرتبطة بمفاهيم الدراسة كالديمقراطية والتنمية والمؤشرات المرتبطة بالأداء والمبادئ والقيم الجوهرية لكل مفهوم، وميكانيزمات العمل وطريقة الأداء الفعال.

– **منهج دراسة الحالة:** من خلال إسقاط الدراسة النظرية على حالة الجزائر فيما يخص الديمقراطية و التنمية، بهدف معرفة واقع التنمية و الديمقراطية في الجزائر، والوصول إلى تعميمات متعلقة بحالة الدراسة

لمعرفة مدى التطور في تطبيق سياسات التنمية الإنسانية المستدامة، و محاولة وضع تصور مستقبلي لمسار الديمقراطية و التنمية و تقديم مقترحات لتصحيح الوضع القائم في المستقبل.

– **مقاربة الحكم التشاركي:** الذي يقوم على التعامل مع نظام الحكم كإطار شامل يعبر على توزيع للأدوار والوظائف والصلاحيات بطريقة جديدة تتناسب مع المتغيرات الجديدة، وتحديد الفاعلين وأدوارهم ونمط العلاقات التي تربط بينهم، وتحسين المهارات والقدرات وإعادة تعريف العلاقة بين الفاعلين التقليديين والفواعل الجديدة.

– **المقترب النسقي:** وذلك لتوضيح علاقة النظام السياسي الجزائري بمحيطه، ودراسة التحولات والمستجدات الداخلية والخارجية في القيم، باعتبارها متطلبات للنظام السياسي للتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، وكونه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

– **اقتراب علاقات الدولة – المجتمع:** الذي يركز على تعمق المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات. لذلك كان اقتراب الدولة – المجتمع بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة تأثيرا على صراع الجماعات والبنية الطبقية وتضارب المصالح لإعادة دور الدولة إلى بؤرة الاهتمام كمتغير مستقل. ودراسة دور التنظيمات غير الرسمية التي من خلالها يمارس الناس سلوكياتهم. ولفهم عمليات تكريس الديمقراطية ودورها في تحقيق التنمية تنطوي بالأساس على نوعية العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع.

❖ تنظيم الدراسة:

تتناول الدراسة أربع فصول، يشمل القسم الأول من البحث الإطار النظري للموضوع ويمثل القسم الثاني من الدراسة دراسة تطبيقية. وتتوزع الدراسة من حيث محتوى كل فصل على الشكل التالي:

– **الفصل الأول:** يتناول الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية، ويتضمن ثلاث مباحث، يناقش المبحث الأول نظريات التحديث حول النمو الاقتصادي وركزنا على أطروحات المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة ونظرية المراحل عند روستو والنظرية الكينزية ونظرية شومبيتر. أما المبحث الثاني فتضمن المقاربات النظرية الماركسية، فقدمنا فيه تحليلات ماركس الاقتصادية، ثم منظور مدرسة التبعية حول

التنمية الاقتصادية ونظرية النظام العالمي في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية وإشكالية التنمية العالمية. أما المبحث الثالث، فيناقش المقاربة التنموية في عصر العولمة، المتمثلة في مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة التي هي محور دراستنا، وقسمنا المبحث إلى أربعة مطالب، يدرس المطلب الأول العوامل المؤثرة في ظهور المفهوم الجديد للتنمية، والمطلب الثاني يقدم دراسة تفصيلية لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة ومختلف القيم المرتبطة بالمفهوم، والمطلب الثالث يتناول مسار التعاون الدولي لأجل بناء نموذج التنمية الإنسانية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، أما المطلب الرابع فيدرس الفقر كأحد المفاهيم الأساسية للتنمية من منظور أطروحة التنمية الإنسانية المستدامة.

- **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى التصورات ما بعد الحداثية حول علاقة الديمقراطية بالتنمية، كمدخل للدراسة تناولنا في المبحث الأول، مفهوم الحداثة والأطروحات التقليدية في تفسير العلاقة التي تربط الديمقراطية بالتنمية وركزنا على التفسيرات النظرية لمدرسة المؤشرات وتحليلات نظريات مراحل النمو. أما المبحث الثاني، تناول المقاربة الديمقراطية في عالم ما بعد الحداثة وركزنا على الديمقراطية التشاركية كونها محل الدراسة، فقدمنا في المطلب الأول مفهوم ما بعد الحداثة ثم في المطلب الثاني مفهوم الديمقراطية التشاركية، وفي المطلب الثالث ركزنا على مبادئ الديمقراطية التشاركية. أما المبحث الثالث فقمنا فيه بدراسة سياسات ما بعد الحداثة وركزنا على السياسات الرأسمالية وآلية العمل الديمقراطي في إطارها والتحليلات المرتبطة بالتنمية من طرف المفكرين سواء المؤيدين للرأسمالية أو اليساريين، فيقدم المطلب الأول القيم الجديدة للتنمية المرتبطة بالتنمية الإنسانية المستدامة والرأسمالية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية، أما المطلب الثاني فيناقش آلية عمل السوق في ظل الهيمنة الليبرالية وإمكانية تحقيق الإنصاف والعدالة للجميع في ظل مبادئ الديمقراطية التشاركية، أما المطلب الثالث فيتحدث حول كيفية الربط بين الإنصاف والنمو الاقتصادي وضمان المشاركة للجميع في عمليات التنمية.

- **الفصل الثالث:** يتحدث هذا الفصل كإطار تطبيقي للدراسة حول واقع التنمية في الجزائر، فيقدم المبحث الأول، العوامل المؤثرة في عملية التنمية في الجزائر، فيقدم المطلب الأول العوامل الداخلية لعملية التنمية متمثلة في المخطط الاشتراكي للتنمية، أما المطلب الثاني فيركز على العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التنمية، أما المطلب الثالث فيناقش عوامل التغير في عملية التنمية الاشتراكية المتمثلة في جملة التحولات السياسية التي عرفتها الساحة السياسية بالجزائر. كما يقدم المبحث الثاني، ديناميكية التجربة الإنمائية بعد الإصلاحات، من خلال التطرق إلى عملية إعادة البناء الاقتصادي في إطار التحول إلى

النظام الليبرالي، ويقدم المطلب الثاني محاولات توسيع إطار المشاركة السياسية وسياسات الترسيخ الديمقراطي. أما المبحث الثالث، فيقدم تقييم لمستوى التنمية الإنسانية المستدامة بالتركيز على المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية لقياس درجة التطور التنموي.

– **الفصل الرابع:** قدمنا في هذا الفصل مجموعة من السياسات التي يمكن للجزائر أتباعها لأجل تفعيل الديمقراطية التشاركية ومنه تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة. فقسمنا هذه السياسات إلى ثلاثة مباحث يركز المبحث الأول، على آليات إعمال حقوق الإنسان وخلق آليات للتقييم الديمقراطي والتنموي كمجال لتحديد الإيجابيات والسلبيات.أما المبحث الثاني، فيمثل مجموعة من السياسات التي يجب اعتمادها تكون متمحورة حول حاجات الإنسان، فيقدم المطلب الأول مبادئ الحكم الراشد كأساس لمكافحة الفساد وإصلاح طريقة تسيير شؤون الدولة والمجتمع والإدارة الجيدة للموارد، والمطلب الثاني، يركز على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية القدرات، والمطلب الثالث يؤكد على وجوب خلق نسق إنتاجي مستدام يلبي حاجات الحاضر والمستقبل.أما المبحث الثالث، فيقدم رؤية مستقبلية لمسار استراتيجيات التنمية والديمقراطية في الجزائر، فيناقش المطلب الأول السيناريو الخطير على مستقبل الدولة الجزائرية والمطلب الثاني يناقش السيناريو الراديكالي في الجزائر،أما المطلب الثالث نجده يقدم السيناريو الإصلاحي كأحد احتمالات عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التنمية في الجزائر

إن المنظور الاقتصادي الجيد هو الذي يقدم فرضيات معيارية، ومفهوما للواقع الاقتصادي الاجتماعي، يأخذ بها عدد متزايد من العلماء الاجتماعيين. و إذا جرى أيضا تقديم و قبول طرق التحليل الرسمية و النظريات المتماسكة من قبل عدد من المهنيين، فان المنظور– perspective يمكن اعتباره كنموذج– paradigme ويمكن لميراثنا من الفكر الاقتصادي أن يفيدنا كدليل نحو تطوير منظور جديد. وتعتبر نقطة البداية هي فلاسفة الاقتصاد البارزين التحديثيين والماركسيين.ومع أن بعض فرضياتهم المعيارية كانت متعارضة تماما، و أنه كانت لديهم فرضيات مختلفة جوهريا بالنسبة إلى فعالية التنظير الاقتصادي. بيد أنه كانت هناك نقاط مشتركة كثيرة في ما بينهم. وإن دراسة الجوانب الرئيسية من مفهمة– conceptualization هؤلاء العلماء للواقع، وانتقاداتهم للاقتصاد، وطرق تحليلهم، واستنتاجاتهم يمكن أن تخدم كأساس متين نبدأ منه ببناء نموذج اقتصادي تنموي جديد. ومن خلال هذا الفصل سوف نتناول أغلب نظريات و مدارس الفكر الاقتصادي، وأهم المفكرين في مجال التنظير التنموي، بداية من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر المعاصر، ومدى إسهامهم في تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والمتغيرات والعوامل المساهمة في ذالك.

المبحث الأول: نظريات التحديث

تنفرد الدراسات في النمو والتنمية الاقتصادية دون فروع الاقتصاد الأخرى بتعدد المدارس والاجتهادات، وتباين المناهج والرؤى. وهو تعدد تفرضه ضرورة فكرية ومذهبية، كما تفرضه حتميات التطور الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا نجد نظريات التحديث في دراسة النمو الاقتصادي تختلف فيما بينها من حيث تنوع النماذج وتغايرها، والاختلاف حول المصطلحات ومدلولاتها.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التركيز حول خمسة مقاربات نظرية ليبرالية لدراسة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة

أولا: المدرسة الكلاسيكية

شهدت نهاية القرن السابع عشر انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى جانب اختفاء الاحتكار و إفساح السبيل للمنافسة. ويكمن العامل الذي أنتج هذين الاتجاهين، وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلها في تطور الإنتاج الصناعي تطورا مبهرا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر،الفترة التي تعلن قيام الثورة الصناعية قي انجلترا Industrial Revolution: أي التحول الكيفي الذي يصبح به النشاط الصناعي هو السائد في الاقتصاد القومي.[1]

ويمكن طرح المسار الخطي المتجانس للتنمية وفق المنطق الكلاسيكي على النحو التالي: [2]

$$Y= F(L, K, Q, T)$$

حيث: y= حجم الناتج القومي.

L= العمل

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات**. ج1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص ص 205- 206.

[2] B.Higgines, **Economic Development: Principles, problems and policies**. New York: Doubleday company, 1968, P.57

K= رأس المال

Q= خزين رأس المال المتراكم

T= مستوى التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية

من خلال هذه المعادلة نجد أن حجم الناتج القومي يعتمد على حجم قوة العمل و على خزين رأس المال، أي على مقدار الأرض المتاحة (الثروات الطبيعية) ومعدل الاستثمار.

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الجذري:نضوج أشكال جديدة للإنتاج، وظهور أشكال جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ومن الحكومات، ومن الأفكار الاجتماعية. وفي هذا المجال نشط المنظمون– Les entrepreneurs أي أصحاب المشروعات القائمة على العمل الأجير.

رواد المدرسة الكلاسيكية:

ظهر الفكر الاقتصادي لدى رواد المدرسة الكلاسيكية في الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة. فتمثل الثروة (La richesse) مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال أي منتجات تخصص للاستعمال النهائي (إشباع الحاجات النهائية)، ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الإنتاج. أما القيمة (la valeur) هي ظاهرة مرتبطة بإنتاج المبادلة. ابتداء من هذه الخاصية الأساسية لهذه الفترة يجري التمييز في إطار رواد المدرسة التقليدية بين الرواد الانجليز، والرواد الفرنسيين أو الطبيعيين Les physiocrates.

أ– **الرواد الانجليز للمدرسة الكلاسيكية:**يعتبر ويليام بيتي William Petty، من أهم الرواد الإنجليز للمدرسة الكلاسيكية.[1] وفي تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع.

[1] إلى جانب ويليام بيتي نذكر كل من: نورث Dudly North (1641– 1691)، جون لوك John Lock (1630– 1704)، جون لو John Löw (1671– 1729)، دافيد هيوم David Hume (1711– 1776)، جيمس ستيوارت= =(1712– 1780)، آدم سميث Adam smith (1723– 1790)، دافيد ريكاردو David Ricardo، جون ستيورات ميل John Stuart Mill، جان باتست ساي Batiste say، روبرت مالتوس .R.malthus.

بالنسبة لقيمة السلعة يسميها ويليام بيتي بالثمن الطبيعي Prix Natural ، ويجيب على سؤالين:[1]

- **السؤال الأول:** ما هو مصدر القيمة؟

ويجيب ويليام بيتي على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل، ويعلن في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن: "العمل هو أب الثروة والأرض أمها". وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة.

- **السؤال الثاني:** ما هو مقياس القيمة؟

يجيب ويليام بيتي على ذلك بأن القيمة تقاس بكمية العمل، فقيمة سلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة.

ومن بين أبرز قضايا علم الاقتصاد التي تصدى لها آدم سميت، ومعه خطا تاريخ الفكر الاقتصادي أطول خطواته، وأعطى علم الاقتصاد هيكله الحديث،واعتبر رسول الليبرالية الاقتصادية، وكان هو صورة رجال الصناعة التواقين إلى القضاء على القيود المفروضة على السوق.[2] فكان آدم سميث معنيا، بالدرجة الأولى بالفوائد المادية والنقدية التي أفضى إليها رفع إنتاجية العمل. وفسّر سميت ظهور التقسيم التقني للعمل الذي يقوم في ظله الأعضاء المختلفون للمجتمع بأنشطة اقتصادية مختلفة حيث الكل ينتج البضائع التي يتم بشكل أساسي مقايضتها أو مبادلتها في السوق مقابل النقود، فيقول:" **تقسيم العمل نشأ من قلب نزعة التبادل الكامنة في الطبيعة البشرية**".[3] ويرى أن التأثير الذي أحدثه تقسيم العمل هو زيادة إنتاجية العمل، والتطور الاقتصادي يجري لأن الفاعلين العقلانيين يجدون من الأفضل لمصلحتهم هو السير في أنشطة تعزز الإنتاج الواسع الانتشار بهدف التبادل والتخصص والابتكار. [4]

كما يعتقد دافيد ريكاردو فيما يخص العوامل التي تحدد قيمة الناتج أو سعره، أن العنصر الأول يجب أن يكون منفعته، أي فائدته، فإذا لم تكن سلعة ما نافعة بأي طريقة، أي لم يكن باستطاعتها أن

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي:الأساسيات**، مرجع سابق، ص ص 217- 218.

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**.(تر: أحمد فؤاد بلبع)، الكويت:المجلس الوطني للثقافة،2000، ص87.

[3] توماس س. باترسون،**التغيير والتنمية في القرن العشرين**.(تر:عزة الخميس)،القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 40.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

تسهم في إشباع حاجاتنا، فإنها تفتقر إلى قيمة قابلة للتبادل. وبالرغم من وجود سوابق لهذه الفكرة فإننا نجد صورة مبكرة في الجانب الآخر للرؤية الحديثة فيما يتعلق بتحديد السعر، وهي التفاعل بين العرض والطلب. [1]

وكان القانون والحكومة موضع اهتمام مركزي في كتاب سميث (Wealth of Nations and Lectures on Jurisprudence) ويشير سميث ضمنا إلى أن "اليد الخفية للسوق"، أي السعي المتواصل للبشرية للتوصل إلى النظام (Order) عبر التبادل، تعمل فقط في ظل ظروف معينة عندما يصبح التبادل ممكنا ومتحررا من قيود ورقابة الدولة. لذا يعتقد سميث أن الدور المركزي للحكومة مع هيئات تشريعية وتنفيذية مستقلة كان شرطا أساسيا ضروريا للتطور المستمر للحضارة الحديثة. [2]

ب- الرواد الفرنسيون للمدرسة الكلاسيكية: يرى الطبيعيون على رأسهم فرانسوا كينيه Quesnay François [3]، أن الثروة تتمثل في الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الإنتاج السنوي لهذه الأموال. فالثروة تتمثل في المنتجات، فيما يلزم منها لعيش أفراد المجتمع، وما يلزم منها لضمان استمرار الإنتاج في الفترات الإنتاجية المقبلة. هذه الثروة تنتج في مجال الإنتاج لا مجال التبادل. وهي لا تنتج في نظر فرانسوا كينيه، إلا في مجال الإنتاج المادي، وعليه يستبعد كينيه نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة في مجال الإنتاج المادي، وتنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج.

ثانيا: الكلاسيكية الجديدة (المدرسة الحدية)

عند نضوج الرأسمالية بنضوج ظروفها الموضوعية، لم تعد المهمة الملقاة على عاتقها خلق النمو بل الحفاظ عليه، فشهدت سبعينيات القرن التاسع عشر بلورة الفكر الاقتصادي الحدي، بفضل جهود

---

[1] جون كينيث جالبريث، مرجع سابق، ص 96.

[2] توماس س. باترسون، مرجع سابق، ص ص 41- 42.

[3] هو مؤسس المدرسة الطبيعية، عاش بين (1694- 1717)، كان طبيبا، شغل مكانا استراتيجيا في الحياة الفكرية لباريس وفرساي في منتصف القرن الثامن عشر وهو الذي جعل من الاقتصاد السياسي علما. وأهم أفراد المدرسة بعد فرانسوا كينيه نجد = ماركيز دي ميرابو Le marquis de mirabeau (1715- 1789)، مارسييه دي لاريفيير mercier de la riviere(1720- 1793)، ديبون دي نيمور Dupont de Nemours (1739- 1817).

الجيل الأول من الحديين. [1] هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية التحليل على يد كتاب الجيل الثاني. [2] ثم تابع عليه التغير إلى يومنا هذا بفضل جهود الاقتصاديين الحديين. فيرى الكلاسيكيون الجدد أن من يفيد من ثمرات التنمية بوصفها عملية توافق وانسجام جميع الذين يساهمون فيها وخاصة الطبقة العاملة، وذلك لأن مستوى التشغيل الكامل المفترض سيحد من ظاهرة البطالة بين صفوفها، كما أن انخفاض مستوى الأسعار بسبب التوسع في الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية لأعضائها. وانطلاقا من قناعة الكلاسيكيين الجدد وفي مقدمتهم ألفريد مارشال بترابط القطاعات الاقتصادية، فإن اتساع صناعة ما سيقود إلى قيام صناعات أخرى إما لاستقلال المنتجات الثانوية لهذه الصناعة أو لتقديم المعدات لها. وبذلك يحصل التداخل بين الصناعات استنادا إلى نظرية الوفورات الداخلية أي الوفورات التي تتوقف على التقدم العام للصناعة، والوفورات الخارجية التي تعتمد على المؤسسات فرادى المكونة للصناعة الواحدة والتي يكون لكفاءة الإدارة الدور الأساسي في خلقها. [3]

وعرفت المجتمعات الرأسمالية تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي (الطبقات العاملة)، وتطور تنظيمها نقابيا وسياسيا. [4]

---

[1] يمثل الجيل الأول من الحديين كل من: ويليام ستانلي جفونس w.S.Jevons (1835- 1882)، والذي يعتبر مؤسس المدرسة الحدية الإنجليزية، ماي ليون فالراس M.L.Walras (1834- 1910)، وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان، كارل منجر C.Menger (1840- 1921)، وهو مؤسس المدرسة الحدية بفيينا.

[2] أهم هؤلاء نجد: ألفريد مارشال (1842- 1924)، هو زعيم المدرسة الحدية بجامعة كامبريدج بإنجلترا، باريتو Pareto (1848- 1923)، وهو خليفة فالراس بجامعة لوزان بفرنسا، وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Bohm Bawerk (1851- 1914)، فون فايزر F.Von Wieser (1851- 1926).

[3] ألفرد مارشال، **أصول الاقتصاد**.(تر: وهيب مسيحية)، ط8، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000، ص381.

[4] يمكن إرجاع بداية تطور الحركة العمالية في إنجلترا إلى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations، تضم العمال الأجراء. ومع تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية خاصة في الصناعة برزت صراعاتهم وتنظيماتهم التي وصلت إلى مرحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج)، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مرحلة= =أبرزت القوانين التي تحكم هذه التنظيمات والتي توجب ما يسمى The combination Laws، أو قوانين التجمعات التي صدرت في 1779 و1800.

وانعكس تنظيم هذه القوى في التوصل إلى تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف. [1]

وكان العدد الأكبر من النقابات العمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية، واعتنقوا برامج تنادي بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي، وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو. [2]

من خلال كل ما سبق نجد أن الكلاسيكيين الجدد جاءوا بمنحى فكري جديد قوامه التوازن بأبعاده الزمانية (المديين القريب والبعيد)، والمكانية (الداخلي والخارجي) بعد أن تمثلوا منطلقات أسلافهم، وأضافوا إليها ما لا يخرجهم عن جوهر الفلسفة الليبرالية و مرتكزاتها الأساسية. [3]

وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تكوّن البناء النظري للمدرسة الحدية، وتتلخص مكونات هذا البناء في أن:

– العوامل التي تحكم ادخار الثروة تختلف اختلافا واضحا من بلد إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، وهي تتوقف كثيرا على القيم الاجتماعية والدينية السائدة. [4]

– المتغيرات الأساسية في النموذج الكلاسيكي الجديد هي: السعر– الدخل الفردي– الدخل القومي، حيث يعد الاختلال شرط لعودة توازنها مجددا من خلال قانون العرض. ولذلك لم يعر أصحاب هذا النموذج اهتماما يذكر لمتغيرات مهمة أخرى مثل النمو السكاني الذي اعتبروه معطى من المعطيات شأنه شأن التقدم التكنولوجي الذي سلموا بحياديته. [5]

– بما أن تمويل المشاريع يمكن أن يتم عن طريق الأرصدة النقدية العاطلة فليس من الضروري أن يكون المستثمر هو نفسه المدخر.

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: مذاهب الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ص 228–229.

[2] W.Ashworth, **A short History of the international economy since 1850**. 2nd Edition, London: John weatherhill , 1965, P.117

[3] عبد الزهرة فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص17.

[4] ألفرد مارشال، مرجع سابق، ص 329.

[5] محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**.القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1979، ص67.

– السعي وراء الربح في حالة المنافسة التامة هو الحافز الكفيل بالحصول على أكبر قدر من إشباع الحاجات، وبالتالي توزيع الموارد بما يحقق المصلحة العامة.

كما يعتقد الكلاسيكيون الجدد أن التنمية عملية متصلة يتم الانتقال فيها من الحلقات الدنيا إلى الحلقات العليا بصورة متدرجة، ويتوقف حصولها على تضافر العوامل الاقتصادية والثقافية مثل الاستقرار السياسي. و تملك عادة الادخار غرض وافر من العمل الماهر والخبرة الإدارية والحركة السريعة للمعرفة والمعلومات الاقتصادية...الخ؟، بالإضافة إلى التغيرات الكمية في السكان ورأس مال المجتمع والموارد الطبيعية. [1]

ومن جهة أخرى، توصل ميردال G.myrdal إلى طريقة في التحليل واستنتج بديل لآلية العمل الاجتماعي ينسجم مع مناهج جديدة للاقتصاد، كالاقتصاد المؤسس والاقتصاد الاجتماعي.[2] كما يؤيد التدخل الحكومي لتصحيح النتائج غير المرغوب بها التي تنتج عن عمل آلية السوق الحر، وطالب بإقامته "عالم الرفاهية" وليس "دولة الرفاهية" فقط، على أساس الضمان الاجتماعي وسياسات مخططات الرفاهية.[3] و يرى ميردال بأن معاملات الارتباط المتبادل بين كل الظروف في النظام الاجتماعي وفترات الإبطاء (Time Lags)، غير معروفة عادة، ولذلك فإن معرفتنا بها غير دقيقة تماما.[4]

وبصفة عامة يمكن القول بأن الفكر التنموي الليبرالي بجانبه الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد، يستند إلى مجموعة مترابطة من المسلمات المنطقية هي: [5]

– الإيمان المطلق بمبدأ المنافسة التامة، وقدرتها على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، ورفض أي تدخل حكومي يمكن أن يعرقل العمل التلقائي لهذه الآلية.

---

[1] جيرالد ماير، روبرت بولدوين، **التنمية الاقتصادية**.(تر:يوسف عبد الله صائغ)، بيروت،(د.ب.ن)، 1964،ص ص157– 158.

[2] Gunnar myrdal**, « Institutional Economics »**. journal of Economic issues, Vol. 12, No. 04, 1978, pp. 771-783

[3] Gunnar myrdal, **Against the stream : critical Essays on Economics**. New York : vintage, 1975, P.50

[4] Gunnar myrdal**, « what is Economic Development ? »**. Journal of Economic Issues, Vol.8, 1974, pp.729 -736

[5] عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق، ص ص 15– 16.

– القوانين الاقتصادية تعمل بيسر وعفوية إذا ما تركت الأمور تجري وفقا لطبيعتها.

– الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل في الأمد الطويل، إذ طبقا لقانون المنافذ والأسواق لساي يخلق العرض طلبه. أي أن القيمة الكلية للطلب تتطابق في كل الأحوال مع قيمة البضائع المنتجة في فترة زمنية معينة.

– حتمية التوازن التلقائي بين كل من الادخار والاستثمار نتيجة تغير سعر الفائدة بوصفه ثمن الانتظار أو تأجيل الاستهلاك، والذي يرتبط بعلاقة دالة طردية مع الادخار، وعكسية مع الاستثمار. [1]

– الوظيفة الأساسية للنقود تتحدد في كونها وسيلة للتداول أي أن الأفراد يطلبون النقود لانجاز معاملاتهم اليومية و ليس لغرض الادخار .

هذا هو الإطار التحليلي للمدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة، والتي أجمع ممثلوها على أن التنمية هي عملية سباق بين التقدم التقني الضروري لتعميق عملية تقسيم العمل وتكثيف رأس المال، وبين معدلات النمو السكاني.

المطلب الثاني: نظرية المراحل لروستو والنظرية الكينزية

أولا: نظرية المراحل لروستو

لم يحاول أحد من الاقتصاديين الليبراليين اختلاق منهج تنموي على أسس فلسفية مترابطة مثل روستو Walt withman Rostow الذي حدد في نموذجه الدوافع وآلية الانتقال من الحلقات الدنيا للتطور إلى الحلقات العليا، وقدم مخطط تنموي اعتمادا على التجربة البريطانية والدول الصناعية الأخرى في نظريته المعروفة بمراحل النمو Les étapes de la croissance، في مؤلفه: مراحل النمو بيان غير شيوعي (Les étapes de la croissance, un manifeste non communiste) الصادر عام 1960. [2]

---

[1] ترتبط هذه القناعة بعدم تمييز الكلاسيك لشخصية المستثمر عن شخصية المدخر، إذ أن من يدخر باعتقادهم هو الذي يتخذ قرار الاستثمار.

[2] Khalid Adnane, « **Les relations Nord- sud »,** dans **:** stéphane paquin, Dany Deshenes, **Introduction Aux Relations Internationales : Théories, pratiques et enjeux**. Montréal (Québec): cheneliere éducation, 2009, p.208

حيث يذهب روستو إلى القول بأنه بصدد تقديم تفسير تاريخي جديد للتطور مختلف عن التفسير الماركسي وصالح للإلمام بالتطورات التي مرت بها كافة الدول في الماضي وما تعاني منه في الحاضر وما يجب أن تسعى إليه في المستقبل،وحدد المرحلة النهائية للتطور بالرأسمالية المتطورة "مجتمع الاستهلاك الجماهيري"[1]، واعتبره نموذجا متاحا وممكنا لأي مجتمع على خلاف "المجتمع الشيوعي اللاطبقي".[*]

وتشمل مراحل النمو الاقتصادي عند روستو، خمسة مراحل متتالية مرتبة كالآتي: [2]

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

تمتاز بهيمنة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي، واستخدام أساليب تقنية بدائية، إضافة إلى ضآلة الادخار أو الاستثمار.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تتميز بتغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، وأفكار جديدة صاحبت التغيرات الاقتصادية.

3- مرحلة الانطلاق:

تتميز بحدوث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة التطور التكنولوجي الذي يحقق الثورة الصناعية الحقيقية، التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الاستثمار من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج القومي، وتقسيم الهيكل الاقتصادي إلى عدة قطاعات صناعية، واكتمال البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحفز على التنمية و استمراريتها.

---

[1] Walt W. Rostow, **stage of Economic Growth: A non communist manifeste**. Cambridge: Cambridge university press ,1960, p.145

[*] رغم ذلك التقى (روستو) مع (ماركس)، ليس فقط في تأكيد سيطرة المتغير الاقتصادي على التطور الإنساني، ولكن أيضا في تحديد مراحل حتمية للتطور تمر بها كافة المجتمعات.

[2] Ibid;pp.4 -10

4- مرحلة الاتجاه نحو النضج:

هنا يمتلك الاقتصاد عوامل الدفع الذاتي، والنمو التلقائي. وتمتاز هذه المرحلة بثبات معدلات النمو واستقرار نسب الاستثمار عند حدود 10 إلى 20% من الدخل القومي، وهي نسبة تفوق معدلات نمو السكان السنوية. وظهور صناعات جديدة مثل الصناعات الكيماوية والهندسية، وتطبيق أساليب حديثة في التصنيع، وظهور القيادات ذات الكفاءة في المجال الاقتصادي. [1]

5- مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع:

وهي تعبّر عن رفاهية المجتمع، من خلال ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وزيادة معدلات الاستهلاك.

والمجتمعات المتخلفة في نظر روستو ماتزال تعيش المرحلة الأولى (التقليدية)، على عكس الدول الغربية وخاصة الأنجلوسكسونية التي اجتازت مراحل متطورة على طريق النمو الاقتصادي. وأضحت تعبّر بوضوح عن التنمية – التحديث السياسي- و إذا توفرت ظروف للانطلاق بالنسبة للدول المتخلفة سوف تصبح متقدمة في المستقبل وتسلك نفس الطريق الرأسمالي الذي سارت عليه من قبل المجتمعات الغربية المتقدمة، حيث تمثل المجتمعات المتقدمة الصورة التي سوف تكون عليها المجتمعات المتخلفة في المستقبل. [2]

وهناك عدة انتقادات موجهة لروستو من طرف المفكرين الليبراليين أمثال: سيمون كوزنتس Simon Kuznets، الحائز على جائزة نوبل عام 1971، راغنار نوركس Ragnar Nurkse، الذي وضع مخطط يقترح فيه أفكار أخرى وتحليلات أكثر ديناميكية. [3] فيلاحظ كوزنتس، أنه لا توجد أرض صلبة

---

(1) Khalid Adnane, **« Les relations Nord- sud »**, dans : stéphane paquin, Dany Deshenes, **Introduction Aux Relations Internationales : Théories, pratiques et enjeux** .OP.Cit, pp.208-209

(2) Walt. W. Rostow, **politics and the stages of Growth**. Cambridge: Cambridge university press, 1971, pp.2-5

(3) Khalid Adnane, **« Les relations Nord- sud »**, dans : stéphane paquin, Dany Deshenes, **Introduction Aux Relations Internationales : Théories, pratiques et enjeux** .OP.Cit, pp. 209-210

للوقوف عليها في مناقشة العلاقات التحليلية التي تربط مرحلة الإقلاع بما يسبقها أو يليها من مراحل، وعدم وضوح الخط الفاصل بين مراحل النمو. [1]

كما يتخذ روستو في نظريته مفهوم أحادي للتطور، بحيث أنه يعتبر النمط التنموي الرأسمالي للدول الغربية نقطة مرجعية يتم على أساسها بناء نموذج شامل عالمي للتنمية، وعلى المجتمعات الأخرى المتخلفة تبنيه من أجل تحقيق عملية التنمية. [2]

إن ادعاء روستو تقديم تفسير تاريخي للتطور الإنساني لا يستقيم مع عدم تاريخية نظريته، بحيث لا تنطبق نظريته على كثير من المجتمعات، إذ أن هذه النظرية لا تتعدى كونها استقراء ووصف وتعميم للواقع الأوروبي، ووصفا لمعطياته وتعميما لنتائجه. وهي بهذا ابتعدت على المنهج العلمي لتتسم بعقائدية متطرفة تنطوي على إخفاء متعمد لنتائج السيطرة الاستعمارية المدمرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتخلفة. [3]

ثانيا: النظرية الكينزية

نستطيع القول أن كينز هو اقتصادي القرن العشرين، وإذا كانت لكينز الشهرة المتناقضة التي لازالت تصحب اسمه فهذا إنما راجع إلى الطابع الجديد الذي أدخله في علم الاقتصاد. أصبح هذا العلم مع كينز علما للتسيير الاقتصادي، أي اقتصادا سياسيا بمعنى الكلمة لا يكتفي بتحليل الأوضاع وإنما يطمح إلى إيجاد واقتراح حلول المشاكل الاقتصادية. فأضحى مع كينز علم الاقتصاد أداة تسيير حكومية وأصبح الاقتصاديون مستشارين للحكومات ثم وزراء إلى غير ذلك من المناصب السياسية، ذلك أن علم

---

[1] B.Higgins, **« The dualistic Theory of underdeveloped Economics: Development and cultural change** ». Leading Issues in development Economics, New York, sep 1960, p.183

[2] Berch Berberoglu, **The political Economy of Development : Development Theory and the prospects for change in the third world**. New York : state university of new York, 1992, p.10

[3] عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق، ص37.

الاقتصاد حقق مع كينز هيمنته على السياسة. لذا انتقلنا مع كينز من الاقتصاد السياسي إلى السياسة الاقتصادية. [1]

1- نقد بديهيات الاقتصاد الكلاسيكي:

رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة، ما يسمى:" توازن العمالة الناقصة"، وأن " قانون ساي" لم يعد ساريا، إذ يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب.[2] فأغلب المؤلفات الخاصة بنظرية القيمة والإنتاج تناولت توزيع حجم معين من الموارد المستخدمة، بين شتى الاستعمالات.[3] ولذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغي لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع، أما في حال الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة.[4]

يرى كينز أن نظرية الاستخدام الكلاسيكية التي هي في غاية البساطة والوضوح، قد بنيت عمليا دون نقاش، على بديهيتين أساسيتين هما: [5]

أ- الأجرة مساوية للإنتاج الحدي للعمل: ومعنى هذا أن أجرة الشخص المستخدم مساوية للقيمة التي تضيع إذا أريحت إحدى وحدات الاستخدام (بعد حذف أي كلفة أخرى يوفرها هذا التخفيض في الإنتاج).

---

[1] جون مينر كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**.(تر: نهاد رضا)، الجزائر: موفم للنشر، 1991، صVIII.

[2] جون كينيت جالبريت، مرجع سابق، ص240.

[3] يتفق هذا التصرف مع التقاليد الريكاردية، فقد كان ريكاردو يمتنع صراحة على أن يقر بوجود أهمية ما لمقدار الدخل الوطني، بغض النظر عن توزيعه، وبذلك كان يحدد نظريته الخاصة تحديدا صحيحا. أما خلفه فكانوا أقل تبصرا واستخدموا النظرية الكلاسيكية في المناظرات المتعلقة بأسباب الثروة. ويمكن للقارئ أن يرجع بهذا الصدد إلى رسالة ريكاردو إلى مالتوس في 9 تشرين الأول 1920. قال: "إن الاقتصاد السياسي هو فيما اعتقد، دقيق حول طبيعة الثروة وأسبابها، أما أنا فاعتقد أن واجبه أن يكون تحقيقا حول توزيع إنتاج الصناعة بين الطبقات التي تسهم في تكوينه. فلا يمكننا أن نزيح كمية الثروات المنتجة إلى أي قانون، ولكن يمكننا أن نحدد قانونا مرضيا يتعلق بتوزيعها. وأنني ازداد اقتناعي يوما بعد يوم أن= =الدراسة الأولى مخيبة للآمال،عديمة الجدوى،وأن الثانية موضوع العلم".للمزيد أنظر:جون مينر كينز،مرجع سابق،ص ص 34- 35.

[4] جون كينيث جالبريت، مرجع سابق، ص240.

[5] نفس المرجع، ص12.

مع العلم بأن هذه المساواة قد يطرأ عليها الخلل وفقا لبعض المبادئ إذا كانت المنافسة والأسواق تتصفان بعدم الكمال.

ب- منفعة الأجرة حينما يستخدم حجم معين من العمل مساوية للامنفعة الحدية لهذا الحجم من الاستخدام.

ومعنى هذا أن الأجرة الحقيقية للشخص المستخدم هي تلك التي تكون كافية (بحسب تقدير الأشخاص المستخدمين أنفسهم لأن تجذب إلى السوق كل حجم العمل المستخدم فعليا. ويجب أن نفسر اللامنفعة هنا على أنها تشمل كل الأسباب التي قد تدفع شخصا أو زمرة من الأشخاص إلى تفضيل رفض عملهم، على أن يقبلوا أجرة هي بالنسبة إليهم ذات منفعة تقل عن حد أدنى معين.

إذا أخذنا التحفظات السابقة بعين الاعتبار،فإن حجم الموارد المستخدمة بحسب النظرية الكلاسيكية يتحدد بالبديهيتين تحديدا مناسبا.الأولى تعطينا منحنى طلب اليد العاملة، والثانية منحنى العرض. ويستقر حجم الاستخدام عند نقطة تعادل منفعة الإنتاج الحدي لا منفعة الاستخدام الحدي.

2- الدخل والإدخار والتوظيف:

إذا تم ادخار الإيراد ولم ينفق، فإن أثر ذلك يكون إنقاص مجموع الطلب على السلع والخدمات- الطلب الإجمالي الفعال- وبالتالي على الناتج والعمالة. وهذا الانخفاض سيستمر إلى أن تقل المدخرات. وذلك يحدث عند الضغط من أجل زيادة الميل الحدي للاستهلاك، بل حتى عند فرض الزيادة وذلك عن طريق إنقاص الدخل، وعند ذلك فإن المدخرات التي نقص حجمها يستوعبها مستوى الإنفاق الاستثماري الذي يهبط بسرعة أقل.[1] وهنا يقول كينز أن سبب الأزمات لا يعود إلى نقص البضائع وإنما إلى قصور الأسواق المالية. [2]

إن تعادل كمية الادخار وكمية التوظيف ينجم عن الطابع الثنائي للمعاملات بين المنتج من جهة والمستهلك من جهة أخرى. وينشأ الدخل عن زيادة القيمة التي يحصل عليها المنتج عن الإنتاج المباع على كلفة الاستعمال، ولكن ينبغي طبعا لمجموع إنتاجه أن يكون قد بيع إما إلى مستهلك أو إلى منظم

---

[1] جون كينيث جالبريت، نفس المرجع ، ص251.

[2] إرينام أساديتشايا، **الكينزية الحديثة**. (تر: عارف دليلة)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979، ص25.

آخر. ومن جهة أخرى، إن التوظيف الجاري لكل منظم يساوي زيادة التجهيزات التي اشتراها من منظمين آخرين على كلفة استعماله الخاصة. ومن ثم، لا يمكن لزيادة الدخل على الاستهلاك المسماة بالإدخار، أن تختلف ضمن الجماعة بأسرها عن الادخار الصافي والتوظيف الصافي. والحقيقة أن الادخار ليس سوى القسم الباقي، وأن قرارات الاستهلاك وقرارات التوظيف تحددان معا المداخيل. [1]

وهنا يجد كينز أن سبب عدم التطابق بين الادخار والاستثمار يعود إلى تمايز شخصية المستثمر عن المدخر الذي تحكمه ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود هي: دافع الحيطة والحذر، دافع إنجاز المعاملات الجارية، دافع المضاربة. [2]

وفي بحث كينز حول العملة، الذي نشر عام 1930، تطرق فيه إلى معالجة دور الادخار والعلاقة التي تربطه بالاستثمار، فيقول:" **نعتقد عادة أن الثروة المتراكمة، تراكمت بفضل التخلي الأليم من طرف الأفراد عن الشهوات والاستهلاك، وهذا ما نسميه بالادخار، ولكن يتبين أن هذا التخلي وحده لا يكفي لإنشاء مدن. إن مبادرة الإنشاء والتعمير هي التي تعطي روح البناء والتشييد، وإذا كانت هذه الروح حية فتتراكم الثروة مهما كان الميل إلى الادخار، أما إذا انطفأت هذه الروح فتتلاشى هذه الثروة مهما كان الادخار**".[3]

أما القضية الرئيسية في إدراك كينز هي قضية توظيف الادخار، أي التوازن ما بين الادخار والاستثمار، وهذا يرجع إلى تحليل دوافع توظيف الأموال المدخرة، وبالتالي إلى تحليل سوق الأموال، لذا تكون حركة الأموال عاملا أساسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي.وهذا ما يميز الأفكار الكينزية عن الأفكار السابقة، حيث ربط لأول مرة في الفكر الاقتصادي التوازن الاقتصادي بالتوازن المالي والنقدي وهذا ما يسمى بالثورة الكينزية.

---

[1] جون مينر كينز، مرجع سابق، ص ص94-95.

[2] Edward Shapiro**, macro Economic**. 3rd Edition,New York: vintage, 1974, pp.287-294

[3] جون مينر كينز، مرجع سابق ، ص ix.

ومنذ ذلك الحين بدأ إدراك جديد يسود عالم التسيير الاجتماعي والاقتصادي،وأصبح المشكل الرئيسي هو اجتناب البطالة بمواصلة الاستثمار وأخذ إجراءات لإنعاش الاقتصاد حتى تعبّأ الأموال العاطلة وتوظف في النشاط الاقتصادي.

ومن الإجراءات التي تؤخذ منذ ظهور ما يسمى بالنظرية الكينزية ثلاثة أنواع:

1- إحياء الطلب الفعلي حتى تزداد المنافذ للإنتاج وتوظف الأموال في الإنتاج.

2- تسهيل توظيف الأموال في الإنتاج بتخفيض سعر فائدة الأموال المقترضة وبالتالي الانتباه إلى سوق العملة والنقود.

3- القيام بنفقات حكومية استثمارية تنعش الطلب بفضل ترجمتها في توزيع أجور ومداخيل إضافية، ثم تنشيط الإنتاج مكان الأموال الخاصة المدخرة.

يعني هذا أن لسياسة الحكومة دورا أساسيا في تحقيق توازن النشاط الاقتصادي، وللحكومة أن تقوم بسياسة نقدية مطابقة للوضع الاقتصادي الفعلي، وكذلك أن تستعمل الميزانية والمالية العامة لتعديل ما أصيب بالخلل. لذا تكون الدولة مركز الإدراك الكينزي للنشاط الاقتصادي، وهذا ما يميز كينز عن الاقتصاديين الذي سبقوه والذين كانوا يقتصرون على تحليل السوق وحدها دون اعتبار لمكانة الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا ما نجده لا عند الكلاسيك فحسب وإنما كذلك عند الماركسيين والنيوكلاسيك الذين كلهم اجتنبوا تحليل واعتبار دور الدولة.

ويلخص كينز العلاقة بين كل من الدخل والادخار والتوظيف على شكل المعادلات التالية: [1]

الدخل= قيمة الإنتاج= الاستهلاك + التوظيف.

الادخار= الدخل – الاستهلاك.

إذن: الادخار = التوظيف.

[1] جون مينر كينز، نفس المرجع، ص94.

المطلب الثالث: نظرية شومبيتر

رغم أن الجزء الأول من أعمال شومبيتر[1] كان مكرسا كليا للجوانب التكنيكية من علم الاقتصاد وبخاصة النظرية النقدية والتجارية. فقد كرس معظم حياته المهنية لتحليل العملية الديناميكية من التغير ضمن إطار الاقتصاد الرأسمالي لتفسير الجوانب الاجتماعية والفلسفية والسياسية. وكان شومبيتر يعتقد في نقده للاقتصاد الكلاسيكي الجديد بأنه ستاتيكي جدا ولذلك كان تحدي شومبيتر للأورثوذكسية الاقتصادية أساسيا تماما. [2]

1- طريقة شومبيتر في التحليل:

منذ بداياته الكتابية فضل شومبيتر الطريقة التحليلية في التفكير الاقتصادي،فأثبت استقلاليته المنهجية وبصيرته الخلاقة، وكان مزيجا من الانتقائية والابتكار.[3] كما أنه أولى الرياضيات أهمية كبرى. يقول:"**عليّ أن أذكر أني لم أجد اعتراضا مقنعا يزلزل أساس اعتقادي القوي أن هذه الطريقة (الاقتصاد الرياضي) ستزداد أهميتها بالنسبة إلى تطور علم الاقتصاد، أو نقول كما قال جيفونز (Jevons):إذا كان لابد للاقتصاد من أن يصير علما فما عليه إلا أن يكون رياضياتيا**".[4]

إن إحدى السمات لنظريات جوزيف شومبيتر الاقتصادية توحيده بين ظاهرتين مهمتين من ظواهر حركة الأنظمة الاقتصادية التي ركزت عليها الدراسات،وهما:دورة الأعمال وتغيرات التكنولوجيا والإنتاجية.

---

[1] لقد أنفق شومبيتر (1830- 1950) الجزء التكويني والوسطي من مسيرته المهنية في الأكاديمية النمساوية ودرس الدورات الاقتصادية. وفي عام 1932، عين كأستاذ في جامعة هارفارد التي أمضى فيها بقية حياته المهنية.

[2] وليام هلال، كينث ب. تايلر،**اقتصاد القرن الحادي والعشرين:آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير**.(تر: حسن عبد الله بدر)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2009، ص ص 354- 355.

[3] John E. Elliott,« **Joseph A. Schumpeter at 100 and theory of Economic Development at 72** ».Paper presented at : the meeting of the south western Economic Association, Houston, TX: [N.pb], 1983, p.5

[4] جوزيف أ. شومبيتر،**الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**.(تر:حيدر حاج إسماعيل)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص13.

ثم اعتباره دورات الأعمال نتاجا ثانويا للتقدم المتقطع في التكنولوجيا.[1] وأن الواقع هو ظاهرة تتعدد فيها الأيديولوجيات المعيارية في أدب الاقتصاد الابتكاري. [2]

2- شومبيتر والسوسيولوجيا الاقتصادية:

نبدأ بالإشارة إلى أن شومبيتر المختص رئيسيا بالاقتصاد،عمل في أوقات مختلفة مع إثنين من أعظم سوسيولوجيي القرن العشرين، نعني ماكس فيبر (Max weber)، وتالكوت بارسونز (T.parsons). وكتاباته الرئيسية المتعلقة بالسوسيولوجيا شملت، وبحسب اعتباره، مقالتين،إحداهما عن الإمبريالية عام 1919، والطبقات الاجتماعية في عام 1927.[3]

ويعرّف شومبيتر السوسيولوجيا الاقتصادية بقوله أنها تبحث في كيفية سلوك الناس في أي زمن، وما نتائج سلوكهم.[4] ويتابع قائلا:"**وإذا عرّفنا السلوك الإنساني تعريفا واسعا ليشتمل المؤسسات الاجتماعية لا الأفعال والحوافز والميول فقط، أي المؤسسات ذات العلاقة بالسلوك الاقتصادي مثل الحكومة والملكية والوراثة والعقد...الخ، فإن هذه العبارة تلبي حاجاتنا**".[5]

ويشير شومبيتر إلى ثلاثة ممن اشتغلوا بالسوسيولوجيا الاقتصادية: جون ستيورات ميل (John stuart mill)، وكارل ماكس (Karl marx)، وف.و. توسيغ (F.W.Taussig). وما شغل تفكير شومبيتر من مسائل السوسيولوجيا الاقتصادية كان ثلاثة، وهي: الإمبريالية، والمال العام، والرأسمالية. [6]

---

[1] جوزيف أ. شومبيتر، نفس المرجع، ص ص 13- 14.

[2] Hans A. Jensen, « **J. A. Schumpeter as a Forerunner of T.S.Kuhn** ». paper presented at : the meeting of the Eastern Economic Association, Washington, D.C : N.pb, April 1978, P.16

[3] للمزيد أنظر :

Joseph Alois Schumpeter, **Imperialism and social classes : Two essays**. Translated by : Heinz Norden, New York: meridian Books, 1955, pp.93-98 and pp.169-176

[4] جوزيف أ. شومبيتر، مرجع سابق، ص ص 14- 15.

[5] Joseph Alois Schumpeter, **History of Economic Analysis**. Edited by: Elizabeth Boody Schumpeter, . New York : oxford university press, 1954, p.21

[6] جوزيف أ. شومبيتر، مرجع سابق، ص15.

3- شومبيتر والرأسمالية:

أدرك شومبيتر الطبيعة التطورية للاقتصاديات التي فيها صناعات في مراحل مختلفة من الصعود والهبوط، لقد اعتقد بأن التنمية الاقتصادية تنبثق من "**داخل النظام الاقتصادي... وهي تحدث في صورة توقفات (Discontinuously)... تجلب تغيرات نوعية أو ثورات، تقوم أساسا بإزاحة التوازن القديم وتخلق شروطا جديدة جذريا.التنمية الاقتصادية يصحبها النمو... لكن النمو الكمي وحده ليس تنمية**".[1] ولتوضيح ذلك، يبين شومبيتر بأن الاقتصاد يمكن أن ينمو بإضافة العربات التي تجرها الخيول، ولكن هذا النمو لا يقود إلى تطوير صناعة السيارات. وهنا يتساءل شومبيتر: هل تتمكن الرأسمالية من البقاء؟. يجيب كلا. لا أعتقد أنها تقدر. [2] ويفسر ذلك بقوله:

> "إن الأطروحة التي سأحاول تأسيسها هي أن الأداء الفعلي والمأمول من النظام الرأسمالي هو نقض فكرة انهياره بضغط من الإخفاق الاقتصادي، لكن نجاحه ذاته يدمر المؤسسات الاجتماعية التي تحميه ويخلق بصورة لا مهرب منها حالات لا يستطيع فيها أن يحيا، والتي تشير، وبقوة إلى الاشتراكية، كوريث واضح. لذلك، فإن نتيجتي الأخيرة لا تختلف عن النتيجة التي توصل إليها معظم الكتاب الاشتراكيين وبخاصة نتيجة الماركسيين. وإني أقول ذلك، مهما كانت حجتي مختلفة... غير أن قبولها لا يتطلب أن يكون المرء اشتراكيا. والتكهن لا يتضمن أي شيء عن مرغوبية مجرى الأحداث التي يتنبأ الإنسان وقوعها.وإذا ما تنبأ طبيب بأن مريضه سيموت حالا، فهذا لا يعني أنه يرغب في ذلك. كذلك يمكن للمرء أن يكره الاشتراكية أو أن ينظر إليها بنقد بارد،على الأقل، ومع ذلك يتنبأ بتقدمها.وقد فعل ذلك عدد من المحافظين ويفعلون". [3]

والمنظم عند شومبيتر في نظريته حول التطور الاقتصادي يمثل الفاعل الأساسي الذي يشرح عملية التطور الاقتصادي. فيقول عن المنظم أو المقاول أنه:"**المحور الذي يدور حوله كل شيء**". [4]

بالتالي نجد، أن مفهوم شومبيتر عن التنمية يضفي على المنظم دور البطل في خلق الآلية والابتكار، أي خلق العملية التطويرية للتنمية. فالمنظم يجب أن يمتلك الرؤيا والجرأة ، ويكون قادرا على

---

[1] وليام هلال، كينث. ب. تايلر، مرجع سابق، ص351، و John. E. Elliott, op.cit , p.10.

[2] جوزيف أ. شومبيتر، مرجع سابق، ص169.

[3] نفس المرجع، ص170.

[4] Joseph Alois Schumpeter, **History of Economic Analysis,** op. cit, pp.554-555

القيام بالمبادرات وتنظيم أعمال جديدة وتشغيلها، وتحمّل المخاطر المترتبة على مشروعه الجديد[1]. بل عليه أيضا أن يكون مدفوعا لكي يكون قائد الصناعة، وليس بوسع غير قلة من الأفراد أن يكونوا منظمين ناجحين. [2]

المبحث الثاني: المقاربات النظرية الماركسية

كان ماركس (MARX) وإنغلز (Engels) أهم منظري التنمية الاقتصادية الغربية، فصاغا ما يمكن اعتباره نظرية للتنمية الاقتصادية قابلة للتطبيق على الإقتصادات الأقل نموا. ثم قام لنين (Lenin) وماركسيون من أواخر القرن التاسع عشر بتوسيع هذه الأفكار بعد ذلك عندما صاغوا النظرية الماركسية للاستعمار الرأسمالي. ثم ظهرت مجموعة كبيرة من مفكري العالم الثالث المتأثرين بالفكر الماركسي خلال القرن العشرين.

المطلب الأول: الماركسية

تعد الماركسية نظاما أيديولوجيا داخل الإشتراكية التي خرجت من إبداع كتابات ماركس.[3] على أية حال، فقد أتت الماركسية، باعتبارها منظومة من الأفكار المنظمة، إلى الوجود فقط بعد وفاة ماركس فقد كانت نتيجة لمحاولة قام بها كل من فردريك إنجلز (1820–1895)، وكارل كاوتسي(1854–

---

(1) Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, **The New Palgrave Dictionary of Economics.** 2nd Edition, New York: pal grave Macmillan, 2008, p.874

(2) إضافة إلى الصفات التي ذكرت من قبل، ينبغي على المنظمين التغلب على الصعاب التي تواجههم كالمعلومات غير الكاملة عن الطلب في المستقبل، ومدى توفر الموارد وتكلفتها، والمقاومة المؤسسية لأي نوع من التغير، والتناقض بين غير المبتكرين والرواد في صورة عقبات قانونية وسياسية، أخلاقية اجتماعية، عادات، وماشابه. للمزيد أنظر:

John E. Elliott, op. cit, p.12

(3) هو فيلسوف، إقتصادي، وعالم إجتماع ألماني، عاش بين (1818–1883). هو مؤسس الحركة العمالية الدولية، كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية. ويغطي التحليل النظري لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية.

1838)، وجورج بلخانوف (1856- 1918). لتركيز أفكار ماركس ونظرياته في رؤية عالمية منظمة وشاملة تلاءمت مع احتياجات الحركة الاشتراكية المتزايدة. [1]

- **الجدلية المادية عند ماركس- Materialisme dialectique:**

إن جوهر الفلسفة الماركسية يتمثل في فلسفة للتاريخ اختصرت أسباب إدانة الرأسمالية. وقد تأسست تلك الفلسفة على المادية التاريخية، والتي تتمثل في الاعتقاد بأنّ العوامل الاقتصادية هي بالتحديد القوة الفاصلة في التاريخ الإنساني. وقد تم تطوير تلك الفلسفة فيما صنفه كل من ماركس وأنجلز تحت مسمى "الاشتراكية العلمية".[2]

يقارن ماركس بين المجتمعات عبر التاريخ، بناء على المراحل التطورية التي قسمها إلى خمس مراحل: [3]

- الشيوعية البدائية.
- العبودية.
- الإقطاع.
- الرأسمالية.
- الشيوعية العلمية (المتقدمة).

ويركز ماركس في تحليله على: [4]

- نمط وعلاقات الملكية.
- تقسيم العمل كجزء من النظام الاقتصادي.

---

[1] أندرو هايوود، **المفاهيم الأساسية في السياسية**. (تر: منير محدود بدوي)، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011، ص 80.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] R.stephen Warner, « **the methodology of Marx's comparative Analysis of modes of production** ». in: Ivan Valier, **comparative Methods in sociology : Essays on trends and Application**. Los Anglos: university of California press, 1971, pp.72-82

[4] Ibid; pp.63-72

- علاقة الدولة بالمجتمع كجزء من النظام السياسي من خلال تحديد موقع الدولة هي في يد أي طبقة.
- الهدف من الإنتاج، وهل يستخدم لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الاجتماعية القائمة، أم لمصلحة من يقوم بالإنتاج.

وكتب ماركس في كتابه: "الاقتصاد السياسي والفلسفة"، عام 1844، أنّ الطبيعة المأخوذة بصورة مجردة، أو لذاتها المحددة بفعل انفصالها عن الإنسان،هي بالنسبة إلى الإنسان عدم.[1] ومن العلاقة الأولى للطبيعة بين الاحتياج البيولوجي للإنسان وإرضاء هذا الإحتياج، إلى العلاقات الأكثر تعقيدا بين الناس وبين المؤسسات، لا مفر من الإتصال والإستمرار. فالحاجة هي أساس المجتمع والتاريخ، ولكن بين العلاقة الأولى المباشرة، والعلاقة الثانية تنحسر إنتاجات الإنسان التي هي وسائله لتلبية حاجاته. [2]

ويضيف ماركس أنّ العمل ليس وسيط بين الإنسان والطبيعة فقط، بل يلعب دور وسيط إجتماعي أيضا،إذ أنّ حاجتي أنا تلبّى بإنتاج عمل الآخر، والعكس صحيح.[3] فالناس لكي ينتجوا ما يحتاجون إليه لا بد لهم أن يتعاونوا،لذلك تقوم بينهم صلات معينة مستقلة عن إرادتهم،وهي علاقات إنتاج، ويؤلف مجموع هذه العلاقات الإنتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع.[4] التي تعبر عن وجود تفاعل فيما بين العلاقات الاجتماعية والقوى المنتجة،ويؤدي هذا التفاعل بدوره إلى توليد إحتياجات ووسائل أخرى لإشباعها، لذلك فإنّ مستوى معينا من القوى المنتجة ولّد العلاقة الاجتماعية للملكية الخاصة التي وفرت بذاتها الشروط من أجل تقدم جديد في وسائل الإنتاج. [5]

ويؤكد ماركس بأنّ أسلوب الإنتاج (قوى منتجة + علاقات اجتماعية قائمة على أساس هذه القوى المنتجة)، أو ما يسميه ماركس بالبنية التحتية، يحدد ويكشف المكونات الاجتماعية للوعي (مؤسسات +

---

[1] Jean Touchard,(et al), **Histoire des Idées politiques**. Paris: presses universitaires de France, 1963, p.487

[2] Idem

[3] Ibid;pp.488-489

[4] كارل ماركس،**إسهام في نقد الاقتصاد السياسي**.(تر:أنطوان حمصي)، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1970، ص 25.

[5] Jean Touchard, (et al), op.cit, p.490

أخلاقيات + أيدولوجيا)، أو ما يسميه بالبنيات الفوقية. [1] التي تعبّر عن نفسها من خلال الثقافة والأدب والفن والدين.

على هذا الأساس فإنّ الاقتصاد السياسي بالنسبة لماركس يركز على العلاقة بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية السياسية للمجتمع،إذ أنّ أغلب علاقات الإنتاج تشكل البنية الاقتصادية للمجتمع، أي أساسها الحقيقي الذي تنتج عنه بنية فوقية قانونية وسياسية، كما تتطابق معها أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. فنمط إنتاج الحياة المادية يحدد العملية العامة للحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية، فوعي الأفراد لا يحدد وجودهم، ولكن وعيهم هو الذي يحدد وجودهم. [2]

وتفسر المادية التاريخية الصيرورة الاجتماعية استنادا إلى قانونين مترابطين هما:

- التطور المضطرد لقوى الإنتاج.
- ضرورة التوافق والانسجام بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

يرى ماركس في كتابه:"مساهمة في انتقاد الاقتصاد السياسي"، أنّه عند مستوى معين من النمو تدخل قوى الإنتاج المادي في التناقض مع علاقات الإنتاج القائمة، مع علاقات الملكية التي نمت داخلها هذه القوى، حتى ذلك الحين. وتتحول هذه العلاقات من أشكال لنمو القوى المنتجة إلى قرائن ضد نمو هذه القوى المنتجة، وعندها تبدأ مرحلة من الثورة الاجتماعية. [3]

فأي نمط إنتاجي لكي يكون مستقرا لا بد أن ينسجم فيه مستوى تطوير قوى الإنتاج مع العلاقات الإنتاجية التي يقررها، حيث تتكيف علاقات الإنتاج حسب متطلبات حالة معينة لتطور قوى الإنتاج الاجتماعي. [4]

---

[1] Jean Touchard, (et al), Ibid; p.491

[2] Howard.J.Wiarda,**New directions in comparative Politics**.Boulder: west view press, 1991, p.156

[3] Jean Touchard, (et al), op.cit, p.497

[4] أوسكار لانكه، **الإقتصاد السياسي: القضايا العامة.** (تر: محمد سلمان حسن)، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1973، ص 61.

يرى ماركس أنّ تشكيلا اجتماعيا معينا لا يزول أبدا قبل أن تنمو كل القوى الإنتاجية التي يتسع لاحتوائها، ولا تحل أبدا محل هذا التشكيل علاقات إنتاج جديدة ومتفوقة ما لم تتفتح شروط الوجود المادي لهذه العلاقات في صميم المجتمع القديم. [1]

ويتلخص منطق هذا القانون في أنّ نمط الإنتاج يتعرض للتصدع والزوال عبر الزمن بفعل التغييرات الكمية التي تمس العنصر الجوهري فيه، وهو قوى الإنتاج، التي نتيجة لهذا التطور تدخل في تعارض مع العلاقات الإنتاجية المنعكسة عنها وسرعان ما يتحول هذا التعارض إلى تناقض لا يحل إلاّ بالثورة المفاجئة. [2] حيث يرى ماركس أن تملّك وسائل الإنتاج الخاص يقتضي تقسيم العمل، وهذا التقسيم له مظهره الإيجابي من ناحية أنّه يحقق تقدما في تشريك العمل. ولكن الشيء السلبي أن أصحاب المناصب العليا يحتكرون وسائل الإنتاج، وهنا تبرز الطبقات الإجتماعية: "إنّ تاريخ كل مجتمع لم يكن إلاّ تاريخ صراع الطبقات". وهي القاعدة التي يفتتح بها ماركس القسم الأول من: "البيان الشيوعي".[3]

فالطبقة البرجوازية بحسب ماركس هي التي لعبت دورا ثوريا ضد العالم القديم،والعلاقات الاجتماعية القديمة هي التي أنشأت الظروف التي أتاحت للبروليتاريا أن تعي ذاتها كطبقة سوف تلعب دورا ثوريا في المستقبل.فالعلاقات الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية المذكورة سابقا أصبحت تقوم على أساس معيار وحيد شامل هو: المال. [4]

من خلال هذه المعطيات، يعترف ماركس للبرجوازية بثلاث فضائل هي: [5]

1- البرجوازية هي التي خلقت القوى الاقتصادية الكبرى.

2- البرجوازية أسست مجتمع على واقع علاقات التجارة والإنتاج. و ليس على أساس الولاءات الدينية.

---

[1] كارل ماركس، مرجع سابق، ص 26.

[2] روجيه غارودي، **ماركسية القرن العشرين**. (تر: نزيه الحكيم)، بيروت: منشورات دار الآداب، 1972، ص24.

[3] Jean Touchard, (et al), op.cit, p.493

[4] Ibid; pp.494-495

[5] Ibid; pp.495-496

3- تطوير القوى المنتجة أدى إلى تناقضات فيما بين هذه القوى وبين علاقات الإنتاج، إذ أنّ الملكية الخاصة أضيق من أن تتسع للجماهير الضخمة المعنية، كما أنّها أنتجت طبقة البروليتاريا التي سوف تقضي عليها.

وتتلخص المبادئ الأساسية لطريقة الإنتاج الإشتراكية في: [1]

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
2- إشباع الحاجات الاجتماعية، تمثل هدف العملية الاقتصادية.
3- الإعتماد على عملية التخطيط الاقتصادي.

في نهاية القسم الثالث من كتاب: المقدمة العامة- L Introduction Générale، عام 1857. قدم ماركس مخطط طموح جدا في إنتقاد الاقتصاد السياسي، حيث يحدد في مشروعه هذا خمسة نقاط تكرس ما عبّر عنه ب: الأصناف المؤسسة للبناء الداخلي للمجتمعات البرجوازية، والتقسيمات الأساسية التي تناسبها. [2] ويحدد ثلاث عبارات كصورة لثلاث طبقات هي: [3]

- الرأسماليين- capitalistes.
- البروليتاريا-prolitaires.
- الملاك- propriétaires Fonciers.

ويميز المفهوم الماركسي للمجتمع: قوى الإنتاج وصراع الطبقات. ويكمن مفتاح سلطة وتمكين المجتمع في ملكية وسائل الإنتاج. [4]

---

[1] للمزيد حول طريقة الإنتاج الإشتراكية، أنظر: محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي:الأساسيات**، مرجع سابق، ص(345← 358).

[2] Gérard Duménil, Michael Löwy, Emmanuel Renault,**Lire Marx**. Paris: press universitaires de France (P.U.F), 2009, p.212

[3] Idem.

[4] Edgar Morin, **pour Et contre Marx**. Paris: Temps présent, 2010, p.87

وعند تحليله لطريقة الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، فهو بطبيعة الحال يعتبر مفهوم رأس المال– Le capital، يندرج في قلب هذه الدراسة. [1]

وفي التعريف الذي يقدمه ماركس لرأس المال على أنّه: "**طابع تختص فقط المؤسسات والمشاريع الرأسمالية بتطبيقه**".[2]

قد يبدو هذا التعريف بسيط، ولكن مفهوم رأس المال، يتضمن في داخله عدة مفاهيم، خاصة مفهوم القيمة– La valeur. بالإضافة إلى مفهوم الثمن– Le prix ، فائض القيمة– La plus–value، السلع–La Marchandise– النقود– L'argent. [3]

الاغتراب ونظرية الاقتصاد السياسي:

ينطلق تحليل ماركس للاغتراب في الإنتاج الرأسمالي من حقيقة اقتصادية معاصرة، هي مرة أخرى بيان مبكر لأطروحة مطوّرة بالتفصيل في رأس المال: حقيقة أنه كما زادت الرأسمالية تقدما زاد العمال فقرا. [4]

وهنا يركز ماركس في تفسير ظاهرة الاغتراب على مفهوم الطبقة، التي تمثل موقع داخل علاقات الإنتاج في البناء الاقتصادي للمجتمع، حيث يوجد في كل مجتمع طبقتان، إحداهما تملك وتشتري قوة العمل والأخرى لا تملك وتبيع قوة العمل.[5] وسمو مكانة الطبقة المسيطرة أسند إليها بفعل امتلاكها لوسائل الإنتاج الاقتصادي الكبرى. ونضيف إلى ذلك التفوق السياسي بفعل امتلاكها للسلطة وخصوصا

---

[1] Gérard Duménil, Michael Löwy, Emmanuel Renault, op.cit, p.212

[2] Ibid; p.213

[3] Idem.

[4] أنطوني غيدنز،**الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة.**(تر: فاضل جتكر)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص 45.

[5] Michael D. Gimes, **class in twentieth –century American sociology: an analysis of theories and measurement strategies**. New York: praeger, 1991, P. 17

القوة العسكرية والإنتاج الفكري.[1] وتوصل ماركس في الأيديولوجية الألمانية (1845) إلى تحديد الإشكالية الجديدة لإعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج وأشكاله التاريخية. تتماثل هذه الإشكالية مع إشكالية الصراع الطبقي، والصراع الطبقي هذا هو الذي يحدد وجود الطبقات وليس العكس.ويتحدد مجموع الصراعات الطبقية (الاقتصادية والاجتماعية السياسية والأيديولوجية) في نهاية الأمر بالصراع الطبقي الاقتصادي في الإنتاج.[2]

المطلب الثاني: مدرسة التبعية

أولا: المنطلقات الفكرية للمدرسة

لقد تزامن رواج مدرسة أو مدخل التبعية– dependency Approach مع ظهور الأطروحات الفكرية للاقتصادي الأرجنتيني رؤول بريبيش R prebishe الذي استخدم مفهوم المركز– center والمحيط أو الهامش– périphérie في تحليله لظاهرة التخلف الإقتصادي. [3] وكانت ملاحظة بريبش الأساسية أن المركز يمتاز بالتجانس، بينما المحيط يتفكك باستمرار، ومن هنا تم إعتماد المنظور البنيوي منهجا علميا لمعالجة ظاهرة التبعية. [4] ولقد سار على هذا المنهج العديد من الكتاب أمثال: عالم الإقتصاد البرازيلي فورتادو (Furtado)، وعالم الإقتصاد التشيلي سنكل (sunkel)، وعالم الإجتماع السياسي البرازيلي كاردوسو (cardoso) ولقد قام فورتادو بفحص ودراسة ظاهرة عدم المساواة في البرازيل خلال فترات تاريخية متعددة. أما سنكل، فقد افترض أن التخلف كان جزءا من عملية التنمية الرأسمالية العالمية. ومن ناحية أخرى، قدم كاردوسو فكرة أن التنمية التابعة أصبحت تمثل شكلا جديدا من التوسع

---

[1] شوميليه جاندرو، كلود كور فوازييه، **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**. (تر:إسماعيل الغزال)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 44.

[2] أندريه توزيل، سيزار لو بوريني، إيتين باليبار، **ماركس ونقده للسياسة**. (تر:جوزيف عبد الله)، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 20.

[3] peter.w.preston, **Development Theory: an introduction to the analysis of complex change**. Cambridge: black well publishers, 1996, p.179

[4] Gabriel Palma,« **Dependency and Development : A critical overview ».** in: Dudly seers, **Dependency Theory: A Critical Reassessment**. London: Frances Pinter, 1983, p.51

الاحتكاري في العالم الثالث، حيث أن التنمية في حالة التبعية الرأسمالية يمكن أن تفيد الطبقات المرتبطة برأس المال العالمي مثل البرجوازية الزراعية والتجارية والمالية والصناعية المحلية. [1]

من هنا إذا تم اعتبار العالم وحدة اقتصادية واحدة فإن مركزها سيتكون من مجموعة المناطق المتقدمة التي ترسم سيطرتها على عملية تراكم رأس المال فيها، في حين تدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عنه باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي، وهي لا تسيطر على عملية التراكم الرأسمالي فيها بل يمكن اعتبارها مناطق إندمجت في هذا العالم من دون أن تتمكن من التحول إلى مراكز. [2]

ويؤكد أندري جندر فرانك (Frank) أن الاحتكار التجاري وليس الإقطاع هو الذي يفسر كيفية قيام المراكز القومية والإقليمية المهيمنة باستغلال الأطراف أو الهوامش أو التخوم. ويفترض التقسيم الثنائي للمركز والأطراف أن الرأسمالية على المستوى العالمي هي المسؤولة عن تخلف دول الأطراف وبشكل مماثل للعلاقات بين التنمية والتخلف على المستوى العالمي، فإن المؤسسات الحالية المتخلفة لما يدعى بالمناطق المتخلفة أو الإقطاعية لبلد متخلف لا تقل في كونها نتاجا لعملية تاريخية واحدة لتطور رأسمالي عن تلك المؤسسات الرأسمالية للمناطق التي يفترض أنّها أكثر تقدما. [3]

والنتيجة التي نتوصل إليها هي أن التخلف لا يعود إلى استمرار بقاء مؤسسات بالية أو وجود نقص في رؤوس الأموال في المنطق التي لا تزال منعزلة عن مجرى التاريخ العالمي، بل العكس، إن ما يولّد التخلف هو نفس العملية التاريخية التي تولّد التطور، نعني هنا عملية التطور الرأسمالية نفسها. [4]

---

[1] Ronald.h.chilcote, **Theories of comparative politics**. Boulder: westview press, 1981, pp. 290-299

[2] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص ص 23-24.

[3] آندريه جوندر فرانك،" **تنمية التخلف**"، في: **من الحداثة إلى العولمة**، تحرير: ج . تيمونز روبيرتس، أيمي هايت، (تر: محمود ماجد عمر)، ج1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص 247.

[4] آندريه جوندر فرانك،(وآخرون)، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة**. (تر: عصام الخفاجي)، (د.ب.ن)، دار إبن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، 1974، ص 109.

وقد أثرت هذه الأفكار على إيمانويل والرشتاين (Immanuel wallersten) الذي كور نظريته حول النظام العالمي في تأويله التاريخي لأصول وتطور الرأسمالية في أوروبا، ويقدم في هذا والرشتاين تحليله وفق التقسيم الدولي غير العادل للعمل للمؤرخ فرناند برودل (Fernand Braudel) ومفهومه المفتاحي: "إقتصاد–العالم"– « économie–monde »، حيث بين والرشتاين أن هذا التقسيم للعمل ينتج "إقتصاد– العالم" الرأسمالي على شكل تسلسل: مراكز– أطراف (محيط)، وشبه الأطراف. بحيث تختص المراكز بالنشاطات المعقدة والمقدمة على شكل صناعات شاملة وزراعة مغشوشة، بالإضافة إلى كون هذه النشاطات تراقب من قبل البرجوازية المحلية، أما المحيط فيختص في المنتجات البسيطة مثل: الحبوب، الخشب، السكر، ....الخ، وغالبا ما تشكل اليد العاملة على الإستغلال. [1] من جانب آخر أكد والرشتاين، على عدم المساواة في التبادل التجاري الدولي. بينما أبرز سمير أمين (Samir Amin) فكرة التنمية غير المتساوية، وذلك لأن دول الهامش نظرا لاندماجها في السوق العالمية لا تملك الوسائل الاقتصادية التي تمكنها من تحدي الاحتكارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تعميق التخلف وعرقلة النمو واستحالة التنمية بالاعتماد على الذات، كما أن نمط الإنتاج الرأسمالي في دول الهامش يكاد يكون هو النمط الوحيد في مركز الهامش، أما في أطراف دول الهامش فتوجد بجواره أنماط إنتاجية أخرى. [2] ويؤكد سمير أمين أن:

> "التطور غير المتكافئ المتأصل في التوسع الرأسمالي وضع في سجل التاريخ نوعا جديدا من الثورات، ذلك هو ثورة الشعوب المهمشة، وهي ثورة ضد الرأسمالية لأنها ضد التطور الرأسمالي القائم فعلا، ذلك أن هذا التطور لا تستطيع تلك الشعوب إحتماله، لكن هذا لا يعني إطلاقا أن هذه الثورات المعادية للرأسمالية اشتراكية.....وهي ذات طبيعة معقدة بسبب الظروف المحيطة بها، والتعبير عن نقائصها الجديدة والمحددة والتي لم يمكن تخيلها من المنظور التقليدي للانتقال الاشتراكي الذي تصوره ماركس يعطي أنظمة ما بعد الرأسمالية محتواها الحقيقي المتمثل ببنية شعبية قومية تتجمع بداخلها التوجهات الثلاثة للاشتراكية والرأسمالية وسلطة الدولة، وتتنازع". [3]

---

[1] Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: Stéphane Paquin , Dany Deschenes **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**, op.cit, p.211

[2] Ronald H.chilcote, **Theory of comparative politics**. op.cit, pp.292-295

[3] Samir Amin, **« social movements at the periphery ».** in: p.wignaraja, **New social movements in the south : Empowering the people**, London: Zed Books, 1993, p.95

إن المركز هو الذي يأخذ الصدارة التجارية، وهو الذي يفرض على المحيط وضع التخصص ويتجلى عدم الانسجام هذا الذي يعكس تبعية المحيط التجارية، باستباق صادرات المركز وارداته (صادرات المحيط الذي يخضع لصيغ التخصص)، و التبعية للمحيط تضاعف وتعمق تبعيته التجارية. [1] ويرتبط النمو الاقتصادي لدى دول الغرب بظاهرة الإمبريالية، فالدافعية الاستعمارية تشكل نقطة القوة في تنميتها الاقتصادية. [2] لذلك تمتد العلاقة الاستقلالية،الأشبه بالسلسلة،على شكل جسر يربط بين الرأسمالية في العالم الرأسمالي والمتروبوليتان الوطنية من ناحية، والمراكز الإقليمية من ناحية أخرى، ثم إلى المراكز المحلية. [3]

ففي ظل النظام الاقتصادي العالمي وقع على عاتق أمريكا اللاتينية، باعتبارها جزءا من أطراف النظام الاقتصادي العالمي أداء مهمة نوعية هي إنتاج الغذاء والمواد الخام للمراكز الصناعية الكبرى. [4]

فوجدت هذه الشعوب نفسها مغلوبة على أمرها، وأرباحها لم تؤدي إلى زيادة ثروتها الإنتاجية، بل كانت ترسل إلى الخارج أو تستخدم لتدعم برجوازية طفيلية في الداخل. [5]

ثانيا: دول المركز و المحيط في نظرية التبعية

يرى أرغيري إيمانويل، في نظرية التبادل غير المتعادل، أن دول المركز في تبادلها التجاري مع دول الهامش لا تتعامل بنفس المبدأ مع الدول الصناعية، فدول المركز تبيع السلع بأسعار مرتفعة لدول الهامش وتشتري منها بأسعار منخفضة. أما إذا قامت دول الهامش بالعمل معا سيكون التبادل متعادلا

---

[1] سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**.(تر: برهان غليون)، ط4، بيروت: دار الطليعة، 1985، ص 200.

[2] ناتان روزنبرخ، لوثر إيرل بيردزل،**الغرب وأسباب ثرائه: التحول الاقتصادي في العالم الصناعي**. (تر: صليب بطرس)، القاهرة: دار الفكر، 1990، ص 37

[3] André G.Frank**, capitalism and underdevelopment in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil**. New York: Monthly Review press, 1967, p.7

[4] Raul Prebish,**The Economic Development of Latin America and its principal problems**. New York: united Nations, 1950, p.1

[5] بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**.(تر: فؤاد بليغ، حامد ربيع)، ط2، بيروت: دار الحقيقة، 1971، ص 213.

وباستثناء فروق المهارات، فإن مستوى المعيشة في الهامش سيصبح مساويا لمستوى المعيشة في دول المركز. [1]

ومنه يمكن العودة إلى الفكرة المحورية الثانية في فلسفة بريبش والتي ترتبط برباط سببي مع فكرته الأولى عن (المركز– المحيط)، هي تدهور شروط البيئة الدولية الملائمة لتنمية العالم المتخلف، حيث أن الدور الذي لعبته التجارة الدولية في تنمية الدول الصناعية بوصفها ظاهرة تلقائية غير مثقلة بأعباء المقايسة مع نماذج سابقة عليها، لم يعد موجودا بسبب تصدع نظام التجارة القديم، وظهور النزعة الحمائية لدى الدول الصناعية. [2]

إنّ تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية وارتفاعها بالنسبة إلى الدول المتقدمة، يمكن فهمه في إطار إختلاف الإنتاجية بينهما، إذ تتسم الدول المتقدمة بارتفاع مستوى الإنتاجية فيها مقارنة بنظيرتها المتخلفة، كما أنّها تستطيع تخفيض أسعارها النسبية من خلال إستخدام التقنية المتطورة، في حين أنّ معدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى الدول المتخلفة سوف تتجه إلى الإنخفاض بشكل كبير بسبب إستخدام التقنية البدائية، أو التقنية المستوردة مرتفعة التكاليف. [3]

من هنا إذا تم اعتبار العالم وحدة اقتصادية واحدة، فإن مركزها سيتكون من مجموعة المناطق المتقدمة التي تتسم بسيطرتها على عملية تراكم رأس المال فيها، في حين تدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عنه باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي، وهي لا تسيطر على عملية التراكم الرأسمالي فيها بل يمكن اعتبارها مناطق إندمجت في هذا العالم من دون أن تتمكن من التحول إلى مراكز. [4] وفي هذا الإطار يضيف سمير أمين، أنّ:

---

[1] أفريت هاجن، **إقتصاديات التنمية**.(تر: جورج خوري)، عمان: مركز الكتب الأردني، 1988، ص ص 59–60.

[2] راؤول بريبش، **نحو سياسة تجارية جديدة**.(تر:عبدة مرزوق، حسن جرجيس)،القاهرة:الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 19.

[3] Luigi.L.pasinetti, **structural change and Economic Growth: A theoretical essay on the dynamics of the wealth of Nations.** Cambridge: Cambridge university press, 1981, pp.266-267

[4] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، مرجع سابق، ص ص 23–24.

" الرأسمالية ليست باعتبارها "نظام تنمية"، نمطا يمكن أن يتم تقديره في مواجهة "نظام تنمية " آخر مثل الاشتراكية فالتمييز الحاسم بين واقع ما تنتجه الرأسمالية، وهو التوسع الرأسمالي، وبين "التنمية" أمر ضروري، إذ أن للمفهومين وصفا معرفيا خاصا. يشير مفهوم التوسع الرأسمالي إلى واقع تاريخي حدث ويحدث، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية، أما مفهوم التنمية فهو مفهوم ذو طابع أيديولوجي يستحيل تجاهله، فالتنمية تفترض مشروعا مجتمعيا، وبالتالي تحديد معايير الواقع المعاش والمفهوم الذي يشير إلى المرجو هو مصدر الإلتباس في معظم النقد الموجه للسياسات المتبعة، وكذلك فإن الخلط بين " إقتصاديات السوق" و" إقتصاديات رأس المال" من شأنه أن يضعف النقد، فالسوق مفهوم يفترض في حد ذاته المنافسة بينما رأس المال هو واقع قائم على الاحتكار (أي عكس لا المنافسة)، من قبل هؤلاء الذين ينفردون في ملكية المشروعات، يضاف إلى ذلك أن الرأسمالية لا تنحصر في المنافسة بين المحتكرين، وهنا تتطلب فعالية النظام وجود فعل جماعي وكيان يقوم به يمثل المصالح المهيمنة في جملتها. وبالتالي فإن الفصل بين الدولة والرأسمالية هو دائما فصل إصطناعي". [1]

لقد راجت هذه التحاليل في ظل إخفاق التجربة الرأسمالية في دول أمريكا اللاتينية وفشل نمط النمو الذي إتبعته هذه الدول في الخمسينيات من القرن العشرين، وكان يتخذ من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إستراتيجية إنمائية، وذلك بهدف تكثيف العمل، وبغرض تشييد قاعدة صناعية من مهامها إغراق السوق الداخلية بمنتجات محلية، ولكن ما إن ظهر عقد الستينيات حتى كانت المديونية قد تراكمت بشكل رهيب في أمريكا اللاتينية، ونجمت عنها تنمية تابعة. [2]

ويضيف فرانك، أنّه إذا كان بإمكان دول المركز الرأسمالي أن تتطور نتيجة نموها الذاتي المستقل فإن الدول المتخلفة التابعة تستطيع أن توسع إقتصاداتها إذا توسع المركز المهيمن فقط، كما يحدث هذا التوسع تحت سيطرة وشروط المركز نفسه. ودفع هذا ببعضهم إلى الإعتقاد بأنّ نمو الأطراف المبني على الإنخراط في السوق الرأسمالية سوف يولد نموا للتخلف فيها ولا يعمل على تقدمها. [3]

---

[1] سمير أمين، **مستقبل الجنوب في عالم متغير**.القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 24-25.

[2] peter.B.evans, **dependent development: The Alliance of multinational, state and Local capital in Brazil**. Princeton: Princeton university press, 1979, p.32

[3] André Gunder Frank**, Latin America : under- development or Revolution: Essay on the development or under-development and the Immediate Enemy**. New York: Monthly Review press, 1969, p.10

أما العالم الاجتماعي البرازيلي سانتوس (Santos) فيبرز أنّ علاقة الدول التابعة بالدول المسيطرة لا يمكن تغييرها إلا بتغير البنية الداخلية والعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فهو يرى أن بنية التبعية تميل إلى التعمق والتجدر، مما يزيد الدول المتخلفة تخلفا. [1]

وهناك من يذهب إلى أنّ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول المحيط ساهمت في تصنيعها من جهة، ولكن من خلال الشركات المتعددة الجنسية زادت تبعية البلدان النامية إلى الدول المتقدمة، وبالتالي ارتبط التصنيع بالتبعية بعد أن كان محورا رئيسيا من محاور التقدم والحرية والاستقلال.[2] فإذا كان النمط الرأسمالي للتنمية في الدول التابعة الصناعية يدفع باتجاه التفتيت وعدم المساواة داخليا، فيمكن تحويل القيم المتعلقة بالوحدة الوطنية والمشاركة الاجتماعية إلى أدوات للصراع السياسي. إن السماح للدولة والفئات البرجوازية بالسيطرة على راية الوطنية ليس فقط في إطار السيادة بل أيضا في إطار التماسك والوحدة الاجتماعية التقدمية سيكون خطأ كبيرا ذا نتائج عميقة. [3]

ويحدد سانتوس أنواع التبعية على الشكل التالي: [4]

- التبعية الاستعمارية والمستندة على احتكار التجارة من قبل الدول الأوروبية على مستعمراتها.
- التبعية المالية والصناعية، والتي تدعمت في نهاية القرن التاسع عشر تحت سيطرة رأس المال في المراكز المهيمنة.
- التبعية الجديدة، والمتمثلة في استثمارات الشركات المتعددة الجنسية بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى العموم، تشمل المكونات الكبرى في نظرية التبعية تحاليل كل من: [5]

- طبيعة النظام الرأسمالي العالمي وقواه المحركة.

---

(1) Ronald.H.chilcote, **« Alternative Approaches to comparative politics »**. in: Howard. J.Wiarda**, New directions in comparative politics.** Boulder: westview press, 1991, p.163

(2) Fernando Henrique cardoso, Enzo Faletto, **dependency and development in Latin America**. los Angeles: university of California press, 1984, p.43.

(3) فرناندو هينرك كاردوسو،"**التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية**"، في: ج. تيمونز روبيرتس، أيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**، ج1، مرجع سابق، ص ص 272-273.

(4) Ronald.H.Chilcote, **« Alternative Approches to comparative politics** », op.cit, p.163

(5) روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**. ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 351.

- العلاقة أو الرابطة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان الأقل نموا.

المطلب الثالث: نظرية النظام العالمي

أولا: الجذور الفكرية لنظرية النظام العالمي

تعود أفكار نظرية النظام العالمي إلى التحليل الماركسي للتنمية، الذي يقوم على انتقاد النظام الرأسمالي واستغلال طبقة البروليتاريا على مستوى الدولة من طرف البرجوازية الرأسمالية. [1]

ومع أن ماركس نفسه كتب بغزارة عن الشؤون الدولية إلا أن معظم كتاباته تلك كانت ذات صبغة صحفية. فهو لم يدرج البعد الدولي في رسومه النظرية لحدود معالم الرأسمالية. [2] يقول مارتن وايت Martin Wight، " **لا ماركس، لا لينين، لا ستالين، قدّم مساهمة منهجية منظمة حول فلسفة السياسة الدولية**". [3] فالماركسية ليست على شكل مقاربة نظرية في العلاقات الدولية، ولكنها في صورة إيديولوجية تنشئ شكل السياسات الخارجية لمختلف الدول.[4]

لقد تمثلت أولى المحاولات المتواصلة للإفادة من الأفكار الماركسية في تحليل المجال الدولي بالدراسات النقدية الإمبريالية، بحيث تتجلى القيمة الأساسية للعلاقات الدولية في الإمبريالية:الدول الرأسمالية الشمالية تستغل الدول البروليتارية الجنوبية.[5] ومن بين أبرز المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع في دراساتهم: John Hobson, Nikolas Bukharin, Rudolf Hilferding, Lenin

---

[1] Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud** ». dans : Stéphane Paquin , Dany Deschenes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**., op.cit, p.211

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**.ترجمة و نشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004، ص267.

[3] Dario Battistella, **Théories des relations internationales.** 3e édition, paris: presses de sciences po, 2009, p.245

[4] T. Thorndike, **« the Revolutionary Approach: the Marxist perspective** ». in :T. Taylor**, Approaches and theories in international Relations**. New York: Longman, 1978, pp. 54-99

[5] Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud** ». dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**. op.cit, p.211

,Rosa Luxemburg، حوالي مطلع القرن العشرين.[1] ويظهر تأثير الماركسية على المستوى الدولي من خلال ما قدمه Boukharine، في دراسته حول الاقتصاد العالمي، فيتحدث في هذه الدراسة عن الحياة في الدول الصناعية ويقارنها بنظيرتها في الأقاليم الريفية، التي مثلت المرحلة الثالثة للتيار الماركسي في العلاقات الدولية.[2] وهنا نعود إلى أشهر الأعمال التي انبثقت عن تلك المناظرات النقدية عن طبيعة الإمبريالية، وأكثرها أثرا في هذا الميدان، كان الكتاب الذي أعده لينين، ونشر عام 1917 تحت عنوان (الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية). وتراوحت الأفكار التي طرحها لينين في كتابه ذلك بين الإقتراب من أفكار ماركس وتطويرها وبين الابتعاد عنها، فيؤكد لينين أن الإمبريالية تسجل ضمن قانون تنمية الرأسمالية. [3]

لكن لينين منذ البداية كان يرى أن الرأسمالية أحدثت بنية من مستويين ضمن الاقتصاد العالمي حيث توجد نواة مركزية مهيمنة تستغل من هم على الأطراف من المجموعات الأقل تطورا. والمبادئ الأساسية للاستدلال حول هذا التبادل اللامتكافيء، طور من طرف كتاب أمثال سمير أمين، وإيمانويل أرغيري. في الأعمال التي تدرس الدول المتخلفة، والدول المتقدمة، بحيث ترجع التخلف إلى الاستعمارية والاستعمار الجديد، وطرق استغلال دول المحيط من قبل دول المركز. [4]

---

(1) Dario Battistella, op. cit, p.255

(2) Ibid;p.257

للمزيد أنظر:

N. Boukharine, **L'économie mondiale et L'impérialisme (1915)**. Paris: Anthropos, 1977, pp.7-10

(3) Dario Battistella, op.cit, p.255

للمزيد أنظر:

Lénine, **L'impérialisme, stade suprême du capitalisme (1916)**. Paris: Le Temps des cerises, 2001, p.159

(4) Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: stéphane paquin, dany deschénes **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**,op.cit, p.211

ويعتبر إيمانويل فالرشتاين، من بين أبرز الباحثين الذين أفرزهم خضم ذلك التفاعل الفكري، الذين تأثروا بالنظرية الماركسية، ابتداء بماركس ومرورا بانجلز، ووصولا إلى لينين وأطروحته حول الإمبريالية في تحليل الاقتصاد العالمي، وانطلاقا من هذا يحلل إيمانويل فالرشتاين ما أسماه اقتصاد العالم. [1]

ثانيا: النظام العالمي كوحدة تحليل أساسية عند وولرشتاين

كانت أعمال وولرشتاين الأولى دراسات عن الدول الإفريقية خلال الفترتين السابقة واللاحقة لحقبة الاستعمار في إفريقيا. ولاحظ أن أسلوب البحث الذي يدرس كل بلد على حدا غير مجد، فقد كان هناك الكثير مما لا يمكن تفسيره عن ظروف الفقر المستمر في العديد من الدول الإفريقية إذا درست أوضاع كل منها على حدا. ولهذا إذا أردنا أن نفهم مسار تطورها، أو بتعبير أدق مسار عدم تطورها، فإن من الضروري أن نحلل أوضاع دول معينة ضمن كل اجتماعي لا يتجزأ، أي كيان أطلق عليه وولرشتاين اسم: النظام العالمي الحديث.

يقول فالرشتاين بأنه، بعد عام 1945 تعززت ترتيلة أناشيد التجميد بإمكانات التنمية الوطنية الجديدة، وأخذ موضوع التنمية الاقتصادية فجأة أهمية كبرى بين السياسيين والصحفيين والجامعيين. وذهبت الأمم المتحدة حتى إلى الإعلان رسميا أن سنوات السبعينيات سوف تكون "عشرية التنمية".[2]

وغدت التنمية الأمر أو الشعار الفكري الجديد في جامعات العالم.وكان قد أعد في سنوات الخمسينيات نموذج مثالي ليبرالي "نظرية الحداثة"، لكي يقف في وجه مثال نموذجي ماركسي معارض وواعظ بمعارضة التبعية أعد في سنوات الستينيات. [3]

فتظهر السمة المحددة لأي نظام اجتماعي متمثلة بانطوائه على تقسيم للعمل يجعل القطاعات أو المناطق الداخلية المختلفة معتمدة على التبادل الاقتصادي مع أخرى لضمان التوفير المسير والمتواصل

---

[1] Dario Battistella, op.cit, p.244

[2] إيمانويل فالرشتاين، **استمرارية التاريخ**.(تر: عبد الحميد الأتاسي)، ط2، دمشق: دار كنعان،2003، ص22.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

لحاجات هذه المنطقة أو تلك، والتي يطلق عليهما والرشتاين اسمي: إمبراطوريات عالمية واقتصادات عالمية . [1]

إن النظام العالمي هو محور فكر وولرشتاين، فهو يعتقد بأن وحدة التحليل المناسبة لدراسة السلوك الاجتماعي أو سلوك المجتمعات هي (نظام- عالمي). وعلينا أن نشير أن هذا الإدعاء له مضامين بعيدة الأثر، لأن ما يطرحه وولرشتاين في الواقع هو أن الظواهر الاجتماعية كلها، من ظروف الفقر وغيرها يجب أن تفهم وتستوعب من خلال هذا الكيان الأوسع. [2]

ثالثا: طبيعة النظام العالمي

I- الاقتصاد العالمي نظام رأسمالي:

لقد جهد مفكرو مختلف البلدان الأوروبية منذ القرن السادس عشر تقريبا في البحث عن أفضل السبل لزيادة ثروات حكوماتهم، وأصبح هذا أحد الموضوعات الكبرى في فن الحكم في مختلف دول المنظومة- العالم،[*] في القرن التاسع عشر وشكّل المسألة الأكثر خطورة والتي كانت تجابه هنا القوى السياسية الرئيسية في كل دولة على الغالب. وكان يغدو بديهيا منذ ذلك العهد أن أحد أكثر المسائل الإيديولوجية التي لا يمكن الالتفاف عليها في الاقتصاد- العالم رأسمالي[**] الإعلان بأنه على كل دولة في النهاية الوصول إلى معدل أو مستوى دخل وطني مرتفع. [3]

---

[1] إيمانويل فالرشتاين،"**صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**"، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، (تر: فاضل جتكر)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2004، ص ص 112- 113.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص275.

[*] "المنظومة- العالم" Système- monde إصطلاح يعبر عن مفهوم ينظر إلى العالم الراهن بمختلف دوله والعلاقات بينها على أساس أنه نظام واحد.

[**] الاقتصاد- العالم رأسمالي Economie- monde capitaliste، اصطلاح يعبر عن مفهوم يقوم على اعتبار العالم وحدة اقتصادية متكاملة مكونة وعلى نطاق الكون من مركز وأطراف وأنصاف أطراف.

[3] Stéphane Paquin, **La Nouvelle économie politique internationale :Théories et enjeux**. paris: Armand colin, 2008, pp.37- 38

من البداية كان النظام الرأسمالي شأنا من شؤون الاقتصاد العالمي بعيدا عن أن يكون شأنا يخص الدول القومية، فمن الخطأ الزعم بأن الرأسمالية لم تصبح شاملة للعالم أو عالمية إلا في القرن العشرين أحد الأمثلة النموذجية لهذا النمط من التفكير هو رد (تشارلز بتلهايم) على مناقشة (أريغي إيمانويل) للتبادل اللامتكافئ:

"يتجلى نزوع نمط الإنتاج الرأسمالي إلى أن يصبح عالميا ليس فقط عبر تأسيس مجموعة من الاقتصادات القومية مشكلة بنيانا معقدا ومتراتبا، شاملا طرفا إمبرياليا وآخر خاضعا للسيطرة، وليس فقط عبر جملة من العلاقات التناقضية المتطورة بين اقتصادات قومية مختلفة ودول متباينة، بل ومن خلال التجاوز أو التسامي المطرد بثبات للحدود القومية من جانب رأس المال العملاق، تشكيل رأس المال الدولي الكبير، والشركات العالمية...الخ".[1]

ويعرّف وولرشتاين الرأسمالية، بأنها " **نظام إنتاج للبيع في أحد الأسواق بهدف الربح واعتماد هذا الربح على أساس ملكية فردية أو جماعية**".[2]

2- إمبراطوريات عالمية واقتصادات عالمية:

شهد التاريخ نمطين من النظام العالمي، إمبراطورات عالمية، واقتصادات عالمية. والنظام العالمي الحديث مثال على اقتصاد عالمي. أما التطوير الكامل لتجارة السوق وهيمنتها الاقتصادية فلم نشهدهما إلا مع ظهور الاقتصاد العالمي الحديث في أوروبا القرن السادس عشر، وقد جاء متمثلين بالنظام المعروف باسم النظام الرأسمالي. فالرأسمالية والاقتصاد العالمي (أي تقسيم عمل ولكن مع كيانات سياسية وثقافات متعددة) ليسا إلا وجهين للعملة ذاتها، ليست إحداهما سببا للأخرى، لا يعدو الأمر كونه تحديدا للظاهرة غير القابلة للقسمة نفسها بعنوانين مختلفين. [3]

---

[1] إيمانويل فالرشتاين،"**صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**"، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية**، مرجع سابق ، ص ص 118- 119.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص277.

[3] إيمانويل فالرشتاين، "**صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**"، في: فرانك جي لتشنر،جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، مرجع سابق ، ص 114.

وبرزت دول شمال غرب أوروبا في القرن السادس عشر كمنطقة تحتل المركز في الاقتصاد العالمي، وتتخصص في الإنتاج الزراعي على مستويات أعلى من المهارة، منطقة تفضل الاستئجار والعمل المأجور كأساليب لضبط العمل.[1] فشهد الاقتصاد العالمي، تطور أساليب متنوعة للرقابة على العمل ليشمل ذلك منتجات مختلفة ومناطق مختلفة، وإقامة آليات دولية قوية نسبيا في الدول التي ستكون دولا رئيسية في هذا الاقتصاد الرأسمالي العالمي. [2]

رابعا: ترابط العلاقات ضمن الاقتصاد العالمي

للنظام العالمي الحديث سمات يمكن وصفها من خلال المكان والزمان، يركز البعد المكاني على الأدوار الاقتصادية المتباينة التي تقوم بها أقاليم مختلفة ضمن إطار الاقتصاد– العالمي. إذ يشكل المركز حسب هذه النظرية مستودعا لعمليات الإنتاج التي تتطلب أعلى مستوى من المهارات وأكبر تجمعات لرؤوس الأموال، في حين تشكل الأطراف مصدرا للمواد الخام واستخراج فائض هائل منها. وقد تبنى كتاب آخرون تبعا لذلك هذا النموذج ولاسيما أتباع المدرسة التبعية. غير أن وولرشتاين ضمّن نظريته نطاقا اقتصاديا آخر في سياق وصفه للاقتصاد– العالمي، ألا وهو:شبه طرف،متوسط بين المركز والأطراف.[3]

إن دول شبه الطرف هي مناطق جغرافية أو دول تقع بين المركز والأطراف بسبب الأشكال الوسط التي استخدموها لضبط العمل.[4] فمنطقة شبه الطرف تقوم بدور وسيط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز وسمات أخرى هي من خصائص الأطراف. وبفضل هذه الطبيعة المركبة بين المركز والأطراف، تقوم منطقة شبه الطرف بأدوار اقتصادية وسياسية مهمة ضمن إطار النظام العالمي الحديث، وهي تزودنا بمصدر من مصادر اليد العاملة يوازي أي ضغط متصاعد لرفع

---

(1) Immanuel wallerstein, **The capital world- Economy : Essays be Immanuel wallerstein.** Cambridge: Cambridge university press, 1979, p.18

(2) Immanuel wallerstein, **The modern world-system**.voL.1,NewYork:Academic press,1974, p.38

(3) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص278 .

(4) Immanuel wallerstein, **The modern world- system**, op.Cit, p.101

الأجور في دول المركز، كما تعمل بمثابة موطن جديد لتلك الصناعات التي لم يعد في مقدورها أن تحقق أرباحا في المركز (كمعامل تجميع السيارات والنسيج). [1]

إن دول شبه الهامش قامت جزئيا في النظام العالمي بدور المنطقة الطرفية نسبة إلى الدول الرئيسية، وجزئيا لعبت دول المركز نسبة إلى بعض دول الهامش وكانت سياستها الداخلية وبنيتها الاجتماعية متميزة وأثبتت في النهاية أن قدراتها على الاستفادة من تقلص النشاط الاقتصادي أعلى بشكل عام من قدرة دول المركز ودول الأطراف. [2]

وهكذا فإن هذه الشريحة شبه الهامشية تبدو كما لو كانت مكلفة بدور اقتصادي محدد، إلا أن السبب سياسي أكثر من أن يكون اقتصاديا. [3] إذن يؤدي شبه الطرف دورا حيويا لإشاعة الاستقرار في البنية السياسية للنظام العالمي.لأن وجود الفئة الثالثة يعني أن الطبقة العليا ليست مجابهة بمعارضة موحدة من الجميع، لأن الطبقة الوسطى مستغلة ومستغلة في الوقت ذاته. [4]

يعتقد والرشتاين أن المناطق الثلاث للاقتصاد العالمي، مرتبط بعضها ببعض في علاقة استقلالية تستجر الثروة فيها من الأطراف إلى المركز. ونتيجة لذلك تصبح المواقع النسبية للمناطق مترسخة أكثر فأكثر: فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يزدادون فقرا.

إن المناطق الثلاث معا: المركز– شبه الطرف– والأطراف، تشكل البعد المكاني للاقتصاد العالمي، لكن إذا شرحت إحداها بمعزل عن الآخرين فهي تشكل ما يشبه صورة جامدة للنظام العالمي. ولكي نفهم نشاط القوى المحركة للتفاعل فيما بينها عبر الزمن، يجب أن نوجه اهتمامنا إلى الأبعاد

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص278.

[2] Immanuel wallerstein**, The capital world- Economy : Essays be Immanuel wallerstein**, Op. cit, p.97

[3] إيمانويل فالرشتاين،"**صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**"، "، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية و السياسية و الاقتصادية**، مرجع سابق، ص123.

[4] إيمانويل فالرشتاين، "**البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي**"، في: ج. تيمونز روبيرتس، إيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**، ج2، (تر: سمر الشيشكلي)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص41.

الزمانية في وصف وولرشتاين للاقتصاد العالمي.إن هذه الأبعاد حين تقترن بالأبعاد المكانية هي التي تحدد المنحنى التاريخي للنظام العالمي. [1]

ويرى وولرشتاين أن الأزمة تشكل مجموعة فريدة من الظروف التي لا تبرز إلا مرة واحدة في عمر أي نظام – عالمي– معين لتنذر بنهايته وحلول نظام آخر محله.

المبحث الثالث: المقاربة التنموية الجديدة في عصر العولمة:التنمية الإنسانية المستدامة

كانت هناك محاولات قليلة تربط أطروحات العولمة ونظريات التنمية بوضوح. وبشكل عام، يمكن تصور ثلاثة آراء فيما يتعلق بالآثار التنموية للعولمة: رأي ليبرالي جديد، وبنيوي جديد، وتبعي/ ما بعد تنموي.تعتمد الآراء كلها على تقاليد نظرية راسخة في دراسات التنمية.بالنسبة إلى الرأي الأول،الذي يرتكز إلى نظريات المتحمسين للعولمة، فإن العولمة قوة إيجابية للتنمية. أما الرأي الثاني، الذي يحمل كثيرا من القواسم المشتركة مع أطروحات المؤمنين بالتحول، فيقول أن تأثيرات العولمة في التنمية تعتمد على طريقة تنظيمها. والمنظور الأخير الذي يرتبط بالآراء المشككة والمتحمسين الراديكاليين للعولمة يفترض أن العولمة تديم التخلف محاولا أن يبرهن أن خطابات "العولمة " و"التنمية" معا يمثلان امتدادا لاستراتيجيات السيطرة الإمبريالية، وهما بهذا متشابهان. [2]

لكن قبل الحديث عن المنظور التنموي الذي جاءت به أطروحات عصر العولمة، سوف نتناول أهم المتغيرات والأسباب التي أدت إلى ظهور المفهوم الجديد للتنمية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تغير مفهوم التنمية

إن علامات النجاح في عملية التنمية توجد في الكثير من الأمور: وفيات الأطفال متناقصة معدلات الأعمار متصاعدة، نسبة راشدي العالم القادرين على القراءة والكتابة في تزايد مستمر، نسبة التعليم لدى الأطفال في المدارس تتزايد، والإنتاج الكوكبي للغذاء يزيد أسرع من نمو السكان، إلاّ أن جملة

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص279.

[2] وروبك موراي، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**.(تر: سعيد منتاق)، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013، ص ص 311–312.

السيرورات التي جلبت هذه المكاسب ذاتها تطلق تيارات لا يستطيع الكوكب أن يتحملها طويلا. وهذه التيارات أو النزعات قسمت تقليديا إلى:إخفاقات تنموية من جهة وإخفاقات في إدارة بيئتنا الإنسانية من جهة ثانية. [1]

أولا: البيئة

على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بات التفكير بمشكلات معينة على أنها كوكبية أمرا مألوفا وروتينيا، فالتدهور البيئي المتمثل بتلوث الهواء،المطر الحمضي،التصحر المداري، إهتراء طبقة الأوزون، يؤثر في الكرة الأرضية كلها مما لا يبقي أي معنى بنظر أنهار البيئة لما هو أقل من اعتماد مقاربة كوكبية إزاء هذه المشكلات. [2]

فبرزت القضايا البيئية كنقطة محورية للسياسة والاهتمام الدوليين، واحتلت موقفا متقدما على جدول الأعمال الدولي لجيل كامل من الزعماء السياسيين،والمسؤولين الحكوميين،والعلماء والصناعيين والمواطنين.[3] وأدى الانتشار الواسع للتصنيع خاصة لدى الدول الصناعية ذات المسؤولية الكبيرة في التلوث البيئي من خلال إطلاق غاز CO_2، CFC، SO_2، حيث يؤثر على طبقة الأثموسفير (L'atmosphère)، والغابات والبحار، مما ينعكس سلبا على صحة الأفراد في الدول الفقيرة.[4] بالإضافة إلى النمو السكاني السريع وما يخلفه من آثار كارثية على البيئة بالخصوص لدى المجتمعات الفقيرة. وهذا التحليل والنقاش الذي يربط علاقة السكان بالبيئة ليس بالجديد، فهو ظهر مع تحليلات

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، **مستقبلنا المشترك**.(تر: محمد كامل عارف)،الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1990، ص 22.

[2] فرانك جي لتشنر،جون بولي، مرجع سابق،ص 646.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 553.

[4] Paul Ehrlich, **« population and sustainable development »**. Environmental Awareness, vol 17, Nº02, 1994, p.5

توماس روبرت مالتوس (Thomas Robert Malthus) في مقالته: عن مبدأ السكان– Essay on the principle of population، سنة 1778. [1]

لقد تعرضت مناطق كاملة من هذا العالم إلى أضرار بيئية شديدة واستغلال لا يمكن أن يدوم. فمن المؤكد لدى الدول أن نتائج التدهور البيئي تظهر بسبب التصرفات والطرق القاسية في التعامل مع البيئة وإهمال السكان لكيفية التكيف والتآلف معها. [2] وما إن خلت السنوات المتأخرة من القرن العشرين حتى كانت هذه الآثار قد غدت عالمية حقا، من خلال التلوث العابر للحدود القومية وأزمة استغلال الممتلكات العالمية المشاعة. وهي تطرح تحديات تقنية وسياسية معقدة.[3] وكان ثمة قدر متزايد من الإدراك في الحكومات القومية والمؤسسات المتعددة الأطراف لحقيقة استحالة فصل قضايا التنمية عن مسائل البيئة، ومن شأن التدهور البيئي أن يقوض التنمية الاقتصادية. فيبقى الفقر سببا ونتيجة رئيسيين لجملة المشكلات البيئية الكوكبية.[4] فتضاعف النشاط الاقتصادي والزيادة السكانية والتدهور البيئي قامت هذه التغييرات المترابطة بشبك الاقتصاد الكوكبي مع البيئة الكوكبية بأساليب جديدة، فالبيئة والاقتصاد أصبحا أكثر تداخلا باطراد على الصعد المحلية والإقليمية والقومية والكوكبية في نسيج متلاحم الخيوط من الأسباب والنتائج. وبات فيه هذا العالم الصناعي مستهلكا سلفا جزءا كبيرا من رأس مال كوكب الأرض البيئي، لعل غياب التكافؤ هذا هو إشكال الكوكب البيئي الرئيسي، وهو في الوقت نفسه إشكاله التنموي الرئيسي. لكن يبقى من الصعب القيام بمشروع عالمي لوضع حد للحسابات والمصالح الخاصة وكذلك من أجل وفرة الأراضي المنتجة والحد من التدهور البيئي، وتعزيز التنمية، وتغييرات أنماط الاستهلاك والمبادلات التجارية. [5]

---

[1] Pierre de senarcleans**, La Mondialisation Théories: enjeux et débat**.2 édition, paris: Armand colin, 1998, pp.143-144

[2] T.F.Homer dixon, « **on the threshold: Environmental changes as causes of Acute conflit** ». International security, ,Vol.16, Nº2, 1991, p.79

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 653– 655.

[4] فرانك جي. لتشنر، جون بولي، مرجع سابق، ص 646.

[5] Paul Ehrlich,(et al),« **Food security, population and Environment** ».population and development Review, vol.19, Nº1, 1993, PP.1-3

ومن هنا، فإن عبارة "القضايا البيئية العالمية"، تشمل مجموعة واسعة من أنواع المشاكل والقضايا التي تطرح تحديات مختلفة أمام أولئك الذي يرغبون بتطوير استجابات وردود فعالة لها. ومع أن لهذه القضايا بعض السمات المشتركة فإن لكل منها خصوصيتها بحيث تحتاج إلى تحليل خاص بها.[1] لكن يبقى من الصعب عرض التدهور البيئي والعلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية رغم الاجتهادات العلمية في إبراز وتحليل الكوارث البيئية المعقدة من تصحر وتلوث واستنزاف طبقة الأوزون....الخ، بالموازاة مع الكارثة الاقتصادية – الاجتماعية: التخلف والفقر. [2]

1- التغيرات المناخية:

مع نهاية سبعينيات القرن العشرين أفادت التقارير العلمية أن كوكب الأرض يعاني من ظاهرة السخونة (ارتفاع درجة الحرارة)، ويؤكد الخبراء أن لفعل الإنسان دور كبير في هذه العملية، من خلال دور النشاطات الصناعية وما ينتج عنها من إنبعاثات الغازات السامة في الجو مثل غاز CO_2، SO_2، وتأثيرها في استنزاف طبقة الأوزون في الغلاف الجوي. [3]

فيؤدي احتراق الوقود المستخرج من الحفريات إلى ملء الجو بغاز CO_2 ويتسبب بالارتفاع التدريجي لحرارة كوكب الأرض، ومن شأن التأثير الدفيئي هذا أن يكون مع حلول القرن الواحد والعشرين قد زاد معدلات درجات الحرارة الكوكبية زيادة تكفي لتحول مناطق الإنتاج الزراعي، ولرفع مستويات البحر مما يؤدي إلى إغراق المدن الساحلية ولإحداث الخلل في الإقتصادات القومية.[4] ويفيد الخبراء أن معدل زيادة درجة حرارة كوكب الأرض يتراوح ما بين 1,4 إلى 5,8 درجة مئوية. كما يؤكد الخبراء أيضا أن خطر ارتفاع مستوى البحر نتيجة ذوبان الجليد في القطب المتجمد يكون ما بين 20 سنتيمتر و 3 أمتار ما يعني أن 3 % من اليابسة (ما يعادل 10 إلى 20% من سكان العالم)، مهدد بأن تغمرها المياه. [5]

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 655.

[2] pierre de senarcleans,op.Cit, pp.141-142

[3] Justine Faure, Yannick Prost**, Relations Internationales: histoire, questions régionales, enjeux**. Paris: Ellipses,2008, p.529

[4] فرانك جي. لتشر، جون بولي، مرجع سابق، ص645.

[5] Justine Faure, Yannick Prost,op.Cit,p.530

وعندما اخترعت البشرية مركبات (CFCS) الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور وكذلك الهالونات فإنّها ابتدعت مركبات شديدة الاستقرار تحوي الكلورين أو الفلورين أو البرومين.والواقع أنها كانت مستقرة إلى حد بعيد أنّها لم تتفاعل في طبقات الجو الدنيا الأمر الذي أتاح لجزء منها أن ينجرف تدريجيا نحو الأعلى ليصل إلى طبقة الأوزون، هناك تفككت تحت تأثير الأشعة فوق البنفسجية الواردة من الشمس لتطلق الكلورين والمركبات الكيماوية الأخرى، [1] التي تعمل عمل مادة حافزة أو وسيطة في تدمير الأوزون، فكل ذرة من ذرات الكلورين تستطيع على سبيل المثال القضاء على حوالي (100.000) ذرة أوزون وسيطا قبل أن يتم إزاحتها من طبقة الستراتوسفير. وأخذ ثقب الأوزون ذو عمق شديد بالظهور فوق منطقة القطب الجنوبي كل عام ليبيد عمليا كل الأوزون الموجود في حزم كثيفة ضمن طبقة الأوزون، وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في كثافة الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة عند سطح الأرض.[2] وتضعف الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة أنظمة المناعة، وتسبب حالات الماء الأزرق في العين وسرطانات الجلد، كما أنها تؤدي إلى الإضرار بنمو المحاصيل وتدني إنتاجية النباتات المغمورة والمعلقة في مياه البحار،الأمر الذي يؤدي إلى خلل سلسلة الغذاء في البحار والمحيطات. [3]

2- الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية:

أ- التهديدات المائية:

تمثل نسبة المياه العذبة المتاحة للاستخدام على الأرض 0,007% من الاحتياطي العام للمياه العذبة، ما يعادل (40.000 كم^3). ويستهلك الفرد سنويا كمية قدرها (3.800 كم^3) من المياه العذبة. ويشهد الضغط على الموارد المائية تزايدا مستمرا بسبب الزيادة السكانية والتصنيع، فمنذ 1950 عدد السكان تضاعف لكن منسوب المياه في تناقص مستمر. وهناك تسعة دول تستحوذ على 60% من احتياطي المياه العذبة:البرازيل- روسيا- الو م أ- كندا- الصين- اندونيسيا- الهند- كولومبيا- البيرو وتبقى 35 دولة على الكوكب في وضعية أزمة المياه. [4]

---

[1] Justine Faure, Yannick Prost, ibid;pp.529-530

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 683.

[3] فرانك جي، لتشنر، جون بولي، مرجع سابق، ص 645.

[4] Justine Faure, Yannick Prost, op.Cit, p. 533

إنّ التقديرات الكمية لتوافر المياه أو استهلاكها لا تعبر عن التحدي الكامل الذي تمثله الإحتياجات من المياه، ونوعية المياه المتوافرة بعيدة تماما عن أن تكون كافية، فملايين البشر لا سبيل لهم للحصول على مياه نقية، ويفتقرون تماما للصرف الصحي، ويعاني الكثير من البشر من أمراض جلدية وباطنية خطيرة تؤدي إلى الموت خاصة في إفريقيا بسبب تلوث المياه أو شحتها التي ترتبط بمعضلة الاختيار بين المصلحة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.[1] ففي البلدان النامية تلقى نسبة 90 في المئة من مياه المجاري، ونسبة قدرها 70 بالمئة من النفايات الصناعية دون أن تعالج في المسطحات المائية، مما يؤدي إلى تلوث إمدادات المياه العذبة الصالحة للإستخدام. ويحدث استنزاف وتلويث شديدان لأكثر من نصف أنهار العالم الرئيسية نتيجة للمجاري، وتفريغ المواد الكيماوية، وتسرب النفط، والسيح من المناجم والسيح الزراعي، وغير ذلك من الملوثات. وشحة المياه الناتجة عن ذلك لها تأثيرات كبيرة على جوانب كثيرة من جوانب صحة الإنسان والزراعة والتنوع البيولوجي،[2] وهذا يفترض ضغوطا كبيرة على العلاقات:

- داخل البلدان وبينها.
- سكان الريف وسكان الحضر.
- بين المصالح المتعلقة بمنابع الأنهار ومصباتها مما يؤثر على بقاء الناس على قيد الحياة وعلى سبل عيشهم.
- بين المستخدمين الزراعيين والصناعيين واستخدام المنازل.
- بين احتياجات الإنسان ومتطلبات أن تكون البيئة صحية.

وتستخدم الزراعة ثلثي المياه العذبة المتاحة، فمثلا ما بين عامي 1950 و1984 استهلكت الزراعة ما يقارب 38 بالمئة من احتياطي المياه العذبة. [3] يؤكد علماء الجغرافيا حول ما يعرف ب: حرب المياه– guerre de l'eau، بحيث يصبح الماء هدف النزاعات السياسية والعسكرية، وإشكالية ندرة المياه تعطي للدول وسيلة للضغط في إطار النزاعات الواسعة جدا أو الداخلية. [4]

---

[1] Vincent Thibault, (et al), op.Cit, pp.188-190

[2] أمارتياسن (وآخرون)، **أمن الإنسان الآن**. ترجمة ومراجعة: شركة تايبكس، نيويورك: شركة كومنيكيشن ديفلوبمنت إنكوربوريتد ، 2003، ص 15.

[3] Justine Faure, yannick prost, op.Cit, p.533

[4] Ibid;p.534

ب- القضاء على الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي:

مع نهاية القرن العشرين أصبحت الغابات تتعرض لخطر شديد، وبالخصوص غابات الأمازون باعتبارها رئة الكوكب وإرث مشترك للإنسانية. وتمس عملية قطع الغابات على الأخص دول الجنوب: البرازيل- الأرجنتين- أندونيسيا- المكسيك- نيجيريا- السودان....الخ، وفي الحالة البرازيلية 80 بالمئة من غاباتها ضمن غابات الأمازون، أي ما يعادل 7,9 مليون كم^2 مازالت سليمة لكن ما بين 25.000 و30.000 كم^2 يتم القضاء عليها كل سنة، فقد الأمازون 653.000 كم^2 . [1] سنويا يجري تدمير أكثر من أحد عشر مليونا من هكتارات الغابات حول العالم، ويعتبر التصحر أو تدهور التربة من بين أكثر المشاكل إستعصاء على الحل وأكثر فداحة من حيث التكلفة بما في ذلك تملحها بسبب نظم الري سيئة التخطيط، والتحات الناجم عن إزالة الغابات وعن الزراعة وملوثات المعادن الثقيلة وغيرها من الملوثات الناجمة عن السيح الصناعي، مما يحد من القدرة على تلبية الطلب على الأغذية الزراعية. [2]

وتدهور التربة يؤثر على حياة الإنسان بأشكال رئيسية ثلاثة: [3]

1- يقلل من نسبة نصيب الفرد من توافر الأرض الزراعية والإنتاجية الزراعية، فقد أدى الضغط على الأرض الصالحة للزراعة النابع جزئيا من تدهور التربة إلى خفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية.

2- يقلل العلف المتاح للماشية.

3- يحيل الناس إلى لاجئين بيئيين[*] يبحثون عن أرض أكثر خصوبة.

---

[1] Justine Faure, yannick prost,Ibid; p.532

[2] أمارتيا سن (وآخرون)، مرجع سابق، ص 17.

[3] عبد الله عطوي، **السكان التنمية البشرية**. بيروت: دار النهضة العربية ، 2004، ص 425

[*] اللاجئون البيئيون- environmentale refugees، يشير هذا المفهوم إلى تشرد السكان نتيجة لتدهور البيئة الذي يرجع إلى الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاستغلال المفرط. وهو ليس ظاهرة حديثة، ولكن الجديد هو إمكانية حدوث تحركات كبيرة للناس نتيجة لمزيج من النقص الكبير للموارد وتدمير البيئة تدميرا شاملا إضافة إلى النمو السكاني الكبير، للمزيد حول هذا المفهوم أنظر:

- lonergan steve, « **rol of environmental degradation in population displacement** », environmental change and security project report, N° 4, Washington, D.C : the woodrow wilson center, 1998, pp. 5-10

وحسب ما سبق هناك عدة أسباب لعملية القضاء على الغابات لكن يبقى السبب الرئيسي هو استعماله كوقود، ما يعادل 80 بالمائة من الإنتاج العام للخشب فقط 2 بالمئة من الخشب توجه لتباع في السوق الدولية لتلبية طلبات الدول الغنية، حيث تتعرض الغابات للاستغلال والتآكل مما يؤدي إلى التصحر بسبب النمو السكاني المتزايد. [1]

ويشير التنوع البيولوجي إلى تنوع أشكال الحياة على الكوكب، كما أنه عامل مهم في إمدادات العالم من الأدوية والغذاء، ويقدر إدوارد ويلسون Edward o Wilson –العالم البيولوجي بجامعة هارفارد–أن النسيج الغني للحياة الذي يكوّن الأنظمة البيئية للأرض يجري تمزيقه بمعدل 50 ألف نوع من أنواع الكائنات الحية في العام، إذ يجري القضاء على الغابات الاستوائية الماطرة وغيرها من الأنظمة البيئية بفعل التوسع في الزراعة والمستوطنات البشرية، وبفعل تحويل مجاري الأنهار والتلوث. وعلى النطاق العالمي أصبحت بحيرات المياه العذبة ومجاري الأنهار وغابات المانغروف الساحلية والشعب المرجانية والغابات الماطرة المعتدلة من بين الأنظمة البيولوجية الأكثر عرضة للخطر، وأخذت ثلاثة أرباع أنواع الطيور في العالم، وما يقرب ربع ال4.600 نوع من الثدييات تصبح مهددة بالانقراض. [2] أما أندونيسيا فهي ثاني أكبر دولة هامة عندما يتعلق الأمر بالتنوع البيولوجي، كما أنّ الحياة البرية فيها مهددة بصورة لا مثيل لها. وتضم قائمتها الرسمية للأنواع المعرضة للخطر 126 نوع من الطيور، و 63 نوعا من الثدييات، و21 نوعا من الزواحف. ورغم أن هذه الدولة لا تملك سوى أقل بقليل من واحد بالمئة من مساحة الأراضي على الأرض، إلا أن لديها ما يقرب من 12 بالمئة من الثدييات، 16 من الزواحف والبرمائيات، و17 بالمئة من جميع أنواع الطيور في العالم. ويجري فقدان أنواع الكائنات الحية في أندونيسيا بمعدل نوع واحد كل يوم، يدفع تجاه ذلك صناعة قطع الأخشاب وأعداد البشر المتزايدة بما يقرب ثلاث ملايين شخص كل عام، أما روسيا الممتدة من بحر البلطيق إلى المحيط الهادي، فلا زال لديها مناطق شاسعة ذات الأنظمة البيئية التي لم تمس بصورة رئيسية الغابات الشمالية والمناطق شبه

- N. nyers, « **environmental refugees in Global warming world** », bioscience, vol. 43, N°11, 1993, pp. 752-761

[1] Justine Faure,Yannick Prost,op.Cit,pp.532-533

[2] ليستر. آر. براون (وآخرون)، **أوضاع العالم 1997**. (تر:علي حسين حجاج)، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 4.

القطبية في سيبيريا. ووفقا لما يقوله نورمان مايرز Norman Myres، المشتشار البيئي البريطاني– فإن سيبيريا تفقد أربعة ملايين هكتار من الغابات كل عام– أي ما يعادل ضعف معدل الزحرجة في منطقة الأمازون البرازيلية تقريبا، ووقعت بعض أقسام سيبيريا فريسة لتجارة الأخشاب الذي لا يخضع لأية رقابة أمام تسابق الشركات المحلية والأجنبية على تصدير الأخشاب. [1]

3– الأخطار الصناعية

لقد كانت الكارثة المدنية النووية في أوجها سنوات السبعينيات والثمانينيات، خاصة بعد حادثة المركز الأمريكي– la central Américaine de three mile Island سنة 1979، وإنفجار المفاعل النووي في تشرنوبل عام 1986، وإنفجار المصنع الكيميائي في بهوبال عام 1984. ونادى أغلب علماء البيئة بوضع حد للمراكز النووية. [2]

لكن بالمقارنة مع البترول والفحم يرى الكثيرون أن التجارب النووية هي مورد للطاقة النظيفة، ففي فرنسا أربعون بالمئة من الطاقة يتم تغطيتها من الطاقة النووية، والنقاشات بشأن إغلاق المراكز النووية هي عمليا خامدة. [3]

ونتيجة لجملة المظاهر السلبية السابقة التي تعانيها البيئة، ذهب الكثيرون لإعادة النظر في النمو وبعض نتائجه، أمثال خبراء نادي روما– club de Rome ثم تقرير Meadous، سنة 1972، نادوا بضرورة وقف النمو لاستحالة استمراريته بسبب تدهور الموارد المتوفرة واستنزافها،ورفعوا شعار (croissance zéro)، وندّدوا بالنمو الديمغرافي مقارنة بالموارد المتوفرة والتمدن. [4] وتحضيرا لمؤتمر ستوكهولم تم إصدار تقريرا حول إستراتيجية المحافظة العالمية– la stratégie de la conservation mondiale)،التي تبني رؤية شاملة لديناميكية التدهور البيئي وعلاقته بالمجتمعات،ويؤكدون بأن المحافظة على الطبيعة الهدف منها هو إشباع الحاجات الإنسانية. [5]

---

[1] ليستر. آر. براون (وآخرون)، نفس المرجع ، ص ص 44– 46.

[2] Justine Faure-yannick Prost, op.Cit,P.535

[3] Idem.

[4] veyret yuette, **développement durable: approches plurielles.** paris: Hatier, 2005, p.21

[5] Idem.

ثانيا: فشل سياسات التنمية في دول العالم الثالث

I) دور العامل الخارجي:

إن أبرز ما ظهر من سمات في الوسط الخارجي للتنمية سمة التوسع الكبير في حجم القروض التي قدمتها المصارف التجارية العالمية للأقطار النامية. حدث هذا نظرا إلى توسع أسواق النقد الدولية الأوروبية وإعادة الإستيعاب للفوائض المالية للأقطار المصدرة للنفط الجاري بواسطة المصارف العالمية والإنكماش الاقتصادي في الأقطار الصناعية، الأمر الذي خلق سيولة فائضة في النظام المصرفي الدولي وجعل المصارف الكبرى تتلهف لإقراض الأقطار النامية الأفقر السائرة في طريق النمو سريعا[1]. فقبل أواخر السبعينيات كان معدل النمو الصناعي أعلى في الدول النامية في مجموعه منه في البلدان الرأسمالية المتقدمة كمجموعة، وفي الفترة الممتدة من 1945 إلى نهاية السبعينيات حققت إقتصادات الدول النامية نموا بنسبة 4,9 بالمئة سنويا، بالمقارنة مع نسبة نمو قدرها 3,5 بالمئة لدى الإقتصاديات المتقدمة. [2]

لكن مهما كانت الموجة العارمة في الإقتراض الأجنبي مفرطة وغير متعلقة بغياب الإصلاحات الداخلية المطلوبة،فإن صافي تحويل الموارد إلى الجنوب كان في ذلك الوقت لمصلحة الإقتصاد العالمي من ناحية النتيجة. فقد ساهم ذلك في الحفاظ على مستوى جيد من النمو والاستثمار في الأقطار المتطورة خلال السبعينيات، كما ساعد هذا بدوره على الحيلولة دون تفاقم الإنكماش في الأقطار المتطورة ودون مزيد من الهبوط في المعدل الذي كانت التجارة تتسع بموجبه. [3]

بيد أن الخلل في الموازين التجارية للأقطار المتطورة وفيما بينها كان آخذ في التزايد، كما أنّ السياسات التي اتبعت لتصحيح هذا الخلل سببت ترديا شديدا في الوسط الدولي التجاري والمالي في الثمانينات، وما إن قررت حكومات الدول المتطورة في نهاية السبعينيات أن القضية الأساسية هي السيطرة على التضخم حتى شرعت بتطبيق سياسات إنكماشية في الإقتصاد الكلي، وكانت النتيجة تباطؤا كبيرا في

---

[1] يوليوس ك. نيريري (وآخرون)،**التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**.(تر:عطا عبد الوهاب)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 108.

[2] N.B.Adams**, worlds Apart: The North- South Divide and the International System.** London : ZED. 1993. P.8

[3] يوليوس ك. نيريري (وآخرون)، مرجع سابق، ص 109.

النشاط الاقتصادي في أقطار الغرب الصناعية، فمع منتصف السبعينيات هبط الإنتاج الصناعي في هذه الدول بنسبة 10 بالمئة في عام واحد. [1] مما أدى إلى هبوط الأسعار العالمية للبضائع نظرا إلى التقليل الجاري على طلبها من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع في أسعار الفوائد العالمية لمستويات لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف خدمة الدين، وإلى مزيد من الإنخفاض في أسعار البضائع نظرا إلى إرتفاع كلفة التخزين. ولكن جزءا كبيرا من كلفة السيطرة على التضخم وإدخال تغييرات هيكلية في الشمال وقع على عاتق الجنوب من الناحية الفعلية، فقد كان على الأقطار النامية أن تدفع أكثر فأكثر من المبالغ لخدمة ديونها، في حين أنّها تتسلم أقل فأقل من إيراد صادراتها. وما إن أدت هذه الاتجاهات المتناقضة إلى إستفحال الصعوبات المالية في تلك الأقطار حتى قررت المصارف التجارية أن تتوقف عن إقراضها ديونا جديدة[2]، تلك التغييرات عجلت في حدوث أزمة الدين، وما إن برزت أزمة الدين إثر تهديد المكسيك بالتخلف عن التسديد، قررت مجموعة الدول السبعة معالجة مشكلة الدين على أساس كل بلد على حدة، وذلك حرصا على عدم انهيار النظام المصرفي الدولي من خلال تأمين استمرار تسديد الدين وفي هذا الصدد إتبع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسة صارمة لإقراض التسوية البنيوية عبر العالم النامي. [3]

يتجلى المظهر التاريخي الجديد لأزمة التنمية في الثمانينات في أربعة أوجه رئيسية هي: [4]

- أن طابعها شامل لا ينحصر في مجال معين واحد.
- من حيث إتساع نطاقها فهي كوكبية وليست مقتصرة على مجموعة من الدول فقط.
- حدودها الزمنية ممتدة ومستمرة.
- يمكن تسمية شكل انتشارها بأنّه " زاحف".

---

[1] توماس. س. باترسون، مرجع سابق، ص 241.

[2] يوليوس ك. نيريري، (وآخرون)، مرجع سابق، ص 109.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 945

[4] Istvan mézaros, **Beyond capital: Toward a theory of transition**. New York: monthly Review press, 1995, p.680

لقد شهدت فترة الثمانينات بشكل عام تحركا باتجاه أيديولوجية السوق[1]، وأدت برامج " تثبيت الاقتصاد الكلي" و" التكييف الهيكلي"،التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض في ديونها الخارجية أوائل الثمانينيات إلى إفقار مئات الملايين من الناس، وهي تناقض روح اتفاقية بريتون وودز، التي قامت على "إعادة البناء الاقتصادي"، وثبات أسعار الصرف الرئيسية.وأسهم برنامج التكييف الهيكلي إلى حد كبير في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير إقتصادات البلدان النامية. [2] وبناء على ذلك فإن سياسات السوق الحرة لم تحل مشكلة الدين وفي هذا السياق، تشير سوزان جورج (Susan George) إلى أنّه، بالرغم من دفع الدول المدينة لحوالي 1,300 بليون دولار أمريكي بين 1982 و1990، فإنها كانت في نهاية تلك الفترة لا تزال مدينة بأكثر من 61 بالمئة عن بدايتها. والأسوأ من هذا كله، أن دين إفريقيا جنوب الصحراء قد ازداد بمقدار 113% على الرغم من أن معدلات الفائدة العالمية قد بدأت في الانخفاض باتجاه مستويات معقولة. [3]

إضافة إلى تأثير أسعار الفائدة العالية في عبء خدمة الديون الخارجية، واجهت الأقطار النامية انخفاضا حادا في المبالغ التي تقرضها المصارف التجارية الدولية فكانت النتيجة أن تجاوز ما يدفع لخدمة الدين من فوائد وغيرها من الرسوم مقدار المدفوعات لسداد القروض اعتبارا من عام 1983 فصاعدا.أما التحويلات ذات العلاقة بالديون، وهي عادة من الشمال إلى الجنوب، فقد إنعكس أمرها و غدت مصدرا رئيسيا من مصادر الاستنفاد في اقتصاد الجنوب منذ عام 1984. وقد بلغ طافي مبالغ التحويلات التي دفعتها الأقطار النامية، كمجموعة، إلى الشمال ما بين عامي 1984 و1988، مبلغ 163 مليار دولار.[4] يضاف إلى هذا ما حدث من هبوط في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار النامية بما يناهز من الناحية الفعلية مقدار الثلثين، بين عامي 1982 و1985.

---

[1] سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة**. (تر:عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي)، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002، ص 178.

[2] ميشيل تشوسودو فيسكي، **عولمة الفقر**. (تر: محمد مستجير مصطفى)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 26.

[3] سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، مرجع سابق، ص 179.

[4] يوليوس ك. نيربري (وآخرون)، مرجع سابق، ص 110.

ونتيجة لهذه التغييرات بالدرجة الأولى عانت أغلبية أقطار العالم الثالث أزمة تنمية حادة جدا، ولعل القصور في الأنماط الماضية التي أتبعت في التنمية كان عاملا مساعدا. ولكن التردي الشديد في الوسط الإقتصادي الدولي الذي جرى وصفه سابقا، كان قد مثل الدور الأكبر وفق أي تقدير من التقديرات.[1] ففي قلب الاقتصاد العالمي يكمن هيكل غير متساوي للتجارة والإنتاج والائتمان يحدد دور البلدان النامية ومركزها في الاقتصاد العالمي. [2]

II) دور العامل الداخلي:

حسب أغلب المفكرين والدارسين، تعود الأسباب الداخلية لفشل سياسات التنمية لدى دول العالم الثالث أواخر القرن العشرين إلى التوقعات والآمال غير المعقولة للحكام، والسياسات غير الحكيمة وعوامل تتعلق بسوء التخطيط والإدارة والفساد وغيرها[3]. فبحلول السبعينيات، كان هناك خيبة أمل كبيرة فزالت غشاوة الوهم لأن مشاريع البنية الأساسية الكبيرة لم تنتج المظاهر الخارجية التي كانت مرجوة منها والتي تقود إلى النمو المستدام، وقوضت النتائج بانعدام الاستقرار السياسي،إضافة إلى ذلك فإن السدود والمشاريع الهندسية الكبرى الأخرى كان لها عواقب بيئية غير متوقعة مع صعود الحركة البيئية في الستينيات. وانتهى بالكثير من الدعم المقدم إلى مؤسسات الدولة إلى تقوية أنظمة الحكم الفردية المطلقة التي انتهكت حقوق الإنسان أو سحبت العون الدولي من خلال الفساد[4]. فكان هناك عجز خطير في التنمية، ليس في رأس المال المادي فقط، بل في رأس المال البشري كذلك، وهو الأمر الذي قاد إلى تشديد جديد في التنمية على تعزيز رأس المال البشري كالتعليم والصحة والتنمية الريفية وتمكين المرأة. [5]

هكذا لم يستطع الاقتصاد الاشتراكي كما لم تستطع سياسات التنمية لدى دول العالم الثالث أن تفضي كما وضعت هي لنفسها من أهداف، كالقضاء على الفقر والجهل، وذلك رغم الأرقام الصحيحة

---

[1] يوليوس ك. نيربري (وآخرون)، نفس المرجع، ص 114.

[2] ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 31.

[3] M. Kamarava, **politics and Society in third world.** New York: Routladge, 1993, p 34-36

[4] فرانسيس فوكوياما، **أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد.** (تر: محمد محمود التوبة)،الرياض:شركة العبيكات للأبحاث و التطوير، 2007، ص 159.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

والكاذبة عن التقدم الاقتصادي وارتفاع الدخل القومي والفردي أيضا.[1] فلم يكن المبدأ الأول الذي قامت عليه التنمية: تعظيم الثروة القومية ومضاعفة التراكم الرأسمالي. ما هو إلاّ الإيديولوجية التي تغطي على التوجه الحقيقي للرأسمال المتراكم،وتعميق تبعية الاقتصاد للخارج،وتعميق التشوهات والإختلالات الداخلية الذي يفقد كل أساس للتراكم المنتج. [2]

فمثلت مرحلة السبعينات والثمانينات،أوج انهيار وضعف شرعية الحكومات التسلطية لدى دول العالم الثالث،لتفشي الفساد فيها وركودها الاقتصادي وانتهاكها لحقوق الإنسان،وبدأ الأفراد داخل هذه الدول يبحثون عن بطل جديد يلجؤون إليه، فارتبط الدين بالسياسة وأصبح يستخدم كأداة ووسيلة لانتقاد شرعية الأنظمة التسلطية والانتقاص من أدائها، وفشلها في إحداث التنمية،وأصبح الدين المحرك والأساس للمعارضة السياسية داخل الدول، واستحدثت المؤسسات الدينية أنماطا جديدة من الضغوط على النظام السياسي لإحداث التغييرات المرجوة.[3] لذا فإنه في أواخر الثمانينيات تحولت المؤسسات الدينية إلى منتديات رئيسية للمعارضة. [4]

وحسب رأي فالرشتاين، كانت سنوات الثمانينات شاهدة على سلسلة من الصعوبات المتتالية بالنسبة لدول الأطراف وأنصاف الأطراف، حيث استمرت ولم تتغير في كل مكان فيها ظاهرتان أو عنصران: العنصر الأول المشترك كان الاستياء الشعبي من الأنظمة في السلطة المرافق والمتبوع بمناخ من خيبة الأمل وزوال الوهم السياسي، حتى حينما جرى قلب هذه الأنظمة سواء كان بالعنف أو بانهيار النظام الفاسد من الداخل، سواء كانت ديكتاتوريات عسكرية أو أحزابا شيوعية أو أنظمة الحزب الواحد الإفريقية. وكان الضغط من أجل التغيير السياسي الذي نجم عن ذلك سلبيا أكثر منه إيجابيا، وحصل التغيير بدافع اليأس أكثر منه بدافع الأمل. والعنصر الثاني كان صلابة وعناد موقف بلدان منظمة التعاون والتنمية

---

[1] برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**. ط5، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 76.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] Jeff Haynes**, Religion in Third World politics**. Boulder: Lynne Rienner publishers, 1994, p.7

[4] Ibid;p.148

الاقتصادية (OCDE) الغربية، والتي هي في مجابهة صعوباتها الاقتصادية الخاصة لم تظهر سوى قدرا لا يذكر من المرونة إزاء صعوبات حكومات العالم الثالث المالية. [1]

وشوهدت في بداية سنوات الثمانينات موجة من إسقاط وتفكيك الديكتاتوريات العسكرية "التنموية" في بلدان أمريكا اللاتينية،أما في العالم العربي فقد كانت الأنظمة التي تدعي التنمية تعني اضطرابات خطيرة، وفي إفريقيا السوداء بعد أن كان الحزب الواحد فيما مضى مصدر الآمال التنموية، أصبح يمثل للشعب مصدرا للخوف. وفي الإتحاد السوفياتي حيث يمكن القول أن المسيرة التنموية الكبرى كانت قد خطت خطواتها الأولى فيه، شاهدنا تفتت الحزب الشيوعي فيه ومن ثم تفتت الإتحاد السوفياتي نفسه، وحينما فشلت أو أخفقت النزعة التنموية في الجزائر مثلا أو البرازيل، كان ما زال ممكن أيضا الزعم أن هذا يعود إلى واقع أن هذه البلدان لم تتبع الطريق الصحيح المرسوم من قبل الإتحاد السوفياتي، لكن ماذا يمكن أن يقال حينما تفشل في الإتحاد السوفياتي نفسه؟[2] فيقول سمير أمين:" **من المفيد إذا في هذه المرحلة الإشارة إلى أن النقد المفصلي لروح التنمية قد سبق أزمة الثمانينيات،ويعود بنا ذلك إلى الحاجة لتلخيص الأفكار التي تعكسها انتقادات عملية التنمية في أوجها**".[3]

ثالثا: الحاجات الإنسانية الأساسية (Basic Human Needs)

يمثل هذا النهج أحد التطورات المهمة التي شهدها عقد السبعينيات، والذي جاء تعبيرا عن إتجاه التحول من الإهتمام بقضايا التجارة والمعونة والعمالة الرسمية إلى قضايا توزيع الدخل. يستهدف التوجه أساسا الإهتمام بالفئات الأقل حظا من السكان بغاية دعم حاجاتها الأساسية كوسيلة لمكافحة الفقر. [4]

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **إستمرارية التاريخ**. مرجع سابق، ص ص 28-29.

[2] نفس المرجع، ص 29.

[3] سمير أمين، **الرأسمالية في عصر العولمة**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص 260.

[4] باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة:منابع التكوين وموانع التمكين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 9.

وتم تحديد الحاجات الأساسية بصفة عامة على أنّها: "**غياب شيء ما حيوي من أجل صيانة الحياة والرفاهية**".[1]

وقد لاقى هذا المدخل قبولا متزايدا على المستوى العلمي، فيرى أنصاره أن استراتيجيات النمو كثيرا ما تفشل في إفادة الطبقات المحتاجة، كذلك فإن زيادة الدخل يحتاج إلى فترة أطول حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات أساسية. إضافة إلى ذلك فحتى في حالة نجاح عملية التنمية في زيادة الدخول فإن طبقة الفقراء قلما تحسن توجيه تلك الدخول إلى الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة. لذلك يرون ضرورة إسهام الدولة وتدخلها بطريقة تضمن للطبقات الفقيرة الحصول على حاجاتها الضرورية من سلع وخدمات. [2]

والواقع يبين أن النمو الاقتصادي كهدف لم يكن له آثار اجتماعية إيجابية لكثير من المجتمعات وخاصة النامية منها، فالبطالة إزدادت، والتضخم زاد أيضا .....الخ، وهذا يظهر أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يعد مفهوما ضيقا جدا كهدف، لذلك لا بد من توسيع دائرة الأهداف لتحسين توزيع الدخل، وتوفير الشغل وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد، والسوق لا يمكن له تحقيق هذه الأهداف بشكل منفرد على نحو أمثل. [3] بحيث يعاني بليون إنسان في الدول النامية أي واحد من كل خمسة من سكان العالم من الفقر، ولا تزال حاجاتهم الأساسية غير متوافرة بشكل أو بآخر، وأن الحاجات الإنسانية تعد عالمية النطاق، إلا أنّ طريقة تحقيقه تختلف طبقا للظروف المحيطة. [4]

ويمكن إيجاز تلك الحاجات الأساسية بصفة عامة في ثلاثة أبعاد أساسية: [5]

– البعد الأول: يتمثل في الغذاء.

---

[1] جيرمي سيبروك، **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**. (تر: فخري لبيب)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص 227.

[2] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية**.السويس: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 67.

[3] Jay R. Mendel,**« Basic needs and economic system »**. Review of social economy,vol.38, oct 1980,pp.179 -189

[4] سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، مرجع سابق، ص 83.

[5] Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: stéphane paquin, dany deschénes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**, op.cit,p.202

- البعد الثاني: يتمثل في التعليم.
- البعد الثالث: يتمثل في الصحة.

وهناك تداخل وترابط بين تلك الحاجات، كما أن النتائج يمكن أن تكون مدمرة عندما لا يتم الإيفاء بتلك الحاجات الأساسية.وبناء على ذلك فإنّ هناك حاجة ماسة لجهود عالمية رئيسية للتغلب على مشاكل الفقر والحاجة. لكن الحاجات الأساسية على غرار ما سبق ذكره، لا تقتصر فقط على الحاجات المادية بل تمتد إلى حاجات معنوية كثيرة لا يمكن تلبية الحاجات المادية للأفراد دون توفيرها.[1] لذلك يتشكل إطار نهج الحاجات الإنسانية الأساسية من ثلاثة جوانب مترابطة بـ: [2]

1- تأكيد أهمية زيادة الدخل من خلال الإنتاج الكفء الكثيف العمالة بخاصة للبلدان ذات الأيدي العاملة الفائضة.

2- إعطاء الخدمات العامة دورا مركزيا لتخفيف الفقر، بالتشديد على خدمات التعليم الشامل،المياه الصحية، والخدمات الصحية، ثم تنظيم الأسرة.

3- تحويل إهتمام الناس إلى أهمية المشاركة من خلال الخدمات العامة، التي وإن كانت تمول من قبل الحكومة، إلا أن توفيرها والتخطيط لها ينبغي أن يتحقق من خلال مساهمة المنتفعين.

إنّ التركيز على مطلب الإيفاء بالحاجات الأساسية باعتباره القوة الرئيسية الدافعة للتنمية يؤدي إلى التشديد على أهمية الصحة والتعليم باعتبارهما محركان للإنتاجية، فضلا عن التأكيد على ضرورة الإيفاء بالحاجات الأساسية لكل القطاعات.وقد تم التعبير عن هذا النهج من خلال الإطار الأيديولوجي لمؤتمرات الأمم المتحد في بداية السبعينيات،عندما واجهت الإصرار القديم على إمكانية الإنتشار التدريجي والبطيء لفوائد التنمية، الذي كان يعبر عنه ب eventual trickhing down، والأجندة التنموية للستينيات التي كانت تؤكد على التوظيف وتوزيع الدخل، بمعنى آخر، فإن هذا النهج الجديد حاول إحداث تغيير نوعي يعد خطوة أولى حيوية بدلا من تحقيق شيء ما عن طريق الإعتماد على التغيير الكمي الدولي. [3]

وعلى العموم تقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين رئيسيين:

---

[1] جيرمي سيبروك، مرجع سابق، ص 227 .

[2] باسل البستاني، مرجع سابق، ص 49.

[3] سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، مرجع سابق، ص ص 83 – 84.

أولا: حاجات عامة صرفة، وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات يمكن لجميع الأفراد الإنتفاع بها دون مقابل مباشر، ولا تخضع لمبدأ الإستبعاد، ولا مبدأ المنافسة في الإستهلاك، ويقع على الدول مسؤولية توفيرها لأفراد المجتمع، كالأمن الذي توفره الدولة للمواطن. [1]

ثانيا: حاجات مستحقة أو جديرة بالإشباع، وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات تخضع لمبدأ الاستبعاد، ويطلق عليها أيضا سلع شبه سوقية مثل التعليم والصحة. [2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة

التنمية هي مفهوم يندرج ضمن مجال الاقتصاد السياسي، الذي يعود بناؤها الأصلي إلى زمن الثورة الصناعية في بريطانيا.[3] وقد بذلت جهود عديدة خلال العقود الأخيرة للقرن العشرين لتكثيف النقاش حول التنمية وإبراز طابعها الذي يدور حوله الجدل. وما يدعو له الاهتمام ما نشرته مؤسسة داغ همرشولد عام 1975، وماذا الآن؟ تنمية أخرى؟.[4]

لكن يبقى مفهوم التنمية بمحتواه الحديث ليس بالمفهوم الجديد كليا، فهو ظهر مع بداية التاريخ الإنساني، حيث يقول أرسطو:" **ليست الثروة هي الخير الذي نبحث عنه فهي مفيدة فحسب من أجل شيء آخر**".[5] بالإضافة إلى إسهامات منظري الاقتصاد الكمي مثل وليام بيتي، إلى جانب أعمال مفكري الاقتصاد السياسي مثل آدم سميت. [6]

---

[1] كيت هارتلي، كلم تيسدل،**السياسة الاقتصادية الجزئية**.(تر:عبد المنعم السيد علي)،بغداد:الجامعة المستنصرية، 1988، ص 70.

[2] Steplen C.R.Munday,**current development in economics**.London: Macmillan press LTd, 1996,p.114

[3] Jean Philippe badre, marie- José delre, jean pierre Ribaut, **développement durable et devenir de l'homme**. Paris: l'harmattan, 2003, pp.37-38

[4] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 950.

[5]PNUD,**rapport mondial sur le développement humain 1994 :les nouvelles dimensions de la sécurité humaine**. paris: Econmica, 1994, p. 01

[6] Idem.

أولا: إسهامات المفكرين لتعريف التنمية

قدم العديد من الكتاب والمفكرين العديد من التعاريف المختلفة لظاهرة التنمية، بحيث من الصعب التوقف عند تعريف واحد وشامل لمفهوم التنمية.إذ ركزت الإسهامات الأولى لتعريف التنمية كما أشرنا في بداية الفصل على النمو الاقتصادي بمظهره الكمي وعلاقات الإنتاج.[1] لكن المفهوم البديل للتنمية يجادل بأنه يجب أن تكون عملية التنمية: [2]

- هدفها تلبية الحاجات المادية وغير المادية للأفراد.
- منبعثة من داخل المجتمع.
- مستندة إلى تحولات بنيوية للاقتصاد والمجتمع وعلاقات القوة.
- معتمدة على ذاتها من حيث الموارد البشرية والطبيعية والثقافية.
- ذات تأثير سليم إيكولوجيا.

يعرّف فرانسوا بارتون (François partant)، التنمية بأنها: "**ظاهرة ذات أبعاد متعددة كمية ونوعية في وقت واحد.فهي ذات بعد اقتصادي واجتماعي وإنساني. بالإضافة إلى القضاء على كل احتمال يهدد بالخطر، من خلال مجموعة التغييرات التقنية والمؤسساتية والثقافية والاجتماعية التي تسمح برفع مستوى معيشة المواطنين إلى أطول حد**".[3] فتشير التنمية هنا إلى تغيرات كمية ونوعية في آن واحد، إذ يحدث النمو الاقتصادي وتصاحبه تحولات اجتماعية وثقافية شاملة لكافة جوانب الحياة.[4] فالإنفاق الاجتماعي وخفض فقر الدخل يعدّان القوى الرئيسية المحركة للتنمية. [5]

---

(1) Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**,op.cit, p.201

(2) p.Ekins, **A new world order: grassroots movements for global change**. London: Routladge, 1992, p.99

(3) Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: stéphane paquin, dany deschénes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**,op.cit, p.201

(4) Idem.

(5) Sudhir Anand, Martin Ravallion, **« Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services »**. journal of economic perspectives, VOL, 7, N° 1, 1993, p.144

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التنمية بأنها:"**عملية إصلاح للأفراد ذكورا وإناثا، وتمكينهم لتحقيق حاجاتهم الإنسانية الفردية والجماعية**".[1]

ومن هنا لا يمكننا النظر إلى التطور كمسألة اقتصادية بحتة، وإنما هو عملية اجتماعية شاملة تعتمد على جهد الإنسان في التعامل مع بيئته الطبيعية.[2] ومن خلال أي دراسة متأنية نستطيع أن ندرك بعض الروابط شديدة التعقيد بين التغيرات في الأساس الاقتصادي والتغيرات في نشاط البنية الفوقية للمجتمع بما في ذلك مجال الأيديولوجية والمعتقدات الاجتماعية.[3] فعندما نتناول موضوع التنمية فإنه من الأهمية أن ندرك أن جميع مفاهيم التنمية تعكس بالضرورة مجموعة معينة من القيم الاجتماعية والسياسية، ويؤكد أغلب المتخصصين أن التنمية لا يمكن تصورها إلا ضمن إطار أيديولوجي. [4]

كما ساهم فرانسوا بيرو (François perroux)، في تعريف التنمية على أنها:"**عملية ترتيب التغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، وإعادة تأهيلهم لتطوير أعمالهم الخاصة بالناتج الكلي الحقيقي بشكل جماعي ومستدام**".[5]

فمن الأهداف المهمة للتنمية زيادة معدلات التشغيل، وذلك عن طريق تزويد الأفراد بمهارات عالية تمكنهم من زيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على المنافسة خاصة وأن جذور المشكلة في الدول النامية هي انخفاض إنتاجية العمل، والتي تؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي الفقر.[6] إن التنمية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة، وهذا يعني أن العمل الذي يؤدي إلى الإنتاج ورفع الإنتاجية، يجب أن يكون

---

[1] Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux** ,op.cit, p.201

[2] والتر رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**.(تر: أحمد القصير)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1988، ص 11.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 938.

[5] Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: stéphane paquin, dany deschénes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux** ,op.cit,p.201

[6] Paul Streeten, **mobilizing human potential: the challenge of unemployment.** new York: UNDP, 1989, pp. 9-10

في جانب توفير الفرص للدخل وذلك لإشباع الحاجات الضرورية للأفراد في المجتمع، والتي هي غاية بحد ذاتها. [1]

إن هذه التعاريف السابقة لجملة هؤلاء المفكرين تركز على البعد الاجتماعي والإنساني للتنمية،أما أمارتيا سن (Amartya sen)، فيقدم بعد آخر للتنمية يتمثل في: الحرية. ويقدم تعريف للتنمية على أنها: "**تشتمل على التغلب على كل أشكال اللاحرية التي تقيّد خيارات الناس، وتنقص من إمكانيات أفعالهم وتصرفاتهم. وزوال اللاحريات وفقا للدفاع عن هذه الفرضية، يشكل التنمية**".[2]

من خلال هذا التعريف للتنمية نجد أنه إذا كانت لدينا أسباب لالتماس المزيد من الثروة، فإن علينا أن نسأل:ما هي تحديدا هذه الأسباب؟، كيف تحقق الهدف؟ وما هي الشروط التي ترتبط بها؟ وما هي الأشياء التي نستطيع أن نؤديها بهذا المزيد من الثروة ؟. فيجيب أمارتيا أن لدينا جميعا بوجه عام أسباب ممتازة لطلب المزيد من الدخل أو الثروة وليس السبب هو أن الدخل والثروة مرغوبان لذاتهما، بل تحديدا لأنهما وسيلتان هادفتان جديرتان بالإعجاب من أجل تحقيق المزيد من الحرية لكي نبني نوع الحياة الذي نبرره عقلانيا لما له من قيمة. [3]

وتكمن فائدة الثروة في الأمور التي تهيئ لنا الثروة إمكانية إنجازها، أي ما تساعدنا الحريات الموضوعية على إنجازه، بيد أن العلاقة ليست حصرية (حيث توجد مؤثرات أخرى غير الثروة تؤثر على حياتنا)، ولا هي مطردة (حيث أن أثر الثروة على حياتنا يتباين بتباين المؤثرات). لذلك من المهم الإقرار بالدور الحاسم للثروة في تحديد ظروف المعيشة ونوع الحياة.كما أن من المهم أيضا فهم الطبيعة المشروطة والمحددة لهذه العلاقة، لذلك فإن المفهوم الملائم للتنمية يجب أن يتجاوز كثيرا حدود تراكم الثروة وزيادة مجمل الناتج القومي والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالدخل، لذلك يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من النمو الاقتصادي ولكن بدون إغفال لأهميته. [4]

---

(1) Paul Streeten, ibid; p.20

(2) Amartya Sen, **un nouveau modèle économique**. Paris: Odile Jacob, 2003,p. 12

(3) Amartya Sen, **development as freedom**. new York: Alfred A. knopf, 2000, p.14

(4) idem.

فالتنمية عملية متعددة الجوانب، فهي تتضمن تحسنا في مستويات المهارة والكفاءة والحرية والإبداع والانضباط الذاتي والمسؤولية والحياة المادية.[1] كما أن التنمية معنية أكثر بتعزيز الحياة التي نبنيها ودعم الحرية التي نستمتع بها. وجدير بالذكر أن توسيع نطاق الحرية التي تملك كل الأسباب العقلية للنظر إليها بعين التقدير كقيمة ليس الهدف منها فقط أن تكون حياتنا أكثر ثراءا وأقل قيودا بل وأيضا تهيئ لنا أن نكون أشخاصا اجتماعيين أكثر نضجا وكمالا، نمارس إرادتنا الخاصة ونتفاعل مع العالم الذي نعيش فيه وأن نؤثر فيه. [2]

إلى جانب ما قدمه sen، يرى مايكل تودارو (Michael todaro)، أنه:

" يجب فهم التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد تشمل تغيرات رئيسية في البناءات الاجتماعية، والمواقف الشعبية، والمؤسسات القومية، بالإضافة إلى تسريع النمو الاقتصادي، والحد من اللامساواة والقضاء على الفقر. فالتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل سلسلة التغيير الذي من خلاله يبتعد نظام اجتماعي بكامله عن حالة حياة غير مرضية على نطاق واسع باتجاه حالة أو وضع معيشي أفضل من الناحية المادية والروحية، متناغما في ذلك مع الاحتياجات والرغبات الأساسية المتنوعة للأفراد والجماعات الاجتماعية ضمن ذلك النظام".[3]

وحظي التأكيد على التنمية بتأييد واسع النطاق، وإدراج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التنمية محل إجماع عالمي، رغم الاختلاف في وجهات النظر حول الاهتمام بالقضاء على الفقر أم حماية البيئة.[4] فتصورات التنمية عرفت اختلافا واضحا في الرؤى بين الدول الغنية والدول الفقيرة وضرورة الاهتمام بالبيئة أم بالتنمية. [5]

لكن رغم ذلك فقد كان موضوع التنمية بمنظورها الجديد موضع ترحيب خاص من قبل ممثلي الدول النامية ووكالات التنمية، والجماعات المعنية بصورة أساسية بقضايا الفقر والحرمان الاجتماعي.أما ربط الأمر بالإستدامة فقد أرضى مجموعات مختلفة من قطاعات المؤيدين، فهي توجه بذلك إلى كل الذين

---

[1] والتر رودني، مرجع سابق، ص 7.

[2] amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.15

[3] Michael Todaro, **Economic development**. London: Longman, 1994, p.16

[4] Eddy fougier,**« relation internationales et développement durable** ».politique étrangère, N°4, hiver 99/00, pp.931-940

[5] veyret yuette,op.cit,p.45

ينتابهم القلق من أن أنماط النمو الاقتصادي والسكاني الحالية لابد أن تتغير لأن البشرية تقترب من أقصى حدود الاستهلاك لموارد كوكب الأرض الطبيعية القابلة للنفاذ، وكذلك من طاقة احتماله القصوى. وهي فكرة أشاعها لأول مرة " نادي روما– club de Rome"، في إطار ما يعرف بتقرير ميدوس meadows المعنون بـ "حدود النمو" عام 1972.[1] والذي يدعو المجموعة الدولية للنظر في أخطار النمو الاقتصادي على الكوكب،كما يبحث كذلك انعكاسات النمو الديمغرافي، إلى جانب التطور الصناعي على البيئة، من خلال تأكيد اللاتناسق الموجود بين هذه التطورات من جهة، والموارد الطبيعية الموجودة من جهة أخرى.[2] وتبقى الأهمية الرئيسية لفواعل التنمية، هي إدماج الفرد في عملية التنمية وإشباع حاجاته وحماية بيئته في آن واحد.[3] فالنمو الاقتصادي يجب أن يكون نتيجة لخطة تنمية رشيدة وليس هدفا بحد ذاته. [4]

ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة – développement durable، كأحد المواضيع المطروحة بكثرة في الأدبيات الاقتصادية الجديدة للتنمية.

ثانيا: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة يترجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة الترابط الموجود بين البيئة والتنمية الاقتصادية.[5] فتعبّر بذلك التنمية المستدامة عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة.إذ يؤدي النشاط الاقتصادي الإنساني من خلال الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية خاصة المحدودة منها إلى تدمير البيئة الطبيعية، لذلك تدعو التنمية المستدامة إلى التسيير الاقتصادي الجيد لرأس المال الطبيعي باعتبار

---

(1) paul f. smets, **gestion responsable, développent durable: éthique et étiquettes pour notre avenir ?**. Bruxelles: Bruylant, 2003, p.44

(2) veyret yuette,op.cit,p.62

(3) François Mancebo, **le développement durable**. paris: Armand colin, 2006, p.135

(4) paul streeten, **mobilizing human potential : the challenge of unemployment**, op.cit, pp.8-9

(5)Siméon fongang,"**développement durable et développement human :quelles mesures ? ».** mondes en développement, tome 24, N°96, 1996, p.67

المجال الاقتصادي يندرج ضمن المجال الحيوي وذلك من خلال التضامن الدولي ونقل هذا الإرث الطبيعي إلى أجيال المستقبل. [1]

فالتنمية المستدامة إذن، تطرح إشكالية التعايش بين التنمية الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى، ومن وجهة نظر عالمية، وإلى أجل غير محدود. وهي تساهم – وليس وحدها – في إصلاح العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والأفراد فيما بينهم، وبين أجيال المستقبل. [2]

وتمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه في التقرير الصادر عام 1987 عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"، التابعة للأمم المتحدة، والمعروفة بلجنة برونتلاند. والتي استندت في عملها إلى الخطوط الفكرية الراسخة التي كانت قد تطورت بصورة ملموسة على مدى السنوات العشرين السابقة لتشكيلها. [3]

أما تشخيص اللجنة لمفهوم التنمية المستدامة فهو:"**التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة**".[4] ويعكس التركيز على "الحاجات" اهتماما بالقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الإنسانية بمفهومها الواسع. [5]

كما يتضمن هذا التعريف من قبل لجنة برونتلاند، عناصر مهمة على شكل إفادات: [6]

- مفهوم الحاجة وإشباعها، الذي يمثل نقطة أولية للرفاهية أو المنفعة الاقتصادية.
- فكرة التناسق والانسجام بين الاقتصاد والمجتمع، والموارد الطبيعية.
- البعد الحالي وكذلك المستقبلي لدعم الحاجات وإشباعها، مع الأخذ بالاعتبار إجراءات تكامل ودمج لحاجات أجيال المستقبل.

---

(1) jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit,pp.37-38

(2) Ibid;p.39

(3) Emmanuel Arnaud, Arnaud berger, Christian de pertuis, **Le développement durable.** Paris:Nathan, 2004, p.07

(4) commission mondiale sur l'environnement et le développement**,"notre avenir à tous".** new York: nations unies,1987,p.54

(5) جون بيليس ،ستيف سميث، مرجع سابق، ص 663.

(6) jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit,p.46

إن حجم وشدة التحدي البيئي في العالم قد بلغا حدا يجعل استجابة النشاط الاقتصادي غير كافية ولذلك فإن معهد الموارد العالمية (WRI) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد توصل إلى أن:"**العالم لا يمضي نحو مستقبل مأمون حاليا، على العكس، فهو يمضي نحو مجموعة من الكوارث الإنسانية والبيئية المحتملة** ".[1]

لذلك ركز مفهوم التنمية المستدامة الأنظار على إيجاد استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرق لتجنب التدهور البيئي والاستغلال المفرط والتلوث، بعيدا عن المجادلات حول إعطاء الأولوية للتنمية أم للبيئة. [2] ففي رسالة للجمعية الملكية البريطانية بالاشتراك مع الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة إلى قمة Rio عام 1992، قد استنتجت أن: "**الاستهلاك غير المقيد للموارد لغرض الطاقة والأغراض الأخرى، يمكن أن يقود إلى نتائج كارثية على البيئة العالمية، فبعض التغيرات البيئية يمكن أن تتسبب في دمار غير قابل للإصلاح بالنسبة إلى قدرة الأرض على حفظ الحياة.إن مستقبل كوكبنا على المحك**".[3] ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، تعريف شامل للتنمية المستدامة على أنها:"**المسار الذي على السياسات الاقتصادية،المالية،التجارية،الطاقوية والصناعية،إتباعه.وهي كلها تتوافق مع بعضها وفق رؤية واحدة تؤسس وترسخ التنمية سواء اقتصاديا،اجتماعيا مع الاستدامة الايكولوجية** ".[4]

فيظهر البعد الإيكولوجي أو البيئي للتنمية في هذا التعريف كما في كل التحليلات حول التنمية المستدامة، لكن (PNUD)، يقدم ثلاثة توجهات أساسية للتنمية المستدامة، بحيث يقوم باستعادة الترتيب المشتت في الدراسات حول الموضوع . ويعرفه ب: [5]

- الإنتاجية وتطورها في المجال الاقتصادي.
- الحاجات وضرورة إشباعها في المجال الاجتماعي.

---

[1] UNDP,UNEP, **world resources 1992-1993**.New York: oxford university press,1992, p.02

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 663.

[3] royal society, national academy of sciences, **population growth: resource consumption and sustainable world**.New York: national academy of scienses,1992,pp. 2-4

[4] PNUD, rapport mondial sur le développement humaine, 1992, P.19

[5] Siméon fongang, op.cit, p.68

- حماية البيئة،أو التسيير العقلاني للموارد الطبيعية في المجال الإيكولوجي.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتكامل ثلاث عناصر في إطار العلاقات بين التنمية والمحافظة على البيئة ومواردها، والعلاقات الاجتماعية في انسجام مبني على العدالة والأمن. [1]

وبهذا تؤكد لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة على تكامل كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن براديغم (paradigme) التنمية المستدامة. [2]

ويوضح الشكل التالي التكامل والاندماج الموجود بين أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

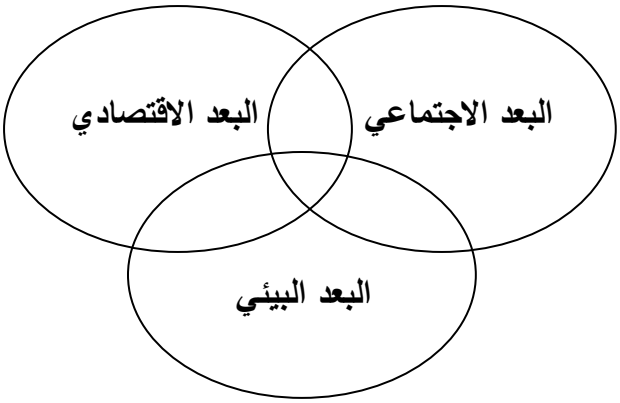

Source : Emmanuel Arnaud, Arnaud berger, Christian de pertuis, op.Cit, p.07

ويعمل كل بعد من هذه الأبعاد على: [3]

- **البعد الاجتماعي:** حماية مبدأ العدالة والتضامن بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال.
- **البعد الاقتصادي:**العمل على ديمقراطية السوق،مع خلق توازن بين خيارات الأفراد والموارد البيئة.
- **البعد البيئي:**التسيير الجيد للموارد البيئية.

(1) veyret yuette, op.cit, p.22
(2) jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit,P.46
(3) ibid,pp.48-49

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بطريقة أخرى كما قدمها جيرمي- jermy، و دافيد بيرس David Pearce، على أنها:"**مفهوم يشير إلى نمو وتطور مخزون رأس المال الكلي، أو يتميز على الأقل بخاصية الديمومة. وهو شرط كاف من أجل تفحص مسار التنمية والاستدامة. وهذا المخزون لرأس المال يتمثل في رأس المال البشري، ورأس المال الصناعي، ورأس المال البيئي**".[1]

لكن حاليا لا يتم الأخذ بهذه الموازنة في عمليات الإنتاج، فهذه المقاربة عرفها كل من دافيد بيرس david pearce، وتورنر K.Turner في كتابهما: (economics of national resources and the environment, 1990) بـ: "la soutenabilité faible"، التي تعبّر عن تدهور مخزون رأس المال الطبيعي، le capital naturel المتجددة والغير متجددة.[2] لكن رغم اختلاف وتعدد الأعمال حول أثر التنمية على البيئة، فإنها تلخص قاعدة إجماع حول الأعمال الواجب وضعها، ويتم تقديم ثلاث اقتراحات لذلك: [3]

1- الموارد غير المتجددة والمتجددة لابد أن تنتهك بوتيرة تسمح بتجددها.

2- الإنبعاثات الملوثة لابد أن تتماشى وقدرة المحيط على احتوائها.

---

[1] David Pearce, Jermy warford, **world without end: economics, environment, and sustainable development**. New York: oxford university press, 1993, p.84

[2] jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit, pp.40-41

[3] veyret yuette, op.cit, pp.71-72

الشكل رقم (02): الأهداف الإيكولوجية ومدى ارتباطها مع بعضها

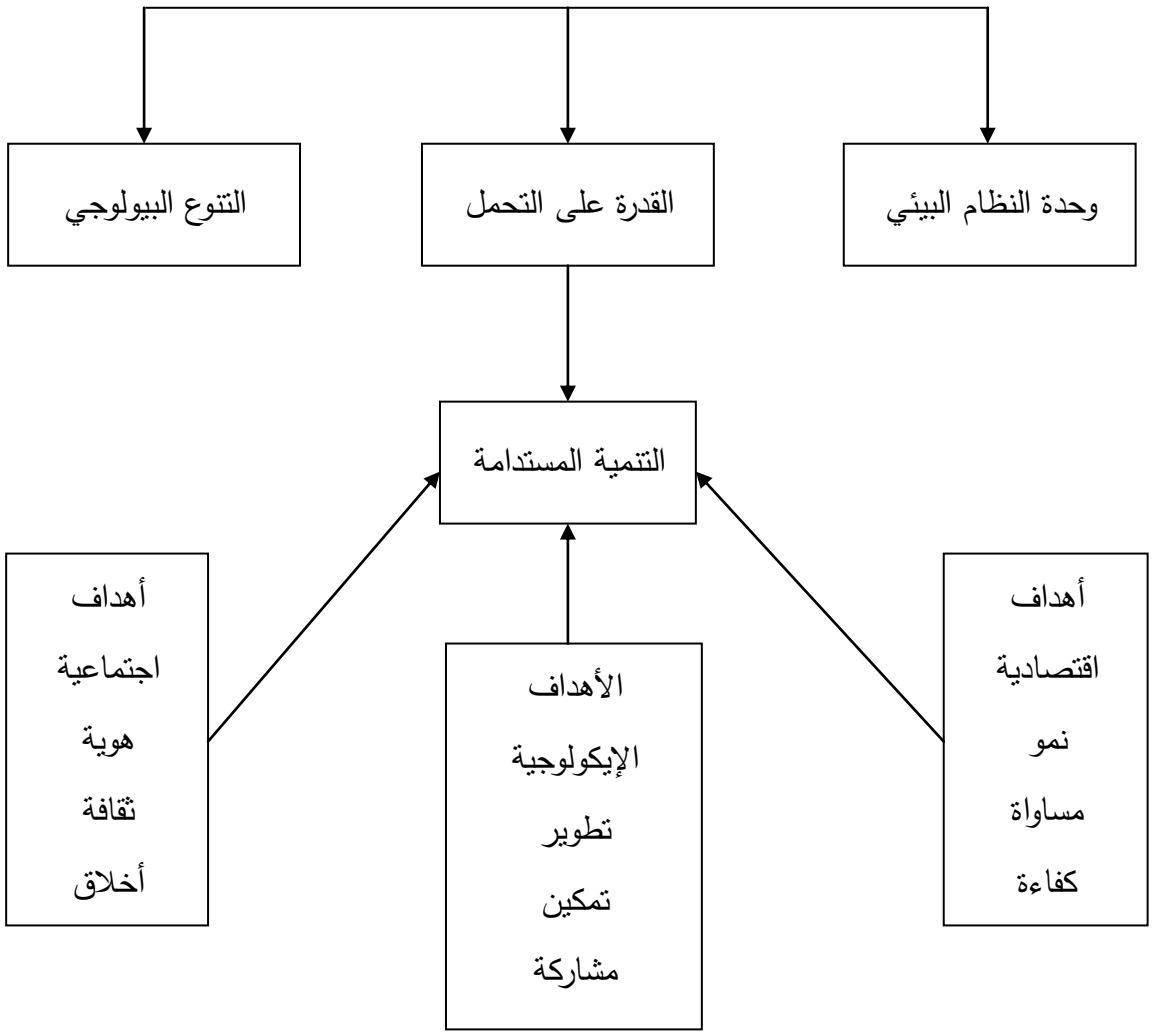

المصدر: موشسيت ف. دوجلاس، **مبادئ التنمية المستدامة**. (تر: بهاء شاهين)، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 72.

فتتطلب تلبية الحاجات الأساسية حسب الباحثين ليس فقط حقبة جديدة من النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الدول ذات الأكثرية الفقيرة، بل وضمانا لتمكين تلك الأكثرية الفقيرة من الحصول على حصتها العادلة من الموارد اللازمة لدعم ذلك النمو وإدامته. ومن شأن مثل هذا النوع من الإنصاف أن يلقى التأييد والمساعدة من جانب أنظمة سياسية تؤمّن مشاركة المواطنين الفعالة في عملية صنع القرار.[1] فينبغي استئصال عدم المساواة عن طريق إعادة هيكلة مؤسساتية،والمشاركة تشكل عملية مركزية لتقرير المساواة.

[1] فرانك جي، لتشنر، جون بولي، مرجع سابق، ص ص 654-655.

والدولة لا يمكن أن تكون حيادية تجاه عدم المساواة، فالدولة والسوق تشكلان معادلة تكاملية.[1] إذ يبقى التحدي الكبير الذي يواجه السياسة العامة هو كيفية إدامة عدالة التوزيع مع نمو الدخل في ظروف اقتصادية وسياسية وبيئية هشة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.[2]

هذه الانشغالات تضم جزء مكمل،الذي يتمثل في التنمية الإنسانية (البشرية) développement humain، التي تجعل الإنسان مركز العملية التنموية ومحورها بحيث تشكل وسيلتها وهدفها النهائي.[3]

ثالثا: التنمية البشرية

تمت بلورة هذا المفهوم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في تقريره الصادر عام 1990. ويعد هذا التقرير المساهمة الفكرية الأهم للبرنامج في الفكر التنموي، إذ يتخذ من هذه المقاربة الممارسة التنموية المفضلة على الصعيد العالمي. وينبني مفهوم التنمية الإنسانية على التراث الفكري الخاص بدور الفرد في التنمية الذي مر بتطورات متتالية توصلت إلى جل العناصر التي تبناها تقرير التنمية البشرية لأول مرة. [4]

ويعرّف مفهوم التنمية الإنسانية على أنه:"**عملية توسيع خيارات الناس**"،[5] من خلال اعتبار البشر هم الثروة الحقيقية للأمم.

والواقع أن "الخيارات" choices، تعبّر عن مفاهيم أكثر تركيبا مثل الفعاليات (Functioning) والقدرات (capability) والأحقيات.[6] ويعود بلورة هذا المفهوم إلى كل من الاقتصادي الهندي أمارتيا

---

(1) William M. dugger, **« against inequality** ». journal of economic issues, vol.32, 1998, pp.289-303

(2)Lance Taylor, « **sustainable development : an introduction »**,world development, vol.24, N° 2, 1996, p.215

(3) Siméon fongang, op.cit, p.67

(4) نادر فرجاني،،"**تقرير التنمية البشرية للعلم 2005:التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو**". مجلة المستقبل العربي،2005 ، ص 189.

(5) PNUD, **rapport mondial sur le développement humain,1990: définir et mesurer le développement humain**. paris: economica,1990, p.10

(6) نادر فرجاني، مرجع سابق، ص ص 189-190.

سن، والاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، mahbub al haq.[1] ولا ريب في أن مقترب التنمية الإنسانية مثّل طفرة في أدبيات التنمية ولا سيما في مواجهة نموذج اقتصاد السوق الذي كانت تدعو إليه المؤسسات الاقتصادية الدولية لفائدة القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي، والذي نجم عنه في غياب الإصلاح المؤسسي الضامن للكفاءة الاقتصادية وللعدالة التوزيعية في نسق رأسمالي، أضرارا فادحة على صورة انتشار البطالة والفقر، وسوء توزيع الدخل والثروة على صعيد العالم،[2] لذلك فإنه توجد العديد من الأسباب الوجيهة التي تجعل من الضروري تشجيع التنمية الإنسانية والقضاء على الفقر. [3]

يوجد اتفاق واسع إلى حد ما بشأن بعض جوانب مفهوم التنمية الإنسانية: [4]

- أن تجعل التنمية الناس محور اهتماماتها.
- الغرض من التنمية هو توسيع جميع خيارات الناس، ليس الدخل فقط، ومن ثمة يركز مفهوم التنمية الإنسانية على المجتمع بأكمله وليس على الاقتصاد فقط.
- كون التنمية الإنسانية معنية بتوسيع القدرة البشرية من خلال الاستثمار في الإنسان، وبتأمين الاستخدام الكامل لهذه القدرة من خلال إطار تمكيني.
- تقوم التنمية الإنسانية على أربعة ركائز أساسية هي:النمو الاقتصادي، الإنصاف، التمكين، القابلية للاستدامة.

وهي تعتبر النمو الاقتصادي أساسيا، ولكنها تؤكد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام لنوعيته وتوزيعه وتحلل علاقته برفاهية الناس، أي إعادة تعريف النمو الاقتصادي ليعني الرفاهية البشرية، وليس مجرد زيادة في الإنتاج والاستهلاك.[5] وهنا يتم في إطار التنمية الإنسانية تأكيد ضرورة التوجه الاندماجي بين

---

(1) jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit, p.53

(2) نادر فرجاني، مرجع سابق، ص 190.

(3) Paul streeten, **« human development : means and ends »,** American economic review, vol. 84, N° 2, 1994, p.232

(4) PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain1995**,paris: economica, 1995, p.122

(5) merle Jacobb, **« toward a methodological critique of sustainable development** ». journal journal of developing areas,1994, p.246

النمو الاقتصادي والمساواة.[1] ويضيف sen، أنه في إطار فهم العمليات الاقتصادية والاجتماعية، فأبعاد الترابط بين البعدين تظهر واضحة من خلال العلاقة بين تراكم رأس المال، وتوسيع القدرات البشرية،[2] كما أنها تعالج الخيارات القابلة للاستدامة من جيل إلى جيل.

وفق هذا المنظور،هذه المقاربة تشمل كل المعتقدات التي تنمي وتطور تشغيل واستخدام القدرة البشرية من أجل إشباع الحاجات الأساسية، والذي بالتأكيد يوافق التنمية المستدامة،[3] يقول أمارتيا سن:

> " إن التنمية يمكن النظر إليها باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وإن التركيز على الحريات البشرية يتناقض مع النظريات ضيقة الأفق في التنمية من مثل القول بتطابق التنمية مع نمو مجمل الناتج القومي أو مع زيادة الدخول الشخصية، أو مع التصنيع أو مع التقدم الثقافي أو مع التحديث الاجتماعي. نعم، يمكن بطبيعة الحال النظر إلى زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد باعتبارها أدوات مهمة جدا لتوسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع، ولكن الحريات تتوقف أيضا على محددات أخرى، مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية)، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية مثل حرية المرء في المناقشات وعمليات التحقق العامة ".[4]

فالتنمية الإنسانية، تسعى إلى تعزيز وتدعيم فعالية الفرد الحالية والمستقبلية والعمل على تغيير سلوكات الأفراد بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التنموية. [5]

وعلى جميع مستويات التنمية توجد بضع قدرات تعتبر أساسية للتنمية الإنسانية لا تتاح بدونها خيارات كثيرة في الحياة، وهذه القدرات هي: [6]

- أن يحيا المرء حياة صحية طويلة.

---

(1) Joseph Ramos, « **can growth and equity GO hand in hand** ». copal review, N° 56, august,1995,p.13

(2) amartya sen, « **editorial: human capital and human capability** ». world development, vol. 25, N° 12, 1997,p.1959

(3) Siméon fongang, op.cit, p.67

(4) amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.3

(5)DouglasT. hall, jams G, goodale**, human resource management strategy design implementation**. USA: scotte Forman and company,1996, p.302

(6) PNUD, **rapport mondial sur le développement humain 1999 : la mondialisation a visage humaine**. Bruxelles : de Boeck & lancier, 1999, p.16 و PNUD, **rapport mondial sur le développement humain, 1990: définir et mesurer le développement humain,** paris: economica,1990, p.10

- أن يتمتع بالمعرفة.
- أن يتمكن الفرد من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم.

وهذه القدرة تنعكس في دليل التنمية البشرية (IDH)، والذي يرتبط بدوره بمفهوم التنمية المستدامة من خلال الناتج القومي (PNB)،الذي له علاقة ذات أهمية كبيرة بمؤشرات التنمية الإنسانية المذكورة سابقا. [1]

لكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى من الخيارات باعتبار أن خيارات البشر، من حيث المبدأ لا حدود لها وتتنامى بإطراد مع رقي البشر حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990، بل هناك خيارات إضافية كثيرة يعطي لها الناس قيمة ذات أهمية كبيرة منها: [2]

- الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- الإحساس بالجماعة.
- الفرص والإبداع والإنتاج.
- احترام الذات.
- حقوق الإنسان.

وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لسنة 1990، يتسع مفهوم التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي لأبعاد ثلاثة:

1- تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة، وتطوير المعرفة والمهارات.
2- استخدام الناس لهذه القدرات بكفاءة للاستمتاع،أو الإنتاج سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
3- الرفاه الإنساني المحقق ومستواه.

---

(1) jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit, p.53

(2) PNUD, **rapport mondial sur le développement humain 1999: la mondialisation a visage humaine**. Op.cit, p.16

ويتمثل التمكين في تشجيع الأفراد والجماعات في الواقع على اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم والمساهمة في صياغة مستقبلهم،وهو يعني أن يكون الناس قادرين على المشاركة بكفاءة في صناعة القرارات المؤثرة عليهم، بمعنى أخر،أنه لا يكفي أن يعرفوا ما تفعله حكوماتهم من أجلهم، بل لابد أن يكون بمقدورهم وضع السياسات والتأثير على تطور السياسات التي يضعها الآخرون. [1]

رابعا: التنمية الإنسانية المستدامة

استنادا على كل ما سبق يأتي المفهوم الشامل للتنمية:التنمية الإنسانية المستدامة (développement humain durable) مشكلا دمج وتكامل مفهومي:التنمية الإنسانية والتنمية المستدامة، أي الربط بين بعد إنساني للتنمية،[2] وآخر عقلاني، الأول ينبع من عدالة توزيع المنافع والاستفادة منه.والثاني قاعدته تأكيد ضرورة النمو والاستدامة. بعبارة أخرى: هو تعبير عن ثنائية بناء المفهوم الشامل للتنمية: توسيع قدرات البشر عن طريق الاستثمار في الناس، وتأكيد الاستخدام الكامل لهذه القدرة من خلال إطار التمكين، مع ضمان حماية البيئة و تلبية الحاجات. [3]

في محصلة الجمع بين المفهومين يظهر مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة كما قدمه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 على أنه: تنمية لا تولد نموا اقتصاديا فحسب، بل توزع أيضا فوائده توزيعا منصفا. تنمية تعيد تجديد البيئة بدلا من أن تدمرها، تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشهم، كما أنها تنمية تعطي الأولوية للفقراء وتوسع نطاق خياراتهم وفرصهم، وتتيح الفرصة لمشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية موالية للناس موالية للطبيعة، وموالية لفرص العمل، وموالية للمرأة .

باختصار إذن، هي تنمية من خلال الناس ولأجلهم، تنمية تتيح لكل الناس زيادة قدراتهم واستغلالها في كل المجالات:الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية. تنمية تفتح الفرص وتوسع قدرات الأجيال الحالية والمستقبلية. وهذا ما يضفي طابع الإنصاف مع فكرة الجيلنة، أي الإنصاف بين أفراد الجيل

---

[1] سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، مرجع سابق، ص 296.

[2] jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit,p.54

[3] باسل البستاني، مرجع سابق، ص 58.

الواحد، مع ضمان الإنصاف بين الأجيال الحالية والمستقبلية باعتبار أن كلا المفهومين سواء التنمية الإنسانية أو التنمية المستدامة، يكرس العدالة سواء داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال.

هذا الجدل والنقاش حول العدالة تعمق خلال التسعينيات، وقد اشتمل على قضايا متعددة وحيوية تضم البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، والسكان، ومختلف القضايا الاجتماعية، قضايا المرأة، والحقوق وإصلاح الحكم العالمي، والتوزيع العادل والمستديم للثروة والموارد والقوة. [1]

ويكمن المنطلق الفلسفي لمقترب التنمية الإنسانية المستدامة في مبدأ عالمية مطلب الحياة، المتجسد بالحق في الحياة لكافة البشر، وأن هذا الحق لا يقبل التجزئة أو التمييز أو التفاوت. وهو ما يظهر في إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية سنة 1986 في إطار منظومة حقوق الإنسان العالمية.[2] فهو بناء منسجم يحتوي على متطلبات التنمية الإنسانية مع حيوية إدامتها. ومنه فإن التنمية الإنسانية المستدامة تعمل على توسيع مجال إمكانيات الحياة وحرية الخيارات للأجيال الحالية والمستقبلية.[3]

وتتعلق التنمية الإنسانية المستدامة بالدول المتقدمة كما بالدول النامية على حد سواء.[4] إذ لا يمكن الفصل بين محلي وعالمي في إطار التنمية الإنسانية المستدامة، فهي إجابة شاملة للقضاء على التدهور البيئي والفقر على المستوى الكوني. [5]

والتنمية الإنسانية المستدامة لا تقتصر فقط على حدود كمية، ولكن تضم أيضا حدود نوعية، رغم صعوبة قياسها فعليا، وهي تمثل إن صح التعبير البعد الرابع للتنمية والمتمثل في البعد الأخلاقي،[6] الذي يجسد الضمان الأساس للتنمية: تأكيد الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال.

---

(1) Helen O'Connell, **« the 1990's: new alliances, new directions »**. development, march 1997,pp.119-120

(2) veyret yutte, op.cit, p.30

(3) Johan Holmberg, **making development sustainable: policies for A small planet from the international institute for environment and development**.London:earth scan publication, pp. 321-322

(4) siméon fongang, op.cit, p.67

(5) veyret yutte, op.cit, p.45

(6) jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, op.cit, pp.49-50

وعلى هذا الأساس،فإن جوزيف ستغليتز – Joseph E. Stiglitz، يقترح لتبني إستراتيجية التنمية الجديدة هذه، الاعتماد على دمج كل من العامل الإنساني والبيئي كمبادئ أساسية لإستراتيجية التنمية.إذ يعتبر هذه الأخيرة ليست مشكلة تقنية تتطلب حلولا تكنولوجية، بل إنها تمثل تحول مجتمع من العلاقات وطرق تفكير تقليدية وطرق الإنتاج والإدارة التقليدية إلى طرق أكثر حداثة. وأن الناتج المحلي الإجمالي الأعلى لا يكون غاية بحد ذاته، بل كوسيلة لتحسين مستويات حياة البشر. [1]

إن قضية التزام نهج عام ومتعدد الجوانب بالنسبة للتنمية أصبحت أكثر وضوحا في الأعوام الأخيرة، ويرجع هذا جزئيا إلى الصعاب التي واجهتها وكذا النجاحات التي حققتها البلدان المختلفة على مدى العقود الأخيرة. وترتبط هذه القضايا برباط وثيق الحاجة إلى تحقيق توازن بين دور الحكومة وغيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى، وبين الأداء الوظيفي للأسواق. [2]

وتفيد كذلك بضرورة توفر "إطار تنموي شامل" من النوع الذي ناقشه جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي أنداك، ويتضمن هذا الطراز من الأطر نبذ النظرة التجزيئية لعملية التنمية. وهكذا يتعين النظر إلى الجمع بين توسيع نطاق استخدام السوق وتنمية وتطوير الفرص الاجتماعية باعتباره جزءا من نهج عام وأشمل،والذي يؤكد أيضا على الحريات من الأنواع الأخرى (الحقوق الديمقراطية وضمانات الأمن الاجتماعي وفرص التعاون ... الخ). [3]

كما يؤكد ستيغليتز، في مجمل حديثه حول نجاح إستراتيجية التنمية أو فشلها نقطتين رئيسيتين: [4]

1- أهمية التركيز على انسجام المؤسسات فيما بينها كالمؤسسات الرسمية والشبكات الاجتماعية غير الرسمية بوصفها أحد المتغيرات الحيوية التي تم تجاهلها خلال استراتيجيات التنمية السابقة التي كان التركيز فيها منصبا دائما على تفعيل النمو الاقتصادي، دون الاهتمام بدعم الهيكل

---

(1) Joseph E.stiglitz, « **toward a new paradigm for development : strategies, policies, and processes »,**paper presented at : united nations conference on trade and development (UNCTAD), Geneva, 19 October 1998, pp.3-5

(2) amartya sen**, development as freedom**,op.Cit,p.126

(3) idem.

(4) amantha K. duraiappah, « **sustainable development and poverty alleviation exploring the links** », report international institute for sustainable development (IISD), December 2002,p. 2

المؤسساتي المطلوب للنمو وخصوصا في ظل الحضور القوي للمؤسسات المزدوجة التقليدية والحديثة، بحيث أن تركز الفقراء في المؤسسات التقليدية، وتركز الصفوة والنخب في المؤسسات الحديثة خاصة لدى البلدان النامية كان مبعثا لخلق بيئات مزدوجة في تلك الاقتصاديات، وقد أدى إلى خلق مجتمعات مزدوجة ضمن البلدان، مما ولد حالات حدوث أعلى للفقر والاضطراب الاجتماعي وكذلك الاستقرار السياسي، وعليه فإن ستيغليتز يقترح تحويل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات حديثة تتمثل في ضم الفقراء إلى العملية التنموية.

2- أن الأسباب الكامنة وراء معدل النجاح المحدود لإستراتيجية التنمية التي تم الاعتماد عليها خلال نهاية القرن العشرين تكمن في التمييز بين الوسائل إزاء الغايات، كما يوضح ستيغليتز أن الوسائل تميل إلى أن تصبح مرتبكة مع الأهداف، ويصبح الهدف مفقودا في عملية التنمية. وعندما لم تكن الأهداف منجزة، أو لم يتم تحقيق سوى نجاح محدود، فإن وسائل جديدة عندها تكون قد تطورت لتصبح في ما بعد أهداف بحد ذاتها.

وعلى العموم يمكن إدراج خمس مؤشرات أساسية للتنمية الإنسانية المستدامة حسب ما جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي: [1]

- **مؤشر التمكين:** يكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانيات ممارستهم لحرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان.وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في اتخاذ القرارات التي تنعكس على حياتهم.
- **مؤشر عدالة التوزيع:** يشمل الإنصاف ليس فقط في توزيع الدخل،بل الإنصاف في الفرص والإمكانيات، كالصحة والتعليم.
- **مؤشر التعاون:** يتمثل في التفاعل الاجتماعي والانتماء والاندماج.
- **مؤشر الاستدامة:** وتتضمن تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها.

[1] UNDP, **reconceptualizing governance for sustainable human development : discussion paper**. new York: UNDP, 1997, p.8

- **مؤشر الأمن الشخصي:** يتلخص في الحق في الحياة مع القضاء على كل أشكال الخطر والتهديد سواء المادي أو المعنوي كالأمراض والأوبئة والعنف والجريمة،القمع،التلوث واختلال التوازنات الإيكولوجية والنزاعات والحروب.

في الأخير يمكن القول أن التنمية الإنسانية المستدامة هي عملية أو سيرورة تغيير يتم فيها جعل عمليات استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، ونزعة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي، متوافقة ومنسجمة مع حاجات المستقبل جنبا إلى جنب مع حاجات الحاضر. يقول sen:"**إن التنمية لها جوانب كثيرة، وكل منها يستلزم تحليلا وتدقيقا ملائما ومتمايزا**".[1]

وهذه العملية ليست بالسهلة، فلابد من الإقدام على تبني خيارات صعبة، ومنه فإن التنمية الإنسانية المستدامة يجب أن تنطلق من إرادة سياسية ثابتة ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (03): الإطار التكاملي لأبعاد ومكونات التنمية الإنسانية المستدامة

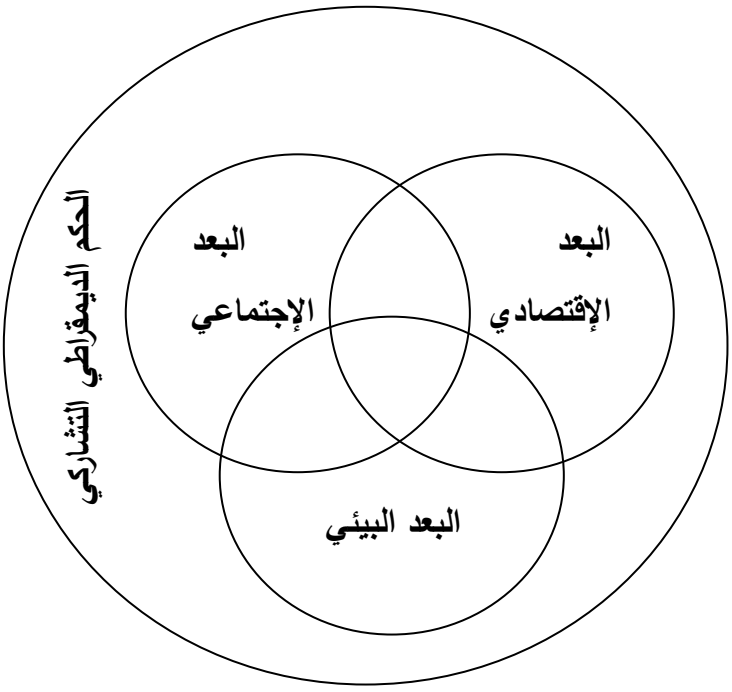

Source : Ludovic schneider, **100 questions pour comprendre et agir: le développement durable territorial**. paris: AFNOR éditions, 2010, P.06

[1] amartya sen**, development as freedom**,op.Cit , p.188

المرأة والتنمية:

إن التركيز على دور فعالية المرأة له تأثيره المباشر على رفاه المرأة وإن تجاوز مداه هذا الحد إلى القضايا التي لها أهمية من حيث التنمية تتجاوز حدود السعي من أجل رفاه المرأة.هذا على الرغم من أن رفاه المرأة متضمن فيها على نحو مباشر وله دور وسيط حاسم لتعزيز الإنجازات العامة. ويصدق الشيء نفسه على مجالات أخرى كثيرة اقتصاديا وسياسيا وأنشطة اجتماعية تتباين من الائتمان الريفي والأنشطة الاقتصادية من ناحية إلى النشاطات السياسية والحوارات الاجتماعية من ناحية أخرى. ويعتبر المدى الواسع لفعالية المرأة واحدا من المجالات التي أغفلتها دراسات التنمية. [1]

وثمة مقاربات مختلفة للمرأة في التنمية، بما فيها تلك التي بين أنصار المرأة الليبراليين الذين يسعون إلى زيادة إدماج المرأة، وعلى نحو أكثر من المساواة في التنمية، وأنصار آخرين للمرأة الذين يرون أن التنمية كما هي محددة حاليا تلحق الضرر بالمرأة. فهم يسعون إلى منح سلطة للمرأة، من حيث إشراكها في قرارات التنمية التي تؤثر في حياتها وخياراتها. [2]

وبشكل عام هناك أربعة تيارات نظرية تعالج وضعية المرأة ضمن عملية الديمقراطية والتنمية،هي:

1- التيار النسوي الليبرالي:

ترى المدرسة الليبرالية في مجال حماية حقوق المرأة وتمكينها، أن القضاء على التمييز ضد النساء يكون عن طريق نشاط مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية. ويعود الفكر النسوي الليبرالي إلى رواد الفكر الليبرالي أمثال مونتسكيو- Montesquieu، في مؤلفاته (روح القوانين) عام (1748)، و (رسائل فارسية) عام (1721)، وفصل السلطات، حيث يؤكد مونتسكيو على ضرورة وأهمية المساواة السياسية بين الرجل والمرأة. وإلى جانب مونتسكيو نجد كوندرسيه- Condorcet، في كتابه (تقبل النساء لحقوق

---

[1] Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.203

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 1014

الدولة)، عام (1790)، بحيث يعطي كوندرسيه من خلال هذا الكتاب أهمية لدور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية. [1]

2- التيار النسوي الاشتراكي:

يدعو هذا التيار إلى المساواة والعدالة بين البشر كافة، خاصة تلك الأوضاع المرتبطة بالمرأة.[2]

ومن أبرز رواد الفكر النسوي الاشتراكي الفرنسية (أوليمب دي جوج Olympe de Gouges) التي طالبت عام 1791، بحق المرأة في الانتخاب والتصويت.بالإضافة إلى الحركة العمالة النسوية الدولية التي نادت بحقوق المرأة في العمل ومساواتها مع الرجل، ومن أبرز رموز هذه الحركة، الفرنسية (فلورا تريستن Flora Tristan) (1803-1844) والروسية الأصل الألمانية النشأة (روزا أوكسيمبورج) (1870- 1919).وكان لهذه الحركة دور كبير في الدفاع عن حقوق المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

3- التيار النسوي الماركسي:

يركز هذا التيار على دور المرأة من خلال التحليل العام للنظرية الماركسية حول الصراع الطبقي وإعادة تقييم دور المرأة في عملية الإنتاج، ورفض كل أشكال الإضطهاد ضد المرأة، وضمان استقلاليتها والقضاء على خضوعها وتبعيتها لأي جهة معينة. [3]

4- نظرية النوع- Gender Theory:

يرفض هذا التيار التقسيم الذي اصطنعه المجتمع بين الرجل والمرأة بناءا على الاختلافات البيولوجية والسلطة الأبوية،التي وضعت المرأة في مركز اللامساواة مع الرجل.كما أن المرأة بما أنها

---

[1] Christine Faure**, La Démocratie sans Les Femmes: Essai sur le Libéralisme en France**. Paris: PuF, 1985, pp. 134- 139

[2] Marie T. Renard, **La participation des Femmes a la vie civique**.paris: les Editions ouvrières, 1965, p.15

[3] Anne Phillips, **Feminism and Equality**. London: William Connolly, 1987, p.29

تساهم في النشاط الاقتصادي وعملية الإنتاج،فإن ذلك يعطيها الحق في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها. [1]

وخلال عقد السبعينات وجد خطاب حقوق المرأة نفسه في مواجهة خطاب التنمية. وقد جاءت هذه المواجهة نتيجة الحدث الأبرز والأهم في مسيرة التنظيم الكوكبي لقضايا المرأة:إعلان العقد الممتد بين عامي 1976– 1985، عقدا للمرأة من جانب منظمة الأمم المتحدة.* تزامن عقد المرأة مع عقد الأمم المتحدة الثاني الخاص بالتنمية،العقد الذي بدأت فيه التنمية تهيمن على الخطاب والنشاط الكوكبيين. وتظافر الحدثان، بمعنى أن قضايا المرأة أصبحت بعدا جوهريا في عملية التنمية. [2]

لذلك فقد احتلت قضايا المرأة اليوم مواقع متقدمة في العديد من الوثائق والمشروعات التنموية. وما لبث وضع قضايا المرأة في إطار التنمية أن تمخض عن إحداث تغييرات نوعية وكمية على الجبهتين القومية والدولية على حد سواء.[3] هذه التغييرات صورة من صور عولمة قضايا المرأة والديمقراطية والتنمية، وهي لا تقتصر على دول العالم الثالث فحسب، بل تشمل كافة الدول بما فيها الدول الديمقراطية الأكثر تقدما.وأفضى ذلك إلى نوع من تكثيف النشاط العالمي حول قضايا المرأة خاصة من طرف

---

[1] François coré, **women and the Restructuring of employment**.Paris: l'observateur de l'OCDE, 1994, p.14

* تم عقد المؤتمر العالمي لعام المرأة الدولي في المكسيك عام 1975، شاركت في المؤتمر (133) دولة. وأقرت وثيقتين: "إعلان المكسيك عن مساواة النساء ومساهمتهن في التنمية والسلم"، و"خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف عالم المرأة الدولي". كذلك قام المؤتمر بجعل العقد الممتد من عام 1976 إلى عام 1985 عقدا دوليا للمرأة بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة. وفي مؤتمر منتصف العقد في عام 1980 اجتمع في كوبنهاغن (145) بلدا تحت عنوان: "استعراض منتصف طريق لمدى التقدم الحاصل والعقبات المنتصبة في طريق بلوغ أهداف العقد". واعتمدوا برنامجا للعمل. أما نهاية العقد فقد تم الاحتفال بها من خلال مؤتمر 1985 العالمي الذي خصص لاستعراض وتقويم إنجازات عقد المرأة الدولي، والذي عقد في نيروبي وقد اعتمد هذا المؤتمر الذي خضره ممثلوا 157 بلدا وثيقة بعنوان "استراتيجيات نيروبي الطموح لخدمة قضية تقدم المرأة". وتم إعلان عام 1975 عاما دوليا للمرأة تحت عناوين: المساواة والتنمية والسلام. لمزيد أنظر: فرانك.جي لتشنر ، جون بولي ،العولمة الطوفان أم الإنقاذ، مرجع سابق ،ص ص445–446.

[2] نيتزا بيركونيتش،"**ظهور الحركة النسوية الدولية وتحولاتها**"، في: فرانك. جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الانقاذ؟**، مرجع سابق، ص445.

[3] فرانك. جي لتشنر، جون بولي، مرجع سابق، ص445.

المنظمات الدولية غير الحكومية،هذا النشاط الذي ترك بدوره بصمات قوية على الدول، ودفع أكثرية الحكومات في العالم نحو إيجاد جهاز حكومي رسمي متخصص بالدفاع عن قضايا المرأة.[1]

وجاء في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع عن المرأة،إعلان بكين،المنعقد بين 4 و15 سبتمبر 1995، بأن: "**تمكين النساء من امتلاك السلطة وإشراكهن الكامل على أساس المساواة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار والإمساك بزمام السلطة، أمران أساسيان لبلوغ المساواة، والتنمية والسلام**". [2]

وتؤكد الاتجاهات الأكثر راديكالية أنه ينبغي عد المرأة موضوعا منفصلا في الأجندة التنموية، على اعتبار أن: [3]

- مشاركة المرأة تعد حيوية لكفاءة أي برنامج تنموي.
- أن تمكين المرأة يعد القوة المحركة لأي تنمية ذات معنى.

المطلب الثالث: التعاون الدولي لأجل التنمية

لقد ظهرت مساعي جدية من قبل الباحثين في إطار برامج الأمم المتحدة، تؤكد ضرورة التضامن الإنساني المشترك لوضع حلول كفيلة بترقية حياة البشر ونوعيتها على كوكب أنهكه الإنسان بإفراطه في الاستغلال والأنانية. و من بين مظاهر الاهتمام و التعاون الدولي في مجال البيئة و التنمية، نذكر:

أولا: تقرير نادي روما

نتج عن الجهود الدولية بطلب من نادي روما، club de Rome، لمجموعة من الباحثين إعداد تقرير حول علاقة البيئة بالتصنيع والنمو السكاني عام 1972 عرف بتقرير "نادي روما" أو

---

[1] فرانك. جي لتشنر، جون بولي، نفس المرجع ، ص445.

[2] للمزيد حول هذا الإعلان، انظر الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة:
United Nations Fourth world conference on women, Beijing Declaration,(4-15 September) 1995.

[3] سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، مرجع سابق، ص402.

تقرير"ميدوس– meadous " لوضع حدود للنمو[1]. وحسب التقرير فإنه إن لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جدية لعكس توجهات العصر (ديناميكية النمو الاقتصادي والديمغرافي)، فإن الاقتصاد العالمي سينهار حوالي منتصف القرن الواحد والعشرين، بسبب إما إنهيار الموارد الطبيعية ومنها الطاقوية، وإما بسبب مستوى تلوث مرتفع جدا.وأستكمل التقرير بعمل جديد من قبل المجموعة السابقة نشر عام 1992بمناسبة قمة ريو، تم فيه استحداث المعطيات والفرضيات التي جاءت في التقرير الأول بعد مرور عشرون عاما، وهو يمثل عمل استشرافي إنطلق من 1970 إلى غاية 2100 لدراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. [2]

ثانيا: مؤتمر ستوكهولم – The Stockholm Conference

تم تنظيم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان" في 16 جوان 1972، بمدينة ستوكهولم استجابة للزيادة المتسارعة في الاهتمام الدولي بالبيئة خلال ستينيات القرن العشرين، وكان الهدف منه إرساء قواعد إطار دولي لتطوير أسلوب أكثر تنسيقا تجاه التلوث وغيره من مشاكل البيئة.[3] وجاء المؤتمر بمثابة نقطة تحول في تطور السياسات البيئية الدولية*. وكان أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة حول القضايا البيئية الدولية، وقد حضي المؤتمر بدعاية واسعة النطاق.[4] وقد أقر الإجتماع إعلانا يتضمن (26) مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية وخطة عمل تشمل (109) من التوصيات التي تغطي ستة عناوين عامة: مناطق إستيطان الإنسان– إدارة الموارد الطبيعية– التلوث– النواحي التربوية والإجتماعية

---

(1) Paul F.smets,op.cit, p.44

(2) Veyret yuette, op.Cit, p.62

(3) Justine Faure-Yannick Prost, op.Cit, P.532, et Jean-Frédéric Morin, **« l'écopolitique internationale »,** op.Cit, pp.175-176

* السياسات البيئية الدولية– écopolitique international، تشير إلى العلاقات الدولية الخاصة بحماية البيئة ومواردها الطبيعية ومحاولة تعريف وتحديد المشاكل البيئية وطرح الحلول الفعالة لها، أنظر:

Stéphane paquin, Dany Desches, op.cit, p.159

(4) pierre de senarcleans, op.Cit, p.149

للبيئة– التنمية والبيئة– المنظمات الدولية ودورها في حماية البيئة، وقرارا حول ترتيبات مالية ومؤسساتية مختلفة. [1]

وفي السنوات اللاحقة تم إنجاز العشرات من الإتفاقيات البيئية الدولية، ولكن فضلا عن إستثارة الإهتمام العام وتثقيف الحكومات، يعتقد على نطاق واسع أن أكثر المساهمات المحددة التي قدمها هذا المؤتمر ثباتا واستمرارا هي التالية:

أولا: عززت بعض المبادئ التي تم التوافق بشأنها في إطار التعاون البيئي المستقبلي تعزيزا قويا.
ثانيا: أدى مؤتمر ستوكهولم إلى إنشاء شبكات مراقبة عالمية وإقليمية كان من شأنها تطوير عمليات مراقبة المشاكل البيئية.

ثالثا: أدى المؤتمر إلى إنشاء "برنامج الأمم المتحدة للبيئة"، الذي أوكلت إليه مهمة تنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة التي تتولاها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

كما ظهرت في مؤتمر ستوكهولم فكرة « écodéveloppment»، الذي عرّفه ساش (I.sachs) سنة 1980 بأنّه: "**تنمية الشعوب بواسطتها، مع الإدارة الجيدة لمواردها الطبيعية، من خلال تأقلمها مع بيئة تحولها بدون أن تحطمها**". [2]

ويرتكز هذا المفهوم على ثلاث عناصر: [3]

- إستقلالية القرارات والبحث عن نماذج خاصة لكل محتوى تاريخي– ثقافي و إيكولوجي.
- الأخذ بعين الاعتبار تلبية حاجات الأفراد بشكل عادل.
- البحث عن تنمية منسجمة مع الطبيعة.

---

[1] Jean-Frédéric Morin,**« l'écopolitique internationale** »,Dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction aux Relations internationales :Théories, pratiques et enjeux**, op.Cit, p.176
[2] veyret yuette, op.Cit, p.21
[3] Idem.

وأخيرا كان المؤتمر حافزا لتغييرات سياسية ومؤسساتية أوسع نطاقا، ومن أمثلة ذلك أن حكومات كثيرة أنشأت فيما بعد وزارات للبيئة وإدارات وطنية لمراقبة شؤون البيئة وتنظيمها، كما كان ذلك عاملا محرضا على إنشاء شبكات دولية من المنظمات البيئية غير الحكومية. يضاف إلى ما سبق أن هذه المنظمات غير الحكومية التي كانت آنذاك تعمل إنطلاقا من أوروبا وأمريكا الشمالية في معظم أنشطتها بدأت تنخرط بصورة منتظمة أكثر بقضايا التنمية ومع المجموعات القائمة في الدول النامية. [1]

ثالثا: تقرير برونتلاند 1987

عقدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: world commission on environment and development إجتماعها الأول في أكتوبر 1984 بمبادرة من الأمم المتحدة برئاسة رئيس الوزراء النرويجي آنذاك: غروهاليم برونتلاند– Gro Harlem Brundtland، بغية إقتراح طرق للتقدم نحو الأمام، وجاء تقرير برونتلاند– Rapport Brundtland، الصادر عام 1987، بعنوان: "مستقبلنا المشترك –Our Common Future". لدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة حسب ما جاء في مؤتمر ستوكهولم ومحاولة بناء مفهوم جديد للتنمية إنطلاقا من النقاشات الدولية حول العلاقة بين البيئة والتنمية.[2] من خلال هذا الطرح الجديد يتم الاستجابة لحاجات الأفراد مع المحافظة على البيئة سواء للأجيال الحالية أو الأجيال المقبلة. [3]

رابعا: مؤتمر ريو 1992

مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED)،الذي عقد إجتماعه في ريو ديجانيرو من 3 إلى 14 جوان 1992،إذ يؤكد ما جاء في مؤتمر ستوكهولم 1972، ويحاول تطويره بهدف صياغة إجراءات دولية لتعزيز التنمية المستدامة[4]، وإقامة شراكة كوكبية جديدة وعادلة عبر إيجاد مستويات جديدة من التفاوت بين الدول، وقطاعات المجتمع المفتاحية (منظمات المجتمع المدني)، والأفراد.والعمل

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 660.

[2] Jean-Frédéric Morin, « **l'écopolitique internationale** »,Dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction aux Relations internationales :Théories, pratiques et enjeux**, op.Cit, p.17

[3] Vincent Thibault,(et al), op.Cit, pp.205-206

[4] jean Philippe Badre, marie- José Delre, jean pierre Ribaut, op.Cit, p.48

من أجل التوصل إلى اتفاقيات دولية تحترم مصالح الجميع وتحمي سلامة النظام البيئي والتنموي الكوكبي، معترفا بالطبيعة المتماسكة وذات التبعية المتبادلة لكوكب الأرض.[1]

وكان مؤتمر ريو Rio عام 1992، والمعروف أيضا ب: قمة الأرض الأولى، أحد أكبر إجتماعات القمة على الإطلاق. [2] فقد تمثلت فيه نحو (150) دولة، وحضره (103) رئيس دولة، ووصل عدد الحاضرون ما يقرب 45 ألف شخص، بينهم وفود حكومية وما يزيد عن 9 آلاف من رجال الصحافة والإعلام، و(3000) من ممثلي المنظمات غير الحكومية. وحضي المؤتمر باهتمام كبير،كما لقي تغطية إعلامية ضخمة.[3] وتمت الموافقة على إعلان ريو، الذي اعتمد مجموعة من المبادئ من أهل (27) مبدأ منها:

- يبقى البشر في قلب اهتمامات التنمية المستدامة.
- لا بد من تأمين حق التنمية وصولا إلى التلبية المنصفة للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.
- ستبادر جميع الدول وسائر الناس إلى التعاون لإنجاز المهمة الجوهرية المتمثلة باجتثاث الفقر بوصف مثل هذا الاجتثاث شرطا ضروريا من شروط التنمية المستدامة.
- ستتعاون الدول بروح الشراكة الكوكبية للحفاظ على حماية واستعادة عافية وسلامة المنظومة البيئية للكرة الأرضية.
- ستقوم الدول باعتماد تشريعات بيئية وطنية فعالة تعكس السياق البيئي والتنموي الذي تنطبق عليه.
- تبقى قضايا السلم والتنمية وحماية البيئة قضايا متبادلة التبعية وغير قابلة للتجزئة.
- دور المواطنين من الرجال والنساء في التنمية وحماية البيئة، وضمان حقوقهم.

---

[1] فرانك جي. لتشر، جون بولي، مرجع سابق، ص 655.

[2] Justin Faure, Yannick Prost, op.Cit, p.530

[3] Jean-Frédéric Morin**," l'écopolitique internationale**".Dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction aux Relations internationales :Théories, pratiques et enjeux**, op.Cit, pp.177

كما نتج عن مؤتمر ريو، وضع ما يعرف ب: جدول الأعمال 21، وهو عبارة عن وثيقة من 400 صفحة، تضم (40) فصلا.[1] وتستهدف تقديم برنامج عمل التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعالة (UNUEP)، وتحسين التعاون الدولي وفحص النتائج المحققة في تطبيق البرنامج على المستوى محلي الوطني، و الدولي. [2]

وتغطي هذه الفصول مجموعة واسعة من المواضيع مثل: [3]

- تعزيز التنمية الحضرية المستدامة.
- مكافحة عمليات إزالة الغابات، وإدارة التكنولوجيا الحيوية، وإدارة الأنظمة البيئية الجبلية الهشة.
- إدارة عمليات التخلص من النفايات الخطرة.
- معالجة ظاهرة التغيرات المناخية.

ويتمثل وجه آخر من أوجه متابعة مؤتمر ريو، في سلسلة من إجتماعات القمة التي عقدت حول قضايا معينة:

- السكان والتنمية (القاهرة 1994).
- التنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 1995).
- دور المرأة وحقوقها (بكين 1995).
- التنمية الحضرية (اسطنبول 1996).

وأهمية هذه القمم موضع خلاف،لكنها قد ساهمت في زيادة الوعي والاهتمام السياسيين، وفي استحداث شبكات دولية من الخبراء والمنظمات غير الحكومية، وجماعات المواطنين والسلطات المحلية.

---

(1) Jean -Frédéric Morin**,** Idem.

(2) veyret yuette, op.Cit, p.146

(3)Jean -Frédéric Morin**,"l'écopolitique internationale**".Dans:stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction aux Relations internationales :Théories, pratiques et enjeux**, op.Cit, p.177

خامسا: إتفاقية كيوتو ومتابعة بروتوكول مونتريال

إن تغير المناخ هو قضية التنمية الإنسانية المستدامة، هذه الأخيرة التي تتمثل في توسيع نطاق الإمكانيات البشرية وزيادة الحرية الإنسانية. وهي تدور حول أناس يطورون القدرات التي تمكنهم من اتخاذ الخيارات وعيش حياة يقدرون قيمتها،لكن تغير المناخ يهدد القدرات والخيارات وأسلوب الحياة لأجيال الحاضر والمستقبل.

و لهذه الأسباب تم وضع بروتوكول كيوتو – le protocole de Kyoto عام 1997، وتم الاتفاق عليه عام 2005. وتمت الإتفاقية في إطار الأمم المتحدة حول التغييرات المناخية. [1] التي أدت إلى تنامي ظاهرة اللاأمن الغذائي_ insécurité alimentaire، بسبب الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنامي ظاهرة الفقر خاصة لدى دول الجنوب. هذه الظواهر أدت إلى تحركات سكانية على شكل ما يعرف ب: اللجوء المناخي_Réfugié climatique، مما يهدد الأمن الجماعي. [2]

و يعتبر مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتمايزة "هو أحد أسس بروتوكول كيوتو، تلتزم به كل من الدول المتقدمة والمتخلفة مع وجود اختلاف بين الدول المتقدمة والمتخلفة في مجال الإلتزامات، عن طريق الأخذ بالاعتبار قضية المناخ ضمن سياستها التنموية والاقتصادية والاجتماعية.[3]وجعل مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتمايزة " في حماية البيئة ضمن إطار عمل القانون الدولي للبيئة مما يكسبه صفة إلزامية التطبيق من طرف الدول. [4]

---

[1] Marie- Françoise Durand,(et all), **Atlas de la mondialisation**.5 édition, paris: press de science po, 2010, p.104

[2]Christophe collette,**« l'action internationale contre les changements climatiques: perspectives de l'après-Kyoto »**.Revue études internationales, vol.39, N°2 , Juin 2008, p.230

[3] Ibid;p.237

[4] Yoshiro Matsui, **« some Aspects of the principle of common but Differentiated Responsibilities** ». International Environmental Agreements. politics, law and Economics, N°2, 2002, pp.151-170

سادسا: مؤتمر جوهانسبورغ 2002

الذي يعرف ب "مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للتنمية المستدامة"، عقد في مدينة جوهانسبورغ، عام 2002، المعروف ب: قمة الأرض الثانية،حيث أعلن كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أنّ:

> "التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنّما هي فرصة فريدة، فهي تتيح من الناحية الاقتصادية إقامة أسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية منح كل إنسان رجلا كان أم إمرأة صوتا وقدرة على الاختيار لتحدي مستقبله.....من هذه القارة مهد الإنسانية نعلن عن طريق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعن طريق هذا الإعلان مسؤوليتنا إزاء بعضنا البعض، وإزاء المجتمع الإنساني الأوسع نطاقا، وإزاء أجيال المستقبل". [1]

وتم الاتفاق في هذا المؤتمر على ضرورة العمل المشترك والتعاون الدولي بشأن زيادة إمكانات الحصول على مصادر للطاقة زهيدة التكلفة من أجل تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الفقر إلى النصف. وقررت الدول أن تعمل على تحسين كفاءة الطاقة، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة، وتنفيذ إستراتيجيات للنقل تخدم التنمية المستدامة. [2]

سابعا: مؤتمر بالي 2007

مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي، عقد في مدينة بالي Bali في الفترة الممتدة ما بين 3 إلى 15 ديسمبر 2007، والذي يحدد إطار مفاوضات ما بعد 2012 التي جاءت في بروتوكول كيوتو والذي يعتبر المؤتمر العالمي الثالث عشر حول المناخ[3].إذ يعتبر ظاهرة الإحترار العالمي دليلا أننا نحمّل جو الأرض فوق طاقته على التحمل، وتتراكم مخزونات غازات الدفيئة التي تحبس الحرارة في جو الأرض بمعدل لم يسبق له مثيل، حيث وصلت التركيزات الحالية إلى 380 جزءا في المليون من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون، ويتجاوز هذا أكثر مما تم تراكمه بشكل طبيعي طوال ال: 650 ألف سنة الماضية.

---

[1] قسم موقع الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة، الفقرة (6)، 2006.
http: //www.UN.org/ arabic/eser/dsd/NTM.

[2] Christophe colette,op.Cit,pp.249-250

[3] Hermann E.OTT, Wolfgang sterk, Rie watanable, **« The Bali Roadmap : new Horizons for global climate policy »**, climate policy, N°1, 2008,pp.91-95

ومن الممكن أن يرتفع متوسط درجات الحرارة في العالم خلال القرن الواحد والعشرون أو أبعد بقليل إلى أكثر من خمسة درجات مئوية.[*]

ووراء هذه الأرقام والقياسات يؤكد المؤتمر حقيقة واضحة وجلية، هي أننا نسيء إدارة ترابطنا الإيكولوجي وبتهور. وبالتالي يراكم جيلنا دينا إيكولوجيا غير مستدام ستتحمل عبئه الأجيال المستقبلية، ونحن الآن نسحب من أسهم رأس المال البيئي الذي سيرته جيل المستقبل. ويتمثل البعد المهم لتغير المناخ في نطاقه العالمي، حيث لا يتعامل جو الأرض مع غازات الدفيئة. ووفقا لدولة المنشأ والعمل الجماعي ليس خيارا وإنما أمر إلزامي لتطوير حلول جماعية.

ثامنا: قمة المناخ في كوبنهاغن 2009

جاءت قمة المناخ من أجل مواصلة النقاشات والعمل حول علاقة التنمية بالبيئة، في إطار مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة والعمل على مقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتكريس مبدأ:"المنفعة العامة العالمية_Bien public mondial" للمناخ[1]،من خلال العمل المشترك وضرورة التعاون الدولي. باعتبار استقرار المناخ هو أحد حقوق الإنسان المعلنة من طرف الأمم المتحدة. [2]

يقول كوفي عنان:"**إن التغييرات المناخية الكوكبية هي تهديد للأمن والسلام العالميين.**"[3] وتم تأكيد ذلك في إفتتاح مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 17 أفريل 2007، حول موضوع: الطاقة، الأمن، المناخ. حيث أكد فكرة كون التغييرات المناخية تشكل خطر على الأمن الدولي.

---

[*] من أجل تفهم هذا الرقم ووضعه في سياقه الصحيح فإن زيادة تبلغ 5 درجات في متوسط درجات الحرارة يعادل التغير في درجة الحرارة منذ آخر العصر الجليدي. وهي فترة كان فيها جزء كبير من أوروبا وأمريكا الشمالية يقع تحت أكثر من كيلو متر واحد من الجليد.

[1] Christophe collette,op.Cit,p.253

[2] Ibid;p.231

[3] Idem

كما تقوم التغييرات المناخية بتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبما يحرم الناس من فرصة تحسين حياتهم، وبالتطلع إلى المستقبل.[1] وعند التفكير في الخطوات التي يمكن اتخاذها لإيقاف تدمير البيئة علينا أن نبحث عن أشكال التدخل الإنساني البناءة، إن التنمية في نظر أمارتيا هي عامل حاسم للقضاء على الفقر وحماية البيئة في نفس الوقت. [2] وبمجرد أن نتفهم الحاجة للتطلع إلى العالم ضمن المنظور الأوسع للحريات الأساسية لبني البشر، يتجلى لنا على الفور أن التنمية لا يمكن عزلها عن الإهتمامات البيئية والإيكولوجية. [3]

لكن حاليا من الصعب وضع إطار مؤسساتي وبرامج فعالة للحد من سخونة الجو، لكن الظاهرة تتسم بالتعقيد والتشابك مع عدة ظواهر مناخية ترتبط بالمشاكل البيئية المختلفة، لكن يبقى الحل القائم هو العمل على بناء حكم بيئي_une gouvernance environnemental قوي، تعمل في إطاره المنظمات الدولية بالتعاون فيما بينها، وتعد جولات ما بعد بروتوكول كيوتو، أول خطوة لهذا الحكم العالمي. [4]

وعموما تحدد قمة المناخ خمسة آليات أساسية يمكن من خلالها أن يؤثر التغير المناخي على التنمية الإنسانية المستدامة[5]:

- الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.
- الضغط المائي وانعدام الأمن الغذائي.
- إرتفاع مستويات البحر والتعرض للكوارث المناخية.
- الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.
- الصحة البشرية.

---

[1] غروهاليم برونتلاند،"**مستقبلنا المشترك والتغير المناخي**"، برنامج الأمم المتحدة الإتمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص 50

[2] أمارتيا سن،"**السياسة المناخية كقضية مرتبطة بالتنمية البشرية**".برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، ص 1.

[3] نفس المرجع، ص ص51-52.

[4] Christophe collette, op.Cit,p.251

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007، مرجع سابق، ص 8.

المطلب الرابع: الفقر من منظور التنمية الإنسانية المستدامة

أولا: الفقر والعولمة والنمو

من الممكن تفسير حدوث الفقر بالإشارة إلى عملية العولمة، فقد حاولت دراسات عديدة حديثة العهد في الاقتصاد تبيان علاقة منهجية بين العولمة والنمو، وبين النمو وتخفيض الفقر. والرسالة في هذه الدراسات حسب ستيغليتز واضحة:إرفعوا القيود عن إقتصادكم وأطلقوا حرية المنافسة، تنموا، ينخفض الفقر. ويفترض بهذه الأبحاث أن تدفن الهجمات على العولمة، وتنفخ روحا جديدة في اقتصاد تسرب الثورة إلى الفقراء،الفاقد المصداقية منذ مدة طويلة والمصر على أن المد يرفع كل المراكب، مع أن تلك الأبحاث تتحاشى مثل هذه الكلمات. [1]

فتصحب عولمة الفقر عادة تشكيل إقتصاديات البلدان الأقل نموا، وإعادة تحديد دورها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتلعب إصلاحات الاقتصاد الكلي على المستوى القومي والتي طبقت في آن واحد في عدد كبير من البلدان كالجزائر دورا رئيسيا في ضبط الأجور وتكاليف العمل على المستوى العالمي.والفقر العالمي أحد مدخلات جانب العرض، فالنظام الاقتصادي العالمي يتغذى على العمل الرخيص. [2] لذلك فقد اقتصاد تسرب الثروة إلى الفقراء مصداقيته لسبب واضح، وهو أنّه لم يكن صحيحا. فالنمو يساعد الفقراء في بعض الأحيان، لكنه لا يساعدهم في أحيان أخرى، إذ بحسب بعض المقاييس زاد الفقر في أمريكا اللاتينية خلال تسعينيات القرن العشرين، حتى في العديد من البلدان التي حققت نموا. ولم يكن ذلك فقط لأن الميسورين استفادوا بشكل غير متناسب من النمو: حتى أن بعض مكاسبهم ربما كانت على حساب الفقراء. [3]

وتصبح البطالة العالمية رافعة لتراكم رأس المال العالمي تضبط تكلفة العمل في كل من الإقتصادات الوطنية. وينظم الفقر الواسع التكلفة الدولية للعمل، كما أن الأجور محكومة على مستوى كل

---

[1] جوزيف أ. ستيغليتز، "**الفقر والعولمة والنمو: منظورات عن بعض الروابط الإحصائية**"، تقرير التنمية البشرية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص80.

[2] Michel chossudovsky,**La Mondialisation de la pauvreté : la conséquence du FMI et de la Bank mondial**.Alger: les editios EL- Hikma,2000, p.67

[3] جوزيف أ. ستيغليتز، "**الفقر والعولمة والنمو: منظورات عن بعض الروابط الإحصائية**"، مرجع سابق، ص80.

اقتصاد وطني بالعلاقة بين المدينة والريف،وبشكل محدد فإن الفقر الريفي ووجود كتلة واسعة من العاطلين وعمال الزراعة المعدمين يتجهان إلى تشجيع انخفاض الأجور في اقتصاد الصناعة الحضري.[1]

ويتساءل جوزيف ستيغليتز: هل هناك استراتيجيات نمو داعمة للفقراء، تحقق المزيد لتخفيض الفقر فيما تعزز النمو؟ هل هناك استراتيجيات نمو تزيد من الفقر، فيما تعزز النمو، استراتيجيات ينبغي تحاشيها؟ ويجيب:على سبيل المثال،لا تدعم النظرية ولا الأدلة الرأي القائل بأن فتح الأسواق أمام التدفقات الرأسمالية المضاربة القصيرة الأجل، يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي. وأنّ انعدام الاستقرار الاقتصادي يساهم في الفقر.لذا فإن هذه الأشكال من تحرير أسواق رأس المال تزيد العولمة من بعض النواحي، لكنها لا تعزز النمو، وحتى لو ازداد النمو قليلا، فإن هذا الشكل من أشكاله قد يزيد الفقر لاسيما في البلدان التي لا تمتلك شبكات الأمان الاجتماعية الوافية. [2]

ثانيا: الفقر كحرمان من القدرة

يقول أمارتيا سن :"**لا يوجد أي سبب قوي مقنع لافتراض أبدية الجوع والحرمان**".[1]

انطلاقا من هذه المقولة هل يوجد بديل لفكرة التعارض بين النمو الشديد في مقابل المساواة؟. تلك البديهية التي أرساها آرثر لويس. وفي الحقيقة يقترح الفكر التنموي المعاصر نماذج بديلة، فإذا كان نموذج لويس التقليدي يتميز بأنه "النمو" أولا ثم" إعادة التوزيع"، فإن البدائل يمكن أن تتصف بأنها نموذج إعادة التوزيع أولا ثم النمو. وهو نموذج التنمية الإنسانية المستدامة، الذي يرتكز على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية والإنصاف وعدالة التوزيع وتمكين الأفراد وحماية البيئة لأجيال المستقبل. [3]

ويعتقد sen أن الدعاوي المؤيدة لنهج القدرة في النظر إلى الفقر هي ما يلي: [4]

---

(1) Michel chossudovsky, op.Cit, p.71

(2) جوزيف أ. ستيغليتز، "**الفقر والعولمة والنمو:منظورات عن بعض الروابط الإحصائية**"، مرجع سابق ، ص 80.

(1) Amartya sen, **development as freedom,** op.Cit, p.160

(3) مالكولم جبلز،(وآخرون)،**اقتصاديات التنمية**.(تر: طه عبد الله منصور،عبد العظيم مصطفى)،الرياض: دار المريخ للنشر،1995، ص 167.

(4) Amartya sen, **development as freedom,** op.Cit, pp.87-88

1- يمكن تحديد معنى الفقر بصورة مقبولة في ضوء الحرمان من القدرة، ويركز هذا المنهج على مظاهر الحرمان المهمة جوهريا (على عكس الدخل إذ أنه مهم فقط من حيث هو أداة).

2- توجد مؤثرات على الحرمان من القدرات ومن ثم على الفقر الحقيقي عند انخفاض الدخل (الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات).

3- العلاقة الأداتية بين الدخل المنخفض والقدرة المنخفضة هي متغير بين المجتمعات المختلفة، بل وبين الأسر المختلفة والأفراد المختلفين (إذ أن أثر الدخل على القدرات مشروط ورهن أمور أخرى).

إذن، وفق منظور التنمية الإنسانية المستدامة، وعلى اعتبار الفقر كحرمان من القدرة، فإن: "**الفقر هو الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على العلاج، الفقر هو الأمية، وليس له القدرة على التعلم،هو عدم القدرة التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، الخوف من المستقبل، والعيش ليومه،الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة،كما يمثل العجز والافتقار للتمثيل والمشاركة والحرية**".[1]

انطلاقا من هذا التعريف، وباعتبار أن التنمية الإنسانية المستدامة تركز على توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة صحية طويلة، التعلم، التمتع بمستوى معيشة لائق،التمتع ببيئة نظيفة.وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة. ومختلف مكونات احترام الذات،[2] بما في ذلك ما أطلق عليه آدم سميث القدرة على الاختلاط بالآخرين دون شعور بالخجل، إذ يرتبط الفقر بشعور إنساني يتمثل بالضعف.[3] تلك هي بعض الخيارات الأساسية التي يمكن أن يؤدي عدم توافرها إلى انعدام الكثير من الفرص.[4]

---

(1) undp, **poverty report 1998**, new York: undp,1998,p.32

(2)Julian may,"**an elusive consensus: definition,measurement and analysis of poverty"**.in:undp,**choices for the poor: lessons from national poverty strategies**. New York:undp,2001, p.30

(3) Lyn squire, Ravi kanbur**,"The evolution of thinking about poverty: exploring the interaction»**. World Bank Report,September,1999, p.16

(4)Julian may,op.cit, p.30

إن تحليل الفقر تأسيسا على منظور القدرة من شأنه أن يعزز فهم طبيعة وأسباب الفقر والحرمان. إذ ينأى بالاهتمام بعيدا عن الوسائل (ووسيلة محددة تحظى بالاهتمام وهي الدخل) إلى الغايات التي لدى الناس مبررا للسعي إليها، ومن ثم بالمقابل إلى الحريات في إشباع هذه الغايات. [1]

إن صحة الناس وتعليمهم ودرجة اندماجهم الاجتماعي كلها عوامل أساسية في تحديد درجة رفاههم، وتساعد على تحديد مدى انتشار الفقر، والقضاء عليه يتوقف على تحسين القدرة الشخصية وزيادة الوصول إلى مختلف الموارد والمؤسسات وآليات الدعم. ومن هنا نجد أن الفقر يتجلى في الاستبعاد الاجتماعي والاتكالية والعزلة، من خلال نقص الروابط الاجتماعية. [2]

وهكذا نرى أن مسألة المناقشة العامة والمشاركة الاجتماعية مسألة محورية عند صياغة سياسة داخل إطار ديمقراطي. ولا ريب في أن استثمار الحقوق الديمقراطية – التي تشمل كلا من الحريات السياسية والحقوق المدنية– جانب حاسم من ممارسة صوغ السياسة الاقتصادية نفسها،علاوة على الأدوار الأخرى التي يمكن أن تؤديها. وغني عن البيان أن الحريات المشتركة لا يمكن إلا أن تكون في النهج الموجه إلى الحرية أمرا محوريا عند تحليل السياسة العامة. [3]

إن ديناميكية الفقر اتضحت من خلال التوصل إلى رسم مفاهيم القدرات capabilities والاستحقاقات entitlements، من خلال التعريف الذي قدمه أمارتيا سن للفقر، الذي يفسر القابلية بأنها حرية الأشخاص قي الوصول إلى الحياة الكريمة مثل الوظائف الاجتماعية، الصحة، التعليم ...الخ. ويعتبر سن أن حياة الإنسان هي عبارة عن توليفة من الأفعال والحالات والنشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمشاركة والمواطنة وتكافؤ الفرص. [4]

---

(1) amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.90

(2) julian may,op.cit,p.28

(3) Amartya sen, , **development as freedom**, op.cit ,p.111

(4) Lyn squire, Ravi kanbur,op.cit,p.10. و

Ingrid robeyns, « **in defence of amartya sen** ». post- autistic economic review, no.17, December, 2002, pp.1- 4

ويقدم بارثا داغوبتا partha dasgupta نظرة تتفق مع ما قدمه أمارتيا سن حول الاهتمامات المتعلقة بالحرية، والحاجة على أن تؤخذ بنظر الاعتبار لدى التفكير بنوعية الحياة، باعتبار أن الحرية تعد جزءا من الرفاهية. (1)

كما يعرّف ميشيل ليبتون– Michael Lipton الفقر على أنه: انخفاض الاستهلاك الخاص تحت خط الفقر المطلق الذي يسمى بالفقر المطلق للإستهلاك الخاص absolute privatie consumption poverty (PCP)، كما يمثل الفقر بالمستويات المنخفضة للقابليات كمعرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، باعتبارها مكونات رئيسية للفقر كمفهوم مستقل عن الاستهلاك.(2) كما يركز أمارتيا سن حول أهمية احتضان الأخلاق (Ethics) في إطار تحديد الفقر. (3)

من خلال هذه المفاهيم المختلفة للفقر، نجد أنها كلها تمتد إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية للفقر، إذ أن هذا الأخير لا يتجلى فقط من خلال خفض فرص المشاركة في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل والخدمات العامة، بل يمتد إلى تحديد شكل القرارات التي من شأنها أن تؤثر في حياتهم ليتجاوز الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي و بعض الحقوق الرئيسية للمواطنة. (4)

وأدت الاهتمامات بتحديد الأفراد المتأثرين بالفقر والرغبة في قياسه في الفكر التنموي التقليدي إلى إهمال حقيقة أن الفرق هو أكثر تعقيدا من أن يمكن تقليصه في بعد واحد من أبعاد الحياة الإنسانية. وأصبح من الأمور الشائعة تحديد خطا للفقر استنادا إلى مستوى الدخل أو مستوى الاستهلاك، ورغم أن الدخل يمثل أحد الأبعاد الهامة للفقر، إلا أنه لا يعطي إلا صورة جزئية لمعنى الفقر. فعلى المستوى الفردي مثلا يضم الفقر نقص في مستوى الدخل، ونقص الحاجات الأساسية مثل الغذاء، السكن، الملبس فضلا عن عدم القدرة على العلاج، يرافقه الإتكالية والعزلة والعجز التام واليأس.أما على مستوى المجتمع

---

(1) nozffar qizilbask, « **on ethics and the economics of development** », university of east Anglia, school of economic and social studies,2002,p.2

(2) undp, poverty report 1998, new York: undp,1998,p.32

(3) amartya sen, **poverty and families :an essay on entitlement and development**. oxford: clarendon press,1981,p.17

(4) R.Tillman, M. Budowski, **« poverty and exclusion: definition and use of concepts, elements of reformulation and first results for Switzerland** ». paper presented at : the annual conference of the research committee 19 on poverty, social welfare and social policy, Spain, university of Oviedo, 6-9 September, 2001, pp.16-19

فإن الفقر يتألف من نقص الهياكل والانقطاع على العالم وعدم الاستقرار والتفكك والعزلة الاجتماعية باعتبارها عناصر بناء الفقر. [1]

وهناك فرق بين انعدام الدخل Lack of income، وانعدام القدرة lack of capacity، فيشعر الفقراء شعورا حادا بعجزهم وعدم أمنهم، وبضعفهم وفقدان كرامتهم. وبدلا من اتخاذ القرارات لأنفسهم يخضعون لقرارات الآخرين في جميع نواحي حياتهم تقريبا، يعيقهم كونهم غير متعلمين، ولا يملكون مهارات فنية، واعتلال الصحة قد يعني أن العمل غير مستقر أو منخفض الأجر، وفقرهم ذاته يحرمهم من وسيلة الخلاص منه، وسعيهم لتأمين الحاجات الأساسية تصطدم بعوائق مستمرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.ومنه يمكن القول أن للفقر أبعادا كثيرة ومتشابكة منها فقر الدخل،اعتلال الصحة، الأمية وعدم كفاية التعليم، التهميش وعدم القدرة، والفقر على أساس نوع الجنس أو العرق. [2]

وقد برزت العديد من الجهود لتطوير مؤشرات أخرى إلى جانب الدخل ولتكميل مؤشر خط الفقر هذه المؤشرات أو المقاييس تعبّر عن حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري (normative).[3]

ومن أهم هذه المؤشرات:

1-مؤشر عدد الرؤوس (Head count index): يمثل هذا المؤشر أبسط مقاييس الفقر وأكثرها شيوعا،وهو يحاول قياس درجة تفشي الفقر في المجتمع.و يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر.إذا افترضنا مثلا أن: حجم السكان الفقراء (مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره) نرمز له بالرمز (Q)، وأن حجم السكان يعادل (N)، وكان مؤشر عدد الرؤوس هو: (H) فإن: $H=Q/N$

وهو مؤشر بسيط، يستعمل لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر. لكنه لا يعبر عن الفروقات في عمق الفقر وتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا

---

(1) Julian may,op.cit ,p.26

(2)United Nations :UNFPA,**"state of world population 2002: people,poverty,and possibilities"** ,2002 , p.5

(3) Anthony B. Atkinson,**poverty and social security**.London: Harvester wheat sheaf, 1989, pp. 12-13

إلى الفقراء أو اللذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل قد يتحسن، مما يظهر عكس النتائج المتحصل عليها. [1]

2- مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap): يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر.

3- مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity index): يتم حساب هذا المؤشر انطلاقا من متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر، فكلما كان مؤشر الفقر عاليا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.[2]

انطلاقا من هذه المؤشرات المختلفة والمتداخلة، يمكن تعريف الفقر ضمن إطارين رئيسيين:إطار الحرمان الفزيولوجي، وإطار الحرمان الاجتماعي. يتمثل الإطار الأول في الافتقار إلى الدخل والغذاء والملبس والمأوى، أي الدخل والحاجات الإنسانية الأساسية، في حين يتمثل الإطار الثاني في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية. ويكمن ذلك في طبيعة الحكومة وحالات التباين الناتجة عن الأطر السياسية والأنظمة التوزيعية. وبذلك فإن الفقر لا يكون بمجرد حالة الفقر المادي التي يعيش فيها الإنسان فعليا، بل أيضا في افتقاره إلى الفرصة الحقيقية بسبب المحددات الاجتماعية والسياسية. [3]

وقد خلص sen، استنادا إلى نتائج بحثه التجريبي إلى أن الجوع ينجم عن عدم امتلاك الناس ما يكفي من الغذاء، وليس لعدم وجود ما يكفي من الغذاء، بل ما إذا كان يستطيع إثبات تأهله للحصول على ذلك الغذاء. مثلا إذا كانت تتوفر كمية كافية من الغذاء في السوق، من دون أن يكون لدى الأفراد المال اللازم لشراء ذلك الطعام، ولا يملك الوسائل التي تمكنه من الزراعة، فعندئذ من المحتمل أن يموت

---

(1) Amartya sen, **« poverty: an ordinal approach to measurement »**, economic Review, Vol. 44, No.2, march 1976, p .219

(2) William van eaghen, **« poverty in the Middle East and North Africa »**, in: Nemet shafik, **Prospects for Middle Eastern and North African Economies: from boom to bust and back ?.** London: Macmillan press, 1998, p.230

(3) undp, **Human development report 1997**. new York: oxford university press, 1997, p.6

(2) amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.162

جوعا.[1] فقد أثرت منضمات العولمة في تفعيل صناعة الغداء، وهو ما أدى إلى سرعة انتشاره في أرجاء واسعة من العالم، وبذلك، فإن بنية إنتاج الغداء وصناعته اختلفت بصورة واسعة في فترة تزيد قليلا على قرن واحد من الزمن (القرن العشرين) وترتب عليه اختلافات واسعة في تركيبة مكوناته وسرعة تسويقه في مختلف أسواق العالم، وفقا للطلب عليه.[2] فالقضية الأساسية إذن ليست توفر الغداء للفرد، بل هي توزيع الغداء الذي تحدده قدرة الناس على إثبات أهليتهم للغداء. ومشكلة الغداء العالمي، هي ليست مسألة الإنتاج الإجمالي بقدر ما هي مسألة الإنتاج المحلي وأهم من كل شيء التوزيع. لا يقسم الغداء المتوفر للعالم حسب بول هاريسون، بطريقة تحقق أكبر درجة من الرفاهية للإنسان فهو تقسيم ظالم ومجحف شأنه شأن تقسيم كل عناصر الحياة الأخرى، غير أن اللامساواة في الغداء ربما تكون أشد أشكال اللامساواة تدميرا. [3]

ومن خلال ذلك يحلل sen مرة أخرى مشكلة الفقر، ويربطها بالديمقراطية، فالحوافز السياسية وليدة الانتخابات وسياسات تعدد الأحزاب وحرية الصحافة، تمثل الرابطة السببية بين الديمقراطية والفقر. فالرئيس (maoTse-Tung)، يتحدث عن ويحدد الدور المعلوماتي للديمقراطية، – ولكن جاء ذلك عند الاعتراف الرسمي بالفشل وبعد فوات الأوان– وفي عام 1962 وبعد أن قضت المجاعة على الملايين أبدى ماو الملاحظة التالية في اجتماع يضم سبعة آلاف من كوادر الحزب:

> "بدون ديمقراطية لن يتوفر لنا فهم لما يحدث في المستويات الأدنى، سيضل الموقف غير واضح، وسنكون عاجزين عن تجميع آراء كافية مع جميع الأطراف. وسنفقد الاتصال بين القمة والقاعدة، وستعتمد قيادات المستوى الأعلى على مادة أحادية الجانب وخاطئة عند اتخاذ قرار بشأن القضايا المطروحة. وهكذا سيكون عسيرا على المرء تفادي الإغراق في الذاتية. سيكون مستحيلا تحقيق وحدة في الفهم ووحدة في العمل، كما سيكون مستحيلا إنجاز مركزية صادقة وصحيحة".[4]

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 963–964.

[2] سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي:مقاربات إلى صناعة الجوع**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 66.

[3] بول هاريسون، **في قلب العالم الثالث**.(تر: إلهام عثمان)،ج4، نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، 1990، ص 99.

[4] Amartya sen, **development as freedom,** op.cit, p.182

إن الدور الوقائي للديمقراطية تجاه الفقر يتطابق تماما مع المطالبة بما يسمى "الأمن الوقائي"، في بيان الأنماط المختلفة للحريات الأذاتية. إن توافر الحكم الديمقراطي بما في ذلك الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والإعلام المفتوح الحر يجعل من المرجح جدا تأسيس بعض الترتيبات والتنظيمات اللازمة للأمن الوقائي الذي تحققه الديمقراطية، وإن الدور الإيجابي للحقوق السياسية والمدنية يصدق تماما بالنسبة لاتقاء الكوارث الاقتصادية والاجتماعية بعامة. [1]

إن مشكلة تفادي الفقر واتقاء الأزمات الكارثية، تمثل جانبا من عملية التنمية باعتبارها حرية، ذلك لأنه يتضمن تعزيز الأمن و الحماية للذين ينعم بهما المواطنون، والرابطة هنا هي في آن واحد تأسيسية وذاتية.

أولا: الوقاية من المجاعات والأوبئة والحرمان القاسي والمفاجئ، يمثل كل هذا تعزيزا لفرصة أن يعيش المرء حياة آمنة وراضية.

ثانيا: إن عملية اتقاء المجاعات وغيرها من الأزمات أفادت كثيرا باستخدامها الحريات الأذاتية مثل فرصة الحوار المفتوح والمراجعة العامة من قبل الجمهور والسياسة المرتكزة على نظام انتخابي، والإعلام الحر بدون رقيب. [2]

لتصحيح هذا الإجحاف الهيكلي، يجب التوصل إلى خطة سياسية تشمل الجميع من خلال تعزيز قدرة المستبعدين على المشاركة في اقتصاد السوق والسياسة الديمقراطية على أساس مزيد من المساواة. وينبغي أن تسمح هذه الخطة للمستبعدين بالمشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع والحكم. ويجب أن تزيد عملية الحكم من مشاركة المستبعدين في المؤسسات التمثيلية وهذا ضروري لإعلاء صوتهم في عمليات اتخاذ القرار وتأمين وصولهم إلى مؤسسات الحكم. [3]

---

[1] Amartya sen, Ibid; pp.182-184

[2] ibid; p.187

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك: الأمم المتحدة، 2013، ص 39.

خلاصة الفصل:

من خلال كل ما سبق، نجد أن مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة قد أحدثت تغييرا شاملا في توجه التنمية ومضمونها وآلياتها. وقد اتخذت آثار هذا التغيير أبعادا واسعة ومتنوعة، بعضها قد أدرك مداه وبعضها ما زال يتحداه. وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الثاني، من خلال التركيز على أحد الأبعاد الأساسية للتنمية، المتمثلة في الديمقراطية كأحد الركائز التأسيسية للتنمية. كما تشكل عملية خلق ودعم الروابط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية والتنمية الإنسانية المستدامة، أهم مشاغل التحليل التنموي في مرحلة ما بعد الحداثة. وهذا يتطلب ضرورة وضع هيكل بنيوي للكيفية التي يتم بها الربط بين الوسائل والغايات. وهي قضية تقع في مركز الاستقطاب للتحليل والتخطيط التنموي. وكذلك، فان أهم القضايا القائمة هنا لربط الديمقراطية بالتنمية، تتمثل في بلورة السياسة الهادفة إلى بيان المسار الدقيق الذي من خلاله يتحول النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية المستدامة. وفي ذلك يكمن التحدي الهائل للمجهود التنموي الهادف. لكن تبقى إسهامات المفكرين على مدى تطور الفكر الاقتصادي والتنموي، ذات أهمية بالغة في التأسيس للمفهوم الجديد للتنمية.

وفي الأخير، يمكن القول، أن منطلقات مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة تجسد الاعتبارات المركزية التي تعكس مفهومه الشامل. وفي الوقت ذاته تشكل أطرا لتوجيهه، ومسار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتفعيله وتعزيزه.وكل هذا يمثل بدائل قرار ومسار للدول كافة، المتقدمة منها والنامية معا، تأكيدا لحقيقة أن الحقوق الإنسانية لا تتجزأ.

الفصل الثاني:

التصورات ما بعد الحداثية لعلاقة الديمقراطية بالتنمية

إن أحد الشروط الأولى لما بعد الحداثة، أنه ليس سهلا بناء تقويم نقدي لواقع هو على هذا الحضور الطاغي للرأسمالية.لكن عمليات التحول الاجتماعي، كانت هي أساس الاندفاعية نحو طرق التفكير ما بعد الحداثية حول الديمقراطية والتنمية، وضرورة التشديد على الحاجة للديمقراطية كحافز فعال لتقدم جديد في النقد النظري والعملي للرأسمالية. فقد أعطت الصراعات العالمية عمقا ومعنى للديمقراطية. وبالطريقة نفسها يتم التركيز حول إمكانية أن يمنح الصراع من أجل الديمقراطية ميزة تقدمية نحو التنمية. وإذا كان من الصعب الربط والجزم بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية وفق المقاربات التقليدية، فان مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، تعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بكافة أبعادها، يتطلب مشاركة كل القوى المجتمعية في عملية التنمية. ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول أن نفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الناتجة عن كل التفاعلات الإستراتيجية للرأسمالية الليبرالية وفق أطروحات ما بعد الحداثة،التي تقدم تحليلات وتصورات لديناميكيات التنمية وسط مناخ اقتصادي وسياسي معقد تفرضه آليات الرأسمالية المرتبطة بالعولمة. ويصبح مهما التساؤل حول ماهية المجتمع المستقبلي، وطبيعة قيام مجتمع بديل قائم على مبادئ و قيم الديمقراطية التشاركية وقيم التنمية الإنسانية المستدامة.

المبحث الأول: الحداثة والتفسيرات النظرية لعلاقة الديمقراطية بالتنمية

رغم تعدد وتنوع الدراسات المطروحة لدى نظريات التحديث في الفكر الغربي حول علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية،فإنها تتفق في إقامة علاقة طردية، وأحيانا سببية بين التطور الاقتصادي والتطور السياسي، سواء نعني بالأخير الديمقراطية والمشاركة السياسية أو الاستقرار السياسي والاندماج السياسي بحيث يصبح التقدم السياسي بأي معنى من معانيه متغيرا تابعا للتقدم الاقتصادي.[1]

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية، والديمقراطية والتحول من ناحية أخرى،هي علاقة معقدة، وقد تتفاوت من مرحلة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر. وللعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير في عملية التحول إلى الديمقراطية.ولكن ليس ثمة مستوى أو نمط من النمو الاقتصادي يعد ضروريا أو كافيا لتحقيق التحول نحو الديمقراطية. [2]

المطلب الأول: مفهوم الحداثة

بالنظر إلى مفهوم الحداثة يلاحظ أنّه لا يوجد تحديد دقيق له، فغالبا ما يتم تعريفه بصورة انتقائية وضيقة،وقليلا ما درس كمصطلح أدبي أو فلسفي، فمصطلحات مثل Modernism و Modernization و Modernity يتم استخدامها من قبل باحثي العلوم الاجتماعية بدون تحديد دقيق لمعانيها. [3]

فعرّفت (جين أوستين)، مصطلح الحداثة على أنّه "**حالة من التغير، ربما إلى الأفضل**"[4]. لكن معاصريها في القرن الثامن عشر استخدموا المصطلح ليعنوا التعصير والتحسين. وفي القرن التاسع عشر

---

[1] آرنت ليبهارت،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**.(تر:حسني زينة)، بغداد:الفرات للنشر والتوزيع،2006، ص343.

[2] صمويل هانتنجتون،**الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**.(تر:عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص120.

[3] نصر محمد عارف،**إبستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي- النظرية- المنهج**.بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 289.

[4] رايموند ويليامز، **طرائق الحداثة**.(تر: فاروق عبد القادر)، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1999، ص 48.

بدأ التعبير يأخذ معنى ما هو مرغوب وتقدمي إلى حد بعيد[1]. كما أشار مصطلح الحداثة خلال هذه المرحلة إلى موجة من الحركات التجريبية في الفنون والثقافة والفلسفة[2]، ونشر كتاب رسكين (Ruskin) "الرسامون المحدثون"، عام 1848، وأصبح تيرنر (Turner) هو نموذج الرسام الحديث من حيث كشفه عن تلك السمة الحديثة المعاصرة للصدق مع الطبيعة.لكن "الحداثة" كعنوان لحركة ثقافية شاملة، تم استرجاعها كتعبير عام منذ 1950، وهو من ثم يقف تعبيرا عن الصياغة السائدة لما هو "حديث" فيما بين 1890 و1940. [3]

كما جاءت الحداثة بالدولة الأمة بوصفها الوحدة الاجتماعية التي توحد الناس أساسا بواسطة روابط مدنية قائمة على الحقوق. وبدورها هذا أوجدت دولة الأمة تجانسا من نوع ما بين الاختلافات القائمة على أساس طبقي أو عرقي أو ثقافي أو ديني أو إقليمي. ففي أفضل الحالات خلقت عملية التجانس هذه مساواة في حقوق المواطنة. [4]

أطوار الحداثة:

لقد قسم (بيرمان) و(هارفي) أطوار الحداثة إلى أربعة هي: [5]

1- **طور التنوير**: خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مع تقدم المعرفة العلمية وتضاؤل سلطة الكنيسة والدين، ورواد هذه المرحلة هم: نيوتن، لوك، باسكال، ديكارت. وأبرز مفاهيمها: العقل، الرشادة والعلم كأساس للتقدم البشري.

---

[1] رايموند ويليامز، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] Joe Doherty, Elspeth Graham, Mo. Malek, **postmodernism and the social sciences**. New York: st. Martin's press, 1992, p.6

[3] رايموند ويليامز، مرجع سابق، ص 48.

[4] رينشارد مينش، **الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة**.(تر: عباس عباس)، دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 5.

[5] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص 290- 291.

للمزيد أنظر:

Joe Doherty, Elspeth Graham, Mo.Malek, op.cit, pp.6 - 9

2- **الطور الجمالي:** ويأتي بعد 1848، وقد أطلق على هذه المرحلة، مرحلة النسبية أو المنظوراتية (perspectivism)، ومن روادها نيتشه، ماركس، لنين، فيبر، بودلير، بيكاسو، سوسير، إينشتاين. وقد سادها شعور بالشك والتشاؤم على عكس تفاؤلية المرحلة السابقة، كذلك سادها فقدان الثقة في قدرة العلم، والعقل، خصوصا في المجتمع ذي النمط الإنتاجي الصناعي الرأسمالي، وبدأت تظهر مبادئ أخرى كقيم عليا مثل: الحرية والفردية والمساواة.

3- **الطور البطولي:** وقد جاء بعد الحرب العالمية الأولى، وهي المرحلة التي اتسمت بالبحث عن بطل أسطورة، يعيد البشرية مرة أخرى إلى التنوير وأهدافه، ويتجاوز بربرية الحرب ويحول دونها إلى الأبد، وقد اتخذ هذا البطل الأسطورة أكثر من شكل عند المفكرين والفنانين والمعماريين، وفي السياسة برزت الفاشية والنازية والشيوعية.

4- **الطور العالمي في التحديث:** وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وارتبطت بالسيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل الدولي للرأسمالية.

وتتصف البنى الاجتماعية للحداثة، حسب ما وصفه ماكس فيبر بالتمايز بين نظامين تبلورا حول مركزين منظمين متداخلين وظيفيا، هما المشروع الرأسمالي والجهاز البيروقراطي للدولة. تلك هي سيرورة يفهمها ماكس فيبر بصفتها تأسيس الوضع ضمن مؤسسات (Institutionalisation)، وتحويل أنماط الفاعلية العقلانية بالنظر إلى غاياتها، الفاعلية الاقتصادية، والفاعلية الإدارية. [1]

ويذهب هابرماس إلى اعتبار الحداثة مسألة "**وعي عصر ما يحدد نفسه بعلاقاته بماضي العصور القديمة، ويفهم ذاته كنتيجة انتقال من القديم إلى الحديث**".[2]

إنطلاقا من هذا، فالحداثة هي أقرب في المعنى إلى ما يصفها به آلان تورين من أنّها أكثر من كونها "**مجرد تغيير أو تتابع أحداث،إنّها انتشار لمنتجات النشاط العقلي، العلمية، التكنولوجية، الإدارية. فهي تتضمن عملية التمييز المتنامي لعديد من بين قطاعات الحياة الاجتماعية السياسية والاقتصادية**

---

[1] يورغن هابرماس، **القول الفلسفي للحداثة**. (تر: فاطمة الجيوش)، دمشق: وزارة الثقافة، 1995، ص 8.

[2] يورغن هابرماس، "**الحداثة مشروع ناقص**". (تر: بسام بركة)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 39، أيار- حزيران 1986، ص 42.

والحياة العائلية والدين والفن على وجه الخصوص،لأنّ العقلانية الأداتية تمارس عملها في داخل النشاط نفسه".[1]

فالحداثة هي قبل كل شيء مجموعة من العمليات التراكمية التي تطور المجتمع بتطوير اقتصاده وأنماط حياته وتفكيره وتعبيراته المتنوعة. [2]

وعند مارتن هايدرغر فالحداثة تغدو أكثر التصاقا بالتقنية إن لم تكن هي التقنية ذاتها من حيث أن العلم الذي تستند إليه الحداثة في جوهره تقني. وهو نفس الرأي الذي نجده عند غادا مير Geogia W Gadamer، الذي يذهب إلى أنّ ما يميز الحداثة هو ذلك الاعتقاد في العلم الذي يفترض بأن جميع المشاكل ذات مستوى تقني وبالإمكان إيجاد حلول تقنية لها تتوقف على تقدم العلم. [3]

ويمكن أن تشير الحداثة إلى التصنيع، إلا أن مفكري ما بعد الحداثة تأثروا بالتغيرات الواقعية جدا التي أدخلتها الحداثة، ورأوا أن مفتاح الحداثة موجود في التغييرات التي تحدث في الوعي. وفي الواقع يمكن فهم الحداثة إلى حد كبير يوصفها تمجيدا وإقرارا بالوعي باعتباره قوة في حد ذاته، وإنّ قول بودلير المأثور بأنّ الحداثة هي " العابر والزائل والطارئ " يمكن فهمه بهذا المعنى. [4]

أسس الحداثة:

لقد قام Ward، بتحديد أهم الأسس التي تقوم عليها الحداثة على النحو التالي: [5]

---

[1] آلان تورين، **نقد الحداثة**.(تر: أنور مغيث)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص 29.

[2] عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي،**الحداثة و ما بعد الحداثة**. ط3، دمشق: دار الفكر،2010، ص 213.

[3] محمد جديدي،"**الحداثة وما بعد الحداثة في فلسفة ريتشارد رورتي**".أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة قسنطينة، 2006، ص ص 114-115 .

[4] جون ليشته، **خمسون مفكرا أساسيا معاصرا: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة**.(تر: فاتن البستاني)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 405.

[5]Steven Craig ward, **postmodernism as the sociocultural deconstruction of modernity**. new Hampshire: university of new Hampshire,1991,pp.25-26

- Universality: ومعناها العالمية أو الكونية، تقوم على محاولة بناء نظريات وقوانين للظواهر الاجتماعية والإنسانية والطبيعية والاقتصادية والسياسية، دون تحديد للزمان أو المكان. تكون مبنية على التقدم المعرفي والتراكم العلمي.

- Egocentrism: وتعني التمركز حول الذات الإنسانية.

- Logocentrism: تعبّر عن الرغبة في الوصول إلى الحقيقة وتطوير النظرية الشاملة، والمنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم لتحقيق العدالة.

أمّا فكر ما بعد الحداثة، فقد قام على تدمير ثلاث قواعد، كانت تتأسس عليها الحداثة، من حيث هي فكر وتوجه أيديولوجي تنويري هي: [1]

1- **الذات:** نعرف أن الحداثة قد انبنت على الوعي بالذات. هذه الإشكالية هي التي بنى عليها ديكارت تأملاته، و لا ينبتز عقلانيته الصارمة، و هيوم نقديته الإمبريالية، و كانط نقديته التأسيسية.

2- **الحقيقة:** لقد ارتكز الفكر في علاقته الشائكة بالوجود على محاولة إقرار الحقيقة الدائمة النهائية. فكيف يمكن للخطأ أن يوجد في عالم يهيمن عليه العقل (أنظر مثلا أرضية الخطأ في تأملات ديكارت).

3- **الوحدة:** مركزية الذات وضرورة الحقيقة المطلقة قد عالجتا قضية وحدة الوجود بمنطق يتضمن الوصول إلى توحيد كل مجالات الفكر والعمل.

ومن جهته يؤكد صامويل هنتنغتون،الطبيعة المشوشة للحداثة، فيلخص ما يصفه هو وآخرون "العملية الكبرى للحداثة"، على أنّها "**عملية تحدث بأبعاد كثيرة، إنّها خبرة فردية تغير المجتمعات، إنّها في العديد من الميادين المختلفة (اجتماعيا،تعليميا،اقتصاديا وسياسيا)،إنّها عملية ذات علاقة متبادلة، مع أنّها ثورية في نطاقها. فهي أيضا عملية بطيئة جدا تحدث في مراحل مختلفة**".[2] ويضيف هنتنغتون

---

[1] عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، مرجع سابق، ص ص 216-219.

[2] صامويل هنتنغتون،"**الحداثة والتنمية السياسية والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**"، في: ج. تيمونز روبيرتسن، إيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**،ج1، (تر: سمر الشيشكلي)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص 222.

بالقول: "**تقتضي الحركة الاجتماعية تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقتضي التنمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتتطلب الحداثة كلتيهما**".[1]

ومن خلال هذا نجد أنّه، يكمن الفرق الأساسي بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، الذي يؤكد عليه معظم منظري الحداثة في السيطرة الكبيرة التي للإنسان الحديث على بيئته الطبيعية والاجتماعية. وتركز هذه السيطرة بدورها على توسع المعرفة العلمية والتكنولوجية عمليا. وبالنسبة إلى كل المنظرين تعكس هذه الفروق في مدى سيطرة الإنسان على بيئته فروقا في توجهاته الأساسية نحو بيئته وتوقعاته منها. إن التباين بين الإنسان الحديث والإنسان التقليدي، هو أن الإنسان التقليدي سلبي وميال للإذعان يتوقع الإستمرارية في الطبيعة والمجتمع ولا يؤمن بمقدرة الإنسان على التغيير أو السيطرة. وعلى النقيض من ذلك يؤمن الإنسان الحديث بكل من إمكان التغيير والرغبة فيه، وعنده ثقة في مقدرة الإنسان على ضبط التغيير لكي يحقق أغراضه.

وعند المستوى الفكري، يتميز المجتمع الحديث يتراكم هائل للمعرفة حول بيئة الإنسان وبانتشار معرفته خلال المجتمع بواسطة التعليم، ووسائل الاتصالات والثقافة. وبشكل متباين مع المجتمع التقليدي يقتضي المجتمع الحديث أيضا صحة أفضل، توقع حياة أطول، ومعدلات أعلى من الحركية الجغرافية والمهنية. [2]

مميزات الحداثة:

جوهر مجتمع الحداثة، أنّه يثق بالعقل ويأخذ العلم ويؤمن بالتقدم والتطور. فالعقل والعلم هما سلاح الحداثة ضد الإقطاع وضد المجتمع الأرستقراطي التقليدي وضد الأفكار اللاهوتية والميثافيزيقية واللاعقلانية.لذلك فإن عقل الحداثة ليس عقلا أرستقراطيا ولا هو عقل لاهوتي، إنّه عقل أداتي به يستطيع الإنسان فهم واقعه وتغييره والسيطرة عليه وتطويره.فظهرت الإيديولوجيا بوصفها "علم الأفكار" وعلم الأفكار يستلزم الثقة العميقة في العقل. كما ظهرت بوصفها "سلاحا نقديا" يستخدم في الصراع ضد النظام

---

[1] صامويل هنتنغتون، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص 224.

القديم. فكل ما يبدو مضادا للعقل، مضاد للإيديولوجيا.[1] إن "عملية التحديث الكبرى" هي الجسر بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، و الخطوط العامة العريضة والمميزة لتلك العملية متفق عليها أيضا من قبل الدارسين.

ويحدد معظم الكتاب في مجال الحداثة ضمنا أو صراحة تسع مميزات لعملية الحداثة: [2]

1- **الحداثة عملية ثورية:** هذا يتبع مباشرة التباينات بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، ويختلف الواحد جذريا عن الآخر، ويتطلب التغيير من التقليدية إلى الحداثة بالتالي تغييرا كليا وجذريا في أنماط الحياة البشرية. إنّ الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، كما يقول (سيريل بلاك) مشابه للتغييرات في الوجود ما قبل البشري إلى الوجود البشري، ومن المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المتحضرة.

2- **الحداثة عملية معقدة:**لا يمكن تقليصها ببساطة إلى عامل منفرد أو إلى بعد منفرد، وتتطلب تغييرات عملية في كل مناطق فكر وسلوك الإنسان، على أقل تقدير تتضمن مكوناتها:التصنيع والحضرنة والحركة الاجتماعية، والتمايز، والعلمانية، وتوسع وسائط الإعلام، وزيادة التعليم والثقافة والتوسع في المشاركة السياسية.

3- **الحداثة عملية منهجية:** إن التغييرات في عامل واحد مرتبطة بالتغييرات في عناصر أخرى، وتؤثر فيها. و الحداثة، كما عبر عنها "دانييل ليرنر" في عبارة يستشهد بها مرارا، أنّها "عملية من نوعية مميزة توضح لماذا تفهم على أنّها كل متماسك بين الناس الذين يعيشون وفق أحكامها". ترافقت العناصر المتنوعة للحداثة معا بشكل كبير" لأنّها في معنى تاريخي ما، عليها أن تترافق معا".

4- **الحداثة عملية عولمية:** من خلال انتشار الأفكار والتقنيات الحديثة.

5- **الحداثة عملية مطولة:** فهي تطورية تنموية في كمية الوقت المطلوب لإحداث التغييرات. فالحداثة عملية متسارعة لكن الوقت المطلوب للانتقال من التقليدية إلى الحداثة يقاس بالأجيال.

---

[1] جورج لارين، **الإيديولوجيا والهوية الثقافية:الحداثة وحضور العالم الثالث.**(تر: فريال حسن خليفة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 13.

[2] صاموئيل هنتنغتون،"**الحداثة والتنمية السياسية والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**"، في: ج. تيمونز روبيرتسن، إيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**، ج1، مرجع سابق، ص ص 225-227.

6- الحداثة عملية مندرجة في مراحل فيما يعرف بأطوار الحداثة .

7- **الحداثة عملية تجانس:** فالحداثة تنتج توجها نحو خلق نقطة التقاء بين المجتمعات.

8- **الحداثة عملية مبرمة لا يمكن عكسها:** فالمجتمع الذي بلغ مستويات معينة من الحضرنة والتعليم والتصنيع في عقد واحد لن ينحدر فعليا إلى مستويات أدنى في العقد الذي يليه. سوف تتنوع معدلات التغيير بشكل مهم من مجتمع إلى آخر، لكن إتجاه التغيير لن يتوقف.

9- **الحداثة عملية تقدمية:** إن الحداثة تعزز على المدى البعيد سعادة الإنسان حضاريا ومعنويا وماديا.

الحداثة والوعي السياسي:

يمكن لمظاهر الحداثة الأوثق صلة بالسياسة أن تصنف على نطاق عريض إلى فئتين اثنتين: **أولا** الحركة الاجتماعية، وهي في صياغة (كارل دويتش) العملية التي بواسطتها تتآكل أو تتحطم المجموعات الرئيسية القديمة من التعهدات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويصبح الناس عرضة لأنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والسلوك. **ثانيا** تشير التنمية الاقتصادية إلى النشاط الاقتصادي الكلي، وإلى ناتج المجتمع. وقد تقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الكلي، ومستوى التصنيع ومستوى رفاهية الفرد بمؤشرات مثل توقع العمر والعلاج، و الغذاء الصحي.

لذلك تقتضي الحركة الاجتماعية تغييرات في طموحات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتقتضي التنمية الاقتصادية تغييرات في قدراتهم، وتتطلب الحداثة كليهما. لذا، فإن أكثر جوانب الحداثة السياسية حسما يمكن أن تصنف بشكل تقريبي تحت ثلاثة عناوين رئيسية عريضة: [1]

أولا: تقتضي الحداثة السياسية عقلنة السلطة.

ثانيا: يقتضي التحديث السياسي تمايزا في وظائف سياسية جديدة، وتطور بنى متخصصة لإنجاز هذه الوظائف.

[1] صاموئيل هنتنغتون، نفس المرجع، ص ص234-241.

ثالثا: يقتضي التحديث السياسي مشاركة متزايدة في السياسة من قبل فرق اجتماعية في كل مكان من المجتمع.

ومن خلال هذا العرض للفكر الحداثي، يمكن القول، أن الحداثة ليست شيئا واحدا متجانسا، وإنّما هي تيارات مختلفة ومراحل متباينة، فقد مثلت دائما البحث عن الجديد، أو عن بديل أو بدائل للواقع القائم، سعيا نحو تصحيحه وتجاوزه، ولكن بالنظر إلى الحداثة في طورها الأخير، نلاحظ أنّها أصبحت لا تبحث عن البديل أو الجديد. وبذلك نفت الحداثة ذاتها. وقد خلص هارفي من خلال انتصار الغرب الليبرالي الديمقراطي،أصبح التاريخ في نهايته، وزوال التوتر من الكون، وتحقق الرضا. ومن تم فقدت الحداثة روحها التجديدية الساعية إلى تغيير الواقع. [1]

كما تتعين أزمة الحداثة عند هايدغر بانتصار الحضارة التقنية، التي تعني ضياع الإنسان في "آليات الموضوعية العلمية ومن تم التكنولوجية"، وفي "التنظيم الكلي للأرض بوسائط تقنية"، الذي بات يشمل الأمور جميعا إلى درجة ألغى معنى الجدة والجديد. وفي الاقتصاد لا يتم التفكير إلا بتعابير نسب النمو، وليس بتعابير تلبية المتطلبات الحياتية الأساسية. [2]

المطلب الثاني: مدرسة المؤشرات

اقترح بعض المفكرين مثل ماكس ويبر، مثلا أن الديمقراطية الحديثة في أكثر أشكالها وضوحا يمكن أن توجد في ظل التصنيع الرأسمالي فقط، وبمجرد أن يقوم النظام السياسي الديمقراطي، فإنه يشرع على الفور في زيادة سرعته، وخلق الأسس الاجتماعية التي تؤمّن وجوده واستمراره ، وتضمن الدولة التي لا تزال على أبواب الديمقراطية، البقاء، بتطوير الأحوال الصالحة للديمقراطية كالتعليم، أو خلق المنظمات الخاصة المستقلة. و يتم عادة ربط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية، ويقضي هذا الافتراض بأنه كلما كانت الدولة أكثر ثروة ازدادت فرص بقاء الديمقراطية. [3]

---

[1] نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص 291-292.

[2] جاني فاتيمو،" **نهاية الحداثة**".(تر: نجم بوفاضل)، مجلة المستقبل العربي، العدد430، ديسمبر 2014، ص 157.

[3] سيمور مارتن ليبست، **رجل السياسة:الأسس الاجتماعية للسياسة**.(تر: خيري حماد و شركاه)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، (د،س،ن)، ص ص24-25.

وفقا لهذه الأطروحة التي قدمها ليبست Seymour martin Lipset عام 1959، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و لإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف الدول الأنجلو سكسونية، والأوروبية والأمريكية اللاتينية طبقا لمدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية إلى:

- ديمقراطيات مستقرة/ ديمقراطيات غير مستقرة.
- ديكتاتوريات مستقرة/ ديكتاتوريات غير مستقرة.

وانتهى إلى أن الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي هي الدول الديمقراطية المستقرة بينما الدول المتخلفة اقتصاديا تسودها النظم الديكتاتورية. مما يعني أن عدم اقتراب الدول النامية من الديمقراطية ما هو إلا نتيجة لتخلفها الاقتصادي، فالديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد إنجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عنصرا لازما لبناء المؤسسات الديمقراطية السياسية والحزبية، ولتحقيق المشاركة الديمقراطية، خاصة وأنه كلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد كلما زاد اكتسابه المهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة. [1]

ويرى ليبست أن العلاقة بين الحالة الاقتصادية ومصير الديمقراطية تتجلى على عدة مستويات وواحدة من أهم هذه المستويات هي الطبقة الوسطى، والتي عرفها أرسطو المنظر الأول للديمقراطية بأنها المقياس والدعامة الأساسية للديمقراطية. كما أضاف أرسطو أن أفضل مجتمع سياسي يتشكل دائما عن طريق المواطنين من الطبقة الوسطى. [2]

انطلاقا من كل ما سبق، يطرح ليبست السؤال التالي: هل العلاقة المفترضة بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسي علاقة صحيحة؟ ويجيب: لكي أضع هذا الافتراض موضع الاختيار استخدمت جداول مختلفة للتنمية الاقتصادية تتناول الثروة والتصنيع والانتقال إلى حياة المدن والتعليم. وبترجمتها إلى عبارات إحصائية، نجد أن هناك معدلات للدول التي تصنف إلى حد ما على أنها ديمقراطية، وفقا لتقاليد أوروبا وأمريكا اللاتينية. وبالرغم من أن المعلومات التي اعتمدت كانت منسقة مند عدة سنوات، فقد كان

---

(1) Jean- Louis Thiebault, **« Lipset et le conditions de la démocratie»**. Revue international de politique comparée, volume 15, mars 2008, pp.395-398

(2) Robin Right,**« Democracy: challenges and innovations in the 1990's»**. The Washington quarterly, (20) 3, summer 1997

الجدول الإحصائي كمتوسط الثروة ودرجة التصنيع والتحول إلى حياة المدن ومستوى التعليم في كل حالة أعلى بكثير في الدول الديمقراطية منه في غيرها.[1] وإذا أخذنا كلا من هذه المقاييس على حدة وقسمناها إلى العوامل المكونة لها، فإن الملخص التالي للنتائج يوضح أوجه الخلاف:

- الثروة (الدخل):

تعد مشاكل توزيع الثروة في البلدان المرتفعة الدخل،أقل منها في البلدان المنخفضة الدخل بالإضافة إلى أنه في البلدان الغنية يميل الفاعلون السياسيون إلى تبني الأطر والهياكل المؤسسة للديمقراطية. لكن هذا لا يعنى أن الدخل هو العنصر الحاسم، بل هو فقط أحد العوامل المساعدة على استدامة الديمقراطية، فيجب دائما من أجل الحفاظ على استمرار الديمقراطية الحد من عدم العدالة في توزيع الدخل. [2]

ويحدد ليبست المقاييس الأساسية المستخدمة للثروة في: [3]

- الدخل الفردي أو الدخل لكل شخص.
- عدد الأشخاص لكل سيارة.
- عدد آلاف الأشخاص لكل طبيب.

وعموما فإن الفكرة الأساسية التي يتم تأكيدها هنا، هو أن ارتفاع مستوى معيشة الأفراد ينعكس في زيادة مطالبهم بالمشاركة السياسية والديمقراطية. [4]

---

[1] سايمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص25.

[2] Adam prezeworski,« **what makes democracies endure** ». Journal of democracy, vol 7,NO.1, January 1996, pp.42-43

[3] سايمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص26.

[4] Henrys Rowan,« **The tide under Neath: The Third wave** ». Journal of Democracy, Vol.6, No.1, January 1995, pp.53- 54

- التصنيع:

هناك ارتباط ما بين التصنيع ومستوى الثروة وإمكانية ظهور الديمقراطية، بحيث يزداد حجم الطبقة الوسطى اتساعا لتلعب دور الوسيط في حل الصراعات والخلافات التي يواجهها المجتمع من خلال دعمها وتأييدها للأحزاب المؤيدة للديمقراطية ومواجهة الجماعات المتطرفة[1] لأن إتاحة الموارد للطبقة الوسطى يمكنها من القيام بدور أكبر في الانتقال إلى الديمقراطية. بينما في حالة ما إذا كان المجتمع يعاني من الفقر، فإن الطبقات الوسطى، والتي تعتبر الدعامة الأساسية لحركات التحول نحو الديمقراطية لن تتجه لتدعيم مزيد من المساواة والمشاركة لأن هذا مرتبط بمدى قوتها و المكاسب التي سوف تحصل عليها. [2]

ويستخدم ليبست المقاييس التالية في قياس عملية التصنيع: [3]

- النسبة المئوية للذكور الذين يعملون في الزراعة.
- النتاج التجاري للطاقة الفردية المستخدمة في البلاد .

- التحول إلى حياة المدن:

هناك ثلاثة مقاييس مختلفة قائمة على الإحصائيات التي جمعها المعهد الدولي للبحوث الخاصة بالتحول إلى حياة المدن في باركلي بكاليفورنيا، تعكس علاقة هذا التحول بالديمقراطية: [4]

- نسبة الجماعات التي يبلغ عدد أفرادها 100.000 نسمة أو أكثر.
- النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون في جماعات لا يقل عدد أفرادها عن 20.000 نسمة.
- النسبة المئوية التي يشكلها سكان المدن الكبيرة أو الرئيسية.

---

(1) S.M. Lipset**, political man**.2nd edition, new York: Doubleday, 1983, p.50

(2) Stephan Haggard, Robert Kaufman**,«The challenges of consolidation»**. Journal of democracy, Vol.4, No 4, October 1994, p.11

(3) سايمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص26.

(4) نفس المرجع، ص ص26 – 27.

ومن مظاهر عملية التحضر انتشار التعليم على نطاق واسع، تغير طبيعة العلاقة ما بين القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع، وظهور منظمات المجتمع المدني، زيادة سكان المدن مقارنة بسكان الريف، ونزوح سكان هذه الأخيرة إلى المناطق الحضرية وما يصاحب هذا الانتقال من الريف إلى المدينة من تغيرات في أنماط السلوك والقيم والاتجاهات.و يتضمن التحضر عدد من العمليات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بصفة أساسية على اتجاه التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي للدولة. [1] فتبدأ بذلك مرحلة جديدة يطالب فيها الأفراد بنمط جديد من العلاقات القائمة على مبدأ المساواة، واقتصاد قائم على السوق الحر. وحكومة قائمة على مبادئ الديمقراطية. [2] كما أن التحول إلى حياة المدن يؤدي إلى ظهور العديد من الجماعات التي تمثل تيارات معارضة للسلطة تحد من استبدادها وتعسفها. [3]

- التعليم:

يؤكد ليبست أنه كلما ارتفع مستوى التعليم في دولة ما، كلما فتحت فرص أفضل للديمقراطية. حيث أن التعليم يوسع من وجهة نظر الفرد، ويمكنه من فهم الحاجة إلى قواعد التسامح. [4]

وقد تحقق إسهام التعليم في الديمقراطية بشكل مباشر وقوى، عن طريق أدلة السلوك الإنساني. وقد قامت وكالات استطلاع الرأي العام بسؤال الناس في مختلف الدول حسب ما جاء في دراسة ليبست عن:

1- معتقداتهم فيما يتعلق بالتسامح مع المعارضة السياسية.
2- شعورهم اتجاه الأقليات القومية أو العنصرية.
3- آراؤهم في النظم السياسية القائمة على الأحزاب المتعددة بالمقارنة بنظام الحرب الواحد.

وبينت النتائج أن التعليم من أهم العوامل التي تقرر الأفعال الديمقراطية، وأنه يتفوق في ذلك على العوامل الأخرى كالدخل أو المهنة.

---

(1) Mehran Kamarava, **politics and society in Third world**. London: Routledge, 1993, p.72
(2) Peter Merkl, **political continuity and change**. London: John weatherhill, 1967, p.44
(3) Jose M. Marvall,**«The myth of Authoritarian Advantage»**. Journal of Democracy, Vol. 15, No.4, October 1994, p.26
(4) سايمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص27.

وهناك احتمال أكبر في أن يكون الفرد ذو التعليم العالي ميالا في عقائده إلى القيم الديمقراطية، وأن يؤيد الممارسات الديمقراطية. [1]

وبالرغم من أن الأدلة قد قدمت بصورة منفصلة، فإن المظاهر المختلفة للتنمية الاقتصادية، مثل التصنيع، التحضر، الثروة، والتعليم، يرتبط بعضها ببعض بدقة، بحيث تشكل عاملا رئيسيا يربطها سياسيا بالديمقراطية. [2]

فيرى ليبست أن التعليم يعد أحد المتطلبات الأساسية لبناء الديمقراطية ذلك من خلال طريقين أحدهما الأسلوب المباشر، إذ يصبح الشخص المتعلم أكثر قدرة على المشاركة في العمليات السياسية، أما الأسلوب الآخر، فهو تأثير غير مباشر،من خلال رفع مستوى الدخل الفردي.[3] كما أن التدفق المعلوماتي للأفراد من خلال وسائل الإعلام المختلفة بجعل المواطن أكثر وعيا وتطلعا للنقاش في القضايا السياسية وزيادة المشاركة السياسية في صناعة القرار، سواء في صورة التصويت في الانتخابات،أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو منظمات المجتمع المدني...الخ. [4]

من خلال ما سبق يؤكد ليبست، أن هناك علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، لأن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور ولا تترسخ إلا في المجتمعات المتطورة اقتصاديا، أي الدول القادرة على إشباع الحاجات المادية للمواطن، وفي هذا يذهب إلى كون الطبقات الفقيرة هي أقل التزاما بالمبادئ الديمقراطية.لأنها أقل اهتماما بالمشاركة في الشؤون العامة والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. [5]

لقد كان ليبست أكثر اهتماما في أطروحته بالبحث عن شروط الاستقرار السياسي، أكثر من اهتمامه بالديمقراطية. بالرغم من كون مفهوم الاستقرار السياسي أوسع من مفهوم الديمقراطية، بالتالي

---

[1] سايمور مارتن ليبست، نفس المرجع، ص ص27– 28.

[2] نفس المرجع، ص28.

[3] Henry Rowan, op.cit, p.57

[4] Alex Hadenius, **Democracy and Development**. Cambridge: Cambridge umversity press, 1992, p.78

[5] S.M.Lipset, op.cit, pp. 47-48

الأكثر منطقية هو القول بأن الاستقرار السياسي يمثل شرطا ضروريا، وليس كافيا في حد ذاته للديمقراطية. [1]

وتعرضت أطروحة ليبست للدراسة باستخدام منهجيات أكثر دقة، وأساليب إحصائية متقدمة لمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الديمقراطية. ومنها الدراسة التي قدمها دانيال ليرنر– Daniel Lerner. وقد استخدم أربعة مؤشرات هي: [2]

- العمرانية والتحضر: يمثل نسبة السكان في المدن التي تتجاوز نصف مليون نسمة.
- التعليم: أي نسبة السكان الذين يمكنهم القراءة والكتابة.
- التطور الاتصالي والمشاركة الإعلامية.
- المشاركة السياسية: أي نسبة التصويت في الانتخابات بصورة منتظمة.

وانتهى إلى تأكيد وجود علاقة ترابطية قوية بين هذه المؤشرات.

ويرى (صامويل هنتغتون Samuel P.Huntington)، أن النمو الاقتصادي يؤدي على المدى البعيد إلى تهيئة القاعدة لقيام النظم الديمقراطية، وعلى المدى القصير قد يؤدي النمو الاقتصادي السريع جدا والأزمات الاقتصادية على السواء إلى تقويض دعائم الحكم الشمولي، فإذا حدث النمو الاقتصادي دون وقوع أزمة اقتصادية تتطور الديمقراطية ببطء كما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر، وإذا حدثت أزمة اقتصادية دون الانتقال إلى ثراء المنطقة الوسطى الانتقالية قد تسقط الأنظمة الشمولية. وفي الموجة الثالثة كان مزج مستويات النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية القصيرة العهد أو الفشل التام بمثابة المعادلة الاقتصادية المرجحة للانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطي. [3] كما توجود علاقة سببية تربط بين التحديث والنمو الاقتصادي بمظاهره المتنوعة:التصنيع– النمو الاقتصادي السريع– المكننة الزراعية– زيادة الدخل الفردي– التمدن– التعليم– التطور الإعلامي– تنوع وتعقد الهياكل

---

(1) Michael Rush, **politics and society: an introduction to political sociology**. London: Harvest wheatsheaf, 1992, p.82

(2) Daniel Lerner, **The passing of traditional society: Modernizing the midle east**. New York: the Free press of glenco, 1958, p.57

(3) صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**. مرجع سابق، ص 138.

الوظيفية. وبين المشاركة السياسية بصورها المختلفة:التصويت– الترشح...الخ. [1] لأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى دفع عملية اتساع الطبقة المتوسطة قدما. [2] إذ تعمل الطبقة الوسطى على وإرساء مجموعة من القيم والسلوكيات المدعمة للتوجه الديمقراطي مثل:التسامح،الاعتدال،المفاوضة، احترام وجهة نظر الطرف الآخر وإمكانية الحوار والوصول إلى التوافق.[3] بالإضافة إلى أن هذه الطبقة تضمن للمجتمع استقراره من خلال قيامها بدور الوسيط في التفاعل ما بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا، وتحول هذه التفاعلات في اتجاه المنافسة السياسية.[4] فحين تظهر الطبقة الوسطى فإنها تساعد على تحقيق الاستقرار بعيد المدى للديمقراطية، لأن هذه الطبقة تهدف قدر الإمكان إلى تصفية العديد من مصادر التفاوت واللامساواة في المجتمع.[5]

المطلب الثالث: نظريات مراحل النمو وإشكالية علاقة المتغير الاقتصادي بالمتغير السياسي

تقوم نظريات مراحل النمو، ولا سيما تلك التي صاغها (روستو) و(أورجانسكي)،على أساس التفسير الاقتصادي للتطور، بمعنى أن المتغير الاقتصادي هو العامل الحاسم في الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو، وتتفق نظريتا (روستو) و(أورجانسكي) أيضا مع نظرية أخرى صاغها (هولت– robert holt) و(تيرنر– turner) لمراحل النمو من منظور تفاعل المتغيرين الاقتصادي والسياسي، من حيث الاعتماد على مفهوم "التحديث"، من ناحية، وافتراض أن التغير يشكل عملية تطور أحادي تتضمن الانتقال من المجتمعات التقليدية، الزراعية، إلى المجتمعات الحديثة الصناعية. [6]

---

[1] Samuel P.Huntington,JoanM.Nelson,**No Easy choice:political participation in developing countries**. Cambridge: Harvard university press, 1976, p.43

[2] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 130.

[3] Larry Diamond, **"Toward Democratic consolidation"**. journal of Democracy, vol, 05 N° 03, July 1994, pp.7-9

[4] Jan Knippers Black**, Development in theory and practice**. san Francisco: west view press, 1991, p.34

[5] peter merkl, op.cit, p.45

[6] محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم،**العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا**. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،1997، ص 18.

يحدد (أورجانسكي) أربعة مراحل للتطور – التحديث: [1]

- مرحلة التوحيد الأولى.
- مرحلة التصنيع.
- مرحلة الرفاهية القومية.
- مرحلة الوفرة.

ويحدد (هولت) و(تيرنر) مراحل النمو في أربعة مراحل وهي: [2]

- مرحلة الاقتصاد التقليدي.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة السعي نحو الحداثة.
- مرحلة ما بعد الحداثة.

ويقدم (فرانسيس فوكوياما– francis fukuyama) في محاولة لاستبدال الحتمية الماركسية "حتمية التحول نحو الشيوعية" بحتمية أخرى "حتمية التحول نحو الرأسمالية"، نظريته حول نهاية التاريخ، فيقول: "**إن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ**"[3]. ثم يضيف بعبارة أخرى:

> "إنه بينما شابت أشكال الحكم السابقة عيوب خطيرة وانتهاكات للعقل أدت في النهاية إلى سقوطها، فإن الديمقراطية الليبرالية قد يمكن القول بأنها خالية من مثل تلك التناقضات الأساسية الداخلية، وليس معنى ذلك القول بأن الديمقراطيات الراسخة المعروفة في زمننا هذا كالولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو سويسرا لا تعرف الظلم أو المشكلات الاجتماعية الخطيرة.غير أن هذه المشكلات هي في ظني وليدة قصور في تطبيق المبدأين التوءم: الحرية والمساواة، اللذين قامت الديمقراطيات الحديثة على أساسهما، ولا

---

[1] A.F.K. organski, the stage of political development. New York : Alfred A, Knop, 1965, PP.7-15

[2] Robert T, Holt, John E,Turner,**The political Basis of economic development: An exploration in comparative political analysis**. New York: van nostrand company, 1966, pp.40-49

[3] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**.(تر:حسين أحمد أمين)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 8.

تتصل بعيوب في المبدأين نفسيهما، فقد تفشل بعض دول عالمنا اليوم في تحقيق ديمقراطية ليبرالية مستقرة، وقد يرتد بعضها إلى أشكال أخرى للحكم أكثر بدائية، كالحكومة الدينية أو الديكتاتورية العسكرية، إلا أنه من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية الليبرالية مثلا أعلى".[1]

تفترض هذه الأطروحة، وصول التاريخ البشري إلى نهايته بعد نجاح الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة في الانتصار النهائي على الشيوعية، وبذلك تصبح الرأسمالية الليبرالية آخر مراحل التاريخ والتي ستتحول إليها لا محالة كافة المجتمعات الأخرى حتى تظل أسيرة التاريخ، خصوصا وأن التنمية السياسية تعبّر من أشكال للتنظيم السياسي تتوجها الديمقراطية الليبرالية. [2]

كان في اعتقاد كل من هيجل وماركس أنّ تطور المجتمعات البشرية ليس إلى ما لا نهاية، بل أنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية والرئيسية. وهكذا افترض الإثنان أن" للتاريخ نهاية "، عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي، وليس معنى هذا أن تنتهي الدورة الطبيعية من الولادة والحياة والموت، وأن الأحداث الهامة سيتوقف وقوعها. وإنما يعني هذا أنه لن يكون ثمة مجال لمزيد من التقدم في تطور المبادئ والأنظمة الأساسية، وذلك لأن كافة المسائل الكبيرة حقا ستكون حلت، يقول فوكوياما:

"إن الديمقراطية الليبرالية تظل المطمح السياسي الواضح الوحيد في مختلف المناطق والثقافات في كوكبنا هذا، كذلك فإن المبادئ الليبرالية في الاقتصاد –أي السوق الحرة– قد انتشرت ونجحت في خلق مستويات من الرخاء المادي لم نعهدها من قبل، سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في دول كانت وقت إنهاء الحرب العالمية الثانية جزءا من العالم الفقير فالثورة الليبرالية في الفكر الاقتصادي كانت أحيانا تسبق وأحيانا تتلو الاتجاه صوب الحرية السياسية في مختلف بقاع الأرض".[3]

الواقع أن أطروحة نهاية التاريخ تشكل تبريرا فكريا وعقائديا لمقولات وسياسات القوى الغربية الدافعة والداعية إلى إنشاء نظام عالمي جديد يسعى إلى جعل النسق السياسي والاقتصادي والثقافي السائد في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية سقفا للعالم عليه أن يسعى نحو الوصول إليه. [4]

---

[1] فرانسيس فوكوياما، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 26.

[3] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 10.

[4] محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 26.

يقول فوكوياما: "**ما من شك في أن أرقى دول العالم في مضمار التنمية، هي أيضا أنجحها في مضمار الديمقراطية**".[1]

وبهذا المعنى فان هذه الأطروحة، تنطلق من نفس أسس ومسلمات نظريات التنمية الغربية الساعية إلى تمجيد النموذج الغربي، والتبشير به، وضرورة حتمية محاكاته من قبل العالم غير الغربي. [2]

المبحث الثاني: المقاربة الديمقراطية في عالم ما بعد الحداثة:الديمقراطية التشاركيه

تناول فكر ما بعد الحداثة أحد أهم القضايا المطروحة على المستويات المحلية و الدولية، وهي مسألة الديمقراطية. فظهرت تيارات و أنساق مختلفة تحاول وضع نظرية جديدة للديمقراطية تتوافق مع خصائص و مميزات مجتمع ما بعد الحداثة. و من بين ما جاءت به النقاشات التي دارت حول التنظير والتجديد للفلسفة السياسية، مفهوم الديمقراطية التشاركية كنظام حكم قادر على تحقيق الأهداف الإنسانية ويضمن العدالة بكافة أشكالها.

المطلب الأول: ماهية ما بعد الحداثة

أولا: تعريف ما بعد الحداثة

ما بعد الحداثة مصطلح مثير للجدل والاضطراب استخدم في البداية ليصف الحركات التجريبية في الهندسة الغربية والتطور الثقافي بوجه عام. وقد نشأ التفكير ما بعد الحداثي بشكل أساسي في القارة الأوروبية، وبصفة خاصة في فرنسا. وهو يشكل تحديدا الطابع الأكاديمي للنظرية السياسية، والذي أصبح العرف في العالم الأنجلو– أمريكي. وتكمن أسسه في تحول اجتماعي مدرك من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، والتحول الثقافي والفكري المرتبط بذلك من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. وقد أصبحت المجتمعات

---

[1] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 11.

[2] محمد سيد سليم، نيفين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 26.

الحديثة ينظر إليها على أنّها تكونت بالتصنيع والتماسك الطبقي والهوية الاجتماعية، وقد تحددت وإلى حد كبير بواسطة موضع الفرد داخل النظام الإنتاجي. [1]

وفي الفترة الممتدة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها استخدم المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold J.Toynbee، مصطلح ما بعد الحديث postmoderne قاصدا به الحقبة الأخيرة من التاريخ الغربي والتي تتسم باللاعقلانية والقلق وفقدان الأمل. [2]

فما بعد الحداثة تضع نهاية للحداثة، وتطرح تحديا أساسيا لكل العلوم الاجتماعية التي هي وليدة مشروع الحداثة، وانعكاس لأطواره.[3] فهناك تحولا في الخطاب الفكري يمكن معه الفصل والتمييز على مستوى الفروض والمسلمات والأطر المعرفية بين الحداثة وما بعد الحداثة. [4] حيث تقوم أطروحات ما بعد الحداثة على هدم أيديولوجيات وأفكار وأعراف القوى السياسية والثقافية والاجتماعية المسيطرة في القرن العشرين في العالم الغربي[5]، المبنية على منطق التفاعل بين البيئات الداخلية للدول والتوجهات المنمذجة للعولمة. [6]

هكذا ارتبطت ما بعد الحداثة بما بعد الصناعة، ومن تم، فإنّ ما بعد الحداثة قد أصبح يرتبط بما بعد الصناعة، كما لم يعد تطور المجتمع معتمدا على عملية التصنيع، لكنه أصبح أكثر اعتمادا على المعرفة والاتصالات. [7]

ومصطلح ما بعد الحداثة، مصطلح نفي سلبي، وهو ترجمة لمصطلح (postmodernism). وقد تستخدم كلمة (post–modernity) للدلالة على الشيء نفسه. وأحيانا يطلق على مصطلح ما

---

[1] أندرو هايوود،**المفاهيم الأساسية في السياسة**.(تر: منير محمود بدوي)،الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011، ص ص126–127.

[2] Robert B.pippin, **Modernism as a philosophical problem: on the dissatisfactions of European High culture**. Cambridge: Basil Blackwell, 1991,p.136

[3] Joe Deherty, Elspeth Graham, Mo.malek, op.cit, pp.11-12

[4] David Harvey, **the condition of post modernity**. Cambridge: Blackwell, 1992, p.39

[5] Linda Hutcheon, **the politics of postmodernism**. London: Routledge, 1989, p.11

[6] G.Schulze, H.urprung,**« Globalization of the economy and the nation state »**. the world economy, 22 (3), 1999, pp.295-352

[7] أندرو هايوود، مرجع سابق، ص 127.

بعد الحداثة تعبير (ما بعد البنيوية–post structuralism) باعتبار أن فلسفات ما بعد الحداثة قد ظهرت بعد سقوط الفلسفة البنيوية. [1] لكن هناك من يرى أن " **أطروحات ونظريات ما بعد الحداثة هي بالأساس سياسية**".[2] فتحولت ما بعد الحداثة وعلى مدى عشرون سنة الأخيرة من القرن العشرين إلى مفهوم إشكالي حاضر باستمرار، وإلى ساحة صراع للأفكار المتناقضة والقوى السياسية التي لا يمكن تجاهلها.[3]

ومع أن هناك طرق مختلفة لفهم ماهية ما بعد الحداثة، إلا أن هناك فكرة رئيسية مستمدة من أعمال جان فرانسوا ليوتار، وجان بودريار، تفيد بأن ما بعد الحداثة تشكك في إبستمولوجيا الحداثة– نظرية المعرفة للحداثة– القائمة على تمييز واضح بين الذات والموضوع. [4]

أما جان بودريار، فيعرف ما بعد الحداثة بأنها:"**حالة من فقدان المركزية، ومن التشعب، نساق فيها من مكان إلى مكان عبر سلسلة متصلة من السطوح العاكسة كالمرايا المتقابلة تجتذبنا صرخة الدال المجنون**".[5]

هذا اللجوء إلى خطاب ما بعد الحداثة ومنطقها من قبل شخصيات بارزة ومركزية، إنما يشير بوضوح إلى عمق التحول في مرحلة الثمانينيات. وهنا يمكن أن نتساءل: هل تمثل ما بعد الحداثة، مثلا، كسرا جذريا مع الحداثة، أو أنها ببساطة إنتفاضة داخل الحداثية ضد شكل من الحداثة العليا؟ هل تتعارض ما بعد الحداثة أو تتكامل مع السياسات الرجعية الجديدة في العالم؟ وهل نربط نشأتها بصعود

---

[1] عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، مرجع سابق، ص 81.

[2] Linda Hutcheon, op.cit, p.3

للمزيد أنظر:

Andreas Huyssens,« **mapping the post-modern** ». New German critique, No.33,1984

[3]scott Burchill,(et al),**Theories of international Relations**. Third edition, New York: palgrave MacMillan, 2005, p.161

[4] جون ليشته، مرجع سابق، ص 463.

[5] مارجريت روز، **ما بعد الحداثة**. (تر: أحمد الشامي)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 14.

إتجاهات إعادة الهيكلية الجذرية للرأسمالية، وقيام ما يمكن تسميته "مجتمع ما بعد الصناعة "، أو حتى النظر إليها باعتبارها المنطلق الثقافي للرأسمالية الجديدة كما افترض نيومان وجايمسون؟ ...الخ. [1]

ويتساءل ايهاب حسن: أهناك تسمية أفضل من عصر "ما بعد الحداثة "، أنسميه مثلا، العصر الذري، أو عصر الفضاء، أو عصر التليفزيون، أو العصر السيميوطيقي، أو عصر التفكيك،أم نسميه "عصر استحالة التحديد " [2].

يمكن معالجة هذه الأسئلة من خلال إلقاء نظرة على الفروقات الإطارية بين الحداثة وما بعد الحداثة، كما رسمها إيهاب حسن– Ihab Hasse

الجدول رقم (01): الفروقات الترسيمية بين الحداثة وما بعد الحداثة

الحداثة	ما بعد الحداثة
1– الرومنطقية الرمزية	1– ما بعد الطبيعة / الدادائية
2– الشكل / متصل ومقفل	2– اللاشكل/ منقطع ومفتوح
3– تصميم.	3– مصادفة
4– قصد.	4– لعب
5– تراتبية	5– فوضى
6– سيّد/كلمة	6– استنزاف/ صمت
7– موضوع الفن/ عمل منته	7– عملية /أداء/ حدث
8– مسافة	8– اشتراك
9– خلق/شمولية/تركيب	9– لا خلق/ تفكيك/ نقص
10– خصور	10– غياب
11– مركزة	11– تناثر
12– سيمائيات	12– خطاب

[1] أندرو هايوود، مرجع سابق، ص 127.

(2)

13- نموذج	13- كلمة أو عبارة منظمة
14- ترتيب بواسطة روابط Hypotaxis	14- ترتيب بدور روابط بخاصة الجمل والعبارات. باراتاكسيس parataxis
15- استعارة	15- بديل مرادف
16- انتفاء	16- مزج
17- جذر أعمق	17- جذمور (ساق سطحية) سطح
18- تفسير/قراءة	18- ضد التفسير /قراءة خاطئة
19- مدلول	19- دال
20- يمكن قراءته (مقروء)	20- مكتوب (يمكن كتابته)
21- رواية (تاريخ كبير)	21- ضد الرواية (تاريخ صغير)
22- لفة سيدة	22- لغة مفككة
23- سمة	23- رغبة
24- نمط Type	24- متغير mutant
25- ذكوري	25- متعدد الأشكال
26- جنون العظمة	26- انفصام الشخصية
27- الأصل/ السبب	27- الاختلاف /الأثر
28- الله- الأب	28- الروح القدس
29- ماورائيات	29- سخرية
30- حتمية	30- لا حتمية
31- محايثة	31- تجاوز

Source : Ihab Hassen, **« the culture of postmodernism »**. Theory culture and society, vol.2, No.3, 1985, pp.123-124

هنا يقدم ديفيد هارفي، تعليقا حول هذه المقارنة السابقة في جدول إيهاب حسن، إذ يرى أن هناك الكثير مما يستدعي التفكير في هذا المخطط المستند إلى حقول متنوعة مثل اللغويات، والأنتربولوجيا، الفلسفة، الخطابة، وعلم السياسة واللاهوت. فقد أشار حسن إلى أن الثنائيات المتعارضة أعلاه ملتبسة يقول ديفيد هارفي:

"يرسم حسن سلسلة من التعارضات النمطية لالتقاط الوسائل التي ربما بدت من خلال ما بعد الحداثية كرد فعل على الحداثية، أقول ربما، لأنّه من الخطورة بمكان كما أظن (وهو ما فعله حسن) تصوير علاقات معقدة كمجرد استقطابات بسيطة، حين يصبح، وبحق، الحال الحقيقي لأفكار حقبتي الحداثة وما بعد الحداثة وبنية المشاعر الفعلية فيهما متوقفتين على الطريقة التي يجري بها تركيب هذه التعارضات النمطية. ولذلك، فإن ترسيمة حسن الجدولية تقدم كما أعتقد نقطة انطلاق مفيدة ".[1]

إن أطروحات ما بعد الحداثة تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ أهمها: [2]

- اختلال الأمن والاستقرار والتوازن.
- تزعزع مفهوم الهوية.
- سقوط التسلسل الزماني للأحداث التاريخية.
- سقوط المركز (في الزمان والمكان).
- سقوط الفكر الثابت والنخبوي.
- سقوط صفات الموضوعية والتوازن وعدم الانحياز وغياب الغاية فكلها أيديولوجيا.

تتمثل الفكرة الأساسية لما بعد الحداثة إذن، في أنه لا يوجد شيء باعتباره يقينا، يقول ديفيد هارفي:" **فتحت ما بعد الحداثة بابا للسياسات الراديكالية، ولكنها رفضت في أغلب الأحوال المرور من خلاله**".[3] ومنه يمكن تعريف ما بعد الحداثة على أنّها "**التشكيك بالروايات الكبرى**"[4] أو هي "**التشكيك فيما وراء الروايات**".[5]

---

[1] ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**.(تر: محمد شيا)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2005، ص 65.

[2] Beverly southgate, **postmodernism in History : Fear or Freedom?**. London: Routledge, 2003, pp.128-132

[3] ديفيد هارفي،"**الرأسمالية مصنع التفتيت**". في: ج. تيمونز روبيرتسن، إيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة**،ج2، مرجع سابق، ص 167.

[4] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 422.

[5] ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، مرجع سابق، ص 67.

من خلال المنطلقات الأساسية السابقة لفلسفة ما بعد الحداثة، يمكن تحديد أهم خصائص ما بعد الحداثة في أنّها: [1]

ضد القصص العظمي– التفكيك للكليات– الفوضى– اللعب– ضد التأليف– الإنقتاح– الاختلاف– التعددية أو التوزيع– الصدفة– التضاد– الغياب– الكاتب– اللاحتمية– السطح– المشاركة– الرغبة.

إن كل شيء ابتداء من تكنولوجيا الاتصالات إلى مذهب التعددية الثقافية، يتدفق تدفقا لا مهرب منه، من الثقافة العامة لما بعد الحداثة إلى أجزاء ما بعد الحداثة الإستطيقية. [2] بحيث تصبح الإستطيقا[*] بدلا من الأخلاق كشريك ومصدر إيحاء للفلسفة السياسية.[3] وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية لما بعد الحداثة: [4]

- المحافظون الجدد.
- إتجاه مقاومة آثار الحداثة.
- إتجاه قبول آثار الحداثة.

ويتناول هال فوستر (Hal Foster)، ظاهرة التعارض السياسي لما بعد الحداثة، بوضعه نوعين هما: ما بعد الحداثة المقاومة وما بعد الحداثة رد الفعل، ويصف الأولى بأنها ما بعد بنيوية، والأخرى محافظة جديدة. [5]

إن مفهوم ما بعد الحداثة ليس مجرد كلمة تصف أسلوبا خاصا، فهو مفهوم زمني وظيفته الربط بين ظهور خصائص شكلية جديدة في الثقافة وبين ظهور نمط جديد من الحياة الاجتماعية ونظام اقتصادي جديد، وهو ما يسمى بالتحديث أو المجتمع الصناعي أو الاستهلاكي أو مجتمع وسائل الإعلام أو

---

[1] Beverly Southgate, op.cit, pp.128-132

[2] Linda Hutcheon, op.cit, p.167

[*] فلسفة الإستطيقا، تعني حالة أعلى من الأخلاق، كما يحددها فريدريك شيلر– Friedrich schiller، الذي تأثر بفلسفة كانط.

[3] F.R. Ankersmit, **Aesthetic politics: political philosophy Beyond Fact and value**. Stanford: Stanford university press, 1996, p.22

[4] Steven Craig ward, op.cit, pp.2-7

[5] ليندا هتشيون، **سياسة ما بعد الحداثية**.(تر: حيدر حاج إسماعيل)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص2.

الرأسمالي متعددة الجنسيات. [1] وفي مقابل هذا هناك تصور آخر يرى أن ما بعد الحداثة ليست تيارا حتى يتسنى تحديده زمنيا، بل هي باب مثالي أو أسلوب عمل نموذجي.[2] وإذا كانت ما بعد الحداثة ليست مرحلة متأخرة أو متقدمة للحداثة فإنها مع ذلك لا تنفصل عن الحداثة وإنما تنشأ في داخل الحداثة التي تسعى إلى تقويض دعائمها. [3]

ومنه فلا يمكن أن نصف ما بعد الحداثة بأنها نزعة غير عقلانية أو تيار فكري مضاد للعقل – حسب تعبير هابرماس– ذلك أن نقد العقلانية كما مارسه مفكروا ما بعد الحداثة لا يعني نفي العقل، بقدر ما يعني توسيع إمكاناته بالحفر في المناطق المستبعدة من النشاط العقلي، أو باستنباط صعد جديدة لعمل الفكر واستنبات المفاهيم. [4]

ثانيا: رواد الفكر ما بعد الحداثي

– فريديريك نيتشه

إن النظريات العديدة والمتفرقة لما بعد الحداثة، و التي لا تتسم دائما بالتماسك والاتساق، لن تكتسب الدقة والمكانة الفلسفية إلا بربطها بفلسفة نيتشه (Nietzsche) (1844–1900) في صورتها المكتملة. فمن خلال الربط بين فلسفته، و بين مبادئ وأهداف "ما بعد" الحداثة، ربما نستطيع القول بأن فلسفة نيتشه لا تنحصر في حدود ما أطلق عليه " نقد الحضارة " والذي انتشر في مجمل الثقافة والفلسفة منذ بدايات القرن العشرين، وإنما تتجاوز ذلك إلي التبشير بالإرهاصات الأولى لفلسفة ما بعد الحداثة.[5]

---

[1] فردريك جيمسن،"**ما بعد الحداثة والمجتمع الاستهلاكي**". في: بيتر بروكر،**الحداثة وما بعد الحداثة،**(تر:عبد الوهاب علوب)، أبو ظبي: منشورات المجتمع الثقافي، 1995، ص ص257–258.

[2] أومبر تو إيكو،"**ما بعد الحداثة والسخرية والإمتاع**". في: بيتر بروكر، **الحداثة وما بعد الحداثة،** مرجع سابق، ص 256.

[3] فردريك جيمسن، مرجع سابق، ص 256.

[4] علي حرب، "**الحداثة وما بعد الحداثة: قلب السؤال وتغيير مفهوم الإمكان**". مجلة البحرين الثقافية، العدد 23، يناير 2000، ص 87.

[5] أحمد عبد الحليم عطية، **نيتشه وجذور ما بعد الحداثة**. بيروت: دار الفارابي، 2010، ص 122.

إن لفلسفة نيتشه أهمية حيوية بالنسبة على الفكر المعاصر، ولا سيما بالنسبة على ذلك الفكر المتمثل في أعمال ميشال فوكو – الذي يتخذ موقف مناهضا للنزعة الإنسانية (anti-humanit). فيعتبر نيتشه هو أحد مفكرين كبار دشنوا النقد الجدري للحداثة في الغرب، وهم: ماركس ونيتشه وفرو يد. وإن كان نيتشه هو الأكثر جذرية، حيث طاول –تقريبيا– كل الأسس التي قام عليها كل التراث الفلسفي للإنسانية. [1] ففي مقابل عالم حداثي طارد للقيم، جاء نيتشه بتصوره العدمي، حيث العدمية إعلان عن نهاية للحداثة، فالفيلسوف الحقيقي برأيه، هو حامل المطرقة الهدام. [2]

ومع نيتشه، يتخلى نقد الحداثة للمرة الأولى، عن الاحتفاظ بمضمونه التحريري. إن العقل المتمركز على الذات يجابه للمرة الأولى، المطلق الآخر للعقل، بوصفه مرجعا لمعارضة العقل، يستدعي نيتشه تجارب الكشف الذاتي التي تعيشها ذاتية أنفك مركزها، وحررت من ضرورات المعرفة والفاعلية الغائية ومن كل الالتزامات النفعية والأخلاقية.[3]

ويؤكد نيتشه أن جهاز المعرفة هو "**جهاز تجديد وتبسيط ، وليست وظيفة للحصول على المعرفة، وإنما امتلاك الأشياء**".[4]

و فلسفة نيتشه دارت على مفاهيم خمسة أساسية هي:

"العدمية"، و" قلب القيم"، و "إرادة القوة "، و" العود الأبدي" و "الإنسان الأعلى". فالعدمية دلت عنده على ما تضمّنه تاريخ الغرب من فقدان المثل والقيم والمبادئ والضوابط والأهداف التي منها كان يستمد الإنسان نظامه وغايته. فصار الكائن نفسه بهذا فاقدا القيمة الخاصة ومعنى الخصوص. وان فقدت القيم معناها، فإن ذلك يؤدي إلى قلب شامل للقيم، وهذا يدل على ضرورة الاستبدال والبحث عن منع بديل

---

[1] ميشيل فوكو، **جينالوجيا المعرفة.**(تر: أحمد السطاتي، عبد السلام بن عبد العالي)، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988، ص 35.

[2] جاني فاتيمو، مرجع سابق، ص151.

[3] يورغن هابرماس، **القول الفلسفي للحداثة**، مرجع سابق، ص 155.

[4]Fredrick w.Nietzsche,**the will to power**. translated by : Walter Kaufmann and R.J. Collingdale, edited by : Walter Kaufmann, new York: Random House, 1967, p.274

لوضع قيم جديدة، والحال أن هذا الأمر كان يقتضي فهما للإنسان جديدا هو إرادة القوة.[1] فيعتبر نيتشه إرادة المساواة صورة من صور إرادة القوة.[2] والقوة تتطلب القوة، أكثر فأكثر، فيقول نيتشه:" **يبدو لنا العالم منطقيا لأننا صنعناه كذلك بإرادتنا**".[3]

- جان فرانسوا ليوتار Jean francois Lyotard

مع أن ليوتار كان ناشطا سياسيا ذا قناعة ماركسية في الخمسينيات والستينيات، إلا أنه أصبح الفيلسوف اللاماركسي لفترة ما بعد الحداثة في الثمانينيات. وقبل ظهور أهم كتبه في الفلسفة وعنوانه (الاختلاف: العبارات حين تتنازع– the differend: phrases in dispute) كان ليوتار قد أشار إلى هذا التغيير في الاتجاه الفلسفي في كل من أطروحته للدكتوراه وعنوانها: discours figure، وفي كتابه الاقتصاد الليبيدي (الشهواني)economie libidinale. وفي العمل الأخير يتطلع إلى الهروب من البرودة النظرية للماركسية عن طريق اقتصاد فرويد للطاقة الليبيدية، وفكرة السيرورة الأولية (primary process). [4]

الآن يصبح الاقتصاد الليبيدي أساسا للسياسي بدلا من الاقتصاد السياسي. هذه القطيعة البالغة مع الماركسية في الاقتصاد الليبيدي تصبح أكثر ظهورا كثيرا في فلسفة ما بعد الحداثة. [5]

ويعرّف ليوتار ما بعد الحداثة ببساطة باعتبارها " **التشكيك في ما وراء الروايات** ".[6] وبهذا، فقد كان يعني الشك في كل العقائد والأيديولوجيات التي تقوم على أساس نظريات عالمية للتاريخ، والتي ترى المجتمع كمجموع كلي متماسك. [7]

---

[1] محمد الشيخ، **نقد الحداثة في فكر هايدغر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص ص 445–446.

[2] Fredrick w.Nietzsche, op.cit, p.277

[3] Ibid;p.283

[4] جون ليشته، مرجع سابق، ص 493.

[5] جيمس وليامز، **ليوتار: نحو فلسفة ما بعد الحداثة**.(تر: إيمان عبد العزيز)، القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص ص67– 73.

[6] ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، مرجع سابق، ص 67.

[7] أندرو هايوود، مرجع سابق، ص128.

ويرى ليوتار، أن ما بعد الحداثة تتضمن أهداف المعرفة، التي أصبحت الآن عرضة للشك، و أن العلم الآن يكون فهمه بالشكل الأفضل في طريق نظرية فتغنشتاين، المتعلقة بـ " لعبة اللغة" (languge game).[1] فيقول ليوتار:" **أن تتكلم يعني أن تحارب وأنت لاعب، والكلام يدخل في باب المباريات الرياضية العامة**".[2]

أما صانعي القرار حسب تحليلات ليوتار فيحاولون إدارة الأنشطة الاجتماعية وفقا لمصفوفات المدخلات /المخرجات متبعين منطق يتضمن أن عناصرها قابلة للقياس وأن المجموع قابل للتحديد، إذ يكرسون حياتنا من أجل نمو السلطة. ومشروعية هذه السلطة، سواء في أمور العدالة الاجتماعية أو الصدق العلمي، تقوم على أساس جعل أداء النظام أداءا أمثل، أي الكفاءة. ويقول ليوتار أن :" **تطبيق هذا المعيار على كل ألعابنا يستتبعه بالضرورة مستوى معين من الإرهاب، سواء إرهاب ناعم أو إرهاب صلب: كونوا جاهزين للعمل أي قابلين للقياس، أو اختفوا**". [3]

- ميشال فوكو: /Michel Foucault

لا يفهم فوكو مصطلح السلطة على أنه صفة خاصة بشخص أو بدولة أو بطبقه. السلطة حسبه منتشرة وغير متموقعة في مكان بعينه. لا تهدف "الفيزياء المجهرية للسلطة" إلى تحليل طبيعة السلطة أو مصدرها، بل تهدف إلى تحليل منهجيات السيطرة. [4]

إن فوكو يستلهم باشلار وكانغيلام وكافاييس، عندما يقر أنه إذا كان التاريخ دوما جينيالوجيا فإن أطر المعرفة وصيغ التفاهم بحد ذاتها تتغير على الدوام. [5]

---

[1] جون ليشته، مرجع سابق، ص ص494- 495.

[2] ليندا هتشيون، مرجع سابق، ص 21.

[3] فرنسوا ليوتار (وآخرون)، **ما بعد الحداثة**.(تر: محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي)،الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، للنشر، 2007، ص ص 8- 9.

[4] جان فرانسوا دورتيي، **فلسفات عصرنا: تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها**. (تر: إبراهيم صحراوي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 142.

[5] ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**.(تر: الزواوي بغورة)، بيروت: دار الطباعة والنشر، 2003، ص 37.

يقول فوكو، إن هدفه هو " **تحرير تاريخ الفكر من خضوعه للتعالي، تنقيته من كل النرجسية المتعالية، وتحريره من دائرة الأصل المفقود...**" [1]

لقد تناول فوكو في البداية الإشكالية السياسية من وجهة نظر "حكم الآخرين" في محاضرتين خصصت الأولى للحكومة حسب داعي المصلحة العليا- فن الحكم في العصر الكلاسيكي- ، والثانية للمعقولية الحكومية الليبرالية. ويتمثل الانعطاف الثاني في مرور فوكو من إشكالية حكم الآخرين إلى إشكالية حكم الذات. فباشر هذه المدونة التاريخية التي تشكل مادة استعمال للذات والاهتمام بالذات: أي الفلسفة والأخلاق القديمة. وسيدرك القارئ أنه يقدم قراءة جديدة بلا ريب. يقدم المراقبة والمعاقبة تصورا لمسألة الذات من وجهة نظر السلطة وأشكال الإخضاع. [2]

خلاصة القول هي أن فوكو يكشف القناع عن أن المجتمع المدني عبارة عن ذوات خاضعة لعلاقات القوة /المعرفة المتعددة المراكز في طول المجتمع وعرضه. وهنا نسأل: ماذا يبقى من معنى المجتمع المدني؟.[3]

- جاك دريدا (jacques derrida)

بكتبه الثلاثة: الكتابة والاختلاف (writing and difference)، الكلام والظواهر (speech and phenomena)، وتفكيك علم القواعد (Deconstruction of Grammatology)، عام1967قام دريدا بمشروع تهديم، أو تفكيك الميتافيزيقا الغربية، أو ما عرف باسم "المركزية المنطقية" Logocentrism التي خاصتها إقامة التقابلات الهرمية، مثل:التقابل بين العلم أو العقل والأسطورة، وبين المنطق والخطاب، والكلام والكتابة، وبين الحدس (المعرفة المباشرة) والدلالة. [4] وهو يرى أن هذه الأنظمة الفكرية ليست من طبيعة الأشياء، بل هي انعكاس لاستراتيجيات الاستثناء والقمع. وحسب دريدا

---

[1] جون ستروك، **البنيوية وما بعدها: من ليفي ستراوس إلى دريدا**. (تر: محمد عصفور)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996، ص 99.

[2] ميشيل فوكو (وآخرون)، **مسارات فلسفية**. (تر: محمد ميلاد)، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2004، ص 23.

[3] ليندا هتشيون، مرجع سابق، ص 30.

[4] جون ستروك، مرجع سابق، ص 201.

فإنه " **قبل الحديث عن اختفاء الكلمة لا بد من التفكير في وضع جديد لها، لإخضاعها في بنية لا تعود فيها السيد المطلق**". [1]

والخلاصة، أنّ مشروع دريدا الفلسفي يزعم تفكيك الكلمات المميزة التي تنتشر في اللغة – كتلك التي نجدها في الأعمال الأكاديمية أو في لغة الحياة اليومية، فلغة الحياة اليومية ليست محايدة لأنّها تحمل في داخلها الافتراضات المسبقة والإحصاءات والمظاهر الثقافية لتراث بأكمله. [2]

- لويس ألتوسير- Louis Althusser

تعود شهرة ألتوسير إلى مناهضته النزعة الإنسانوية (Anti-Humanism). إنطلاقا من موقفه هذا حاول ألتوسير أن يعيد الحياة للماركسية، مثلا كتابه" دفاعا عن رأس المال" (For Marx)، والآخر "قراءة في رأس المال".[3] فيزعم ألتوسير أن النظر إلى ماركس باعتباره وريثا للاقتصاد السياسي الكلاسيكي معناه أن تنسب إليه فكرة ضيقة ودارجة عن الحس المشترك وتؤدي إلى حتمية اقتصادية لأنّها كما عند هيجل- تفترض أن المجتمع عبارة عن كلية اجتماعية تتكون من عناصر تعبّر بشكل مباشر عن العلاقات الاقتصادية للمجتمع. [4]

- جاك لاكان Jacques Lacan

إنّ الأسلوب البلاغي في محاضرات لاكان قد طبّق عمليا المبدأ الذي كان صاغه أول مرة في الخمسينيات، ومفاده أن اللّغة لديها القدرة على قول شيء هو غير ما نصّرح به. اللغة باختصار، تتكلم من خلال البشر بقدر ما يتكلمونها.[5] وكما قال لاكان في خطاب روما عام 1953: "**الإنسان يتكلم ....ولكن هذا يتحقق لأن الرمز قد يجعله إنسانا**".[6]

---

[1] جاك دريدا، **الكتابة والاختلاف**. (تر: كاظم جهاد)، الدار البيضاء: دار توبقال، 1988، ص 107.

[2] نفس المرجع، ص 228

[3] جورج لارين، مرجع سابق، ص 127.

[4] جون ليشته، مرجع سابق، ص ص 85- 86.

[5] نفس المرجع، ص148.

[6] نفس المرجع، ص 149.

إنّ ما يسعى لاكان إلى إثباته هو أنّ البحث عن المدلول بشكله " الخالص"، أي البحث عن بنى الفكر الأصلية غير المرتبطة بكلمات، هو من قبيل العبث. فاللغة دور تشكيلي في التفكير الإنساني. [1]

- **آلان تورين– Alain Touraine**

سنة 1992 جدد تورين دراسة الحداثة وهذا يشمل أولا عودة إلى تعريفات سائدة للحداثة من حيث كونها تقع في أوائل العصر الحديث إبتداءا بديكارت وعصر التنوير.

ومع مجئ مدرسة فرانكفورت، وعمل فوكو المبكر، وبعد ذلك أعمال "ما بعد الحداثة"، فإن كلا من العقل الكلي والوسيلي، والذات والأيديولوجيات وفكرة القيم النهائية، جميعها أصبحت واقعة تحت ضغط شديد، فالحداثة صار ينظر إليها على أنّها تؤدي إلى نشوء تلك المظالم بالذات التي سعت هي إلى التغلب عليها، والعقل الأداتي ينظر إليه على أنّه يقود إلى جعل الحياة شيئا تافها ومبتذلا وعاديا، والذات ترى على أنّها نتاج للأيديولوجيا أو لتشكيلة معرفية (إبستمولوجية) محددة هي الآن في طريقها إلى الزوال. في رده على ما تقدم، يجادل تورين بأن هذا النقد يخفق في رؤية أن الحداثة منقسمة على نفسها: فهي "ذاتية النقد" و"ذاتية التدمير".[2]

وفي حديث تورين عن "الذات الفاعلة"، تبرز الحاجة لإيجاد مبدأ جديد للاندماج أو التكامل الاجتماعي لا يحمل الجوانب السلبية الموجودة في الشكل المبكر للحداثة. ومع "الحداثة الجديدة" التي يقترحها تورين يصبح العقل والذات قناتين تؤديان إلى الجوانب الأوسع للوجود الاجتماعي (الحياة، الاستهلاك، الأمة، والمشروع). وتصبح الذات بمثابة صلة الوصل "**التي تعيد بناء المجال الثقافي المبعثر والمتشرذم**".[3]

---

[1] جون ستروك، مرجع سابق، ص 150.

[2] جون ليشته، مرجع سابق، ص 400.

[3] للمزيد أنظر:

Alain Touraine, **critique de la modernité**. Paris: Fayard, 1992, p.256

جان بودريار– Jean Baudrillard

يبدأ جان بودريار بإعادة تقييم ونقد لنظرية ماركس الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بفكرة " قيمة الاستخدام". ويطور أول مرحلة رئيسية في عمله بنظرية تتناول الإنتاج والموضوع استنادا إلى نظرية العلامات (السيميوطيقا) وتؤكد على القيمة العلاماتية (sing– value) للأشياء/ المواضيع. [1]

ويتناول في كتابه المعنون (التبادل الرمزي والموت) (symbolic Exchange and Death) النتائج الجذرية، كما يراها لانتشار الشيفرة (code) وتغلغلها في المجتمعات الحديثة المتأخرة. و التي تمكن من تجاوز الواقعي وتفتح المجال أمام التسمية الشهيرة التي ابتدعها بودريار وهي "الواقعية المفرطة" (Hyperreality) .

- **كارول باتمان– carole pateman:**

منظرة سياسية معاصرة، اهتمت بالطريقة التي يمكن للنظرية السياسية أن تؤدي إلى شكل من أشكال السياسة يتصف بكونه أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر فعالية ومشاركة بين أفراد المجتمع. ولذلك تعتبر باتمان دخول المرأة إلى المجال السياسي العام يصبح ذا إشكالية كبيرة." **إنّ الفلسفة النسوية لا تقوم بمجرد إضافة شيء ما للنظريات القائمة وصيغ المحاججة كما يفترض في كثير من الأحيان، بل إن الفلسفة النسوية تتحدى البناء الأبوي للنظرية السياسية الحديثة**".[2] ومنه ترى باتمان أن" **الجهاز المدني السياسي يتم تشكيله وفقا لصورة الفرد الذكر الذي يتكون عن طريق فصل المجتمع المدني عن المرأة** ".[3]

---

[1] جورج لارين، مرجع سابق، ص194.

[2] Carole pateman,**The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and political Theory**. Cambridge: polity press, 1989, p.14

[3] Ibid; p.46

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية التشاركيه

أولا: تطور مفاهيم الديمقراطية

إن مفهوم الديمقراطية يرجع في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق الذين صاغوا ما يعرف بالديمقراطية المباشرة،[*] التي تمنح للمواطنين في أثينا القديمة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات.[1] إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات و الثورة التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، وفي منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة في الجدل الذي دار حول معنى الديمقراطية، وتم تعريفها باعتبارها شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التي تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة. [2]

إن المفاهيم المختلفة للديمقراطية وانعكاساتها المؤسسية ترجع بجذورها إلى الخلفية التاريخية للدول الحديثة، وإلى برامجها السياسية والثقافية، فهي متأصلة في تشكيل ديناميات الأنظمة الديمقراطية الحديثة وتواصل تحديد جوهر الخطاب السياسي والعمليات والصراعات السياسية التي تطورت مع تبلور الأشكال الجديدة للتشكيلات الجماعية، ومع نشأة العلاقات الجديدة بين الدولة والمجتمع التي تتجلى في صورة المجتمع المدني، وتحول العمليات السياسية المصاحبة لذلك.[3] كما أن الديمقراطية الحديثة هي النتيجة السياسية للتكنولوجيا والرأسمالية، وهما القوتان الأكثر فعالية انطلاقا في عالم اليوم، فطبقا لقانون التسارع عند (هنري أدامز)، المؤرخ الأمريكي، فإن حجم تطور المجتمع أصبح في بداية القرن العشرين أكثر من ألف مرة ضعف ما كان عليه في بداية القرن التاسع عشر. وأنه لا توجد قوة يمكن أن تبطئ من هذه

---

[*] يعتبر العديد من المفكرين أمثال (روسو) بأن الديمقراطية المباشرة هي النظام الوحيد السليم لتطبيق مبدأ سيادة الشعب. لكن بالمقابل هناك تيار آخر من بينهم (ماكس فيبر) أشاروا إلى حدود الديمقراطية المباشرة، وأنه يمكن تطبيقها فقط في المجتمعات الصغيرة، للمزيد أنظر:

Yannis papadopoulos, **démocratie directe**. paris: economica, 1998, p.115

[1] john Matsusaka, **« direct democracy works »**, journal of economic perspectives, vol 19, N°2, spring 2004, p.187

[2] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 64.

[3] س. ن. أيزنشتات، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير**. (تر: مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص 14.

العملية، بموجب هذا القانون نندفع بقوة نحو عصر جديد.[1] وأصبح المجتمع في حد ذاته هدفا للمحاولات البشرية الواعية الموجهة نحو إعادة بنائه، وغالبا اقتضت عملية البناء هذه إمكانية المشاركة الفعالة من جانب المجموعات الاجتماعية المختلفة في تشكيل نظام اجتماعي وثقافي جديد. بالإضافة إلى إيجاد درجة عالية من الالتزام تجاه هذه الأنظمة، وكثيرا ما كان ينظر إلى إعادة البناء هذه كمكون أساسي لإمكانية توسيع سيطرة الفرد على مصيره. [2]

انطلاقا من كون الأفراد أحرارا ومتساوون طبيعيا على حد تعبير (جون لوك) –القانون الطبيعي– فلا يمكن لأي شيء أن يجعلهم خاضعين للسلطة السياسية للحكام دون موافقتهم الكاملة.[3] على اعتبار أن حالة الطبيعة هي الحالة الأكثر موافقة للسلام والأكثر ملاءمة للبشر.[4] ويضيف روسو فكرة –العقد الاجتماعي– الذي لا يكون شرعيا إلا إذا نتج عن اتفاق عام بين الأفراد، وهو ما يعبّر عنه بمفهوم "الإدارة العامة".[5]

على عكس الطرح السابق حول حالة الطبيعة، فإن هوبز يرى أنه ثمة خوف مستمر يتطلب الكثير من القوة، وحياة الإنسان فاحشة، وحشية، وقصيرة. فليست هناك معرفة على وجه الأرض، ولا حساب للزمن، ولا يوجد مجتمع، وليست هناك ثقافة على وجه الأرض،[6] يقول هوبز: "**إذا رغب أي شخصين في الشيء نفسه، ولم يكن من المستطاع أن ينتفعا به سويا، فإنهما يصبحان عدوين، وفي طريقهما لتحقيق الغاية يحاول كل منهما تدمير الآخر أو إخضاعه**".[7]

---

(1) Arthur Schlesinger, **« has democracy a futur ? »**. forging affaires, vol 76, N° 5, (sep/oct) 1997.

(2) س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 22.

(3) John jacques chevalier, **les grandes œuvres politiques de machiavel à nos jours**. Paris: Armand colin, 1996, p.74

(4) jean jacques rousseau, **discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes**.Paris: Garnier, Flammarion, 1971, pp.194-195

(5) Ibid; p.111

(6)Thomas Hobbes, **Leviathan**. edited by: Richard truck, Cambridge: Cambridge university press, 1996, p.89

(7) Ibid, p.87

لقد أصبح تغير المقدمات المنطقية الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي متلاحما مع تغير مواز في مفهوم السيادة والمواطنة والمؤسسات النيابية وخضوع الحكام للمساءلة وإضفاء طابع مؤسسي على كل ذلك. واستتبع التغير في هذه المقدمات المنطقية، تغيرا جذريا في المفاهيم الأساسية للسيادة، وكان جوهر هذا التغيير الذي حدث في المحل الأول في الثورات الكبرى، هو تغير موضع السيادة وانتقاله إلى الشعب،[1] بناءا على مبدأ الحرية، وهنا يعتبر بنثام Bentham، المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد يعمل فيه كل فرد على إشباع حاجاته بوسائله الخاصة دون مساعدة خارجية، محافظة على استقراره.[2] وفي الوقت نفسه تغيرت مفاهيم وممارسات المواطنة من عملية تهليل واستحسان ومصادقة إلى عملية مشاركة، وتحول التمثيل النيابي من افتراض إلى حقيقة، واقتضت هذه الأيديولوجية الجديدة للمواطنة توسعا مستمرا من خلال النضال السياسي والاحتجاج في فرص التمثيل النيابي في المركز لجميع المواطنين،وكذلك جميع قطاعات المجتمع.[3] إن إقامة مؤسسات ديمقراطية ذات وزن ومعنى كالانتخابات كالانتخابات على سبيل المثال، يتطلب منا توفير الحد الأدنى من الحريات الإنسانية، مثل حق المعارضة والتعبير عن الرأي، فمعظم التعريفات التي تناولت مصطلح الديمقراطية تشير إلى هذه الحريات، فمن المفترض أن يكون للديمقراطية دور في دعم الحريات الإنسانية الأساسية إلى الحد الذي تتعارض فيه هذه الحريات مع الأنظمة التسلطية، على أساس أن القيود الديمقراطية على الحكام تحد من قدرتهم على إساءة استخدام سلطاتهم مما يتيح لمواطنيهم مجالا أوسع لممارسة حقوقهم. [4]

ونتيجة للتحول في العلاقات بين المركز والمحيط، وتغير الأفكار الخاصة بخضوع الحكام للمساءلة، أصبح هناك إعادة هيكلة مستمرة للعلاقات بين المركز والمحيط، والتي كانت المحور الرئيسي للعمليات والديناميات السياسية في المجتمعات الحديثة، وكان لظهور مفهوم المجتمع المدني دور محوري في هذه العملية، إذ أصبحت القطاعات غير السياسية في المجتمع نشطة سياسيا،وتحولت من قوى فاعلة

---

[1] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 25.

[2] serge Bernstein, **démocraties, régimes, autoritaires et totalitarismes au xx^2 siècle**. Paris: hachette, 1999, p.09

[3] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 24.

[4] russel bova, **« democracy and liberty : the cultural conection »**, journal of democracy, vol.8, N° 1, January 1997.

أكثر نشاطا في مجالات مختلفة ومتفرقة إلى قوة مشاركة في الساحة السياسية المركزية الأوسع نطاقا.[1] لذلك نجذ ألكسيس دي توكفيل، ركز في كتابيه (الديمقراطية في أمريكا) و(النظام القديم والثورة الفرنسية) على قضايا محددة أهمها: المساواة وعدم المساواة، الحرية والاستبداد، والاستقرار وعدم الاستقرار.

وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها (جوزيف شومبيتر) عام 1942، ففي دراسته الرائدة بعنوان (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية)، قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه بـ (النظرية الكلاسيكية للديمقراطية) والتي كانت تعرّف الديمقراطية بأنها "إدارة الشعب" (المصدر)، و"المصلحة العامة" (الغرض)، وبتقويض لدعائم هذا الاتجاه قام شومبيتر بتطوير ما أسماه (نظرية أخرى للديمقراطية). [2] وعرّف الديمقراطية على أنها: "**مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة على الأصوات**".[3]

واستمر الجدال لفترة بعد الحرب العالمية الثانية بين من أصروا على تعريف الديمقراطية بالمصدر أو الغرض، وبين عدد متزايد من المنظرين المؤمنين بمفهوم إجرائي للديمقراطية بالمعنى الذي قال به شومبيتر. وانتهى الجدل في السبعينيات وانتصر شومبيتر.

يحدد شومبيتر أربعة شروط لنجاح الطريقة الديمقراطية، وهي: [4]

الشرط الأول: وجوب أن تكون المادة البشرية– الأفراد الذين يعملون في أجهزة الأحزاب والمنتخبين للبرلمان ومن هم في مجلس الوزراء– من نوعية عالية كافية.

الشرط الثاني: نجاح الديمقراطية يمثل في عدم وجوب توسيع مجال القرار السياسي بشكل مفرط

---

[1] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 26.

[2] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص64.

[3] Joseph A Schumpeter, **capitalism, socialism, and democra**cy.3rd ed, New York: Harper, 1950, p.259

[4] جوزيف أ. شومبيتر، مرجع سابق، ص ص 548–555.

الشرط الثالث: يجب على الحكومة الديمقراطية في المجتمع الصناعي الحديث أن تكون قادرة على قيادة النشاط العام الذي يشمل خدمات أجهزة بيروقراطية حسنة التدريب وذات مكانة وتقاليد جيدة، وموهوبة بحس قوي بالواجب وبروح عمل جمعي (esprit de corps) لا يقل عنه.

الشرط الرابع: الرقابة الذاتية الديمقراطية، فيجب أن تكون الجماهير الناخبة والبرلمان على مستوى فكري وأخلاقي عال بما يكفي للتصدي لما يعرضه الفاسدين.

وبإتباع هذه الدراسة للنهج الذي رسمه شومبيتر فإنها تحدد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين. وبهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بعدين هما: التنافس والمشاركة. كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية. ويمكن إضافة إلى تعريف الديمقراطية مفهوم الاستقرار أو الهيكلة المؤسساتية، ويشير ذلك إلى الدرجة التي ينتظر من النظام السياسي أن يظل قائما عندها. ويعد الاستقرار بعدا محوريا في تحليل أي نظام سياسي. [1]

فتعرّف الديمقراطية في المجتمع المعقد إذن بأنها:"**النظام السياسي الذي يتيح فرصا دستورية منظمة لتغيير الفئة الحاكمة، وكذلك تهيئ تنظيمات اجتماعية تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان تأثيرا في القرارات الهامة، وذلك عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية**". [2]

ويعني هذا التعريف الذي اقتبس من مؤلفات شومبيتر، وماكس ويبر ثلاث شروط محددة أو متطلبات على الأقل وهي: [3]

1- قائمة معتقدات تعرّف المؤسسات التي تعتبر شرعية ويقبلها الجميع على أنها مؤسسات صحية كالأحزاب السياسية والصحافة الحرة ... الخ.
2- مجموعة من القادة السياسيين الذين يتولون الحكم.
3- مجموعة أو أكثر من القادة المعروفين الذين يحاولون الوصول إلى الحكم.

---

[1] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ص 65-66.

[2] سايمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص 23.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويعرض روبرت دال قائمة شاملة بالاستحقاقات الواجب استيفاؤها لوصف عملية اتخاذ القرار بأنها ديمقراطية: [1]

- المشاركة الفاعلة.
- المساواة في التصويت.
- اكتساب الفهم المستنير.
- ممارسة تحكم كامل في الأجندة.
- ضم جميع البالغين.

لقد أصبح تاريخ السياسة الحديثة من نواح كثيرة، تاريخا لإدماج الرموز – رموز مختلفة للإنتاج ومطالب حركات الاحتجاج– في مراكز مجتمعاتها الخاصة وللتغيير المصاحب في العلاقات بين المركز والمحيط، وإعادة الهيكلة المستمرة لحدود المجتمع المدني بالنسبة إلى الدولة.[2] وفي هذا المركّب من التغيرات المتصلة، هناك ثلاثة جوانب على قدر كبير من الأهمية من الناحية السياسية، وهي: طابع الصلة بين الحاكم والمحكوم وخاصة الفقراء، والملكية والتقسيمات الطبقية، ودرجة التضامن أو التماسك التي يبديها المجتمع. [3]

لذلك فالديمقراطية كفاح طويل ومستمر من أجل تحقيق ثلاثة أشياء ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها:[4]

1- تقييد الحكام المستبدين.
2- استبدال الحكام المستبدين بحكام عادلين وعقلانيين.
3- الحصول على نصيب لأفراد الشعب الأساسيين في وضع القواعد.

كل هذا من أجل إقامة حكم القانون،وسلطة البرلمان، واستخدام الدولة كمحرك للرفاهية الاجتماعية.

---

[1] Robert Dahl, **on democracy**. London: Yale university press, 1998, p.38

[2] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 26.

[3] بارينجتون مور، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث. (**تر: أحمد محمود)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 532.

[4] نفس المرجع، ص 474.

ويمكن أن نخلص في الأخير، إلى أن التعريفات المختلفة للديمقراطية القائمة على المشاركة ظهرت من المحاولات التي بذلت أثناء عصر النهضة والإصلاح. وقد تحولت هذه التقاليد التاريخية المختلفة بصورة مستمرة مع ظهور البرنامج السياسي للحداثة، مما ولد بداخلها التوترات التي أصبحت محددة تماما في الساحة السياسية في المفاهيم المختلفة للديمقراطية، وفي انعكاساتها المؤسسية والإيديولوجية، وقد شكلت المواجهة بين هذه المفاهيم المختلفة للديمقراطية ومواقفها اتجاه الأطر المؤسسة الأساسية للأنظمة السياسية الحديثة، التحدي الدائم لاستمرارها، وصولا إلى أطروحات ما بعد الحداثة حول الديمقراطية، ومفهوم الديمقراطية المشاركتية. [1]

ثانيا: التأصيل لنظام الديمقراطية التشاركيه

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين طغت النزعة التشاركيه في النظرية الديمقراطية على المناظرات المتعلقة بالعلاقة بين الديمقراطية والعدالة، العلاقة التي همشتها البارادايم التوزيعية. [2]

ويمثل استخدامنا لمعايير دال– Dahl للديمقراطية مدخلا مفيدا لأفكار ومواضيع الديمقراطية المشاركتية،[3] فإذا عدنا إلى الاستخدام الإغريقي الكلاسيكي، فإنه يعرّف الديمقراطية بأنها حكم السواد الأعظم، وليس حكم الفرد أو حكم القلة الأوليغارشية،[4] هذه الأخيرة التي تمنح لقلة من المواطنين حق التصويت في انتخابات مفتوحة للمنافسة الحزبية على اعتبار الديمقراطية مشروع رهان ذاتي.[5] وبالتالي فإن السيادة في الديمقراطية هي للشعب، وفي هذا كشف واضح عن غاية الديمقراطية الذي هو قيام الشعب بحكم نفسه. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن تحقيق ذلك على أرض الواقع؟. إن الإجابة على هذا السؤال تقع في حيز مشترك بين عالم القيم أو المثل وعالم الواقع، وهنا نجد المحاولة

---

[1] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص ص 42–43.

[2] كولن فارلي، **مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة.** (تر: محمد زاهي بشير المغيربي، نجيب محجوب الحصادي)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2008، ص 259.

[3] نفس المرجع، ص 262.

[4] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 7.

[5] Guillermo.O Donnell,**«repenser la théorie démocratique :perspectives latino – américaines** », revue internationale de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001, p.201

التي قدمها روبرت دال لفهم العلاقة بين هذين العالمين، وتوصل إلى أن الديمقراطية ترتبط بثنائية (المثل/الواقع) ارتباط لا انفصال فيه. [1]

لكن ذلك لا ينفي كون الديمقراطية كما تمارس فعليا تختلف عن الصورة المثالية لها، والتي ترتبط بمدلولها العضوي، مما دفع بعض الباحثين أمثال (جوفاني سارتوري) للاعتراف بوجود قطيعة بين شقي الديمقراطية المثالي والتجريبي، والذي يصفها بالتسمية الرنانة لشيء لا وجود له،[2] ويعرّف الديمقراطية بأنها: "**سلطة الأقليات الديمقراطية الفاعلة**".[3]

وتبين النظرة المدققة إلى المفاهيم المختلفة للديمقراطية، وجود رابطة إتحاد بينها وبين الأسس المختلفة لإضفاء الشرعية على الأنظمة الديمقراطية، ويبقى التأكيد أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق فقط من خلال المشاركة النشطة والمستمرة لقطاعات كبيرة من السكان في العملية السياسية، أي مشاركة جميع المواطنين مهما يكن تعريف المواطنة. [4]

ومن هنا يظهر مفهوم الديمقراطية المشاركتية أو التشاركية – la démocratie participative كطريقة لإدارة شؤون المجتمع، تهدف لخلق تنظيم من اجل زيادة مشاركة المواطنين لأجل تطوير المجتمعات المحلية على نحو متماسك ومستدام.[5] وتمنح للمواطن آليات المراقبة المباشرة لمحتوى السياسات، فهي تدور في محتوى التعريف الذي قدمه لنكولن Lincoln، على أنها: "**حكم الشعب، بواسطة الشعب، من أجل الشعب**".[6]

---

[1] روبرت دال،**عن الديمقراطية**.(تر:أحمد أمين الجمل)،القاهرة: الجمعية العربية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2002، ص 31.

[2] غي هرميه (وآخرون)،**معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**.(تر:هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005، ص 212.

[3] نفس المرجع، ص 214.

[4] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 7.

[5] Paul Prévost, **développer l'exercice de cyberdémocratie**.Canada : université de Montréal, 2004, p.25

[6] yues mény, yues surel, **politique comparée**.7e édition, paris: Montchrestien, 2004, p.21

فتشكل الديمقراطية التشاركيه أحد القيم الأساسية للعولمة السياسية، المرتبطة بتمكين الفرد، المواطن من حقوقه السياسية و المدنية ذات العلاقة بإنسانيته وكرامته من خلال تفعيل حركية المشاركة السياسية لتجعل النظام السياسي متمحورا حول المواطن، ويعمل من اجل تلبية حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما نجد أن مفهوم الديمقراطية التشاركية ارتبط كثيرا بمفهوم التنمية المحلية الذي صاحب تيارات التغيير التي قادتها حركات العولمة من أجل إحياء العلاقة الديناميكية بين الجهات الفاعلة في المجتمع خدمة للصالح العام وتحقيق التنمية. [1]

لقد توافق الاهتمام المتجدد بالديمقراطية مع صعود خطاب ما بعد الحداثة، ودعوة أنصار الديمقراطية إلى إعادة اكتشاف الديمقراطية بشكل نقدي وإصلاحي، فنجد هيرست (P. Hirst) مثلا، ينتقد القيود المالية والتوزيعية والتنظيمية للديمقراطية الاجتماعية والليبرالية، ويقترح مفهوم الديمقراطية التشاركيه كمشروع بديل للتنظيم الاجتماعي، وهو بذلك يشدد على أولوية نشاط الجمعيات الأهلية. [2]

وسجل عقد الثمانينيات، ولا سيما الأعوام الختامية لذلك العقد تقدما خارقا للعادة لصالح الديمقراطية حول العالم، فمع نهاية عام 1990، باتت تضيف عدد أكبر من البلدان المستقلة في خانة الدول الديمقراطية، مقارنة بأي وقت مضى من تاريخ العالم الحديث.[3] وهنا نحد الدراسة التي قدمها صامويل هنتنغتون في كتابه (الموجة الثالثة) حول حركات التحول من الأنظمة التسلطية الشمولية إلى الديمقراطية، والتي اجتاحت العالم بين عامي 1974 و1990، أي منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي، وما نتج عنه من انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وظهور الدراسات التنموية الجديدة. [4]

---

(1) carolin Humbey, Héloïse deffobis, **« démocratie participative »**, mars 2005, p.01
http://www.formater.com/ressources/telechargement/article/democratieparticipative.Pdf

(2) serey Julian, **«entretien sur la démocratie** » http://www.asmp.fr

(3) لاري دايموند، "**عولمة الديمقراطية**"، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟**، مرجع سابق، ص 431.

(4)Graciela ducatenzeiler,**« Nouvelles approches a l'étude de la consolidation démocratique »**, revue international de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001, p.191

ومنه نجد أن الحراك العالمي نحو تبني النظم الديمقراطية كان نتيجة لتضافر عدة عوامل يمكن تلخيصها في: [1]

- تدهور الشرعية ومأزق الأداء.
- النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية والتنموية.
- التغيرات الدينية.
- السياسات الجديدة للعناصر الخارجة.

أدى هذا التقدم الديمقراطي الواسع من حيث الانتشار شبه الكوني الشامل لمطالبة الجماهير الشعبية بالحرية السياسية، وبالتمثيل، وبالمشاركة، وبالمحاسبة، إلى ما يمكن اعتباره "عولمة الديمقراطية"،[2] باستخدام متغيرات معيارية تتمثل في مبادئ حقوق الإنسان العالمية، تهدف بالأساس لبناء نموذج للحكم صالح لكافة الشعوب رغم اختلافها التاريخي والديني والقيمي والاجتماعي.[3] حيث ظلت التأثيرات والضغوط الدولية تتفاعل مع وتزيد من سرعة جميع عمليات انهيار أنظمة الحكم التسلطية.ومع بدء أخبار الإخفاقات التنموية هذه جنبا إلى جنب مع الفساد، صار الناس الذين يعيشون في هذه البلدان قادرين على النظر إلى تجاربهم القومية الخاصة في سياق أوسع،[4] من أجل بناء هياكل عالمية لأنظمة حكم، الديمقراطية المشاركاتية، تضمن الفعالية السياسية من خلال استجابة الحكام لأكبر قدر من الحاجات الإنسانية المتعلقة بالمطالب الشعبية والمجتمعية في إطار سياسات رشيدة وعقلانية، لضمان التفاعل الإيجابي بين كافة الفواعل، لخدمة الصالح العام.[5] فتتصاعد الأصوات لدى الأطراف الدولية المانحة للقروض والمساعدات المادية عن الحاجة إلى قدر أكبر من المشاركة السياسية المحققة لنظام

---

[1] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ص108-177.

[2] لاري دايموند،"**عولمة الديمقراطية**"، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟**، مرجع سابق، ص 430.

[3] Jeffrey Haynes, **comparative politics in a globalizing world**.London: polity press, 2005, p.4

[4] لاري دايموند،"**عولمة الديمقراطية**"، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟**، مرجع سابق، ص ص436-437.

[5] G. Sartori, **« rethinking democracy : bad policy and bad politics »**, international social science journal, N° 192, 1991, pp.137-140

قوامه المواطنة والمحاسبة والفعالية،[1] والإجماع على الصعيد السياسي لتكون البلدان المستفيدة مؤهلة لاستخدام المساعدات التنموية بصورة فعالة. وأصبحت تشكل عولمة منابع موارد الحركات الديمقراطية بعدا مهما من أبعاد النزوع الديمقراطي الكوكبي،[2] فالهدف من هذه الحركية التأسيسية والشاملة هو التأصيل لنظام الديمقراطية المشاركتية القائمة على أسس قيمية عالمية تعيد النظر بالضرورة في طبيعة النظام السياسي، فواعله، وآلية عمله.

ثالثا: تعريف الديمقراطية التشاركيه

هناك صيغتين أساسيتين للديمقراطية المشاركتية: الجمهوري والجماعي (الكوميوني)، القاسم المشترك بينهما هو التأكيد القوي على المشاركة النشطة للمواطنين في عملية الحكم والإدارة. بيد أن ما تستتبعه هذه المشاركة يختلف كثيرا بين الصيغتين الجمهورية والجماعية. [3]

إن المفهوم الجمهوري للديمقراطية التشاركيه يركز في المحل الأول على أهمية المواطنة المسؤولة والمشاركة المسؤولة للمواطنين مهما تكن هذه المواطنة محدودة، ووفقا للقواعد القائمة للعبة في المداولات السياسية وفي العملية السياسية. وفي هذه الصيغة تبدو المشاركة في المحل الأول في المداولات المستمرة حول القضايا التي تواجه الأمة، خاصة قيما يتعلق بالصالح العام، وتعبر عنها باعتبارها أداء المواطنين لواجباتهم تجاه المجتمع.[4] مما يؤمن نظام سياسي ديمقراطي صحي على حد تعبير شيدلر. [5]

وعلى العكس من ذلك، فإن المفاهيم الجماعية المختلفة لديمقراطية المشاركة، تعتبر المشاركة حقا أساسيا لإعطاء المجتمع، ووفقا لهذه الآراء فإن المشاركة في أكبر عدد ممكن من نواحي الحياة الاجتماعية، هي التي تتضمن سيطرة المشاركين على الظروف التي تحكم حياتهم من خلال التداول حول

---

[1] S.Scarrow,**« direct democracy and institutional change :A comparative investigation »**. comparative political studies, 2001, pp.661-662

[2] لاري دايموند،"**عولمة الديمقراطية**"، في: فرانك جي لتشنر، جون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟**، مرجع سابق، ص 439.

[3] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 7.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] Andreas schedler,**« comment observer la consolidation démocratique ? »**, revue international de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001, p.230

السياسات المختلفة وتنفيذها.[1] هنا يرى (هابرماس Habermas)، أن الإجراءات الديمقراطية التقليدية مثل البرلمانات والأحزاب، لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرار الجماعي، وبالتالي يجب إصلاح المسارات الديمقراطية التقليدية، تفعيل التجمعات والهيئات المجتمعية،[2] ضمن مجتمع مفتوح، يتميز بوجود سوق حرة، والحرية الفردية والعقلانية وتوفر قانون عام مجرد. [3]

فالتشريعات الوحيدة التي يمكن الزعم بشرعيتها هي التشريعات التي تحظى بموافقة جميع المواطنين عبر عملية تشاورية مطولة تستند على أساس قانوني. [4]

وتؤكد الصيغة الجماعية لمفهوم ديمقراطية المشاركة أيضا أهمية إدراج جميع أعضاء المجتمع دون وضع حدود للملكية والمؤهلات والطبقة واللون والدين والعرق والجنس، وغير ذلك في المجتمع السياسي ومشاركتهم المستمرة في العملية السياسية على عكس الأنظمة التسلطية والشمولية.[5] فالمنظرين السياسيين في السابق لم يولوا اهتماما منتظما للارتباطات المتبادلة الكائنة والتي ينبغي أن تكون بين اعتبارات الديمقراطية والعدالة، ويبدو أن هذا الإغفال النسبي نتاج لتفاؤل العديد من منظري العدالة.[6] وهنا ننظر إلى المشاركة على أنها الحامل الشرعي للرؤى الخاصة بالصالح العام، بل وحتى باعتبارها الصالح العام نفسه، وبالإضافة إلى ذلك، فالتصور هو أن المشاركة مهمة ليس فقط في الساحة السياسية المركزية، ولكن أيضا في حلبات أخرى خاصة على المستوى المحلي، مثل مكان العمل. والواقع أنه في ضوء الاعتراف بأن المشاركة الكاملة على المستوى المركزي محدودة بالضرورة في المجتمعات الحديثة، فإن أنصار الجماعية من شتى الانتماءات أكدوا باستمرار أهمية توسيع العملية الديمقراطية على العديد من المستويات الجزئية، والمواقف المحلية أو الوظيفية، بحيث تشمل تشكيلة مختلفة من أنشطة تكوين

---

[1] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 7.

[2] أنطوني غيدنز، **علم الاجتماع**.(تر: فايز الصباغ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 726.

[3] Avroff D. George, **les grands étapes de la pensée politique**. 2 édition, paris: édition Dalloz, 1999, p.449

[4] jurgen habermas, **between facts and norms: contributions to a discourse theory of law and democracy**. Cambridge, ma: MIT press, 1996, p.110

[5] Guy Hermet,**"autoritarisme, démocratie et neutralité axiologique chez juan Linz »**. revue internationale de politique comparée, vol 13, N° 1, 2006, p.88

[6] Ian Shapiro, **democratic justice**. London: Yale university press, 1999, p.3

الروابط والهيئات،[1] ضمن مؤسسات ما من غير الممكن تخيل تصرف أو نشاط أي فرد خارج نطاقها.[2]

ويرى بعض أنصار الجماعية أن مشاركة المواطن أكثر أهمية من الأداء المستمر للمؤسسات النيابية الكبرى للعملية الانتخابية،[3] على اعتبار أن الديمقراطية طريقة أو ميكانيزم لاختيار الممثلين السياسيين ضمن مسار انتخابي فعال ومستدام يحقق الاستقرار السياسي وينفي حدوث الأزمات. [4]

إن الاشتراطات المثالية " لأخلاقيات الخطاب" عند هابرماس تضع إجراءات وقائية لحقوق وفرص معينة بما يمنع السياسات القمعية. الواضح، أن أمثال هابرماس يؤمنون بضرورة وضع ضمانات للفرص والحريات الأساسية ضمن الاشتراطات المثالية للتشاور، والنظر إلى هذه الإجراءات بوصفها ضرورية للعملية الديمقراطية المنصفة. فإذا كان يجب أن تحظى نتائج عملية اتخاذ القرار التشاركية بموافقة جميع المشاركين، فإن ذلك يعني أن لهؤلاء المشاركين حق التعبير عن وجهات نظرهم وتحدي مزاعم خصومهم والتأثير في القرار النهائي. وأن تنخرط في العملية التشاركية حسب هابرماس، يعني أن تسعى لتحقيق الإجماع وإقناع خصومك بالحجج وليس بالقوة أو القسر. والتزام الفرد بالمشاركة يعني دعمه الضمني المسبق لمبادئ أخلاقية معينة، وهذا سبب وصف هابرماس نظريته باعتبارها "أخلاقيات الخطاب". لذا فإن دفاع هابرماس عن الشرعية يضع أسس ضمان الفرص والحريات الأساسية. [5]

إن مناصري الديمقراطية التشاركية مهتمون بتأثيرات التوزيع الإجتماعي للقوة على المشاركة الفاعلة في العملية التشاركية، وهم أنفسهم منخرطون في الجدل حول موضع المساواة بطريقة لا تختلف عن منظري العدالة، لذا يبدو أن هوة الاختلاف بين منظري الديمقراطية ومنظري العدالة تنحسر بدرجة كبيرة بتوزيع الموارد المادية، فتؤثر الموارد التي يجتازها الأفراد على موقفهم في العملية التشاركية والتشاورية، لذا يجب على أنصار الديمقراطية التشاركية أن يأخذوا في الحسبان تأثيرات التوزيع الاجتماعي للقوة و الموارد

---

[1] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 7.

[2] Adam prezeworski, **democracy and the market : political and economic reforms in eastern Europe and Latin America**. Cambridge: Cambridge university press, 1991, p.26

[3] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 8.

[4] Graciela Ducatenzeiler, op.cit, p.192

[5] كولن فارلي، مرجع سابق، ص ص 272-273.

على المشاركة الفاعلة في العملية الديمقراطية.[1] لذلك يستلزم الصالح العام المشترك أن نقوم بتعليم مواطن المستقبل المهارة والمعارف الضرورية لحماية حريات وفرص جميع المواطنين. [2]

ويرى آلان تورين أن ما يضفي صفة "الشعبية" على فكرة الديمقراطية هو أنها تعارض التفاوتات المجتمعية بمبدأ المساواة. فهذا الانقلاب الذي تعرض له سلّم المراتب المجتمعية،التي كثيرا ما كانت تتحل صفة الطبيعية باسم المساواة في الحقوق، لم يسفر عن إيجاد نصاب سياسي متميز عن النصاب المجتمعي وحسب، بل إنه غيّر هذا الأخير، إذ أن المساواة في الحقوق تصبح مجرد فكرة غامضة ما لم تترجم إلى ضغوطات باتجاه مساواة الأمر الواقع، باتجاه "ضرب من ضروب التكافؤ حسب الظروف" كما كان يقول جون جاك روسو.[3] فتشمل المبادئ الجوهرية للديمقراطية التشاركية الحريات الأساسية والفرص المنصفة، وتسري هذه المبادئ على الأشخاص ليس لمجرد التشاور الديمقراطي، بل أيضا من أجل التبادلية والاحترام المتبادل والإنصاف. [4]

ويعرف مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان 1993، الديمقراطية المشاركتية على أنها: "**الآلية التي تركز على حرية التعبير للشعب الذي يحدد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويقوم بالمشاركة في كل مظاهر الحياة** ". وطرح كوفي عنان في إعلان الألفية أنه:" **لن ندخر أي مجهود لترقية الديمقراطية، وتقوية دولة القانون، واحترام كل الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها على الساحة العالمية**".[5]

إن الديمقراطية المشاركاتية تجعل من حقوق الإنسان المنطلق الفلسفي والتأسيسي الأول الذي يقيم دولة عمادها حقوق الإنسان، وتجعل من أمن الإنسان بعدا محوريا في إستراتيجية أمن الدولة، وتجعل من

---

[1] كولن فارلي، نفس المرجع، ص 276.

[2] نفس المرجع، ص 280.

[3] آلان تورين، **ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية.**(تر: حسن قبيسي)، ط2، بيروت: دار الساقي، 2001 ، ص 86.

[4] كولن فارلي، مرجع سابق، ص 275.

[5] PNUD, **rapport mondial sur le développement humain : approfondir la démocratie dans un monde fragmenté**. Bruxelles: book université, 2002, p.3

البرلمان عمادا محوريا للنظام السياسي، وتجعل النظام السياسي في خدمة المواطن والمواطن وحاجاته مصادر المشروعية ومعايير قياس مستوى فعالية النظام السياسي ودرجة ديمقراطيته.

ويقصد بالديمقراطية التشاركيه، النظام الديمقراطي القائم على الشعور بالكفاءة السياسية التي تغدي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، ويساهم في تشكيل كتلة من المواطنين مطلعة وقادرة على الاهتمام الدائم. وبذلك تكون مشاركة المواطنين مباشرة في تنظيم المؤسسات الاجتماعية، ومحاولة إلغاء البيروقراطية لأنها تمثل الأشخاص الذين يصعب محاسبتهم في الحياة العامة والخاصة أو تقليصها للحد الأدنى، ودعم المرأة كمشاركة فعالة جنبا إلى جنب مع الرجل.[1] وأن تقرير المصير ديمقراطيا لا يتحقق إلا حين يتحول شعب الدولة إلى أمة من المواطنين يتولون مصائرهم السياسية، ولا تكتمل جماعة الأشخاص القانونيين المتساوين الأحرار إلا بالعمل الديمقراطي لشرعنة السيادة. [2]

أما بالنسبة للأمم المتحدة ورعايتها لمفهوم الديمقراطية التشاركيه، فقد صدر عن الجمعية العامة، القرار رقم 96/55، تحت عنوان: "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، فناشد الدول الأعضاء بأنه يجب:

> "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها بوسائل منها:تعزيز التعددية... تعزيز وحماية واحترام جميع حقوق الإنسان ... تعزيز سيادة القانون ... إقامة تعزيز وصون نظام انتخابي يكفل التعبير عن إرادة الشعب تعبيرا حرا ونزيها عن طريق انتخابات حقيقية ودورية ... إنشاء وتحسين الإطار القانوني والآليات اللازمة لتمكين جميع أعضاء المجتمع المدني من المشاركة في تعزيز وتوطيد الديمقراطية ... تعزيز الديمقراطية بواسطة الحكم الصالح ... تعزيز الديمقراطية بتعزيز التنمية المستدامة ... وتدعيم التلاحم والتضامن الاجتماعيين".[3]

وجاء في إعلان للأمم المتحدة في سبتمبر 2005 ضرورة إنشاء "صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية" (united nations democracy fund- UNDEF)، ويؤكد الإعلان ضرورة تبني الديمقراطية المشاركتية بالقول: "**إننا نؤكد مجددا أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب**

---

[1] ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**. (تر: فاضل جتكر)، بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 377.

[2] يورغن هابرماس، **الحداثة وخطابها السياسي**. (تر: جورج تامر)، بيروت: دار النهار، 2002، ص ص127-128.

[3] سليم الحص (وآخرون)، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: دعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية**. بحوث ومناقصات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ص 96-97.

المعبّر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها ... ونشدد على أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ومتآزرة ".[1]

وتتميز الديمقراطية التشاركية بالخصائص التالية: [2]

- أنها تعددية في تأكيدها ضرورة التواصل عبر الاختلاف دون إلغاء هذا الاختلاف.
- أنها تأملية في توجهها المتشكك إزاء التقاليد الراسخة.
- أنها عبر قومية في قدرتها على تجاوز حدود الدولة إلى مواضع لا توجد بها أطر دستورية.
- أنها إيكولوجية في تفتحها التواصلي مع الطبيعة غير البشرية.
- أنها ديناميكية في انفتاحها أمام قيود وفرص الديمقراطية المتغيرة دوما.

المطلب الثالث: مبادئ الديمقراطية التشاركيه

أولا: حقوق الإنسان ودولة الحق

اكتسبت فكرة حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة قدرا كبيرا من الدعم والتأييد، وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية في الخطاب الدولي. ويحظى خطاب حقوق الإنسان الآن بقبول على أوسع نطاق، أكثر مما كان عليه الحال في الماضي. و أصبح لغة الاتصال على الصعيدين القومي والدولي يعكس تحولا في الأولويات ومناط التأكيد إذا ما قورنت بالأسلوب الجدلي الذي كان سائدا منذ بضعة عقود، وأصبحت حقوق الإنسان أيضا جانبا مهما في أدبيات التنمية والتطوير. [3]

ومع هذا فإن الانتصار الواضح لفكرة واستخدام حقوق الإنسان يتعايش مع قدر من نزعة الشك الحقيقية تتردد داخل أوساط متشددة في نقدها بشأن مدى عمق وتلاحم هذا النهج، ويدور الشك حول إمكانية توفير قدر من السذاجة بشأن إجمالي البنية المفاهيمية التي يرتكز عليها خطاب حقوق

---

(1) http://www.UNDP.org/dpa/pressrelease/releases/2005/september/democracia.htm

(2) john dryzek, **deliberative democracy and beyond: liberals, critics, and contestations.** oxford: oxford university press, 2000, p.92

(3) Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.227

الإنسان.[1] وإذا كان لدينا أي شك حول مدى قصور قانون حقوق الإنسان عن استثارة قبول واستحسان عالميين، فلا بد من أن يكون المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا منتصف عام 1993، قد أزال هذا الشك. فقد كانت مقاومة ارتقاء حقوق الإنسان وحتى الهجمة المضادة الواثقة. وفي ضوء هذه التوجهات فإنّ غلبة العدالة على المستوى العالمي فيما يتصل بحقوق الإنسان تبدو بعيدة المنال إلى حد يفوق القياس. [2]

ولعل الأفضل في الحقيقة اعتبار حقوق الإنسان مجموعة من الدعاوى الأخلاقية التي يتعين ألا نطابق بينها وبين الحقوق الشرعية المقررة بتشريع، ولكن لا بد لهذا التفسير المعياري أن لا يطمس جدوى فكرة حقوق الإنسان داخل نوع السياق الذي تبرز فيه، وأنّ الحريات المقترنة بحقوق بذاتها يمكن أن تكون هي بؤرة الاهتمام أثناء الحوار، ويتعين علينا أن نحكم على حقوق الإنسان باعتبارها منظومة حجج أخلاقية وأساسا لمطالبات سياسية. [3] إضافة إلى كونها بناء متكامل يسند بعضه بعضا، وأنّها كل متكامل ترتبط مكوناته بعلائق من الاعتماد المتبادل والتأثير والتأثر، والترويج بوضوح لفكرة مفادها أنّ الكرامة الإنسانية تتطلب احترام كافة الحريات وحمايتها من الخوف والحاجة. [4] ويؤكد كوفي عنان في خطاب له إلى لجنة حقوق الإنسان في جنيف أنّ حقوق الإنسان متكاملة وغير قابلة للتجزئة سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. [5]

إن قضية الحريات الأساسية والصياغات المقترنة بها في صورة حقوق تبنى على: [6]

1- أهميتها الأصيلة الجوهرية.

2- دورها المترابط منطقيا من حيث النتائج لتوفير حافز سياسي تكفل الأمن الاقتصادي.

---

[1] Amartya sen, Idem.

[2] G. Best, **« justic, International Relations and Human Rights »**. International Affairs, 71 (4), 1995, p.793

[3] Amartya sen**, Development as Freedom**, op.cit, pp.229-230

[4] بول جوردون لورين، **نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية:الرؤى**.(تر: أحمد أمين الجمل)،القاهرة: المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004، ص 30.

[5] Kofi Annan, **« universality and indivisibility of Human rights »**, UN news center, 24 April 2003. http : //www.UN.org/apps/news/story.asp?

[6] Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.246

3- دورها البنائي في نشوء وتطور القيم والأولويات.

وتعتبر حقوق الإنسان الركيزة الأساسية لبناء دولة الحق، التي تكفل مبدأ المواطنة الذي يحقق في الإنسان نفسه "مركب الدولة"، والمواطن هو الدولة في الإنسان الفرد، كون الدائرة الديمقراطية ليست سوى التربية المستمرة للديمقراطية، هذه الدائرة المفردة لنظام يعطي لنفسه وجوده كمهمة لا نهائية، تحقق الواجب النوعي للمواطنين الذين كي يكونوا "كلاّ" كما هم في الدولة يتوجب عليهم أن يصبحوا "كل" الدولة في شخصهم بالذات. [1]

إنّ مبدأ المساواة في الحقوق الذي لا وجود للديمقراطية بدونه لا يقتصر على منح جميع المواطنين حقوقا واحدة، بل هو وسيلة للتعويض عن التفاوتات والإجحافات المجتمعية باسم مجموعة من الحقوق المعنوية، بحيث أنّ على الدولة الديمقراطية أن تعترف لمواطنيها بكافة الحقوق، لكن الاعتراف بحقوق الأفراد في الدولة ليس كافيا لوصف النظام بأنّه ديمقراطي، بل يجب إكمال هذه الحقوق بحيث تكون مكفولة لكل المواطنين دون استثناء.[2] ضمن إطار القانون لأنّ دولة القانون هي التي تحمي حقوق الأفراد من خطر الإستبداد والقهر والعنف. [3] والدولة لا تقوم بذلك على سبيل الحد من سلطتها وحسب، بل تقوم به لأنّها تعترف بأنّ وظيفة النظام السياسي تقوم على تعويض الإجحافات المجتمعية، وهذا ما يعبّر عنه بوضوح أحد أبرز ممثلي المدرسة الليبرالية المعاصرة (رونالد دوركن - Ronald Dworkin)، في كتابه (أخذ الحقوق مأخذ الجد-Taking Rights Seriously)، بقوله: "**إنّ المساواة السياسية تفترض أن يكون للضعفاء من أبناء طائفة سياسية معينة حق احترامهم والاهتمام بهم من جانب حكومتهم، على أن يكون هذا الحق مساويا للحق الذي يؤمّنه الأقوياء لأنفسهم، بحيث أنّه إذا كان لبعض الأفراد أن يتمتعوا بحرية اتخاذ قرارات معينة، مهما كانت مضاعفاتها بالنسبة للصالح العام، فيجب أن يتمتع**

---

[1] لوي ألتوسير، **مونتسكيو،السياسة والتاريخ**. (تر: نادر ذكرى)، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص ص 60- 61.

[2] Edward Charlier, **L'état et son droit : leur logique et leurs inconséquences**. Paris: Economica, 1984, p.353

[3] Miche Troper, **pour une Théorie Juridique de l'état**. Paris : presses universitaire de France, 1994, p.34

جميع الأفراد بالحرية نفسها".[1] ويرى أن العقيدة الديمقراطية تتعارض في العمق مع ديمقراطية الأغلبية التي يمكن أن تقوم على تهديد مصالح البعض من أجل إرضاء القسم الأكبر من الشعب. [2]

وعندما يقارن دوركن بين أطروحات المدرسة النفعية والمدرسة الوضعية الشرعية، يعارض بين الحقوق التي يحددها القانون، والحقوق الأساسية. هذه الأخيرة، التي تتحدد بموجب المؤسسات، تتطلع إلى إبرام عدد من الحقوق و المبادئ المعنوية، مما يجعل هذه الحقوق قابلة للاستعمال في وجه الدولة، رغم كونها معترفا بها من قبل الدولة نفسها.

لقد كان منظرو الديمقراطية من لوك إلى روسو إلى توكفيل على دراية أنّ، الديمقراطية لم تكن تكتفي بطرح المساواة بالحقوق بصورة تجريدية، بل إنها كانت تدعو إلى المساواة في الحقوق على سبيل مكافحة التفاوتات والإجحافات القائمة، لا سيما تلك التي تحول دون الوصول إلى مراكز القرار العام. ولو أنّ المبادئ الديمقراطية لا تفعل فعلها بما هي ملاذ ضد هذه التفاوتات، لكانت نفاقا لا طائل منه. وحتى يقوم القانون بذلك الدور الذي ينيطه به دوركن، ينبغي أن يكون الملاذ مستعملا استعمالا نشطا من قبل أبناء الطائفة الضعفاء. فالديمقراطية لا يمكن أن تنفصل عن حقوق الإنسان، وبالتالي لا يمكن أن تختزل إلى مقولة حكم الأكثرية، أو ديمقراطية الأغلبية، التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الأقليات استجابة لمطالب الأكثرية من المواطنين. [3] وهذا الفهم الذي يعبّر عنه دوركن بمنتهى الوضوح، فهم مختلف عن أنواع الفهم الأخرى، كما هو الحال عند راولز Rawls في كتابه (نظرية في العدالة– une théorie de la Justice)، إلى تعريف مبدأ العدالة بالاستناد إلى فكرة الصالح العام، كأن يصار إلى التخفيف من الإجحاف الذي يلحق بالشرائح الاجتماعية المحرومة، الأمر الذي قد يعبر عنه بتعابير نفعية من نوع السعي إلى تحقيق أكبر قسط من المكاسب للطائفة بأسرها، وإلغاء كل أشكال التوزيع اللامتساوي للقوة

---

[1] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 34.

[2] Muriel Rouyer, **« les promesses du constitutionalisme »**. Raison politique, N° 10, Février 2003, p.11

[3] Idem.

السياسية والمطالبة بأشكال جديدة للديمقراطية تجمع بين التعددية السياسية والعدالة والمساواة في كافة المجالات. [1]

إن دولة الحق تضع حدا لتجاوز السلطات حدود صلاحياتها، وتضمن للفرد المواطن حماية حرياته وضمان إجراءات وطرق المحاكمات القانونية. [2] وفكرة الديمقراطية لا يمكن أن تنفصل عن فكرة الحقوق التي لا تستند إلى مصلحة المجتمع فحسب، بل إلى مبدأ يقع خارج تنظيم الحياة الجماعية. لذا لا يجوز أن تختزل الديمقراطية إلى مجرد مؤسسات عامة، أو إلى مجرد تحديد للسلطات، أو حتى إلى مبدأ إنتخاب الحكام إنتخابا حرا وعلى فترات منتظمة، إنّما أمر لا يجوز فصله عن نظرية للحقوق و عن ممارسة لهذه الحقوق.[3] ويمكن تجسيد ذلك من خلال دولة الحق، التي تجعل من الإنسان وحاجاته أساس منطق الحكم والعدالة، ويعتبر أودونيل– G.O'Donnell، أنّ دولة الحق– L'Etat de droit عبارة عن نقاش في طور البحث، ويقدم تعريف صغير على أنّها:" **تطبيق عملي لقانون منصف، الذي يكون تحت إشراف المؤسسات الدولية، يشمل النظام القضائي. وهذا التطبيق العادل للقانون يدل على تطبيق عملي للقانون من قبل المحاكم الإدارية والقضائية يكون متجانسا ومترابطا في كل الحالات، يمنع الاختلافات الطبقية في المجتمع، وجمود إمكانية المشاركة، ويضمن المراجعات لترسيخ الإجراءات القانونية والشفافية**".[4]

وصدر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا عام 1993، "إعلان وبرنامج عمل فيينا"، الذي شدد على الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، معتبرا أنّ إقامة العدل، بما في ذلك وجود وكالات لاتخاذ القوانين وللملاحقة القضائية، وبصفة خاصة وجود قضاء مستقل ومؤسسة قانونية مستقلة بما يتماشى تماما مع المعايير الواجبة التطبيق والواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، أمورا أساسية

---

(1) Jean Claude Richard, **« Towards an inclusive democracy »**, the international Journal of inclusive democracy, vol.1, January 2005, p.1

(2) yues mény, yues surel, op.cit, pp. 17-18

(3) آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية** ، مرجع سابق، ص 35.

(4)Guillermo.O'Donnell, **« Repenser la Théorie Démocratique : perspectives Latino-Américaines »**, Revue international de politique comparée, vol.8, N° 2, 2001, p.204

بالنسبة للإعمال التام وغير التمييزي لحقوق الإنسان، وأمورا لا غنى عنها لعمليتي الديمقراطية المشاركتية والتنمية الإنسانية المستدامة. [1]

ثانيا: المواطنة

تحلينا كلمة مواطنة (citizenship) إحالة مباشرة على الدولة القومية. لكن بوسعنا إعطاءها معنى أعم، كما يفعل مايكل والزر، إذ يتحدث عن حق المرء بالعضوية (membership) وبالإنتماء إلى جماعة. و الانتماء الذي يتحدد بحقوق وضمانات، وبالتالي بفروقات معترف بها عمّن لا ينتمون إلى هذه الجماعة بحكم عملية تبلور بعض الطلبات الديمقراطية. ليس الانتماء بحد ذاته هو الديمقراطي، إذ لا شيء من الديمقراطية في وعي الجندي بالانتماء إلى جيش معين، لكن العضوية تتعارض مع التبعية وتتحدد بحقوق، فهي شرط من شروط الديمقراطية الأساسية. [2]

وللوعي بالانتماء وجهان متكاملان. فوعي المرء بأنّه مواطن، وهو وعي ظهر خلال الثورة الفرنسية، كان مرتبطا بالدرجة الأولى برغبة الخروج من النظام القديم ورفض الانقياد والإذعان، أما الوعي بالانتماء إلى جماعة معينة فهو لا يتعارض مع الحد من السلطة بل العكس، فهو يكمّل الحد المذكور. إذ أنّ السلطة المطلقة تستخدم الأفراد والجماعات كموارد ووسائل، لا كمجوعات تملك استقلالية معينة في تسيير أمورها وشخصية جماعية. لكن الانتماء إلى جماعة يشكل من جهة أخرى الجانب الدفاعي من وعي ديمقراطي إذا هو ساهم في تخليص الفرد من هيمنة مجتمعية وسياسية ما. ولأنّ الانتماء إلى طائفة قومية كان مرتبطا كل الارتباط بولادة عدد من المؤسسات الحرة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فإنّه ارتبط في هذه البلدان كل هذا الارتباط بالفكر الديمقراطي. [3]

فشهد مبدأ المواطنة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر تطورا نوعيا وكميا، باعتباره حقا غير منازع فيه. وقد اتسع نطاق شموله لفئات المواطنين البالغين سن الرشد من الجنسين. كما تحسنت آليات ممارسته وزاد تأثيره في أرض الواقع، عندما أصبح جميع المواطنين دون تمييز ولا سيما

---

[1] سليم الحص (وآخرون)، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد**، مرجع سابق، ص 92.

[2] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 91.

[3] نفس المرجع، ص ص 91-92.

المرأة يتمتعون بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبيرا عن كون الشعب مصدرا للسلطات. ومن هنا فإقرار ومراعاة مبدأ المواطنة أصبح اليوم حقا غير منازع فيه مرغوبا في حد ذاته. [1]

ويمثل مفهوم المواطنة أساس عملية الاندماج الوطني حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة كما كان المدخل إلى إرساء أسس نظم الحكم الديمقراطي. [2]

لذلك تعد المواطنة علاقة بين الفرد والدولة يرتبط فيها الطرفان معا بالحقوق المتبادلة والواجبات. يختلف المواطنون عن الرعايا والأجانب، باعتبار أنّ المواطنين مكتملوا العضوية في المجتمع السياسي أو الدولة استنادا على ما إذا كانت تتشكل من قبل الفردية أو التشاركية. فمن خلال ارتباطها مع الليبرالية تقدم الفردية مبدأ " حقوق المواطنة " وتضع تأكيدا خاصا على التحويل الخاص، أو الملكية الخاصة، ووضع الفرد باعتباره فاعلا ذا استقلالية. هناك أيضا رؤى اشتراكية ومحافظة للتشاركية، تقدم كل منها مبدأ "واجب المواطنة" وتلقي الضوء على أهمية المسؤولية المدنية. وتتجه هذه النظريات نحو تصوير الدولة كوكالة معنوية، وتؤكد على أهمية الحاجة إلى المجتمع ودور الوجود الاجتماعي. [3]

بالتالي، يمكن رصد جذور فكرة أن المواطنة تمثل الغاية الصحيحة للحكومة في الفكر السياسي لليونان القديمة، وإلى الاعتقاد بأنّ الاهتمام بالمصلحة العامة يمثل خاصية أساسية للوجود الفردي، لذلك تعكس عودة الاهتمام بالمواطنة اهتماما قويا والتزاما بالوجه العام للحياة الإنسانية. وتركز الآراء المتعارضة حول المواطنة على الحقوق والقيم التي يتضمنها كمبدأ أساسي. [4]

ففي ظل تفاعل كل من عامل الدولة القومية والمشاركة السياسية وحكم القانون وتطور كل منها انتقلت دائرة الحضارة الأوروبية من المفهوم التقليدي للمواطنة الذي استمد جذوره من الفكر السياسي اليوناني والروماني وجاء تلبية لحاجة الدولة القومية الحديثة إلى المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يستند

---

[1] علي خليفة الكواري، (وآخرون)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 29.

[2] نفس المرجع، ص13.

[3] أندرو هايوود، مرجع سابق، ص 144.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

إلى فكر عصر النهضة والتنوير وأطروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب هو مصدر السلطة واتخاذ القرار. [1]

فتشير "دائرة المعارف البريطانية" إلى المواطنة بأنّها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وتؤكد دائرة المعارف البريطانية أنّ المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وعلى الرغم من أنّ الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة، إلا أنّها تعني امتيازات أخرى خاصة، منها الحماية في الخارج. وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأنّ المواطنة "**على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة**".[2]

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أنّ المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم. وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل "دائرة المعارف البريطانية" المشار إليها سابقا، وتؤكد أنّ:"**المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم**".[3]

وتعرف "موسوعة كولير" الأمريكية كلمة (citizenship) (وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز) بأنّها " **أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا** ".[4]

فالديمقراطية في جميع أشكالها تضع حرية الاختيار السياسي فوق كل اعتبار. وهذا هو المعنى الأخير لتعريف الديمقراطية نفسه: حرية اختيار المحكومين لحكامهم. وفكرة المواطنة تنادي بتحمل كل امرئ لمسؤولية سياسية وتدافع بالتالي عن التنظيم الإرادي للحياة المجتمعية ضد كل أنواع المنطق غير

---

[1] Derek Heater, Dawn Oliver, **The Foundations of citizenship**. New York: Harvester wheatsheaf, 1994, pp.11-19

[2] علي خليفة الكواري (وآخرون)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 30.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

للمزيد أنظر:

World Book International, **The world Book Encyclopedia**. London: world Book, Inc, vol.4, 1992, p.15

[4] نفس المرجع، ص 31.

السياسية التي يدّعي البعض أنّها "طبيعية"، سواء في ذلك منطق السوق أو منطق المصلحة القومية. فالمواطنة ليست الوطنية (أو الجنسية). فالوطنية تدل على انتماء المرء إلى دولة قومية، في حين أنّ المواطنة تمنح الحق بالاشتراك في تسيير المجتمع تسييرا مباشرا أو غير مباشر. الوطنية تخلق تضامنا في أداء الواجبات، بينما المواطنة تمنح حقوقا. [1]

وبدون مبدأ المواطنة لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية على الورق لا يتوفر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع، مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفر فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية، وحق الحصول على المعلومات. [2]

وتطرح دراسات متخصصة حول مقومات المواطنة، رؤية تتلخص فيما يلي: [3]

أولا: المواطنة تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

ثانيا: من أجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون أن يعامل الجميع معاملة متساوية، و أن يحمي و يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضا ضمانات قيام الشروط الاجتماعية و الاقتصادية لتحقيق الإنصاف. كما أن على القانون أن يمكّن الأفراد من أن يشاركوا بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ثالثا: التعددية السياسية

يظهر مفهوم التعددية السياسية في قلب الديمقراطية الليبرالية، حيث عرف تطورا في عدة اتجاهات اقتصادية – اجتماعية وسياسية. [4] وترجع بعض التحليلات نظرية التعددية إلى كتابات مبكرة– ككتاب الديمقراطية في أمريكا، لدي توكفيل (1835)، وصفت المجتمع الأمريكي بصفات منها: غياب

---

[1] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص ص 95–96.

[2] Robert A.dahl, **Democracy and its critics**. New Haven, CT: Yale university press, 1989, p.164

[3] علي خليفة الكواري (وآخرون)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص 31.

[4] yues mény, yues smel, op.cit, p.14

الارستقراطية وانتشار الجماعات التطوعية والقوة التي حالت دون التعسف في استخدام السلطة من قبل الحكومة الفدرالية. وقد أكد توكفيل أن لا مركزية السلطة وانتشار الجماعات المستقلة التي تتوسط العلاقة بين الحكومة المركزية والأفراد من شأنه تأكيد طابع التعددية. كما أنّ التعددية العرقية والثقافية –والتي قد تهدد تكامل المجتمعات المنقسمة– يمكنها إثراء التعددية السياسية، في سياق من التنوع والاختلاف، والذي قد يمكن علاج سلبياته من خلال خلق الشعور بالأمة الواحدة. [1]

وتحظى كتابات روبرت دال بأهمية كبيرة في إطار التعددية، وما أسماه البولياركية، وتعتبر شكلا من أشكال التعددية. فكلاهما توكفيل ودال، يعزز فكرة انتشار السلطة وتوزيعها على نطاق أكثر اتساعا وتنوعا بين فواعل متعددة في كافة المجالات وفي جو من المؤسسية. [2]

لذلك ارتبط تطور مفاهيم التعددية السياسية تاريخيا بالاهتمام المتزايد في الفكر السياسي، إبتداءا من القرن السابع عشر فصاعدا، وبشرعية المصالح الخاصة ومفاهيم الصالح العام. وتأصل هذا التأكيد في نظريات الحقوق الطبيعية، خاصة حق الملكية. وتغير الموقف تجاه الملكية من وجهة النظر الجمهورية، التي أكد أهميتها لتجنيد المواطنين من أجل المشاركة المسؤولة في المجتمع السياسي، إلى وجهة النظر التي تقول أنّ الملكية تجسد "حقا طبيعيا"، وأنّها كانت تقريبا شرطا مسبقا للمجتمع السياسي. وبالتالي أصبح المجتمع السياسي حارس الملكية. [3]

ومنه فإنّ ظهور التعددية في مراكز السلطة ونويات المجتمع المدني، ارتبط بصورة وثيقة بنشأة نوع جديد من الاقتصاد السياسي وأساليب جديدة للإنتاج، أي اقتصاد السوق، الرأسمالية التجارية أولا ثم الرأسمالية الصناعية فيما بعد. وخلقت هذه العمليات نويات لمراكز قوى مستقلة نسبيا، كانت بعيدة عن متناول السلطات السياسية. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما ادعت مراكز القوى الجديدة هذه الحق في الوصول المستقل ذاتيا لمراكز السلطة. [4]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**. ط2، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 2006، ص 19.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] س. ن. أيزنشتان، مرجع سابق، ص 34.

[4] نفس المرجع، ص 16.

كما ظهر ميل للإتحاد بين هذه المجالات مع استمرار المواجهة بينها وبين الدولة في ظل نظام الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق. [1]

لقد اقتضت نشأة الإقتصادات الرأسمالية، والنظام الرأسمالي الدولي والتوسع الاقتصادي المستمر الذي صاحبه خلق طبقات جديدة، ومراتب اجتماعية جديدة مما أتاح ظهور أنواع جديدة من العلاقات والمواجهات الطبقية. وقد ارتبط هذا التطور بصورة وثيقة بالتغيرات المستمرة في توزيع الموارد وفي أساليب الوصول إليها. وتعرضت قطاعات عديدة من المجتمع للاضطرابات الاجتماعية، وناضلت بعض الجماعات الاجتماعية المستبعدة من أجل الدخول في الساحة السياسية والأطر المؤسسية المركزية،[2] كون المجتمع ديمقراطي انطلاقا من فضيلة الحرية السياسية، فإنّه يضمن اعتدال السلطة ومشاركة المحكومين في العمل الجماعي. [3]

ولا ينحصر مفهوم التعددية السياسية في وجود عدد من الأحزاب فحسب، ولكن أيضا بقدرة هذه الأحزاب على بناء تصورات لبرامج الدولة والمجتمع تتميز عن بعضها البعض ومعبرة بذلك عن نضجها وفعاليتها ومستوى تفاعلها مع المجتمع.

وبالإضافة إلى بعدها الحزبي تقتضي التعددية السياسية وجود مجتمع مدني يتعدى كونه يؤدي وظيفة تنشئة وتعبئة الجماهير وتقديم المعلومات، بل يكون يتمتع بشخصية معنوية مستقلة[4]، وقادرا على أن يكون قوة اقتراح اجتماعية وقوة ضغط سياسية مؤثرة على الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي باعتبارها منظمات تساعد على وضع الأهداف وتطوير وتوسيع البدائل. [5]

---

[1] yues mény, yues surel, op.cit, pp.14-15

[2] Michel Camau, « **sociétés civiles Réelles et Téléologie de la Démocratisations** ». Revue international de politique comparée, vol.9, Nº2, 2002, pp.217-220

و س .ن. أيز نشتات، مرجع سابق، ص ص 16- 17.

[3] جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية.**(تر: محمد عرب صاصيلا)، ط3، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 179.

[4]Frédéric Sudre, **Droit international et européen des droit de l'homme**. Paris: puF, 2002, p.94

[5]Susan Scarrow**, political parties and democracy in the theoretical and practical perspectives**. Washington: National democratic institute for international affair, 2005, p.3

كما أنّ التعددية السياسية، لا تعبّر فقط على مجموعة من الأحزاب أو كتلة من الجمعيات، ولكن هي بالأساس مؤسسة ومعبرة في آن واحد لثقافة الاختلاف والحوار والتلاقح الفكري والسياسي، والفعل الاتصالي الذي يهدف إلى التوصل إلى تفاهم متبادل في ظل اختلاف المصالح، والأطر الثقافية واللغوية لأنّه الطريق لبناء إجماع ديمقراطي. [1]

وإذا كانت المصالح متعددة ومتنوعة، وكان لكل فرد جملة من المطالب المرتبطة بحاجاته، فلا وجود للديمقراطية ما لم تكن تمثيلية، واختيار الحاكمين اختيارا حرا من قبل المحكومين، وحتى تتوفر الصفة التمثيلية ينبغي أن يكون هناك تظافر شديد للمطالب النابعة من عدد شديد التنوع من أفراد وقطاعات الحياة المجتمعية. وحتى يكون للديمقراطية أسس مجتمعية شديدة المتانة، ينبغي دفع هذا المبدأ إلى غايته القصوى، والتوصل إلى تجاوب معين بين طلبات مجتمعية معينة وعروض سياسية معينة، أي بعبارة أبسط بين فئات مجتمعية معينة وأحزاب سياسية معينة. [2] فأهم إنجازات الديمقراطية إيجابية هو التقدم المستمر في تحويل مفهوم المواطن إلى مؤسسات ذات نتائج عملية. [3]

وفي إطار التعددية السياسية، فإنّ القوة السياسية لها مصادر ومراكز متعددة، وأنّ السلطة لا تتركز لدى مجموعة محدودة من الأشخاص، بل تكون موزعة بين جماعات ومراكز مختلفة ومتنافسة فيما بينها مع ضمان التكافؤ في الفرص والمساواة أمام القانون وفصل السلطات وعدم احتكارها من طرف جهة معينة، في جو تسود فيه الثقافة السياسية الديمقراطية. [4]

تكرس التعددية السياسية التنافس السياسي من أجل تطوير آليات العقلانية السياسية[5] والديمقراطية والديمقراطية المشاركتية، والحكم الراشد، مما يحد من تسلطية النظام السياسي، و ضمان الصفة التمثيلية

---

[1] دانيال يانكلوفيتش، **الديمقراطية وقرار الجماهير: كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيدا.** (تر: كمال عبد الرؤوف)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993، ص 299.

[2] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 73.

[3] لسلي ليبسون، **الحضارة الديمقراطية.** (تر: عباس العمر، فؤاد مويساتي)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1964، ص100.

[4] George A. Kourvetaris, **political sociology: structure and process**.London: Allyn and Bacon, 1997, pp.21-22

[5] Guy Hermet, **« Autoritarisme, Démocratie et Neutralité Axiologique chez Juan Linz ».** Revue international de politique comparée, vol.13, Nº 1, 2006, p.89

للقوى المجتمعية الفاعلة.[1] بما يخلق في النهاية نظاما سياسيا يؤمن بالتداول، الرقابة، الشفافية، المحاسبة والجزاء. فالتعددية السياسية تؤسس للمشروعية السياسية بالانتخابات والفعالية من جهة، كما أنّها تؤسس أيضا لمنطق حكم يكرس حقوق المواطنة، يؤمن بالحريات العامة ويقدسها بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، وحرية المعارضة المؤسسة لحركية التغيير السياسي حسب هندسة انتخابية تعددية تعكس طبيعة المجتمع وتبنى من خلالها ثقافة سياسية مواطنية وديمقراطية. [2]

فالتعددية السياسية بمنحناها الإيجابي والفعال تقتضي الشروط التالية:

- وجود دستور ديمقراطي وقانون فعال مبني على حقوق الإنسان.
- وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تكرس قيمة المعارضة.
- وجود هيكلة سلطوية تكرس الدور المحوري للبرلمان والصفة التمثيلية للنواب.
- وجود صحافة حرة قادرة على نشر البرامج السياسية للأحزاب، وخلق مجال إعلامي حر وفعال ينمي النضج الديمقراطي للنخب والمواطنين على حد سواء.

ويمكن وبشكل واسع تعريف التعددية السياسية كاعتقاد، أو التزام بالتنوع، أي وجود أشياء متعددة. وعلى أية حال، فإنّ المصطلح معقد، لأنّه يمكن أن يستخدم معنيين: معياري ووصفي، وأحيانا يجمع بين أو يمزج كلا من الملاحظات الوصفية مع المصادقات المعيارية، وأنّه أيضا ذو تطبيقات متعددة. فهو كمصطلح معياري يتضمن التعددية أو التنوع كأمر صحي، ومرغوب فيه لذاته، لأنّه عادة يكرس الحرية ويعزز المناقشة والحوار والفهم. أما كمصطلح وصفي، فإنّه يستطيع أن يتخذ العديد من الأشكال، فتشير التعددية السياسية إلى تعددية في القيم الأخلاقية، بينما تقترح التعددية الثقافية تنوعا في نمط الحياة والأعراف الثقافية. وعلى أية حال، تستخدم التعددية السياسية بشكل أكثر ضيقا كنظرية لتوزيع القوة السياسية، وأن القوة منتشرة بشكل واسع في المجتمع أكثر من كونها مركزة في أيدي نخبة أو طبقة حاكمة. في هذه الصيغة، فعادة ما ترى التعددية كنظرية لسياسة جماعية، والتي يكون الأفراد فيها، وإلى

---

(1) Guy Hermet, Ibid; p.86

(2) Andreas Schedler, « **comment observer la consolidation Démocratique ?** ». Revue international de politique comparée, vol.8, Nº 2, 2001, pp.240 -241

حد كبير، ممثلين من خلال عضويتهم في جماعات منظمة، وأن كل تلك الجماعات لديها سبيل للوصول إلى عملية صنع السياسة. [1]

وتتحدد الافتراضات الأساسية لمنظور التعددية السياسية كأحد مبادئ الديمقراطية التشاركية على النحو التالي: [2]

– أنّ هناك مساواة تقريبية بين الجماعات، حيث أنّ لكل جماعة طريقا للوصول إلى الحكم، بينما لا تتمتع جماعة بوضع مسيطر بينها.

– ينتمي كل المواطنين إلى جماعات، وأن كثيرا منهم سوف يكون لهم عضوية في جماعات متعددة.

– أنّ هناك مستوى مرتفعا من سرعة الاستجابة الداخلية داخل الجماعات، فالقادة مسؤولون أمام الأعضاء.

– على الرغم من أنّ الجماعات لها مصالح متنافسة، فإنّ هناك إجماعا أوسع بين الجماعات على طبيعة عمل النظام السياسي، وقيم الانفتاح والمنافسة.

– أن الدولة محايدة بين الجماعات، وأن الآلية الحكومية تكون مجزأة بما يكفي ليتيح عددا من نقاط الوصول إليها.

فالتعددية السياسية إذن هي الركيزة الأساسية لنظام الديمقراطية التشاركية التي تجعل من المواطنة منطلقها ومن حقوق الإنسان قيمتها المركزية، ووحدة هذه المقومات الثلاثة هي وحدة عملية أكثر مما هي نظرية ومن المستحيل أن ندافع عن واحد منها بدون الدفاع عن الآخرين. [3]

إنّ قوة الديمقراطية الرئيسية تكمن في إرادة المواطنين للعمل المسؤول في الحياة العامة. فالذهنية الديمقراطية تكوّن وعيا جماعيا، بينما تقوم الأنظمة السلطوية ذات التعددية السياسية المحدودة وغير المسؤولة، التي تفتقر إلى تعبئة سياسية شاملة ومركزة، ويمارس فيها القائد السلطة ضمن حدود رسمية

---

[1] أندرو هايوود، مرجع سابق، ص ص 216–217.

[2] نفس المرجع، ص 217.

[3] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 99.

عامة، وتفتقر إلى أيدولوجية مفصلة ومرشدة.[1] هناك من يطلق صفة الديمقراطية على أولوية الشؤون المجتمعية على القرارات السياسية. وهناك من يؤكد بالعكس على أنّ الروابط المجتمعية، وبالتالي الهوية المجتمعية، إنّما تتكون ديمقراطيا عبر العمل السياسي. والواقع أنّ الديمقراطية التشاركية تتحدد بتكامل هذين الأمرين فبدونها تبعد المسافة بين دنيا السلطة ودنيا الهويات الجماعية. فهي التي تقرب بينهما بأنّ تأخذ على عاتقها، في آن معا، طلبات المجتمع ومقتضيات الدولة والتزاماتها. وهذا ما يقودنا مرة أخرى إلى الارتباط المتبادل بين المبادئ الثلاثة السابقة، إذ أنّ المواطنة ترتبط بوحدة الدولة، بينما تستدعي التعددية السياسية وصفتها التمثيلية أولوية الطلبات المجتمعية، الأمر الذي يعطي أهمية مركزية لمبدأ الحد من سلطة الدولة عبر الدعوة إلى حقوق أساسية معينة.

ويستكمل هذا الارتباط المتبادل بقرن كل اثنين من العناصر التكوينية الثلاثة قرنا مؤسساتيا. هكذا تشتمل الديمقراطية التشاركية على ثلاث ترتيبات مؤسساتية رئيسية. فتقرن الأولى بين الاستناد إلى الحقوق الأساسية وتعريف المواطنة، وهذا هو دور الديمقراطية من حيث وسائلها الدستورية. وتقرن الثانية بين احترام الحقوق الأساسية وتمثيل المصالح، وهذا هو الموضوع الرئيسي للأحكام القانونية. وتقرن الثالثة بين التمثيل والمواطنة، وهذه هي الوظيفة الرئيسية التي تضطلع بها الانتخابات البرلمانية الحرة، فيقول آلان تورين:" **هكذا يستطيع المرء أن يتكلم عن سستام ديمقراطي تعمل عناصره الدستورية، من شرعية وبرلمانية، على تشغيل المبادئ الثلاثة:الحد من سلطة الدولة باسم الحقوق الأساسية، والصفة التمثيلية المجتمعية للقوى السياسية الفاعلة، والمواطنية**".[2]

المبحث الثالث: سياسة ما بعد الحداثة:الرأسمالية والديمقراطية و التنمية

انطلاقا من الانجازات الهامة التي تحققت خلال القرن العشرين لفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن كل التفاعلات الإستراتجية للسياسة العالمية، جاءت أطروحات ما بعد الحداثة بتحليلات ومنظورات جديدة، أنتجت تحولات في النظريات والسياسات في مجالات مختلفة، أحدثت بدورها

---

(1) Juan Linz, « **An authoritarian regime: Spain**». in: E.Allardt, S.Rokkan, **mass politics**: **studies in political sociology**. New York: Free press, 1970, pp.254-255

(2) آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 101.

تغيرات في مفاهيم الديمقراطية والتنمية وآليات التطبيق العملي لها بطرق وأساليب جديدة قادرة على تحقيق أهداف الشعوب.

المطلب الأول: الرأسمالية وقيم التنمية الجديدة في ظل الديمقراطية التشاركية

أولا: مبادئ الرأسمالية و فشل عدالة التنمية

لقد سعى الفكر البرجوازي، عبر الاحتفاظ بعقلانيته الاقتصادية كقيمة مطلقة، إلى إضفاء الشرعية على الشكل المنبثق للتنظيم الاجتماعي. كما قام في مجرى الأحداث باعتبار الشكل التنظيمي الجديد مركّبا أبديا يشير إلى نهاية التاريخ.[1] ويطرح بودريار، فرضية يربط فيها بين نهاية التاريخ ونهاية الأيدولوجيا وهو يتجه إلى تبني نظرية " نهاية التاريخ" و يطرح نهاية السياسي. [2] فيقول أنّه:" **لطالما كان هناك أمل أو رجاء أو رؤية بأنّ للأمور غاية وللتاريخ غاية، والتقدم وكل القيم تدفع بنا نحو المستقبل. هنا نوع من الطوبى حية في الثقافة الغربية، ويبدو لي أنّ كل هذه الغايات وهذه القيم قد تم تجاوزها، وتم تجاوز النهاية إلى ما بعدها**".[3]

واستكمالا لما جاء به بودريار، يضيف سمير أمين عن نظام الرأسمالية قائلا: " **إنّ الفوضى على وشك أن تبتلعه، أو هي على وشك أن تؤدي إلى انهياره** ".[4] وفي المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس عام 1999 حول "العولمة المسؤولية"، أشار جان ريتيان رئيس وزراء كندا، إلى أن ما حصل في روسيا وأمريكا اللاتينية أظهر أن العالم يتباهى كثيرا بالرأسمالية، بالنسبة إلي:"**إن الرأسمالية لم تعط أجوبة عن المسائل كافة، فانهيار أسواق واقتصاديات تسببت بالخسائر للأشخاص العاديين**".[5] مثل هذا التوصيف يسمح لنا بتثبيت مستويين من التقييم لنظام الرأسمالية: [6]

---

[1] سمير أمين، **الرأسمالية في عصر العولمة**. بيروت:الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص247.

[2] جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**. (تر: جوزيف عبد الله)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 19.

[3] نفس المرجع، ص 20.

[4] سمير أمين (وآخرون)،**العولمة والنظام الدولي الجديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 104.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6] نفس المرجع، ص ص104- 105.

المستوى الأول: بلا شك أنّ الرأسمالية كنظام في كل مراحلها ذات ميول متنافرة بغض النظر عن تباهي العالم الغربي بها. وأن عمليات الاستقطاب داخلها واسعة، بهذا المعنى يكون نظام الرأسمالية ككل هو فوضى.

المستوى الثاني: إن القول أن نظام الرأسمالية ككل هو فوضى، يسمح لنا بالقول أن نظام الرأسمالية استنفد مهماته التاريخية، وإلا فإن هذه الحالة تختلف عن عملية انهيار النظام باعتبار أن هناك فاصلا تاريخيا غير قليل يتوقف على قدرة الرأسمالية على تجديد نفسها من جهة، ومن جهة أخرى الكيفية التي يتم فيها إدارة الصراع من قبل جل المناهضين للرأسمالية.

إن أحد الشروط الأولى لما بعد الحداثة هي أنّه ليس سهلا بناء تقويم نقدي لواقع هو على هذا الحضور الراهن الطاغي. لقد بات من المتعارف عليه، هذه الأيام أن نسقط سلفا كل تحليل يظهر منه أن "الاقتصاد" يمكن أن يكون محدد للحياة الثقافية (كما اقترح إنجلز ومن تم ألتوسير)، وبالمقابل فالشيء الوحيد الواضح فيما بعد الحداثة هو اعتبار مطلب الربح الصافي هو المحدد في المقام الأول. [1] فيصف فريدرك جايمسون (Fredric Jameson)، ما بعد الحداثة بأنّها " **مجموعة كلية من الصفات الإستطيقية والثقافية والإجراءات**"، وأيضا "**التنظيم الاقتصادي- الاجتماعي لمجتمعنا الذي يدعى الرأسمالية المتأخرة**".[2]

ويؤكد سمير أمين أن، هناك ضرورة لتكثيف جهود البحث والتأمل والدراسة والاستقصاء في ما إذا كانت الليبرالية الجديدة التي تعمل في ظل العولمة ستقود إلى الفوضى؟ إلاّ أنّ الإشكالية اليوم لا تحل بوصول أحزاب ديمقراطية اجتماعية، أو ديمقراطية اشتراكية أو حتى ماركسية للسلطة، لأن وضع رأس المال يختلف كليا عن وضعه في مرحلة الحرب الباردة لسببين[3]:

1) المستوى العالي من تطور التكنولوجيا والمعارف التقنية.

---

[1] ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، مرجع سابق، ص 387.

[2] ليندا هتشيون، مرجع سابق، ص 105.

[3] جيرمي ريفكين،**عصر الوصول:الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة**.(تر:صباح صدّيق الدملوجي)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 193.

[3] سمير أمين (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 105.

2) المستوى العالي من الإمكانات المتاحة " لأممية رأس المال" في الانتشار والاختراق، سواء على مستوى العمق أو مستوى السطح.

وحسب ما جاء به ديفيد هارفي فان رأس المال هو سيرورة وليس شيئا. فهو سيرورة إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية من خلال إنتاج السلع، التي نحن جميعا في العالم متورطون فيها وبقوة. أما القواعد التي تحكم الإجراءات الداخلية لتلك العملية فهي على النحو الذي يؤكد أنها شكل من التنظيم الاجتماعي، ديناميكي، وثوري، يتغير باستمرار ودونما توقف في المجتمع الذي نحن جزء لا يتجزأ منه. [1] و يتحدث بودريار عن المراكز الكبرى للانتقاء المعروفة بالمخازن الكبرى (فرط- الأسواق)، حيث تتبلور من جوانب كثيرة حياة اجتماعية جديدة، يجدر النظر كيف تقوم الأسواق بمركزة وإعادة توزيع منطقة ما وسكانها، كيف تمركز وتعقلن المواقيت والمسارات والممارسات."المقصود هنا في العمق نوع آخر من العمل، عمل تثاقف اجتماعي ومواجهة وامتحان وشيفرة وحكم".[2] و يعرف بودريار السوق الكبير بأنه: "**تعبير عن نمط حياة كامل لم يختلف منه الريف فحسب، بل المدينة أيضا، تاركة المجال أمام التجمع السكني- كتقسيم مديني وظيفي ومرمّز، وهو النموذج المصغّر على مستوى الاستهلاك. ولكن دوره يتجاوز الاستهلاك كثيرا، وليس للأشياء فيه حقيقة خاصة، بل الصدارة لموقعها المتسلسل، لحركتها ومشهديتها باعتبارها نموذجا مستقبليا للعلاقات الاجتماعية**".[3] إن شكل المخزن الكبير عند بودريار يساعد في فهم ما هي عليه نهاية الحداثة " **فرأسمالية السوق ولّدت المذهب الواقعي، والمذهب الرأسمالي الاحتكاري ولّد ما بعد الحداثة** ".[4] و من خلال هذه الآليات تخلق الرأسمالية جغرافيتها التاريخية الخاصة، كما أنّه لا يمكن التنبؤ بمسارها التطوري، بأي معنى من المعاني، وهناك عدة وسائل لصنع الربح.[5] فنجد مئات الملايين من الفقراء يحاولون الدخول في نمط جديد من الحياة الاجتماعية الذين يجتذبهم وهج الاستهلاك المدني من دون أن يمكنهم الاندماج بالطبقات الوسطى التي تحميها دول تعيد توزيع الثروات

---

[1] ديفيد هارفي، **حالة مابعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي** ، مرجع سابق، ص 393.

[2] جان بودريار، مرجع سابق، ص 141.

[3] نفس المرجع، ص 143.

[4] Fredric Jameson, **« postmodernism, or, the cultural logic of late capitalism »**. New left Review , vol.146, 1984, p.78

[5] ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، مرجع سابق، ص 393.

بشكل عادل، وكثيرين سواهم من كل القارات ومختلف الفئات، من أعلى السلم الاجتماعي إلى أدناه، يعيشون تغييرات جغرافية وسوسيو – ثقافية تدمرهم أكثر مما تدخلهم في الحداثة. [1]

ويصف بودريار نظام السوق بأنه نظام خطير على البشرية فيقول: "**الأسواق ليست من الأسواق بشيء. إنّها أجسام غريبة جديدة يشكل المفاعل النووي بالتأكيد نموذجها المطلق... وظيفتها العميقة في إنتاج فرط– واقعية لأنوية وظيفية ليست وظيفية أبدا، هذه الأجسام الجديدة هي أقطاع الاصطناع وحولها يتبلور... أمر آخر غير الحداثة، هو فرط– واقعية وتزامن جميع الوظائف، بلا ماض ولا مستقبل، بل إجرائية في كافة الآفاق، كما تتبلور بالتأكيد أزمات بل كوارث جديدة** ".[2]

لذلك يؤكد هابرماس أن الدولة الحديثة كانت نتاجا للنظرية الرأسمالية، ولكنها أسهمت كذلك في بقاء هذه النظرية بالذات. وحاجج هابرماس أنّ الدولة لا تستطيع أن تحمي الناس من فرط السوق والضرر الذي تسببه الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، ويوافق هابرماس على أنّ"**الرأسمالية تنشئ مجتمعا طبقيا، والعقلانية القصدية والبيروقراطية تكون لها قبضة متزايدة على حياة الأفراد**". [3]

ثانيا: الرأسمالية و العولمة

وحسب ما جاء به آلان تورين حول فكرة العولمة فهي تنطوي على إرادة إنشاء رأسمالية متطرفة متحررة من كل تأثير خارجي، تمارس نفوذها على المجتمع ككل،" **وما أثار الكثير من الحماسة والرفض هو هذه الأيدولوجية الخاصة بالرأسمالية التي لا حدود لها**".[4] ولأن الرأسمالية، وبدقة هي توسعية وإمبريالية، فإن الحياة الاجتماعية في المزيد من مناطق تغدو في متناول رابطة النقود ومنطق دورة رأس المال. [5] يقول دودريار:" **نحن ضمن ميزان قوى سياسي مقابل الرأسمال. إن التحدي الذي يطرحه علينا علينا الرأسمال في جنوبه المدمّر بلا حياء لقانون الربح ولفائض القيمة وللغايات الإنتاجية ولتبني**

---

[1] آلان تورين، **براديغما جديدة: لفهم عالم اليوم**.(تر: جورج سليمان)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص 30.

[2] جان بودريار، مرجع سابق، ص 145.

[3] جون ليشته، مرجع سابق، ص ص 378–379.

[4] آلان تورين، **براديغما جديدة: لفهم عالم اليوم**، مرجع سابق، ص ص45–46.

[5] ديفيد هارفي، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**، مرجع سابق، ص 394.

السلطة، والذي بلغ على ضوء صيرورته اللا-أخلاقية العميقة طقوس التدمير البدائية ".[1] فيرى آلان تورين، أننا لا نسير نحو تكوين مجتمع عالمي، بل نحو تفكك متزايد للآليات الاقتصادية التي تعمل على الصعيد العالمي، فتقود عولمة الاقتصاد، إذن، حتما، إلى انهيار الدولة القومية، وبالتالي إلى إلغاء متزايد للقيود المفروضة على الاقتصاد.[2] ويضيف سمير أمين أن أممية رأس المال سورت التجارة الدولية بأسوار تسمح لها بالاستحواذ على التفوق المطلق والنسبي في آن واحد، والحالة الراهنة لمشروعات رأس المال تتسم بمرونة عالية تسمح بملاحظة الميل المطلق والنسبي لانخفاض معامل ارتباط الأجور والرواتب والإجراءات. [3]

ولا يكتسب النقد الموجه للرأسمالية حسب ما قدمه سمير أمين، أي معنى إلاّ إذا زاد من حدة إدراكنا لحدود الفكر البرجوازي. ولبلوغ هذا الهدف علينا فحص الرأسمالية كمرحلة جديدة نوعيا من التنمية التاريخية وكمرحلة من كشف التناقضات بين التطلعات التحريرية التي يشجعها النظام وعجزه عن إشباع هذه التطلعات على مستوى ابتكاره الخاص- المجتمع العالمي. فيهدف النقد الموجه للرأسمالية إلى التفوق على الرأسمالية. يعني ذلك أن عليه أن يكون جاهزا للتفوق على الحداثة التي تترجم كتشبيه للرأسمالية. ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب على هذا النقد كذلك وضع قواعد بديلة للتنظيم الاجتماعي، بالترافق مع قيم بديلة. عليه باختصار تقديم بديل من العقلانية. [4]

لكن الرأسمالية و ما يرتبط بها من متغيرات اقتصادية و اجتماعية كواقع مفروض، لا تمنع تقديم فكر تنموي جديد خارج حدود المدرسة الاقتصادية الليبرالية التي تدّعي أنها تساند عمليات التنمية، فيقول سمير أمين:

> "ما من طريقة تمكننا من فصل الحاجة الملحة لفهم المجتمع ككل من الرغبة في توجيه تطوره بطريقة أو بأخرى. إنّ الإيديولوجيا (نظام القيمة الداعم لتأييد تصميم اجتماعي معين) والعلم (معرفة حقائق وظيفية موضوعية مؤثرة في التغيير) هما متلازمان. ها أنا اعتقد مثلا أنّ مفهوم التنمية هو مفهوم إيديولوجي يحدده تصميم نوع المجتمع الذي يفترض بعملية التنمية أن تضعه. وكما حاولت دائما أن أوضح

---

[1] جان بودريار، مرجع سابق، ص 231.

[2] آلان تورين، **براديغما جديدة: لفهم عالم اليوم**، مرجع سابق، ص 47.

[3] سمير أمين (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 107.

[4] سمير أمين، **الرأسمالية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص ص 247-248.

ذلك، لا يجب الخلط بين التنمية وبين وقائع العالم العصري. فهذه الوقائع يتم تكييفها، لا للتنمية بل لتوسع الرأسمالية. إنّ الواقع الذي نرى فيه المرشدين والسياسيين والمدراء الذين يمارسون لعبة التنمية الحالية يلطخون روتينيا هذا الفارق، يؤكد فحسب التزامهم بتصميم رأسمالي مستتر".[1]

ويتحدث آلان تورين عن "الذات الفاعلة" في عصر العولمة، بأنّها تتكون وسط إرادة الإفلات من القوى والأنظمة والسلطات التي تمنعنا من أن نكون ذواتنا، وتعمل على تحويلنا إلى مكوّن لنظامها وسلطتها القابضة على نشاط الجميع ومقاصدهم وتفاعلاتهم. هذه الصراعات ضد ما يسلبنا معنى وجودنا هي دائما صراعات متفاوتة ضد سلطة وضد نظام. ما من ذات فاعلة إلاّ وهي ذات ثائرة، تترجّح بين الغضب والأمل.[2] يقول آلان تورين: "**إنّ إرادة الفرد في أن يكون فاعلا لوجوده الخاص هي ما أسميته الذات الفاعلة**".[3] وقد تجسدت الذات الفاعلة أول ما تجسدت تاريخيا، في فكرة المواطنية التي فرضت احترام الحقوق الشاملة بغض النظر عن كل الانتماءات التي لا تتجسد إلا من خلال الديمقراطية التشاركية.[4]

المطلب الثاني: السوق والفرص الاجتماعية للديمقراطية التشاركية

أولا: الأسواق والفعالية

من المهم عند تقييم آلية السوق أن ننتبه إلى أشكال الأسواق: سواء أكانت تنافسية أم احتكارية. ولتفسير نتائج فعالية الحرية الفردية على أداء السوق، يمكن القول أنه إذا ما توفر للأفراد اختيار حكيم فإن الفعالية في ضوء المنافع الفردية تكون إلى حد كبير، رهن الفرص الملائمة المتاحة للأفراد التي سوف يختارون من بينها. وهذه الفرص ليست فقط وثيقة الصلة بما يختاره الناس والمنفعة التي يحققونها. بل وثيقة الصلة أيضا بالخيارات المفيدة التي لديهم والحريات الموضوعية التي يحظون بها.[5] انطلاقا من هذه الفكرة، يؤكد جوزيف أ. ستيغليتز، الأطروحات الأساسية لكارل بولانيي– Karl Polanyi، من بينها

---

[1] سمير أمين، نفس المرجع، 257.

[2] آلان تورين، **براديغما جديدة: لفهم عالم اليوم**، مرجع سابق، ص ص 177–178.

[3] نفس المرجع، ص 350.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] amartya sen**, development as freedom**, op.cit, p.116

القول بأن أفكار الأسواق ذات التنظيم الذاتي فاشلة عمليا، فنقاط ضعفها ليست في مجريات عملها داخليا ولكن نتائجها أيضا – بالنسبة للفقراء على سبيل المثال– فهي خطيرة، بحيث يصبح تدخل الحكومات فيها ضروريا، كما أن سرعة التغيير تعتبر ذات أهمية أساسية في تحديد النتائج. [1]

ويرى ستيغليتز أيضا أنه: "**اليوم لم يعد يوجد أي تأييد فكري لفكرة أن الأسواق بحد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعالة، ناهيك عن وصفها بأنها ذات نتائج عادلة**".[2] فالتوزيع غير العادل للموارد، يؤدي إلى اختلال الشروط اللازمة لسيادة الأجواء التنافسية في السوق، مما يؤدي إلى ظهور التكتلات المختلفة، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية وهدرها.[3] فيؤكد ستيغليتز على، وجود نقص معين في الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي،الذي كان له أسوأ الأثر على الترابط الاجتماعي وساهم بقوة في ارتفاع مستويات العنف والجريمة. [4]

وحسب هذا المعنى، يضيف أمارتيا سن أنه:" **يمكن توسيع نطاق النتيجة الأساسية بشأن فعالية السوق لتشمل منظور الحريات الموضوعية، بيد أن نتائج الفعالية هذه لا يفيدنا شيئا عن مساواة الدخل أو عن مساواة توزيع الحريات.إن الوضع يكون فعالا بمعنى أن منفعة إنسان ما أو حريته الموضوعية يمكن أن تتعزز دون أن تعترض منفعة أو حرية شخص آخر. مع إمكانية حدوث مظاهر لعدم مساواة كبيرة في توزيع المنافع والحريات**".[5]

إن مشكلة عدم المساواة في واقع الأمر تتضخم مع تحويل الاهتمام من عدم المساواة في توزيع الحريات والقدرات الموضوعية، ويحدث هذا أساسا بسبب إمكانية حدوث قدر من المزاوجة بين عدم

---

[1] كارل بولانيي،**التحول الكبير:الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر**. (تر: محمد فاضل طبّاخ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 12.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] جوان روبنسون، جون وايتويل، **مقدمة في علم الاقتصاد الحديث**. (تر: فاضل عباس مهدي)، بيروت: دار الطليعة، 1980، ص ص 130–131.

[4] كارل بولانيي، مرجع سابق، ص 16.

[5] amartya sen**, development as freedom**, op.cit, p. 119

مساواة الدخل من ناحية، والمزايا غير المتساوية في تحويل الدخل إلى قدرات من ناحية أخرى. ويميل هذا الأخير إلى تكثيف مشكلة عدم المساواة التي كانت بالفعل بادية في مظاهر عدم مساواة الدخل. [1]

وتؤيد نوسبوم (Nussbaum)، أمارتيا سن حول مقاربة القدرات للتنمية، بحيث تقول أنه:"**يجب أن يكون الهدف المركزي للتخطيط العام قدرات المواطنين على أداء وظائف هامة متباينة**".[2]

ويقدم أمارتيا سن مثالا لتوضيح الفكرة السابقة، أنه هناك شخصا ما مصابا بحالة عجز أو مرض أو شيخوخة أو غير ذلك من أسباب الإعاقة، يمكن من ناحية أن يواجه مشكلات تحول دون كسب دخل مرض، ويواجه أيضا من ناحية أخرى مشكلات أن العوامل ذاتها التي تجعل المرء عاجزا عن الحصول على وظيفة جيدة وعلى دخل جيد يمكن أن تضع الشخص في وضع غير مناسب لتحقيق الدخل ذاته. وأن هذه العلاقة بين اكتساب الدخل والقدرة على استخدام الدخل ظاهرة تجريبية معروفة تماما في الدراسات المعنية بالفقر، والملاحظ أن عدم المساواة في الدخل بين الأشخاص هو حصيلة السوق يمكن أن تتضخم هذه المزاوجة بين الدخل المنخفض ومظاهر العجز في تحويل الدخل إلى قدرة،[3] تضيف مارثا نوسبوم، فتقول:

> " إن مقاربة القدرة، تقر بعكس المقاربة النفعية الكلاسيكية المعتادة أن التفضيلات ليست دائما مؤشرات موثوقة عن جودة الحياة، على اعتبار أنه يمكن تشويهها بطرق متباينة بواسطة الاضطهاد والحرمان. فبعكس المقاربة الليبرالية التي تركز فقط على توزيع الموارد، تؤكد مقاربة القدرات أن الموارد ليست لها قيمة في حد ذاتها، بصرف النظر عن دورها في تعزيز الأداء الإنساني. لذلك، فإنها توجه المخطط إلى تحديد حاجات الأفراد المختلفة من الموارد وقدراتهم المختلفة على تحويل الموارد إلى أداء فعال".[4]

ويرى كارل بولانيي، أن إيجاد اقتصاد سوق ذي تنظيم كامل يتطلب تحول البشر وبيئتهم الطبيعية إلى مجرد سلع، مما تؤدي حتما إلى تهديم كل من المجتمع والبيئة الطبيعية. وفي رأيه أن المنظرين

---

(1) amartya sen**,** idem

(2) Martha Nussbaum, **sex and social justice**. Oxford: oxford university press, 1999,p. 42

(3) amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.119

(4) Martha Nussbaum, op.cit, p.34

الداعين إلى أسواق تنظيم ذاتي وحلفائهم يدفعون المجتمعات البشرية باستمرار نحو حافة الهاوية.[1] ويضيف بولانيي قائلا:

" بما أن عواقب الأسواق التي لا يكبحها شيء ظاهرة للعيان، فإن الناس سيقاومونها... وعوضا عن ذلك فإنهم يتراجعون عن معتقدات السوق ذات التنظيم الذاتي لينقدوا مجتمعهم وبيئتهم من الدمار. وبهذا المعنى يمكننا أن نقول أن إخراج السوق عن طوق المجتمع الإنساني يشبه شد شريط مطاطي عملاق وتوتره. والجهود التي بذلت لإحداث مزيد من الاستقلال والحكم الذاتي للسوق يزيد من مستوى التوتر. ومع مزيد من الشد، فإن الشريط إما أن ينقطع – وهذا يمثل تفسخ المجتمع– أو أن ينكفئ الاقتصاد إلى موقع يشتد فيه تطويقه".[2]

ومن جهة أخرى، يرى مؤيدو السوق أن مميزاته تتضمن ما يلي: [3]

- أن السوق يحفز الكفاءة من خلال نظام " دافع الفائدة ".
- أنه يشجع الابتكار في شكل منتجات جديدة، وعملية إنتاج أفضل.
- أنه يسمح للمنتجين والمستهلكين أن يسعوا إلى تحقيق مصالحهم الذاتية والتمتع بحرية الاختيار.
- يميل السوق إلى التوازن من خلال التنسيق لعدد لا نهائي تقريبا من قرارات وتفضيلات "الفردية".

ومع ذلك فإن منتقدي نظرية السوق يشيرون إلى أن للسوق أيضا مساوئ خطيرة تتضمن ما يلي:[4]

- أن السوق يولد عدم الأمان،لأن حياة الناس تتشكل بقوى لا يستطيعون السيطرة عليها،أو التحكم فيها، ولا يفهمونها.
- أنه يوسع عدم المساواة المادية، ويولد الفقر.
- أنه يزيد من مستوى الجشع والأنانية، ويتجاهل الحاجات الأوسع للمجتمع.
- كون السوق يحفزه عدم الاستقرار من خلال دورة زمنية من الصعود والهبوط.

---

[1] كارل بولانيي، مرجع سابق، ص 38.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] أندرو ها يوود، مرجع سابق، ص 260

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

لكن وفق معطيات القوة والمصالح المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي أو اقتصاد السوق الحر المتزايد التكامل، فإن انتشار الفوضى في نظام الدولة قد يفضي إلى محيط دولي ثنائي الطبقة ينتج عن العلاقة الجدلية بين العولمة والتفكك وضعف الفعالية الاقتصادية الناتجة عن اقتصاد السوق الحر لكثير من البلدان. فعلى أحد المستويات نجد كل الدول القادرة على هذا النمط من الاقتصاد منهمكة في حركة من التصاعد والهبوط والمكاسب والخسارة التي تتصف بها الرأسمالية العالمية، وعلى المستوى الآخر مجموعة من المجتمعات الفقيرة المفككة والمعزولة.[1] يقول بولانيي:"**السماح لآلية السوق أن تكون الموجه الوحيد لقدر البشر وبيئتهم الطبيعية ... سيؤدي إلى خراب المجتمع ... وبصرف القوة العاملة لدى الإنسان،فإن النظام،أي نظام السوق،يصرف معها كينونة الإنسان الفيزيولوجية والنفسية والأخلاقية ... فالبشر سيفنون من آثار نزعهم عن مجتمعهم، وسيموتون ضحايا خلعهم عن مجتمعهم وتعريضهم للخوف والحاجة والحرمان، لأن السوق هو الذي يقوم بإدارة القوة الشرائية**".[2]

إن طريق التنمية الغربي،القائم على اقتصاد السوق الحر، مهما كانت مزاياه قد جلب على الأقل مشكلتين عسيرتين: المشكلة الأولى منهما، هي ازدياد الظلم الاجتماعي تفاقما وعدم فعالية تلبية حاجات الفئات الضعيفة والمهمشة واتساع الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه. والثانية، هي الضرر الذي أصبح من غير الممكن إبطال أثر بعضه بالفعل والذي وقع على الموارد الأساسية للأرض، تلك الموارد التي تعتمد عليها كل أنظمة التنمية. [3]

فمعادلة فعالية السوق إلى حد الآن هي غير متوازنة، لذلك يحتاج نظام السوق إلى الكثير من التحسينات والإصلاحات ليستطيع تحقيق أهداف التنمية الإنسانية المستدامة،أهمها التركيز على الديمقراطية كأساس محوري للعملية التنموية.

---

[1] S. Hoffman, **« the politics and ethics of military intervention »**. survival, 37 (4), 1995, p.32

[2] كارل بولانيي، مرجع سابق، ص 169.

[3] جيرمي سيبروك، مرجع سابق، ص 13.

ثانيا: الضرورات الاقتصادية والحريات السياسية

يذكر أمارتيا سن أنه نسمع العديد من الآراء مرارا وتكرارا في المناقشات الدولية: لماذا القلق بشأن نقاد الحريات السياسية إذا سلمنا بالكثافة الطاغية التي لا تقاوم للضرورات الاقتصادية؟ إنّ مثل هذا السؤال وأسئلة أخرى وثيقة الصلة به والتي تعكس شكوكا بشأن الضرورة الملحة للحرية السياسية والحقوق المدنية دارت في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان عام 1993. وساق أعضاء الوفود الممثلين لعديد من البلدان حججا من المصادقة العامة على الحقوق السياسية والمدنية الأساسية في العالم كله، خاصة في العالم الثالث. وكان التأكيد على ضرورة أن ينصب الاهتمام على " الحقوق الاقتصادية " وثيقة الصلة بالاحتياجات المادية الأساسية. [1]

هذا النهج راسخ في التحليل، دافع عنه بقوة وشراسة في مؤتمر فيينا أعضاء الوفود الرسمية لعدد من البلدان النامية بقيادة الصين وسنغافورة وغيرها من بلدان شرق آسيا. ولكن لم تعارضه الهند وغيرها من جنوب وغرب آسيا، ولم تعارضه كذلك الحكومات الإفريقية. ويتضمن هذا النهج في التحليل تلك العبارات الإنشائية التي طالما تتكرر:أيهما أولا، هل القضاء على الفقر والبؤس أم كفالة الحريات السياسية والحقوق المدنية التي لا يستفيد بها الناس كثيرا بأي حال من الأحوال؟.[2]

ويضيف العديد من المفكرين سؤالا آخر: إلى أي مدى تستوعب الديمقراطية السوق؟ حتى سنوات وجيزة كان البحث عن هذه المسألة أمرا لا طائل منه، ففي المجتمعات الغربية الديمقراطية، كان اقتصاد السوق قد حقق لأعداد متزايدة من البشر حياة خالية من معاناة مادية كبيرة،" السوق زائد الديمقراطية " هذا هو الشعار الذي أنهى ديكتاتورية النظام الشيوعي. [3]

يرى كثيرون أن اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة، فيطرح آلان تورين جملة من الأسئلة حول هذه العلاقة: ألسنا نجد السوق والديمقراطية يشتركان في الحد من الدولة المطلقة؟، في مقابل ذلك، ألم يكن قرننا محكوما بدول جمعت بين السلطوية والاقتصاد الموجه؟، ألسنا نشهد في العقدين

---

[1] Amartya sen**, Development as Freedom**, op. cit, p.147

[2] Idem.

[3] هانس– بيتر مارتن، هارالد شومان، **فخ العولمة:الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**.(تر:عدنان عباس علي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 333.

الأخيرين من القرن العشرين تدهور هذا النموذج للدولة، وانتصار اقتصاد السوق. فإذن نحن نزعنا عن الدولة رقابتها المباشرة على الاقتصاد عن طريق الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية، ألا نكون بذلك قد وجهنا ضربة للدولة المطلقة وأتحنا للنقاش السياسي أن يتنامى بحرية؟.[1]

إن هذا التحليل حسب الدلائل التاريخية ينطوي على قسم كبير من الحقيقة. إذ ينبغي التسليم بالفكرة القائلة بأن الديمقراطية تتعرض لخطر كبير عندما تتولى الدولة توجيه الاقتصاد مباشرة. فاقتصاد السوق هو بالفعل شرط لازم من شروط الديمقراطية، لأنّه يحد من سلطة الدولة. [2] فيؤكد آدم برزوورسكي (A Prezworski.)، أن مستوى التنمية الاقتصادية هو فعل مهم جدا لاحتمالات بقاء الديمقراطية. [3] فيقول برتراند راسل:" **في نظام اجتماعي جيد يكون كل إنسان في ذات الوقت رجلا اعتياديا وبطلا وجزءا من ماكنة إلى أبعد حد ممكن....فبوصفه بطلا يجب أن يمتلك الفرصة للمبادرة، وكرجل اعتيادي يجب أن يكون لديه الأمان، وكجزء من ماكنة يجب أن يكون ذا فائدة** ".[4]

تحليل ضعيف نجده أيضا في التحليل الليبرالي عندما ينطلق مما هو معروف من أنّ حرية الاقتصاد تجاه الدولة شرط من شروط الديمقراطية، ليقول إنّ الحرية المذكورة شرط كاف للديمقراطية أو حتى السبب المحدد لها. ومن هنا يستطيع المرء أن يصل بسرعة إلى صيغة أكثر توازنا، فيقول آلان تورين:

> " ليس هناك ديمقراطية بدون اقتصاد السوق، لكن هناك بلدان كثيرة ذات اقتصاد السوق لكنها ليست ديمقراطية. فاقتصاد السوق شرط ضروري للديمقراطية لكنه غير كاف ....فالسوق بحاجة حتى تؤتي كل ثمارها إلى دولة فعّالة، وإلى سياسات اقتصادية متكيّفة، وإلى وسائل اتصالات ومستوى رفيع من التعليم يشتمل على مجمل السكان. ولكن ما الذي يفرض عليها الحاجة إلى الديمقراطية؟ إنّ الاقتصاد الليبرالي يتخوف من فرض السلطة السياسية رقابتها على الاقتصاد. لكن السلطة غير الديمقراطية تستطيع أن تضع نفسها في خدمة تراكم رأس المال، بينما يستطيع النظام الديمقراطي أن يتناسى حاجات الاقتصاد فيهتم قبل

---

[1] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 203.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] Adam prezworski,(et al), **« what makes Democracies Endure ? ».** Journal of democracy, vol.7, No.1, 1996, pp.40-41

[4] برتراند راسل، **أثر العلم في المجتمع**. (تر: صباح صديق الدملوجي)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 90.

كل شيء بحماية مصالح مكتسبة أو بتلبية مطالب معينة، عوضا عن تأمين الحراك لعوامل السياسة الاقتصادية أو تماسكها".[1]

أما بالنسبة ل أمارتيا سن فيواصل النقاش حول هذا الشرح الذي يقدمه آلان تورين، بطرح التساؤل التالي:"**هل هذا الأسلوب مقبول فعلا أن نتناول مشكلات الحاجات الاقتصادية والحريات السياسية في ضوء تقسيم ثنائي أساسي من شأنه، كما يبدو، أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع، بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحا؟**".[2] ويجيب:

"أود أن أدافع بالنفي، قائلا أنّ هذا هو النهج الخاطئ تماما أن ندرك فقط قوة المتطلبات الاقتصادية أو أن نفهم فقط بروز الحريات السياسية. إنّ القضايا الحقيقية التي يتعين التصدي لها تكمن في غير هذا النهج، وتقضي بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وجدير بالملاحظة أن الارتباطات ليست أداتية فقط بل بنيوية أيضا، إذ أنّ الحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في توفر الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة. إنّ صياغتنا لمفاهيمنا عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة وضمان أيّها بحاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية".[3]

ويؤكد أماريتا سن، أنّ شدة وكثافة المطالب الاقتصادية تضيف إلى – لا تنقص من الضرورة الملحة للحريات السياسية. وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا في اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية: [4]

1- أهميتها المباشرة في الحياة الإنسانية في اقتران بالقدرات الأساسية (بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية).

2- دورها الأداتي لتعزيز الحجج التي يدلي بها الناس عند التعبير ودعم مطالباتهم بالاهتمام السياسي (بما في ذلك مطالبتهم بشأن الاحتياجات الاقتصادية).

3- دورها البنائي في صياغة المفاهيم عن "الحاجات" بما في ذلك الحاجات الاقتصادية في سياق اجتماعي.

---

[1] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص ص 204-205.

[2] Amartya sen**, Development as Freedom,** op.cit, pp.147

[3] Ibid; p.148

[4] Ibid; pp.147-148

المطلب الثالث: الإنصاف /العدالة والنمو الاقتصادي و التنمية التشاركيه

أولا: الحرية وأسس العدالة: النظرية الليبرالية المعاصرة

1- راولز والعدالة إنصافا:

يعد راولز واحد من أكثر المنظرين السياسيين تأثيرا في القرن العشرين، ومفهومه عن العدالة بمعنى الإنصاف (Fairness)، يمثل أهمية رئيسية لما يجري من مناقشات معاصرة حول الديمقراطية والتنمية.[1] في أهم عملين له: A theory of Justice عام 1971، Political Liberalism عام 1993، يدافع راولز عن نظريته "العدالة إنصافا" وهي نظرية معنية أساسا بالسبل التي توزع عبرها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية، وحدد كيفية تقسيم امتيازات التعاون الاجتماعي. [2] فالمجتمع له عتبة عليا (Top Rung)، وعتبة سفلى (bottom Rung)، بينهما درجات ارتقاء، حيث يشغل البعض بما لديهم من قدرات تفوق غيرهم مواقع أهم مما يشغله الآخرون، كما يدرك كل فرد في المجتمع أن الجميع راغبين في أكبر قدر ممكن من المنافع. [3]

دافع راولز عن فكرة، أن إعادة التوزيع مسألة مركزية للعدالة الاجتماعية، وأنّ تساوي المصادر المعطاة لكل فرد هي أفضل التوزيعات الممكنة. وتعتبر فلسفته مساواتية أساسا، غير أنه اعترف بأن المساواة المطلقة غير مرغوب فيها إذا أدت إلى تسوية من القاعدة.[4] يقول راولز:" **يتوجب أن يحصل ذوو المواهب والقدرات المتساوية، الراغبون بالقدر نفسه في توظيفها، على إمكانات النجاح نفسها**".[5]

ويحدد راولز مجموعة من مبادئ العدالة تكون أساسا لتوزيع ما يسميه راولز ب: المنافع الأساسية (Primary goods)، وتتمثل في: [6]

---

[1] ستيفن ديلو،**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**.(تر: ربيع وهبة)، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2000، ص311.

[2] كولن فارلي، مرجع سابق، ص35.

[3] John Rawls, **A theory of Justice**. Cambridge: Harvard university press, 1971, p.142

[4] مارك فلورابيه، مرجع سابق، ص17.

[5] John Rawls, **A theory of Justice**. 2nd ed, oxford: oxford university press, 1999, p.63

[6] John Rawls**, A theory of Justice (1971),** op.cit, pp.60- 83

أولا: لكل شخص الحق في الحصول على أكثر أشكال الحرية شمولا واتساعا، تتلاءم مع حرية مماثلة للآخرين.

ثانيا: يتم تسوية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون (أ) أعظم نفعا لأقل المستفيدين (الحريات السياسية خاصة)، (ب) تترتب عليها مراكز ومناصب متاحة أمام الجميع تحت شروط المساواة العادلة في الفرص.

ويضيف راولز بقوله أنه:" **لدى كل شخص قداسة مؤسسة على العدالة ليس بمقدور حتى رفاهة المجتمع انتهاكها**".[1]

فيفترض راولز في بحث موضوع المساواة أن يعبّر عن نفسه في الواقع على شكل أولوية معطاة للأكثر فقرا، مما يعني أن الأفضل يكمن حيث توجد إمكانية أحسن للأكثر فقرا. [2] يقول راولز:" **تحصل المساواة الديمقراطية عبر الجمع بين مبدأ المساواة المنصفة للفرص ومبدأ الاختلاف**". ويضيف:"**إن المرء يسلك على نحو مناسب، أقله حين لا يضر بمصالح الآخرين، كي يحقق أهدافه العقلانية قدر الإمكان**".[3]

ومنه يجب التأكيد على واقع أن التركيز الأساسي المعطى للأكثر فقرا ضروري، ويجب على مجمل النظام الاجتماعي أن يكون مدركا بجعل مصير الأكثر فقرا أفضل ما يكون، وليس هناك أدنى شك بان مثل هذا التوجه، يقود إلى مجتمع عادل بشكل كامل. ويمثل إعطاء الأولوية للأكثر فقرا التعبير الأفضل للمساواتية وليس نقيضه.[4] يقول راولز:"**إن بنية النظرية الأخلاقية تتحدد إلى حد كبير بكيفية تعريفها لمفهوم الأخلاق (الصواب)، والخير (الصلاح)، وكيفية ربطها بينهما**".[5] ويضيف أن:" **المبادئ التي تسري على الأفراد تشكل جزءا أساسيا من مفهوم الصواب**".[6] فيفرض واجب التعاون المتبادل على

---

(1) John Rawls**, A theory of Justice (1999)**, op.cit, p.3

(2) مارك فلور بابيه، مرجع سابق، ص17.

(3) John Rawls, **A theory of Justice (1999)**, op.cit, p.25

(4) مارك فلور بابيه، مرجع سابق، ص18.

(5) John Rawls, **A theory of Justice (1999)**, op.cit, p.21

(6) Ibid; p.293

على المواطنين، واجب مساعدة الغير حين يكون في حاجة أو حال تعرضه للخطر، طالما أنه بمقدور المرء القيام بذلك دون تعريض نفسه لمخاطر جمة أو تعريضها للموت. [1]

بناءا على هذه الرؤية في العدالة، يرى راولز، أنه سيكون من الممكن تشييد ما أشار إليه ب: المجتمع الجيد التنظيم (Well-Ordered Society) وهو المجتمع الذي يتقبل فيه جميع المواطنون مبدأ العدالة، ويكون لدى كل شخص فيه رغبة قوية، وطبيعية للعمل بما تقضي به هذه المبادئ.[2] يقول راولز:" **تنشأ الواجبات نتيجة لأفعالنا الإرادية، قد تتعين هذه الأفعال في منح تعهدات صريحة أو ضمنية، من قبيل الوعود والموافقات غير أنه لا ضرورة لأن تكون كذلك، كما في حال قبول المنافع. فضلا عن ذلك يتحدد محتوى الواجب دوما من قبل مؤسسة أو ممارسة تعين قواعدها ما يتوجب على المرء القيام به. وأخيرا، عادة ماتكون الواجبات مستحقة من قبل أفراد بعينهم، إنهم الأفراد الذين يتعاونون معا في الحفاظ على التدابير المعنية**".[3]

إذن تشير رؤية راولز للمجتمع المنظم جيدا أنه على الأفراد أن يجعلوا من المبادئ الأساسية للعدالة أساسا لجميع العلاقات. ومن ثم سنجد أن مذهب أخلاقي أو فلسفي شامل، وسيط في العدالة من شأنه أن يحكم جميع مراحل الحياة عند الناس.[4] لذلك فإن "**المجتمع الديمقراطي منظما في معظمه، رغم حدوث بعض الإختراقات الجسيمة للعدالة**".[5]

والعصيان المدني فعل عام، سلمي، ضميري، لكنه سياسي، يناوئ القانون ويستهدف عادة إحداث تغيير في قوانين الحكومة أو سياساتها، وباعتبار العصيان المدني شكلا من أشكال الأفعال التعبيرية يتوجب أن يكون سلميا، وأي تدخل في حريات الآخرين المدنية إنما يشوه نوعية مدنية العصيان الذي يقوم به المرء. [6]

---

[1] John Rawls, Ibid; p .98

[2] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص ص 316- 317.

[3] John Rawls, **A theory of Justice (1999)**, op.cit, p.97

[4] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص 318.

[5] John Rawls**, A theory of Justice (1999**), op.cit, p.319

[6] Ibid; pp. 320-321

يقدم راولز أيضا رؤية للتطور، وهي التنمية الأخلاقية، التي تشير لطريقة إضفاء الروح الاجتماعية على الأفراد لكي يجعلوا من مبادئ العدالة الأبعاد الرئيسية في حياتهم. وتشير هذه الرؤية إلى أن الأفراد في المجتمع المنظم جيدا يقبلون أن تكون مبادئ العدالة بمثابة العوامل الرئيسية الحاكمة عبر جميع المراحل الرئيسية في حياتهم، بما في ذلك ارتباطهم في جماعات. في هذه الحالة هناك مذهب أخلاقي أو فلسفي واحد وشامل يجب أن يتخذ أساسا لتنظيم جميع العلاقات. ومن ثم تحقيق مجتمع عادل، ومستقر.[1] فيقول راولز: "**إن كون المجتمع الديمقراطي يعتبر غالبا نظاما في التعاون الاجتماعي**".[2]

وبصفة عامة، يقول راولز حول نظرية العدالة إنصافا، بأنها تفصل في مفهوم سياسي بوصفها رؤية موقف متحرر يعمل وفق فكرة أساسية في المجتمع باعتبارها نظاما منصفا في التعاون وأفكاره المصاحبة.[3]

2- نوزك ونظرية الأهلية في العدالة:

المجتمع العادل، حسب راولز، مجتمع يصون حريات المواطنين الأساسية ويتدبر حالات الإجحاف الاقتصادي – الاجتماعي بحيث تكون في الصالح الأعظم للأقل حظا، كما يرتبط بمناصب وأوضاع متاحة للجميع وفق شروط المساواة المنصفة في الفرص. يتقابل هذا مع مفهوم العدالة الذي يشايعه نوزك.فالعدالة عند نوزك تحول بالفعل دون ضرب إعادة التوزيع الذي يرتئيه راولز في كتابه (Anarchy, state and utopia)، عام 1974، يدافع نوزك عن دولة الحد الأدنى.[4] فيتوجب أن تقتصر الدولة على على القيام بمهام محدودة تتعين في حماية مواطنيها من استخدام القوة والسرقة والتحايل، وفي فرض العقود وما في حكم ذلك. أية دولة تتجاوز مهامها هذا النطاق الضيق دولة جائرة. وفق ذلك، يتعين مثلا استبعاد اشتراط راولز لمبدأ المساواة المنصفة في الفرص ومبدأ الاختلاف. إن مثل هذه الدولة المهيمنة تخترق فيما يجادل نوزك حقوق مواطنيها. [5] مسألة الأولوية الكاملة للحقوق، بما في ذلك حقوق الملكية،

---

[1] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص 318.

[2] John Rawls, **Justice as fairness: A Restatement**.Cambridge, MA: Harvard university press, 2001, p.6

[3] Ibid;p.189

[4] كولن فارلي، مرجع سابق، ص 83.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

حسبما وردت في أكثر الصيغ تدقيقا للنظرية التحريرية، عند نوزك، تفيد بأن "الصلاحيات" التي توفرت للناس من خلال ممارسة تلك الحقوق لا يمكن بوجه عام ترجيحها بسبب نتائجها مهما كانت هذه النتائج سيئة، وثمة استثناء واحد يقول به نوزك ويتعلق بما يسميه "مظاهر الذعر الأخلاقي الكارثية". بيد أن هذا الاستثناء ليس مندمجا تماما مع بقية المنهج الذي التزم به نوزك، كما وأن هذا الاستثناء غير مصحوب بتبرير صحيح (إذ يظل قاصرا على الغرض المشار إليه).[1] يجادل نوزك بأن فرض الضرائب على ما يكتسب بالعمل لا يختلف أخلاقيا عن العمل القسري، يلزم هذا فيما يجادل نوزك عن الالتزام بالملكية الذاتية. ينبغي أن يكون الملاك الذاتيون أحرارا في استخدام قواهم بالطريقة التي يشاؤون طالما أنهم لا يستخدمونها استخداما عدائيا ضد آخرين، لكن الدولة تنتهك الملكية الذاتية حين تكره الناس عبر فرص العمل. أو فرض الضرائب، بغية تقديم العون للأقل حظا في المجتمع. [2] يقول نوزك هنا:" **ترتهن طوعية فعل شخص بما يقيد بدائله، إذا كانت حقائق الواقع هي التي تقيده، فإن أفعاله طوعية. أفعال الآخرين تضع قيودا على الفرص المتاحة للمرء. مسألة ما إذا كان هذا يؤدي إلى فعل غير طوعي، تتوقف على ما إذا كان لدى أولئك الآخرين حق السلوك على النحو الذي فعلوا**".[3] إن نوزك لايقر وجوب ألا يتصدق الناس طوعا على الفقراء، ما يعترض عليه هو إعادة التوزيع القسرية لكون هذه السياسة تتعارض مع احترام الأشخاص ملاكا ذاتيين. [4] بحيث " **تحمي الملكية الخاصة الأجيال القادمة بأن تجعل البعض يحتفظ بموارد للتسويق المستقبلي، توفر موارد بديلة لتوظيف من لا طلب عليهم وليسوا ملزمين بإقناع أي شخص أو جماعة صغيرة بتوظيفهم، وما شابه ذلك**".[5]

إن الأولية المطلقة للحقوق التحريرية يمكن أن تمثل إشكالية محددة، حيث أن النتائج الفعلية المترتبة على تفعيل هذه الصلاحيات يمكن جدا أن تتضمن نتائج مروعة. إذ يمكن أن تفضي بخاصة إلى انتهاك الحرية الموضوعة للأفراد في إنجاز أمور لديهم كل الحق في أن يولونها أهمية كبرى بما في ذلك

---

(1) Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, pp.65- 66

(2) كولن فارلي، مرجع سابق، ص 86.

(3) Robert Nozick**, Anarchy, state and utopia**. New York: Basic Books, 1974, p.262

(4) كولن فارلي، مرجع سابق، ص 86.

(5) Robert Nozick, op.cit, p.177

الإفلات من الموت يمكن تجنبه أو أن يحظوا بتغذية جيدة وصحة جيدة. وأن تتوفر لهم قدرة على القراءة والكتابة...الخ. وأهمية هذه الحريات لا يمكن إغفالها على أسس الإيمان بفكرة أولوية الحرية. [1]

يمكن أن تقع مجاعات مروعة دون حدوث انتهاكات للحقوق التحريرية (بما في ذلك حقوق الملكية) لأي إنسان كان. إن المعوزين من أمثال البطالين أو من أصابهم الفقر يمكن أن يتضوروا جوعا لا لشيء سوى لأن صلاحياتهم – وهي صلاحيات مشروعة – لا توفر لهم طعاما كافيا. ويمثل هذا حالة خاصة لما يسمى "الذعر الأخلاقي الكارثي" عند نوزك. [2]

لذلك يرى نوزك أنه:" **تنشأ عن الفوضوية، تحت وطأة ضغوط التجمعات العفوية، روابط الحماية المتبادلة، تقسيم العمل، ضغوطات السوق، النظم الاقتصادية الكبرى، المصالح الذاتية العقلانية، شيء يشبه إلى حد كبير دولة الحد الأدنى أو مجموعة من دول الحد الأدنى المتمايزة** ".[3] كما أن الأشكال الأخرى من الحرمان (من قبيل نقص الرعاية الطبية) يمكن أن تتعايش مع إشباع جميع الحقوق التحريرية (بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة).[4] يقول نوزك: "**كل ما ينشأ عن وضع عادل ويتم عبر خطوات عادلة هو نفسه عادل**".[5]

3- دوركن في المساواة:

يقترح دوركن تعريف العدالة الاجتماعية من خلال الدخل، ولذلك يجب إعادة البحث في تساوي المداخيل التي يمتلكها الأفراد في حياتهم وبشكل أدق البحث في زيادة كمية الموارد الموضوعية بتصرف الأكثر فقرا.[6] الحكومة لا تكون شرعية إذا لم تبد اهتماما متساويا بمصير المواطنين الذين تطالب بحكمهم وتطلب منهم الولاء. وحين توزع ثروة الأمة توزيعا غير عادل، فإن اهتمامها بالمساواة يكون

---

[1] Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.66

[2] Idem

[3] Robert Nozick, op.cit, pp.16-17

[4] Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.66

[5] Robert Nozick, op.cit, p.151

[6] مارك فلور بابيه، مرجع سابق، ص 18.

موضع شك.[1] ويضيف دوركن بقوله:" **لا تقسيم للموارد يعد متساويا إذا كان هناك مهاجر، بعد أن تم التوزيع، يفضل ما حصل عليه شخص آخر من موارد على ما حصل عليه هو**".[2]

ويعتبر اقتراح دوركن بتعريف العدالة الاجتماعية من خلال الدخل منطقيا كونه لا يشير إلى منح المزيد من المداخيل لشخص عيبه الوحيد أنه متطلب في اختياراته أكثر من الآخرين. ويحتم هذا الاقتراح أيضا تنوع الأشخاص بما أنه مع مداخيل متساوية الكمية يمكن أن تنفذ مشاريع حياتية متنوعة، وهو يعطي مكانا مرموقا للمسؤولية الفردية تاركا الحرية لكل شخص لاستخدام موارده. [3] فيقول دوركن: "**رفاهة المرء ترتبط بنجاحه في تحقيق تفضيلاته، وأهدافه، وطموحاته. ولذا فإن المساواة في النجاح مفهومها في مساواة الرفاهية، إنما يتطلب توزيع الموارد ونقلها إلى أن يتحقق أنه لا مزيد من النقل يمكن أن يضاعف مدى اختلاف الناس في مثل هذا النجاح**".[4]

كما أنه يتوجب على نظريات النجاح أن تأخذ في اعتبارها التفضيلات السياسية التي تتعلق بكيفية وجوب توزيع السلع، والموارد، والفرص من قبل الآخرين. [5] وتتعلق المساواة التوزيعية بقائمة الخبرات التي التي يعتقد المساواتي وجوب توزيعها توزيعا متساويا. والمساواة في التوزيع موضع انشغال دوركن الأساسي، وهو يعتبر نظريتين عامتين، المساواة في الرفاهة والمساواة في الموارد، حين تصاغان في شكل نظريات تعامل الناس على أنهم سواسية، فإنهما يقران التالي:

– المساواة في الرفاهية: يعامل البرنامج التوزيعي الناس على أنهم سواسية حين يوزع أو ينقل الموارد بينهم على أن يتحقق من أنه لا مزيد من النقل سوف يجعلهم أكثر مساواة من حيث الرفاهية.

– المساواة في الموارد: يعامل البرنامج التوزيعي الناس على أنهم سواسية حين يوزع أو ينقل الموارد على أن يتحقق من أنه لا مزيد من النقل سوف يجعل أنصبتهم من مجمل الموارد أكثر مساواة. [6]

---

[1] Ronald dworkin, **sovereign virtue**. Cambridge, ma: Harvard university press, 2000, p.1

[2] ibid; p.67

[3] مارك فلور بابيه، مرجع سابق، ص 21.

[4] Ronald dworkin, op.cit, p.17

[5] Idem.

[6] كولن فارلي، مرجع سابق، ص ص152_153.

يرى دوركن أنه يجب الأخذ بمفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية من خلال الأبعاد التالية. [1]

1- السيادة الشعبية: وهي علاقة بين الشعب ككل ومختلف الرسميين الذين يشكلون الحكومة، تتطلب الديمقراطية المشاركتية أن يكون الشعب لا الرسميون أسيادا في الحكم.

2- المساواة تقتضي مبدأ المواطنة، من خلال المشاركة المتساوية لكافة المواطنين في اتخاذ القرار.

3- الخطاب الديمقراطي: يقتضي ضرورة الحوار والنقاش بين المواطنين معا بوصفهم أفرادا قبل أن يتصرفون جماعة وأن يركز هذا الحوار على المبررات التي تدعم التصرف الجماعي أو التي تعارضها.

ويتجاوز دوركن مسائل المساواة التوزيعية الأكثر خصوصية بحيث يعتبر نتائج مبدأ الاهتمام المتساوي على توزيع النفوذ السياسي في المجتمع، أي مؤسسات وإجراءات سياسية يتوجب على مجتمع المساواة تبنيها؟. أما مبدأ الاهتمام المتساوي فيعتبر الديمقراطية أفضل النظم السياسية. والتزام الديمقراطية بحق التصويت الشامل وحريات أساسية أخرى مثل حرية الكلام والتعبير، تجعلها أفضل تدبير سياسي يضمن المساواة في الاهتمام.

ثانيا: الإنصاف والنمو الاقتصادي:

من الجدير بالاهتمام والتفكير في آن واحد في كل من فعالية الحرية لآلية السوق من ناحية، وخطر مشكلات عدم الإنصاف من ناحية أخرى. ويتعين تناول مشكلات الإنصاف خاصة عند معالجة مظاهر الحرمان والفقر الخطيرة. [2]

وجدير بالذكر أن التدخل الاجتماعي بما في ذلك الدعم الحكومي سيكون له، في هذا السياق، دور مهم. وهذا هو تحديدا ما تحاول إنجازه إلى حد كبير منظومات الأمن الاجتماعي في دولة الرفاه عن طريق برامج متنوعة من بينها التدابير الاجتماعية للرعاية الصحية والدعم العام للعاطلين والمعوزين. ولكن تظل الحاجة ماثلة من أجل الاهتمام في آن واحد بأوجه الفعالية الاقتصادية والإنصاف. وذلك لأن التدخل بدافع المساواة في عمل آلية السوق يمكن أن يضعف انجازات الفعالية حتى وهي تدعم الإنصاف. ومن

---

[1] Ronald dworkin, op.cit, pp.363 -364

[2] Amartya sen, **development as freedom** , op.cit, p. 119

المهم أن يكون واضحا ضرورة العمل في آن واحد عند التفكير في الجوانب المختلفة للتقييم الاجتماعي وللعدالة.[1] ويشكل النمو الاقتصادي ضرورة مطلقة لضمان أهداف وتطلعات التنمية. ويرتبط هذا بمستواه، ونوعيته، ونمط استمراره في مساره.

ومن حيث المستوى فإن حصول معدلات جيدة من النمو الاقتصادي تضمن تحقيق هدفين مركزيين: [2]

1- توليد إنتاج من سلع وخدمات، مما يكفي لتحقيق رغبات ومتطلبات النمو السكاني، كحالة من الضرورة القصوى لإدامة حياة المجتمع.

2- تحقق معدلات من النمو الاقتصادي يمهد لوجود إمكانية لتوزيع المنافع. فالعلاقة تكون مباشرة بين حصول الإنتاج وزيادة الثروة، كشرط مسبق لحصول إمكانية التوزيع. بعبارة أخرى، فإن توفر هذا الشرط يزيد من فرص البدائل المتاحة والخيارات البشرية، وهي التي تمثل سعي جوهر التنمية نحو حياة أفضل.

وتشكل المعدلات الجيدة من النمو الاقتصادي الشرط الضروري لخلق الظروف الملائمة لتحقيق تنمية إنسانية مستدامة، إلا أن مجرد وجود النمو الاقتصادي لا يضمن تحقيق التوزيع العادل لمنافعه وهي جوهر مبتغاه. وهنا تركز الأهمية الحيوية لتوفر الشرط الكافي لضمان ذلك، المتمثل أساسا في النوعية المطلوبة للنمو الاقتصادي (وركيزتها عدالة التوزيع لضمان الإنصاف)، وكذلك وجود آليات تصحيح انحرافات مساره (التي تهيئها الإدارة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة). إن هذين الاعتبارين بدورهما يجسدان ضخامة التحدي الذي تواجهه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سعيها إلى ضمان أهداف التنمية الإنسانية المستدامة. [3]

إن قدرة آلية السوق على الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي كبير، وفي التقدم الاقتصادي في عمومه تحضى باعتراف واسع النطاق في الدراسات المعاصرة في التنمية. ونذكر ما أشار إليه آدم سميث من أن حرية التبادل والمعاملات هما جزء مكمل ومقوم للحريات الأساسية التي يحق للناس أن يصدروا تقييما بشأنها. وكما هو الحال فإن رفض حرية المشاركة في سوق العمل وتحقيق الإنصاف في الفرص

---

[1] Amartya sen, Ibid; p.120

[2] باسل البستاني، مرجع سابق، ص 96.

[3] نفس المرجع، ص ص 96- 97.

هو أحد الوسائل لإبقاء الناس خاضعين للسخرة والعبودية. وإن حرية حصول الأسواق يمكن أن تكون في ذاتها مساهمة مهمة للتنمية بغض النظر عما يمكن أن تفعله أو لا تفعله آلية السوق لدعم النمو الاقتصادي أو التصنيع. [1]

ولكي يتحول مجرد حصول النمو الاقتصادي إلى وسيلة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، ينبغي أن تتوفر فيه جملة من الشروط التي يتضمن أهمها الآتي:

– **توسيع قاعدة الدخول والثروة:** تتمثل العوامل الحاسمة في هذا المجال في إيجاد فرص كافية وسريعة للعمل المنتج، وتحقيق مستويات مناسبة للأجور الحقيقية، وتوزيع منصف للفرص.

– **تحقيق تنمية اجتماعية رصينة:** ويمثل الكيفية التي يتم بها ضمان تحويل النمو الاقتصادي (الدخل والثروة) من مستواه الفردي المجرد (وتعبيره الأرباح والفوائد)، إلى مستوى اجتماعي شامل (وبيانه الأجور والدخول المناسبة ومستوى معيشي لائق للأفراد).

– **حماية البيئة وتجديدها:** وهنا يبرز بعد الاستدامة الذي يتبلور نتيجة لاستمرارية النمو الاقتصادي المحكوم بالنوعية المرغوب فيها، وضمان الإنصاف في توزيع الموارد بين الأجيال المستقبلية.

اختصارا، فإن الخصائص التي ينبغي أن تترافق مع نوعية النمو الاقتصادي من أجل أن يكون فاعلا في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، وتخفيض الفقر، وحماية البيئة، يمكن بيانها في الآتي، حيث ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي: [2]

– مولدا للعمالة المنتجة وبصورة مستمرة.
– تشاركيا، في تأكيده التمكين والمشاركة والديمقراطية.
– محققا للمساواة عن طريق توسيع قاعدة المنافع، بحيث لا تسري حصرا على الأغنياء أو القلة المحظوظة وحسب.
– مستقبليا، لا يهدد الجيل القائم احتجاجات الجيل القادم.
– انتمائيا، لا يتضمن إلغاء الهوية الثقافية للأفراد.

---

[1] Amartya sen, **development as freedom**, op.cit, pp.6 -7

[2] باسل البستاني، مرجع سابق، ص 98.

من ناحية ثانية، تؤكد الوقائع السائدة أن أنماط النمو الاقتصادي التي حصلت في الأغلبية الساحقة من البلدان لم تترافق مع التغيرات المنشودة على صعيد نوعيته، فجاءت حالات عدم المساواة شاهدة على المحدودية الكبيرة التي تعانيها هذه الأنماط. ومما يزيد الأمر سوءا وتعقيدا، أن النظرية التقليدية قد أدت إلى تعميق قبول عدم الإنصاف باعتبارها نتاجا لا خيار فيه لمسيرة النمو والتنمية، وخاصة في مراحلها الأولى. وقد ترتبت على استمرارية هذا الوضع آثار متعددة فيما يتعلق بقضية التعامل مع حالة عدم المساواة واسعة الانتشار، وكان أبرز ما تضمنته: [1]

– أنها بمرور الزمن زادت من درجة تحمل المجتمع لعدم الإنصاف.

– أنها أدت إلى إضعاف فاعلية الأسواق والسياسات العامة في إطار النمو الاقتصادي، وبالتالي في التقدم نحو هدف القضاء على الفقر.

– أن تركز الدخول في الشرائح العليا مازال يربك فاعلية السياسة الاجتماعية.

– أن كل هذا قد نتج منه تآكل رأس المال الاجتماعي في دوره الحيوي كدافع للمشاركة والتعاون المطلوبين في التنمية.

إن آلية السوق هي تنظيم أو تدبير أساسي يمكن للناس من خلاله أن يتفاعلوا مع بعضهم البعض والنهوض بأنشطة تبادلية النفع.إن خلق فرص اجتماعية منصفة، يشكل إسهاما مباشرا للتوسع في القدرات البشرية ونوعية الحياة. وإن التوسع في الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي وغيرها يسهم مباشرة في نوعية الحياة وازدهارها. [2]

ويتجاوز عائد التنمية حدود الدعم المباشر لنوعية الحياة، كما تتضمن أثرها المباشر على القدرات الإنتاجية للناس وبالتالي على النمو الاقتصادي لقاعدة مشتركة واسعة النطاق. ولا ريب في أن تعلم القراءة والكتابة والحساب يساعد الجماهير على المشاركة في عملية التوسع الاقتصادي. وطبيعي أن استخدام فرص التجارة الكوكبية "مراقبة الجودة" وكذا "الإنتاج وفقا للمواصفات"، يمكن أن يكون عاملا حاسما. وهو أمر غير عسير يتعذر إنجازه وصونه على الأمي والجاهل بعلم الحساب. زد على هذا أن ثمة دلائل كثيرة

---

[1] باسل البستاني، نفس المرجع، ص ص98– 99.

[2] Amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.142

وقوية على أن تحسن الرعاية الصحية وكذا الغذاء يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجا وزيادة في النمو الاقتصادي، وأفضل أجرا. [1]

ثالثا: منظور التنمية حرية

الحرية أمر محوري لعملية التنمية – التطوير لسببين متمايزين: [2]

1- **السبب القيمي:** تقييم التقدم يتعين أساسا أن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة.

2- **الفعالية:** إنجاز التنمية – التطوير يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب، بحيث تظهر الفعالية الحرة أو المستدامة كقاطرة رئيسية للتنمية، وجدير بالملاحظة أن الفعالية الحرة ليست وحدها فقط جزءا تكوينيا أساسيا من التنمية، بل إنها أيضا تسهم في تعزيز فعالية العناصر والقوى الحرة من الأنواع الأخرى.

فالمشاركة السياسية وما تعنيه من قدرة على التعبير عن الرأي والشفافية في القرار وانفتاح صانع القرار على المجتمع، تعتبر أساسية لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [3] يقول أمارتيا سن:

> "إن العلاقة بين الحرية الفردية وإنجاز التنمية الاجتماعية تتجاوز الرابطة التكوينية– على أهميتها، ونرى أن ما يمكن للناس أن ينجزوه إيجابيا متأثر بالفرص الاقتصادية وبالحريات السياسية، وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة، وبالتعليم الأساسي، وتشجيع وغرس ثقافة المبادرات. كذلك فإن التنظيمات المؤسسية لهذه الفرص تتأثر هي أيضا بممارسة الناس لحرياتها من خلال حرية المشاركة في الخيار الاجتماعي وفي اتخاذ القرارات العامة الدافعة إلى تقدم هذه الفرص".[4]

فينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية الإنسانية المستدامة. وتتمثل التنمية في القضاء على انعدام الحريات الذي يقيد خيارات الناس وممارستهم لأعمالهم. إلا أن فهم الصلة بين التنمية والحرية على نحو أفضل يتطلب تجاوز هذا الإدراك المبدئي على أهميته، فالأهمية

---

[1] Amartya sen, Ibid; p.144

[2] Ibid; p.4

[3] JosephE.stiglitz,**« participation and development :perspectives from the comprehensive development paradigm »**. review of development economics, vol, 6, N° 2, June 2002, p.163

[4] amartya sen, **development as freedom**, op.cit, pp. 4-5

الأصيلة لحرية الإنسان باعتبارها الغاية الأسمى للتنمية – تتكامل بقوة مع فاعلية حريات معينة في تعزيز حريات أخرى. وإذا كانت قصة البدء في عملية التنمية هي تحديد الحرية على أنها الغاية الرئيسية للتنمية فإن نطاق تحليل السياسات يكمن في إقامة صلات تجعل فكرة الحرية متسقة ومتماسكة باعتبارها المنظور الذي تسترشد به عملية التنمية. [1]

إن الأنظمة الديمقراطية وما يرافقها من حريات أساسية وقوانين واضحة وفعالة وحقوق مدنية، هي أقدر على تعميق الإبداع والتقدم التقني إذا ما قورنت بغيرها من الأنظمة. وتأثير الديمقراطية في التنمية يكون أكبر إذا ارتبطت الديمقراطية بنظام اقتصادي منفتح على العالم، أي تقل فيه القيود والحواجز حركة على السلع والخدمات والأفراد.[2] فمن الصعب تحقيق التنمية دون أن تكون الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان النظام، إذ يهيئ الإطار الديمقراطي المناخ للنشاط الاستثماري من خلال توفير الأمن والنظام والاستقرار السياسي والتشجيع على روح الابتكار. فالديمقراطية باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية فالظروف السياسية والاجتماعية تلعب دورا مهما لحد كبير في تسهيل أو إعاقة تحقيق التنمية، إذ يتطلب النمو الاقتصادي الرشادة والعقلانية والتأقلم عن طريق المشاركة السياسية، كما أن النظم الديمقراطية أفضل النظم وأكثرها قدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية. [3]

إن التنمية الإنسانية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم. وتوسيع الخيارات الإنسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة، والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.[4]

---

(1) amartya sen,**"development as freedom",** undp, human development report 2002, new York: oxford university press, 2002, p. 16

(2) jagdish N. bhagwati,**« democracy and development : cruel dilemma or symbiotic relationship ? ».** review of development economics, voL.6, N°2, June 2002, pp. 51-60

(3) Lucian pye, **aspects of political development**. Boston : little brown and company, 1966, pp. 33-34

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية البشرية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة.** نيويورك: الأمم المتحدة، 2002، ص ص16 –17.

وتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه صفات ومؤشرات لا تؤمّنها إلا الديمقراطية والحكم الراشد.[1]

- أشكال افتقاد الحرية:

يعاني الكثيرون جدا في مختلف أنحاء العالم من أنواع مختلفة من افتقاد الحرية. فالمجاعات مستمرة الوقوع في أقاليم مختلفة، والتي تنكر على الملايين الحرية الأساسية في حق البقاء. وأكثر من هذا أن البلدان التي لم تعد تدمرها المجاعات بين الحين والآخر نجدها تعاني من سوء التغذية، وهو ما يؤثر بأعداد كبيرة جدا من البشر المستضعفين. كذلك هناك الكثيرون جدا من المحرومين من حق الرعاية الصحية أو مرافق الصحة أو حق الحصول على مياه شرب نقية، ويقضون حياتهم يكافحون نسبة أمراض عالية غير ضرورية، وغالبا ما توافيهم المنية قبل الأوان. والملاحظ أن البلدان الأغنى غالبا ما تضم أعدادا كبيرة من المحرومين من أبسط الاحتياجات وأبسط الفرص للرعاية الصحية أو التعليم الوظيفي أو العمالة المأجورة أو الأمن الاقتصادي والاجتماعي.[2]

وجاء كانط بفكرة أن الحروب تهدر الموارد البيئية الطبيعية، وهذه الحروب تقودها أنظمة تسلطية تنعدم فيها الحريات وتغيب فيها الديمقراطية، فالديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها (السلام الديمقراطي). وأن العلاقة طردية بين الديمقراطية والاستقرار وتعاظم فرص توجيه موارد المجتمع إلى متطلبات التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي.[3] ومن ذلك ينبعث جوهر الارتباط من موقع الحرية السياسية والمشاركة في التنمية باعتبار أنه ينبع من حقيقة أنهما يشكلان أهدافا تنموية مطلوبة بحد ذاتها. كما أنهما يمثلان وسائل تقدم التنمية في آن واحد. فالمؤسسات السياسية التي تشجع التنمية وتحمي الحرية وكرامة الناس

---

[1] حسن كرّيم، "**مفهوم الحكم الصالح**". مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص ص 43-44.

[2] Amartya sen**, development as freedom**, op.cit, p. 15

[3] Bruce russett, zeev maoz, **« Normative and structural causes of democratic peace, 1946-1986**". political science review, vol.87, N° 3, September 1993, pp. 624-630

يجب أن تشجع الديمقراطية وتعمقها. وهذا موقف بدوره ينسجم مع الإصرار الدائم في المقترب على ثلاثية مرتكزاته، في أن التنمية ينبغي أن تكون تنمية للناس من أجل وبواسطة الناس. [1]

إن نهج التنمية حرية، هو في الأساس محاولة للنظر إلى التنمية كعملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. ينظر هذا النهج إلى مسألة توسيع نطاق الحرية باعتباره كلا من:

- الغاية الأولية للتنمية.
- الوسيلة الأساسية للتنمية.

ولنا أن نسميها على التوالي: "الدور التأسيسي" و "الدور الأداتي"، للحرية في التنمية.

أ- **الدور التأسيسي للحرية:** يتعلق بأهمية الحرية الموضوعية في إثراء الحياة البشرية. وتشمل الحريات الموضوعية على القدرات الأولية من مثل القدرة على تجنب مظاهر حرمان كالمجاعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج والوفاة المبكرة، وأيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة والحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب ...الخ. وحسب هذا المنظور التأسيسي تشتمل التنمية على توسيع نطاق هذه الحريات الأساسية وغيرها. وتعتبر التنمية من وجهة النظر هذه عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار.

ب-**الدور الأدائي للحرية:** يعنى بالطريقة التي تسهم بها الأنواع المختلفة من الحقوق والفرص والصلاحيات لتوسيع نطاق الحرية الإنسانية عامة، ومن ثم دعم وتعزيز التنمية. إذ تمكّن فعالية الحرية كأداة في حقيقة أن الأنواع المختلفة من الحريات ترتبط بعلاقات متداخلة فيما بين الواحدة والأخرى.[2]

---

[1] باسل البستاني، مرجع سابق، ص 101.

[2] amartya sen,op.cit, p.37

خلاصة الفصل:

في الأخير نستخلص من هذه المقاربات أن التنمية والديمقراطية تسميتان لمسمى واحد. وإذا كانت هاتان التسميتان غير قابلتين للفصل التام بينهما، فلأن التنمية، كالديمقراطية، عملية تفتقد دائما للتوازن عملية منفتحة خاضعة للتقلبات والنزاعات. والديمقراطية سيستام من التدبير السياسي لعملية التغيير المجتمعية. كما أن التنمية من جهتها، مجموعة من العلاقات المجتمعية إلى جانب كونها سياسة اقتصادية. واستدماج الفعاليات المجتمعية والاقتصادية التنموية لا يتم بصورة عفوية وتلقائية، بل إن هذه الفعاليات تظل مهددة بفعل المنطق الخاص الذي يحكم كلا منها، ولكن الديمقراطية من خلال دور الوساطة بين الفعاليات والدولة، فإنها هي التي تحافظ على بقاء مقومات التنمية مجتمعة، يقول آلان تورين: "**التنمية ليست سبب الديمقراطية وإنما هي نتيجة لها**".[1] فتقع الديمقراطية في صميم المفهوم البديل للتنمية. وهذا هو جوهر ما تدعو إليه أدبيات التنمية في عصر العولمة،أو ما يعرف بعالم ما بعد الحداثة.

[1] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص 205.

الفصل الثالث:

واقع التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر

لقد منحت الجزائر الأولوية للاشتراكية على البعد القومي، فاتجهت نحو الاتحاد السوفيتي والدول الأوربية الشرقية. ولكي تكتسب القيادة السياسية ود المجتمع الجزائري، سعت إلى الخلط بين الاشتراكية السوفيتية والقومية العربية، وتعاملت معهما على أنهما وجهان لتنمية واحدة. فاعتمدت الأيديولوجية الاشتراكية كإطار عام للتنمية في الجزائر في بداية مسارها الإنمائي. لكن من جهة أخرى رفضت هذه الأيديولوجية القيم الإسلامية في آلياتها التشريعية، ومن ثم تحول الإنسان الجزائري المتشبع بالقيم الإسلامية إلى مواطن مجرد من الحقوق السياسية خاصة، وذلك بطريقة تعسفية وقمعية ألغت دور الإنسان والقيم والعمل المشترك من عملية البناء، فلم تستثمر الجزائر القيم القومية المشتركة في مسيرة التنمية. وعرفت الجزائر العديد من التغيرات على مستوى البنية السياسية خاصة، وما رافقها من تغيرات في الهيكلة الاقتصادية، حيث كان لكل مرحلة سياستها التنموية ذات توجه أيديولوجي خاص، ارتبط بجملة عوامل داخلية وخارجية. وعرفت الحركة التنموية في الجزائر انجازات وإخفاقات انعكست على مستوى التطور التنموي. ومن خلال هذا الفصل، سنحاول أن نعالج مسار التنمية في الجزائر، بتقسيمه إلى مراحل معينة، انطلاقا من توجهات أيديولوجية وعقائد سياسية واقتصادية تحدد واقع التنمية في الجزائر، ومدى إمكانية تحقيق التنمية الشاملة.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عملية التنمية في الجزائر

حددت عملية التنمية في الجزائر العديد من العوامل، خاصة المرتبطة بالأيديولوجيا الاشتراكية سواء انجازات أو إخفاقات خططها الإنمائية من جهة، ومن جهة ثانية، تأثير العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية على مسار التنمية في الجزائر، خاصة سياسات القوى الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية. وما جاءت به من إصلاحات اقتصادية و سياسية مبنية على إيديولوجية ليبرالية، حولت مسار التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: العوامل الداخلية لعملية التنمية:المخطط الاشتراكي للتنمية

أولا: الإطار العام للنظام الاشتراكي الجزائري: إنجازات الخطط الإنمائية

حقق الإتحاد السوفيتي في منتصف القرن العشرين نجاحا اقتصاديا أغرى الدول العربية المستقلة حديثا، ومنها الجزائر، على انتهاج الاشتراكية في بعدها الإنمائي، وقد انتهجت الجزائر "التسيير الذاتي" بوصفه انطلاقة اقتصادية[1] تزامنت مع بداية إعمار الجزائر المستقلة، نظرا إلى الفراغ الإداري الذي أحدثه هروب الكفاءات، والتنظيمات الفرنسية بعد الاستقلال إذ غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في ظرف بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم، مما أدى إلى هجرة خمسون ألف إطار سام وخمسة وثلاثون ألف إطار متوسط، ومئة ألف عامل موظف. [2]

- الاشتراكية الجزائرية ونظام التسيير الذاتي: فترة حكم بن بلا

كان موضوع الفلاحة في الجزائر منذ سنة 1830، القطاع الاقتصادي الأكثر استقطابا لرأس المال الفرنسي، الذي ركز في نشاطه الاستغلالي على إنتاج المزروعات المطلوبة بقوة في الأسواق الفرنسية والأوروبية بصفة عامة، مثل الحبوب – الخمر– الحمضيات. وعوما أدى إلى تعرض القطاع الفلاحي

---

[1] نظام اشتراكي إداري استوحته الجزائر من يوغوسلافيا (سابقا) سنة 1963، وهو يستهدف تسيير الأملاك الشاغرة ذاتيا من قبل العمال والفلاحين، وهي أملاك هجرها الفرنسيون بعد الاستقلال، لكن بعد انقلاب 1965، ألغي التسيير الذاتي من القطاع الصناعي، بينما بقي على حاله في القطاع الفلاحي، وذلك لغاية سنة 1987.

[2] أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 22.

الجزائري خلال فترة الاحتلال إلى تغير جذري تسبب في انقسامه إلى قطاع متطور يسيره المعمرون الأوروبيون في الجزائر وقطاع تقليدي تعيش منه الأغلبية الساحقة من الجزائريين. [1]

مع بداية الفترة الرئاسية لأحمد بن بلا (1962- 1965)، كان القطاع الزراعي في مقدمة أولويات القائمين على تسيير الاقتصاد الجزائري، وهو ما أدى بهؤلاء إلى انتهاج أساليب تنظيمية، وإجراءات اقتصادية ساعدت نوعا ما على سد بعض الفجوات في القطاع الزراعي، إذ تولت اليد العاملة الجزائرية إدارة المزارع التي هجرها المستعمرين الفرنسيين غداة الاستقلال،فبدت هذه الإجراءات سليمة في أول الأمر، كونها سارعت إلى تفادي العوائق التي بإمكانها أن تؤدي إلى تراجع هذا القطاع. وأظهر قطاع الزراعة مقدرة اقتصادية جسدتها دينامية التعاون الاجتماعي. وكانت هذه الأراضي قد قدر مساحتها بحوالي 3 , 2 مليون هكتار، وهي من أجود الأراضي الزراعية. وكانت هذه الأراضي تمثل 75 بالمئة من الزراعة الجزائرية المنتجة للسوق، وهي تمثل آنذاك أكثر من 80 بالمئة من الدخل الجزائري. [2]

وفي 20 مارس 1963، قدم أحمد بن بلا عبر الإذاعة والتلفزيون المرسوم القاضي بتنظيم إدارة المنشآت الصناعية والمستغلات الزراعية المعتبرة بحكم الشاغرة على إثر رحيل الأوروبيين. وفي الأول من شهر أكتوبر من العام نفسه، أعلن تأميم آخر ممتلكات المستوطنين الفرنسيين. فتريد الاشتراكية الجزائرية أن تكون، في المقام الأول مواصله للثورة الفلاحية. فوجه بن بلا نظره إلى الأرياف، ولأنّ الشك يداخله في الموقف المطلبي لأبناء المدن والعمال، صرّح في مؤتمر الإتحاد العام لعمال الجزائر في شهر جانفي 1963:"**يجب الاحتراس من النزعات التي تظهر هنا وهناك والتي تحمل إسم العمالية[*] .....هذه النزعة العمالية التي تعرفها عدة نقابات أفريقية سوف تؤدي إلى خلق فئة محظوظة ....آسف لأنّه لا يوجد مزيد من الفلاحين في هذا المؤتمر**".[3]

---

[1] أحمد بن مرسلي، "**مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية:دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين (1965-1978)**". أطروحة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1994، ص 251.

[2] ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**. سلسلة أطروحات الدكتوراه (83)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 206.

[*] ouvriérisme (العمالية)، هي نظام يعتبر العمال وحدهم قادرين على قيادة الحركة الاشتراكية.

[3] بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962- 1988)**.(تر:صباح ممدوح كعدان)، دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 26.

وظهر القطاع الاشتراكي في الجزائر من جمع قطاعات قديمة في وحدات زراعية، سميت "ذاتية التسيير"، ذات أحجام مهمة.[1] في الوقت نفسه أنشئت هيئة وطنية للإصلاح الزراعي،التي أحبطت إدارة الدولة البطيئة لها مطالب الاستقلال الذاتي للجان المحلية دون الوصول إلى القيام بدور المنشّط. وقد حلت هذه الهيئة عام 1966 حين ظهر أنّ عجز القطاع الاشتراكي يزداد باستمرار.

وفي القطاع الصناعي والتجاري، أخضعت جميع المنشآت " الشاغرة " لنظام التسيير الذاتي. وكذلك بعض المنشآت الأقل أهمية التي تمتلكها شركات فرنسية، كما وضعت بعض المنشآت والممتلكات الجزائرية أيضا تحت نظام التسيير الذاتي التعاوني (تضم المنشآت الصناعية ذاتية التسيير أكثر من عشرة آلاف عامل). أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فكان معظمها محتكرا من قبل هيئة حكومية (الهيئة الوطنية للتجارة).

ولم تأت قرارات عام 1963 لامتصاص حركة اجتماعية قد تطالب بنظام التسيير الذاتي هذا، فعلى إثر أوضاع الاستعمار القاسية، تتطلع طبقة الفلاحين الفقيرة إلى الخلاص من النظام الزراعي السابق والتمتع بأفضل الشروط للعمل، لكن لا شيء يؤهل عمال المستوطنين السابقين،الأميين وغير المهرة لتسيير صيغ من الإدارة الجماعية، فبالنسبة لعالم الاجتماع (ميشيل لونيه)، لم يختر الفلاحون في الجزائر بوضوح نظام التسيير الذاتي. فبعضهم تصور الإصلاح الزراعي على أنّه اقتسام للأراضي وملكية خاصة، وبعضهم الآخر انتظر تحسين أوضاعهم كأجراء داخل مزارع الدولة بإدارة مسؤولين تعينهم الحكومة.[2] وقد أزعج السلطة مطالب مناضلي الإتحاد العام لعمال الجزائر،التي تدفع إلى إنشاء لجان الإدارة والجيش الذي يريد عودة سلطة الدولة. لذلك فانه "**من مختلف وجهات النظر، يشكل نظام التسيير الذاتي صيغة مرغوبة، صيغة تحفظية، أكثر مما يعبّر عن اختيار سياسي أساسي**".[3]

ومنه يمكن القول أن، أحمد بن بلا، قام بإدخال "التسيير الذاتي" في بلد لم يكن مؤهلا له سياسيا ولا ماديا، لكن من جهة أخرى لم تكن فترة حكمه القصيرة كافية لبلورة النظام الاشتراكي الجزائري، وتفعيله

---

[1] تستغل بعض "الأملاك الشاغرة" لجان إدارية مكونة من عمال زراعيين سابقين. وأصبحت أملاك أخرى "شاغرة" بعد طرد المستوطنين، وأملاك محتلة عسكريا ومؤممة (يتعلق الأمر بخاصة بالإقطاعيات الكبيرة "الرأسمالية"). للمزيد أنظر: بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 26.

[2] نفس المرجع، ص ص 27 – 28.

[3] نفس المرجع، ص 28.

على مستوى المؤسسات الاقتصادية.[1] وكانت "حرب الرمال" سنة 1963 بين الجزائر والمغرب لها آثار اقتصادية واجتماعية على الوضع الداخلي في الجزائر بدون الذهاب إلى حد إلقاء المسؤولية على هذا الطرف أو الطرف الآخر من الشركات في اندلاع الحرب. سنكتفي بالتشديد على أنّ النظامين عرفا الاستفادة من الحرب في محاولة كل منهما تعزيز نفسه على المستوى الداخلي. [2]

لقد جاءت الثورة الاشتراكية الجزائرية من أجل القضاء على التخلف والفقر وتحقيق آمال الشعب الجزائري وتعميقا لثورة أول نوفمبر ونتيجة منطقية لها.[3] لكن سياسات التنمية التي جاء بها بن بلا أسفرت عن وضع اجتماعي مثيرا للقلق. ففي عام 1963، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الجزائر حوالي 2 مليون عامل، و 2,6 مليون نسمة بدون موارد مالية. واندلعت عدة اضطرابات نتيجة البؤس: حركات ثورية فلاحية – انتشار اللصوصية – مظاهرات للعاطلين عن العمل في المدن. و هناك على الأقل ثلاثة أسباب لهذه السيرورة، وهي نقص اليد العاملة الماهرة والتقنيين القادرين على تشغيل التجهيزات الاستعمارية التي هجرها الأوروبيون، وقدم التجهيزات التي لم يطرأ عليها أي تجديد في فترة الاستعمار، وصغر السوق المحلية غير القادرة على تصريف إنتاجات مخصصة سابقا بشكل واسع لتلبية الطلب الأوروبي عليها. يضاف إلى ذلك أزمة صادرات خطيرة بسبب محدودية الأسواق بالنسبة للإنتاج المحلي (انخفاض بمقدار الثلث، والربع، والثلثين على التوالي للكروم، والخضار والزراعات الصناعية).

كما يمتص القطاع الزراعي ذاتي التسيير القسم الأعظم من الأموال الجاهزة ويعاني نشاطه من عجز ثقيل الوطأة. ولم يحقق الإنتاج الزراعي تقدما في حين أنّ حاجات الاستهلاك لا تتوقف عن التزايد. فمتوسط إنتاج الحبوب لم يزد عن 16 إلى 17 مليون كنتال، بينما كانت الحاجة إليها تصل إلى 24– 25 مليون كنتال، نتيجة ارتفاع عدد السكان بنسبة 3 % سنويا، وبالنسبة لقطاع الأشغال والبناء لوحظ انخفاض الإنتاج بنسبة 55 بالمئة ما بين عامي 1962– 1963.

بينما شهد قطاع التعدين وصناعة الصلب انخفاض الإنتاج بنسبة 20 إلى 25 بالمئة، وكان سوء استخدام القدرات الإنتاجية مثيرا جدا للقلق: 58 بالمئة في المنسوجات، 14 بالمئة في صناعة تعليب الأسماك، 40 بالمئة بالنسبة للفواكه، وتوقف شبه كامل لإنتاج السكر. وكان انخفاض الاستثمار أكثر

---

[1] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 206.

[2] Mohamad Boudiaf, **ou va L'Algérie ?**.paris: Edition de L'Etoile, 1996, p.143

[3] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**.عين مليلة:دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن، ص ص92– 93.

حدة بعد انخفاض الإنتاج: ففي ما بين 1961- 1963 انخفضت الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات في قطاع النفط) من 1464 مليار إلى 84 مليار بالأسعار الجارية. ومن 333 مليار إلى 29 مليار (باستثناء النفط). في الوقت نفسه ازدادت النفقات غير الإنتاجية مع التضخم الهائل في الدوائر العامة. ففي ما بين 1954- 1963 ارتفع عدد العاملين في الدولة من 30 ألف إلى 180 ألف شخص.

كما مثّل الجيش عبئا ثقيلا في ميزانية التسيير، إذ يستهلك 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 1963، وصل العجز إلى درجة أن الجزائر لجأت إلى الحصول على قرض من فرنسا مقداره 1,3 مليار فرنك، وكانت تنتظر من فرنسا اتخاذ سلسلة من القرارات لتشجيع اقتصادها: إنجاز أعمال المنشآت العامة، إرسال تقنيين ومتطوعين ومساعدين في التعليم الوطني، اتفاقات تصديرية خاصة بالخمر. [1]

واعترف ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني، المتبنى في شهر أفريل 1964، أنّ أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر. وقد يمكن تخفيفها أو كبحها: لكن لا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطورا بشكل ملموس وأنّ سوق العمل الفرنسي سيزود بسوق تقليدية لليد العاملة غير المستخدمة في الجزائر.

وفي الواقع اعترف نظام بن بلا على عكس جميع النظريات الموضوعة سابقا،أنّه لا يستطيع الاستغناء عن صمام الأمان الذي تقدمه له سوق الاستخدام في فرنسا، فالهجرة تعد إذن " شرا لا بد منه". فهي عمليا تشجعها دولة همها تخفيف الضغط على سوق العمل وتحسين رصيد ميزان المدفوعات (عن طريق إرسال العمال الجزائريين عملة صعبة إلى وطنهم لدعم عائلاتهم ماليا في الجزائر). [2]

لقد اصطدمت محاولات الاعتماد على المجتمع الواقعي الهادفة إلى إعادة بناء الدولة والاقتصاد بقوة الجهاز العسكري. فقد كتب المؤرخ (محمد حربي)، الذي لعب دورا ناشطا خلال الحرب وفي عهد بن بلا، يقول:"**إنّ رغبة التغيير الفظ والكامل، ورفض العمل السياسي الصبور، وتفضيل بن بلا لطرق غير نظامية في قيادة الشؤون العامة، جميع هذه العوامل قادت مباشرة إلى انقلاب بومدين العسكري**".[3]

---

[1] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص ص 31- 32.

[2] نفس المرجع، ص 33.

[3] نفس المرجع، ص 36.

في 28 ماي 1965، في الوقت الذي كان فيه بومدين يمثل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في القاهرة، أعلن بن بلا أنّه يسحب حقيبة وزارة الشؤون الخارجية من عبد العزيز بوتفليقة، وهو عضو آخر في فريق وجدة. [1] وأخبر بوتفليقة هواري بومدين، فجمع هذا الأخير رفاقه في فريق وجدة الذين التحقوا للتو بفريق قسنطينة (طاهر زبيري، سيد عابد، أحمد داريا، صلاح صوفي، عبد العزيز زرداني)، وجميعهم من أنصار إزاحة بن بلا عن السلطة، وأعدت العملية بدقة متناهية. وفي 19 جوان 1965 اعتقل أحمد بن بلا، وتمركزت الدبابات والجيش في المناطق الإستراتيجية، وفي رسالة بتوقيع بومدين، أعلنت إذاعة الجزائر تأسيس مجلس ثورة يتولى جميع السلطات، وبدأ عصر جديد لإستراتيجية التنمية في الجزائر. [2]

- التنموية الاشتراكية الجزائرية: فترة حكم بومدين

من خلال الانقلاب الذي قام به بومدين على نظام بن بلا باسم التصحيح الثوري، وفشل سياسته التنموية[3]، اتخذ النظام الجديد من عملية التصنيع شعارا اقتصاديا وأيديولوجيا. فقبل سنة 1965، كان القطاع الصناعي مجرد وحدات تابعة للشركات الفرنسية، ومثل هذا استدعى توسيع قطاع الدولة عن طريق التأميمات، التي شملت المناجم (شركات الزنك، الرصاص، الحديد والنحاس) سنة 1966، وتأميم المصارف سنة 1967، وتأميم المحروقات سنة 1971. وعموما اشتهرت هذه الفترة بسياسة تصنيعية ارتبطت بما تركه المستعمرون من أملاك، ووحدات صناعية، فلم يقم صانعوا القرارات الاقتصادية حينذاك إلا بتطوير الشركات الأجنبية وتشييدها، سواء بتجهيز قطاعاتها الإنتاجية، أم بتعزيز استقلالها الاقتصادي. [4]

---

[1] Bourges Herve, **L'Algérie a l'épreuve du pouvoir**. Paris: Grosset, 1967, p.125

[2] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 37.

[3] Gererad chaland, Juliette Minces, **L'Algérie indépendant: bilan D'une Révolution national**. Paris: Maspero,1972, p.82.

[4] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 206.

تهدف اشتراكية النظام الجزائري إلى إحداث تغيير وتنظيم للمجتمع بأكمله عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية من أجل القضاء على الاستغلال الموجود منذ المرحلة الاستعمارية. [1]

ووقع الانعطاف التاريخي في السياسة الاقتصادية الجزائرية سنة 1976، عندما حاول النظام العسكري الحصول على شرعيته السياسية بإعادة توزيع الثروة النقطية، وأمل أيضا أن يضع بواسطة الدخول الضخمة التي ولدها النفط والغاز نموذجا جديدا للتنمية.[2] فاعتقد الرئيس بومدين، أنّ بالإمكان الانتقال بخطى سريعة من التخلف إلى المرحلة التصنيعية. فالتصنيع المعلن "أولوية الأولويات" يفترض أن يصبح القاطرة التي تجر الزراعة.

إنّ نظرية "الصناعات الصانعة" في بداية عقد السبعينيات،المستوحاة أساسا من الاقتصاديين الفرنسيين أمثال (فرانسوا بيرو)، وبخاصة من (جيرار ديستان) و(دوبيرني)، أصبحت المرجعية العظمى لإستراتيجية التنمية الجزائرية.[3] وكان (دوبيرني) على رأس المنظرين لإستراتيجية التنمية، المبنية على نظرية الصناعات المصنعة لبناء القاعدة الصناعية في الجزائر، حيث كان (دوبيرني) المستشار الأقرب إلى الرئيس هواري بومدين. [4]

ومنه يرمي منهج التنمية المعمول به بعد الاستقلال إلى تحقيق دمج النظام الإنتاجي الوطني وإعادة تركيزه.ولخلق ديناميكية داخلية للتنمية، يجب الاعتراف بنوع من أولوية التصنيع. وفقا لهذا النموذج يتوجب على إستراتيجية فعالة أن تمنح دورا مميزا " لشركات القاطرة "، وإلى أنماط من الاستثمارات الصناعية التي تمارس"تأثيرات الجر" على البيئة الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تعزز هذه الصناعات القاعدية، المسماة صناعات صانعة، دمج الاقتصاد الوطني بالتأثيرات التي تمارسها في المنبع (تأثيرات التموين) وفي المصب (تأثيرات الأسواق). إضافة إلى ذلك، يجب على هذه الإستراتيجية رفع الإنتاجية

---

[1] مختار غريب،"**مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية**". مجلة الحوار الفكري، العدد 8، ديسمبر 2006، ص ص 123 – 124.

[2] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 49.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة .

[4] Abdelhamid Brahimi**, L'économie Algérienne: Défis et en jeux**.2éme Ed, Alger: Edition Dahleb, 1991, p.69.

والسماح للكوادر والعمال بالتدرب على وسط صناعي عصري ومتقدم تقانيا، ويجب أن تكون هذه الصناعات تتمثل خاصة في الصناعات المنتجة للأدوات المنزلية. [1]

وفي ملتقى عقدي الستينيات والسبعينيات، مارس مؤلفون آخرون (الماركسيين الجدد) تأثيرهم على القادة الجزائريين في وضع إستراتيجية التنمية ونموذجها، ونذكر على رأسهم (أندريه جندر فرانك، شارل بيتلهيم، سمير أمين، إيمانويل فالرشتاين، ف.هـ. كاردوزو، فورتادو....). حيث يرى هؤلاء أنّ الدولة وحدها هي القادرة على إنجاز هذا النموذج حيث تلعب الصناعة دورا محركا في إطار وطني.

ويتقاسم عدد من المراقبين والمحللين الفكرة القائلة بأنّ بناءا سريعا لصناعة ثقيلة تعد القاعدة الضرورية للتنمية والطريق الجزائري، الذي يرمّز هذا الخيار الاقتصادي، يفهم في المقام الأول على أنّه خيار وطني راغب في إعداد مستقبل البلد. فرأى نظام بومدين أن التنمية، المظفور بها بسرعة وبالوسائل الناتجة عن الريع البترولي، هي في المقام الأول وسيلة تأكيد وشرعنة للدولة والأمة، فمن المفترض أنّ قوة الجهاز الإنتاجي توطد استقلال الدولة السياسي، وتزيد القدرة على الوصول إلى الاشتراكية. [2]

إنّ النظام الاشتراكي في الجزائر، عمل على منح الدولة حق الرعاية التامة لأفراد المجتمع، فالدولة هي التي تخطط وتحدد الاحتياجات الاجتماعية وتعقلن إشباعها وتأسس لنمط وطريقة التعبير عنها فالدولة هي الفاعل الوحيد في عملية التنمية.[3] واقتصر دور الحزب في الفترة من 1962 إلى 1988 على تعبئة الجماهير والتأطير السياسي للشعب من أجل تحقيق التوافق الاجتماعي الضروري لبناء الدولة.[4]

واعترفت معاهدات إيفيان بالسيادة الجزائرية على الصحراء وثرواتها الطبيعية، وفي 31 ديسمبر 1963، تأسست الشركة الوطنية للبحث عن البترول والغاز ونقلهما وتحويلهما وتسويقهما (سونا تراك). مع ذلك لم تكن الدولة الجزائرية تملك 67,5 بالمئة منه. وبعد الحرب العربية الإستراتيجية في جوان 1967، قررت الجزائر تأميم نشاطات وعمليات التوزيع التي تمارسها شركتا (موبيل)، و(إيسو)، ووقعت

---

[1] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 50.

[2] نفس المرجع، ص ص 50 – 51.

[3] Djilali liabes, **« projet de société : consensus, domination et légitimité »**. Revue Algérienne des sciences politique et des Relation internationales, Nº 0, 1984, pp.31-35

[4] Bernard cubertafond, **l'Algérie contemporaine**. Paris: PuF, 1998, p.54

سوناتراك إتفاقا في 19 أكتوبر 1968 مع (جيني أويل)، أعادت الشركة الأمريكية إلى الشركة الجزائرية 51 بالمئة من مصالحها في الجزائر، وأصبحت المطالبات ضد الشركات الفرنسية أكثر إلحاحا.

وفي 21 فيفري 1971، بدأ الرئيس بومدين بنزع "الاستعمار البترولي"، وقد استبدل بنظام "الإمتيازات" ممارسة السيطرة على 51 بالمئة من الشركات البترولية الفرنسية، وأممت أنابيب النفط والغاز. وكانت شركة (توتال) الشركة الوحيدة التي وافقت على مواصلة نشاطاتها، وغادرت الشركات البترولية الأخرى الجزائر. وقاطعت فرنسا البترول الجزائري، وخرج الدينار الجزائري من منطقة الفرنك.

تشير سيرورة تأميم المصالح البترولية الأجنبية إلى جذرية خيارات السلطة الجزائرية الإستراتيجية في المستوى السياسي، وهذا ما نجم عنه زيادة الموارد التي تأمل الدولة بتعبئتها لصالح تعزيز سيطرتها على وسائل الإنتاج والتبادل الرئيسية.

الجدول رقم(02): دخول الدولة من البترول والغاز (بملايين الدنانير بالأسعار الجارية).

1967	1969	1971	1972
880	1320	1659	3200

المصدر: بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 52.

في نهاية عام 1973، ضاعفت الصدمة البترولية ريع النفط والغاز ثلاث مرات ومنحت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية دورا أعظم لهذا الريع بوصفه مصدرا رئيسيا لتمويل عملية التصنيع. وفضلت تحويل الثروات المعدنية والبترولية محليا.لذلك يجب أن يسهم هذا الطابع " الصناعي" للنفط والغاز بإنجاز نظام إنتاجي مترابط.

وعلى مر السنوات ذهبت نصف الاستثمارات الصناعية لزيادة قدرات إنتاج النفط والغاز الضروري لشراء التجهيزات المهمة من الخارج المدرجة في الخطة الإستراتيجية المتبناة. وهكذا استخدم قسم مهم من الموارد البترولية في صنع الوسائل اللازمة لمزيد من إنتاج البترول والغاز. ففي عام 1972، لم يكن إنتاج الجزائر من البترول (نحو 50 مليون طن سنويا منذ عام 1972) يشكل سوى 2 بالمئة من الإنتاج العالمي.

وبدءا من عام 1982، استقر حجم الاستخراج على نحو 40 مليون طن، بحيث يسمح باقتصاد هذه الثروة الإستراتيجية الناضبة. ففي عام 1982، قدرت الاحتياطات البترولية بنحو 1,2 مليار طن، ما يعادل نحو 20 عاما (بدءا من عام 1992 من إنتاج البترول المستخرج بهذا المعدل. ومع (3000 مليار

متر مكعب) احتياطي تملك الجزائر 4 بالمئة من الاحتياطي العالمي من البترول، وفي عام 1992، تراوح الإنتاج ما بين 14- 16 مليار متر مكعب سنويا.

وبعد مرحلة تأميم القطاع الزراعي الأوروبي الحديث (1962- 1965)، وإصدار الدينار الجزائري عام 1964، جاءت المرحلة الثانية، مرحلة "التصنيع" ما بين 1969- 1978، اتسمت هذه المرحلة في البداية بموجة من التأميمات سمحت للدولة بالسيطرة على أدوات السلطة الاقتصادية. ففي 8 ماي 1966 أصبحت المنشآت التعدينية تحت السيطرة التامة، ثم في 31 ماي، شرّعت الدولة احتكار عمليات التأمين وأممت شبكة التوزيع (إيسو) و(موبيل) في أوت 1967، وما بين شهري ماي وجوان 1968، نفذت موجة أخرى من التأميمات. ففي 13 ماي أممت 22 شركة في قطاعات مواد البناء والأسمدة وصناعة التعدين منها (رون) و(بونليك) في شهر جوان جاء دور 50 شركة للأسمنت والدهانات، والزيوت وصناعة التعدين منها (روبولين، لا فارج، ليزيور)، وفي شهر أوت 1968، منحت سلسلة عمليات سوناتراك (تروست حكومي للبترول والغاز) احتكار تسويق المنتجات البترولية والسيطرة على قطاع البيتروكيماويات بأكمله. وبلغت الموجة أوجها في 24 فيفري مع تأميم حقول الغاز الطبيعي كلها، والبترول الخام وأنابيب نقل البترول والغاز جميعها، والسيطرة على 51 بالمئة من الشركات البترولية الفرنسية إيلف (إيراب آنذاك) والشركة الفرنسية للبترول. وفي 15 نوفمبر 1972، أعلنت نهاية سيرورة التأميم. وكان الهدف المنشود: بناء اقتصاد مستقل ومدمج في أقصر مدة ممكنة. وكما كان الحال بالنسبة للإتحاد السوفيتي، جرى السعي إلى الحصول على نسب مرتفعة من الإستثمار مع منح الأولوية للصناعات القاعدية (صلب وكيماوية)، واستخدام أحدث التقانات إذ يفترض أن يؤدي تطوير الصناعات الثقيلة إلى جر الاقتصاد بأكمله، أما الصناعات الإستهلاكية، فيجب تطويرها في مرحلة ثانية، لتلبية تزايد الطلب المتولد عن الدخول الجديدة الناجمة عن نمو الإنتاج. [1]

بالتالي منحت الأولوية للصناعات القاعدية، وإلى الصناعة على حساب الزراعة وطرح تصنيع الزراعة (الميكنة- التكثيف باستخدام المنتجات الكيماوية) كشرط لازدهارها (خلق الوظائف- منتجات استهلاكية- تحقيق استقلال الجزائر الاقتصادي).

وحتى عام 1966، بقي القطاع المصرفي تحت سيطرة المصارف الأجنبية (ولا سيما الفرنسية) وما بين 1966 – 1967، تأسست ثلاثة مصارف لاحقة لمصارف سابقة: البنك الوطني الجزائري في 1

[1] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص ص 52 – 54.

جويلية 1966، البنك الشعبي الجزائري 19 ديسمبر 1966، البنك الخارجي الجزائري في 12 سبتمبر 1967. ومع الخطة الأولى للتنمية (المخطط الثلاثي الأول 1967- 1970)، جرى التأميم الكامل للقطاع المعرفي. وشكلت الخطة الرباعية (1970- 1973) مناسبة لتخطيط مالي (بنك التنمية الجزائري- مجلس مالي) لتمويل الاستثمارات. [1]

وقد ارتكزت إستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الحكومة على ثلاثة أبعاد أساسية: [2]

- البعد الأول، يتعلق بالثورة الصناعية، بوصفها العنصر المحرك لها.
- البعد الثاني، يتعلق بالثورة الزراعية قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد احتياجات الشعب الغذائية.
- البعد الثالث، يتعلق بالجانب الثقافي الذي يعمل على فك الارتباط مع الثقافة الفرنسية الاستعمارية.

وجاء في الميثاق الوطني الصادر عام 1976، "**إنّ تعميم التعليم وديمقراطيته وإفساح المجال لأكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني والعالي، والتكوين المهني للعمال، توفير الظروف والمنشآت اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي، وكذلك تنمية أسباب الترفيه والأنشطة الرياضية تشكل أهدافا ذات أولوية في إطار سياسة تنمية البلاد**".[3]

ويمكن بصفة عامة تقديم إستراتيجية التنمية الاشتراكية الجزائرية، من خلال المخططات التنموية التالية:

1- المخطط الثلاثي التجريبي الأول (1967- 1969):

قام هذا المخطط على أمل تحديد اختيارات الجزائر السياسية، وبناء مجتمع إشتراكي، وتمكين المجتمع الجزائري من الاستفادة من ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تضمنت هذه الأهداف أيضا إنشاء قاعدة أساسية لنهضة حضارية، تكون في مستوى تطلعات الجزائريين، وتمثلت أهداف المخطط فيما يلي: [4]

- توفير الكوادر المؤهلة مهنيا.
- توفير مشاريع الارتكاز الهيكلية الرئيسية،التي تضمن استمرارية عملية التنمية.

---

[1] بنجامين ستورا، نفس المرجع، ص 54.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو،" **تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 92، أكتوبر 1986، ص 63.

[3] جبهة التحرير الوطني، "**الميثاق الوطني 1976**" .الجزائر: المعهد التربوي الوطني، 1976، ص 269.

[4] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 207.

- إعادة ترتيب العلاقات الإنتاجية لصالح المنتجين المباشرين.
- الاعتماد على الفروع والمؤسسات الإنتاجية،التي يجب أن يزداد فيها دور القطاع العام في القطاع المختلط.

فكان الهدف المباشر لهذا المخطط يتمثل في خلق الشروط الأساسية اللازمة للتصنيع في البلد. وتحقيق التكامل بين صناعة الصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية، وذلك لتعزيز استقلال الأمة السياسي والاقتصادي، وتحقيق العمالة الكاملة بحلول سنة 1980. وقد خصص لهذه الخطة 9,6 مليار دينار جزائي، توزعت على الشكل الآتي: 2,31 مليار دينار للهيدروكربونات، 2,2 مليار دينار للصناعات الأساسية والتكامل بينها، 500 مليون دينار للصناعات الخفيفة، مثل تجهيز الأغذية، و400 مليون دينار للتعدين والكهرباء،أما القطاع الزراعي، فتلقى نحو25% من مجموع الاستثمارات المتوقعة. [1]

2- المخطط الرباعي الأول (1970- 1973):

ركز هذا المخطط،الذي تطلب 30 مليار دينار جزائري، على مسائل اجتماعية واقتصادية، مثل البطالة وسوء التشغيل. وتمثل هدفه الشامل في ترسيخ مستلزمات التنمية المستقلة، وتأكيد ضرورة التقدم الصناعي، وهذا المخطط شمل كل القطاعات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية والسكنية والصحية والتعليمية. ومن ثم جاءت أهداف هذا المخطط على النحو الأتي:

- إستثمار مياه الري.
- إنشاء صناعة حقيقية قادرة على تحقيق حاجات المجتمع.
- رفع المستوى الثقافي والتقني.
- تحقيق معدل نمو عال وسريع، يصل إلى 9 % سنويا.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977):

استهدف هذا المخطط تنمية الاقتصاد الوطني وركز على الاستثمارات الضخمة، وقد تم تخصيص 100 مليار دينار جزائري لتكثيف النسيج الاقتصادي، وإدماج القطاعات الاقتصادية، وتحسين تقنيات التخطيط. كما أن المخطط ركز على الهيدروكربونات، والصناعات الأساسية.

---

[1] للمزيد أنظر:

Mahfoud Bennoune, **The Making of contemporary Algeria 1830- 1987**. Cambridge: Cambridge university press, 1988, pp.125- 126

4- المخطط الخماسي الأول (1980- 1984):

تميز هذا المخطط بإعادة النظر في الاقتصاد الوطني، وتغيير الهياكل التي تأسست في المرحلة السابقة، إذ أنّه تزامن مع تولي الشاذلي بن جديد (1979- 1992) رئاسة الجزائر. وقد استهدف أيضا تحسين الأداء الإنتاجي، والتكثيف من قطاعات الإستثمار، فرصد له 250 مليار دينار جزائري. وجاء التركيز منصبا على القطاع الزراعي، الذي عدّ من أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني، إذ خصص له 23 مليار دينار، وذلك لبناء السدود، وتحسين طرق الري، وهو ما يساعد على استخدام أفضل للتسيير الزراعي، وتحسين ظروف معيشة الجزائريين، واهتم هذا المخطط أيضا بالقطاعات غير النفطية، مثل الصناعة الخفيفة، بهدف تطوير الإنتاج وتوسيع طاقاته.

5- المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989):

هدف هذا المخطط إلى تحويل المزارع العمومية الاشتراكية إلى مستثمرات جماعية، فتم منح ما يقرب من أربعين هكتارا لأكثر من ثلاثة فلاحين يقومون بزراعة الأرض، ومن ثم يدفعون للدول أقساطا معينة كل سنة مقابل تأجير الأرض والقروض التي حصلوا عليها لشراء المعدات الزراعية. وخصص 550 مليار دينار للتنمية الزراعية، والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية، كما قام المخطط بتحديد أهدافه على المقاييس التالية:

- تحقيق معدل تقدم سنوي للبلاد يصل إلى 3,4 بالمئة.
- توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية بنسبة 0,7 بالمئة.
- تحسين حالة التشغيل (زيادة الطلب على العرض) بنسبة سنوية تقدر ب 0,6 %.
- تحسين وضعية استهلاك العائلات بنسبة سنوية تقدر ب 2,6 بالمئة. [1]

لقد حقق الرئيس هواري بومدين، أكثر نجاحاته في المستويين الإقليمي والدولي، ونظر المثقفون الجزائريون، والأوربيون أيضا، بالإعجاب إلى "المعجزة الجزائرية". فقد عقدت القمة الرابعة لدول عدم الانحياز في مدينة الجزائر ما بين 5- 9 سبتمبر 1973، حينئذ كانت صورة الجزائر صورة دولة داعمة لحركات التحرر السياسي والاقتصادي.[2] بالمبادئ التي طرحها "ميثاق الصومام" لعام 1956 منذ البداية و "برنامج طرابلس" لعام 1962، والتي تكرر التأكيد عليها باستمرار في مختلف المؤتمرات الدولية كان

---

[1] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص ص 208 - 209.

[2] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 60.

هدفها إثارة مختلف أنواع التضامن بين دول العالم الثالث وتفعيلها.ويقوم هذا السعي للتضامن بخاصة على مقاربة اقتصادية للعلاقات الدولية. فبالنسبة لعالم القانون (جان روبير هنري)، فيقول: "**إنّ رؤية الجزائر السياسية،هي رؤية اقتصادية تماما،متطابقة مع وسائل البلد – التي لا تسمح لها بالإفراط بالتسلح – ومع الرهانات التي عرفتها على التوالي:الخروج من النظام الاستعماري،وتنفيذ التنمية والحصول على مكان في النظام العالمي**".[1]

ثانيا: فشل السياسات التنموية الاشتراكية

تميز الاقتصاد الجزائري في المرحلة الاشتراكية باعتماده الكبير على الدخل الريعي،الذي يتألف أساسا من الإيرادات النفطية والتحويلات الرسمية الخارجية. وكما في كل الحالات فإنّ الدخل الريعي يرتبط دائما بسوء الإدارة وتدني الأداء في المجال الاقتصادي، فهو يؤول مباشرة لخزينة الدولة دون مروره بقنوات قد تعرضه للمساءلة والمحاسبة، مما ينعكس مباشرة بطريقة سلبية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [2] وتتصف الجزائر كدولة ريعية عموما بسبع ظواهر سياسية مرضية:[3]

- الاستقلالية عن المواطن.
- التدخل الخارجي.
- ضعف فعالية الإدارة العامة.
- غياب الشفافية.
- إنتشار الرشوة والإختلاسات.
- إنتشار ظاهرة التحالفات المضادة لحماية النظام.
- غياب الحوافز لسياسة مواطنية.

---

[1] بنجامين ستورا، نفس المرجع، ص 61.

[2] Amme O.Krueger. **«The political Economy of Rent- seeking society»**. American Economic Review,vol.64, N0.3, June 1974, pp. 292 -300 و Kevin M.murphy, Andrei shleifer, Robert w.vishny, **"why is Rent- seeking so costly to Growth ? "**. American Economic Review, vol.83, N 02, 1993, pp.409 – 412

[3] Mick moore,**« Revenues, state Formation, and the Quality of Governance in Developing countries ».** International political science Review, vol.25, N0.3, July 2004, pp.297 – 310 و Gwenn okruhlik,"**Rentier Wealth, unuly Law and the Rise of opposition: The political Economy of oil state** ». comparative politics, vol.31, N 0.3, April 1999, pp.295- 315

إنّ عملية التصنيع السريعة عن طريق الاستثمارات الهائلة والمكلفة قد انعكست في الواقع في اللجوء الزائد عن الحد إلى القروض الخارجية عموما، وإلى فرنسا خصوصا من أجل استيراد التكنولوجيا وتجميع القروض الخارجية المتزايدة لتمويل الإنجازات الصناعية الكبيرة، والاستعمال المفرط للتعاون التقني، علاوة على الإستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة. كما تمخضت سياسة التصنيع السريع هذه عن نفقات زائدة، وإسراف على مستوى الاستثمار، وعلى مستوى سير الوحدات الصناعية. وقد ساهم مجموع هذه العوامل في ازدياد وطأة الفساد ولا سيما في الميادين التكنولوجية والتجارية والتعاون التقني. [1] وفي مجال الخدمات العامة يضطر المواطن الجزائري إلى تقديم رشوة للموظفين والتي تعتبر بمثابة ضرائب مباشرة تقتطع من رواتبهم وأجورهم.[2]

إنّ انتشار الفساد داخل النظام السياسي الجزائري أدى إلى الإضرار بالمصلحة العامة وانتهاك حقوق المواطنين.[3] وترتبط ديناميكية الفساد بشبكات إجرامية على الصعيد الدولي لها إمتدادت في جميع الدول خاصة تلك التي توفر بيئة ملائمة لممارسة الأنشطة والأعمال غير المشروعة. [4] من بينها الجزائر على اعتبار أنّ الفساد هو أكبر معوق للتنمية. [5] فبسبب احتكار المسؤولين للمعلومات، تشكلت تكوينات شبكية موازية للتنظيم المؤسسي، تعمل على نهب وسرقة ثروات الشعب الجزائري.[6] فتجمع أغلب

---

[1] عبد الحميد براهيمي،"**دراسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 842.

[2]Robin Theobald, **corruption, Development, and underdevelopment**. Hound mills: Macmillan, 1990, p.83

[3]M. Defleur. « **corruption, Law and Justice** ». Journal of criminal Justice, vol.23,1995, p.243

[4] Robert Klitgaard, **controlling corruption**. Berkeley, CA: university of California press, 1988, p.22

[5]C.Gray,D.kaufmann,« **corruption and Economic Development** ».Finance and Development, Manch 1998, p.7

[6]S. Rose Ackerman,« **The political Economy of corruption**». in: Kimberly Ann Elliot, **corruption and the Global Economy**. Washington, DC: Institute for International Economics, 1996, p.34

الدراسات التي قدمها خبراء في الاقتصاد والقانون والسياسة وعلم الاجتماع أنّ ضعف المؤسسات العامة للدولة هو أحد أهم أسباب الفساد المؤدي حتما إلى ضعف التنمية. [1]

الفساد = درجة الإحتكار (القرار والملكية العامة/ الثروة) + حرية التصرف – المساءلة. [2]

وفق هذه المعادلة التي تفسر الفساد، إنطلاقا من مجموعة من المحددات العامة نجد هناك علاقة مباشرة بين محوري المعادلة: فساد النظام السياسي من جهة، وغياب المساءلة من جهة أخرى. فالفساد يرتبط بعلاقة طردية مع درجة احتكار القرار وحرية التصرف، ويرتبط بعلاقة عكسية مع درجة المساءلة. فكلما تم إحتكار السلطة أو الثروة من طرف مؤسسة معينة أو فرد ما، كانت هناك فرصة أكبر لتنامي الفساد.وفي الجزائر في مرحلة النظام الإشتراكي التسلطي، فإنّ المعادلة السابقة للفساد، كان المحدد الأول والثاني (الاحتكار وحرية التصرف) يمثلان أعلى النسب في الترتيب العالمي. هذا كله انعكس بصورة مباشرة وبطريقة سلبية على مسار التطور التنموي. [3]

كما أنّ اعتماد الجزائر على المحروقات في سياستها التصنيعية وقف حائلا أمام تعزيز قطاعات إنمائية أخرى في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما أضعف القدرة الإنتاجية. فمع منتصف الثمانينات بدأت عوائد النفط تتقلص وتؤثر في ميزانية المخططات الإنمائية، فما بين سنتي 1986– 1989، تغيرت الأسعار، وتذبذبت من 15 إلى 20 دولار أمريكي. ونظرا إلى عدم التحكم في أسعار النفط من جهة واعتماد ميزانية هذه المخططات على عوائد النفط من جهة أخرى، فقد ضيعت الجزائر وقتا ثمينا في الثمانينيات، حيث لم تصدر الكميات الضرورية التي يمكن أن تجنبها الأزمة، مما جعلها تخسر 40 مليار دولار. ونجم عن هذا كله إنهيار اقتصادي صاحبته اضطرابات اجتماعية نتج عنها ما يلي: [4]

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0,6 %.
- انخفاض الاستثمار بنسبة 4,3 %.
- تدني المخزون الاحتياطي من المواد الإنتاجية بنسبة 159,6 %.

---

[1] Paolo Mauro, « **corruption and Growth** ».Quarterly Journal of Economic, vol.110, No.3, August 1995, p.681

[2] Robert Klitgaard, op.cit, p.75

[3] Idem.

[4] محمد بلقاسم، حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية: تشريح وضعية**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص ص 30 – 31.

- هبوط الواردات بنسبة 16,4 %.

- انخفاض عدد وظائف الشغل الجديدة من (122.000) إلى (74.000) وظيفة، أي بنسبة تقارب 40 %.

ولم يكن هدف سياسة التصنيع في إطارها الاشتراكي تحسين الإنتاجية، بقدر ما كان هدفها تحقيق رغبات المجتمع وترسيخ المبادئ الاشتراكية مثل المساواة والعدالة الاجتماعية وتوسيع دائرة القطاع العام على حساب القطاع الخاص. وكان الاستثمار في المنشآت الحكومية يعتبر كثيف رأس المال بالمقارنة مع الاستثمار في القطاع الخاص، إذ تركز المنشآت الحكومية على مشروعات تستخدم عملا أقل، علما بأنّه العنصر الوفير نسبيا (اليد العاملة)، وتستعمل بكثافة العنصر النادر: رأس المال. فالصناعات قد تم تقسيمها بين المنشآت العامة والخاصة بناء على الكثافة العمالية، والمنشآت الحكومية في الجزائر قد ركزت على أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال دون أي اعتبار للبطالة العالية والدائمة في الجزائر. [1]

والإلغاء التعسفي لكبريات المشاريع الصناعية في بداية الثمانينيات المفرط، والتبذير على حساب المجهود والاستثمار المنتج، فالاستهلاك الزائد عن الحاجة أثر سلبا على الإدخار الذي كان له علاقة مباشرة بضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، وارتفاع الديون الخارجية وانخفاض معدلات الاستثمار وانتشار البطالة. [2]

إنّ المبالغة في تركيز الوسائل المالية في قطاع النفط والغاز (نحو 30 % من مجموع الاستثمارات ما بين 1967 – 1977)، فاقمت وضع قطاع أدوات الإنتاج الذي لجأ إلى نقل التقانات الغربية والاقتراض الدولي، وسرعان ما بدا أنّ أهداف الاستقلال الاقتصادي بعيد المنال. [3]

كما أنّ الاستثمارات الكثيفة المكرسة للصناعات (64.1 %) من مجموع الاستثمارات ما بين (1974 – 1977) والوزن السياسي لسيطرة الدولة،حالا دون تحقيق التفضيلات الجوهرية: بين القطاعين العام والخاص وبين الجهاز الإنتاجي ونظام التوزيع، بين الزراعة والصناعة. [4]

---

[1] John B.Sheahan, « **Public Enterprise in Developing countries** ».in: W.G.shepherd, **public Enterprise: Economic Analysis of Theory and practice**. Lexington: Lexington Books, 1976, p.211

[2] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 56.

[3] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 56.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

على الرغم من أنّ فترة السبعينات شكلت القاعدة الفعلية لعملية التصنيع والتنمية، فإنّ البطالة بلغت مستويات غير مقبولة، فبحسب التقديرات الرسمية بلغت حوالي 18.7 بالمئة من السكان القادرين على العمل. أما التقديرات غير الرسمية فتشير إلى مستوى أعلى يتراوح بين 28.4 بالمئة و33 بالمئة. [1] وبلغت قيمة العجز في الميزان الزراعي 3.02 مليار دولار أمريكي سنة 1990، أو ما يعادل 5.8 بالمئة من الناتج القومي الخام نتيجة تراكم الآثار السلبية للسياسات السابقة. [2]

إنّ اعتماد الجزائر على المحروقات في سياستها التصنيعية وقف حائلا أمام تعزيز قطاعات إنمائية أخرى في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما أضعف القدرة الإنتاجية، ولم يشجع على تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجال الزراعي.

لقد أثرت إستراتيجية التصنيع الاشتراكية سلبا في الاقتصاد الجزائري، وأدت في منتصف الثمانينيات إلى إتباع سياسة عشوائية في مجال الإستيراد قصد تحريك المصانع والحفاظ على الطبقة الشغيلة، ومن أجل تسكين الداء أكثر من استئصاله.[3] لقد دلّت عدة بحوث داخل المنشآت الصناعية الجزائرية أنّ معدل رأس المال نسبة للإنتاج قد يتجاوز الخمس دنانير للدينار،أي أنّ استثمار قدره 5 يولد 1 دينار إنتاج. وتدل عوامل أخرى على أنّ الدينار المنتوج محليا يتطلب 0.33 دينار من تموين خارجي. وإذا أضفنا إلى المواد المستوردة هذه ما يتطلبه تجديد قوة العمل (التغذية) تصل إلى نصف دينار مستورد لإنتاج دينار واحد، وإذا كان الناتج المحلي هو 100 مليار دينار فهو يتطلب: (1) استثمارا قدره 500 مليار دينار، (2) استيرادا سنويا لتشغيله يبلغ 50 مليار دينار.[4] ولهذا كان من الضروري أن تلجأ الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، وسد الفجوات التي خلفتها مخططات متناقضة مع أهداف البلاد الاجتماعية. وهذا ما جعل الجزائر تواجه اختبارات صعبة بعد الإخفاق في سياسة التصنيع الاشتراكية، فإما أن تخفض من وارداتها، وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا في اقتصادها، وإما أنّ ترفع الإنتاج وتوسع نشاطاته، وهذا يستدعي تمويلا خارجيا. [5]

---

[1] العياش عنصر،"**التصنيع وتشكيل الطبقة العامة في الجزائر**". في: سليمان الرياش (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 336.

[2] عبد الرحمن حميدة، **الأطلس الاقتصادي للعالم الإسلامي**. بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997، ص 138.

[3] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 217.

[4] أحمد هني، **المديونية**. الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص 85.

[5] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 217.

وصنفت الجزائر من الأقطار الفقيرة نسبيا، فمتوسط دخل نصف سكان الجزائر لا يتجاوز 4 دولار في اليوم، وأكثر من 10 ملايين جزائري يعيشون في فقر مطلق، أمّا دين الجزائر الخارجي فقد بلغ 25 مليار دولار سنة 1991 وذلك بالتزامن مع انهيار الاشتراكية. وكان من أسباب المديونية أيضا غياب الإدخار، إذ نتج من ضعف الادخار الوطني اختلالات أثرت في توازن السيولة النقدية الناجمة عن فائض في الأوراق النقدية المتداولة، حيث تسبب ذلك في حدوث تضخم، تسارعت وتيرة ارتفاعه بنسبة 85 بالمئة ثم 90 بالمئة سنة 1989. [1]

إنّ استيراد الجزائر للتقنيات المتطورة واستعمالها يوجهان تبادلاتها الخارجية نحو سوق أجنبية معادية. فمسؤولوا الصناعة يكتفون باستيراد المنتجات التكنولوجية واستهلاكها من دون تشجيع، أو تطوير حركة الصناعة الوطنية ومن غير أن يؤسسوا القواعد التي تخول تصميم التقنيات المناسبة وتكييفها وإنتاجها. كما لا يمكننا التحدث عن نقل التكنولوجيا، كون أنّ القطاعات الإنتاجية الموجودة في الصناعة الجزائرية تستند فقط إلى الإستيراد المحض للمنتجات التكنولوجية[*] وإذا أخذنا بعين الإعتبار المنتجات المادية فقط فهذه وحدها تمثل 66 بالمئة من مجموع واردات الجزائر في الفترة ما بين 1967 و1979.[2]

من هنا جاءت الصعوبات المتراكمة أمام تحقيق المشاريع الصناعية، كما جرى تنفيذ وحدات الإنتاج الصناعية بخاصة عن طريق التسليم (المفتاح في اليد)، الذي من المفترض أن يسرّع التنمية. لكن أسيء بشكل كبير تقدير صعوبات التحكم بالتقانات الجديدة المعقدة وإدارتها في إنتاج المصانع الجديدة غالبا ما تكون المشاريع القائمة على منظورات نمو سريع جدا مبالغا في أبعادها، وغالبا ما تعمل وحدات الإنتاج بنسبة 30– 40 بالمئة من طاقتها. وأدى نقص البنى التحتية للتخزين وضعف نظام التسويق إلى زيادة الإختلالات الإقليمية لصالح الأقطاب الصناعية. وترجمت الإستعانة النظامية بالشركات الأجنبية إلى مديونية فاحشة: ارتفاع دين الجزائر الخارجي من 2.7 مليار دولار في عام 1972 إلى 23.4

---

[1] أحمد صديق، **إتحاد المغرب العربي: التنمية والإندماج الاقتصادي**. ط2، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1991، ص 81.

[*] نقصد بالمنتجات التكنولوجية أساسا خمسة عناصر لتحقيق التكنولوجيا: المنتجات المادية (الآلات، المواد الأولية والمواد المنتجة جزئيا)، اليد العاملة المؤهلة، الأساليب التقنية، أشكال التنظيم والتسيير، وأخيرا الهندسة التقنية.

[2] عبد الحميد براهيمي،"**دراسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص ص 842– 843.

مليار في عام 1979 (ما يساوي على التوالي خدمة دين بنسبة 12 بالمئة ثم 25.6 بالمئة من الصادرات). [1]

إنّ عقود (المفتاح في اليد)، و(المنتجات في اليد)، أو العقود المفتوحة الشاملة على (التكلفة + الأجرة)، التي تم توقيعها مع المؤسسات الفرنسية والأمريكية واليابانية، أو غيرها، والتي تمثل هذا النوع من التجارة وليس نقل التكنولوجيا، تؤدي إلى ازدياد النفقات، وهذا يشمل بطبيعة الحال الفساد.

إنّ تبني تقنيات متطورة يتطلب نفقات مرتفعة في رأس المال في مرحلة الإستثمارات، وهذا بدوره يؤدي إلى نفقات باهضة للإنتاج على مستوى تسيير الوحدات الصناعية العاملة (التعاون التقني، استيراد المنتجات المصنعة جزئيا أو المواد الأولية أو قطع الغيار أو تشغيل وصيانة الأجهزة....الخ). وفي ما يتعلق بالإستثمار، فإنّ مهمتي (التشغيل) و(الأجهزة) تمثلان وحدهما 59 بالمئة من النفقات بالعملة الصعبة من مجموع النفقات المخصصة للتكنولوجيا. وأما فيما يخص نفقات تسيير الوحدات الصناعية التي تم إنشاؤها، فإنّ روابط التبعية والفساد أكثر بقاء"، حيث أنّ النفقات بالعملة الصعبة تتجدد كل سنة وحيث أن النفقات الهائلة الموجة نحو الإستثمار، وتسيير القطاع الصناعي، لم تسمح في أي وقت من الأوقات بتكوين الشروط الداخلية لإنتاج طاقات تكنولوجية وطنية. وحيث أنّ الإستثمارات الصناعية تمثل ما بين 50 إلى 60 % من مجموع الإستثمارات في كل الميادين. فإنّ هذا يؤدي إلى نزيف مالي خطير وهو لا يستمر إلا على حساب المصلحة الوطنية. [2] وأمّا عن العلاقة مع فرنسا، ففي المجالات الصناعية عدا المحروقات، نلاحظ أنّ ست شركات فرنسية تحتكر 50 بالمئة من عقود الأجهزة الصناعية، و50 بالمئة من عقود أجهزة البنية التحتية. وهذه الشركات هي:

Technip, Krebs, CMIM, Berliet, Creusot- Loire, chantiers de l'Atlantique.

كما أنّ الصيانة تلعب دورا مهما، إذ أنّ 22 شركة فرنسية أخرى كانت تساهم ب 33% من عقود الأجهزة الصناعية.وهذه الشركات تتعامل بدورها مع مؤسسات فرنسية أخرى. وهذا يعني أنّ آثار تضاعف تسريع الإستثمارات التي حققت في الجزائر كانت تحصل في الخارج وليس في الجزائر كما هو مفروض. ففي قطاع المحروقات تأتي فرنسا على رأس القائمة بسيطرتها على 33 % من العقود التجارية الموقعة وتليها الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي تحويل المحروقات تحتل فرنسا أيضا مكانة متميزة في ما يتعلق

---

[1] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص ص56 – 57.

[2] عبد الحميد براهيمي،"**دراسة حالة الجزائر**"، في:**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 843.

بأجهزة النقل البحري. وفي مجال تمييع الغاز، تأتي أمريكا في المرتبة الأولى متبوعة بفرنسا. وفي ميدان الأسمدة والمواد البلاستيكية تعود المرتبة الأولى إلى فرنسا. [1]

لقد ارتفعت الواردات من السلع التجهيزية منذ سنة 1973، ووصل معدل زيادة الواردات من السلع التجهيزية 64 بالمئة سنويا، بين سنتي 1973 و1978، وقد تضاعفت 21 مرة في ما بين سنتي 1967 و1978 إلى جانب واردات المواد الأولية، والمنتجات نصف المصنّعة، بالإضافة إلى السلع الضرورية لاشتغال الوحدات الصناعية، التي تضاعفت أكثر من عشر مرات بين سنتي 1967 و 1978 [2]. لقد تسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط منذ سنة 1986 في تعرض مصانع الدولة لضربة قوية،لأنّ متوسط استخدام قدراتها لم يتجاوز 20 بالمئة خلال التسعينيات، كما أنّ زيادة الواردات أدت إلى عجز الميزان التجاري عجزا بنيويا. [3] وأدى اللجوء المفرط إلى الخارج إلى ارتفاع عجز ميزان السلع والخدمات، إذ قفز من 697.5 مليون دينار سنة 1967 إلى 15496.3 مليون دينار سنة 1978. [4]

ومن بين المركبات الصناعية التي تم إنشاؤها من طرف شركات أجنبية،عرفت الشركات والمجمعات الجزائرية التي أنشأتها شركات فرنسية أخطاءا ومشكلات تقنية عديدة، مما أدى إلى تأخرها في بدء عملية الإنتاج، وسد باب كبير من أبواب الكسب. ومع هذا لم تتخذ أي إجراءات قانونية ضد هذه الشركات الأجنبية الفاشلة (إلا في بعض الحالات النادرة). وفي الواقع أنّ تورط المسؤولين الجزائريين في الفساد عند الإنفاق على هذه الصفقات يشكل ضمانا وحماية للشركات الأجنبية المتورطة في الفساد. [5]

لقد أثرت هذه السياسات في مسيرة التنمية في الجزائر، والتي ظهرت نتيجة غياب الوعي الإنمائي لدى صناع القرار السياسي والاقتصادي. ففي بداية الستينيات من القرن الماضي، لم يكن في وسع هؤلاء المخططين التمييز بين الرأسمالية والإمبريالية. وهو ما أفضى إلى تطبيق الخيار الاشتراكي وعده خيارا

---

[1] عبد الحميد براهيمي، نفس المرجع، ص ص 843 – 844.

[2] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 216.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية:1958 – 199**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 152 – 153.

[5] عبد الحميد براهيمي، "**دراسة حالة الجزائر**"، في:**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 844.

أيديولوجيا غير قابل للمساومة، وقد ساعدت الديكتاتورية وغياب الديمقراطية التي وقفت حائلا أمام المحاولات النقدية على استفحال النتائج السلبية للخيار الاشتراكي وأهمها[1]:

أ- لم تعالج الفلسفة الاشتراكية وضعية الفلاح الجزائري ومتطلباته، سواء في الريف أو في المدينة. إذ نظرت إلى الفلاح من زاوية محددة على أساس أنّه منطقة فلاحية أو سلعة (= الإنتاج)، ولم تشأ أن تنظر إليه من زاوية إنسانية (= منتج). لقد نظرت الفلسفة الاشتراكية إلى شكل التنمية الفلاحية، ولكنها تغاضت عن فعل التنمية الذي يتمثل في شخص الفلاح، فحرم الفلاح من المساعدات المادية والمعنوية اللازمة نتيجة الاهتمام المكثف بالتصنيع. ومما زاد معاناته قانون الثورة الزراعية، الذي وضع الفلاح في دائرة ضيقة سميت التعاونيات الفلاحية. وتشمل إعادة النظر في الملكية والوسائل الإنتاجية. وفي إثر ذلك ظهرت النقائض وبدأت تكشف عن أزمة اجتماعية، لاهم لها إلا ترسيخ مبادئ الاشتراكية، فانعكس ذلك على الفلاح بزحفه نحو المدينة، وضاعف ذلك من معاناته الاجتماعية والاقتصادية. والنتيجة أن الجزائر الاشتراكية ضحّت بالفلاح، الذي هو العنصر المهم في العملية الاقتصادية، فلو تعمقت العناية بهذا العنصر الإنمائي بوصفه منتجا، لأصبح القطاع الصناعي في أوج ازدهاره. و إلاّ لماذا من مجموع 5000 مهندس زراعي، و9000 تقني تم تكوينهم بين 1967 و1987 لم يوظف في المستثمرات الزراعية إلا 56 مهندسا و 60 تقنيا، أمّا الباقون فقد وظفوا في هيئات إدارية ودواوين تجارية.

ب- لم يكن التصنيع في الجزائر وسيلة إنمائية، بل شكل غاية أيديولوجية، تمثلت في سياسة إحلال الواردات، بينما ظهر فيما بعد أنّ الجزائر تستورد.

---

[1] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 177.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التنمية

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر. فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية. [1] وفي مارس 1989، أعلن (نيكولاس ف. برادي)،وزير الخزانة الأمريكي عن مدخل جديد لإستراتيجية الإقراض، فدعا المنظمتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) إلى مواصلة أداء دوريهما المحوريين عن طريق جهودهما لإرساء سياسات آمنة ماليا في الدول المقترضة. وذلك بتقديم المشورة والدعم المالي.واقترح أنّه بوسع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم أموال تخصص للإقراض أو لتخفيض خدمة القرض باعتباره جزءا من برامجهما في الإقراض الذي يعتمد على إقرار السياسات. [2] وبدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية متمثلة في انخفاض الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 بالمئة في المرحلة من 1986 إلى 1991. وتأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال، مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص. [3]

إنّ إفرازات السياسات الداخلية وضغوط التحولات العالمية التي مست الجزائر تجلت مظاهرها في كل الإختلالات التي أصابت الاقتصاد الوطني،التي أصبحت السمة الرئيسية للاقتصاد الجزائري. وبالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة وأصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات وبقية المتطلبات الخاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 129.

[2] جاك ج. بولاك، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**. (تر:أحمد منيب)، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص 78.

[3] كربالي بغداد، "**الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، ص 191.

عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة، ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنّه صدرت مجموعة من القوانين والمراسيم،التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح. [1]

إنّ تعثر الجزائر[*] في تسديد ديونها وأعبائها، مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، بحيث كان 17% من الواردات الجزائرية مصدرها فرنسي سنة 1973، ووصلت هذه الحصة سنة 1993 إلى 33 %، وفرنسا كانت هي الشريك الأول للجزائر، وزبونها الثاني. [2] وهنا حاولت الجزائر من خلال نادي باريس استرداد الثقة الائتمانية لها، واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، كشرط مسبق لأي تفاوض، ونشطت المفاوضات ما بين الحكومة الجزائرية من جهة وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى. وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية،وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري، وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. [3] ومن أهم البرامج نذكر:

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 31/05/ 1989 إلى 30/05/ 1990

كان التدهور الذي حدث في الثمانينات يعود إلى حد كبير إلى التوقعات والآمال غير المعقولة والسياسات غير الرشيدة، وعوامل تتعلق بسوء التخطيط والإدارة والفساد وغيرها. [4]

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 129.

[*] انضمت الجزائر إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي بتاريخ 26/ 03/ 1963، وكانت حصتها تقدر ب: 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

[2] Benjamin stora,« **conflits et champs politiques en Algérie** ».Politique Etrangère, N°2, 1995, p.336

[3] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 130.

[4] M. Kamarava,**politics and society in third world**. New York: Rutledge, 1993, pp.34- 36

وعرفت الجزائر تفاقم أعباء المديونية الخارجية كما سبق وذكرنا، مع عدم القدرة على السداد وبالتالي الخضوع لسياسات المشروطية [*] المفروضة من طرف صندوق النقد والبنك الدولي التي تجسدت من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي. [1]

فأصبح العاملين في صندوق النقد الدولي، في مواقفهم من السياسة وعلاقتهم بالدولة العضو تسيطر عليها القمة بإحكام (الدائنين).[2] وبرزت الإشتراطية السياسية، كفرض لخيارات سياسية، تتمثل في الديمقراطية والحكم الراشد، وسجل الأداء في مجال حقوق الإنسان، كعناصر رئيسية في البرامج المالية لصندوق النقد والبنك الدولي في الجزائر. [3]

إنّ العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي. مما أدى إلى وجود مجموعة من الإتفاقات بين الجزائر والصندوق، بعضها نفذ جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الإتفاق، وهو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات. ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية، مع أنّ أهداف ومحتوى الاتفاق نتيجة

---

[*] "الإشتراطات أو المشروطية"، مصطلح في علم الاقتصاد، يشير إلى شروط السياسة الاقتصادية التي يضعها المقرض باعتبارها الأساس بإبرامهم اتفاقية للقرض وللسماح بسحوبات لاحقة وفقا لهذه الاتفاقية.واستخدم، إدوارد ماسون (Edward S.Mason)، و روبرت آشر (Robert E.Asher)، في كتاباتهما في أوائل السبعينيات المصطلح على سبيل الحصر في وصف الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي، رغم أنّ البنك الدولي في ذلك الحين كان بالفعل يجرب في بعض الدول (لبيرو، شيلي) شروط اقتراض تؤثر في إتباع السياسات الاقتصادية الكلية.

أنظر:

Edward S.Mason, Robert E.Asher, **The world Bank since Bretton woods**.Brookings, 1973, pp.452- 454

[1] Abdelhamid Brahimi, **l'économie Algérienne: défis et enjeux**. Op.cit, p.363

[2] Richard Good, Andrew M.kamarck, "**The International Monetary Fund and the world Bank** ", in : Joseph A.Pechman, **The Role of the Economist in Government: An International perspective**. New York: Harvester- Wheatsheaf, 1989, p.233

[3] إيان كلارك،**العولمة والتفكك**.(تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 314.

زيادة المديونية الخارجية.[1] وعليه تم صدور قانون النقد والقرض[2] الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية.

وهناك علاقة وثيقة تكاد تكون "تكافلية" بين سياسة إدارة الدين وإصلاح الاقتصاد الكلي. وتقتصر خدمة الدين على ضمان استمرار الدولة رسميا في الوفاء بالتزاماتها المالية. ومن خلال "الهندسة المالية" وفن إعادة جدولة الديون الدقيق، يؤجل سداد الدين الأصلي، في حين تنفذ مدفوعات الفائدة، وتحول الديون إلى أسهم، وتقرض نقود جديدة للدولة التي وصلت بدورها إلى حافة الإفلاس لتمكينها من سداد متأخراتها من فوائد الديون القديمة حتى تتجنب عدم القدرة مؤقتا. وفي هذه العملية يكون الولاء الرسمي للمدينين المفردين بالغ الأهمية، فالدائنون لا يقبلون إعادة الجدولة إلاّ بالنسبة للدول التي تلتزم "بالمشروطيات الأساسية" المرتبطة باتفاقات القروض. [3]

ويمثل الهدف من فرض مشروعية علاقة خدمة الدين مع الإبقاء على الدول المدينة إلى مسار يمنعها من إتباع سياسة اقتصادية قومية مستقلة. واستنباط جيل جديد من "القروض القائمة على السياسة"، وقدمت الأموال لمساعدة الدولة على التكيف. وتضمنت اتفاقات قرض البنك الدولي هذه "مشروطيات" شديدة: فالأموال لا تمنح إلاّ إذا التزمت الحكومة بإصلاحات في ذات الوقت الذي تحترم فيه المواعيد الدقيقة للغاية لتنفيذها.[4]

وتهدف برامج صندوق النقد الدولي في أساسها إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: [5]

1- مساعدة الدولة في تأمين تمويل خارجي مستدام.
2- تبني إجراءات حصر المطالب لتكون منسجمة مع التمويل المتوافر.
3- القيام بإصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

---

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 130.

[2] القانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد 16،الصادر في 18 أفريل 1990.

[3] Michel chossudovsky, op.cit, p.46

[4] Idem.

[5] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 97.

وقبل أن تكون الدولة مؤهلة لتلقي القروض المساعدة، عليها أن تنفذ توصيات صندوق النقد. وتؤدي هذه الأخيرة عامة إلى إعادة توجيه الاقتصاد بعيدا عن الاستهلاك المحلي باتجاه الإنتاج من أجل التصدير. ويرى صندوق النقد إلى جانب البنك الدولي، أنّ زيادة الصادرات من جانب الدولة ستمكنها من شق طريقها ماليا لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية. [1]

وتتمثل إجراءات برنامج التثبيت الاقتصادي الأول فيما يلي:

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجنائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الإستيراد للمتعاملين الخواص، وهذا من شأنه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات الأجنبية. كما أنّ هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الإدخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد. وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% ورفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك. [2]

وأهم مبادئ هذا القانون: [3]

- منح البنك المركزي الإستقلالية التامة.
- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال الترسبات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المعرفية تسمى "مجلس النقد والقرض".

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، نفس المرجع، ص ص 97 - 98.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 131.

[3] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**. تيارت: جامعة ابن خلدون، 2008، ص ص 110 - 111.

3- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية، إنّ مدة الإتفاق المقدرة بنسبة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري، بحيث أنّه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي من 27.6 % سنة 1989 إلى 28.4 % سنة 1990. وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الإستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990، كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68 % في سنة 1988 إلى 52 % سنة 1991.

وتتوجه عملية التثبيت الاقتصادي إلى كل من عجز الميزانية وميزان المدفوعات. ويتطلب هذا على حد قول خبراء البنك الدولي:"تصحيح سياسة الاقتصاد الكلي....فالإبقاء على عجز الميزانيات صغيرا يساعد في التحكم في التضخم وتفادي مشاكل ميزان المدفوعات، والإبقاء على سعر الصرف واقعي ويزيد في زيادة القدرة على المنافسة وتعزيز العملات القابلة للتحويل".[1]

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03/06/ 1991 إلى 30/03/ 1992:

إنّ لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية مع أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات.

يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات.

---

[1] World Bank, **adjustment in Africa**. Washington: oxford university press, 1994, p.9

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص ص 132 – 133.

– إنّ مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بأنّ الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، وتم تحديد الإطار القانوني الذي يقضي بمشاركة أرباب العمل الخواص في جهود التنمية الوطنية في نشاطات لا يمكن للقطاع العام التكفل بها. [1] وكانت الإنجازات المحققة كالتالي: [2]

– تحرير أكثر من 75 بالمئة من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.

– إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة. [3]

– إصدار مراسيم تخص النظام المالي، كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي. [4]

– إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

– تشجيع الإستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية وخصوصا في مجال المحروقات. [5]

وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية: [6]

---

[1] Abdelhamid Brahimi, **L'économie Algérienne**: **défis et enjeux**, op.cit, p.298

[2] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سابق، ص ص 112– 113.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 90– 145 المؤرخ في 22 ماي 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89 – 26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 والمتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 21، الصادر بتاريخ 23 ماي 1990.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 91 – 169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة، القيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادر بتاريخ 1 جويلية 1991.

[5] القانون رقم 91– 21 المؤرخ في ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم 86 – 14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالأنشطة والبحث والإستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادر في 7 ديسمبر 1991.

[6] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 190.

- إنخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 وإلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمة الدين، حيث انتقلت من 73.9 % سنة 1991 إلى 76.5 % سنة 1992.

- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الواردات.

- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار، حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار.

- رفع معدل التضخم في أكتوبر 1991 من 10.5 % إلى 11.5 % سنة 1992، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 %، مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17 %، حيث الهدف من ذلك تحقيق سعر فائدة حقيقي موجب، بالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

لكن مع مطلع 1992 تفاقمت حدة الأزمة الاقتصادية في الجزائر، فظهرت الإختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث عرف قطاع المحروقات تدني حاد للأسعار، فانخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار في الفترة ما بين 1990 – 1991. مما أثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات، باعتبار المحروقات المادة الأساسية في الصادرات الجزائرية. [1]

كما سجلت الإيرادات من جهة ثانية انخفاضا شديدا مع حلول عام 1993 بسبب انهيار أسعار البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار للبرميل مع ارتفاع أسعار الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة. [2]

وبدوره لم يكن إتباع الوصفات السياسية لصندوق النقد الدولي بمقتضى برنامج التكييف الهيكلي شرط فحسب للحصول على قروض من المؤسسات متعددة الأطراف، بل وفر كذلك الضوء الأخضر لناديي باريس ولندن والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المصرفية التجارية والمانحين الثنائيين حرية

---

[1] Ahmed BouyaGoub, **« Entreprise publique structurel et privatisation »**. Les cahiers du CREAD, Algérie, N° 57, 2001, pp.7- 9

[2] Abderrahmane Lello, **« la formation des salaires en Algérie entre l'économie administrée et L'ajustement structurel »**. Revue Algérienne d'économie et gestion, N°.2, Mai 1998, p.120

التصرف في الأوضاع الداخلية للدولة. وربط ما يسمى "بالمشروطيات" بالدفع السريع للقروض القائمة على السياسة. وبعبارة أخرى فإنّ منح قروض صندوق النقد الدولي هذه يخضع لاعتماد برنامج شامل يثبّت الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي الهيكلي، أي أنّ اتفاقات القروض لم تكن مرتبطة بأي حال ببرنامج استثمار كما هو الشأن في إقراض المشاريع التقليدي. فالقروض تستهدف دعم تغييرات سياسية وتراقب مؤسسات بريتون وودز بدقة هذه الأخيرة، ويستند تقييمها إلى الأداء السياسي، بعبارة أخرى، بعد أن يوقع اتفاق القرض، يمكن وقف المدفوعات إذا لم تتوافق الحكومة، مع خطر وضع الدولة في القائمة السوداء من جانب ما يسمى " مجموعة التنسيق" بين المانحين الثنائيين و متعددي الأطراف. [1]

وطبيعة اتفاقات القروض هذه لا تشجع الاقتصاد الحقيقي،لأنّ أيا من الأموال لا يوجه إلى الاستثمار، غير أنّها خدمت هدفا هاما آخر: فقروض التكييف حوّلت الموارد بعيدا عن الاقتصاد المحلي وشجعت البلدان على الاستمرار في استيراد كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية، بما فيها الأغذية الأساسية من البلدان الغنية. وبعبارة أخرى فإنّ الأموال التي تمنح لدعم تكييف الزراعة مثلا لم يقصد بها الاستثمار في مشاريع زراعية، ويمكن أن تنفق القروض بحرية على الواردات السلعية، بما فيها المواد الاستهلاكية المعمرة والسلع الترفيهية. وكانت نتيجة هذه العملية ركود الاقتصاد المحلي وتوسيع أزمة ميزان المدفوعات، ونمو عبء الدين الخارجي. [2]

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995

نتيجة الأزمة التي عرفتها الجزائر، من زيادة معدلات خدمة الديون الخارجية وانخفاض أسعار البترول ومنه الدخل القومي واللجوء إلى طلب قروض جديدة لاستيراد المواد الغذائية ودعم الجهاز الإنتاجي.[3] كل هذه المشاكل أدت بالجزائر للاستنجاد بصندوق النقد الدولي والقيام بالإصلاحات التالية:[4]

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية.

---

[1] Michel chossudovsky, op.cit, p.46

[2] Idem.

[3] Rabah Abdoun,«**un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998) ».** Les cahiers du CREAP, N°.46/67, 4éme trimestre, 1998 et 1er trimestre 1999, pp.28-29

[4] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سابق، ص 118.

- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- تحرير التجارة الخارجية.
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

إنّ هذه الإستراتيجية مستوحاة من شروط صندوق النقد الدولي، وعليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنحه مساندة مالية مقدرة ب 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية،و تم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون[1] حسب الجدول الزمني التالي:

الجدول رقم (03): إعادة جدولة الديون

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا – النمسا– كندا– فرنسا
أكتوبر 1994	بلجيكا – فيلندا – إسبانيا– البرتغال
نوفمبر 1994	الدانمارك – ألمانيا – سويسرا
ديسمبر 1994	السويد– الولايات المتحدة– اليابان– بريطانيا– النرويج
مارس 1995	إيطاليا

المصدر:مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سابق،ص 119.

وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار حيث تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994، كما تقدمت الجزائر إلى نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة ولم تحقق هذه الأخيرة إلاّ في جويلية 1996. [2]

[1] الحكومات التي رفضت إعادة الجدولة: حكومة قاصدي مرباح، حكومة بلعيد عبد السلام، حكومة مولود حمروش هذه الأخيرة طلبت مساعدات من صندوق النقد الدولي، أما حكومة رضا مالك فقد قبل بإعادة الجدولة.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص ص 139– 140.

الجدول رقم (04): المديونية الجزائرية خلال مراحل التثبيت الاقتصادي

السنة	مخزون الديون (1)	تسديد أصل الدين (2)	خدمة المديونية (3)	إجمالي الصادرات (4)	$\frac{1}{4}$	%
1990	27858	6779	8804	13780	202	؟
1991	28199	7220	9168	13200	213	69.4
1992	26813	7202	9303	13067	205	71.2
1993	25757	7362	9146	11894	217	76.9
1994	26000	3130	4520	-	-	47.1
1995	31600	2474	4244	-	-	38.8

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول المديونية الخارجية 1994، الجزائر، ماي 2000، ص52.

إنّ الاتفاق الثالث المسمى باتفاقية الاستعداد الائتماني تتلخص أهدافه فيما يلي:

1- إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة.

2- البحث عن التوازنات المالية الكلية.

3- التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية.

4- إنخفاض قيمة الدينار بحيث وصل إلى 36 دينار مقابل دولار واحد.

5- العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3 % و 6 % وذلك خلال سنة (1994-1995).

6- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وانتعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.

7- تنوع الصادرات خارج مجال المحروقات، وإعطاء قطاع المحروقات قانونا.

8- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية وذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر ب 9.2 % سنة 1993.

9- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.

وباعتبار الصندوق لا يهمه إلاّ تحقيق النتائج مع غض النظر عن الآثار حيث أنّ آثار هذا الاتفاق تتلخص فيما يلي: [1]

1- ارتفاع نسبة السلع المحررة وارتفاعها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك .

2- رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20 % إلى 30 % في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية.

3- تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر.

4- لم يتحقق النمو المقدر ب 3 % فوصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4 % وراجع ذلك للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5 %، كما أنّ الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2.5 %.

5- ارتفاع في أسعار المواد الغذائية قدره 40 % وارتفاع أسعار المحروقات ب 15% والغرض منه تخفيف العجز وتخفيف نفقات الدولة والتي قدرت ب 25.7 مليار دولار.

6- تم تمويل العجز من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية.

7- تحقيق ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2 % كانت مقررة في البرنامج وهذا يترجم تباطؤ النمو في الائتمان المحلي المقدم للقطاعات الاقتصادية.

8- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994 وإلغاء السقوف على الفوائد المتدنية والسقوف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك.

9- فرض نسبة 2.5 % كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة ب 16.5 % سنويا.

10- تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المقررة والمقدرة ب 12.5 % والتي كانت من المفروض تطبيقها في الربع الأخير من سنة 1994.

11- وصل معدل التضخم إلى حدود 29 % مقابل 38 % متوقعة في البرنامج.

12- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.

---

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**. الجزائر: دار هومة للنشر، 1996، ص ص 210- 213.

13- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للنتائج المحلي إلى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي .

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998

تلزم الحكومة بمقتضى اتفاقها مع مؤسسات واشنطن على تحديد أولوياتها فيما يسمى "ورقة الإطار السياسي"، ورغم أنّ هذه الورقة من الناحية الرسمية وثيقة حكومية تجددها السلطات الوطنية، فإنّها تكتب تحت الإشراف الدقيق لصندوق النقد والبنك الدوليين، وفق صيغة نمطية معدة من قبل. وهناك في هذا السياق تقسيم واضح للمهام بين المنظمتين، فصندوق النقد الدولي معني بالمفاوضات السياسية الرئيسية فيما يتعلق بسعر الصرف وعجز الميزانية، في حين أنّ البنك الدولي أكثر اشتراكا في عملية الإصلاح الفعلية من خلال مكتبه التمثيلي على مستوى الدولة وبعثاته الفنية. ويراقب صندوق النقد الدولي أداء الدولة في إطار "مشاورات المادة الرابعة"، التي تقوم على المراجعة المنتظمة لاقتصاد الدولة على أساس سنوي وتتيح هذه المراجعة إلى جانب الرصد ربع السنوي الأدق لأهداف الأداء بمقتضى اتفاقيات القروض على أساس ما يسمى أنشطة صندوق النقد الدولي الإشرافية على سياسات الأعضاء الاقتصادية.[1] وأصبحت الاشتراطات التي يضعها البنك الدولي على السياسات الاقتصادية الشاملة في سياق الاقتراض من أجل الإصلاح الهيكلي جزءا لا يتجزأ من العلاقات بين البنك الدولي والجزائر. [2] وقد عمل صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر كوكالة واحدة، فمظاهر الدمج بين المؤسستين واضحة جدا، لكنه ليس جيدا طالما ما زالت المنظمتان تعملان بهذا القدر من السرية التي تعملان بمقتضاها. [3]

والبنك الدولي كان موجودا في كل الوزارات، فالإصلاحات في مجال الصحة والتعليم والصناعة والزراعة والنقل والبيئة ....الخ. تدخل في ولايته، وفضلا عن ذلك يشرف البنك الدولي على خصخصة

---

[1] Michel chossudovsky, op.cit, pp.47 – 48

[2] جاك ج. بولاك، مرجع سابق، ص 25.

[3] Stanley Fischer**," panel session II: Implications for international monetary Reform"**. in: Micheal D.Bordo, Barry Eichengreen, **A Retrospective on the Bretton Woods System.** Chicago: university of Chicago press, 1993, p.594

منشآت الدولة، وهيكل الاستثمار العام، وتكوين المصروفات العامة، عن طريق ما يسمى مراجعة المصروفات العامة. [1]

وتعتبر برامج الإصلاح الهيكلي في الجزائر، هي المرحلة الثانية بعد عمليات تثبيت الاقتصاد الكلي وهو شرط لتقديم صندوق النقد الدولي لتمويل سد الفجوة وإعادة جدولة الديون الخارجية مع ناديي باريس ولندن وتنفيذ ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، وهناك توزيع للمهام بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهذه الإصلاحات الاقتصادية الضرورية تدعمها قروض التكييف الهيكلي، وتتألف حزمة الإصلاحات الهيكلية التي سنناقشها فيما بعد من تدابير تتعلق بتحرير التجارة وإطلاق القطاع المصرفي وخصخصة منشآت الدولة، والإصلاح الضريبي، وخصخصة الزراعة، وتخفيض الفقر وسلامة الحكم.[2]

وركز صندوق النقد والبنك الدوليين حول ثلاثة جوانب هامة في برامج الإصلاح الهيكلي في الجزائر: [3]

1- إيرادات الحكومة ومصروفاتها، أد يدرك العاملون بالبنك الدولي وصندوق النقد الحاجة إلى تخفيض العجز الحكومي باعتباره عنصر أساسيا في أي سياسة تستهدف الاستقرار، ولكنهم يدركون هذا الهدف على الأرجح في ضوء الأولويات المختلفة لكل منظمة منهما، فبالنسبة لصندوق النقد، ينظر إلى تحقيق هدف العجز بتخفيض المصروفات وتنمية الواردات باعتباره هدفا موفور الأهمية، وربما يقتضي هذا العمل بعض التسوية لأوجه إنفاق مرغوب فيها لذاتها (مثل المبالغ التي توفرها الدولة بالعملة المحلية للمشروعات الإستثمارية التي يرعاها البنك الدولي أو المصروفات الإجتماعية من أجل الحد من الفقر) أو الحصول على ضرائب أقل مما هو مرغوب فيه (مثلا، فرض ضرائب مؤقتة على صادرات معينة يرغب البنك في منحها أقصى حافز).

2- فجوة ميزان المدفوعات، يستخدم عادة صندوق النقد في تقدير الإحتمالات المستقبلية (الإسقاطات) المتوسط الأجل لفجوتي ميزان المدفوعات والتمويل مدخل "مدى الإنتاج" (ما مقدار العجز الذي يمكن أن تموله الدولة؟) ويستخدم البنك الدولي مدخل "الإحتياجات" (ما مقدار التمويل الأجنبي الذي تحتاجه الدولة للوفاء بهدف معين؟). ويعبر مدخل الصندوق عن اهتمامه بما حققه الإقتصاد الكلي من توازن.

---

[1] Michel chossudovsky, op.cit, pp. 47 – 49

[2] ibid; pp.53 – 54

[3] جاك ج . بولاك، مرجع سابق، ص ص 30 – 31.

وموقف استمرار السداد في حدود الموارد المتاحة، ويركز البنك الدولي على نحو معتاد على التمويل والواردات المطلوبة لتحقيق معدل استهلاك أو نمو محدد.

3- أسعار الصرف، لا يوجد مجال آخر من مجالات الاشتراطات تتسم فيه دوافع ومصالح المنظمتين بالتعقيد مثلها هو الحال مع سعر الصرف، الذي عرف في الجزائر اختلالات كثيرة خلال سياسات التصحيح.

الجدول رقم (05): تطور المديونية الجزائرية (بمليار دولار أمريكي)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	62.588	26.588	25.886	25.024	28.580	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 144.

وأهم محاور برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر نلخصها فيما يلي:

1- السياسة النقدية:

يمكن تلخيص إجراءات السياسة النقدية الخاصة ببرنامج التعديل الهيكلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): إجراءات السياسة النقدية والمالية

الفترة	الإجراءات
1994	إلغاء سقف المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5 %
1994	إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3 % على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11 % سنويا.
1994- 1996	مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي.
1994	وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
1994- 1996	الهيكلة المالية وإعادة رأسملة البنوك التجارية العمومية آنيا، يحققها بالسيولة وعن

	طريق عمليات تحويل الديون.
1994 1995 1996	تنمية السوق النقدية: – وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي (1994). – وضع نظام مزايد لسندات الخزينة (1995). – وضع نظام عمليات السوق المفتوح (1996).
1995	فرض معامل كفاية لرأس المال ب 4 % يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8 %.
1995	تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار، وإنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب والتزود بالقروض المبرمة.
1996	إلغاء السقف إلى 5 % لهوامش الربح البنكية.
1996	قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997.
1996– 1998	التحضير لإنشاء سوق مالية: – إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة. – إنشاء شركة تسيير بورصة القيم. – أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار دينار جزائري) في فيفري 1998.
1997	إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي، وتلازمه المعايير التالية: – إنشاء نظام لتمويل السكن. – وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة. – تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب: إدخار– سكن، لتكون قروض إلى السكن.
1997	الدخول بقوة في نظام التأمين – ودائع.
1998	التحضير بمساعدة البنك العالمي، لبرنامج تحديث نظام الدفع.

المصدر: محمد راتول، "**سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي: التجربة الجزائرية**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2001، ص 251.

2- تحرير الأسعار:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى مستوى الأسعار الدولية، وحدد البرنامج ثلاث سنوات (1994-1997) لتحرير أسعار كل السلع والخدمات. وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب ب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية وارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أنّ دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة وهذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية. [1]

3- تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تلخيص كل الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية المتمثلة أساسا في إلغاء رخص التصدير وبعض الواردات التي كانت ممنوعة سابقا وتوجيه الصناعة المحلية نحو التصدير، وتخفيض قيمة العملة (الدينار) وفتح البنوك لرؤوس الأموال الأجنبية.[2] من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): إجراءات تحرير التجارة الخارجية

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50 %.	1994
	إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.	1994
	تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين.	1995
	إنشاء مكاتب للصرف.	1996
	وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة التجارية تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة.	1994 1996

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 146.

[2] Rabah Abdoun, op.cit, pp.37- 38

تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية	وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية استيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية.	1994
	توحيد حتى 50 % لإجبارية استعادة موارد عائد الصادرات باستثناء المحروقات.	1994
	إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.	1994
	تحرير واردات العتاد المهني والصناعي الغير الجديد	1994
	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994.	1994
	إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند استيراد سلع التجهيز.	1995
	إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالإلتزام بالمقاييس المهنية والتقنية (أدوية– حليب– سميد– قمح صلب– قمح لين).	1995
	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق: – بنك الجزائر في حدود سقف سنوي. – تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.	1995 1996
	تخفيض المعدل الأعضمي لحقوق الجمركة من: 60 % إلى 50 % 50 % إلى 45 %	1996 1997
	ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج (سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار)، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السوق المحدد من البنك المركزي.	1996
	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، الجزائر تقبل الإلتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي.	1997

المصدر: محمد راتول، مرجع سابق، ص 255.

4- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية وتشجيع القطاع الخاص وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني والدولي، وقد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): الإجراءات المصاحبة لبرنامج التعديل الهيكلي

الإجراءات	الفترة
وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية: - الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49 %. - الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية.	1994 1995
حل 872 من 1300 مؤسسة غير عمومية	1994- 1997
إعطاء استقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية،و التي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة الهيكلة تبنى بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.	1994- 1996
تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للإستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.	1996
نشر برنامج الخوصصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998- 1999	1997

المصدر: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر(التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 133.

5- قطاع الفلاحة:

حاولت الجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي ترقية قطاع الفلاحة، وعليه كان لازما القيام بإجراءات وفق الجدول الزمني التالي:

الجدول رقم (09): الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

الإجراءات	الفترة
الحد من دعم أسعار القمح	1996
الحبوب: وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية، بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبء الضريبة.	1995
إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان.	1995
وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي.	1995
تقديم إلى المجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية.	1997

المصدر: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص 156.

6- قطاع السكن:

لقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن خصوصا في مجالات التعمير والعقار والتمويل، نلخصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن

الإجراءات	الفترة
الاتفاق مع البنك العالمي لتحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن.	1995- 1998
تنظيم سوق عقاري	1995- 1998
مراجعة إيجار السكن الاجتماعي، ووضع نظام احتياط للتسوية الدورية يؤسس على تطور نفقات الاستغلال.	1995
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يصبح بنك للسكن.	1997
إنشاء شراكة إعادة التمويل العقاري	1997
إنشاء شركة ضمان القروض العقارية	1997
إنشاء رأسمال ضمان، وكفالة تعاضدية للترقية العقارية	1997

المصدر: محمد راتول، مرجع سابق، ص 266.

المطلب الثالث: عوامل التغير في عملية التنمية الاشتراكية:التحولات السياسية

منذ نهاية القرن العشرين، الملايين من المواطنين في العديد من الدول انضمت إلى مسار التحولات الديمقراطية، والترسيخ الديمقراطي، مما أبهر العديد من علماء السياسة بهذه المسارات. [1] فبدأت التحولات الديمقراطية في دول العالم الثالث ومنها الجزائر مع الموجة الثالثة للديمقراطية التي انطلقت عام 1974، بإسقاط الأنظمة التسلطية وتكريس التعددية السياسية، ومنح عدد كبير من الأفراد حق الانتخاب.[2] فجاءت موجة التحولات السياسية هذه بتغيير في الساحة السياسية بالجزائر، ومنه برزت جملة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما يتعلق بقضايا التطوير والتنمية.

أولا: الإصلاح الدستوري والبناء المؤسساتي

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 تجليا واضحا لحالة الانسداد التي عاشها النظام السياسي الجزائري في نهاية الثمانينات وكانت إيذانا بانهيار أركان شرعيته.و قد عرف صيف 1988 تلاعبات لا حصر لها، قرارات غير مسؤولة، أخطاء فادحة، وأخذ منطق الصراع داخل نظام بن جديد، منحنى خطير، وبدأت تتسرب أخبار من شأنها هدم ثقة الشعب في مسؤوليه، ومست أعمال العنف كل الجهات السياسية والإدارية وحتى الأمنية. [3] هذه الأحداث التي يذهب الكثيرون إلى أنّها صناعة التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس بن جديد والتي مثلت عاملا كبيرا في إستراتيجية التنمية في الجزائر. [4]

لقد ظلت المؤسسات السياسية والإدارية لحوالي ثلاثون عاما رهينة الهيئة التنفيذية والمؤسسة العسكرية، فصلاحيات رئاسة الجمهورية في الدساتير السابقة لدستور 1989 واسعة جدا بحيث اعتبرت كل المؤسسات امتدادا لها، وجاء الدستور الجديد ليضع حدا لهذا الدمج، وأطلق تسمية سلطة على ما يعرف بالوظيفة التشريعية والقضائية، وفصل بين السلطات وأعطى لكل واحدة منها اختصاصات حتى لا

---

(1) Gianfranco pasquino,**« Democratic consolidation : Between institutional engineering and international support**". West European politics, vol.25,N °4, January 2002, p.229

(2) Jeff Haynes,**« Democratic consolidation in the third world : many questions, any answers ?".** contemporary politics, vol.6, N°2,2000, PP.123 – 124

(3) جون انتاس، ليزا آرون،"**الجزائر على مفترق الطرق**".(تر: رمضان عبد الله)، مجلة التضامن، العدد 06، أوت 1992، ص 20.

(4) J.J.Lavenue, **Algérie: la démocratie interdite**. Paris: L'Harmattan, 1993, p.40

تهيمن واحدة على الأخرى، كما أقر الدستور مبدأ ازدواجية السلطة التنفيذية وذلك من خلال استحداث منصب رئيس الحكومة الذي يشارك مسؤولية رئيس الجمهورية في الهيئة التنفيذية. [1]

وشكلت المادة (39) من دستور 1989 قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الإجتماع مع من يريد من الأفراد، وكذلك الحق في تكوين الجمعيات ذات الأغراض المختلفة حيث نصت على أنّ حرية إنشاء الجمعيات والإجتماع مضمون للمواطن. وقد جاءت المادة (40) و(53) لتفسير ذلك، وبموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات. وقد عرفت الجزائر تغيرا سياسيا واجتماعيا ملحوظا تجلى من خلال ظاهرة الانتشار الواسع للحركات ومنظمات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية، والتي كانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية وكذا المعارضة، وأصبح المجتمع المدني الجزائري يتمتع بقوة التأثير المباشر على القرارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، خاصة أثناء التغيرات الهيكلية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات. [2]

ولتكريس هذا الحق وتنظيمه، نصت المادة (02) من القانون رقم 11/ 89 الصادر في 05 جويلية 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أنّ هذه الجمعيات تهدف إلى جمع المواطنين حول برامج تشارك بها في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية، وتسعى كل جمعية على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. كما أنّ لكل جزائري الحق في الإنخراط في أي من هذه الجمعيات باستثناء أعضاء المجلس الدستوري والقضاة وأعضاء الجيش الشعبي الوطني وموظفو مصالح الأمن. [3]

وبناءا على أحكام دستور 1989 ظهرت العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي، ورغم كثرتها فإنّها توزعت على ثلاثة تيارات رئيسية عكست التوجهات الأيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري: التيار الإسلامي، التيار الوطني الديمقراطي والتيار الديمقراطي اللائكي. [4]

---

[1] فوزي أو صديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 253.

[2] محمد بوضياف،"**مستقبل النظام السياسي الجزائري**".أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 131 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89- 11، المؤرخ في 5 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية العدد 27، بتاريخ 05/ 07/ 1989.

[4] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 132.

ثانيا: التجربة الانتخابية والمشاركة السياسية

مثلت الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد منذ الاستقلال. فقد وجد الناخب الجزائري نفسه ولأول مرة أمام صندوق الاقتراع ليختار من يشاء بكل حرية وشفافية من يمثله في المجالس البلدية والولائية، وتقدم للانتخابات ما يقارب 136 ألف مترشح منهم 120 ألف في إطار المجالس البلدية، و16 ألف في إطار المجالس الولائية، علما أنّ عدد البلديات قدر ب 1541 بلدية موزعين على 48 ولاية، وقد بلغ عدد المسجلين حوالي 12.871.769 ناخبا شارك منهم حوالي سبعة مليون. [1]

الجدول رقم (11): نسبة المشاركة السياسية في انتخابات 12 جوان 1990

	الناخبون	الأصوات المعبر عنها	الممتنعون
المجالس البلدية	%65.15	%62.18	%34.85
المجالس الولائية	%64.16	%61.82	%35.84

المصدر: جريدة الشعب، العدد 5281، 17/ 06/ 1990.

الجدول رقم (12): ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990.

	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	جبهة التحرير الوطني	أحرار	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
المجالس البلدية	%45.66	%36.60	%10.80	%4.75
المجالس الولائية	%55.04	%35.61	%05.92	%0.43

المصدر: جريدة الشعب، العدد 5282، 1990/06/18.

وبهذا تكون الجبهة الإسلامية للانقاذ قد حصلت عل أغلبية المجالس، 853 مجلس بلدي من مجموع 1541، و31 مجلس ولائي منتخب من مجموع 48، وعدا الأحزاب التي أشرنا إليها في الجدولين السابقين، فإنّ نتائج باقي المشاركين من الأحزاب لا تكاد تذكر. [2]

[1] محمد بوضياف، نفس المرجع، ص 138.

[2] Rachid Benyoub, **Annuaire politique de l'Algérie**.2000, Alger: ANEP, 2000, p.104

أما بالنسبة لانتخابات 26 ديسمبر 1991 أو ما يعرف ب "امتحان التداول على السلطة"، فقد حدد تاريخ 26 ديسمبر 1991 موعدا للانتخابات في ظروف اتسمت بالتنافس الحاد والخطاب السياسي العنيف المخالف في غالبيته لقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، خاصة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تشعر بالظلم، وكذلك جبهة القوى الاشتراكية التي كانت تعاني عقدة القهر منذ سنوات طويلة وبلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية حوالي 13.258.544 ناخب شارك منهم في التصويت 7.822.625 ناخب، أي بنسبة مشاركة قدرتها 59 % وامتنع عن التصويت حوالي 5.435.929 ناخب أي بنسبة 41 % واعتبرت نسبة المشاركة ضعيفة جدا. [1]

أفرزت نتائج إنتخابات 26 ديسمبر 1991، فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في 188 دائرة من مجموع 429 تقدمت فيها ب 3.260.222 مصوت لصالحها، متبوعة بجبهة القوى الاشتراكية ب 25 مقعد من مجموع 317 دائرة تقدمت فيها وصوت لصالحها ما يقارب نصف مليون ناخب، وجاءت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة ب 16 مقعد وصوت لصالحها 1.612.947 ناخب، وحصل الأحرار على 03 مقاعد بوعاء انتخابي قدر ب 309.264 ناخب. [2]

- توقيف المسار الانتخابي وعرقلة عملية التحول الديمقراطي:

شكل إلغاء المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992، بداية مرحلة جديدة تميزت أساسا بانهيار الشرعية الدستورية حديثة المولد، وقد زاد من تعقيد الأحداث استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 09 فيفري 1992 وإعلان حالة الحصار وبداية حملات واسعة من الاعتقالات وصلت في الأسابيع الأولى إلى ما يقارب 13000 معتقل كلهم من أنصار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذين تم تحويلهم بلا محاكمة إلى محتشدات في جنوب البلاد وفي ظروف سيئة للغاية وجد قاسية، مما دفع بالكثير منهم إلى تبني أطروحات جد متطرفة والتوجه نحو العمل المسلح ودخول الجزائر في دوامة من العنف دامت لأكثر من 10 سنوات وراح ضحيتها عشرات الآلاف، بحسب الإحصائيات الحكومية الجزائرية، وعصفت التجربة الديمقراطية من أساسها. [3]

---

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 142 – 143.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، "**النتائج الرسمية للدور الأول من التشريعات**". جريدة الخبر، العدد 351، 31 ديسمبر 1991، ص 1.

[3] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 146.

المبحث الثاني: ديناميكية التجربة الإنمائية بعد الإصلاحات

يعتبر مسار الإصلاحات الاقتصادية و السياسية في الجزائر ما زال مستمر و متواصل إلى يومنا هذا. فعرفت الجزائر عملية إعادة البناء الاقتصادي، بهدم الاقتصاد الاشتراكي من جهة، و التأسيس لنظام رأسمالي من جهة أخرى. أما من الناحية السياسية، فيتم العمل على التأسيس لنظام ديمقراطي تشاركي يضمن المشاركة الفاعلة للمواطن في إدارة عملية التنمية الشاملة.

المطلب الأول: التحول إلى النظام الليبرالي: إعادة البناء الاقتصادي

تستمد برامج الإنعاش الاقتصادي منطلقاتها الأساسية من النظرية الكينزية، القائمة على دمج الدولة كفاعل في الدورة الاقتصادية من خلال سياسة الإنفاق العمومي من جهة، والتركيز على الطلب الكلي من جهة ثانية. [1]

انطلاقا من المنظور الكينزي، فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) على النمو الاقتصادي، ويلمس البرنامج الخماسي (2010-2014) بأنّ هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالجزائر خصصت خلال هذه السنوات غلافا ماليا مقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ أكثر من عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن مسار الإصلاحات الاقتصادية ما زال مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا، خاصة وأنّ الاقتصاد الوطني بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية والخواص . ومع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف تحتاج الجزائر إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار، وكذلك تخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة. [2]

---

[1] Gregory N.mankiw, **macro économie**.Bruxelle:book university, 2006, p.311

[2] صالحي ناجية، مخناش فتيحة،"**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 2.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى إلى:

- تعزيز الطلب الكلي.
- تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية (خاصة المحلية).
- إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه.
- توفير الحاجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية.

إنّ هذه الأهداف تظهر بشكل واضح من خلال محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يتمحور حول أربعة مركبات أساسية، تخص استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز، إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وصياغتها، توفير المتطلبات الأساسية للمشاريع كالمياه والكهرباء، وأخيرا توفير وسائل وإمكانيات الإنجاز لاسيما منها الوطنية. فيعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، والذي خصص له مبلغ 225 مليار دينار جزائري، أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي. [1]

وسطّر برنامج الإنعاش الاقتصادي أربعة أهداف عملية، وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها. ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق المنشآت الاقتصادية، وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وترمي الأهداف العملية إلى ثلاثة أهداف نوعية هي:

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

---

[1] نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010**". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص ص42- 53.

– إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل النمو ومنه مستوى المعيشة.

– ضعف مستوى معيشة السكان، ومن تم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإنّ إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق تزيد من حدة فكك الاقتصاد على المستوى الجغرافي والاجتماعي.[1]

ومن هنا، يجب أن تسمح الإستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة. حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية بأكثر من 5 بالمئة، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001– 2004.

وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي جندت مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب، ويقوم برنامج الحكومة على الفرضية القائلة بأنّه: "بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة لنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كاف على المستوى الوطني".[2]

وتظهر أهم إنجازات هذا البرنامج من خلال النقاط التالية: [3]

1– دعم النشاطات الإنتاجية:

أ– **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

– تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة الموارد واسعة الإستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

---

(1) صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سابق، ص 3.

(2) نفس المرجع، ص 4.

(3) كريم زرمان، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2009**". أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص ص200– 203.

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- مكافحة الفقر والتهميش،لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد قدرت كلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دينار جزائري.

ب- الصيد والموارد المائية:

إنّ إنجاز هذا البرنامج تطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال لإجراءات جبائية، وشبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع (FIDA) و(CEE).

وقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج ب 9.5 مليار دينار جزائري.

2- التشغيل والحماية الاجتماعية:

إنّ البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي ب 16 مليار دينار جزائري، وهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المهمشة.

3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210.5 مليار دينار. هذا البرنامج يتشكل من ثلاث جوانب:التجهيزات الهيكلية للعمران،إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ- التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدفّ إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والتهميش، تم تقدير هذا البرنامج ب 142.9 مليار دينار، يتوزع على الشكل التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج.
- البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج.
- الأشغال العمومية 45.3 مليار دج.

ب- تأمين الموانئ والمطارات والطرقات: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات لحماية الاقتصاد الوطني وقدرت كلفته ب 1.7 مليار دج.

ج- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال،الهضاب العليا والواحات:إنّ هذا البرنامج ينص عل حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب. ويتوزع الغلاف المالي لهذا المجال كالتالي:المحيط 6.1 مليار دج، الطاقة 16.8 مليار دج، الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) 9.1 مليار دج، السكن 35.6 مليار دج.

4- تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجات السكان، ويتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:التربية الوطنية 27 مليار دج، التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج، الصحة والسكان 14.7 مليار دج، النشاطات الرياضية 4 مليار دج، الثقافة والاتصال 2.3 طيار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج.

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،الذي يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار جزائري يتوزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية	93	77.9	37.6	2	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

Source : ministère des finances, **programme de soutien à la Relance économique à court et à moyen termes**, Avril 2001, p.2

ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق الأهداف التالية: [1]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد بالإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: الذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.

---

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سابق، ص 6.

وتم تبني جملة من الإصلاحات في كافة المجالات نذكر منها: [1]

I- الإصلاح في المجال الاقتصادي:

1- تحسين إطار الاستثمار:

أ- ترقية الاستثمار وضبطه: من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة فعلية مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ب- تسوية مسألة العقار.

2- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:لأن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين.

3- عصرنة المنظومة المالية: باتخاذ الإجراءات التالية:

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا.
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشطة للشركة.
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الإستثمار وتسيير نشط للأصول المالية.
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لا سيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الإستثمارات الأخرى.
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لا سيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.
- إنعاش البورصة وتطويرها.

II- النهوض بتنمية مستدامة ومنصفة في جميع مناطق البلاد:

1- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

أ- **قطاع المحروقات والمناجم:** من خلال قيام الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو

[1] كريم زرمان، مرجع سابق، ص 206.

الإستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

ب- الفلاحة: من خلال تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها. وهكذا، تستمر الحكومة في تقديم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله كمحفز لرصد القروض المصرفية. وستوجه الإعانة والحفز العموميين لتنمية الفلاحة على النحو التالي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد، تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولا سيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع العمل على حماية التراث الجيني.
- الدعم الإنتقائي والإنتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.
- ترقية الصادرات الفلاحية ولا سيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع.
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية.

ج- السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري: عن طريق

- تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة، لتحسين جودة الخدمات.
- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع السياحية الوطنية.
- ترقية وتأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية.
- حث الجماعات المحلية على تثمين عناصر القوة المحلية لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية وغيرها.

وفي مجال الصيد البحري، تواصل الحكومة انتهاج سياسة هيكلية وتنموية وتعزيزها بواسطة:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد.
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة.
- تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري.
- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري.
- مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

د- **الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة:** من خلال

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي.
- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية .
- الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها لتمكين سكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.

2- تطوير الموارد المائية:

أ- حشد الموارد المائية: استرجاعها وإنتاجها

بالتركيز على إنهاء برنامج بناء السدود، بالإضافة إلى وضع برنامج لحفر الآبار يقدر بـ 20.000 متر خطي كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون متر مكعب سنويا،مع صيانة الآبار الموجودة.

كما تستعمل الحكومة من أجل سد حاجات الري الفلاحي إلى تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الإستغلال وإنجاز قرابة 300 وحدة جديدة، بوتيرة استكمال الدراسات الضرورية وتوفر الإعتمادات بالنسبة إلى مجموع برنامج الماء.إضافة إلى مباشرة برنامج وطني ضمن نشاط استرجاع المياه المستعملة ينصب على إنجاز 33 محطة تصفية، وستخصص المياه المسترجعة، كحاجات صناعية، وستواصل عملية بناء شبكات جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كيلومتر. كذلك تم وضع برنامج خاص بتحلية مياه البحر، وتسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني.

3- سياسة تهيئة الإقليم:

أ- **البنى التحتية الخاصة بالطرق:**إلى جانب المشروع الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإنّ الدراسات والإنجازات تتضمن ما يلي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا.
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة.
- استكمال الطريق العابر للصحراء.
- تهيئة الطرق الساحلية.
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة.
- وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

ب- **البنى التحتية للمطارات:** تتمثل المشاريع الواجب التقدم في إنجازها واستكمالها في:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف، برج باجي مختار، وكذا إنجاز مطاري الشلف والبيض.
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

زيادة على ذلك، سوف تتواصل عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية عبر المجال الجوي الوطني، وكذا تحديثها وتوسيعها.

ج- **البنى التحتية البحرية:** في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها، يشمل هذا البرنامج على:

- صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها.
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها.
- إنجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن بجيجل، وإنجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

وفي مجال تحديث الموانئ، سوف يتركز الاهتمام على:

- إقامة السلطات المرفئية.
- تخصص الأرصفة.
- تجديد تجهيزات الشحن والملاحة وتحديثها.
- تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير والإعلام الآلي.
- دعم أمن المجال للموانئ والرقابة، بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة (سكانير).

د- تطوير البنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرق، عن طريق توسيع مشاريع المترو والحافلات الكهربائية (Tramway) والكابل عبر المدن الكبرى.

4- الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

ستتم هنا مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض، وستستخدم الدولة وسائلها وسلطتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها، وإشراك المجموعة الوطنية والمحلية في هذه المبادرة الكبيرة.

5- التنمية البشرية:

أ- الصحة:

ستستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والإستشفائي، ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها.

ب- السكن:

تعمل الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل.أما في مجال السكن الريفي، فقد بادرت الحكومة بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي (من خلال توحيد هذه المساهمة وتبسيط إجراءات تسييرها ومنحها) ستعكف على متابعة إنجاز برنامج 40000 مساعدة مقر منحها.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر، وتواصلت هذه الحركية ببرنامج فترة 2004- 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010- 2014 أكثر من 40 بالمئة من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بمياه الشرب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

❖ خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

– ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

❖ علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

– أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

– ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

– ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

❖ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

❖ وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأنّ هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خلال سنوات 2010– 2014 خصصت غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الإلتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الإستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية. [1]

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سابق، ص ص9– 11.

المطلب الثاني: توسيع إطار المشاركة السياسية و تعميق مبادئ الديمقراطية

أولا: المشاركة السياسية

تتعمق الممارسة الديمقراطية في المجتمع عبر مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، كون هذه المؤسسات هي جزء من الديمقراطية نفسها، فعن طريق ممارسة الحقوق الديمقراطية وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص، يمكن تحقيق التنمية السياسة.[1]

وتمثل عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر وتوسيع إطار المشاركة السياسية وتقوية الدور المجتمعي للمواطن والشراكة الاجتماعية في بناء النخب وتكوين الإطارات وإرساء ثقافة سياسية ديمقراطية تسعى إلى ترقية الأداء السياسي في الدولة.[2]

لكن عمليات الإصلاح التي قامت بها الجزائر من خلال إعطاء الحرية في إنشاء الجمعيات لم يكن بالشكل المطلوب،لأن السلطة خلقت مجتمع مدني بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي، وهو ما أبرز نقابات موازية مثل هيئة ما بين النقابات،التي تعمل على ضمان عدم معارضة السياسات التي تضعها السلطة.[3] وهذا ما جعل العلاقة بين الجهات الرسمية والجمعيات لا تتمتع بالشفافية، وطرق حصول الجمعيات على المساعدات المالية بطريقة غير شفافة، وكون الجمعيات لا تملك الحرية في الحصول على المساعدات المالية من الخارج.[4] ومن جهة ثانية يخضع المجتمع المدني في الجزائر إلى ما يعرف بإستراتيجية التبني، التي تتمثل في تلك السياسة القائمة على تبني تنظيمات المجتمع المدني من طرف الأحزاب الفاعلة سياسيا، حيث أدمجت الجمعيات في الجزائر التي

---

(1) محمد عابد الجابري،"**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**". مجلة المستقبل العربي، العدد167، جانفي 1993، ص 14.

(2)Tom Spencer,**« governance and civil society »**.journal of public affairs, Vol 1, N°2, February 2000.
www.tomspencer.info/articles/JPA1,pdf

(3) رشيد مغلاوي، جريدة الخبر، العدد 508، 15 نوفمبر 2008، ص 4.

(4) عبد الناصر جابي،"**العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: واقع وآفاق**". مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، فيفري 2007، ص 152.

تتجاوز 120 ألف جمعية في حالات كثيرة في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسس الذي يتبنى أطروحات السلطة، ولا يقدم خطابا مبنيا على البرامج، وهو ما أدى بدوره إلى احتواء الكثير منها من طرف الأحزاب واستعمالها كوسيلة للتعبئة السياسية في أوقات الأزمات والانتخابات.وتتم نشاطات المجتمع المدني في الجزائر بين مختلف المجالات والقطاعات، فتتمثل أساسا في تنظيمات العمال والمزارعين، النقابات المهنية، المنظمات النسوية، جمعيات حقوق الإنسان، الجمعيات الثقافية، والجمعيات التطوعية، والجمعيات الدينية.[1]

وتتمثل العلاقة التي تربط هذه الجمعيات بالدولة بأنها غير مستقرة ومتوترة، حيث تعاني أغلب التنظيمات الغير موالية للدولية ولا تخدم مصالحها من عدم تحديد مقر ثابت لها، مما يساعد الدولة على التحكم في نشاط هذه الجمعيات، كما أن الإعتراف بالجمعيات دون منحها مقرات، يخدم السلطة. فمن ناحية تظهر الدولة على أنها ديمقراطية كونها سمحت للمجتمع المدني أن ينظم نفسه، ومن ناحية أخرى تقيده بحيث لا يستطيع أن يمارس نشاطه بفعالية بسبب الإفتقار إلى مقر محدد.[2] أما الأحزاب السياسية فهي تتسم بضعف تنظيمها الإجتماعي وضعف قدرتها على التأثير والتموقع السياسي، ولكن يبقى نفوذها في الممارسة السياسية في الجزائر أقوى من تنظيمات المجتمع المدني.[3]

وعلى العموم يمكن القول، أن الأحزاب السياسية في الجزائر قد ارتبطت في إطار عملية التحول الديمقراطي باتجاهات متعددة ناتجة عن ثقافة سياسية متعارضة ومتصارعة، وباعتبار أسس هذه الثقافة ترجع جذورها إلى تاريخ الحركة الوطنية بالدرجة الأولى، فتشكلت تحت واقع الصراعات الوطنية والدينية واللغوية المرتبطة بالظاهرة الاستعمارية والاستعمار الجديد الذي يلخص مجموع المصالح المتعارضة والمتناقضة والمتعددة.[4]

---

[1] أيمن إبراهيم الدسوقي،"**المجتمع المدني في الجزائر**". مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000، ص ص 68-70.

[2] عبد الرزاق جيلالي، إبراهيم بلعادي،"**الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 314، 2005، ص ص 137-138.

[3] عبد الناصر جابي،**الحركة الاجتماعية والقوى السياسية في جزائر التسعينيات**.القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998، ص 59.

[4] Abdelkader djeghloul, **« le multipartisme à l'algérienne »**. Maghreb- Machrek, N.127, janvier- mars 1990, p.196

ثانيا: تطبيق الحكم الراشد ومكافحة الفساد كآلية لتعزيز الديمقراطية

تعتمد الجزائر الحكم الراشد كمنهجية لتحقيق التنمية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية. ونتيجة للتحديات العالمية والإقليمية كالعولمة وحرية التجارة العالمية وثورة المعلومات والاتصالات والتهديدات الأمنية، ومن جهة أخرى بسبب تشجيع جلب الاستثمارات الخارجية وتنمية القطاع الخاص المحلي ومكافحة الفقر والبطالة وتحقيق الأمن، أصبح إلتزام الجزائر بمنهجية الحكم الراشد أمرا في غاية الأهمية، لما ينطوي عليه ذلك من تكامل أدوار كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها من أجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة القادرة على تلبية كافة حاجات المواطن وفق ما تتميز به الحكمانية من شفافية ومساءلة ومشاركة ومسؤولية وحسن الإستجابة ورؤية إستراتيجية في رسم السياسات العامة وتعزيز دولة الديمقراطية التي تضمن للمواطن حق المشاركة في صنع القرار.[1]

وفي هذا الصدد، أصدرت الجزائر منظومة واسعة من القوانين المتعلقة بآليات تجسيد الحكم الراشد ومكافحة الفساد، من بينها القانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 في نيويورك والمصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، والذي انبثق عنه القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه.[2] بالإضافة إلى تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من مئة ممثل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتم تقسيم اللجنة إلى أربع مجموعات عمل، كل مجموعة تختص في مجال محدد، وهي تتضمن أربع محاور عامة هي: محور الحكم الراشد والديمقراطية، محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، محور الحكم والتسيير الاقتصادي، محور تسيير المؤسسات.

ومنه يمكن القول أن الجزائر تعتمد منظومة متكاملة من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد كأحد العراقيل الأساسية أمام تحقيق التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، وتوزيع المهام وتقاسم الأدوار بين مختلف فواعل التنمية لمكافحة هذه الظاهرة في إطار قانوني منظم. لكن حسب تقارير المنظمات الدولية

---

(1) زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 3.

(2) " **دور البرلمان في الوقاية من الفساد**". مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، جانفي 2006، ص 217.

فإن الجزائر مازالت تعاني من هذه الظاهرة بقوة، مما يتطلب مجهودات إضافية لمكافحة الفساد المنظم في الجزائر كظاهرة معقدة ومتشابكة يصعب احتواءها والقضاء عليها.

المبحث الثالث: تقييم مستوى التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر

تركز المنظمات الدولية في مجال التنمية على العديد من المؤشرات في القياس تتفاوت من دولة إلى أخرى يتم على أساسها تصنيف الدول بين دول متطورة ودول متخلفة، وسوف نتناول من خلال هذا المبحث أهم المؤشرات العامة المعتمدة في قياس التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر كإطار لتقييم الأداء التنموي في الجزائر.

المطلب الأول: المؤشرات السياسية لقياس درجة التطور التنموي

أولا: مؤشر الحكم الراشد

ليس قياس نوعية إدارة الحكم في الجزائر بالمهمة السهلة، لأنّ إدارة الحكم تملك أوجها متعددة ولأنّ النوعية غير قابلة للتغيير بسرعة، ويعتمد المحققون عادة على مؤشرات غير موضوعية لإدارة الحكم تستمد معلوماتها من وجهات نظر المستثمرين الدوليين والمراقبين ووكالات التصنيف المقيمة المتخصصة وتقوم التصنيفات على معرفة المحلل المعيّن للدولة، وغالبا ما يكون هناك افتراض ضمني بأنّ أنظمة إدارة الحكم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، هي المقياس المثالي الذي يجب أن تقارن به سائر الأنظمة الأخرى وغالبا ما يستثني القياس قوة مجموعات الضغط في صياغة السياسة والتأثير فيها. [1]

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، وعلى اعتبار أنّ الحكم الراشد هو أحد المؤشرات السياسية الأساسية لقياس التنمية الإنسانية المستدامة، وكونه يعبّر عن ذلك "**الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية**

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية و المساءلة.** بيروت: دار الساقي، 2004، ص 103.

والاجتماعية والسياسية".[1] فيتسم الحكم الراشد بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالا ومنصفا ويعزز سيادة القانون لأنّ دولة القانون واقتصاد السوق هما الوسيلتان الأساسيتان لتخطي السلم المسلح في الجزائر وتحقيق التنمية كهدف استراتيجي.[2]

وقد حاولت الأعمال الأخيرة التخفيف من الانحياز غير الموضوعي في مؤشرات إدارة الحكم المتوفرة. وجمع الخبراء ارتكازا على منهجية إحصائية خاصة، مجموعة واسعة من المؤشرات الكمية للإنتاج، ستة مؤشرات واسعة النطاق لإدارة الحكم متمحورة على ثلاثة أبعاد واسعة لإدارة الحكم:[3]

- عملية انتقاء الطبقة الحاكمة واستبدالها.
- قدرة الدولة على صياغة السياسات السليمة وتطبيقها.
- احترام المؤسسات التي تدير التفاعلات بين المواطنين والحكومة.

ويمكن قياس الحكم الراشد من خلال ستة مؤشرات عامة كما سبق وذكرنا، هي:[4]

1- التمثيل والمساءلة.
2- الاستقرار السياسي.
3- فعالية الحكومة.
4- عبء الضبط واللامركزية.
5- حكم القانون.
6- انتشار الفساد.

وتقيس هذه المؤشرات الجوانب المختلفة للحكم الراشد، والتي تتضمن الاختيار الحر للحكومة ومراقبتها واستبدالها وقدرتها على صياغة السياسات وتنفيذها بفعالية، بالإضافة إلى احترامها للقانون

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**، نيويورك، 2002، ص 101.

[2] François Léotard,**« les enjeux stratégique de l'après guerre en méditerranée »**, les cahiers de l'orient, automne, 1995, p.112

[3] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 103.

[4] عبد الخالق عبد الله، "**البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 290، أفريل 2003، ص 97.

والتزامها بالحريات السياسية والمدنية والشفافية، واكتسابها ثقة المواطنين وابتعادها عن الفساد الإداري والمالي. وتتراوح القيمة العددية لهذه المؤشرات بين (1) إلى (- 1.5)، حيث يشير (1) إلى أفضل الحالات في الحكم الراشد و(-1.5) إلى أسوأها. أما المتوسط العالمي للحكم الراشد فهو صفر. [1]

وعلى الرغم من محدودية تلك القياسات الاختيارية، فهي توفر نظرة قيّمة ولو جزئية إلى نوعية إدارة الحكم، وتشكل مكملا مهما لمعلومات أكثر نوعية بخصوص الجزائر، وتشكل في أحيان كثيرة الوسيلة الوحيدة المتوفرة لمقارنة نوعية إدارة الحكم بين الجزائر ودول أخرى تعرف مستوى عال من التنمية والتطور بطريقة منهجية. [2] فعلى الباحثين في الدول النامية ومنها الجزائر، أن يبتكروا مؤشرات ونماذج تنموية تتكيف مع مجتمعاتهم تكون مستقلة عن الدراسات الغربية، التي تتسم بالتمركز حول الذات الأوروبية فهناك صعوبة كبيرة في إسقاط المؤشرات الغربية لقياس الحكم والتنمية في الجزائر. [3]

وعندما نتحدث عن دور المجتمع المدني في الجزائر في مواجهة الفساد بمعناه الشامل كأحد مؤشرات قياس الحكم الراشد ومنه التنمية، يمكننا أن نلاحظ أنّ منظمات المجتمع المدني الجزائري، بداية من النقابات والاتحادات إلى المنظمات الأهلية، ما زالت تتحرك بشكل عام في الإطار الوظيفي، سواء بتأثير المعادلة السياسية التي يقوم عليها النظام الجزائري، في علاقة تبعية سواء للدولة بإرادتها أم رغما عنها، أو بتأثير الهيئات الدولية التي تركز على هذا الدور الوظيفي. وعلى الرغم مما نراه من اتخاذ بعض المنظمات المهنية منحى سياسيا، إلاّ أنّه لا يحمل عادة برنامجا متكاملا للتغيير الاجتماعي. وقد شهد المجتمع المدني الجزائري صحوة وتناميا في تأسيس المنظمات الأهلية الحقوقية التي كان يمكن أن تكون بداية للمجتمع المدني بالمعنى البنيوي، إلاّ أنّ بعضها قد تأثر بالضغوط غير المعلنة من مؤسسات التمويل الدولية للتركيز على ما يلائم الأجندة الدولية من القضايا، والتي إن كان هدفها أحيانا إحداث تغيير، فهو بالقطع ليس ما نعنيه بالتغيير الاجتماعي الجذري الإيجابي.

---

[1] عبد الخالق عبد الله، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 103.

للمزيد أنظر:

Dani Kaufmann, Kraay Aart, Pablo zoido- lobaton, **« Governance matters II »**, world Bank policy, Recearch working paper 2772, Washington D.C: world Bank, 2002.

[3] Atul Kohli, **The state and Development in the third world**. Princeton: Princeton university press, 1986, pp.5-9

إنّ توفير اللامركزية في الجزائر بنقل الصلاحيات من المركز إلى المستويات الإدارية المختلفة سواء داخل الدائرة الواحدة أو على مستوى الإقليمية والمحلية بهدف القرب من المواطن وإشراكه في رسم السياسات وكيفية تنفيذ نشاطات الأجهزة الحكومية، يعتبر عملا استراتيجيا في إنجاح الحكم الراشد وعنصرا استراتيجيا لمنهجية العمل به، كما أنّ عملية اللامركزية وتنفيذها تعتمد على حجم المجتمع وتباعد مناطقه الجغرافية، وتوفير الموارد المالية والبشرية والمهنية القادرة على تحمل المسؤوليات وتنفيذها بكفاءة وفعالية ومهنية. وهذا بطبيعة الحال، يتطلب توفير البنية التحتية والقدرات اللازمة لإنجاح منهجية اللامركزية في الجزائر وتحقيق الأهداف المرجوة منها (التنمية). إنّ الدراسة الواقعية لمنهجية اللامركزية في الجزائر تظهر الضعف الشديد الذي ما زالت تعاني منه شبكة التعقيد المؤسساتي والقراري في الجزائر وضعف مشاركة المواطنين في المستويات المحلية والأهلية والقطاع الخاص بشكل مباشر في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، و ضعف المشاركة في وضع الخطط التنموية بالموازاة مع الحكومة المركزية يضعف بدوره كفاءة اللامركزية على نطاق المجتمع. [1]

ويقيّم مؤشر المساءلة العامة (IPA) مستوى الانفتاح السياسي للمؤسسات السياسية في الجزائر ومدى المشاركة السياسية التنافسية والعادلة والحرة فيه، كما يقيّم مدى احترام الحريات المدنية والتقيد بها وعدم خضوع الصحافة وصوت المواطن للقيود والاعتداء والمضايقة والرقابة. ويأخذ هذا المؤشر في عين الاعتبار درجة شفافية الحكومة وتجاوبها مع الشعب والمساءلة السياسية في الإطار العام.

أما بالنسبة لمؤشر نوعية الإدارة (IQA) فيقيم احتمال حدوث الفساد ومستواه، وكذلك نشاط السوق السوداء ومدى حماية بعض القواعد والحقوق (مثل الملكية وقوانين الأعمال التجارية والإجراءات الرسمية) ونوعية الموازنة والإدارة العامة وفعالية تعبئة العائدات والمستوى الإجمالي لموظفي الحكومة وعدم خضوع الخدمة المدنية للضغوطات السياسية.

وهناك أيضا مؤشر نوعية إدارة الحكم أو IGQ وهو عبارة عن مؤشر مركب يتم بناؤه باستعمال كل مؤشرات IPA و IQA مجتمعة.

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص ص 228- 229.

وهو بالتالي يقيّم النوعية الإجمالية لإدارة الحكم ما يمنح وزنا موازيا للمساءلة العامة ولنوعية الإدارة في القطاع العام. [1] ويمثل مؤشر قياس الحكم الراشد القيمة من صفر إلى 100، والقيمة 100 تعبر عن أفضل الحالات.

الجدول رقم (14): مؤشرات قياس جودة الحكم

(0-100، الأعلى أفضل)	الجزائر	ال"مينا" 15	LMIC
مؤشر المساءلة العامة	31.3	32	54
مؤشر نوعية الإدارة	41	47	41
مؤشر نوعية إدارة الحكم	32	37	41.3

المصدر: البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 321.

إنّ تغطية البيانات في الجزائر محدودة جدا، وقد تطلب التحليل في هذا البحث تكييف المقاربات المفهوماتية والمنهجية وتزويد البيانات بمصادر إضافية لبناء الثلاثة مؤشرات السابقة. فقد كثرت في الآونة الأخيرة البحوث حول الفساد وعلاقته بالتنمية، ولا سيما من قبل خبراء علم الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، فتركزت بحوث الاقتصاديين خاصة في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة، ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. ويظهر ضعف المؤسسات العامة الذي هو أحد أهم أسباب الفساد فيؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، وبالتالي إلى بطء عجلة التنمية. [2]

وعلى اعتبار أنّ الفساد أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية في الجزائر، فإنّ الفساد في الدولة يشهد صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية القياس. وأهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:تعزيز التضمينية و المساءلة**، مرجع سابق، ص ص 273- 281.

للمزيد أنظر:

Maximo Mastruzzi, Aart Kraay, Dani Kaufmann,**« Governance Matters III, Governance Indicators for 1996 – 2002 ».** Washington D.C : world Bank, 2003.

[2] Paolo Mauro,**« corruption and Growth »**, Quarterly of Economics, vol.110,N°3, August 1995, pp.681- 682

منتشرة يحرص أطرافها في أغلب الأحيان على إخفاء معالمها، والإحجام عن الإفصاح عنها. وفي أغلب ممارسات الفساد، تحرص الأطراف المستفيدة منه على الحفاظ على سرية وقائعه تجنبا للمساءلة والعقاب وتحسبا لقيام الأطراف المتضررة منه باستخدام هذه الوقائع ضدها، وحتى الطرف المباشر المتواطئ والذي قد يقع تحت ضغط، يضطر إلى الدخول طرفا في معاملة الفساد، مثل اضطراره لدفع رشوة لتسيير معاملته (المشروعة أصلا)، قد يتردد في الإفصاح عن واقعة الفساد تجنبا للمتاعب التي قد تلاحقه مستقبلا في التعامل مع الجهة التي تغلغلت فيها ممارسات الرشوة أو الفساد، هناك إذن حالة من الكتمان والسرية تحيط بممارسات الفساد لحماية أطرافه من المساءلة والملاحقة. ومن هنا تنبع صعوبة قياس الظاهرة وعواملها وانعكاساتها. وتنتمي المقاييس المتاحة عن الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية، مثل منظمة الشفافية العالمية Transparency International، والبنك الدولي world Bank، والمنتدى الاقتصادي العالمي world Economic Forum، وكذلك مؤسسة جالوب Galop لقياس الرأي العام وأغلب المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالفساد والشفافية إلى قياس الرأي opinion أو المدركات perception، التي تقيس انطباعات عينة من الأفراد الذين يمثلون إما الجمهور العام، أو شرائح من المتعاملين مع قطاع الدولة ككل أو مع قطاعات أو مؤسسات بعينها منه. ويمثل مؤشر الفساد المدرك corruption perception Index (CPI)، الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية أشهر هذه الأنواع من المقاييس، ويمثل CPI مقياسا أو مؤشرا مهجنا Hybrid من عدد من المقاييس أو المصادر (ستة مصادر) التي تقوم بها جهات مختلفة، تمت معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح من (1 إلى 10 درجات) تعكس درجة الخلو من الفساد في الدولة، وكلما ارتفعت الدرجة كلما كان ذلك مؤشرا لخلو البلد من الفساد، وكلما انخفضت الدرجة كلما كان ذلك مؤشرا لارتفاع الفساد. [1] وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2016 قدر مؤشر الفساد في الجزائر (CPI) برصيد 34 نقطة وفق السلم المرقم من صفر(أي أعلى نسبة فساد) إلى مئة (أدنى نسبة فساد). وحلت الجزائر في المرتبة 108 عالميا الذي شمل 176 دولة، حيث تراجعت الجزائر عن تنقيطها عام 2015 عندما حلت في المرتبة 88، وجاءت في المرتبة 17 إفريقيا، و العاشرة عربيا، و الثالثة مغاربيا بعد تونس و المغرب، مما يعكس أن

[1] أحمد صقر عاشور، "**مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس**"، في: **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ص 66- 68.

الجزائر لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعب في بناء نظام ديمقراطي تشاركي فعال يعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة. وأكد التقرير أن هذه الحالة من الفشل في الجزائر في معالجة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية على مؤشر مدركات الفساد، فالجزائر حققت أقل من درجة 50 بالمئة في مجال مكافحة الفساد. [1]

كما احتلت الجزائر مرتبة غير مشرفة ضمن "مؤشر الفساد للدول المصدرة" المتعلق ب 125 دولة أخضعت للدراسة والمراقبة. وكان هذا المؤشر قد صدر في 2006/10/04، وسبقه المؤشر الأول الصادر سنة 2002 والذي احتلت فيه الجزائر المراتب الأولى في نسب الفساد والرشوة. ويقوم مؤشر الفساد للدول المصدرة على آلية طرح أسئلة على أطر في مؤسسات عدة دول حول المعاملات التجارية للمؤسسات الأجنبية داخل بلدانها، وذلك قصد الكشف عن الرشاوي. وتوصلت المنظمة إلى أنّ الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع الرشاوي، حيث أعربت عن قلقها إزاء الارتفاع المذهل للرشاوي من دول التصدير ال30 الأكبر في العالم التي تستحوذ وحدها على نسبة 80 بالمئة من المعاملات التجارية والاقتصادية الدولية. واحتل أهم زبائن الجزائر مراتب غير مشرفة ضمن قائمة الدول التي تتعاطى الرشوة في تعاملاتها، كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا والصين وكوريا الجنوبية. وتوصلت المنظمة إلى أنّ الجزائر تفضل التعامل التجاري مع دول شركاتها راشية، وأنّ الدول التي شركاتها غير راشية لم تفز بالصفقات. وهو تلميح إلى الجزائر بأنّها لا تمارس الشفافية في منح الصفقات العمومية، ولا تحترم قانون الصفقات في منح المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية. [2]

الجدول رقم (15): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003- 2007)

السنوات	2003		2004		2005		2006		2007	
المؤشر	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
	88	2.6	97	2.7	97	2.8	84	3.1	99	3

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، سنوات 2003- 2004- 2005- 2006- 2007.

[1] إسلام. ب،" **مؤشر الفساد العالمي: الجزائر تتراجع للمركز 108**". جريدة الخبر،25 جانفي 2017.

http:// www.elkhabar.com

[2] عبد القادر خليل،"**الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر**". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 96.

يلاحظ من الجدول، تراجع ترتيب الجزائر ب 15 نقطة من سنة 2006 إلى 2007، الذي يعني أنّ الدولة تشهد معدل فساد يتزايد بدرجة خطيرة ما يؤدي إلى التأثير في جهود جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورفع معدلات التنمية والحد من الفقر، ولأنّ هذا النمو من الاستثمار يتطلب بيئة إدارية تقل فيها درجة الفساد، وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر ب 18 رتبة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2008- 2009، حيث احتلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134 دولة (سنة 2009)، مقابل المرتبة 81 من مجموع 131 دولة سنة 2008. [1]

ونشير إلى أنّ الجزائر صرّحت عن طريق وزير المالية في أثناء مناقشة مشروع ميزانية 2007 بأن وقع الفضائح والاختلاسات التي هزت البنوك تراجع خلال سنة 2006 مقارنة بسابقتها وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2008- 2009، احتلت الجزائر المرتبة 132 من مجموع 134 دولة في تطوير السوق المالية، وأيضا احتلت المرتبة 134 (أي الأخيرة) في فعالية الجهاز المصرفي. [2]

وبينت دراسة صدرت عن البنك الدولي في نهاية سنة 2016 وشملت 175 دولة أن الجزائر لا تتميز بحكم راشد، واعتمدت في ذلك على أربعة مؤشرات هي:

- مؤشر فعالية الحكومة، ويتضمن كفاءة الموظفين، واستقلالية الوظيفة العمومية والضغط السياسي، ومصداقية الحكومة، وكذلك إدراك المواطن نوعية الخدمة العمومية، وكان ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر في المرتبة 152 من أصل 175 دولة.

- مؤشر نوعية الضبط، يتضمن هذا المؤشر قواعد التنظيم والتدخل من طرف الدولة في مجال مراقبة الأسعار، والإشراف على البنوك ومستوى البيروقراطية وسجلت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة 159 من أصل 175.

- مؤشر دولة القانون، ويقيس فعالية جهاز العدالة ومدى إنصافه، واحترام العقود والاتفاقات، في مناخ يتميز بتطبيق القواعد الصحيحة والعادلة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وسجلت الجزائر المرتبة 161 من أصل 175.

---

[1] عبد القادر خليل، نفس المرجع، ص 97.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

– مؤشر الرشوة، يتم التركيز على استعمال الوسائل العمومية للكسب الشخصي غير المشروع، وهي التي تمثل إخفاقا للتسيير نتيجة نقص احترام القواعد التي تحكم أطراف الرشوة، وسجلت الجزائر في مجال هذا المؤشر المرتبة 143 من أصل 175. [1]

ثانيا: مؤشر المشاركة السياسية

إنّ مؤشر الحكم الراشد على أهميته وعلى ما يحمله من دلالات فإنّه مؤشر عام ولا يتضمن تفاصيل الحقوق والحريات السياسية والمدنية.لذلك فإنّ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 يتضمن أربعة جداول تقيس حجم ونوع المشاركة السياسية التي تشكل العمود الفقري للحرية السياسية. وتقيس هذه الجداول عدة عناوين كمشاركة الناخبين وعدد ونوع الأحزاب السياسية الأساسية والممنوعة وحق تشكيل جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.[2] ويظهر معدل مشاركة الناخبين في الإنتخابات في الجزائر ارتفاعا ملحوظا في نسب المشاركة، حيث بلغت نسبة المشاركة السياسية في الإنتخابات الرئاسية لعام 2014، 51,70 بالمئة. [3]

كما تبدو مؤشرات الحريات السياسية والمدنية متواضعة في الجزائر، وتأتي في العموم متدنية عما هو سائد عالميا. فقد حصلت الجزائر على درجات متدنية جدا في مجال الحريات السياسية والمدنية وذلك حسب تقارير بيت الحرية (Freedom House) وأنّ الجزائر تعاني من "عجز الحرية". فتركز تقارير بيت الحرية بشكل كبير على محورين هما: الحقوق السياسية والحريات المدنية. وتتضمن الحقوق السياسية مجموعة من المؤشرات كمشاركة الأفراد الحرة في الحياة السياسية عبر التصويت والانتخاب ومن خلال أحزاب سياسية تخوض انتخابات دورية لاختيار أفراد يتولون المناصب السياسية التنفيذية والتشريعية. ويتم قياس مؤشرات الحقوق السياسية من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المفتاحية مثل: ما مدى نزاهة الانتخابات؟ وهل الانتخابات تشمل كافة المناصب السياسية؟ وهل السلطات الحقيقية هي بيد الأفراد المنتخبين؟ وهل توجد معارضة وأحزاب سياسية تتنافس للوصول إلى السلطة؟ وهل تتمتع الفئات المهمشة بحقوقها السياسية وتشارك في وضع القرارات؟. أما الحريات المدنية فإنّها تتضمن قدرة

---

[1] عبد المجيد بوزيدي، "**هل من الضروري تفكيك حماية الاقتصاد؟**". (تر:عبد الوهاب بوكروح)، جريدة الشروق، الجزائر، 2016/12/21.

[2] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 100.

[3] رمضان بالعمري، عثمان لحياتي، "**بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81 بالمئة** ". 18 أفريل 2014. http://www.alarabiya.net

الأفراد على إبداء الرأي في الشؤون العامة عبر صحافة حرة وجمعيات ونقابات ومؤسسات مجتمعية مستقلة عن الدولة. ويتم قياس مؤشرات الحريات المدنية من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل: ما مدى استقلالية ونزاهة القضاء ومدى حرية الأفراد في التعبير والاعتقاد وتشكيل الجمعيات وتمتعهم بالمساواة أمام القانون وعدم شعورهم بالخوف من السلطات وقدراتهم على مساءلة ومحاسبة الحكومة؟.[1]

فإذا كان التحول الديمقراطي الجاري في الجزائر نابعا من كونه خطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة. فإن مأسسة هذه المشاركة قد بدأت ملامحها ترتسم في الحقل السياسي الجزائري، وبخاصة في ما يتعلق ب: [2]

– نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسستي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على رغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات.

– تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسسية سياسية.

– التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة (التنفيذية خاصة) بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

– الاتجاه المتنامي نحو تعيين حدود مجال عمل الدولة وتدخلها، بحيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش ولو بسيط من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة.

– الميل المتزايد نحو جعل العملية السياسية تعبيرا عن مناقشة اجتماعية سلمية من ناحية، وتكريس مبادئ التراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى.

– الانتشار الواسع للصحافة الخاصة غير العمومية على رغم محدودية هامش حريتها وغلبة توجهها الأيديولوجي الدعائي غير العاكس لطبيعة البنية السياسية المتنوعة للمجتمع الجزائري.

---

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 106.

[2] إسماعيل قيرة (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 313 – 314.

– التعددية الحزبية والانتخابات الدورية على رغم ما شابها من تحيز الإدارة وطعون التزوير من جهات ذات اتجاهات سياسية مختلفة، لأنّ الممارسة مهما كان نوعها تتميز بطابع تربوي تعليمي فعال.

ومما يشجع على هذا البوادر الانتقالية بالاتجاه الصحيح هو إقرار الأحزاب السياسية لأهمية المصالحة الوطنية سواء تلك التي جمعت بين الأحزاب السياسية بعضها مع بعض وخارج تأطير الدولة (عقد روما مثلا)، أي بينها وبين السلطة (ندوتا الوفاق الوطني مثلا)، وكانت الغلبة فيها للدعوة إلى المبادئ التالية: [1]

– الرجوع إلى مبادئ بيان الأول من نوفمبر 1954.

– رفض وإدانة اللجوء إلى العنف للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.

– تدعيم مبدأ الانتخابات النزيهة، وحرية التعبير والتنظيم المكفولتين دستوريا.

– تشجيع ودعم نشوء وتطور قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات أهلية خاصة ومستقلة عن مراكز القوى السياسية، أو الاقتصادية أو العسكرية، أو الاجتماعية.

– حل المشكلات العالقة مع التيار الديني والبربري بالحوار وبالطرق السلمية.

– احترام الدستور، والثوابت الوطنية، وحقوق الإنسان.

– إنهاء حالة المفقودين والمعتقلين.

– تجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسة اليومية.

وقد جرت العادة في تقرير بيت الحرية السنوي قياس واقع الحقوق السياسية والحريات المدنية في الدولة عبر نقاط تتراوح بين أفضل الحالات التي تحصل على تقدير وزنه نقطة واحدة وتعبر عن أقصى درجات الالتزام بالحقوق والحريات. أما أسوأ الحالات فإنّها تحصل على سبع نقاط وتمثل أدنى درجات الالتزام بالحقوق السياسية والحريات المدنية. فالدولة عندما تحصل على نقطة واحدة فهذا يعني أنّ الأفراد فيها يتمتعون بدرجات عالية من الحريات والحقوق والمشاركة، حيث تجري هذه الدولة انتخابات دورية وحرة ونزيهة لجميع المناصب عبر أحزاب تتنافس للوصول إلى السلطة في ظل صحافة حرة وقضاء مستقل ومساواة كاملة للجنسيين ولكافة الفئات في المجتمع. هذه الدولة هي الحالة النموذجية التي تحصل على نقطة واحدة كاملة. أما الدولة التي تقيد الحريات ولا تلتزم بحقوق الإنسان فتبدأ بالحصول على نقاط إضافية تشير إلى تزايد حالة القمع والتسلط والاستفراد بالسلطة، كل نقطة إضافية تعني المزيد من التسلط

[1] إسماعيل قيرة (وآخرون)، نفس المرجع، ص 314.

والقمع والاستفراد بالسلطة، كل نقطة إضافية تعني المزيد من التسلط والقمع وغياب الحريات إلى أن يصل التسلط والقمع السياسي واحتكار السلطة إلى أقصى حالاته، ويصل عدم الالتزام بحقوق الإنسان درجاته القصوى بما في ذلك عدم إجراء انتخابات ومنع الأحزاب والجمعيات والمعارضة وتقييد حرية الصحافة والتعبير. هذه الحالة الفارقة في التسلط والقمع تحصل على سبع نقاط. إن حصول الدولة على 7 نقاط يعني انعدام الحريات، أما حصولها على نقطة واحدة فيعني تمتع الأفراد بكامل الحقوق والحريات السياسية والمدنية. ويوزع بيت الحرية دول العالم إلى ثلاث مجموعات من الدول، هي الدول الحرة، والدول شبه الحرة، والدول غير الحرة، وتنتمي الجزائر إلى مجموعة. فالدول التي تحصل على تقييم قدره نقطة واحدة إلى نقطتين ونصف هي الدول الحرة، أما الدول التي تحصل على تقدير ثلاث نقاط إلى خمس نقاط ونصف فهي دول شبه حرة، وأخيرا تأتي الدول غير الحرة وهي التي تحصل على خمس نقاط ونصف إلى سبع نقاط. [1]

ثالثا: مؤشر حرية الصحافة ووسائل الإعلام

أدى الانتعاش التدريجي الذي تحياه الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد عام 1997 إلى ارتفاع كمي ملحوظ في عدد المنشورات (250 عنوانا) واليوميات (36 يومية)، وبسحب يقدر بحوالي 1.2 مليون نسخة. كما تميزت هذه الفترة كسابقتها بكون السحب بالنسبة للقطاع الخاص أكثر أهمية وارتفاعا منه في القطاع العمومي، وبعدم احترام المقاييس التجارية في التوزيع والإشهار لصالح الصحف الصادرة بالفرنسية دائما، والعمومية بدرجة أقل بكثير، وبغياب مؤسسات سبر الآراء وقياس المقروئية. [2] إضافة إلى فساد بعض كبار الصحافيين وخضوعهم للسلطة ودعمهم الحكومي، واستغلال مراكزهم وقوة صوتهم، وحصر هؤلاء الصحافيين مركز اهتمامهم وتركيزهم من أجل الحفاظ على مناصبهم والامتيازات المرتبطة بمراكزهم القوية. [3] كما استفاد اليسار المعتدل والمتطرف من تمثيلهم في الصحف الخاصة، التي دعت الحكومة إلى إنشائها والمطالبة باقتسام الأجهزة الصحفية الموروثة عن الحزب الواحد بين الحركات السياسية بالتساوي. [4] و أثبت العديد من الصحافيين من كل التيارات على قلة مصداقيتهم وعلى قدرتهم على

---

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ص 106 – 107.

[2] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سابق، ص 196.

[3] Freund Wolfgang, **La presse écrite au Maghreb: Réalités et perspectives**. Paris: presse université de paris, 1989, p.133

[4] غازي حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**.(تر:خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة،1997، ص ص125– 126.

التلاعب والتحايل والمراوغة لأجل تحقيق مصالحهم الخاصة بغض النظر عن أي تيار سوف يدعمه من اليمين أو من اليسار. [1]

كما يرتبط انحراف الصحافة في الجزائر وعدم فعاليتها كأداة قوية للديمقراطية بوجود عدة مشاكل مهنية مرتبطة بارتفاع تكاليف السحب، ومشاكل الطباعة والإشهار والتوزيع، وعدم كفالة دعم الدولة للحق في الإعلام فيما يخص التوزيع، وخاصة في ولايات الجنوب، والتمييز المفرط بين الصحف في التعامل الإعلامي مما ساعد على ارتباط بعض مديري الصحافة بالمال ومراكز القرار،فاختاروا سندا ماليا/ سياسيا أو أكثر في آن واحد وانتشار سياسات الاحتكار وانعدام قواعد وقوانين دعم عادلة متعددة وفعالة. [2] كما تعرف الصحافة الجزائرية توجهات أيديولوجية مختلفة تعود إلى مخلفات الاستعمار الثقافي الذي ترك بصمات واضحة شكلا ومضمونا، ما زالت حتى الآن ترسم ملامح الساحة الإعلامية في الجزائر وتوجهات الرأي العام. [3]

رابعا: مؤشر الإطار القانوني والدستوري

إن البنية الدستورية والقانونية في الجزائر، على مستوى الوثائق الرسمية ومنذ الاستقلال تنص على أنّ الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية"، تعتمد على نظام خليط يجمع بين الطابع البرلماني والطابع الرئاسي، ولكنها على مستوى التطبيق والممارسة، أصبحت تتميز بالطابع الرئاسي المهيمن على باقي المؤسسات الدستورية، من حيث موقعها المادي والنفسي، وقدراتها الذاتية وقوتها التأثيرية. ولا يشد عن هذه القاعدة إلاّ المؤسسة العسكرية ذات العلاقة الوطيدة بالسلطة في الجزائر وببناء دولتها، والتي تعودت على عدم السماح لقوى خارجها- بما فيها الرئاسة – بتجاوز صلاحياتها. [4] وعرفت الجزائر منذ الاستقلال أربعة دساتير فرضت جميعها من الأعلى من دون إشراك فعلي لمختلف القوى المجتمعية الفاعلة، كما أنّ عمليات تعديل الدستور لا تخضع لأي معايير للديمقراطية التشاركية. فالنصوص إذن تعطي صلاحيات واسعة جدا للرئيس، وذلك على حساب السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالحكومة تابعة

---

[1] Freund Wolfgang, op.cit, p.162

[2] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سابق، ص ص 193 – 194.

[3] فضيل دليو، "**الصحافة المكتوبة في الجزائر: بين الأصالة والاغتراب**". مجلة المستقبل العربي، العدد 255، 2000، ص ص 50 – 60.

[4] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سابق، ص 152.

للرئاسة، والبرلمان مجرد غرفة صدى مقررات فوقية. فإذا كان الجهاز التنفيذي لا يحكم، والجهاز التشريعي لا يشرع، وتسييس مشاركة مختلف تيارات الرأي العام، وبمساهمته في المعالجة السلمية لمختلف المشاكل، وبخاصة في الفترات الانتقالية، فإنّ الانتخابات التشريعية تفقد معناها، وشرائح واسعة من المجتمع تفقد ثقتها فيها.[1] وأما فيما يخص القوانين الانتخابية، فمعروف أن نتائجها تختلف باختلاف طبيعتها، فمنها مثلا (التمثيل النسبي)، و(نظام الأغلبية بدورين) اللذان دار حولهما نقاش حاد في الجزائر. فيتميز نظام الأغلبية بخدمة الأحزاب الكبيرة وذات الأصوات المركزة في مناطق بعينها، وضمان الاستقرار الحكومي. وبخلاف ذلك فإنّ النقد الأساسي الموجه لطريقة التمثيل النسبي يتمثل في كونها تؤدي إلى نتائج انتخابية مشتة، ولا يسمح عادة بحصول حزب واحد[2] على الأغلبية بمفرده، مما قد يصعب من أداء الحكم واستقراره السياسي، كما أنّه يميع مسؤولية المنتخبين– كأفراد أمام منتخبيهم– في مسؤولية حزبهم،لأنّ التصويت يتم على قائمة حزبية وليس على فرد بعينه، وفي مقابل ذلك يقوي الأحزاب الصغيرة.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية

إن النتيجة الحتمية التي نصل إليها إثر قراءة تجارب التنمية في الجزائر هي العجز في الانخراط بطريقة ديناميكية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالمشروع التنموي الجزائري يحمل في طياته عديد التناقضات التي جعلته يفشل ويعجز عن تحقيق الأهداف التي رسمها لنفسه. والسبب الرئيسي لهذا الفشل يكمن في أنّ هذا المشروع كان مشروعا برجوازيا وطنيا. وأنّ طرق الإدارة والتعبئة السياسية كانت طرقا شعبوية سعت إلى عدم تسييس الجماهير الشعبية ومنها حق التنظيم السياسي. إذن غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية شكل التعبير الأساسي للحدود التاريخية لإيديولوجيا الإطار العام للمشروع التنموي في الجزائر. [3]

---

[1] إسماعيل قيرة (وآخرون)، نفس المرجع، ص 154.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] سمير أمين، "**المغرب العربي:احتداد الأزمة أم انطلاقة جديدة**". في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، ج 4، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2001، ص ص 17 – 18.

لكن اليوم مهما اختلفت التحليلات فإنّها تتفق في اعتبار أن المرحلة الوطنية انتهت. ويؤكد الخطاب الليبرالي اليوم على سياسات الانفتاح مؤكدا قدرتها على تجاوز " أخطاء الماضي" وإعادة بناء النمو على أسس سليمة. لكن التجربة بينت أن هذه السياسات تحطم مشروع التنمية في الجزائر. [1]

فيجب إعادة النظر كليا في الطريقة التي تم من خلالها تطبيق العولمة بما فيها الاتفاقات التجارية التي أزاحت العوائق التجارية الدولية.إضافة إلى السياسات التي فرضت على الدول النامية ومنها الجزائر وقرارات البنك الدولي وصندوق النقد قرارات مبنية على اعتبارات سياسية وعقائدية مخطئة ومجحفة بحق الدول النامية كالجزائر. [2]

إنّ جملة المشاريع الليبرالية لم تمكّن الجزائر من تجاوز الأزمة. وفي غالب الأحيان لا يمكن الحديث عن مشاريع إستراتيجية باعتبار السياسات المقترحة هي سياسات لإدارة الأزمة على المدى القصير، ولا تسعى بالتالي إلى نظام جديد يتجاوز واقع الأزمة. [3]

إنّ قراءة نتائج التجارب الجزائرية مرتبطة بجملة المقاييس التي تم اختيارها لتحديد محتوى "التنمية". هذا المفهوم الإيديولوجي الغامض. لكن المقياس الأقرب لمنطق النمو الرأسمالي يبقى بطبيعة الحال قدرة الجزائر على بناء قدرة تنافسية في السوق العالمية. في هذا الإطار فإنّ النتائج تبقى مختلفة من النقيض إلى النقيض. إنّ تحليل وتفسير أسباب هذا الفشل الجزائري، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الجدلي بين الأسباب الداخلية والأسباب الراجعة إلى منطق النمو الرأسمالي العالمي. إنّ القراءات الموجودة اليوم سواء للاقتصاديين الأخصائيين في الاقتصاد الدولي أو الاقتصاديين الوطنيين، لأزمة التنمية في الجزائر تبقى سطحية ولا تأخذ بعين الاعتبار هذا التفاعل بين الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة التنمية الوطنية.[4] وتبقى الطبقة الأرستقراطية سواء في الحكومة أو خارجها، تستحوذ على الإنتاج ورؤوس الأموال وتضفي صفة الفقر والجهل على عامة الشعب.[5] فالعالم أصبح اليوم يشهد تحولا من مرحلة

---

[1] سمير أمين، نفس المرجع، ص 18.

[2] Joseph E.Stiglitz, **Globalization and its Discontents**. New York: w.w.Norton, 2002, pp.9 -10

[3] سمير أمين،**المغرب العربي:احتداد الأزمة أم انطلاقة جديدة**". في:**المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة** ، مرجع سابق، ص 19.

[4] نفس المرجع، ص ص 15 – 16.

[5] John H.Kautsky, **political change in inderdeveloped countries**. New York: John Willy and sons, 1965, pp.15 – 17

القرية الكوكبية إلى مرحلة الشبكة العالمية المتصلة خاصة في مجال حركة رأس المال والتنمية. فالتنمية في الجزائر تخضع لسياسات خارجية لا يمكن تجنبها، فيقول أنطونيو جرامشي "**التاريخ دائما هو تاريخ عالمي، ولا حياة لأي تاريخ خاص إلاّ في إطار التاريخ العالمي**".[1] لذلك فالتكيف مع السياسات العالمية يبقى ضرورة ملحة ضمن خطط وسياسات التنمية في الجزائر.

أولا: مؤشر الاستثمار والإنتاج

تمتلك الجزائر إمكانيات التنمية، فتتمتع بموقع جغرافي إستراتيجي، وقاعدة غنية بالموارد الطبيعية ونسبة ديمغرافية متمثلة بمجموعة متوسعة لليد العاملة المتعلمة. فحققت الجزائر من الناحية السياسية استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فتم تقليص العجز المالي والعجز في الحسابات الجارية، كما تم تصويب أسعار الصرف والتحكم بالتضخم.أما الاستثمارات العامة الكبيرة في مجال البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فقد توسعت للمرة الأولى إلى الطرقات والماء والخدمات الصحية لأغلب فئات الشعب.

لكن كانت هناك أيضا خيبات على مستوى التنمية الاقتصادية (انعكست في المداخيل والعمالة، ومستوى التنمية البشرية، التعليم والصحة والخصائص الأخرى الرئيسية للحياة). [2]

أما الاستثمار الأجنبي فقد كان متدنيا هو أيضا، وكانت إنتاجية الاستثمار متدنية هي أيضا، ويعود جزء من السبب إلى الاعتماد القليل على الاستثمار الخاص والأجنبي. أما الجزء الآخر فينبع من مواطن القصور في الاستثمار العام. وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في القطاع العام الهادفة إلى بناء البنية التحتية للكهرباء وشبكات توزيع الطاقة، ففيها خسائر تعادل 13 بالمئة من الناتج مقارنة ب 5 بالمئة فقط في دول شرق آسيا. [3]

وهناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر. وتؤكد الدراسات الحديثة

---

[1] ميشيل بروندينو، "**حداثة جرامشي**". في: **جرامشي في العالم العربي**، (تر: كاميليا صبحي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1994، ص 97 .

[2] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:تعزيز التضمينية و المساءلة**، مرجع سابق، ص 125.

[3] نفس المرجع، ص 136.

خاصة للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار على أهمية وجود مؤسسات تضمن احترام حقوق الملكية وجودة الحكم وديمقراطيته لتحقيق المناخ الاستثماري الجيد.

ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أنّ الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات، أو لعدم توفر البيانات الكافية.

1- **مؤشرات التنافسية:** تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار، وتمكّن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما. وجاء في تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنوات 2014- 2015- 2016، وتقارير البنك الدولي، وتقارير التنافسية العربية لعام 2013 والمعهد العربي للتخطيط، أنّ الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2014، احتل النمو الاقتصادي المرتبة 71 من أصل 104 دولة، أما في مجال الأعمال احتلت المرتبة 89. وفي سنة 2015 احتل النمو الاقتصادي الرتبة 82 من أصل 117 دولة، أما في مجال الأعمال احتلت الجزائر الرتبة 95. وفي سنة 2016، احتل النمو الاقتصادي الرتبة 86 من أصل 125 دولة، أما مناخ الأعمال فعرف المرتبة 85.

2- **مؤشر التأسيس القانوني للأعمال:** وهو يرتبط بإجراءات تأسيس الأعمال، فكلما طالت المدة وتعقدت الإجراءات وعدم شفافية المعلومات وضعفها، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال، وأدى ذلك إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء، وهذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع في جاذبية أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحتل الجزائر حسب هذا المؤشر كما جاء في تقرير البنك الدولي لعام 2016 المرتبة 120 عالميا، والمدة الزمنية المستغرقة تصل إلى 24 يوم قبل قبول المشروع، ورأس المال من الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد تمثل 46 بالمئة، أما تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني للفرد تمثل 21.5 بالمئة.

من خلال هذه القيم نجد أن ترتيب الجزائر العالمي فيما يتعلق بهذا المؤشر تمثل مرحلة متأخرة جدا عالميا.

3- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995، وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية للفرد. وقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995- 2016 بين 3.30 و3.50، مما يعني أنّ الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، واحتلت بذلك المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع سنة 2016 إلى الرتبة 119. [1]

وتجدر الإشارة بناء على المؤشرات السابقة، إلى أنّ النمو في الجزائر تأثر بعدة عوامل، ولاسيما البيئة السياسية ومستويات التنمية الأولية، والأهم تصدير الموارد الطبيعية. لكن نمط ومستوى ونوعية الاستثمار أثرت جميعها في النمو في الجزائر، وتأثرت بدورها من جراء سوء إدارة الحكم وغياب الديمقراطية. فتتوقف جاذبية الدولة كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل وشروط بعضها اقتصادية و البعض الآخر اجتماعية وسياسية. فالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية، ما زالت ضعيفة ومتدنية في الجزائر باعتبارها عناصر متداخلة يخلق تفاعلها أوضاعا جاذبة أو طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.[2] وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2007 ما يقارب 1513 مليون دولار، ثم ارتفعت سنة 2008 إلى 2594 مليون دولار، ووصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2009 فمثلت 2746 مليون دولار لتعود إلى الانخفاض سنة 2010 إلى 2264، وخلال سنة 2011 كانت الاستثمارات تمثل 2571 مليون دولار. وشكلت حصة الجزائر من مجموع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية سنة 2011 نسبة 6 بالمئة، أما معدل النمو خلال سنتي 2010- 2011 فقد شكل 13.6. [3]

وسيكون لنوعية الإدارة عبر تشجيع الاستثمار وتحسين فعالية الاستثمار أثر مباشر في النمو.غير أنّ آليات المساءلة العامة تنزع إلى التفاعل مع النمو بصورة غير مباشرة عن طريق تأثرها بسلوك الهيئات العامة والخاصة في اختيار نوعية الاستثمار والمزج بين العام والخاص.

---

[1] البنك الدولي، **قاعدة بيانات البنك الدولي: بيان ضمان الاستثمار**. الفصل 1، نيويورك: الأمم المتحدة، 2016، ص 17.

[2] الجوزي جميلة، "**مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 220.

[3] حداد محمد،"**العولمة وانعكاساتها على إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 392.

لكن إدارة الحكم الضعيف في الجزائر بصورة عامة، هي سبب تباطؤ النمو، وتعرقل بالتالي قدرة القطاع العام عل تأمين بيئة سليمة للاستثمار والإنتاج. وإذا راقبنا الدخل وريع الموارد الطبيعية، أدركنا أنّ النوعية المؤسساتية ستملك أثرا قويا ومهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتكلف إدارة الحكم الضعيف في الجزائر من 1 إلى 1.5 نقطة مئوية من النمو السنوي الفائت في الناتج المحلي الإجمالي.وتحسن نوعية المؤسسات– بنقطة انحراف قياسي واحدة– ما يضاهي تقريبا رفع معدل النوعية المؤسساتية في الجزائر إلى معدل النوعية المؤسساتية في مجموعة دول شرق آسيا.

ولكن إدارة الحكم تقوم بأمور أكثر من مجرد المساهمة في نمو أسرع، فهي أيضا تديم النمو عبر جعل الاقتصاد أكثر مرونة إزاء الصدمات السلبية، وبيئة الحكم الجيد التي تضمن حقوق الملكية وتطبيقها وتدير الأزمات وتوفق بين الدوافع الاقتصادية والتكاليف والمكاسب الاجتماعية، هي أساس للنمو الطويل الأمد أما النمو في بيئة الحكم الضعيف فقد أثبت أنّه إما هش، وإما غير قادر على تحقيق استثمارات ذات جودة أفضل. [1] بحيث يرى العديد من القيادات الفرنسية أنّ الوضع في الجزائر غير مناسب للاستثمار وأنّه من الأفضل عدم التورط وعدم التعامل مع الجزائر من جديد خاصة في شكل مساعدات أو قروض،لأنّه لا توجد أي فرصة لتصحيح المسار، نظرا للوضعية الاقتصادية المنهارة والموروثة عن التجارب الاشتراكية.[2]

كما تؤثر النوعية المتدنية لإدارة الحكم في الجزائر،بسبب تأثيرها في سلوك رجال الأعمال والمستثمرين المحتملين، سواء أكانوا محليين أم أجانب. وتظهر دراسة المناخ الاستثماري أنّ المستثمرين المحتملين في الجزائر يواجهون عقبات كثيرة لدخولهم إلى السوق والتنافس (عمليات معقدة لإصدار الرخص وتنظيمات معقدة وإجراءات غير شفافة في المناقصات).

لذلك يكون نمو الإنتاجية، وبالتالي النمو الاقتصادي رهن قدرة الحكومة على تأمين بيئة اقتصادية يكون فيها تسليم الخدمات الضرورية للشركات، موثوقا وفعالا. وتشمل تلك الخدمات بنية تحتية مواتية للتجارة والنقل، ومجموعة منشآت عامة حسنة التنظيم، ونظاما ماليا مستقرا دقيق التنظيم، وكذلك قوة عاملة سليمة ومتعلمة. وليست الحكومة مضطرة إلى تأمين تلك الخدمات بنفسها، لكن عليها الحرص

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص ص 136– 138.

[2] Paul-Marie de la Gorce**, « la France et le Maghreb ».** politique Etrangère, N°4, 1995, pp.932-933

على أن يكون مقدم تلك الخدمات – سواء أكان مسؤولا رسميا أم مستثمرا خاصا، يمارس ذلك بفعالية وتضمينية. [1]

ويزيد الحكم الديمقراطي عائدات الاستثمارات الجارية في البنية التحتية. وأظهرت الدراسات الأخيرة أنّ زيادة التوصل إلى المعلومات وآليات التنافسية الفعالة والمشاركة المباشرة للمستخدم من شأنها أن ترفع معدلات عائدات الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري.

ويشتكي متعهدوا القطاع الخاص في الجزائر من التغذية الكهربائية ونوعيتها، فتعاني الجزائر من 16 انقطاعا في الكهرباء في السنة، ويدوم 70 % من تلك الإنقطاعات حتى 5 أيام. ويرفع غياب البنية التحتية المناسبة والموثوقة بدوره في تلك الحالات، تكاليف بنى الشركات لأنّه يدفعها إلى تنويع المصادر التي تستخدمها لمدخلاتها الرئيسية، كشراء المولدات تحسبا لانقطاع التيار الكهربائي، أو حفر الآبار لتجنب الإمداد غير الموثوق للماء. [2]

ثانيا: مؤشر العمل والبطالة

يمثل سوق العمل في الجزائر الآليات التي تؤدي إلى تكامل قوى العرض والطلب. وتوازن أو اختلال سوق العمل يظهر من خلال توازن أو اختلال قوى العرض والطلب، وعندما تزيد قوى العرض عن قوى الطلب يظهر اختلال سوق العمل في صورة بطالة. [3] وأدى ذلك إلى اتساع نطاق المهن غير الرسمية وتغلغلها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، باعتبارها أداة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. [4]

وينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسيين وهما: سوق العمل الرسمي، وسوق العمل غير الرسمي، وكل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 141.

[2] نفس المرجع، ص 159.

[3] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 186.

[4] Ahmed Henni, **Essai sur l'économie parallèle: cas de l'Algérie**. Alger: ENA G éditions, 1991, pp.15- 25

الشكل رقم (04): هيكل سوق العمل في الجزائر

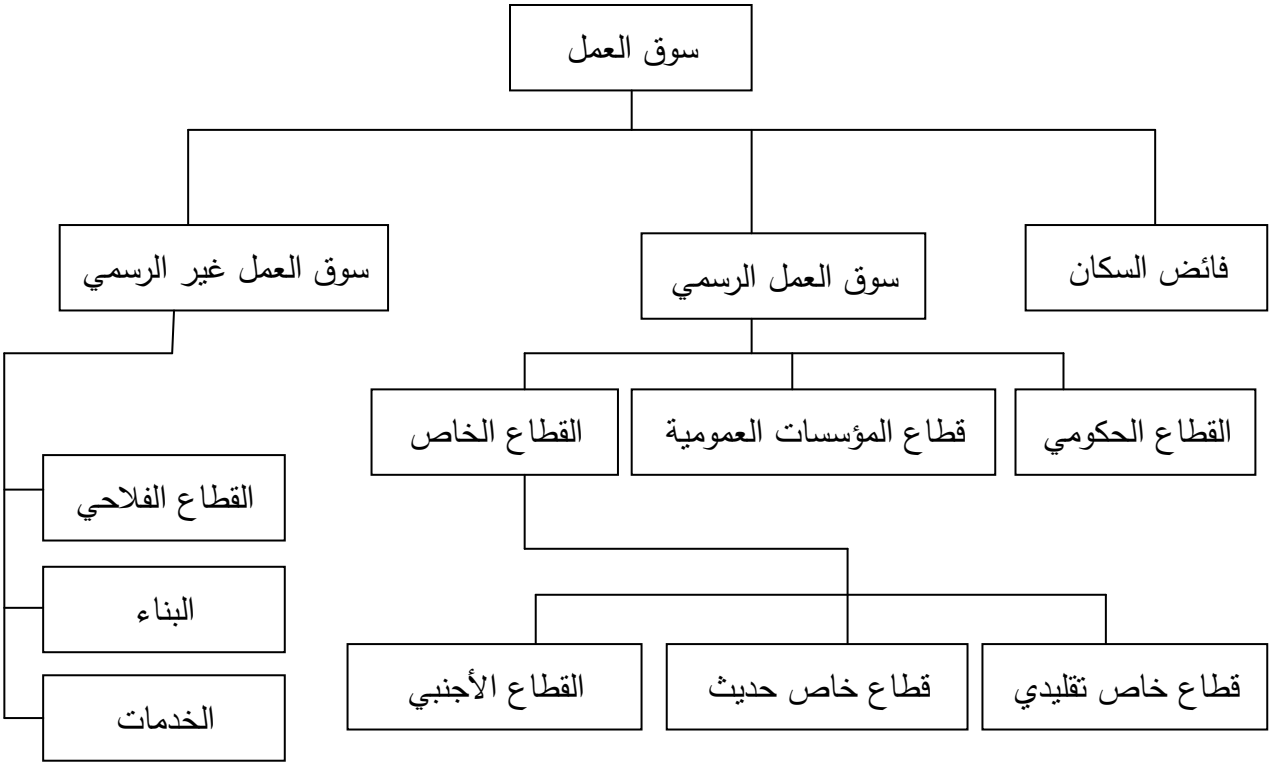

المصدر: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 197.

لقد لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة قبل الثمانينات، ولكن الهيكلة وإعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات، جعل المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفية وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام. وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر. [1] وأصبح مجتمع التهميش،هو التعبير المستعمل لوصف الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري.إنّ مجتمع التهميش هذا الذي ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى بمجملها التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية– الاجتماعية، فئات مثل

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 199.

الموظفين يمكن أن نقول أنّهم في حاجة الآن إلى مساعدة اجتماعية، وذلك اعتمادا على المقاييس الرسمية (على رأس هذه المقاييس الدخل الشهري). [1]

فمجتمع التهميش في الجزائر يتكون سوسيولوجيا من كل المبعدين عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية المنتمين إلى فئات اجتماعية واسعة. [2] إنّ القوى العاملة التي تعتبر في الواقع من العناصر الإنتاجية المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها. لكن الشواهد المتوفرة تشير إلى عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوة المهمة،وغالبا ما يكون نصفها أو أكثرها معطلا أو مستخدما استخداما ناقصا، وبخاصة العنصر النسوي الذي يشكل نسبة عالية من القطاع غير الرسمي يتعرض لشتى صور المحاصرة والاستغلال والتهميش. [3]

أما بالنسبة لنشاط الحركة العمالية في الجزائر التي تمثل نواة الحركة الاجتماعية العصرية فقد انتقلت من الأشكال التعبيرية البسيطة في التعبير والفردية والمحصورة في مكان عمل واحد وذات المحتوى الاقتصادي الدفاعي إلى الأشكال الأكثر جماعية (الإضراب العمالي بشكل رئيسي) والمنظمة ذات المطالب المهيكلة والأقل دفاعية، رغم بقاء سيطرة الطابع الاقتصادي مع اختلاف نوعي كبير. إنّ هذه المطالب (الزيادة في الأجور) أصبحت تبرر اعتمادا على مقاييس اقتصادية كلية (التضخم، تدهور القدرة الشرائية.....الخ). وليس جزئية (من داخل مكان العمل). [4]

وزيادة على القصور التاريخي للحركة النقابية الجزائرية والطابع الاقتصادي للحركة العمالية، وبابتعاد العنصر المثقف عن الحركة العمالية عموما والرشوة التي تعرضت لها الإطارات النقابية والعمالية الممثلة خلال العقود السابقة وسوء التنظيم والتسيير...الخ، كل هذه العوامل جعلت الحركة العمالية الجزائرية من دون توجهات سياسية واضحة، ومن دون تحالفات اجتماعية واسعة داخل وخارج عالم

---

[1] علي الكنز، عبد الناصر جابي،"**الجزائر:البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**". في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، مرجع سابق، ص ص 52- 53.

[2] نفس المرجع، ص 54.

[3] N.L.kacha, **« La situation et les aspirations de la femme algérienne ».** Thèse de 3 éme cycles, paris: Sorbonne, 1979, pp.35 – 39

[4] علي الكنز، عبد الناصر جابي، "**الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**". في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، مرجع سابق، ص 57.

الشغل. فالحركة العمالية ما زالت متقوقعة في المطالبة الاقتصادية، فهي لم تعرف كيف تجسد حيويتها المطلبية الكبيرة في برنامج سياسي واضح، كما أنّ الفكر النقابي المسيطر حتى الآن كان عائقا في بلورة هذه الرؤية السياسية التي يمكن أن تكون مجالا لتجنيد فئات من خارج عالم اشغل مثل مسيري القطاع الاقتصادي.هذا الواقع إذن هو الذي جعل عالم الشغل لا يظهر كقوة سياسية، فالعامل قد يشارك في إضراب وطني يدعو له الإتحاد العام للعمال الجزائريين لكنه قد ينتخب قوى سياسية أخرى على المستوى المحلي أو الوطني تتناقض تماما مع توجهاته ومصالحه. [1]

إنّ عدم وضوح المشروع السياسي لعالم الشغل في الجزائر وهيمنة النظرة الاقتصادية جعل الحركة الاجتماعية التي تعتمد على عالم التهميش أكثر جذرية وحيوية، لأنّها حركة عرفت كيف يكون لها بعد سياسي جذري على خلاف عالم الشغل والحركة العمالية التي تبدو من دون رؤية سياسية واضحة مما أسقطها في تبعية سياسية لقوى أخرى قد تكون حتى تلك القريبة من عالم التهميش ضمن القوى السياسية.[2]

تمثل الجزائر صورة من عدم الاستقرار والتذبذب بين إدماج الشباب أو إقصائه من العملية الإنمائية، ونتيجة لتراكم المشاكل وانتشار البطالة والتهميش والظلم، والتعصب، انقسم الشباب داخل المجتمع الجزائري إلى ثلاثة أقسام: التهميش- عدم الرضا والميل للعنف- والتكيف مع الواقع الجديد والاستجابة الكاملة للسياسات الرسمية للدولة. [3]

وبالاستناد إلى هذه المتغيرات الثلاثة (التهميش- عدم الرضا- التكيف)، يمكن تصنيف الشباب الجزائري إلى ست جماعات فرعية هي: [4]

أ- **المهمشون:** تتضمن هذه المجموعة

- **القطب الهامشي:** يتكون من اللصوص والمنحرفين...الخ.
- **الإنسحابيون:**هم الجالسون على خط الساحة يتفرجون،لأنّهم يعتقدون أنّ مجتمعهم قد تخلى عنهم ويعمل على قطع الطريق أمام مشاركتهم في الحياة العادية.

ب- الناقمون: و يتمثلون في

---

[1] علي الكنز، عبد الناصر جابي، نفس المرجع، ص ص 58- 59.

[2] نفس المرجع، ص 59.

[3] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سابق، ص 257.

[4] نفس المرجع، ص ص 258- 259.

- **الناقدون:** هم جماعة شبابية غير راضية على الوضع القائم وتقوم بنقد كل شيء.
- **المتشككون:** يمثلون فئة عريضة من الشباب تقوم على أساس الشك والريبة في كل ما تقوم به الدولة والأحزاب السياسية على حد سواء.

ج- الإرهابيون: ينقسم هؤلاء إلى

- **الماديون:** هم الفئة التي تمارس العنف المادي مباشرة: تهديد- قتل- تخريب- حرق.
- **الفكريون:** هم فئة من الشباب تقتدي ببعض المثقفين الذين يمارسون أو يدعون إلى الرقابة الفكرية والفعلية على الآخر.

د- الإسلاميون: و يتمثلون في مجموعتين

- **المعتدلون:** هم فئة من الشباب تعتقد أنّ الإسلام هو البديل الأمثل لإنقاذ الجزائر وتحقيق المساواة بين الناس، إنّهم يعملون على إصلاح الأوضاع بالتي هي أحسن ويحاربون دعاة التغريب والتطرف العلماني بالتي هي أحسن.
- **الرادكاليون:** هم جماعة لا تؤمن إلاّ بالتغيير الجذري ولا ترى سوى الظلم في الواقع وتتسرع في التحريم والتكفير بأفكار شاذة وبالتالي تدعو إلى الانتقام من الكفار- سكان المجتمع- وتشخص ذلك في العديد من التنظيمات المسلحة.

هـ- الوطنيون: يضم هذا التيار

- **التقليديون:** شريحة عريضة من الشباب تعتز بانتمائها للجزائر ومستعدة للدفاع عنها: فهي مواكبة للتحولات الراهنة ومندمجة في البناء الاجتماعي ومتمسكة بوحدة الجزائر.
- **الوصوليون:** فئة شباب تعتقد أنّ تجاوز كآبة الواقع تقوم على المحافظة على المكتسب أو كسب المزيد من خلال المزايدة على القيم الوطنية والمرجعيات الإثنية الحضارية أو التاريخية.

و- العلمانيون: وهم

- **الديمقراطيون:** يؤمنون بالتغيير الفكري، إلاّ أنّهم ملتزمون بالقوانين السائدة. فهم من جهة يعملون على تدعيم الوحدة الوطنية، ومن جهة أخرى ينادون بتغيير الأوضاع القائمة المتميزة بعدم الاستقرار والتناقض السياسي، ويقبلون التعايش مع الآخر بدرجات متفاوتة.
- **الإستئصاليون:** يطالبون بالتغيير الجذري والإطاحة بمن انتخبهم الشعب الجزائري، وفي الوقت نفسه يطرحون النظام الاشتراكي كبديل للنظام الحالي، واستئصال الإسلاميين والوطنيين بالقوة.

وعلى الرغم من أن جل الأحزاب الدينية، الوطنية والعرقية حاولت بنجاح متفاوت استغلال أوضاع الشباب القلقة وعاطفتهم، وجندتهم في المظاهرات السلمية والعنيفة، إلاّ أنّ شريحة واسعة منهم أصبحت الآن أكثر ترددا وانسحابا من جهة، وأكثر أناة وتبصره من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار، توصلت الدراسات المعنية بواقع الشباب في المجتمع الجزائري إلى عدد من النتائج، نذكر منها ما يلي: [1]

(1) يشكل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبرى في قطاع المدينة التي تواجه البطالة والتهميش والمحاصرة.

(2) عجز السياسات المختلفة عن دمج الشباب في العملية التنموية.

(3) تعرض الشباب لمختلف الانحرافات والأمراض الاجتماعية.

(4) تنامي الاتجاهات العدوانية نحو المؤسسات الرسمية.

(5) شعور الشباب بالظلم والإهانة وعدم القدرة على تجاوز الوضع المتردي.

(6) صراع الأجيال بين جيل ما قبل العشرين سنة وجيل ما بعد الأربعين سنة، أما الجيل الذي بينهما (20– 40 سنة) فيبقى مظطربا في مواقفه.

ثالثا: مؤشر الصحة

ينبع الدعم لتجديد الرعاية الصحية الأولية في الجزائر من تنامي إدراك راسمي السياسات الصحية أنّها يمكن أن توفر إحساسا أقوى بالاتجاه نحو الوحدة في السياق الحالي الذي يتسم بتجزئة النظم الصحية، وبديلا للإصلاحات السريعة المختلفة التي يروج لها حاليا باعتبارها العلاج لأمراض قطاع الصحة. وهناك إدراك متنام بأنّ تقديم خدمات الرعاية الصحية التقليدي، من خلال آليات مختلفة ولأسباب مختلفة، ليس أقل فعالية مما يمكن أن يكون عليه فحسب، ولكنه يعاني من مجموعة من العيوب والتناقضات. فعدم التناسب بين التطلعات والأداء هو سبب للقلق بالنسبة للسلطات الصحية في الجزائر بالنظر لتزايد الثقل الاقتصادي والأهمية الاجتماعية لقطاع الصحة، هو أيضا سبب متزايد للقلق بين السياسيين. [2]

---

[1] إسماعيل قيرة (وآخرون)، نفس المرجع، ص 260.

[2] منظمة الصحة العالمية، **التقرير الخاص بالصحة في العام 2008: الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى**. جنيف، سويسرا، 2008، ص 6.

والواقع أنّ هذا ما يتوقع المواطن الجزائري أن يحدث، فمع تطور المجتمع وتماشيا مع العصر يطلب الناس المزيد من النظام الصحي لأنفسهم وأسرهم وللمجتمع الذي يعيشون فيه. ومن ثم فهناك دعم شعبي متزايد لتحسين المساواة في الصحة وإنهاء الإقصاء، ولخدمات صحية تركز على احتياجات الناس وتطلعاتهم، وللأمن الصحي للمجتمع الذي يعيشون فيه، وأن تكون لهم كلمة فيما يؤثر على صحتهم وصحة المجتمع الجزائري ككل.

– الرعاية غير المأمونة:أدى سوء النظم الصحية في الجزائر وعجزها عن ضمان معايير السلامة والمعايير الصحية، إلى ارتفاع معدلات العدوى المكتسبة من المستشفيات، إلى جانب الأخطاء الطبية والأخطاء في الأدوية والآثار الأخرى التي يمكن تجنبها نتيجة عدم الكفاءة العلمية، وهو سبب من أسباب الوفيات وسوء الصحة، وتبلغ نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر ما يقارب 3.9 بالمئة من الناتج القومي. [1]

– سوء توجيه الرعاية: يتمركز توزيع الموارد حول الخدمات العلاجية التي تقدم بتكلفة كبرى مقارنة بالدخل الفردي للمواطن الجزائري، ومع إهمال إمكانات الوقاية الأولية وتعزيز الصحة وقدرتها على منع ما يصل إلى 70 بالمئة من عبء الأمراض. وفي الوقت نفسه يفتقر قطاع الصحة في الجزائر إلى الخبرة اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية على الصحة من قطاعات أخرى والاستفادة الكاملة مما يمكن أن تسهم به القطاعات الأخرى في الصحة. وهناك تسليم الآن، بأنّ هناك تخلف كبير في مجال الصحة في الجزائر، وهو ما يعبر عن التفاوتات غير المقبولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في الأوضاع الصحية في الجزائر، ويبدو ذلك واضحا من خلال المطالبة الشعبية بالعدالة الاجتماعية والحق في تحسين الصحة للجميع والمشاركة والتضامن. وهناك تأكيد بأنّ التقدم نحو تلك القيم يتطلب تغييرات أساسية في الطريقة التي تعمل بها نظم الرعاية الصحية، وتسخير إمكانات القطاعات الأخرى، لكن ترجمة هذه القيم إلى إصلاحات ملموسة في الجزائر، لم تتم بشكل جدي ومنصف. غير أنّ المساواة في الصحة اليوم تلقى رواجا متزايدا في مناقشات القادة السياسيين ووزارة الصحة ومناقشات الهيكل الحكومي والمنظمات المهنية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك: الأمم المتحدة، 2014، ص50.

ومنظمات المجتمع المدني، نتيجة ضغوطات المواطن الجزائري من جهة، والضغوطات الدولية من طرف الجهات المختصة من جهة ثانية. [1]

وتحتاج قيم الرعاية الصحية الأولية حتى تحقق توفير الصحة للجميع كأحد مؤشرات التنمية في الجزائر، إلى وجود نظام صحي يضع المواطن في صلب الرعاية الصحية من أجل تحقيق استجابات وطنية رشيدة ومسندة بالبيانات تستشرف المستقبل لتلبية مختلف الاحتياجات الصحية والتوقعات الاجتماعية. وبالموازاة مع ضعف الأداء الحكومي في مجال الرعاية الصحية في الجزائر، هناك عجز كبير في نشاط منظمات المجتمع المدني في مجال حماية الصحة والوقاية من الأخطار، فالمجتمع المدني في الجزائر ما زال يعاني تخلفا كبيرا في الاستجابة لأحد الحاجات الأساسية للمواطن الجزائري المتمثلة في الصحة كمدخل وهدف إنمائي.[2]

ويحتاج تحقيق ذلك إلى توازنات يجب أن تبدأ بمراعاة المواطنين وتوقعاتهم بشأن الصحة والرعاية الصحية، وتضمن أن يسمع صوتهم وخياراتهم بشكل قاطع في تنفيذ الطريقة التي تصمم وتعمل بها هذه المرافق الصحية. ويعتبر الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الذي يمكن بلوغه في الجزائر، وسيلة لتحقيق المساواة والتضامن والقدرة على الاستجابة لحاجات المواطن بحيث تستجيب النظم الصحية لتحديات الواقع والتوقعات المتزايدة لأداء أفضل، وهذا ينطوي على إعادة توجيه جوهرية وإصلاح لطرق عمل النظام الصحي في الجزائر لأنّه يعاني من تخلف وإختلالات خطيرة وجوهرية في طريقة عمله وأدائه مقارنة بالأهداف المرجوة من العملية التنموية الشاملة. [3]

- تأثير المخاطر البيئية على رفاه المواطن:

لمخاطر التدهور البيئي آثار تمس بإمكانات المواطن الجزائري وتطلعها، لا سيما الفئات الفقيرة والمحرومة. ولتوضيح طرق تأثير هذه المخاطر وطبيعتها، لا بد من بحث عواقب التدهور على الصحة، والتعليم، وموارد الرزق، والأوجه الأخرى للرفاه بما في ذلك الخيارات التي يجب أن يتمتع بها المواطن في قضاء وقت الفراغ، وانتقاء مكان للسكن، والعيش في مأمن من الصراعات.

---

[1] منظمة الصحة العالمية، **تقرير خاص بالصحة في العام 2008: الرعاية الصحية الأولوية الآن أكثر من أي وقت مضى**، مرجع سابق، ص 5.

[2] نفس المرجع، ص 30.

[3] نفس المرجع، ص 5.

أ- المخاطر على الصحة: تتمثل في الأضرار التي تصيب الصحة نتيجة لعوامل بيئية مثل تلوث الهواء في الأماكن المغلقة، وتلوث الهواء الطلق، وتلوث المياه، وعدم توفر خدمات الصرف الصحي المحسّن، وتغير المناخ، ويؤثر التدهور البيئي على صحة المواطن من خلال تأثيره على البيئة الطبيعية المادية والاجتماعية التي تحيط بالأفراد، ويتوقف على ما يملكونه من معرفة، وأصول، وسلوك، إذ يبلغ متوسط سنوات الدراسة في الجزائر ما يقارب (7.6). [1]

وعندما تلتقي أبعاد الحرمان، تتفاقم المخاطر على الصحة، فهذه المخاطر تبلغ أشدها، مثلا في حالة الحرمان من المياه وخدمات الصرف الصحي. ويتبين من تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر أن الوفيات لأسباب بيئية تكثر غالبا، حيث ينتشر هذا النوع من الحرمان، فيبلغ معدل وفيات البالغين (لكل 1000 من السكان): الإناث (100)، والذكور (123). [2]

والجدير بالذكر أيضا،أن التكاليف الاقتصادية للأضرار التي تصيب الصحة نتيجة لعوامل بيئية بما في ذلك سوء التغذية مرتفعة جدا. وإذا أضيف إلى هذه التكاليف الآثار البعيدة المدى التي تطال التعليم والدخل فسترتفع أكثر فأكثر. وتورد دراسة منظمة الصحة العالمية عن عبء المرض في العالم حقائق تؤكد أهمية العوامل البيئية، فعدم نظافة المياه، وعدم توفر مرافق الصرف الصحي المحسن، والنقص في النظافة الصحية، هي من الأسباب العشرة الأولى للوفاة في العالم، وحسب التقرير تحتل الجزائر المراتب الأولى في تدهور الوضع الصحي للمواطن نتيجة إهمال العامل البيئي. [3]

ب- تلوث الهواء في الأماكن المغلقة: لا يزال نصف سكان العالم يستخدمون الكتلة الإحيائية التقليدية للتدفئة والطهي، وفي الجزائر يعتمد نسبة كبيرة من السكان الذين يعيشون حالة فقر متعدد الأبعاد على هذه الأنواع من الوقود فيسبب الدخان المتصاعد منها الأمراض التنفسية الحادة، وسرطان الرئة وضعف الأداء الرئوي، والتسمم بأكسيد الكربون، وتعطيل جهاز المناعة...الخ. ومعظم الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء في الأماكن المغلقة تحدث بين الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الفحم

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، مرجع سابق، ص 53.

[2] نفس المرجع، ص 54 .

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، **الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 51.

والخشب للطهي والتدفئة. وإحراق الحطب من ناحية أخرى يؤدي إلى إزالة الغابات، والتدهور البيئي، يرافق ذلك ضعف كبير في التغطية الصحية من حيث توفير العلاج والوقاية للمواطن. [1]

ج- تلوث الهواء المطلق: يؤدي التعرض الطويل لتلوث الهواء الطلق إلى اضطرابات في جهاز التنفس وإضعاف جهاز المناعة، والتسمم بغاز أكسيد الكربون، وأضرار أخرى تدمر الصحة. وتشير الدراسات إلى أنّ تلوث الهواء الطلق يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات بسبب كميات الهواء الملوث الذي تطلقه المصانع وأهمها في الجزائر مصانع الإسمنت، ومحارق النفايات،ومصانع الجلود والحديد والصلب في المناطق السكنية.

د- تلوث المياه وعدم توفر الصرف الصحي المحسّن: عدم توفر خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة خاصة في العشوائيات والمناطق الريفية، خطر يقوض فرص الكثيرين للحياة في الجزائر.

هـ- المخاطر على موارد الرزق: يحمل التدهور البيئي مخاطر على موارد الرزق لنسبة كبيرة من السكان في الجزائر، ممن يعتمدون مباشرة على الموارد البيئية للعمل في مجال الفلاحة، والصيد البحري واستغلال الغابات وجمع الموارد الطبيعية. [2]

رابعا: مؤشر البيئة

أشار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة PNAE، الذي صدر سنة 1996،إلى عدة مؤشرات لتدهور البيئة الطبيعية في الجزائر، حيث ارتفع عدد السكان بثلاث مرات، إذ قد يصل إلى حوالي 45 مليون نسمة خلال 2020، يتمركز حوالي 82 % من السكان في ما يعادل 4% من المساحة للتراب الوطني. [3] ويحدد تقرير التنمية البشرية لعام 2004 الاتجاهات الديمغرافية في الجزائر إلى غاية 2015 على النحو التالي:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المرجع، ص 52.

[2] نفس المرجع، ص 53.

[3] Revue de collectivités locales, **publication périodique du ministère de l'intérieur**. indicateurs Alarmants, N°23, 1997, p.108

الجدول رقم(16): الاتجاهات الديمغرافية في الجزائر

مجموع السكان (بالملايين)			معدل النمو السنوي للسكان (%)		سكان الحضر (% من المجموع)			السكان ذوي عمر 15 (% من المجموع)		السكان في عمر 65 عاما وما فوق (% من المجموع)		معدل الخصوبة الإجمالي (للمرأة الواحدة)	
1975	2002	2015	2002-1975	2015-2002	1975	2002	2015	2002	2015	2002	2015	1975-1970	2005 -2000
16	31.3	38.1	2.5	1.5	40.3	58.3	65.3	33.5	27.4	4.2	4.9	7.4	2.8

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، مرجع سابق، ص 154.

ويضيف المخطط الوطني PNAE، مؤشرات بيئية أخرى لواقع التنمية في الجزائر، تتمثل أساسا في تقلص المساحات الزراعية، إذ يوجد 200 مليون هكتار مهدد بالتصحر في المناطق السهلية، وندرة مصادر المياه، حيث يبلغ المعدل الاستهلاكي لكل مواطن ما بين 500 و600 م^3 في السنة، دون وجود قدر كافي من محطات تصفية المياه.إضافة إلى كون 640 نوع من النباتات في الجزائر مهددة بالانقراض وتدهور كبير في الثروة السمكية وارتفاع نسبة التلوث البحري، وتضاؤل كبير في الثروة الحيوانية خاصة المواشي.كما تشهد الغابات تقلص في مساحتها جراء الحرائق، فتفقد ما بين 20 ألف إلى 30 ألف هكتار سنوي. ويشهد قطاع الصناعة ارتفاعا نسبيا في عدد المنشآت، مما أدى بدوره إلى ارتفاع حجم النفايات الصناعية وتلوث البيئة الطبيعية وزيادة انتشار الأمراض وتدهور صحة المواطن. [1]

كما تشهد الجزائر بنية مؤسساتية وقانونية هشة في مجال حماية البيئة، ويؤكد ذلك المخطط الوطني من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة، من خلال فشل الإستراتيجيات المقترحة لأجل تحقيق التنمية المستدامة معبر عنها بواسطة جملة المشاكل المتراكمة للتدهور البيئي في الجزائر، وارتفاع المؤشرات البيئية الدالة على سوء الوضع القائم، والاحتمالات المستقبلية. [2]

[1] Revue de collectivités locales,Idem.

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة**.الجزائر، ديسمبر 2001، ص ص 26- 48.

خلاصة الفصل:

ما يمكن أن نخلص به من هذا الفصل، هو أن واقع التنمية في الجزائر يعاني صعوبات وتخلف في كافة المجالات مقارنة بالدول المتطورة، باعتبار أن التنمية الإنسانية المستدامة تقوم على بناء القدرات البشرية المحققة للرفاه الإنساني، ثم التوظيف الكفء لهذه القدرات في شتى مجالات النشاط الإنساني الذي يستند إلى مفهوم التمكين، الذي يضمن مشاركة المواطن في جميع المجالات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك من خلال تقريب الإدارة منه وإشراكه في مختلف مستويات التنظيم والتسيير، وكذا تمكينه من اكتساب ثقافة المحاسبة والمساءلة، وعدم الاكتفاء بالإجراءات الصورية المقتصرة على الانتخاب. كما تمكنه من المقارنة البناءة بين ما هو معتمد من قوانين وما هو منتفع به. هذا ما تضمنه الديمقراطية التشاركيه كأساس قيمي ومعياري لتحقيق هدف التنمية بتلبية حاجات المواطن. لكن المسار الإنمائي في الجزائر مازال يعاني من نقائص وصعوبات وتحديات لأجل إرساء أسس تنمية إنسانية مستدامة ضامنة لحقوق المواطن الجزائري، مما يستدعي وضع إستراتجية جادة ومنهجية واضحة قادرة على بناء ديمقراطية تشاركيه مبنية على حقوق الإنسان وتعددية سياسية حقيقية ومواطنة ديمقراطية تعمل على ضمان تحقيق تنمية إنسانية مستدامة في الجزائر. وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الرابع كمقترحات لخطوات منهجية، يمكن إتباعها لأجل تأسيس دولة متطورة مبنية على مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، قادرة على تلبية حاجات مواطنيها للجيل الحالي وأجيال المستقبل.

الفصل الرابع:

سياسات تفعيل الديمقراطية التشاركية لأجل التنمية في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية

تهدف مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة من خلال اعتماد الديمقراطية التشاركيه كوسيلة لتحقيق التطور والازدهار والرقي لأي دولة، مع ضمان الإنصاف لكافة مواطنيها وتلبية كل حاجاتهم. ومنه،من أجل بلوغ أهداف التنمية لابد من الالتزام بجملة من السياسات في مختلف المجالات. وتأتي هذه السياسات بمثابة إشكالية تفترض أن الجزائر دولة مازالت تعاني ظاهرة التخلف، في الوقت الذي تطمح فيه إلى استحداث آليات إنمائية بإمكانها أن تسهم في تجاوز هذا التخلف. وتفترض هذه السياسات أيضا أن الإنسان هو أولى هذه الآليات، وأهمها على الإطلاق، كما تنظر إلى الإنسان كونه آلية لتفكيك المشاريع الإنمائية وتخلفها، وهو يعني أن طبيعة التخلف والتنمية هي طبيعة إنسانية بالأساس، فلا علاقة للتخلف بفقر الثروات المادية كما هو عليه الأمر في الجزائر. مما يستدعي ضرورة التعامل مع التنمية باعتبارها فلسفة في الحياة ينبغي الدفاع عنها والالتزام بها، لأن التعامل مع الإنسان في تركيبته يشكل الطريق المناسب لتصميم دولة جزائرية متطورة. وكذلك من حقوق الإنسان الجزائري على السلطة أن تساعده على تحقيق انجازات تكون مدروسة ومخططا لها تخدم الفرد والجماعة في الحاضر والمستقبل، وهذا ما تؤكده مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، على أن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع إنمائي هي الإنسان. ومن خلال هذا الفصل سوف نتناول أجندة سياسات مقترحة وفق مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة، تهدف إلى بناء مشروع إنمائي مركب ومتكامل، فالتركيب المشترك، سواء أكان سياسيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا، يعد قيمة أساسية من قيم نجاح التنمية الإنسانية المستدامة مع التركيز على دور الفاعل الإنساني في هذه العملية.

المبحث الأول: إعمال حقوق الإنسان وخلق آليات للتقييم

تسعى إستراتيجية التنمية الإنسانية المستدامة نحو تكريس قيم ومعايير ثقافة الديمقراطية التشاركية عن طريق إعمال حقوق الإنسان وتطوير أنظمة التفاعل السياسي والاجتماعي، ودمقرطة النظم الانتخابية وتفعيل عمل المجتمع المدني وترقية أدائه بحيث يتوافق وأهداف التنمية، إضافة إلى دمج كل فئات المجتمع في تسيير العمل التنموي. وهذا ما سوف نحاول إبرازه في هذا المبحث، وطريقة عمل هذه الآليات السياسية، ومدى مساهمتها الجوهرية في تحقيق التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: إعمال حقوق الإنسان في المشاركة السياسية

أولا: غرس الانتماء المجتمعي وتكريس ثقافة المواطنة الديمقراطية

يعد الشعور بالانتماء الوطني، ظاهرة طبيعية وصحية، فمن الطبيعي أن يسعى الناس إلى التنمية والأمن من خلال عضوية الجماعة. ويعد هذا أمرا مرغوبا لسببين: أولهما أن هذا يعد وسيلة لتوليد الوحدة الوطنية و التضامن والتماسك المجتمعي، وكذلك لأنّه أمر يبني في الأفراد إحساسا بالتجدر،أي بجذورهم وانتمائهم، فالولاء الوطني يعد قاعدة وأساسا للهوية الوطنية.[1] فالبلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى.[2] يقول آلان تورين:" **ليس هناك ديمقراطية بدون وعي بالانتماء... فالديمقراطية تقوم على مسؤولية مواطني البلاد. فإذا لم يشعر هؤلاء بأنّهم مسؤولون عن حكومتهم لأنّها تمارس سلطتها ضمن أراض تبدو لهم مصطنعة أو أجنبية، فلا يمكن أن تكون هناك صفة تمثيلية للحاكمين ولا اختيار حر لهم من قبل المحكومين**".[3] فيعتبر مبدأ المواطنة مرتكزا لبناء الدولة في الجزائر وتأسيس نظام سياسي ذو فعالية حقيقية يضمن المشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون والإندماج الوطني والتماسك المجتمعي، الذي يشكل حجز الزاوية للمذهب الديمقراطي.[4] إذ يرتبط مفهوم المواطنة بإقرار المساواة بين أفراد الشعب الجزائري، ويتسع وتتعدد أبعاده ليشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى الحقوق السياسية والقانونية. [5]

---

[1] أندرو هايوود، مرجع سابق، ص 325.

[2] عبد الكريم غلاب، **أزمة المفاهيم وانحراف التفكير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 66.

[3] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، مرجع سابق، ص91.

[4] روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**.(تر: حسن صعب)، بيروت: دار العلم للملايين، 1966، ص 229.

[5] Robert A. Dahl, **Democracy and its critics**, op.cit, pp.119-129

إن الشعور بالانتماء الوطني يقوى كلما اقترن معنى الوطن لدى الناس بالشعور لديهم بأن كرامتهم الإنسانية تتحقق في ذلك الانتماء ومن خلاله. فهو مرادف لمعنى الشعور بإشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية.[1] فالمواطنة،هي قدرة الشعب الجزائري على الاندماج الطوعي في كيان الدولة والانخراط الإرادي في ديناميكية المشاركة وتدبير الشأن العام.[2] فيكون الوطن هو الملاذ الذي يمنح الوجود الإنساني معنى ويحمل الفرد على الشعور بأنّه جزء من جماعة يشرّفه الانتماء إليها، هي الجماعة الوطنية الجزائرية. [3] كما يتضمن مبدأ المواطنة حقوق ومسؤوليات، فالحقوق تضمن وفق أسس قانونية تنتج عنها حقوق سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية وبيئية،أما المسؤوليات، فهي تشمل الواجبات القانونية والولاءات والإلتزامات المعنوية لتعبّر عن المواطن الصالح. الذي يعبّر من خلال سلوكه ومواقفه عن هوية وطنية وشعور بالانتماء لمجتمع حضاري.[4] بأبعادها القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[5] فالديمقراطية المواطنية هي التي يمكن في ظلها أن تتعايش وتجتمع المذاهب والتيارات المختلفة والمتعارضة للأفراد والجماعات في مفهوم سياسي واحد. [6] فهناك حاجة إلى التضامن الملموس في الجزائر،الذي يمر من شخص إلى شخص، ومن مجموعات إلى شخص، ومن شخص إلى مجموعات. هناك في كل فرد، وفي كل شيء إمكان للتضامن يبرز أثناء ظروف استثنائية، وهناك عند قلة من الناس غريزة دائمة تدفع إلى حب الغير. لا يتعلق الأمر بنشر التضامن، وإنّما بتحرير القوة غير المستعملة للإرادات الخيّرة وتشجيع سلوكات التضامن. [7]

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص126.

[2] أحمد مالكي،"**آثار غياب المساءلة السياسية على تطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي**"، في:**المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**. بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007، ص67.

[3] عبد الإله بلقزيز،**الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 126.

[4] Derek Heater, Dawn Oliver, op.cit, pp.209- 210

[5] ibid; pp.92- 113

[6] R .Sigel, B.porat, **citizenship under fire**. Princeton: Princeton university press, 2006, p.159

[7] إدغار موران، **نحو سياسة حضارية**.(تر: أحمد العلمي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 41.

إن الطريقة الفعالة لتحقيق المواطنة الديمقراطية تكمن في تشجيع الديمقراطية والقضاء على بقايا التسلطية في ديمقراطية حديثة كالجزائر.[1] لذلك تشكل التنمية والديمقراطية أهم الديناميات الدافعة نحو تحقيق الانتماء والاندماج الوطني بين أفراد الشعب الجزائري. عند وضع برنامج تنموي (اقتصادي– اجتماعي)، فهي تنجز في الوقت نفسه برنامجا سياسيا هو التوحيد والانتماء الوطني.

وتحتاج عملية إعادة ترتيب أولويات الانتماء، بما يسمح بترسيخ فكرة المواطنة في وعي الشعب الجزائري، إلى دولة جزائرية مؤسسة على عقد اجتماعي جديد، يؤهلها لأن تصبح إطارا مقبولا وشرعيا لعيش مشترك، أي كيانا حاضنا للمواطنة الكاملة القادرة على توفير شروط الانتماء الوطني بكل أشكاله الذي يتمثل في وجود شرطين جوهريين: [2]

الأول: تحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات.

الثاني: اعتبار جميع السكان مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

ولذلك يمكننا القول أن، ممارسة مبدأ المواطنة الديمقراطية على أرض الواقع في الجزائر، يتطلب توفير الحد الأدنى من الحقوق للشعب الجزائري حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها إنتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب والمشاركة في عملية التنمية، والمساهمة في صنع الحضارة الإنسانية.[3] لأن المواطنة الكاملة هي التي تعطي لمفهوم الإنتماء عمقه التاريخي والسياسي وتجعل دوائره المتعددة في تناغم تام. [4]

وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبّر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز.

---

(1) Doh chull shin, chong min park, jiho jang, « **Assessing the shifting qualities of democratic citizenship : The case of south Korea** ». Democratization, vol. 12, N º 2, 2005, PP.204 – 205

(2) علي خليفة الكواري (وآخرون)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص ص38– 39.

(3) نفس المرجع، ص 39.

(4) أحمد مالكي،"**هل انحسر الانتماء الوطني والقومي لصالح الانتماء الديني؟**". مجلة شؤون عربية، العدد 128، ديسمبر 2006، ص 60.

ثانيا: الإنتخابات الديمقراطية

تمارس معايير وإتجاهات وقيم الثقافة الحديثة المرتبطة بالديمقراطية المشاركتية والتنمية الإنسانية المستدامة، قوة هائلة في تحريك أفراد المجتمع نحو الأداء والعمل بصورة مستمرة ومتصلة. ويصبح لهذه الاتجاهات والقيم أهمية جوهرية في مجتمع كالمجتمع الجزائري، والتي تدور بشكل عام حول مضامين الإنتخابات الديمقراطية.

إن لعدم الإستقرار الذي ميز النظام السياسي الجزائري منذ بداية التعددية السياسية، نتائج سلبية على أداء كل مؤسسات الدولة، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم ديمقراطية الإنتخابات. لأن النظام يبدأ في التحول إلى الديمقراطية عندما تقوم فواعل الديمقراطية في إحداث تغيرات تتمثل أساسا في كسر روابط النظام التسلطي، وبناء المؤسسات الديمقراطية عن طريق الإنتخابات الديمقراطية، وهنا تترسخ الديمقراطية.[1] ويمكن للنظام السياسي الجزائري أن يحقق إنتخابات ديمقراطية في ظل توفر جملة من الشروط متكاملة لا يمكن تجاوز أحدها تتمثل أساسا في: [2]

- إعطاء الحق لكل المواطنين البالغين في التصويت العام.
- إجراء الإنتخابات بصورة دورية ومنتظمة.
- منح كل فرد الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والإنضمام إليها، والترشح.
- ضمان حق المنافسة السياسية بين مختلف التيارات السياسية.
- حرية إدارة الحملات الإنتخابية وعرض البرامج الإنتخابية.
- حرية وسرية التصويت من طرف الناخب.
- شفافية عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج.
- تمكين الفائزين في الإنتخابات من الإلتحاق بمناصبهم السياسية.

---

[1] Andreas Schedler, **«Taking uncertainty seriously: the Blurred Boundaries of Democratic transition and consolidation"**. democratization, vol.08, N°4, 2001, p.02

[2] David Butler, and (al), **Democracy at the polls : A comparative study of competitive national Elections**. Washington, DC : American Enterprise Institute for public policy Research, 1981, pp.2-3

ومن جهة أخرى، فان عملية بناء الدولة الإنمائية الفاعلة في الجزائر، تقتضي ضرورة تعزيز قوتها وتوسيع قدراتها في مواجهة المطالب المجتمعية من طرف الشعب.[1] فيتم حماية حقوق المواطن الجزائري في الإنتخاب بواسطة القاعدة القانونية، التي تضمن حق المواطن في الانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية.[2] ولا يحق للنظام السياسي الجزائري استعمال العنف ضد الأفراد في التجمعات السلمية في مرحلة إدارة الحملات الإنتخابية، ما دام المشاركين لم يقوموا بأي عمل يخل بمبادئ الديمقراطية. بل يجب على الدولة حماية الحق في التجمع السلمي من أي تدخلات أو اعتداءات من الجهات المعارضة.[3] كما أنه لا يقتصر منح حق تكوين التجمعات فقط على تشكيل أحزاب سياسية وإنما أيضا في حق هذه الأحزاب السياسية القيام بأنشطة سياسية في جو من الحرية، دون تدخل من طرف الدولة في نشاطها. [4] و يحدث التماسك الديمقراطي المحقق للتنمية بمفهومها الشامل في وجود نظم حزبية مستقلة، وغلبة الطابع البرلماني، إضافة إلى التزام أفراد السلطة بمبادئ الديمقراطية المشاركتية والمسؤولية السياسية.[5] فتعمل الديمقراطية هنا على حماية حقوق المستضعفين وتوسيع الحقوق المدنية، ومشاركة المواطنين في السياسة بواسطة الإنتخابات، لبناء قاعدة مستقرة تحمي القيم الديمقراطية، والقيم الإجتماعية، وتخصيص تحفظات على السلطة التنفيذية.[6] فيؤكد Linz، على الأنظمة البرلمانية ويرى أنها الأنسب لتعزيز الديمقراطية، أكثر منها في الأنظمة الرئاسية.[7] ويقول (روسو) أنه" **بالنسبة لحكومة**

---

(1) Su- Hoon Lee, **state Building in the contemporary third world**. Boulder: westview press, 1988, pp.25-30

(2) Carlos Garcia – Rivero, Hennie kotzé, pierre du Toit, **« the political culture and democracy : south African case »**. politikon, vol.29, N°.2, 2002, pp.164 -165

(3) Clare ovey, Robin White, **Jacobs and White European convention on Human Rights**. Oxford: oxford university press, 2002, pp. 290 –291

(4) Ibid; p.292

(5) Jeff Haynes, **Democratic consolidation in the third world**. Cambridge: polity press, 2001, pp. 35-40

(6) Jeff Haynes, **« Democratic consolidation in the third world: Many questions, Many answers?"**. contemporary politics, vol.06, N°.2, 2000, pp. 123 -124

(7) Robert Elgie **," From Linz to Tsebelis: Three waves of presidential, parliamentary studies "**. Democratization, vol.12, N°.1, 2005, p.108

كبيرة فإن النيابة ضرورية" [1]. وهنا يظهر الدور المحوري للأحزاب السياسية في العملية التمثيلية للمواطن. [2]

إن عملية بناء المؤسسات السياسية في الجزائر يجب أن تواكبها إنتخابات ديمقراطية، إذ يعتقد (هنتنغتون)، أنه في غياب المؤسسات التقليدية فإنّ التنظيم السياسي الحديث الوحيد الذي يستطيع أن يصبح مصدرا للسلطة السياسية والذي يستطيع أن يكتسب بفاعلية طابع المؤسسية هو الحزب السياسي لما له من أهمية في توفير الشرعية والاستقرار للنظم السياسية الآخذة في التحديث،[3] بما يحقق أهداف التنمية، ويحد من الفساد ويحقق المساءلة، ويلبي حاجات المواطن.ففي الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، ومنها الجزائر، فإن المأسسة هي التي تحدد درجة قوة الترابط بين السلطة والشعب، كما أنها تدل على مدى فعالية النظام السياسي في خدمة مصالح المواطن.[4]

وبشكل عام تدور مضامين الإنتخابات الديمقراطية التي يجب على الجزائر إتباعها لأجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، حول معيارين رئيسيين هما: حرية و نزاهة الانتخابات. بالإضافة إلى معيار الفعالية. كما أنّ عملية الإنتخابات الديمقراطية تقتضي متطلبات هي بمثابة الأساس لبنيان تلك الإنتخابات تكون متكاملة مع المعايير الثلاثة السابقة الذكر.

I- متطلبات الإنتخابات الديمقراطية:

تتمثل في الدستور الديمقراطي، الذي يحدد المتطلبات الرئيسية للإنتخابات الديمقراطية، والتي تدور في مجملها حول: [5]

1- تنظيم عملية إتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الإستناد إلى مبدأ حكم القانون.

2- تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية.

3- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة.

---

[1] André Barilari, Marie- José Gudon, **institutions politiques**. 4e édition, paris: éditions Dolloz, 1997, p.61

[2] Yves Mény, Yves sural, op.cit, p.20

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص140.

[4] M .Kamarava**, Politics and Society in Third World**. New York: Routledge, 1993, p.03

[5] عبد الفتاح ماضي،"**مفهوم الإنتخابات الديمقراطية**"، في: علي خليفة الكواري، **الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص ص34 – 36.

II- معايير الإنتخابات الديمقراطية: [1]

1- معيار فعالية الإنتخابات، ويعني أن للإنتخابات مقاصد ووظائف، وتترتب عليها مجموعة من النتائج الفعلية والملموسة في نظام الحكم، وتعبّر عن البرنامج الإنتخابي للمرشحين والأحزاب السياسية، ومدى الإستجابة للمطالب الشعبية.

2- معيار حرية الإنتخابات، ويعني إحترام الحقوق والحريات السياسية الرئيسية.

3- معيار نزاهة الإنتخابات.

ويلخص شيدلر كل ما سبق من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (05): دور الانتخابات الديمقراطية في ترسيخ الديمقراطية

Source: Andreas Schedler, « **Taking uncertainty seriously : the Blurred Boundaries of Democratic transition and consolidation"**. Op.Cit, p.06

استنادا إلى ما تقدم، فإنه يمكن الإنتهاء إلى كون مجرد إجراء إنتخابات لا يعني أن نظام الحكم قد خرج من مجال الدول التسلطية، وأصبح ديمقراطيا يستطيع تحقيق تنمية إنسانية مستدامة قادرة على تلبية حاجات كل الأفراد في المجتمع، سواء الأجيال الحالية أو المستقبلية. لذلك فالإنتخابات التي يوصف نظام الحكم المقترن بها بالديمقراطية المشاركتية لا بد أولا أن يستند إلى دستور ديمقراطي يضمن مبدأ رئيسي من مبادئ الديمقراطية،وهو المساواة السياسية.التي تعني تكافؤ الفرص أمام كل المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية.[2] من خلال ضمان حرية الاقتراع، وضمان حق المتنافسين في

[1] عبد الفتاح ماضي، نفس المرجع، ص ص 36- 51.

[2] International Institute for Democracy and Electoral Assistance [I D E A], I**nternational Electoral Standards Guidelines for Reviewing the legal Framework of Elections**. Halmstad, Sweden: Bulls Tryckeri, 2002,pp.33-35

الإشراف على سير الانتخابات، وضمان حماية وحرية الدوائر الانتخابية،كما تتسم الإنتخابات الديمقراطية بضمان السرية والشفافية والنزاهة، وإظهارها النتائج وإعلانها.[1] وهذا ما تشمله الإنتخابات الديمقراطية التي يجب على النظام السياسي الجزائري العمل والإلتزام بها.

ثالثا: تفعيل المجتمع المدني

إن المؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية قد استقرت على المجتمع المدني باعتباره آخر اكتشاف لها لحل مشاكل العالم، وبالمثل قامت الكثير من المنظمات غير الحكومية بإدماج مفاهيم المجتمع المدني في برامجها، وتقوم بالترويج للمجتمع المدني على أنه يحمل أمالا عظيمة في مساعدة الديمقراطية وجهود التنمية الوطنية. [2]

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني للفرد هو شكل تنظيمي وسيط وبديل مكمل تجاه المؤسسات الإرثية[*] من ناحية، ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى. [3] وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتمع المدني في التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة. [4]

ويتألف جوهر المجتمع المدني من شبكة روابط تمأسس الخطابات التي تحل مشكلات المصلحة العامة في إطار الميادين العامة المنظمة. ولهذه الشبكات الفكرية شكل تنظيم مساواتي ومنفتح يعكس السمات الجوهرية لنوع من التواصل الذي تتبلور حوله هذه النقاشات الفكرية وتضفي عليه استمرارية

---

[1] International Institute for Democracy and Electoral Assistance [I D E A], Ibid; pp.407 – 409

[2] هوارد ج. وياردا، **المجتمع المدني:النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث.** (تر: ليلى زيدان)، القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007، ص 130.

[*] المؤسسات أو التنظيمات الإرثية (Primordial organizations) هي تلك التي ينتمي إليها الفرد عند ولادته لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له في هذا الإنتماء أي هامش من حرية الاختيار، وهي تشمل الأسرة والعشيرة والقبيلة والجماعات العرقية والطائفية والمذهبية والدينية، ويشعر الفرد غالبا بالانتماء والولاء تجاه هذه التنظيمات لأنّها هي التي تقدم له الرعاية وتقوم بتنشئته المبكرة.

[3] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.** القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 74.

[4] نفس المرجع، ص 7.

وديمومة.[1] إذ يتعين على الحركات الديمقراطية النابعة من المجتمع المدني الجزائري أن تتخلى عن طموحاتها الكلية بمجتمع ذاتي التنظيم، وبوسع المجتمع المدني أن يحول نفسه فقط بشكل مباشر، أما على المستوى غير المباشر فيمكنه على الأغلب أن يؤثر في التحول الذاتي للنظام السياسي الجزائري.[2] وفي حالة نشوب أزمة متوقعة يستطيع الفاعلون في المجتمع المدني أن يأخذوا على عاتقهم دورا فاعلا قويا. [3] فالقضية الأساسية في الجزائر، هي أن يكون المجتمع المدني هو الذي ينتج نفسه خارج الدولة[4] ولا بد أن يكون مستقلا، ويبني شراكات ميثاقها المرجعي الانتصار للمشروع التنموي الوطني. [5] فالمجتمع المدني وسيلة مساعدة حقيقية للتنمية، ودليل نظري يمكنه الكشف عن القضايا المهمة في الحياة الاجتماعية.[6] فمن المفترض بالمجتمع المدني أن يحيي دور الجماعات في الجزائر، وأن يدرب المواطنين الناشطين، وأن يؤسس تقاليد الاحترام والتعاون، وأن يوفر بديلا أخلاقيا من المصلحة الذاتية وأن يحد من البيروقراطيات، وأن ينشط الميدان العام، كل ذلك في ظل حكومة صغيرة وسياسة محلية.[7]

إن للجمعيات التنموية في الجزائر سلبيات كثيرة، فحينما نتحدث عن الجمعيات الأهلية فهي جزء من كل شامل، ونحن في مرحلة تمثل فيها الجمعيات الوعاء لبداية التدريب الديمقراطي، وغرس الحرية ونزع الخوف، ليكون ذلك بداية التلاحم والتكامل والتوافق على مفهوم للمجتمع المدني الفاعل. فالدافع والقدرة على المشاركة الفاعلة في الشؤون العامة متجذران في المؤسسات اللاسياسية التي يرتبط بها الأفراد

---

[1] Jürgen Habermas**, Between Facts and Norms: contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy**. Translated by : William Rehg, Cambridge, MA : MIT press, 1996, pp.366-367

[2] Ibid; p.372

[3] Ibid; p.380

[4] عزمي بشارة،" **تعزيز المجتمع المدني**"، في: ممدوح سالم،**المجتمع المدني ودوره في الإصلاح**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح،الإسكندرية: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004، ص 268.

[5] محمد أوجار،"**المجتمع المدني وعلاقته بالدولة**"، في: ممدوح سالم، **المجتمع المدني ودوره في الإصلاح**، مرجع سابق، ص275.

[6] جون إهرنبرغ،**المجتمع المدني:التاريخ النقدي للفكرة**. (تر:علي حاكم صالح، حسن ناظم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 442.

[7] نفس المرجع، ص 438.

أثناء حياتهم.[1] فمن الضروري أن نفهم أن المجتمع المدني غالبا ما يخدم الديمقراطية فعلا بضبط سلطة الدولة[2]. والميدان المستقل الذي تشغله الروابط الطوعية، والمنظمات الدينية وما شابهها يؤلف الأساس الحقيقي للسياسة الديمقراطية في الجزائر. [3]

لكن بغض النظر عن هذا البروز لفاعلين اجتماعيين جدد، فإن إشكالية الممارسة الاجتماعية والسياسية هي التي لا بد من إعادة النظر فيها في ضوء هذه التحولات التي تنشط في داخل الجسم الإجتماعي في حوالي نصف قرن من التنمية في الجزائر، فنجد أن التنظيم الإجتماعي تعقد وتنوع أكثر مع تعدد فضاءات الحياة والعمل الجديدة، كما ظهرت مستويات هرمية جديدة (معرفية، مهنية، نقابية، مجتمعية) نحو تقنيين أكثر،ولكي تصبح بالتالي محل رهانات مستقلة للكثير من النزاعات الاجتماعية.[4]

إن احترام معايير المجتمع المدني في الجزائر، ومعاملة الأفراد كعناصر متكافئة يمكن أن يتحقق عندما يكون الهدف الأساسي للمجتمع هو النهوض باحترام التعددية السياسية، وهو هدف قد لا يتحقق إلا في مجتمع يتم هندسته على أساس إتاحة الفرصة أمام كل فرد للتنقل عبر الطبقات الاجتماعية المختلفة والانتماءات المتعددة لحياته، بتعبير آخر منح كل مواطن جزائري فرصا منصفة للتعبير عن حاجاته وطموحاته التنموية.

من خلال ما سبق، تعد الجزائر من بين جميع مناطق العالم الأكثر تثبيطا للآمال من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية ونمو المجتمع المدني. بمعنى أنه كان يجب أن تكون أكثر تقدما عما هو عليه، في ضوء الموارد المتاحة (الثروة البترولية أساسا)، وقربها من المناطق الأخرى الغنية (الإتحاد الأوروبي)، وتعداد سكانها، وإمكانياتها. كان يجب أن تكون في نفس مستوى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ذات الثراء المتزايد والأكثر ديمقراطية والتي تتمتع بمجتمع مدني قوي، ولكن الواقع أن الجزائر قد

---

[1] Sidney verba, Kay Lehman Schlozman, Henry E Brady, **voice and Equality: civic voluntarism in American politics.** Cambridge, MA: Harvard university press, 1995, p.3

[2] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص447.

[3] نفس المرجع، ص 435.

[4] علي الكنز، "**من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية**"، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص ص213- 214.

تخلفت كثيرا في تقوية المجتمع المدني،[1] بحيث لا يوجد نظام ديمقراطي بالمعنى الحديث كما لا يوجد مجتمع مدني ديمقراطي، تعددي، تشاركي يتلاءم و مبادئ الديمقراطية التشاركية وقيم التنمية الإنسانية المستدامة. [2]

رابعا: خلق مجال تعبيري تعددي حرّ

إن الأدوار الأدواتيه للحرية السياسية وللحقوق المدنية في الجزائر يمكن أن تكون أدوارا بنائية للغاية، غير أن الرابطة بين الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية يمكن أن تكون وجها بنائيا كذلك. و يمكن التأكيد بأن توفر فهم صحيح لماهية الحاجات الاقتصادية من حيث المحتوى والقوة، يستلزم إجراء مناقشة وتبادل للآراء.[3] فالميدان العام الفكري[4]، يمكّن الشعب الجزائري من التحدث عن المسائل المشتركة في شروط من الحرية والمساواة. كما يسمح بتبادل وجهات النظر بحرية لبناء رأي عام و إقامة مبادئ الشرعية بالحد من تعسف المسؤولين، فيقول هابرماس:" **نحن نعني بالميدان العام أنه، أولا وقبل كل شيء آخر، عالم حياتنا الاجتماعية الذي يمكن أن يتشكل فيه شيء ما يقارب الرأي العام**". [5]

فيجب على كل مواطن جزائري أن يعي حقه في التواصل والمشاركة، وممارسته بنشاط، وبالضبط بطريقة لا تركز على مصالحه الشخصية، بل على مصالح الجماعة، ويتطلب هذا قدرا من التحفيز لا يمكن فرضه بطريقة قانونية فيجب تشجيع المواطن الجزائري أن يكون مستعدا للدفاع عن التهميش والمخاطرة من أجل الصالح العام. ولهذا السبب تبقى الفضائل السياسية جد مهمة لاستمرار الديمقراطية.

---

[1] هوارد. ج. وياردا، مرجع سابق، ص 109.

[2] نفس المرجع، ص 110.

[3] Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.153

[4] الميدان العام الفكري أو المجال العام (public sphere) هو بحسب هابرماس، ميدان اجتماعي لبلورة الأفكار وتداولها، وبالتالي صياغة رأي عام عبر حرية تبادل وتداول المعلومات. وهو فكري أو منطقي (Discursive)، أي قائم على استخلاص المعرفة من العقل والنقاش التعددي الحر. أنظر: جون إهرنبرغ ، مرجع سابق، ص 411.

[5] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 411.

وهي أشياء تدخل في إطار التطبيع المجتمعي والتعويذ على ممارسات وطرق الديمقراطية الحرة، ويعتبر حق المواطنة متجذرا في المجتمع المدني، الذي يعيش من مصادر " قبل السياسة ".[1]

إن الحقوق السياسية والمدنية خاصة ما يتعلق منها بضمان الصراحة في المناقشة والجدل والحوار والنقد والاختلاف والانشقاق، هي حقوق محورية بالنسبة لعمليات توليد اختبارات قائمة على المعلومات والتفكير الجاد العميق، وهذه عمليات حاسمة لصياغة القيم والأولويات.[2] فيكتسب الأفراد، غالبا عبر عملية النقاش العام مع الآخرين ذوي الآراء المتعددة والمختلفة، معلومات جديدة، أو يتعلمون خبرات مختلفة تجاه مشاكلهم الجماعية، أو يكتشفون أن آراءهم تستند على تحيز أو جهل، أو أنهم قد أساءوا فهم العلاقة بين مصالحهم ومصالح الآخرين. [3] و غني عن البيان أن هناك أنواع مختلفة من مظاهر البؤس والحرمان بعضها أكثر قابلية من الآخر للعلاج الاجتماعي، وأن الصورة الكلية للحالة البشرية تشكل الأساس الإجمالي لتحديد حاجاتنا. مثال ذلك أن هناك أشياء كثيرة لدينا مبرر قوي لكي نراها ذات قيمة إذا ما كانت مجدية وعملية، بيد أننا لا نراها احتياجات. [4] لذلك فإن تبادل وجهات النظر بحرية والرأي العام مرتبطين ارتباطا وثيقا بحاجات الأفراد.[5] و مفهومنا عن الحاجات وثيق الصلة بأفكارنا عن طبيعة مظاهر الحرمان ومدى قابليتنا للوقاية منها. كما أنها وثيقة الصلة كذلك بفهمنا لما يمكن أن نفيده بها. وواضح أن للحوارات العامة في الجزائر دورها الحاسم في صوغ هذا الفهم وتشكيل تلك المعتقدات. ولهذا فإن الحقوق السياسية، بما في ذلك حرية التعبير والحوار،[6] والحق في التجمع السلمي الذي يمنح للأفراد الحق في الاجتماع المنظم والمؤقت بغرض تبادل الآراء والأفكار والتظاهر،[7] ليست فقط محورية ولا

---

[1] يورغن هابرماس، جوزف راتسنغر، **جدلية العلمنة: العقل والدين.**(تر: حميد لشهب)، بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2013، ص ص50-51.

[2] Amartya sen, **Development as Freedom**, op.cit, p.153

[3] Iris Marion young, **Inclusion and Democracy**. Oxford: oxford university press, 2000, p.26

[4] Ibid; p.154

[5] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 411.

[6] Amartya sen, **Development as Freedom,** op.cit, p.154

[7] Richard stone**, civil liberties and Human Rights**. Oxford: oxford university press, 2004, p.341

غنى عنها لحفز الاستجابات الاجتماعية إزاء الحاجات الاقتصادية، بل إنها أيضا محورية في صوغ مفاهيمنا عن الحاجات الاقتصادية ذاتها. [1]

ومن جهة أخرى، لا توفر الدولة الدستورية الديمقراطية الحرية فقط من أجل رفاهية مواطنيها، بل تجندهم عن طريق حرية التواصل للمشاركة في المناقشات العامة حول المواضيع التي تهم الجميع.[2] فالشعب من خلال وسائل الإعلام وفي مجالات أخلاقية ونقدية، يناضل من أجل السلطة العامة حول القواعد العامة للتفاعل الاجتماعي[3]. لأن الفكرة الأساسية للشرعية الديمقراطية، وجوب انبثاق التخويل بممارسة سلطة الدولة من القرارات الجماعية لأعضاء المجتمع الخاضعين لتلك السلطة.[4] لذلك يجب مأسسة الارتباط بين الحوار وممارسة السلطة العامة وضمان حقوق متساوية في المشاركة، تشمل حق التعبير السياسي والتصويت واشتراط عام بإتاحة فرص متساوية للتأثير الفعال، وعدم فرض أية قيود على وجهات النظر ومحتوى التعبير. [5]

كما أن التواصل الحر وغير المقيد يمكن أن ينتج مجادلة أفضل، ويحمي رفاهية الجميع من نفوذ المصالح الجزئية المسببة للشقاق، وأن يكون الخطاب مفتوحا أمام الجميع، مقيما الاعتبار لكل واحد.[6] لأن المثقفين على سبيل المثال في الجزائر يتعرضون إلى محدودية حرية الرأي والتعبير مما يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية لدى كثير منهم، رغم كون هؤلاء هم أداة التغيير في المجتمع[7]. فالرأي الذي يتم قمعه من المحتمل أن يكون حقيقيا. فكل إسكات لمناقشة عامة هو افتراض خاطئ، سيؤدي بالضرورة إلى تهميش عدد كبير من الشعب، ومنه عدم تلبية قدر كبير من حاجاته.[8] فالتعبير الحر عن كل الآراء

---

[1] Amarty sen**, Development as Freedom**, op.cit, p.154

[2] يورغن هابرماس، جوزف راتسنغر، مرجع سابق، ص 51.

[3] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 412.

[4] Joshua Cohen**," procedure and substance in Deliberative Democracy**," in: Benhabib seyla, **Democracy and Difference**. Princeton: Princeton university press, 1996, p.95

[5] Ibid; pp.106 -107

[6] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 416.

[7] M. Kamarava, **« Intellectuals and Democracy in the Third world »**. Journal of social, political and Economic studies, summer 1989, p.231

[8] جون ستيوارت ميل، **عن الحرية**. (تر: هيثم الزبيدي)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007، ص31.

يجب أن يكون مسموحا للمواطن الجزائري، بشرط أن يكون الأسلوب معتدلا، وأن لا يتجاوز حدود المناقشة العادلة.[1] فلا يستطيع أحد أن يرفع صوته للتعليق طول الوقت على جميع القضايا، ولكن أمامنا واجبا خاصا يتمثل في مخاطبة السلطات التي ينصّبها المجتمع ويخوّل لها سلطة إدارة شؤونه، وبذلك تصبح مسؤولة عن مواطنيه، خصوصا حين تمارس تلك السلطات عملها في شن حرب لا أخلاقية ولا تتناسب مع ما ينبغي أن يكون، أو في تعمد تطبيق برنامج للتمييز والقمع والقسوة الجماعية. فكل منا يعيش داخل حدود وطنه، ويستخدم لغته القومية، ويخاطب معظم الوقت مجتمعه[2]. و في هذا يقول إدوارد سعيد:" **ليس قول الحقيقة للسلطة ضربا من المثالية الخيالية. بل إنه يعني إجراء موازنة دقيقة بين جميع البدائل المتاحة، واختيار البديل الصحيح، ثم تقديمه بذكاء في المكان الذي يكون من الأرجح فيه أن يعود بأكبر فائدة وأن يحدث التغيير الصائب**".[3] فعلى كل شخص عند التعبير عن رأيه وفي أي جانب من جانبي الجدل وضع نفسه، أن يتجنب عدم الصدق،أو التعصب، أو عدم التسامح، ويعطي احتراما مستحقا لكل فرد، مهما كان الرأي الذي يحمله فرد يمتلك هدوءا لكي يرى، وشرفا ونزاهة لينكر ماهية خصومه وآراءهم كما هي في الواقع، ولا يبالغ بأي شيء ضد مصلحتهم، ولا يخفي شيئا يمكن أن يقول، أو يمكن افتراض بأنّه يقول ما هو لصالحهم. وهذه هي الأخلاقيات الحقيقية للمناقشة العامة. [4]

وتقوم أخلاقيات الخطاب والتشاور وحرية الرأي والتعبير على: [5]

1- يسمح لكل شخص قادر على الحديث والفعل بالمشاركة في الحوار.
2- يسمح لكل شخص بالتشكيك في أي رأي مهما كان نوعه.
3- يسمح لكل شخص باقتراح أي رأي مهما كان نوعه في النقاش.
4- يسمح لكل شخص بالتعبير عن اتجاهاته ورغباته وحاجاته.

---

[1] جون ستيوارت ميل، نفس المرجع، ص 85.

[2] إدوارد سعيد، **المثقف والسلطة**. (تر: محمد عناني)، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006، ص ص164- 165.

[3] نفس المرجع، ص 169.

[4] جون ستوارت ميل، مرجع سابق، ص ص 87-88.

[5] Jürgen Habermas**, Moral consciousness and communicative Action**. Cambridge: MIT press, 1990, p.89

5- يجب ألا يتم منع أي مواطن من ممارسة حقوقه المذكورة سابقا.

والتسيير الجيد للمجتمع الحر وفق طموحات المواطن الجزائري، يفرض وجود قانون مبني على الحقوق، ويفرض تطبيق هذا القانون. كما أن استقلالية القضاء، هي بالتأكيد أفضل من تسييس القضاء، و أن نمنع القانون من أن يتحول من عامل لتفعيل التماسك المجتمعي، إلى عامل أساسي للهدم.[1] وهنا يقول جون ستوارت ميل:" **لون أنّ البشرية ما عدا شخصا واحدا فقط، كانوا برأي واحد، وكان ذلك الشخص الواحد برأي مغاير، فإن البشرية كلها لن تكون مبررة في إسكات ذلك الشخص**".[2]

لذلك فإن التشاور والحوار الديمقراطي في الجزائر، يستلزم فرص تيسر الوصول للنفوذ السياسي.[3] فالحوارات والمناقشات العامة التي تسمح بها الحريات السياسية والحقوق المدنية يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا في صياغة القيم، لذلك فإن تعيين الحاجات يتأثر بالضرورة بطبيعة المشاركة والحوار العامين. إن قوة الحوار العام في الجزائر ليست فقط أحد متلازمات الديمقراطية المشاركتية، بماله من مدى واسع النطاق، بل إنّ غرسه كثقافة يمكن أن يجعل الديمقراطية ذاتها تعمل وتثمر على نحو أفضل، مثال ذلك أن الحوار العام بشأن قضايا البيئة حين ينبني على قدر أكبر من المعلومات وقدر أقل من التهميش فإن هذا لن يكون فقط مفيدا للبيئة بل ربما يكون مهما أيضا للصحة وللأداء السليم للنظام الديمقراطي نفسه.[4]

خامسا: إدماج الفئات المهمشة في العملية التنموية

يستعمل أغلب الباحثين المحدثين اليوم مفهوم التهميش والإقصاء الاجتماعي للإشارة إلى أحد المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة وضعف التنمية. ويدل هذا المفهوم على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

---

[1] باسكال سلان، **الليبرالية**. (تر: تمالدو محمد)،عمان:الأهلية للنشر والتوزيع، 2011، ص 131.

[2] جون ستوارت ميل، مرجع سابق، ص 30.

[3] Jack Knight, James Johnson, **« what sort of political Equality Does Deliberative Democracy Require?** ". in: James Bohman, William Rehg, **Deliberative Democracy**. Cambridge, MA: MIT press,1997, p.292

[4] Jack Knight, James Johnson,Ibid; pp.157-158

الواسعة. ويركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة. [1]

لقد حاولت الحكومة الجزائرية باستمرار تأمين كم كبير من الخدمات العامة لجميع مواطنيها وارتفع مستوى التغطية بشكل كبير مثل توفير المياه ونشر التعليم وخلق مناصب شغل جديدة، وتوفير العلاج وتوسيع شبكات الاتصالات والمواصلات...الخ. ولكن يكمن تحت هذه المكاسب ضعف في مستويات المشاركة، التي تشمل جميع الآليات التي تخول المواطنين المشاركة في عملية إدارة الحكم. أو عبر المشاركة في النقاشات العامة التي تتناول إدارة الحكم و رسم السياسات العامة. [2]

لكن تبقى أزمة المشاركة من خلال إدماج الفئات المهمشة في العملية التنموية ضعيفة، لذلك نحتاج إلى تطبيق مفهوم التضمينية (أو الإندماج)، والتي تعني أن كل الأطراف المعنية بإدارة الحكم وتريد المشاركة فيها، سواء كانوا رجالا أم نساء، فقراء أم أثرياء، من المدينة أو الريف، تستطيع تحقيق ذلك على قدم المساواة إما بالتصويت وإما بالمشاركة في المداولات وإما عبر الإشراف على وكالات الخدمة العامة المحلية. [3]

ويعتبر تمكين المرأة هو إحدى القضايا المحورية في عملية التمنية في الجزائر اليوم. فالفعالية المتغيرة للمرأة في الجزائر هي أحد الوسائط الكبرى للتغير الاقتصادي والاجتماعي. وتحديدها وكذا نتائجها المترتبة عليها أمر وثيق الصلة بالقسمات المحورية المميزة لعملية التنمية. يقول أمارتيا سن: "**لا أعتقد أن ثمة ما هو مهم اليوم في الاقتصاد السياسي للتنمية مثل الإقرار الملائم لمشاركة المرأة وقيادتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا في حقيقة الأمر جانب حاسم في التنمية باعتبارها حرية**".[4]

---

[1] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**. (تر: فايز الصياغ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 394.

[2] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 28.

[3] نفس المرجع، ص 27.

[4] Amarty sen**, Development as Freedom**, op.cit, p.203

وتعني التضمينية أيضا أن الحكومة تعامل الجميع بالتساوي وأنّها تحمي حقوق الجميع بالزخم نفسه وأنّ الاستبعاد والتمييز غائبان عن تقديم الخدمات العامة من قبل الحكومة، والجميع يتمتع بحقوق متساوية في المراجعة والمعالجة في حال مارس المسؤولون العامون التمييز والتهميش والإقصاء ضدهم. [1]

التضمينية = معاملة متساوية + مشاركة متساوية

وهناك جملة من الإجراءات لتحسين التضمينية في الجزائر تتمثل أساسا في: [2]

- طلب إجراء تصويت عام لكل المناصب المنتخبة.
- تخفيف التمييز في القوانين والأنظمة.
- توسيع الآليات الإستشارية في الحكومة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني ذات القاعدة الواسعة.
- مراقبة ما إذا كان موظفو وكالات الخدمات العامة يعاملون المواطنين بإنصاف.

سادسا: جعل البرلمان محورا في التوزيع السلطوي باسم مركزية المشاركة السياسية

إن محورية البرلمان في العملية السياسية الديمقراطية في الجزائر، سوف تخلق بالنتيجة قدرة على إنتاج نخب جديدة باسم التعددية السياسية، المعبّرة عن المشاركة السياسية، وبشكل يجدد حركيات الدولة والمجتمع باتجاه التطوير والتنمية.لأن الوظيفة الرئيسية لتصويت الناخب في الديمقراطية المشاركتية هي إنتاج حكومة، وبالتالي يمكننا القول: إنّ إنتاج الحكومة يعني عمليا تقرير من سيكون الإنسان القائد. وفي حالة الجزائر لا ينتج تصويت جمهور الناخبين الحكومة مباشرة، بل ينتج جسما متوسطا يدعى البرلمان، الذي تؤول إليه وظيفة إنتاج الحكومة. [3]

وفي حالة فساد أحد النواب، فإنّه يمكن للشعب تنحيته عن السلطة، واستبداله بممثل آخر، والنواب في بعض الحالات يؤيدون الوزراء لاحتياجهم إليهم في مصالحهم الخاصة، وبهذا يصبح النائب لا يؤدي وظيفته الأساسية المتمثلة في الوقوف في وجه فساد الحكومة. فالأعمال قد تنجز في البرلمان على وجه بعيد عن الإخلاص للشعب، غير منظم، وليس فيه ما نسميه مراقبة بالمعنى الصحيح. [4]

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تعزيز التضمينية و المساءلة**، مرجع سابق، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 49.

[3] جوزيف أ. شومبيتر، مرجع سابق، ص ص520- 521.

[4] غوستاف لوبون، **روح السياسة**. (تر: عادل زعيتر)، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012، ص 119.

فيتضمن البرلمان التشاور والمداولات حول حاجات المواطن، وبذلك يقترح أن الدور الأساسي للمجلس التشريعي هو أن يتصرف كفرقة للمداولة، تقوم على أساس انبثاق السلطة عن الشعب وممارستها بواسطة الانتخاب، وبذلك فإن مفهوم الشعب في نظام ديمقراطي جمهوري كالنظام الجزائري يلعب دورا أساسيا.[1] فيحتل البرلمان وضعا أساسيا في آلية الحكومة التي يكون فيها للشعب بمجموعه أو بممثليه حصة أساسية في السلطة.[2] فالحكومة التمثيلية تعد المحفزة لكل أنواع المنظمات التي تطالب بدور أكبر للسكان في السياسة.[3] فبالنسبة لحكومة كبيرة فإن النيابة ضرورية لأجل القدرة على تجميع المصالح والمطالب الشعبية ومناقشة الحاجات المجتمعية في ظل الإمكانات الوطنية. [4]

إن هناك عدة وسائل ممكنة لتفعيل دور اللجان على أفضل نحو ممكن. و أول هذه الوسائل تتعلق بالأعضاء المشاركين في هذه اللجان أنفسهم، وضرورة توفير مصادر المعلومات والبحوث والتحليل المناسبة لهم. ومن وجهة نظر المعارضة فان كفاءة اللجنة تتمثل تحديدا في قدرتها على إجبار الوزراء على شرح سياستهم وتبرير مواقفهم، وبدون هذا فإنّ عمل اللجنة لن يكون له أي أهمية.وهناك تأييد كبير بين البرلمانيين والباحثين لفكرة وضع جدول زمني للعملية التشريعية. فهذه الفكرة أصبحت هامة الآن لتفعيل دور البرلمان وإعداد جدول زمني للتشريع لا يعني بالضرورة تقليل المدة الزمنية المتاحة أمام اللجنة لدراسته، وإنما يعني أيضا تحسين أداء الأعضاء في استخدام هذا الوقت. [5]

المطلب الثاني: خلق آليات للتقييم الديمقراطي ورفع مستويات الأداء التنموي

اعتمدنا في إعداد هذا المطلب كدليل أساسي القواعد العامة التي تتبعها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) لإجراء تقييم للديمقراطية الذي تم نشره في كتاب (David Beetham, Sarah Bracking, Iain Kearton and Stuart weir, International IDEA Handbook on democracy Assessment. the Hague: Kluwer Law International, 2001).

---

(1) كارل شميت، **أزمة البرلمانات**. (تر: فاضل جتكر)، بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2008، ص18.

(2) سول كي بادوفر، **معنى الديمقراطية**. (تر: رياض عبد الواحد)، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2007، ص 11.

(3) Myron Weiner, **The politics of scarcity: public pressure and political response in India**. Chicago, IL: university of Chicago press, 1962, p.68

(4) André Barilari, Marie- José Guerdon, **Institutions politiques**. 4e Edition, Paris: Editions Dolloz, 1997, p.61

(5) بول سيلك، رودري والترز، **كيف يعمل البرلمان**. (تر:علي الصاوي)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص419.

أولا: مبادئ التقييم الديمقراطي

1- المبادئ والشروط والأهداف:

بعد عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر، تظهر ضرورة ملحة في تقييم حسن أداء هذه الديمقراطية ومدى التقدم الذي تم إحرازه بالفعل، وما هي المشاكل الرئيسية التي تواجه آلية عمل النظام السياسي؟، وهل يمكن توفير بعض الجوانب للعملية الديمقراطية لكي تصبح أكثر ثباتا من غيرها. وإذا كان الأمر كذلك، فأي منها؟، وما هي المظاهر المميزة للتطور الديمقراطي ومنه التنموي في الجزائر؟.

وتصبح مثل هذه الأسئلة أكثر إلحاحا بسبب الإدراك الواسع لجمهور الناخبين بأن الترتيبات الديمقراطية التي أقيمت في الجزائر لم تؤدي إلى أي شيء من الأشياء التي وعدوا بها من طرف الحكومة والممثلين السياسيين سواء على المستوى المحلي أو الوطني.وبأن الشعور بخيبة أمل من العملية السياسية في الديمقراطية الجزائرية يظهر من خلال النسب المتدنية في الإقبال على الإنتخابات وتدني عضوية الأحزاب السياسية إضافة إلى مؤشرات أخرى.

وتظهر الحكومة اهتماما في الغالب بالشكل أكثر من اهتمامها بالأداء، وهي بعيدة كل البعد عن الاهتمامات اليومية للمواطن الجزائري وتلبية حاجاته المادية والمعنوية على حد سواء. وأصبح المواطن الجزائري يشعر بأن الكثير من القرارات الهامة والخاصة بتحسين أسلوب معيشتهم لم تعد ضمن قدرة الحكومات المنتخبة، بل خرجت ما وراء حدود الدولة: إلى الدول الكبرى والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت تخضع لضرورات العولمة والأسواق العالمية.

فلا يمكن للنظام السياسي الجزائري على اعتبار أنه نظام ديمقراطي أن يزدهر إلا إذا ملك المواطنون المعلومات الكافية ليختاروا، بمزيج من الحرية والوعي بالعناصر التي تعتمد على سلطتهم في سعيها نحو الحكم. [1]

ويجب أن تطرح فكرة تقييم الديمقراطية في الجزائر لأجل تحديد مستوى فعالية المؤسسات القرارية من حيث الأداء والمشاركة ووجود قواعد قانونية تحترم حقوق الإنسان في سياق هذا الإلتزام العام بمعايير الديمقراطية المشاركتية من حيث مدى فاعلية المجتمع المدني كتعبير عن وجود مجال اجتماعي حركي قادر على أن يكون منتجا للاقتراحات والانتقادات، قادرا لأنّ يكون حلقة إتصال تفاعلية بين النظام

---

[1] روبرت نوريس، باتريك ميرلو، **مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية**.(تر: نور الأسعد)، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002، ص 1.

السياسي والمجتمع، وتمكين المواطن عن طريق تكريس ثقافة المشاركة والمواطنة الديمقراطية وتحقيق الشفافية والمسائلة في الأداء. إضافة إلى طبيعة المنظومة الحزبية ومدى ديمقراطية الأنظمة الإنتخابية من حيث قدرتها على تحقيق المواطنة الديمقراطية وإنتاج نخب تمثيلية وتحقيق مشاركة فعالة تكافح الفساد الإنتخابي وتوفر شروط الإنتخابات الديمقراطية من حرية ونزاهة وتعددية وانتظام.[1] كذلك تحديد مستوى قدرة الأحزاب على التعبئة الجماهيرية، وقدرتها على أن تكون قوة اقتراح ومشاركة ورقابة مجتمعية وسياسية داخل البرلمان وفي مواجهة الحكومة كسلطة تنفيذية وقرارية فيما يخص القرارات المرتبطة بحاجات المواطن، والمساهمة الفعلية في صناعة السياسات العامة. إضافة إلى مدى توفر شرط خضوع وامتثال الجميع أمام القانون من مسؤولين ومواطنين في ظل وجود استقلال القضاء الذي يشكل الضمانة الفعلية للقيام بعملية فرض المسؤولية القانونية والجزاء عند التعسف أو الفساد. [2]

إذن تظهر هنا بوضوح ضرورة التقييم الديمقراطي والقلق في الوقت ذاته حول تطبيقها بصورة عملية. وتتمثل هذه الفكرة بتقييم المواطنين المنتظم للحياة السياسية. وذلك للإجابة على التساؤلات التالية: ما مدى ممارسة الديمقراطية في الجزائر؟ كيف تكون هذه الممارسة مرضية من وجهة نظر ديمقراطية؟ وما هي المظاهر التي تسبب القلق؟ وإلى أي مدى أحرزنا التقدم؟ وماذا بقي علينا لكي نقوم به؟ وكيف يمكن أن نحسن ما قد أنجزناه بالفعل؟.

ويمكن أن يخدم مثل هذا التقييم مجموعة من الأهداف من وجهة نظر المواطنين في الجزائر، ومن ضمن هذه الأهداف:

- المساعدة في رفع وعي الجمهور بطبيعة الديمقراطية المشاركتية وطبيعة الجدل العام حول معايير الأداء التي يجب أن يتوقعها المواطن من الحكومة.
- تقديم دليلا منتظما لاهتمام الجمهور بكيفية حكمه، ووضعه في الصورة المناسبة بتحديد نقاط القوة والضعف.
- يساهم في الجدل العام حول الإصلاح المستمر، ويساعد في تحديد الأولويات في برنامج الإصلاح.
- يقدم أداة لتقييم فعالية الإصلاحات بصورة عملية.

---

[1] كولين هيوز،"**إضفاء الطابع المؤسسي على النزاهة في الانتخابات**"، في: ماريان ساور، **الإنتخابات الكاملة:الحرة والنزيهة**. سيدني: مطبعة الإتحاد (فيديريشن برس)، 2001، ص ص142- 157.

[2] سارة بيرش،"**إيضاح مسألة الثقة في سير الانتخابات**"، ورقة بحث مقدمة خلال الندوة حول الرأي العام والأحزاب السياسية في جامعة إيسيكس، المملكة المتحدة، (9- 11) سبتمبر 2005، ص3.

- يخدم في إبراز المشاكل التي يشترك فيها المواطنين باختلافاتهم الطبقية، الدينية، العرقية....الخ.
- إلقاء الضوء على أمثلة من الممارسات الجيدة في بلدان أخرى، أو حل المشاكل بطريقة مبتكرة.
- تمكين صانع السياسات من إعادة بناء سلم الأولويات في التعامل مع الحاجات عند ضعف التوافق بين المنطلقات القيمية لحقوق الإنسان ومستويات المنفعة عند المواطن.
- إعادة تحديد دور الفواعل المجتمعية المشاركة كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية من خلال تحديد السلبيات في أدائها وتطورها كفواعل وقوى اقتراح ومراقبة.
- تحديد مستوى حرية الصحافة والإعلام في محاربة الفساد.
- تحديد مستوى استقلالية القضاء وفعالية المنظومة القانونية في حماية حقوق الإنسان.

2- المبادئ والقيم التوسطية:

تقوم الفرضية الأساسية هنا على أن أفضل الناس لتقييم الديمقراطية والتنمية في الجزائر هو المواطن الجزائري نفسه، بدلا من إحضار المقيّمين الأجانب من أجل إصدار الأحكام عليه. كما أن كل تقييم يجب أن يؤدي إلى تسهيل المشاركة الجماهيرية والنقاش الموسع.

ويتم تعريف الديمقراطية في العادة بأنها مجموعة من المؤسسات أو الفعاليات الحكومية. ونادرا ما يتوقف الناس للتفكير فيما يجعل هذه المؤسسات ديمقراطية. وعندما تستخدم هذه المؤسسات، كما هو الحال غالبا، لأغراض غير ديمقراطية. يؤدي الربط التلقائي لهذه الأغراض بالديمقراطية إلى تقديم صورة سلبية عن الديمقراطية نفسها. وتبدأ القواعد التي يقوم عليها التقييم هنا بالافتراض بأن الديمقراطية يجب أن تعرّف بمبادئها وقيمها الأساسية. وهذه المبادئ أو القيم هي التي تجعل الإجراءات في مؤسسة معينة ديمقراطية، وتقدم الدليل الثابت عن كيفية كون هذه الترتيبات ديمقراطية بصورة فعلية. فمثلا المنافسين السياسيين (سواء كانوا أحزابا، أو مرشحين أو مناصرين لمواقف متخذة بموجب استفتاء ما) مصالح ثابتة في العملية الانتخابية، يترجمها حقهم في أن يشاركوا مباشرة في الحكم. لذا، لا بد من السماح لهم بمراقبة مجريات الانتخابات بكاملها، والإشراف على سير الإجراءات، بما في ذلك طريقة استعمال التقنيات الإلكترونية والتقنيات الانتخابية داخل محطات الاقتراع ومراكز فرز الأصوات والدوائر الانتخابية الأخرى وكيفية نقل صناديق الاقتراع والمواد الدقيقة الأخرى. [1]

[1] الأمم المتحدة، **إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات**. نيويورك، 27 أكتوبر 2005، ص 5.

وتنقسم مبادئ التقييم الديمقراطي إلى قسمين رئيسيين: يتمثل **الأول**، في سيطرة الشعب على صناعة القرار العام وعلى الأشخاص الذين يضعون القرار. ويتمثل **الثاني**، في المساواة بين المواطنين في ممارسة تلك السيطرة.

وطالما كانت هذه المبادئ متجسدة في ترتيبات الحكم فإننا نستطيع أن نسميها ديمقراطية. وهي شاملة وفعالة، ولكنها تحتاج إلى تحديد أدق وأكبر في سياق حكومة تمثيلية يعطي فيها الناس الحق لغيرهم من أجل تقرير السياسة العامة نيابة عنهم. ولهذا فإننا بحاجة إلى تحديد مجموعة من القيم التوسطية التي يتم من خلالها تحقيق هذين المبدأين عمليا. وتشمل هذه القيم التوسطية المشاركة والتفويض والتمثيل والمسؤولية والشفافية والاستجابة والتضامن. وتستمد مؤسسات الحكومة التمثيلية من هذه القيم شخصيتها الديمقراطية، وهي القيم التي يمكن أن تستعمل بدورها لتقييم طبيعة الديمقراطية التي تعمل فيها هذه المؤسسات بصورة عملية. وهكذا يفوض الناس السياسيين على سبيل المثال، من خلال مشاركتهم في العملية الانتخابية للعمل نيابة عنهم ويختارون مجلسا تمثيليا يكون مسؤولا أمامهم من خلال وضع إجراءات تؤدي إلى عقوبة الطرد من الإنتخابات في المستقبل. وتجعل مثل هذه القيم الإنتخابات ديمقراطية. ولكننا بحاجة أيضا إلى أن نعرف عن أي نظام أو عملية إنتخابية: مدى المشاركة الشعبية التي تدعمها في الواقع؟، وكيف تفوض الحكومة بشكل مباشر وفعال؟، وكيف تفرز مجلسا تمثيليا لجميع المواطنين؟، وكيف تتم معاملة الأصوات بصورة متساوية على أرض الواقع؟، ومدى المصداقية في محاسبة الحكومة المنتخبة أمام الناس من خلال عقوبة الطرد في المستقبل؟.

إن هذه العلاقة المتبادلة بين القيم والمؤسسات هي التي تعطي عملية التقييم مصداقيتها وأساسها الفكري. ويمكن إيضاح هذه العلاقة من خلال القيم التوسطية المستمدة من المبدأين الديمقراطيين المذكورين أعلاه والفعاليات المطلوبة لكي تصبح هذه القيم فعالة.

وبصفة عامة تتمثل المبادئ الرئيسية والقيم التوسطية لعملية التقييم الديمقراطي والتنموي في نقطتين أساسيتين هما:

- سيطرة الشعب على صنع القرارات العامة وصانعي القرار.
- المساواة في الاحترام والصوت بين جميع المواطنين في ممارسة تلك السيطرة.

ثانيا: الإطار العام لأسلوب ومعايير التقييم الديمقراطي

يحتوي أسلوب ومعايير التقييم الديمقراطي على أكثر النظرات شمولية للمظاهر الأساسية للديمقراطية التشاركية ودورها الفعال في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر. وهي تشجع في الوقت نفسه التقييم التفاوتي لنقاط القوة والضعف في كل مجال من مجالات التنمية الإنسانية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، بدلا من جمعها على صعيد واحد وفق علامة رقمية محددة. فتقوم هذه الطريقة بتحديد المؤسسات والمعايير للتقييم بأسلوب منظم يعتمد على مبادئ وقيم الديمقراطية المشاركتيه.

وسنقوم فيما يلي بوضع إطار شامل للتقييم، وأسئلة تتناول جميع مظاهر الحياة الديمقراطية في الجزائر. وهي تبدأ بحقوق المواطن الجزائري ثم نتناول قضايا التمثيل والمحاسبة في الحكومة والمظاهر المختلفة للمجتمع المدني، وتنتهي بالبعد الدولي للديمقراطية. ولقد تمت صياغة جميع الأسئلة بصيغة مقارنة (كم؟،إلى أي مدى؟... الخ) تماشيا مع الاعتقاد بأن الديمقراطية المشاركتية ومستوى التنمية الإنسانية المستدامة، تقاس من خلال الدرجة التي تصل إليها. وهي ليست حالة تتصف بالوجود أو العدم أو بامتلاك الديمقراطية والتنمية أو عدم امتلاكهما.

أولا: المواطنة والقانون والحقوق

1- القومية والمواطنة:

هل يوجد اتفاق عام حول المواطنة المشتركة بدون تمييز في الجزائر.

أ- ما مدى شمولية الأمة السياسية ومواطنة الدولة الجزائرية لجميع الذين يعيشون على أرضها؟

ب-إلى أي مدى يتم الإقرار بالاختلافات الثقافية؟، وإلى أي مدى يتم حماية الأقليات؟

ج- ما مدى الإجماع حول الترتيبات الدستورية وحدود الدولة ؟

د- إلى أي مدى توفر الترتيبات الدستورية والسياسية الاعتدال والمصالحة للقطاعات الرئيسية في المجتمع؟

هـ- إلى أي مدى تتسم الإجراءات الخاصة بتعديل الدستور بالشمولية وعدم الإنحياز؟

و- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

2- سيادة القانون والوصول إلى العدالة:

هل تخضع الدولة والمجتمع الجزائري باستمرار للقانون؟

أ- ما مدى سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد ؟

ب- إلى أي مدى يخضع جميع أصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون ولأحكام شفافة عند القيام بمهامهم؟

ج- ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتهم عن جميع أنواع التدخلات؟

د- إلى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول إلى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة ؟ وما مدى الإصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الإدارة ؟

هـ- ما مدى احترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازة ومعاملة عادلة في محاكماتها؟

و- ما مدى الثقة التي يضعها الجمهور في النظام والقانون في تحقيق عدالة نزيهة وفاعلة ؟

ز- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال ؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

3- الحقوق المدنية والسياسية:

هل تتوفر الحقوق السياسية والمدنية بشكل متساوي للجميع؟

أ- ما مدى الحماية التي يتمتع بها كافة الشعب ضد الإنتهاكات الشخصية، أو الخوف من مثل هذه الإنتهاكات؟

ب- ما مدى الفعالية والمساواة في حماية حرية الحركة والتعبير والانتماء والتجمع؟

ج- ما مدى توفر وضمان حرية الجميع في ممارسة دياناتهم الخاصة واستعمال لغتهم وثقافتهم الخاصة؟ وما مدى الحماية التي يتمتع بها الأفراد والمجموعات التي تعمل من أجل حقوق الإنسان من الإضطهاد والتخويف؟

هـ- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مضمونة بشكل متساوي للجميع؟

أ- إلى أي مدى تتوفر حرية الوصول إلى العمل أو الضمان الاجتماعي للجميع دون استثناء؟

ب- ما مدى فعالية ضمان وتلبية الحاجات الأساسية كالغذاء والسكن....الخ ؟

ج- إلى أي مدى تتم المحافظة على صحة السكان في جميع مجالات الحياة ومراحلها ؟

د- ما مدى شمولية حق التعليم بما في ذلك التعريف بحقوق المواطن وواجباته ؟

هـ- ما مدى حرية نقابات العمال وغيرها من الجمعيات الخاصة بمجال العمل في تنظيم وتمثيل مصالح أعضائها؟

و- ما مدى جدلية وشفافية الأحكام الخاصة بإدارة الشركات، وما مدى الفعالية التي يتم بها تنظيم الشركات من أجل خدمة مصالح الجمهور؟

ز- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها إن وجدت لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

ثانيا: الحكومة تمثل الجميع وتخضع للمحاسبة

1- إنتخابات حرة وعادلة:

تعتبر الترتيبات المؤسساتية التنظيمية والتوافق حول تركيبتها من العناصر الهامة التي تعزز من نزاهة الإنتخابات. ومن المسائل الرئيسية في ما يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لوضع السياسات وإدارة الإنتخابات. ففي دولة كالجزائر تمر بمرحلة إنتقالية لم تترسخ فيها الديمقراطية بعد، وتتسم بتاريخ طويل من هيمنة الحزب الواحد على السلطة، ينظر إلى قيام لجنة إنتخابات مستقلة كوسيلة حيوية وضرورية لضمان الحياد في إدارة الإنتخابات وتعزيز ثقة الناخبين والأحزاب على حد سواء.[1] وهنا نتساءل: هل تعطي الإنتخابات للشعب الجزائري سيطرة على الحكومة وسياستها؟. ومن هذا السؤال تظهر جمالة من الأسئلة:

أ- إلى أي مدى يخضع التعيين في المناصب الحكومية والتشريعية لانتخابات تنافسية شعبية، وإلى أي مدى تؤدي الانتخابات في الغالب إلى تغيير الأحزاب الحاكمة أو الأشخاص ؟

[1] غاي غودوين – جيل،"**الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة** ". جنيف، الإتحاد البرلماني، 1994.

ب- إلى أي مدى تتوفر إجراءات التسجيل والتصويت لجميع المواطنين بصورة شاملة، وما مدى الإستقلال الذي تتمتع به عن الحكومة وسيطرة الأحزاب، وما مدى خلو الإنتخابات من التخويف والفساد؟

ج- ما مدى فعالية الاختبار الذي يوفره النظام الانتخابي والحزبي للناخبين، وما مدى المساواة في احتساب أصواتهم؟، وما مدى انعكاس تكوين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الخيارات التي يتخذونها؟

د- ما مدى عدالة الإجراءات المتبعة في تسجيل المرشحين و الأحزاب، و ما مدى توفر إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام ووسائل أخرى للاتصال مع الناخبين بصورة عادلة ؟

هـ- إلى أي مدى يعكس النظام التشريعي التكوين الإجتماعي للناخبين ؟

و- ما نسبة التصويت، وما مدى قبول نتائج الإنتخابات من جميع القوى السياسية في البلاد وخارجها ؟

ز- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال ؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

2- الدور الديمقراطي للأحزاب السياسية:

هل يساعد النظام الحزبي الجزائري في توفير الديمقراطية المشاركتية ؟، والذي تظهر من خلاله التساؤلات التالية:

أ- ما مدى الحرية التي تتمتع بها الأحزاب في تشكيلها وتنظيم الأعضاء فيها والقيام بالحملات الإنتخابية للمناصب؟

ب- ما مدى فعالية النظام الحزبي في تكوين الحكومات وإبقائها في الحكم؟

ج- ما مدى الحرية الموجودة لدى أحزاب المعارضة والأحزاب غير الحاكمة في تنظيم نفسها في داخل الهيئة التشريعية، وما مدى فعاليتها في المساهمة في محاسبة الحكومة ؟

د- ما مدى عدالة وفعالية القوانين التي تحكم النظام الحزبي في النظام التشريعي؟

هـ- ما مدى فعالية الأحزاب في كونها منظمات للأعضاء، وما مدى قدرة الأعضاء على التأثير في سياسة الحزب واختيار الأعضاء؟

و- ما مدى فعالية نظام الحزب المالي في منع خضوع الأحزاب للمصالح الخاصة ؟

ز- إلى أي مدى تتخطى الأحزاب التقسيمات العرقية والدينية واللغوية ؟

ح- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال ؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

في الديمقراطيات الناشئة كالجزائر، مازالت ضوابط الأحزاب السياسية، والانتخابات الديمقراطية في مرحلة التطوير. لذا من الضروري العمل على تضمين المبادئ الأساسية ضمن نصوص الإطار القانوني. لكن يبقى التحدي الأكبر في إمكانية التوافق على ضوابط إنتخابية يمكن لكافة الأطراف والأحزاب القبول بها واحترامها. [1]

3- فعالية الحكومة ومحاسبتها:

لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة تدين لمواطنيها بواجب مطلق يلزمها بالديمقراطية والنزاهة والمشاركة، مما يلقي على كاهلها مسؤوليات خاصة تجسد خيارات وحاجات المواطنين بشكل دقيق وصادق. [2]

ومنه نتساءل: هل تخضع الحكومة الجزائرية للمحاسبة من الشعب والذين يمثلونهم؟، ومن هذا الإشكال نطرح التساؤلات التالية:

أ- إلى أي مدى تستطيع الحكومة المنتخبة أن تؤثر في المشاكل الهامة بالنسبة لحياة أبنائها، والسيطرة عليها، وما مدى تنظيمها وتوفر المعلومات التي تمكنها من القيام بذلك؟

ب- ما مدى الثقة الشعبية المتوفرة في قدرة الحكومة وقيادتها السياسية؟

ج- ما مدى الفعالية والإنفتاح في عملية النقد والإشراف التي يقوم بها القادة المنتخبون ووزرائهم على الهيئة الإدارية وغيرها من الهيئات التنفيذية؟

د- ما مدى فعالية القوة المتوفرة لدى الهيئة التشريعية من أجل تقديم المبادرات أو النقد أو تعديل التشريعات؟

هـ- ما مدى فعالية القوة الموجودة لدى الهيئة التشريعية لنقد السلطة التنفيذية ومحاسبتها؟

و- ما مدى شدة الإجراءات المتبعة في الموافقة والإشراف على الضرائب والنفقات العامة ؟

ز- ما مدى شمولية وفعالية التشريعات التي تعطي المواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالحكومة ؟

---

[1] روبرت باستور،"**التواسط في الانتخابات**". مجلة الديمقراطية، 9 (1)، 1998، ص 160.

[2] فلاديمير بران، باتريك ميرلو، **مراقبة التكنولوجيات الإلكترونية المعتمدة في العمليات الانتخابية**. (تر: نور الأسعد، سوزان قازان)، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2007، ص ص 3- 4.

ح- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

4- سيطرة المدنيين على الجيش والشرطة:

هل يقع الجيش وقوات الشرطة الجزائرية تحت سيطرة مدنية ؟، و منه:

أ- ما مدى فعالية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وما مدى الحرية التي تتمتع بها الحياة السياسية من تدخل السلطات العسكرية ؟

ب- ما مدى المحاسبة العلنية التي تخضع لها نشاطات الشرطة والخدمات الأمنية ؟

ج- إلى أي مدى يعكس تكوين الجيش والشرطة والخدمات الأمنية التكوين الاجتماعي بصورة عامة ؟

د- ما مدى الحرية التي تتمتع بها البلاد من تدخل القوات العسكرية والقوات الخاصة والزعامات وأعمال المافيا الإجرامية ؟

هـ- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال ؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

5- الحد من الفساد:

هل يخلون المسؤولون العامون في الجزائر من الفساد؟، و منه:

أ- ما مدى فعالية الفصل بين المناصب العامة، المنتخبة وغير المنتخبة، من الميزات التي تتمتع بها الأحزاب والأعمال الخاصة والمصالح العائلية للذين يحتلون هذه المناصب؟

ب- ما مدى فعالية الترتيبات الخاصة بحماية أصحاب المناصب والجمهور من التورط في الرشوة ؟

ج- إلى أي مدى تحد القوانين والإجراءات الخاصة بتمويل الإنتخابات والمرشحين والممثلين المنتخبين من خضوعهم للمصالح الطائفية ؟

د- ما مدى السيطرة على تأثير الشركات القوية وأصحاب المصالح في مجال الأعمال على السياسة العامة، وما مدى ابتعادهم عن التورط في الفساد بما في ذلك خارج البلاد ؟

هـ- ما مدى الثقة التي تتوفر لدى الشعب في خلو المسؤولين العامين والخدمات العامة من الفساد ؟

و- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

ثالثا: المجتمع المدني والمشاركة الشعبية

1- وسائل الإعلام:

صحيح أن لا سبيل لإرساء الديمقراطية في الجزائر إلا من خلال الإنتخابات النزيهة، إلا أنّ العملية الديمقراطية لا تقتصر على اليوم الإنتخابي وحسب، فمن الضروري أن تضم حلقة الحكم الديمقراطي مواطنين ناشطين وواعين، مزودين بالمعلومات المناسبة لممارسة حقهم، أي المشاركة في الشؤون الحكومية والعامة. وفي هذا السياق يمكن للمهارات التي تطورت أثناء مراقبة الإعلام، من أجل تعزيز الإنتخابات الديمقراطية، أن تطبق على الفترات غير الإنتخابية مباشرة، ويمكن أن تظل مراقبة الإعلام مهمة لتشجيع نزاهة العملية السياسية على نطاق أوسع. كما أنّ الجهود في هذا المضمار قد تثمر عن معارف ومهارات، وشبكة خاصة تدعم قوانين الإصلاح والتنظيم، وتحسين آلية الإعلام إلى مهمة تطوير المسؤوليات المهنية التي تقع على عاتق الجمعيات الصحفية. [1]

وهنا نتساءل:هل تعمل وسائل الإعلام في الجزائر بطريقة تؤدي إلى دعم القيم الديمقراطية والمحافظة عليها؟، ومنه:

أ- ما مدى الحرية والاستقلال اللذين تتمتع بهما وسائل الإعلام عن الحكومة، وما مدى التعددية في ملكيتها، والحرية التي تتمتع بها من الخضوع لحكومات أجنبية أو شركات متعددة القوميات؟

ب- ما مدى تمثيل وسائل الإعلام لمختلف الآراء، وما مدى وصولها إلى الطبقات المختلفة في المجتمع؟

ج- ما مدى الفعالية التي تتمتع بها وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات المستقلة في التحقيق مع الشركات الحكومية والشركات التي تتمتع بنفوذ كبير؟

د- ما مدى الحرية التي يتمتع بها المواطن العادي من التدخل في شؤونه الخاصة والتعرض للمضايقات من وسائل الإعلام؟

هـ- ما مدى الحرية التي يتمتع بها الصحفيون من المضايقات والتخويف والقوانين التي تحدد نشاطهم؟

و- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علينا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

---

[1] روبرت نوريس، باتريك ميرلو، **مراقبة الإعلام لتعزيز الإنتخابات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 12.

2- المشاركة السياسية:

يحتاج المواطنون والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى الإحاطة علما بأطر العمل القانونية، والمشاركة في صياغتها ومراقبة عملية تطبيقها. فتمثل العمليات التشريعية والتنظيمية إذا ما اتسمت بالديمقراطية الفرص للمواطنين من أجل مراجعة أطر العمل القانونية الموجودة والتعليق على التغييرات المقترحة، واقتراح التعديلات. [1]

فنطرح هنا التساؤل التالي:هل توجد هناك مشاركة كاملة في الحياة العامة في الجزائر؟، ومنه:

أ- ما مدى تنوع الجمعيات التطوعية وجماعات المواطنين والحركات الاجتماعية وغيرها وما مدى استقلاليتها عن الحكومة.

ب- ما مدى مشاركة النساء في الحياة السياسية في المناصب العامة على جميع المستويات؟

ج- ما مدى مشاركة المواطنين في الجمعيات التطوعية والمنظمات الخاصة وفي كافة أشكال النشاطات التطوعية العامة الأخرى؟

د- ما مدى المساواة في إمكانيات وصول مختلف الطبقات الاجتماعية إلى المناصب العامة ومدى عدالة تمثيلها؟

هـ- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

3-مدى استجابة الحكومة:

هل تستجيب الحكومة الجزائرية لاهتمامات وحاجات مواطنيها؟، و منه:

أ- ما مدى توفر الإنفتاح والإجراءات الخاصة بالمناقشات العامة حول سياسة الحكومة وحول التشريعات؟ وما مدى المساواة التي تتمتع بها المصالح المختلفة في الوصول إلى الحكومة ؟

ب- ما مدى سهولة وصول المواطنين إلى ممثليهم المنتخبين؟

ج- ما مدى إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وما مدى جودة أدائها بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون إليها، وما الوقت المتوفر للاستشارات وتقديم الخدمات للمستفيدين؟

---

[1] باتريك ميرلو، **تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية**.واشنطن:المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2007، ص 5.

د- ما مدى الثقة الموجودة لدى الشعب في قدرة الحكومة على حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع ومدى قدرتهم على التأثير عليها؟

هـ- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

4-اللامركزية:

هل تؤخذ القرارات في داخل الحكومة الجزائرية على المستوى الأفضل بالنسبة للأشخاص الذين يتأثرون بها؟، ومنه:

أ- ما مدى الإستقلالية التي تتمتع بها المراكز الفرعية للحكومة عن الحكومة المركزية؟ وما هي القوة والإمكانيات المتوفرة لديها من أجل القيام بمسؤولياتها؟

ب- ما مدى تمتع هذه المراكز الفرعية بسلطات انتخابية حرة وعادلة، وما مدى توفر الإنفتاح والمحاسبة وسرعة الإستجابة في أعمالها؟

ج- ما مدى تعاون الحكومة في المستويات الأكثر محلية مع شركائها ومع الجمعيات والمجتمعات المحلية في تكوين وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات؟

د- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

رابعا: الديمقراطية فيما وراء حدود الدولة الجزائرية

1- الأبعاد الدولية للديمقراطية المشاركتية والتنمية في الجزائر.

هل تسير العلاقات الخارجية للجزائر حسب المعايير الديمقراطية ؟ وهل هي بعيدة في حد ذاتها عن الهيمنة الخارجية والتبعية؟

أ- ما مدى الحرية التي تتمتع بها الحكومة في البلاد من الخضوع للمؤسسات الأجنبية الاقتصادية والسياسية والثقافية؟

ب- إلى أي مدى تبنى العلاقة بين الحكومة والمانحين الأجانب على المشاركة، وما مدى الشفافية التي تتميز بها هذه العلاقة؟

ج- ما مدى دعم الحكومة لمعاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واحترامها للقوانين الدولية ؟

د- ما مدى احترام الحكومة لالتزاماتها الدولية في تعاملها مع اللاجئين والساعين للجوء السياسي، وما مدى بعدها عن التمييز العشوائي في سياستها حيال الهجرة ؟

هـ- ما مدى التناسق أو التساوي في التزام الحكومة بمساندة حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية في الخارج؟

و- ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال؟ وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها ؟

إنطلاقا من تجارب الدول الرائدة والمبادرة في مجال التقييم الديمقراطي والتنموي كبريطانيا- كندا- أستراليا- أيرلندا والسويد، تحتاج الإجابة بصورة كاملة على الأسئلة المذكورة أعلاه إلى مجموعة من المقيّمين الذين يملكون خبرة واسعة، وقدرة تأطير ذات كفاءة عالية، مثل تلك الخبرة التي تم الحصول عليها في الدراسة الرائدة التي قامت بها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA). ويحتاج هذا الأسلوب المبسط أيضا إلى قدر معين من المعرفة والإهتمام بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما نحتاج إلى عينة تمثيلية عن المجموعة النظرية (الشعب) بعناصرها الطبقية، العرقية، الدينية، الجنس....الخ. إضافة إلى ضرورة توفر بيئة سياسية ونفسية تمتاز بقدر من الحرية تضمن صدق وموضوعية الإجابات. كذلك يجب أن يتوفر قدر كبير من الكفاءة في التعامل التحليلي مع الإستبيانات دون الوقوع في إمكانية توجيه النتائج أو سوء تحليلها أو توظيفها لأغراض سياسية أو غيرها. وتحتاج عملية التقييم هذه إلى صياغة نموذج إستبيان موضوعي محايد غير موجه يشمل في طياته على مجموعة من آليات التأكد من صحة الأجوبة، خاصة بعدم السماح للمجيب (المواطن) في الغوص في الإبداء عن رأيه بقدر ما يجب عليه تحديد الخلل في النظام السياسي ودرجة التطور التنموي والرقي الديمقراطي. أي تقليص الأسئلة المفتوحة إلى أبعد حد ممكن مع التركيز على أسئلة مغلقة، شاملة لكافة المجالات والأبعاد المتعلقة بالتنمية الإنسانية المستدامة.

وتكون الأسئلة متمحورة حول خمسة خيارات للإجابة، مصنفة على النحو التالي:

- عال جدا.
- عال.
- وسط أو غير واضح.
- متدن.
- متدن جدا.

المبحث الثاني: اعتماد سياسات وطنية متمحورة حول حاجات المواطن

تعتبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية البيئية، أبعاد ذات أهمية كبيرة إلى جانب الآليات السياسية، كمنهج متكامل في عملية التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر. وذلك بتحديد الاستراتيجيات الاقتصادية المناسبة لتطوير الاقتصاد الوطني مع المحافظة على السلامة البيئية، أيضا العمل على مكافحة الفساد بكل أشكاله باعتباره أحد أبرز عوائق التنمية، والتركيز على تنمية قدرات المواطن الجزائري كفاعل أساسي في التنمية. وفي هذا المبحث سنتناول هذه السياسات الواجب إتباعها من طرف الجزائر، وكيف يمكن أن تساهم بفاعلية كبيرة في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

المطلب الأول: تكريس مبادئ الحكم الراشد ومكافحة الفساد لأجل التنمية

تعد المساءلة إلى جانب التضمينية والشفافية أحد المعايير الضرورية لبناء نظم سياسية متوازنة وعادلة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة. فتركز المساءلة على ضرورة أن يكون للشعب الحق بمساءلة حكومته عن كيفية استعمالها لسلطة الدولة وموارد شعبها. وتحتاج المساءلة إلى الشفافية أو التوصل الكامل للمعلومات. وتحتاج المساءلة أيضا إلى التنافسية، أي التمكن من الاختيار بين أكثر من هيئة اقتصادية وسياسية على أساس حسن أدائها. وهي تعني أيضا المراجعة والمعالجة حين تخرق أفعال الحكومة الحقوق الأساسية وخصوصا تلك المتعلقة بالتضمينية أو حكم القانون.[1]

المساءلة = التنافسية + الشفافية

وما لا شك فيه أن المساءلة وعلى وجه التحديد المساءلة السياسية يعكس حضورها أو غيابها درجة دمقرطة الدولة والمجتمع من عدمها، فهي بهذا المعنى قيمة (valeur) أكثر منها مبدأ (principe) يقوم بالضبط والتنظيم. [2]

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 27.

[2] أحمد مالكي،"**آثار غياب المساءلة السياسية على تطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي**"، في: **المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007، ص 76.

أولا: آليات المساءلة الداخلية

1- برلمان أكثر قوة:

يواجه الجانب التنفيذي في الحكومة الجزائرية مشكلة معقدة، هي تفعيل وكالات الخدمات بالشكل المناسب لتصبح قادرة على تقديم الخدمات بشكل فعال. وتعرضت الحكومة الجزائرية بسبب انتشار المشاكل في الخدمات المدنية الكبرى والإدارة السيئة للمشاكل في وضع التدابير المؤسساتية التي تضمن تقديم خدمات متطورة إلى الشعب.

فالمساءلة التنفيذية التي تحدث عندما يتولى الجهاز الحكومي مساءلة نفسه بنفسه عبر آليات إدارية، تقوم بضبط عمله الإداري من قبيل استخدام التدابير الوقائية، أو استعمال برامج التوعية، أو التواصل مباشرة مع الجمهور قصد إيصال صوته إلى الإدارات من أجل إظهار تجاوزات السلطة التنفيذية.[1] في حين تعد المساءلة التشريعية في صدارة الآليات المعتمدة في النظم الديمقراطية، حيث يقوم البرلمان بدور الرقابة على أعمال الحكومة، إما عبر الوسائل الدستورية، أو بواسطة آليات نظام الحكومة الالكترونية.[2]

وينبغي على البرلمان الجزائري كي يصبح مصدرا للمساءلة الداخلية أن يكون مستقلا عن السلطة التنفيذية ويكون مفوضا للإشراف عليها. والاستقلالية اليوم في البرلمان الجزائري محدودة إجمالا. [3]

2- قضاء أكثر استقلالا:

من بين آليات المساءلة، القضاء، باعتباره مؤسسة مستقلة عن باقي السلطات. فالقضاء يستطيع عند توفر الإمكانات المادية والبشرية مع مناخ من الاستقلالية والنزاهة، أن يساهم بفعالية في الكشف عن

---

[1] أحمد مالكي،"**آثار غياب المساءلة السياسية على تطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي**"، في:**المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص 53.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] البنك الدولي،**إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 85.

للمزيد انظر:

Nathom brown,**"Arab judicial structure**. program on governance in the Arab region, undp, new York , 2001.

الفساد في مؤسسات الدولة وهياكلها.[1] لذلك تعتبر استقلالية القضاء في الجزائر شرطا أساسيا لضمان فعالية المساءلة الداخلية والرقابة الإدارية والمالية. [2]

إن دولة القانون في الجزائر تقوم على عنصرين: سيادة القانون بمفهومه الواسع وخضوع مختلف الأطراف له بما فيها السلطات العامة، ووجود محاكم تسهر على احترام القانون من طرف الجميع. وإذا كانت الدولة الجزائرية تقبل بإخضاع سلطاتها العامة لمبدأ المشروعية بمعناه الواسع (الدستور والتشريعات والتنظيمات)، فإن ذلك يتطلب من جهة أخرى إحداث جهاز قضائي قوي ومستقل يتوفر على جميع الصلاحيات للقيام بالرقابة والمساءلة.[3] ومنه فإن، مفهوم الاستقلالية له معنى شامل: استقلال القضاء كسلطة وجهاز له طبيعة خاصة داخل الدولة. فهو ضرورة تفرضها متطلبات الدولة الديمقراطية الحديثة القائمة على المشروعية من خلال العمل.[4]

وتظهر الجزائر بصفة عامة شفافية محدودة ومترددة، وينعكس هذا الأمر في كونها تنتمي إلى المنطقة ذات البيانات التجريبية الأدنى نسبة إلى ما يتعلق بنوعية إدارة الحكم، كما أن قلة المعلومات تعيق فعالية الآليات الإدارية مثل وكالات التدقيق والمفتشين العامين والمحققين في الشكاوى التي ترمي إلى ضمان المساءلة الداخلية، إضافة إلى أن وكالات الإشراف تلك لا تملك قدرا كافيا من الموارد والصلاحيات ولا تكشف تخميناتها على المواطنين ولا يتم التصرف بناء عليها.

---

[1] أحمد مالكي،"**آثار غياب المساءلة السياسية على تطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي**"، في: **المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص 54.

[2] عبد الله حارس،"**استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة، حالة المغرب**" في: **المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص 419.

[3] محمد الحموري،"**الأسس المطلوبة لأنظمة المساءلة الفاعلة في الدول العربية**"، في: **المحاسبة والمساءلة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص161 .

[4] عبد الله حارس،"**استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة، حالة المغرب**". في:**المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص ص 419-420.

وأقامت المحكمة في الجزائر هيئة وطنية للتحقيق في الشكاوى في عام 1995 لتلقي الشكاوي من المواطنين وتقديم تقرير سنوي إلى الرئيس، وتركزت معظم الشكاوي على عدم التجاوب البيروقراطي وقلة التوصل إلى الخدمات الأساسية، لكن السلطة سمحت بحل مكتب المحققين في الشكاوي. [1]

وتملك الجزائر عددا من الهيئات الاستشارية الوطنية التي تراقب الحكومة في مجموعة من المجالات، من بين تلك الهيئات المجلس الوطني الاجتماعي الاقتصادي الذي يتيح تمثيل مختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائري بموازاة تمثيلها عبر الهيئات السياسية المنتخبة.

ثانيا: آليات المساءلة الخارجية

1- الإشراف الإعلامي ووسطاء المجتمع المدني:

تعتبر وسائل الإعلام أحد ابرز وسائل المساءلة، لذاك فهي تؤدي دورا مهما في تعزيز منظومة مكافحة الفساد، في ظل ثورة المعلومات والاتصالات. بالتالي فهي تمثل أداة رئيسة فعالة في عملية المساءلة والمحاسبة سواء بشكل مباشر أو من خلال ما تقدمه من دعم لأجهزة الرقابة العامة، وذلك من خلال جمع المعلومات ورصد الانتهاكات المتعلقة بالفساد التي تهدد مستقبل التنمية الوطنية.

وتملك الجزائر قدرا متواضعا من البنية التحتية لوسائل الإعلام، يمكن إذا أحسن استخدامها أن تمكن المواطن الجزائري من الوصول إلى المعارف الخاصة بمجتمعه وسلطته ووضع المسؤولين في وضع المساءلة والمحاسبة عبر الصحف والحوارات ومقالات الرأي والبرامج التي أصبحت متوفرة عبر الأنترنت والفضائيات بشكل غير مسبوق. [2]

2- الانتخابات:

تضمن العمليات الانتخابية التي تتمتع بالتنافسية والشفافية والمساءلة في عملية إدارة الحكم، وتقدم القوانين الانتخابية بعض الضمانات لإجراءات حرة ومنصفة، فالاختيار الأفضل للمثلين في السلطة من

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص ص 92-93 .

[2] أحمد أبو دية، "**دور وسائل الإعلام في حكم أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة في الأقطار العربية**"، في:**المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص 545.

قبل الشعب الجزائري يضمن بالضرورة نخبة حاكمة معادية للفساد، تعمل على تلبية المطالب الشعبية بصورة عادلة ومنصفة. [1]

إن مواجهة الفساد ليست بالمهمة السهلة في الجزائر، فهي ليست حكرا على الأجهزة العليا للرقابة وحدها. بل تتطلب تدخل كل المؤسسات المعنية، من برلمان وجهاز تنفيذي ومجتمع مدني وأحزاب سياسية وإعلام وقضاء ومواطنين. ولكي تدرب الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية: [2]

- وضع ميكانيزمات للتنسيق بين مختلف الهيئات الرقابية في استراتيجيه مكافحة الفساد.
- إحداث إطار قانوني دقيق يمكّن من ضمان نتائج جيدة في مواجهة الفساد بحيث لا يتم حل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد بطريقة عشوائية غير قانونية مثل ما حدث مع المحقق في الشكاوي.
- إشراك المواطنين والرأي العام ووسائل الإعلام في إستراتيجية التصدي للفساد.

وبصفة خاصة يمكن للأجهزة العليا للرقابة في الجزائر من تبني الإستراتيجية التالية في مكافحة الفساد: [3]

- وضع رؤية واضحة وهياكل مرنة في مراقبة الفساد.
- التقويم المستمر لأنشطة الرقابة وإستراتيجية مكافحة الفساد، ووضع مذاهب ومعايير رقابية جديدة في أشغال برامج الأجهزة العليا للرقابة.
- تقوية قدرات الأجهزة الرقابية بالتكوين المستمر واكتساب المعارف والمناهج الفنية المتعلقة بالفساد.
- تبادل الخبرات بين الأجهزة الرقابية المعنية (البرلمان، المحاكم، المفتشيات).

ويمكن تلخيص المسارات المؤدية إلى حكم جيد لأجل مكافحة الفساد وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر من خلال الشكل التالي:

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 95.

[2] محمد بركات، "**معوقات الرقابة العليا على الأموال العامة ضمن منظومة مكافحة الفساد في أقطار الوطن العربي**" في: **المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، مرجع سابق، ص 246-247.

[3] نفس المرجع، ص 247.

الشكل رقم(06): برنامج تعزيز إدارة الحكم

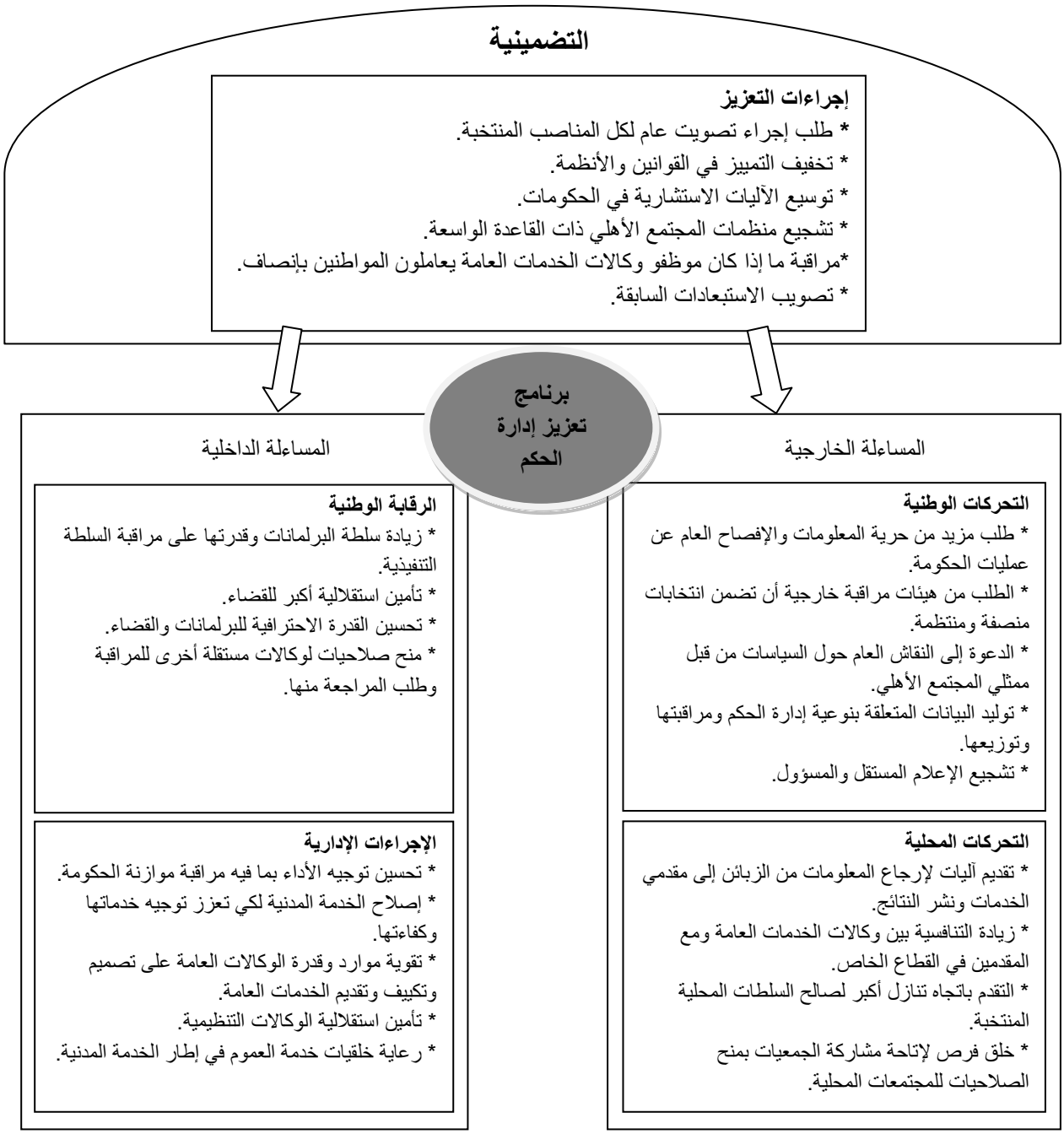

المصدر: البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص49 .

ثالثا: تنظيم الإدارات العامة وفق منهج حديث وفعال في خدمة المواطن

تتجه مبادرات تطوير الإدارة العامة في الجزائر إلى إعادة صياغة دور الدولة لتكون أكثر فعالية واستجابة لحاجات المواطنين في إطار الشفافية والمحاسبة. [1]

لذلك تشير الإدارة العامة إلى: [2]

– مجموعة الآليات (السياسات والقواعد والإجراءات والأنظمة والهياكل التنظيمية والأفراد ...الخ) التي تمولها ميزانية الدولة، والتي تتولى تنظيم شؤون الحكومة التنفيذية وإدارتها، وعلاقتها مع أصحاب المصلحة الآخرين في الدولة والمجتمع والبيئة الخارجية على المستويين الوطني ودون الوطني.

– إدارة وتنفيذ مجموعة الأعمال الحكومية الكاملة (المحلية والوطنية) التي تتناول تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الحكومة وعمليات الإدارة المرتبطة بتقديم الخدمات العامة.

ببساطة يمكن القول بأن إصلاحات الإدارة العامة تتألف من تغييرات جذرية لهياكل ومؤسسات القطاع العام وعملياته بهدف إدارتها بنحو أفضل. وبحسب السياق فإنها تشتمل على آليات لتحسين التنسيق ووضع السياسات وبناء هياكل، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات والمعلومات. [3]

ويرمي إصلاح الإدارة العامة في الجزائر إلى تحسين فعالية إدارة الموارد العامة،الذي تحركه مجموعة من الضرورات الاقتصادية (تخفيض الكلفة) وإدارة الموارد البشرية (تقديم أفضل الخدمات). ويرتكز شكل الإصلاح على الضرورة الأكثر إلحاحا بين تلك الضرورات، وكان الحافز الأول في الجزائر

---

[1] un,economic and social commission for western Asia,"**the Requirements of administrative development for E. government**" .regional workshop on E. govermnet, Sana'a, Yemen, 1-3 december 2003, p.1

[2] كيفين براون، سارة ريبوتشي،"**دليل المستخدمين لقياس أداء الإدارة العامة**". مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، أوسلو، جوان 2009، ص 3.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

باتجاه تدابير إصلاح الإدارة اقتصاديا في الثمانينيات ومطلع التسعينيات. وبذل في الآونة الأخيرة المزيد من الجهود على تحسين إدارة الموارد البشرية وتحسين تقديم الخدمات. [1]

ويرتبط برنامج إصلاح الإدارة العامة بستة عوامل أساسية: [2]

- الالتزام السياسي العالي المستوى بالإصلاحات.
- نظرة متناغمة وطويلة الأمد يتشاركها الموظفون العامون.
- انتقائية الإصلاحات.
- تدابير لمساعدة المتضررين من الإصلاحات.
- الجدية في تطبيق إصلاحات طويلة المدى.
- القدرة التقنية على تطبيق الإصلاحات.

ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (pnud) إلى الإدارة العامة ليس فقط كأداة لضمان فعالية وضع السياسات وإدارة الموارد السليمة وتقديم الخدمات الأساسية بل أيضا كوسيلة لتعزيز القواعد والمبادئ الدولية التي يقوم عليها نموذج الحكم الديمقراطي التشاركي. [3]

وقد امتدت تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المعرفة التقنية لإصلاح الإدارة العامة ولإدارة عملية التنمية الإنسانية المستدامة من العمل الريادي في مجال تقييم التعاون الفني على الصعيد الوطني وبرامجه إلى دعم جهود الإصلاحات الشاملة لتلك الخدمة المدنية.ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر إلى إيجاد شركاء أساسيين وإلى التعامل من خلال ائتلافات قوية سياسيا، و قد عثر على مداخل ملائمة للدولة، وأطلق حوارا حول السياسات المتبعة، جمع ما بين أصحاب المصلحة والمستفيدين وأدخل الإصلاحات بطريقة ممرحلة وشاملة. [4]

---

[1] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 204.

[2] نفس المرجع، ص ص 204-205.

[3] كيفن براون، سارة ريبوتشي، مرجع سابق، ص 4.

[4] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 413.

كما أن تطوير مؤسسات ديمقراطية وقابلة للمساءلة بما فيها الأحزاب السياسية، الاتحادات المهنية الحرة ووسائل الإعلام مسألة حاسمة بالنسبة للإصلاح الإداري، ويعتبر تقديم الدعم لمنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني الناشئة، خصوصا في مجال تطوير قدراتها الإدارية وفي مجال المساءلة من الأولويات. [1]

- تطوير أنظمة المساءلة:

إن أنظمة المساءلة الحكومية الداخلية مهما بلغ تصميمها وتطبيقها من فعالية،لا يمكن أن تؤمّن المساءلة، إذا كان الشعب الجزائري مستبعد عن تلك العلاقة.لذلك فانه من الطرق الأكثر فعالية ليزيد صانعو السياسات مساءلة هيئات الخدمات، الاعتماد بدرجة أكبر على آليات المساءلة الخارجية، ولا سيما عبر منح الزبائن الصلاحيات للمطالبة بخدمات أفضل، وهذه العملية ناتجة عن مبدأ أساسي لنظرية الإدارة العصرية: أن الزبون دائما على حق.[*]

ومن أجل إحراز شكل أكثر كفاءة وأكثر إنصافا من أشكال الإدارة يجب أن تجري الجزائر إصلاحات جذرية لأجهزتها البيروقراطية، فإصلاح مؤسسات الدولة لكي تصبح أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية هو ركن من أركان الحكم الراشد كفلسفة تسيير حكومي مكملة للحكم الديمقراطي التشاركي المحقق للتنمية الإنسانية المستدامة، فيتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا يجب أن يحظى بمساعدة القطاع الخاص والمجتمع المدني. [2]

إن أفضل وسيلة لتشغيل المؤسسات والإدارات العامة، في رأي ماكس فيبر، وميشيل فوكو، هي التشدد في الرقابة، أي وضع وإتباع خطوط واضحة ومنسجمة لتقسيم السلطة في الجزائر بهدف تفعيل الخدمة العمومية.[3]

---

[1] أنتوني غدنز، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[*] لاحظ أنه في حالة التنظيم أو أي خدمة منطوية على تجاوب المواطنين، مثل جباية الضرائب لا داعي أن يكون المواطن دائما على حق، ففي تلك الحالات يكون دافع الفرد ألا يتجاوب.

[2] نفس المرجع ، ص 413.

[3] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 418.

-تنمية القدرات:

إن تنمية القدرات هي العملية التي يطور من خلالها الأفراد والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات القدرات على أداء الوظائف وحل المشاكل ووضع الأهداف وتحقيقها.

ويجب معالجتها على ثلاثة مستويات متداخلة: الفردية- المؤسسية- المجتمعية، ويشمل بناء القدرة بشكل محدد قدرات الموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية للبلد.

ويتمثل أحد أهم الأهداف الأساسية لبناء القدرات في تعزيز القدرة على تقييم ومعالجة المسائل الهامة المرتبطة بخيارات السياسات وطرق التنفيذ فيما بين خيارات التنمية، استنادا إلى فهم إمكانيات البيئة وحدودها والحاجات التي يدركها المواطن الجزائري. [1]

فينظر العديد من المعلقين إلى تقديم الخدمات العامة باعتباره أمرا ناتجا عن الإصلاح، بينما يرون أن الإدارة العامة تتعلق بالمواطنين لكنها أيضا من المحركات الرئيسية لعملية التنمية، إذ تتطلب البرامج الطموحة للحد من الفقر إدارة عامة أكثر كفاءة وفعالية كي تحقق النجاح. وعليه فإن تحسين العمليات والقدرات لتقديم الخدمات العامة يحظى باهتمام متزايد في العديد من برامج الإصلاح الإداري. [2]

ويدرك pnud أن بناء القدرات عملية طويلة الأمد ومتواصلة، يشارك فيها جميع أصحاب المصالح (الوزارات، السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية، الجهات الأكاديمية، ...الخ) وهذا ما يسعى pnud إلى تحقيقه في الجزائر على المدى الطويل لبلوغ أهداف التنمية من خلال: [3]

- تهيئة بيئة مناسبة ذات أطر وسياسات عامة وأطر قانونية ملائمة.
- تنمية المؤسسات بما في ذلك مشاركة المجتمع المحلي وخاصة المرأة.
- تنمية الموارد البشرية وتعزيز النظم الإدارية.

---

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،"**مجموعة مصطلحات أساسية في مجال الحكم والإدارة العامة**". لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الطبعة العربية، نيويورك، الدورة الخامسة، 27-31 مارس 2006، ص 9.

[2] كيفن براون، سارة ريبوتشي، مرجع سابق، ص 4.

[3] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،" **مجموعة مصطلحات أساسية في مجال الحكم والإدارة العامة**"، مرجع سابق، ص 9.

إذن، تتطلب تنمية القدرات على المستوى المجتمعي في الجزائر دعم نموذج إدارة عامة تكون تفاعلية أكثر وتتعلم على نحو مواز من أعمالها ومن التعليقات ومن ردود الأفعال التي تتلقاها من المواطن، ولكي تعتبر الإدارة العامة في الجزائر جهة مقدمة للخدمات تستجيب بسرعة وتتحمل المسؤولية يجب رصد أدائها، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير مجتمعي. [1]

ويتم قياس فعالية الإدارة العامة بصفة عامة من خلال: [2]

1- **إدارة الخدمة المدنية:** الإطار القانوني والأخلاقي وسياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية والإطار المؤسسي.

2- **إدارة المالية العامة:** إعداد الميزانية وتنفيذها ونظم المحاسبة والتدقيق التشريعي.

3- **وضع السياسات الحكومية:** العمليات والهياكل والقدرة على تحليل المشكلات وتحديد الخيارات وتقييمها والتشاور مع أصحاب المصالح واتخاذ القرارات.

4- **القيادة:** الاختيار والمكافأة ونشر قدرات كبار موظفي الحكومة وتنميتها.

5- **تقديم الخدمات:** تحديد احتياجات العملاء وتطوير معايير الخدمات وأهدافها ورصد الأداء وبناء القدرات من أجل تقديمها.

- بناء القدرة الإستراتيجية للحكومة الالكترونية:

لقد شكلت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى ركائز التنمية في عالمنا المعاصر. والحكومة الالكترونية تشمل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات الحكومية، بحيث تعمل معا على توفير الخدمات والمعلومات للأفراد ومؤسسات الأعمال.[3] من خلال استخدام الكمبيوتر وشبكات الأنترنت لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية وإيصالها للمواطن ومؤسسات

---

[1] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نفس المرجع، ص 10.

[2] كيفن براون، سارة ريبوتشي، مرجع سابق، ص 4.

[3] un,economic and social commission for western Asia,"**the Requirements of administrative development for E. government**", op.cit.p.1

الأعمال في المجتمع بإنصاف وشفافية وكفاءة عالية. [1] وهي تطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تحولات هامة وجذرية في مجال تقديم الخدمات الحكومية بواسطة الإدارات العامة في الجزائر، وفي التفاعل بين مختلف الأطراف والفواعل على المستوى الوطني والمحلي، والمعرفة المستخدمة في الطريقة التي يتم بها تطوير وتطبيق السياسات وفي طريقة مشاركة المواطنين في الحكم. [2]

وإقامة حكومة الكترونية قوية وفعالة في الجزائر يتطلب مهارات إدارية وتكنولوجية واقتصادية متجددة ومتغيرة باستمرار، لذلك يتم التأكيد على تنمية الموارد البشرية ومشاركة المواطنين في برامج الحكومة بهدف توفير الخدمات الحكومية بسهولة وكفاءة وفعالية، وتوفير الدعم والمساندة من خلال براج توعية وتدريب مختلفة تشكل إستراتيجية متكاملة لبناء حكومة الكترونية حقيقية. [3]

إذن، تشكل الحكومة الإلكترونية أداة قوية لأجل التنمية في الجزائر. لكنها تتطلب أكثر من مجرد أجهزة كمبيوتر وإطلاق مواقع على الانترنت. [4] فتحسين فعالية الخدمات العامة على أساس أنها تمثل النشاط الذي يؤدي إلى إشباع حاجات معينة لدى المواطن (الزبون)، [5] وإنصاف سعرها وزيادة شفافية ومساءلة الهيئات الحكومية تتطلب مجتمعة التخطيط والجهود المستديمة والدعم السياسي الواضح من قبل السلطة التنفيذية. [6]

---

[1] جون سوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008، ص 28.

[2] un,economic and social commission for western Asia,**"the Requirements of administrative development for E. government",** op.cit.p.1

(3) J.krajewski,larry p.Ritzman,**opirations management strategy and analysis**.4éme ed, usa: addition wisely publishing company, 1996, p.31

[4] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 242.

[5] Jean brille man, **les meilleures pratiques du management: au cœur de la performance**. 3éme Édition, paris: Édition d'organisation, 2001, p. 91

[6] البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة**، مرجع سابق، ص 242.

إن إدارة الجودة الشاملة على اعتبار أنها تمثل مجموعة المبادئ والطرق والأدوات المنطوية ضمن إستراتيجية تهدف إلى تحفيز المؤسسة العمومية لتلبية حاجات الزبائن بأقل تكلفة ممكنة.[1] تحتاج إلى نظام حكومة الكترونية قوي في الجزائر، ويهدف بالأساس إلى تقديم خدمات عامة بطريقة مميزة تراعي خصوصيات العملاء والأسواق المستهدفة ويحقق لكل الأطراف المتعاملة أهدافها بطريقة مشتركة وفعالة. ولذلك يرتبط هذا النموذج بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة في إحداث تغييرات جذرية في مفهوم العمل الحكومي والتحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة الجودة الشاملة في الجزائر، وإعادة تشكيل وهندسة الإدارة العامة بإحداث تغييرات في استراتيجيات وأساليب تفاعل الحكومة مع المواطنين وأساليب الأعمال ومع عملياتها المتداخلة.[2] وإعادة اكتشاف الحكومة من حيث الشفافية والعدالة والمشاركة وإدارة الابتكار والإبداع. [3]

يتضح مما تقدم العلاقة الوثيقة بين دور الدولة والإدارات العامة من جهة، وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.إن هذه المشاركة تدعو إلى تكثيف الجهود وحشد الطاقات وتجميع الإمكانات اللازمة لتحقيق: النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحكم وتعزيز المشاركة الواسعة وتحسين تقديم الخدمات ورفع مستواها لتصبح أكثر فعالية وأقل تكلفة.وهذه جميعا سياسات يوفرها نظام الحكومة الالكترونية. [4]

كذلك نشير إلى أن تطوير أساليب تقديم الخدمات الحكومية يتطلب إعادة هندسة العمليات والتيسير عليهم، وهو أيضا يتطلب مراجعة الهياكل التنظيمية للإدارات والمؤسسات العامة بحيث يتم التركيز على الأهداف والنتائج وإدارة الأداء واستبعاد النشاطات غير الضرورية والتي لا تساهم في تحقيق الأهداف. [5] وجعل الإدارة الالكترونية تعمل على زيادة مرونة التنظيم الإداري، وترقية معالجة البيانات وتوفير الخدمات

---

[1] Jean-Philippe Neuville," **la qualité en question**."revue française en gestion, n° 18, (mars, avril, mai) 1996, P.36

[2] سحر قدوري الرفاعي،"**الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها:مدخل استراتيجي**". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص 312.

[3] ايفانز جلوريا، **الحكومة الالكترونية**. القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2005، ص18.

[4] un, economic and social commission for western Asia**," the Requirements of administrative development for E. government**",op.cit.p.3

[5] Idem.

المباشرة للمواطن. [1] وفي هذا السياق يجب أن تساهم أنظمة الحكومة الإلكترونية في الجزائر في التيسير على جماهير المواطنين طالبي الخدمة وتؤدي إلى تنمية عوامل الثقة بين المواطنين والإدارة وتعميم قيم سلوكية صالحة في تعامل المواطنين مع الأجهزة الحكومية مثل قيم المساواة والإنصاف والشفافية وذلك كله من خلال إيجاد وتصميم إجراءات محددة وموحدة ومستقرة لتقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين.[2] ويمكن أن توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا غير مسبوقة للوفاء بأهداف التنمية الحيوية (التعليم، الصحة، مكافحة الفقر، التنمية الاقتصادية،...) بشكل أكثر فعالية من ذي قبل، وتشير أدبيات التنمية الإدارية أن من أهم عوائق التنمية هو قصور الإدارة العامة في دعم التنمية وحتى كونها في كثير من الأحيان عائق أساسي أمام مشاريع التنمية وتحقيق أهدافها، ولذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر آليات تتخطى هذه العوائق وتختصر مراحل التنمية الاقتصادية للوصول إلى الهدف الأوسع للحكم الجيد، وفي هذا الصدد يكون تطبيق الحكومة الالكترونية خطوة إستراتيجية باتجاه التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر. [3]

تلتقي الحكومة الالكترونية مع متطلبات تحسين الإدارة العامة في الجزائر ضمن المحاور الكبرى لعملية التطوير والتنمية في النقاط التالية: [4]

- تحسين الوصول إلى والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية.
- زيادة قدرات الدولة في تقديم الخدمات والمعلومات.
- خلق تكامل وتواصل بين أجهزة الدولة لتقوية قدراتها على تخطيط وتطوير وتطبيق السياسات والإستراتيجيات الموجهة لعمليات الحكومة.
- تسهيل المشاركة وإعداد الإستراتيجيات والسياسات مما يحقق دعما لتطبيقها.
- دعم مبادرات التنمية لقطاعات متعددة وتحسين قياس الأداء.

---

(1) Jacques sauret," **efficacité de l'administration et service à l'administrât: les enjeux de l'administration électronique**".revue française d'administration publique, n° 110, 2004, p. 288

(2)UN,economic and social commission for western Asia**, «the Requirements of administrative development for E. government»,** op.cit.p.3

(3) Ibid; p.4

(4) Ibid; p.5

- تحسين قدرة الدولة على دعم القطاع الخاص: توفير المعلومات، قدرة على الدعم، مبادرات تسويقية، تخفيض الضرائب وحوافز مالية أخرى.
- تفويض السلطة والصلاحيات إلى المستويات الوسطى والتنفيذية وإلى الحكم المحلي ودعم اللامركزية.
- عدالة الإدارة العامة واستجابتها لحاجات المواطنين.
- إعداد منهجيات جديدة في نمط الحكم.
- دعم الشفافية والمحاسبة والمسؤولية والثقة في عمليات الحكومة.
- تحسين إنتاجية أجهزة الدولة.
- تحسين الرقابة على نشاطات الدولة (الموازنة، القوانين، ...).
- تحسين مستوى المعرفة واستعمال التكنولوجيا.
- تصميم نظم موحدة ومستقرة لتقديم الخدمة.
- تسريع اتخاذ القرارات وتقديم الخدمة.
- تقديم الخدمات الحكومية بتكلفة أقل وجودة أعلى.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات وتسريعه وتوسيع المعلومات المتاحة.
- زيادة الاتصال بين المواطنين والدولة وتحسين المشاركة في قرارات القطاع العام.
- تمكين المواطنين من إنجاز معاملاتهم بأنفسهم دون الحاجة إلى وسيط.
- توحيد نقاط اتصال المواطنين لإنجاز معاملاتهم.
- تحسين فعالية وكفاءة الإدارة العامة.
- إعادة هندسة إدارة الموارد البشرية.
- ترشيد العمليات الحكومية وتقليص الازدواجية في الإجراءات.
- الحصول على معلومات أوسع من الأنظمة التشغيلية لمبادرة التحسين.
- التيسير على المواطنين وتخفيض الجهد المطلوب للمعاملات.
- حماية المواطنين من متاهات البيروقراطية.
- تبسيط واختصار الإجراءات الإدارية.
- تطوير استخدام النماذج والحد من تداول الأوراق المكتبية.
- بناء القدرة على إدارة التغيير وإيجاد ثقافة مؤسسية جديدة.
- تحسين التكامل والتنسيق والتفاعل.

المطلب الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية القدرات

أولا: شروط تنمية القدرات البشرية في الجزائر

إن توظيف رأس المال البشري في البناء التنموي، يؤكد أن الطاقات البشرية الجزائرية شرط لا بد منه لكل انطلاق يستهدف رسم مسارات مفتوحة على كل شرائح المجتمع. فالنشطات الاقتصادية ما هي إلا ملكية تجميع رأس المال الذي يمكن أن يستخدم فيما بعد لزيادة إنتاجية دخل العمل، وتعرف هذه العلمية بالاستثمار في رأس المال البشري Inverstment in Human capital وهذا النوع من الاستثمار في رأس المال البشري يشبه تماما الاستثمار في رأس المال المادي من حيث الأهمية. [1] فجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2003، أن الخطوة الأولى من السياسات المطلوبة للتخلص من الفقر في الدول النامية تشتمل على استثمارات في الصحة والتعليم،[2] تساهم في النمو الاقتصادي الذي بدوره يغدي التنمية الإنسانية المستخدمة للجزائر. فمجالات التعليم والصحة تكمل بعضها بعضا، إذ يساهم الاستثمار في أي مجال منها في تحقيق نتائج أفضل في المجالات الأخرى للتنمية الوطنية، وبالتالي ينبغي لراسم السياسات الوطنية الاعتراف والتكامل بين النواحي المختلفة للتنمية الإنسانية المستخدمة في الجزائر فيما هم يستثمرون لإنجاز أهداف التنمية.[3]

ويمكن أن نتساءل على نحو أكثر تحديدا: ما هي العلاقة بين التوجه نحو "رأس المال" والتأكيد على "القدرة البشرية" ؟ فيبدو كلاهما يضعان البشر محور الاهتمام. ولكن هل هناك اختلافات والتقاءات؟ ومنه يمكن القول، أن الدراسات عن رأس المال البشري تنزع إلى التركيز على فعالية البشر في زيادة إمكانيات الإنتاج، ولكن منظور القدرة البشرية يضع من ناحية أخرى في بؤرة الاهتمام قدرة – الحرية الموضوعية– الناس على بناء حياة لديهم أسباب النظر إليها كشيء قيّم. وعلى تعزيز خياراتهم الحقيقة. ولا ريب في أن المنظورين مترابطين بالضرورة، طالما وأنهما معنيان بدور البشر، وبخاصة قدراتهم الفعلية

---

[1] Theodore W.Schultz, **"Investment in Human capital** ". America economic Review, N.51 Jan 1961, p.17

[2] يبدو أن هذين القطاعين (الصحة والتعليم) هما ما تم إهمالها من طرف السلطات العمومية خلال التسعينيات وخاصة عندما تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي الذي اشترط تخفيض المصاريف الاجتماعية للدولة.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003**، مرجع سابق، ص85.

التي يحققونها ويكتسبونها.[1] إن المواطن الجزائري إذا توفرت له السمات الشخصية والخلفية الاجتماعية والملابسات الاقتصادية...الخ، تصبح لديه القدرة على أداء أمور معينة لديه المبرر لتقييمها. وقد يكون سبب التقييم مباشر (الأداء الوظيفي المتضمن يكمن أن يثري مباشرة حياته بأن يتوفر له غداء وصحة جيدة). وقد يكون غير مباشر (الأداء الوظيفي الفردي، يمكن أن يساهم في مزيد من الإنتاج أو يحقق كسبا في السوق). كذلك فإن منظور رأس المال البشري يمكن –من حيث المبدأ– تحديده على نحو عام ليشمل كلا من نمطي التقييم. ولكن معناه تحدد –عن طريق العرف– في الضوء قيمة غير مباشرة:الخصائص البشرية التي يمكن توظيفها كرأس مال في الإنتاج أعلى نحو ما يحدث بالنسبة لرأس المال المادي). وحسب هذا المعنى فإن النظرة الأضيق لنهج رأس المال البشري تتطابق مع المنظور الأكثر شمولا عن القدرة البشرية الذي يمكن أن يشمل كلا من النتائج المباشرة وغير المباشرة المترتبة على القدرات البشرية.[2]

وتتطلب عملية تنمية القدرة البشرية في الجزائر جملة من الشروط، لكي تساهم في تحقيق التنمية هي[3]:

- تدريب الأفراد من خلال العمل.
- تعميم الخدمات الصحية بشكل واسع.
- وضع برامج تعليمية للكبار.
- ضرورة أهمية التعليم الرسمي النظامي في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية.
- توفير حركة الانتقال والهجرة للأفراد لأجل الحصول على فرص أفضل للعمل تحسن دخلهم ومستوى معيشتهم.

وهناك في الواقع فارق حاسم من حيث القيمة بين اتخاذ رأس المال البشري بؤرة اهتمام و بين التركيز على القدرات البشرية، وهو فارق يرتبط إلى حد ما بالتمييز بين الوسائل والغايات. إن الاعتراف بدور الخصائص البشرية في دعم استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر أو، لا. ولكن إذا تركز الانتباه بدلا من ذلك على توسيع الحرية البشرية لعيش الناس في المجتمع الجزائري نوعية الحياة التي لديهم أسبابا تقييميه

---

(1) Amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.293

(2) Idem.

(3) Theodore W. Schultz, op.cit, p.9

لاختيارها، فان دور النمو الاقتصادي في توسيع نطاق هذه الفرص لابد وأن يندمج مع ذلك الفهم الأساسي في عملية التطوير– التنمية في الجزائر باعتبارها توسيعا للقدرة البشرية على بناء وارتياد حياة أكثر حرية وأكثر تقديرا وقيمة. [1]

والتمييز هنا له دلالة وتأثير عملي مهم على السياسية العامة في الجزائر، إذ بينما يساعد الرخاء الاقتصادي الناس على توفير لهم خيارات أوسع، وبناء حياة أكثر إشباعا، كذلك الحال حين يتوفر قدر أكبر من التعليم ورعاية صحية أفضل واهتماما طبيا أدق وغير ذلك من عوامل، تمثل سببا للتأثير في الحريات الفعالة التي يتمتع بها الناس عمليا. ويجب اعتبار هذه التطورات الاجتماعية بمثابة عوامل تنموية وتطورية طالما وأنها تساهم وتفيدنا في بناء حياة أطول وأكثر حرية وأكثر إنتاجا. هذا علاوة على دورها في النهوض بالإنتاجية أو بالنمو الاقتصادي أو بالدخل الخاص بالأفراد.[2] فلا بد من تحسين الموارد البشرية في الجزائر للمساهمة في زيادة الإنتاج، بحيث تكون هدفا للسياسات التنموية، من خلال سياسات تنمية شاملة تهتم بكافة الجوانب المجتمعية سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسة، والنفسية.[3]

فالتعليم والصحة كاستثمار في رأس المال البشري، تعتبر أهم الجوانب الاقتصادية لتكوين القدرات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر، إضافة إلى كونها تعد معان للإنتاجية بنفس الوقت. [4] وأن استخدام مفهوم رأس المال البشري الذي يركز فقط على وجه واحد من الصورة (وهو وجه مهم يتعلق بتوسيع الموارد الإنتاجية) يعد يقينا نقلة مفيدة أثرت تفكيرنا، ولكونها بحاجة إلى استكمال هذا، لأن البشر ليسوا مجرد وسائل إنتاج فحسب بل إنهم أيضا الغاية من الإنتاج. [5]

إن الاستثمار المالي هو حصيلة ديناميكية الاستثمار في رأس المال البشري، شرط أن يتم ذلك في ظروف ملائمة تفتح المجال واسع أمام ديناميكية الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك لا لمجرد رسم

---

(1) Amartya sen, **development as freedom**, op. cit, p.295

(2) Idem.

(3)Gerald M Meier, **Leading issues in economic development** .3rded, New York: oxford university press, 1994, p.234

(4)Paul Streeten, **Human development: means and ends**. New York: oxford university press, 1994, p.234

(5) Amartya sen, **development as freedom**, op. cit, p.295

مسار إنمائي فحسب، وإنما للمراهنة أيضا على استمرارية إنجازاته. فمستقبل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع مرهون بإمكانية ارتباط الإنجاز بالاستمرار. ومن تم فإننا نجزم بأن الفاعل الإنسان في الجزائر هو العنصر الإنمائي الذي يمتلك آلية تركيب الأفراد المعنية بعلمية التنمية الإنسانية المستدامة. فالتنمية في شكل استثمار اجتماعي تشترط حصول الانفتاح على الطاقات الاجتماعية، مع استبعاد الوسائل التي تكون سببا في تهميش الأفراد الأخرى من المجتمع، وبقطع النظر عن ضآلة مشاركة هذه الأطراف في البناء الاقتصادي والتنموي عامة. [1]

ثانيا: دينامكية الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي في الجزائر

إن دينامكية الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي في الجزائر تشكل نسقا مركبا للعملية التنموية ومن أجل المحافظة على ديمومة واستمرارية هذا التكامل في الأداء الإنمائي الوطني وتجنيبه مخاطر الانزلاق إلى الاختزالية، يجب توفر أربعة شروط لبقاء النسق: [2]

– التكامل الذي يجعل النسق يحافظ على وحدته وتماسكه، ويضمن الإنسجام بين مكوناته ويجنبه الانحراف.

– تكيف النسق التنموي مع بيئة وخصوصية المجتمع الجزائري.

– تحقيق الهدف، ويكون بوجود أدوات تحرك للنسق مصادره وتشبع حاجاته .

– المحافظة على النمط، بحيث يجب على كل مكون في النسق أن يحافظ على حالة التوازن، خاصة بين الاستثمار المادي والاستثمار في رأس المال البشري .

إن وضع إستراتجية في الجزائر تعزز قدرة تلاحم السلطة الاقتصادية مع سلطة المجتمع، وتخدم أغراض التنمية،وتحقق أهدافها وأولوياتها، يتطلب بصورة متزايدة استجابة النسق الإنتاجي للنسق الاجتماعي. فإنتاجية المجتمع، لجانب المشاركة الفاعلة للمجتمع، تجعلان العمل على تحقيق التنمية يتسع باستمرار، بحيث يسهم النسقان الإنتاجي والاجتماعي في دفع النشاط الاقتصادي على المزيد من العطاء من حيث الإنجاز، وإلى البقاء من حيث الاستمرار والاستدامة، فضلا على تفعيل دورهما الإنمائي

---

[1] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص ص 148 – 149.

[2] إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**. (تر: محمد حسن غلوم)، الكويت الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص 74.

في الاتجاه الذي يساعد النشاط البشري على زيادة رأس المال، والدفع به مجددا نحو تفعيل التنمية بطريقة متجددة باستمرار. [1]

ضمن المسار الإنمائي الفاعل، يمثل الاستثمار في رأس المال البشري روح التعاون والقدرة على الأداء الجماعي اللتين تسهمان بفاعلية في منح العمل الجماعي الأولوية داخل النسق الإنتاجي للمجتمع الجزائري.

– التعليم:

الملاحظ في التحليلات الاقتصادية المعاصرة أن التركيز انتقل إلى حد كبير من النظر إلى تراكم رأس المال في حدود مادية أساسا إلى اعتباره أشبه بعملية تندمج فيها النوعية الإنتاجية للبشر. مثال ذلك أن الناس من خلال التعليم والعلم وتكوين المهارات يمكن أن يصبحوا مع الوقت أكثر إنتاجية. ويسهم هذا بقدر كبير في عملية التوسع الاقتصادي. ونلمس في الدراسات الأخيرة على النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا بالتأكيد على رأس المال البشري، على عكس الحال في السابق حتى عهد قريب.[2] فيعد التعليم إذن محورا أساسيا لعملية التنمية في الجزائر، فإذا كان الاقتصاد هو عمل يؤديه المجتمع.[3] فإن التعليم كعملية استثمار في رأس المال البشري هو الشيء الأكثر ظلما في التوزيع، بسبب وجود مناخ غير عادل فالإنتاج العلمي أصبح يتطلب موارد غنية ومهمة لخلق هيكل بحثي يخدم عملية التنمية، ولأن الجزائر لا تمتلك الموارد الكافية فإنها أصبحت عمليا على أطراف التطور العلمي.[4] فالعمل الابتكاري هو مهارات متباينة تعتمد على إنتاج روابط متعددة ومستقرة بين العوامل وبين العاملين المختلفين، ما يعني أن الفاعلين المنتجين للعمل الإبتكاري من خلال عملية التعليم، لا يعملون فقط على إنتاج التقنية وإنما يعملون أيضا في صناعة المجتمع دون الفصل بينهما[5]. فالتعليم فضلا عن كونه وسيلة للتنمية ومؤشرا لإنجازاتها يعد مظهرا من مظاهرها .[6]

---

[1] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص ص 149–150.

[2] Amartya sen, **development as freedom**,op.cit, pp.292-293

[3] Mahatir Mohamed, Shintaro ishihara, **The voice of Asia**.Tokyo: kadansha internatioal, 1995,p.30

[4] دومنيك فينك، **علم إجتماع العلوم**. (تر: ماجدة أباظة)، القاهرة: المجلس أعلى الثقافة، 2000، ص ص316–317.

[5] نفس المرجع، ص362.

[6] علي خليفة الكوراي، **نحو إستراتجية بديلة للتنمية الشاملة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص99.

فلا بد إذن،أن يكون لجانب آخر من جوانب ترشيد النظام السياسي للجزائري صلة بخلق المواطنين في نمط جديد من المجتمع، فمعرفة القراءة والكتابة والمهارات التقنية الأساسية ضرورية للجماهير، ومن المرجح إلى حد كبير أن يخلق وضع نظام قومي للتعليم صراعا مع القيادات المتسلطة والفاسدة في الدولة. [1]

وبالتالي فإن التعليم في الجزائر لكي يكون قادرا على إحداث تنمية في المجتمع، فإنه ينبغي تطوير إدارة المنظومة التعليمية وأدائها، وذلك بالرفع من مستوى وكفاءة الإطار التعليمي والإداري والتسيير في القطاع التعليمي، كذلك عقلنه الإدارة والفعل المدروس والمنظم حول تكاليف المنظومة التعليمة الذي يؤدي بدوره إلى التخفيض من تكاليف الأداء، وتكاليف إنشاء البنية التحتية المدرسية والجامعية.[2] و ذلك لأن التعليم النظامي، هو الطريقة الأكثر أهمية لعملية تنمية القدرات البشرية، بداء من المرحلة الابتدائية واستمرار بالأشكال الأخرى المختلفة للتعليم من الثانوية وحتى الجامعية والأكاديمية.[3] فكل مستوى من مستويات التعليم يؤثر على المستوى الذي بعده، ويقاس عائد كل مستوى عن طريق العائدات الاجتماعية لهذا النوع من التعليم ودوره في عملية التطوير.[4] لأن تراكم رأس المال البشري يكون عن طريق الاستثمار في التعليم منذ الصغر.[5] ويؤدي التعليم إلى تغيير منظومة من القيم والمعقدات والأفكار السياسة الاجتماعية الرجعية السائدة في المجتمع، لذلك يعد التعليم في الجزائر أداة رئيسة لتنمية المهارات، وقوة فعالة في بناء المجتمع، وتوليد القيم الديمقراطية، وغرس الأفكار والمبادئ والأخلاق الايجابية وتطوير حياة الموطن.[6] التطور في المجال التعليم يقضي على الأنماط التقليدية للارتباطات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يخضع الأفراد إلى أشكال جديدة من التنشئة والسلوكيات التي تخدم عملية

---

[1] بارينجتون مور، مرجع سابق، ص499.

[2] Abdelhamid Brahim, **stratégies de développent pour L'Algérie : défis et enjeux**. op.cit, pp.216-219

[3] Frederick Harrison, Charles A. Myers, **Education man power and economic :strategies of Human resource development**. New York :mc Grew-Hill Book company,1975,p.2

[4] Ibid;p.10

[5] N.L stoky, **"Human capital product quality and growth"**. the quarterly Journal of economics, N.2, vol. 106, 1991, p.588

[6] Frederick H. Harrison, **Human resources as the wealth**. New York: mc Graw- HiLL Book company, 1973, pp.35- 54

التنمية، فتوقف هذه الأخيرة على الدرجة التي يتم بها تغيير القيم والمعتقدات القديمة، بأخرى جديدة بشكل متوازن وعلى نحو تدريجي لا يؤدي بالمجتمع إلى التمزق السياسي بالدرجة الأولى، وذلك يعتمد على نحو درجة انفتاح وانغلاق النسق الاجتماعي والقيمي والعقائدي، فكلما كان النظام أكثر انفتاحا كلما تزايدت الفرصة لاستيعاب قيم ومبادئ جديدة تخدم عملية التنمية، وكلما كان النظام السياسي منغلقا كلما تضاءلت احتمالات التغيير.[1] بالتالي يبقى العامل السياسي عاملا محوريا في تطوير المنظومة التعليمية كاستثمار بشري لخدمة التنمية الإنسانية المستدامة، ويبرز ذلك من خلال السياسات الوطنية في مجال الديمقراطية المشاركاتية، فيؤدي التعليم إلى اتساع دائرة الموطنين ذوي النشاط السياسي لإحداث تطوير في كل من الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[2]

فإذا كان التعليم من شأنه أن يجعل المواطن الجزائري أكثر كفاءة في إنتاج السلعة، فإن هذا يمثل بوضوح تعزيز الرأس المال البشري. ويمثل هذا إضافة إلى قيمة الإنتاج في الاقتصاد وكذلك إلى دخل الشخص المتعلم. [3]

فهناك علاقة وثيقة تربط بين التعليم والفقر المطلق في المجتمع،[4] فإذا كان الاستثمار في التعليم أقل من المطلوب يحصل عجز في القوة العاملة المؤهلة والعكس الصحيح. كذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط للتشغيل، لأن البطالة في الطبقة المتعلمة، كما هو الحال في الجزائر، تعكس عدم الكفاءة في توزيع الموارد البشرية في الاقتصاد.[5] كذلك النمو الاقتصادي فرصة لتنمية إضافية للنظام التعليمي، وذلك بتزويده بمستويات عالية من الموارد لتوسيع التعليم.[6] فتدخل

---

[1]Robert pinkeny, **Democracy in third world**. Boulder: Lynne Reiner publishers, 1994, p.103

[2]kim Joungwon Alexander, **"the politics of development"**, in:S. Huntington, M. Joan Nelos, **No Easy choice: participation in developing countries**. Massachusetts :Harvard university press, 1976, p.274

[3]Amartya sen, **development as freedom**,op.cit,pp.293-294

[4]JandhyalaB.G.Tilak, **education for development in Assai**. New Delhi :sage publications, 1994, p.144

[5]Ibid;p.134

[6] Ibid;p.77

الحكومة من خلال التخطيط التعليمي يأتي لزيادة الكفاءة وتحقيق العدالة في المجتمع.[1] لأن الإنفاق على التعليم له خاصيتان: إنفاق استهلاكي، وإنفاق استثماري.[2] بحيث كان ينظر إلى التعليم على أنه حق إنساني يتم التعامل معه على أساس أنه استهلاك، أما الآن مع الدراسات التنموية الجديدة ومنذ بداية التسعينات، اعتبر مكونا أساسيا من مكونات عملية النمو الاقتصادي حيث يزود قوة العمل بالمهارات والطاقة الإنتاجية .[3]

وجدير بالذكر أن التحول المهم الذي حدث خلال السنوات الأخيرة وأضفى قوة أكبر من الاعتراف بدور رأس المال البشري يفيد كثيرا لفهم العلاقة الوثيقة بمنظور القدرة. إذ لو كان شخص ما بمقدوره أن يصبح أكثر إنتاجية في إنتاج السلع بفضل تعليم أفضل وصحة أفضل. فإن من الطبيعي أن نتوقع له أن يكون قادرا أيضا، وبفضل هذه الوسائل ذاتها، أن يحقق دخلا ينعكس بشكل مباشر على إنجازات أكثر وأن تتوفر له الحرية والمزيد من الإنجاز في سبيل التحكم في توجيه حياته.[4] فيساعد التعليم المواطن في المجتمع الجزائري على إحداث دخل مستقبلي من خلال تزويد القوى العاملة بمهارات ومعارف تجعلهم قادرين على زيادة طاقاتهم الإنتاجية مما يجعلهم يحصلون على مكاسب عالية.[5] والتقويم العام للتعليم يأخذ بعين الاعتبار عدة أمور أهمها: [6]

- العائد الاقتصادي غير المباشر بالنسبة للفوائد الخارجية المؤثرة على دخل الأفراد في المجتمع.

- العائدات المالية من الضرائب المالية مقابل الخدمات العامة، التي ستدفع نتيجة لزيادة الدخل الفردي.

- تلبية الرغبة في الحصول على قوى عاملة مؤهلة لوضع الخطط التنموية.

---

[1]George psacharopoulos, "**Links between education and the Labor market : a broader perspective**" . European Journal of education, 21(4), 1986, p.413

[2]John Kenneth GaLbraith, **Economic development**. London :Harvard university press, 1965, p.78

[3]George psacharopoulos, Maureen woodhall, **education for development :An 'analysis of investment choices**. New York: oxford university, 1985, p.15

[4]Amartya sen, **development as freedom**, op.cit, p.294

[5]George psacharopoulos, Maureen woodhall,Op.cit,p.15

[6] Ibid; pp. 25- 26

– تحقيق العدالة في توسيع الفرص التعليمية ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية للمساهمة في عدالة توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر.

– الربط بين الاستثمار في التعليم والاستثمار في القطاعات الأخرى.

فالتعليم إذن، ضروري لإعادة بناء الديمقراطية المشاركتيه في الجزائر، ليس فقط على مستويات النخبة ولكن أيضا على مستوى الجماهير، وذلك لأن ما تعتقده السلطة الحاكمة والمواطن يمثل الالتزام الأساسي نحو الديمقراطية والتنمية. [1] وتعتبر منظمات المجتمع المدني بمثابة مدارس لتعليم الأفراد مبادئ الديمقراطية المشاركتيه ونشر الأفكار المؤيدة للديمقراطية الحقيقة. [2]

ويعتبر الدخل الفردي دالة لمهاراته وفعاليته، وهذه تتحدد بالنسبة لتعليمه وتدريبه السابق، وفضلا عن عدد من المتغيرات الخارجية.[3] فعدم عودة الطلاب الذين يخرجون للعمل إلى المدرسة للتدريب من جديد، فمن الضروري تحسين ثروات هؤلاء عن طريق التعليم غير الرسمي، و يجب لنجاح التعليم غير الرسمي في الجزائر أن يوفر مهارات عملية داخل بيئة الطلاب.وتعطي برامج التعليم في كثير من الدول مثالا جيّدا على ذلك.[4]

إن غياب إستراتجية واضحة للاستثمار في رأس المال البشري يؤدي بمخططات الاستثمار المالي إلى الفشل، ولهذا يكون الأفضل استثمار الإنسان من خلال تعلميه وتدريبه وتوعيته وتحضيره للمستقبل الاقتصادي والسياسي.[5] فالتعليم، خاصة التعلم الجامعي بمثابة المركز للنشاط السياسي المعارض للنظام التسلطي، فيعتبر الطالب الجامعي نفسه صاحب رسالة تسعى لتصحيح أخطاء المجتمع. [6]

---

[1] Nancy Bermeo, **"Democracy and the Lessons Of Dictatorship"**. Comparative potitics, voL 4, ApriL 1992,p.274

[2] Ibid;pp.244-245

[3] David Ashton, francies Green, **Education, training and the global economy**. cheLtenham :Edward Elgar, 1996,p.55

[4] مالكولم جبلز (وآخرون)، مرجع السابق، ص 392.

[5] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص167.

[6] mehran kamarava, op.cit, p.159

إن الطبقة السياسية والاقتصادية في الجزائر يجب أن تكون واعية ومتعلمة ومثقفة ومدربة على كيفية التعامل مع المستقبل، وهذا ناجم عن دينامكية الاستثمار الاجتماعي التي تتجلى في الطموح لبلوغ التنمية المستدامة، فمؤشرات التعليم والتدريب وممارسة العمل إلى جانب هذا الطموح تحرّض على تشجيع الادخار واستخدامه في تمويل الاستثمارات بشكل صحيح ومفيد ومستدام يضمن تقدم أجيال المستقبل. [1]

ومنه يسمح مجموع هذه الإجراءات بتحسين مستوى نمو الموارد البشرية، ويكثف من فرص الجزائر في السيطرة بشكل أفضل على جهود التنمية الشاملة، فتمثل إعادة التأهيل والتحكم في مصاريف التعليم،و في تحسين نوعية التعليم، أحسن السبل في محاربة الفقر في إطار إستراتيجية التنمية الإنسانية المستدامة، وبالطبع فالتعليم العالي يجب أن يكون موضوع اهتمام من اجل تحسين الكفاءات، والتكفل بالأهداف الثلاثة التالية:

- تكوين المكونين.
- التكوين الجامعي لحاجات التأطير في البلد.
- البحث العلمي والتقني.

وفي مجال البحث العلمي والتقني، فان المسألة تكمن في التخلص من النقل المحاكي للمعارف والتقنيات والثقافة المفروضة، وهذا ما يميز الوضعية الحالية بما فيها من تبعية ثقافية وتكنولوجية للبلدان الغربية. وبينما يمثل البحث العلمي والتقني أداة قوية لتغيير مجتمع ما، فان على الجزائر أن تتخذ الخطوات نحو تحقيق قدرة تقنية وعلمية في اتخاذ القرار كهدف بإمكانه إدماج العلم والتقنية في إطار تركيبة السير نحو الديمقراطية. وهذا يتطلب وضع بنية تقنية إنتاجية، وإنتاج برنامج قوي للتعاون مع دول أخرى في هذا المجال، فمع تحسن المنظومة التعليمية في جميع مراحلها، فان بمقدوره أن يوصلنا إلى حركية في التغيير الاجتماعي تمكّن من الرفع إلى مستوى الحياة بالنسبة إلى المجموعة، وتقلص من اللامساواة في المجتمع.[2]

---

[1] ناصر يوسف، مرجع سابق، ص167.

[2] عبد الحميد براهيمي،"**دراسة حالة الجزائر**"، في:**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص ص879 – 880.

من خلال كل ما سبق، يمكن تحديد مجموعة من العوامل الداخلية تسهم في التنظيم المؤسسي للعلم المحقق للتنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر، وهي:

- الفاعل الإنساني، بما يختزنه من طموح و تضحية و تحد وقدرة على الانجاز وإصرار على الاستمرار في التغيير نحو الأفضل.
- حركة الترجمة و التخزين و التصنيف و التأليف.
- المشاركة المبكرة في المؤتمرات الدولية.
- توظيف القيم في عملية التحديث، لضمان النهج السليم في طرق الاستفادة من العلوم الأجنبية.
- توافر مبالغ ضخمة ناتجة بالأساس عن الادخار والاستثمار تؤدي إلى بناء قاعدة معلومات علمية وتكنولوجية.
- التمسك باللغة العربية، مما يؤدي بالمجتمع إلى التوحد مع مؤسسة التعليم ومؤسسة العلم.
- التعاون الوثيق بين الحكومة والعلماء والباحثين والمهندسين ومراكز البحوث والشركات المانحة.
- الاعتماد على الذات في نقل التكنولوجيا.
- التدريب المستمر والتغيير المنتظم.

- **الصحة:**

تعتبر العلاقة بين الصحة والتنمية علاقة متبادلة، يؤثر أحدهما في الأخر. وتعرّف منظمة الصحة العالمية (WHO) الصحة بأنها:"**الحالة البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة**".[1] فتعد مقاومة سوء التغذية والأمراض ضرورة ملحة. فمن المهم أن تتخذ إجراءات للتحسين من مستوى الصحة في الجزائر. فتصور وتنفيذ سياسة صحية جيدة مبنية على تطوير التربية الصحية، والوقاية وإسداء الخدمات العلاجية الأولية، وتحسين تنظيم وتسيير النظام الصحي، وعقلنة النفقات سيؤدي إلى تقدم ملحوظ في هذا الميدان وحسب توقيت معقول.[2]

إن وضع هذه السياسة الصحية الدينامكية ضروري من أجل الاستجابة للحاجيات الصحية للمواطن بتجهيز الدولة بتغطية صحية قادرة على الاستجابة لحاجة السكان ولاسيما في الأماكن الريفية. ولكي

---

[1] مالكولم جبلز (وأخرون)، مرجع السابق، ص394.

[2] عبد الحميد براهيمي،" **دارسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 880.

تحصل نجاعة أكبر، فإن السياسة الصحية المفترضة يجب أن تستجيب للأهداف التالية:[1]

– إعادة توزيع البنية الصحية.

– تحسين تكوين الإطار الطبي وشبه الطبي، من أجل تحقيق توزيع عادل لهذا الإطار على كافة أنحاء الوطن.

– محاربة تمركز القطاع الصحي في المدن الكبرى فقط.

– وضع سياسة معالجة صحية ناجحة وعقلانية، ولاسيما عند تنظيم قطاع الصحة وإدارته.

وهناك حجة قوية لعلاج التجاهل القديم للصحة عن طريق منح برامج الصحة والأولوية في منافستها للأنشطة الأخرى للحصول على الموارد النادرة وخاصة عندما يكون بقدرة هذه البرامج الوصول للجماهير الشعبية لتزويدها بخدمات تلائم حاجاتها الصحية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وتركز هذه الحجة على أرضية إنسانية قوية. [2]

بشكل عام، إن تحسين قطاع الصحة، والتطوير الصحيح للنظام التعليمي، يمكن أن يسهما بشكل إيجابي في تحسين نوعية الحياة للمواطن، وفي الرفع من مستوى التنمية في البلاد.[3]

فتعتبر الصحة شأنها شأن التعليم، وذلك أن الخدمات الصحية تحسن نوعية المورد البشري في الوقت الحاضر وفي المستقبل، فالنفقات الصحية تمثل استثمار في رأس المال البشري.[4] وهكذا فإن تطوير الموارد البشرية يلعب دورا محوريا في وضع إستراتجية للتنمية للإنسانية المستدامة في الجزائر على المدى الطويل، وذلك ببناء قاعدة سليمة لتطوير الأنشطة الإنتاجية ضمن مجهود التنمية.[5] لأن تنمية الموارد البشرية عن طريق الاستثمار في الصحة، من خلال برامج صحية جيدة وعامة ومنصفة لكل

---

[1] Abdelhamid Brahimi, **justice sociale et développement en économie Islamique**. Paris: pensée universelle 1993,pp. 261-264

[2] مالكولم جبلز (وأخرون)، مرجع السابق، ص430.

[3] عبد الحميد براهيمي،" **دارسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 880.

[4] Selma mush kin, **« Health as on investment »**. Journal of political economy, voL. 70N 5 part 2, (sep/oct) 1962, pp.129- 157

[5] عبد الحميد براهيمي،" **دارسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 880.

السكان، تعد أمرا هاما بالنسبة لزيادة إنتاجية الفرد ومنه زيادة الدخل.[1] فتحسين صحة الموطن الجزائري يزيد من قوة العمل، وذلك من خلال معالجة الضعف والمرض وعدم القدرة وخفض معدلات الوفيات خاصة لدى الأطفال،[2] فالعائد الصحي كبيرا جدا، فهو يتميز بعدم القدرة على الاستبعاد من عملية التنمية، وهذا يعني تأثر المجتمع الجزائري سلبا أو ايجابيا بتوفير الظروف الصحية المناسبة. إضافة إلى أن السوق لا يهتم للعوائد النفسية والاجتماعية التي تعد أمور مهمة، إضافة إلى أن الطلب على الخدمات الصحية في الغالب يتم توقعه من قبل الأفراد.[3] ومن الناحية الاقتصادية يجب أن يتم التعامل مع اقتصاديات الصحة العامة كغيرها من اقتصاديات السلع والخدمات وفي إطار السياسات العامة الوطنية، حيث أن استهلاك هذه السلع والخدمات يؤدي إلى اكتساب منافع، فتحدد الأمثلية عند توازن المنافع مع التكاليف[4].

إن مخزون رأس المال البشري في الجزائر يمتد إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، التي تزيد من فعالية الفرد الإنتاجية، وهي لا تتحدد فقط بمستوى الكفاءات، وإنما كذلك بحالة الصحة والغداء والنظافة،[5] عن طريق استخدام عائدات النمو الاقتصادي وانعكاسه على زيادة متوسط الفرد من الدخل القومي الحقيقي على شكل دخل فردي، وارتفاع معدلات الاستثمار في مجال الصحة مما يحفز على زيادة الإنفاق على الصحة وكفاءة الرعاية الطبية وأولوية الحاجة الصحية للمواطن.[6]

وتتأثر الحالة الصحية للفرد بدرجة كبيرة وأساسية بالتغذية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

---

(1) John G.Gullis, peter A. west, **the economics of health: an Introduction**. Oxford marten Robertson company LTD, 1979, pp.30- 33

(2) Ibid; p.279

(3) peter Zweifel, Fredrick Brayer, **Health economics**. New York: oxford university press, 1997, pp.133- 131

(4) Phillip Herder dronish, **« social control in Health economic »,** Review of social economic, 36(1) 1978, p.1

(5)Daniel Delalande,**croissance Economique**. Les cahiers français, Découverte de L économie, 1, concepts et mécanismes, La documentation française, N°.279, 1997, p.46

(6)J.Behrman,**Health and economic Growth: theory, Evidemen and policy**. Macroeconomic environment and health, word health organization,1993, pp.50- 53

الجدول رقم (17): أثار التغذية على الصحة

الآثار السلبية لسوء التغذية	الآثار الإيجابية للتغذية
–سوء تغذية ونقص الغذاء	–وضع غدائي أمثل.
–جهل بأثر سوء التغذية	–صحة جيدة
–دخل منخفض وفقر.	–مستوى معيشة مرتفع.
–انخفاض في الإنتاجية.	–طاقة عمل مرتفعة.
–طاقة عمل منخفضة.	–دخل عالي .
–مستوى معيشة منخفض	–معرفة جيدة بأهمية الغذاء
–تلوث وأمراض.	–ارتفاع في الإنتاجية.

Source: R.P.Davadas, **«a major factor in national development» .**in J.L.lewis, P.J.kelly, **science and technology education and future human needs** .oxford: Pergamum press, 1987, P.104

ويعتبر سوء التغذية أثر مباشر للفقر، فانخفاض مستوى معيشة للمواطن نتيجة ضعف الدخل ونقص المياه النظيفة والسكن غير الصحي، وضعف البنية التحتية، وارتفاع نسبة السكان، كلها عوامل ترتبط في علاقة تبادلية تؤدي في النهاية إلى العجز في تلبية أحد الحاجات الأساسية للمواطن المتمثلة في الصحة كهدف ووسيلة للتنمية في آن واحد. ويظهر الشكل التالي طبيعة العلاقة بين العوامل السابقة:

الشكل (07): العوامل المؤثرة على الصحة

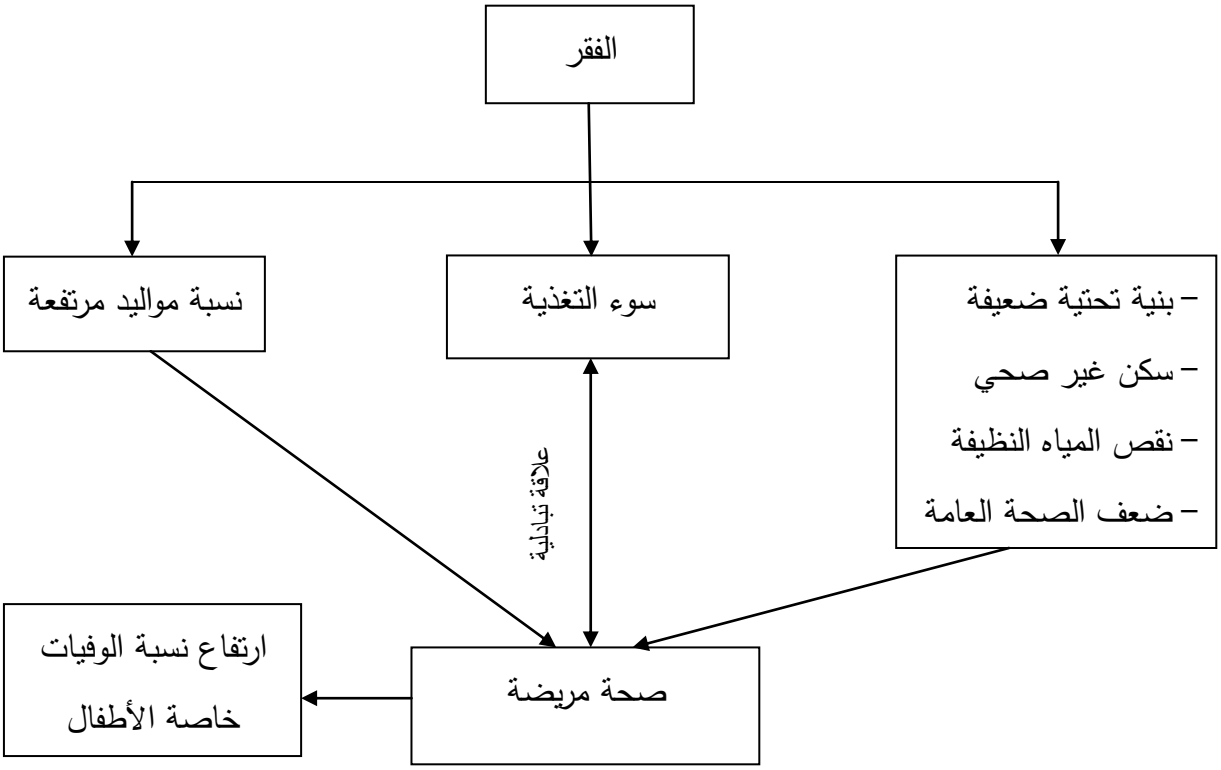

Source: Gerald Meier, op.cit, p.495

على الرغم من فائدة رأس المال البشري، إلا أنه من المهم أن ننظر إلى المواطن الجزائري من منظور أعمق وأشمل. يجب أن نتجاوز فكرة رأس المال البشري بعد اعترافنا بصلته الوثيقة بموضوعنا وبمداه. ولا ريب في أن التوسع المنشود يمثل إضافة وشمولا أكثر وليس بديلا بأي معنى من المعاني لمنظور رأس المال البشري. ومن المهم أن ندرك أيضا الدور الأدائي لتوسيع نطاق القدرة لتشمل التغير الاجتماعي (نتجاوز التغيير الاقتصادي). والحقيقة أن دور البشر حتى باعتبارهم أدوات تغيير يمكن أن يتجاوز كثيرا حدود الإنتاج الاقتصادي (الذي يشير إليه منظور رأس المال البشري كقاعدة عامة) ليشمل التطوير الاجتماعي والسياسي. وهي إنجازات أداتية تمثل في نهاية المطاف أهمية كبرى. أي تخرج بناء من نطاق إنتاج السلع المحدود حسب المعنى التقليدي. [1]

[1] Amartya sen, **Development as freedom**, op.cit, p.295

وجدير بنا أن نضع في الحسبان ما يلي عند التماس فهم أكثر كمالا لدور القدرات البشرية في التنمية بالجزائر : [1]

1- صلتها المباشرة برفاه وحرية الوطن.
2- دورها غير المباشر من خلال التأثير في التغيير الاجتماعي.
3- دورها غير المباشر من خلال التأثير في الإنتاج الاقتصادي.

وغني عن البيان أن العلاقة الوثيقة لمنظور القدرة تجسد كلا من هذه المساهمات، ونجد في المقابل الدراسات التقليدية تنظر إلى رأس المال البشري في ضوء الدور الثالث فقط. وهنا شمول واضح ومهم في الحقيقة، بيد أن هناك أيضا حاجة ماسة إلى تجاوز ذلك الدور المحدود لرأس المال البشري في الجزائر في فهم التنمية – التطوير باعتباره حرية. [2]

المطلب الثالث: تطوير النسق الإنتاجي المستدام

أولا: التنمية الزراعية المستدامة

في كل نقاش عن التنمية يتطرق الحديث في النهاية إلى الزراعة. وقد تعرضت النماذج النظرية للتنمية من الكلاسيكية إلى الحديثة لطبيعة العلاقة بين القطاع الزراعي والتنمية، ومشاكل الفقر وعلاقته بإنتاج الغذاء وتوزيعه.

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة- sustainable Agricultural Development- في الجزائر مفتاح التنمية الإنسانية المستدامة، كون الزراعة هي المورد الأساسي لتوفير الغذاء بعيدا عن مساعدات الدول المتقدمة، وبالتالي معالجة الفقر. وفي هذا الخصوص لا أحد ينكر أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) من التدهور، والإبقاء عليها لاستخدامها من قبل الأجيال القادمة. وهذا ما عبّرت عنه منظمة الأغذية والزراعة الدولية، عندما عرّفت مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، عام 1988 على أنّها: "**إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات**

[1] Amartya sen, Ibid; p.296

[2] Ibid; p.297

الإنسانية الحالية والمستقبلية. إن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع".[1]

في ضوء التعريف السابق يمكن تحقيق الأمن الغذائي المستدام – sustainable Food Security– في الجزائر بضمان ثلاثة عوامل أساسية هي: إستدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، إستدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة)، والزيادة السكانية المناسبة(*). لذلك تؤدي طرق استغلال هذه الموارد الطبيعية الدور الرئيس في استدامتها. [2]

وتتأثر التنمية الزراعية ومنه الأمن الغذائي بالبيئة ونمط أدائها واستدامتها، ويشير مفهوم الإستدامة إلى عدم إنخفاض الأصول البيئية للحفاظ على المخزون الشامل لرأس المال الطبيعي، إذ أنّ إستنزافه وتدهوره يؤثران في إمكانات إنتاج الغذاء واستدامته لأجيال المستقبل. وهو ما يتطلب وجود سياسة بيئية وطنية يتم تنظيمها وفقا لقواعد وأساليب تراكم رأس المال الطبيعي.وتعزيز القدرة على توجيه الموارد الزراعية وفقا لمفهوم إنتاج الغذاء المستدام.[3]

فتمثل الزراعة في الجزائر أولوية قصوى، ولا سيما أن العجز والتبعية الغذائية قد وصلا إلى حدود خطيرة خلال السنوات الماضية.في حين ساهمت الإصلاحات الزراعية في تطوير القطاع الزراعي والفلاحي بصفة عامة، من خلال تطوير البحوث العلمية المتعلقة بالتكنولوجية الزراعية، مما أدى إلى

---

[1] محمود الأشرم،**التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص 25– 26.

[*] لا يمكن اعتبار الزيادة السكانية عائقا أمام تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، فالصين مثلا حققت من خلال التوسع بزراعة الأرز الهجين العالي الإنتاجية، أرباحا كبيرة، بحيث أصبح يغطي حوالي 58 % من مجموع الأراضي المخصصة لزراعة الأرز (حسب إحصائيات 1992)، بإنتاجية تقارب (6 طن/ هكتار)، مما أدى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، للمزيد أنظر: صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 316.

[2] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص 26.

[3] سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 26.

خلق فرص جديدة للشغل، وخفض نسبة الجوع. [1] لأن رفع الإنتاج الغذائي ينعكس مباشرة على انخفاض أسعار المواد الغذائية، مما يضمن للفقراء التأهل للغذاء، كما أن توزيع الدخل سوف يصبح أكثر عدالة.[2]

ولكي تتمكن الجزائر من تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لا بد من التركيز على النقاط التالية:

1- ضرورة تنفيذ عوامل النمو الزراعي الأساسية المتمثلة في:

- الإبتكار أو التجديد، ونشر تقنيات زيادة الإنتاجية.
- توفير البنية التحتية، وبخاصة أنظمة النقل والطرق والسدود.
- توفير المدخلات والحوافز،أي وضع سياسات اقتصادية وتجارية محفزة للزراعة و لنموها. [3]
- تنمية القدرات البشرية من خلال الاستثمار في الرأس مال البشري . [4]

2- ضرورة تطبيق المفاهيم الأساسية لاستراتيجيات إدارة عرض المياه الدولية المتمثلة بدراسة:

- تطوير إستثمارات الري العالمية.
- وضع ضرائب مرتفعة على الملوثين والعاملين على التدهور البيئي.

3- خفض استخدام المبيدات الكيميائية والأسمدة الكيميائية وتعويضها بالأسمدة العضوية. [5]

---

[1] Keith Griffin, **Stratégies de Développement**. Paris: économica, 1989, pp.208-209

[2] Ibid; pp.206 -207

[3] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص 29.

[4] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 30.

[5] محمود الأشرم، مرجع سابق، ص ص 29- 30.

للمزيد أنظر:

- FAO, **"International Trade, Environment and sustainable Agricultural Development: A progress Repost"**, Rome: FAO, ccp: 95/14/1994.

- Vernon w.Ruttan, David E.Bell, William C.clark, **"climate change and Food security: Agriculture Health and Environmental Research"**. Global Environmental change, vol.4 , N°1, march 1994.

- L.A.Thrupp, **New partnership for sustainable Agriculture**. Washington, DC: world Resources institute (WRI), 1996.

- R. parlberg, **Governance and Food security in an age of Globalization**. Washington, DC: International Food policy Research institute (IFPRI), 2002.

ثانيا: التنمية الصناعية والاستدامة البيئية

1- سياسات واستراتيجيات التصنيع:

تعتمد حجة إعطاء أولويات التنمية للاستثمار في الصناعة على ما هو أكبر من ملاحظة إقتران النمو الصناعي بالتنمية. ويدعي أصحاب الرأي القائل بأن الصناعة التحويلية قطاع قائد، لأنّه يشجع الاستثمار في القطاعات الأخرى أيضا.[1] وتهدف إستراتيجية التنمية الصناعية المقترحة إلى توضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض بذلك القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره في عملية التنمية الإنسانية المستدامة. [2] كما يتطلب تطبيق إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تحقق أهداف سياسية مثل التحكم والتأقلم مع التكنولوجيا، والاندماج بين القطاعات الاقتصادية، والاندماج بين مختلف القطاعات، وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة[3]، فنتيجة لنمو الصناعة بفشل وارتفاع تكلفة التصنيع تجدد الاهتمام في طريقة بديلة للتنمية ذات الأجل الطويل: الصناعة صغيرة الحجم. فبإمكان هذا النوع من الصناعات خلق عمالة أكثر من الصناعات الكبيرة، فالمنشآت الصغيرة تستعمل إجمالا عمالا أكثر ورأس مال أقل لكل وحدة إنتاج. وتبين البيانات المجمعة لعديد من الدول في دراسات البنك الدولي تعضيد هذه الخلاصة. كما أنّه بإمكان هذه المنشآت الصغيرة أن تؤدي إلى اللامركزية في الصناعة لأنّها لا تتطلب سوقا كبيرة لتوزيع إنتاجها، وبذلك لا يتوجب عليها أن تقطن المدن، وأنّه نتيجة اللامركزية بإمكان المنشآت الصغيرة أن تصبح مكملة للتنمية الريفية بتواجدها في المناطق الريفية. [4]

فتمثل الصناعة بالنسبة للجزائر مفتاح تخفيف الاعتماد، فإذا أرادت الجزائر الاستغناء عن إستيراد السلع الأساسية وجب عليها تطوير كل من هيكل صناعي متكامل وقطاع زراعي منتج، فعدم التوازن في المشاريع الاستثمارية مثلا، أدى إلى انخفاض تمويل الاستثمارات الصناعية، ومنه الاهتمام بقطاعات منتجة أخرى، كقطاع الفلاحة وقطاع الخدمات. فتمثل الواردات من الغذاء، أكثر من 50 بالمئة من الناتج

---

(1) مالكولم جبلز (وآخرون)، مرجع سابق، ص 851.

(2) عبود زرقين،"**الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، السنة 16، شتاء 2009، ص 176.

(3) عبد الحميد براهيمي، "**دراسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 881.

(4) مالكوم جبلز، (وآخرون)، مرجع سابق، ص ص 869- 873.

المحلي الإجمالي منذ سنوات طويلة ستبقى في تزايد مستمر في المستقبل في ظل ضبابية الرؤية الإنمائية المستديمة، واستمرار السياسات الإنمائية غير الفعالة خاصة في المجال الصناعي. [1]

ويحتل تطوير أنشطة الصيانة في الجزائر مكانة تفاضلية، فعدا كونها تمثل امتدادا للتجديد التكنولوجي، فإن التحكم في الصيانة يمكّن من تحقيق تقدم سريع في مجال الإنتاج والإنتاجية، والاستخدام العقلاني والمتواصل للأجهزة المتاحة. فالتحكم بالصيانة يسمح بالقيام بإنتاج قطع الغيار، وإنتاج مواد صناعية تستخدم في القطاعات الصناعية والفلاحية أو النقل والخدمات. فبإمكان الصيانة أن تخلق أنشطة صناعية متعددة يمكن التحكم بها، وتكون موفرّة لفرص العمل في القطاعات الميكانيكية، والمعدنية، والكهربائية. فتعد قطاعا مهما من أجل تدعيم إندماج الآلة الإنتاجية الوطنية، ومن أجل التواصل التقني والاقتصادي بين مختلف وحدات الإنتاج والمؤسسات، وبين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من أجل تكريس قاعدة اقتصادية وطنية مؤهلة لإعادة إنتاج نفسها على أسس صحيحة. [2]

وعلى العموم، فإنه لتحقيق إستراتيجية تنمية صناعية حقيقية، يمكن تحديد عدة إطارات، يكون لها كبير الأثر في الصناعة والصادرات الجزائرية:

- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها:

يرتبط تنويع الصادرات بتطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه، من خلال التحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، حتى آخر درجة تصنيع ممكنة، مع رفع درجة الترابط الرأسي بين الصناعات من خلال إيجاد صناعات المواد الأولية الداخلة في الإنتاج، وتصنيع المواد المنتجة إلى آخر مرحلة.[*] فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع متطلبات السوق العالمية والمحلية، وزيادة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة مثل الموارد الأولية والطاقة البشرية، كما أن التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي. مما يؤدي إلى إنتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة، كما يتطلب استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج بما يؤدي

---

[1] Philip J.Akre, **« Industrial in Algeria: The state and the Role of us capital, 1970-1980 »**. in: cal Clark, Jonathan Lemco, **state and Development**. New York: Brill, 1988, p.37

[2] عبد الحميد براهيمي، "**دراسة حالة الجزائر**"، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 882

إلى زيادة الإنتاج ورفع الجودة، وانتشار الأسلوب الصناعي إلى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبيرا نحو المجتمع الحضري، المجسد لأهداف التنمية الإنسانية المستدامة. [1]

- ترشيد السياسات العامة البيئية:

الهدف من نشاط قطاع الأعمال هو خلق الثروة، وهذا يفسر أحيانا كزيادة في قيمة الأسهم المملوكة. ومع ذلك، فالتراكم الخاص هذا لا يكون مبررا من منظور اجتماعي أوسع إلا إذا أدخل في بنية تكاليفه وأسعاره أي تأثيرات اجتماعية وبيئية تنتج عن نشاط الأعمال.

وهناك إدراك واسع بأن نشاط الأعمال ككل يولد تكاليف بيئية لا تنعكس على أسعار السوق وبالتالي فإن، هذه التكاليف هي مصدر لعدم الكفاءة الاقتصادية، يقود إلى خسارة في الرفاهية البشرية. [2] ومنه فإن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في الفصل المتعلق بالصناعة، يشير إلى أنه:" **من الواضح أنه لا بد من تعزيز الإجراءات اللازمة للحد من التلوث الصناعي، والسيطرة عليه، والوقاية منه. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن خطر التلوث على صحة الإنسان قد يتعذر تحمله ويتزايد تهديد الرفاهية... وإذا أريد للتنمية المستدامة أن تكون مستديمة على المدى الطويل،فلابد من تغيير جذري في نوعية تلك التنمية**".[3]

لذلك ينبغي على التدخلات التي تفرضها السياسات البيئية في الجزائر أن تحسب حسابا لواقع النشاطات الاقتصادية على الموجودات البيئية، إذ ينبغي أن تميز حسابات الدخل القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) بين الدخل المستمد من الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية (الزراعة المستدامة) وبين الدخل الناشئ عن نشاطات تخفّض مخزونات مصادر القوة الطبيعية (استخراج المعادن والنفط). كما يتعين أن تشمل هذه الحسابات تأثيرات النشاطات الاقتصادية على الجودة الإنتاجية البيئية، مثل التدهور في نوعية التربة والمياه.[4] وتضع مثل هذه الحسابات "الخضراء" المشكلات البيئية في هيكلة تفهمها وزارة

---

[1] راجيش شندرا،**التصنيع والتنمية في العالم الثالث**. (تر: محمد محمود عمار)،القاهرة: مطبعة المعرفة، 1994، ص10.

[2] وليام هلال، كينث ب. تايلر، مرجع سابق، ص 289.

[3] World commission on Environment and Development, **our common Future**, op.cit, pp.211-213

[4] أنتوني غدنز،**علم الإجتماع**، مرجع سابق، ص 641.

الاقتصاد، كما تشجع راسمي السياسة في وزارة المالية والتخطيط والقطاعات على إبداء اهتمام أكبر بالتدهور البيئي. وعندما لا تؤخذ في الحسبان تكاليف التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية يتحول معدل المدخرات الصافية للجزائر من إيجابي إلى سلبي. [1]

إن تحويل الإنتاج الصناعي إلى نشاط اقتصادي نظيف، وهي العملية التي تسمى "التحديث البيئي– Ecological Modernization"، ليس عملا سهلا بالنسبة للجزائر. وكما لاحظ مجلس النشاط الاقتصادي للتنمية المستدامة فان"**الحاجة للنمو الاقتصادي النظيف والمتكافئ تبقى هي الصعوبة الكبرى الوحيدة مع التحدي الأكبر للتنمية المستدامة. ومن المؤكد أن إثبات إمكانية هذا النمو هو أعظم اختبار بالنسبة إلى نشاط الأعمال والصناعة**".[2]

- **استجابات السياسات العامة:**

يجب على تدخلات السياسات العامة الهادفة إلى معالجة ندرة الموارد الطبيعية في الجزائر خاصة بالنسبة للفقراء، وعكس اتجاه الأضرار البيئية الناجمة عن الإستهلاك المفرط، أن تأخذ بالاعتبار تنوع البيئة الطبيعية، والأسباب العديدة والمختلفة للتدهور البيئي، والروابط المعقدة بين الفاقة والبيئة.ولتحسين الإدارة البيئية في الجزائر، نؤكد على أنه:[3]

1- لا يجوز التعامل مع الإدارة البيئية بمعزل عن هموم تنموية أخرى.

2- يجب ألا تعتبر السياسات البيئية الناجحة الفقراء بوصفهم جزءا من المشكلة، وإنّما باعتبارهم جزءا من الحل.

3- يجب تدبّر المشاكل البيئية على نحو نشط باعتبار ذلك جزءا من عملية النمو، إذ لا يجوز تأجيل التحسينات البيئية إلى حين تمكّن المداخيل المتزايدة من توفير موارد إضافية للحماية البيئية.

---

[1] أنتوني غدنز، نفس المرجع، ص 642.

[2] Business council for sustainable Development, **changing course: A Global Business perspective on Development and the Environment**. Cambridge : MIT press, 1992, p.9

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003،"**أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،2003، ص ص126- 127.

وثمة ستة مبادئ في السياسات العامة ينبغي أن تسترشد بها السياسات البيئية في الجزائر: [1]

1- تقوية المؤسسات الديمقراطية والحكم الراشد: تكمن العديد من المشكلات البيئية في صلب الإخفاقات المؤسساتية وضعف المشاركة والحكم. وتستلزم الإدارة البيئية معالجة ثلاثة أنواع بالغة الأهمية من الفشل المؤسسي، وهي: حقوق الملكية والاستخدامات المضرة بالبيئة، معلومات وفرص غير كافية لذوي المصلحة المحليين كي يساهموا في صنع القرار، وضعف مراقبة المعايير البيئية وفرض تطبيقها.

2- جعل الاستدامة البيئية جزءا من جميع السياسات القطاعية في الجزائر.

3- تحسين الأسواق وإلغاء الإعانات المالية المضرة بالبيئة.

4- تعزيز الآليات الوطنية للإدارة البيئية بالتعاون مع الإدارات الدولية.

5- الاستثمار في العلوم والتقانة الخاصة بالبيئة.

6- زيادة الجهود المبذولة لصيانة المنظومات البيئية الحرجة.

وفي الجزائر، يعمل الفساد على نهب الموارد الطبيعية لفائدة النخب القوية على حساب الفقراء المعتمدين على مثل هذه الموارد. وتقتضي مكافحة الفساد تقوية الديمقراطية المشاركتيه والحكم الراشد، مع استعمال وسائل أفضل لفرض التطبيق، وعقوبات أشد قسوة، وزيادة مشاركة أفراد المجتمع. ويقيّم المواطن الجزائري حسن الكيفية التي توفر فيها الحكومة فرص الوصول إلى صنع القرارات البيئية، ويراقبون مدى صلاح ورشادة الحكم البيئي. وعلى الأرجح أن هذين الجهدين معا سوف يحفزان على مزيد من التقدم.[2]

وهنا نجد أنه في الوقت الذي يستطيع فيه المواطن إتلاف بيئته من خلال إساءة التصرف بالاستهلاك غير العقلاني والتسيير غير الرشيد للموارد البيئية وهدرها واستنزافها، فإنّه ليس هناك سبب يحول دون الانسجام التام بين النمو الاقتصادي المستدام والمعايير البيئية الثابتة أو حتى المتطورة.[3] أي أنّ عمليات التكيف السلوكي للمواطن الجزائري، تسهم في التمكين من مضاعفة النشاط الاقتصادي، مع المحافظة مع المعايير البيئية بل وتحسنها أيضا، كما أنّ التغيرات المستمرة في تقنيات الإنتاج والاستهلاك، وفي محتوى النشاطات الاقتصادية، وفي السلوك البشري، من خلال السياسات الحكومية

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003، نفس المرجع، ص ص127- 131.

[2] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 644.

[3] ماريان راد تسكي،"**الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة**". مجلة دراسات عالمية، العدد 50، الطبعة الأولى، 2003، ص 89.

وفواعل المجتمع المدني، توفر إمكانية حدوث نمو اقتصادي مستدام في الجزائر برغم القيود المتعلقة بالموارد البيئية والطبيعية. [1]

صحيح أنّه في المجتمعات المركبة، حيث توجد أشكال متعددة من التفاعل بين الأفراد، كما هو الحال في المجتمع الجزائري، يصعب تحديد المسؤولية الفعلية لكل مواطن، بين حاكم ومحكوم، ولكن هذا لا يعدو أن يكون مشكلا عمليا لا يؤثر في شيء على مبدأ المسؤولية البيئية، وهذا المشكل العملي كثيرا ما يتم تجاوزه بسهولة. ولذلك فإننا حينما نشعر بالصعوبة في تحديد المسؤوليات بين الشعب والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني داخل الدولة، والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية خارجيا فإن مرد ذلك في أغلب الأحيان يكون لأنّنا أغفلنا تحديد حقوق كل واحد بصفة صارمة ودقيقة. لأجل ذلك نقول، أن تنظيم المجتمع في الجزائر ليكون قادرا على تحقيق تنمية إنسانية مستدامة، يقتضي وجوبا وضع هياكل مؤسساتية ومنظومة قانونية تساعد على تحمل المسؤولية التنموية والبيئية. [2]

إذن، يجب ترشيد السياسات العامة البيئية في الجزائر لأجل بلوغ الغايات الكبرى للتنمية الإنسانية المستدامة التي يقدمها النشاط الاقتصادي النظيف لشركات الأعمال.

الجدول رقم (18): ترشيد السياسات البيئية و تحقيق التنمية

الهدف	الإرتباطات بالبيئة
1- استئصال الفقر والجوع الشديدين	كثيرا ما يعتمد رزق الفقراء وأمنهم الغذائي على سلع المنظومات البيئية وخدماتها، وفي الغالب لا تكون لدى الفقراء حقوق مضمونة في الموارد البيئية وإمكانية وافية للوصول إلى الأسواق وصنع القرار والحصول على المعلومات البيئية – ممّا يحد من مقدرتهم على حماية البيئة وتحسين سبل عيشهم ورفاههم. كذلك، يقيد الإفتقار إلى خدمات الطاقة فرص الإنتاج وبخاصة في المناطق الريفية.
2- تحقيق شمولية التعليم الأوّلي	يخفض الوقت المستهلك لجمع الماء وحطب الوقود من الوقت المتاح للتعلّم. أضف إلى ذلك، أن الافتقار إلى خدمات الطاقة والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية يثبط من عزيمة المعلّمين الأكفاء للعمل في القرى.
3- تعزيز المساواة بين	تحمّل النساء والبنات أعباء استثنائية في جلب المياه وجمع الوقود، ممّا يقلل من

[1] ماريان راد تسكي، نفس المرجع، ص 69.

[2] باسكال سلان، مرجع سابق، ص 100.

الجنسين وتمكين النساء	وقتهن وفرصهن للتعلم، والإلمام بالقراءة والكتابة، والنشاطات المولدة للدخل. وكثيرا ما تكون للنساء حقوق غير متساوية في الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وإمكانيات غير مضمونة للوصول إليها، ممّا يحدّ من فرصهن وقدراتهن في الوصول إلى موجودات منتجة أخرى.
4- تخفيض وفيات الأطفال	من بين أبرز الأسباب المودية بحياة الأطفال دون الخامسة أمراض (مثل الإسهال) مرتبطة بمياه غير نظيفة ونظم صرف صحي غير وافية، وأمراض معدية في الجهاز التنفسي لها علاقة بالتلوث. كذلك يسهم الافتقار إلى الوقود المطلوب لتأمين الماء المغليّ في حدوث أمراض منقولة بالماء يمكن الوقاية منها.
5- تحسين الصحّة الأمومية	يؤذي تنشق الهواء الملوّث داخل المساكن ونقل أحمال ثقيلة من الماء وخشب الوقود صحة النساء. ويمكن أن يجعلهن أضعف مما تتطلبه الولادة، مع ازدياد مخاطر المضاعفات إبّان الحمل. ويعرقل الافتقار إلى الطاقة للإنارة والتبريد، وأيضا إلى وسائل الصرف الصحي غير المناسبة، وسائل الرعاية الصحية، وبخاصة في المناطق الريفية.
6- مكافحة الأمراض الرئيسية	قد يعود ما يصل إلى 20 بالمائة من عبء الأمراض في البلدان النامية إلى المخاطر البيئية (مثلما يحدث مع الملاريا والإصابات الطفيلية)، والإجراءات الوقائية للتخفيف من هذه المخاطر موازية في أهميتها للعلاج- وكثيرا ما تكون تكلفتها ذات عائد أفضل. وتبشر العقاقير الجديدة، المستمدّة من التنوّع الأحيائي، بإمكانية مكافحة الأمراض الرئيسية.
7- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية	لا يمكن العديد من المشاكل البيئية الكونية – التغيّرات المناخية، فقدان التنوع الحيوي، استنفاد مصائد الأسماك العالمية- أن تحلّ إلاّ من خلال شراكات بين البلدان الغنية والفقيرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الديون الخارجية المرتفعة والشروط الجائرة للمنتجات الأوليّة والاستثمارات الاستنزافية في الموارد الطبيعية إلى زيادة الضغط على نحو كبير جدا للإفراط في استغلال الموجودات البيئية في البلدان الفقيرة.

المصدر: أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 650.

ثالثا: الطاقة المستدامة

إن تمكين قطاع الطاقة من الإسهام في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر، يتطلب إحداث تغيرات رئيسية في النظم الحالية لتقديم خدمات الطاقة، وذلك بإحداث نقلة في نموذج إمداد الطاقة الحالي بحيث يصبح مركزا على خدمات الطاقة، مما يتطلب عملية شاملة لإعادة ضبط السياسات العامة للطاقة من أجل دفع واعتماد السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف الطاقة المستدامة

- **الطاقة والموارد الطبيعية في الجزائر:**

إن قطاع الطاقة في الجزائر يضطلع بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة خاصة البترول والغاز، في الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي فإن قطاع الطاقة يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانات تحقيق تنمية إنسانية مستدامة في الجزائر، ومن أهم هذه الخصائص:[1]

- أن القطاع ما زال يعاني من ممارسات غير مستدامة في إنتاج واستهلاك الطاقة خاصة فيما يتعلق بقطاعات الاستخدام النهائي.
- أن خدمات الطاقة بكافة أنواعها لا تصل إلى كامل السكان.
- للقطاع تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية.

وتتضمن القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة:[2]

- التخفيف من حدة الفقر.
- إتاحة الفرص أمام المرأة.
- التحول الديمقراطي والحضري.

ويؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهميش الفئات الفقيرة وإلى التقليل من قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية، كما أن اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهي له تأثيرات سلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان. [3]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،" **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، 2007، ص2. http://www.un-unep.org

[2] نفس المرجع، ص 5.

[3] جاك لوب، مرجع سابق، ص 127.

وعادة ما تعتمد التنمية الاقتصادية المحلية، وبخاصة في المناطق الريفية،على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء لرفع وتحسين الإنتاجية أو للمساعدة على زيادة الدخل المحلي من خلال تحسين التنمية الزراعية وتوفير فرص عمل خارج القطاع الزراعي. ومن المعلوم أنه بدون الوصول إلى خدمات الطاقة ومصادر وقود حديثة يصبح توفر فرص العمل وزيادة الإنتاجية وبالتالي الفرص الاقتصادية المتاحة محدودة بصورة كبيرة، إذ أن توفر هذه الخدمات يساعد على إنشاء المشروعات الصغيرة. ويعتبر الوقود كذلك ضروريا للعمليات التي تحتاج إلى حرارة، ولأعمال النقل وللعديد من الأنشطة الصناعية، كما أن الكهرباء تعتبر من المدخلات الأساسية لجميع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية الحديثة ولأعمال الاتصالات. ويمكن أن يتسبب انقطاع الطاقة في خسائر مالية واقتصادية واجتماعية فادحة، فالطاقة يجب أن تكون متوفرة طوال الوقت وبكميات كافية وأسعار ميسرة، ذلك من أجل دعم أهداف التنمية في الجزائر.[1]

أما التأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة، وخاصة غير السليم منها، فتظهر على مستويات عديدة، فيمكن أن تتسبب في عواقب مثل التصحر، والتحمض، وتلوث الهواء، والتغير المناخي. ويمثل احتراق الوقود الأحفوري أحد مصادر تلوث الهواء المدمرة للصحة، وخاصة انبعاث غازات الدفيئة. وقد ثبت أن انبعاث الجزيئات الدقيقة الناشئة عن احتراق خشب الفحم ووقود الديزل والجازولين، خاصة لدى سكان الريف في الجزائر، يتسبب بصورة كبيرة في حدوث مشاكل في الجهاز التنفسي ويؤدي إلى الإصابة بمرض السرطان. كما يعتبر حرق الفحم والخشب داخل المنازل، وكذا استخدام المنتجات البترولية أو الأنواع الأخرى من وقود الكتلة الحيوية مصدرا رئيسيا للتلوث في المنازل الريفية، لما تحتويه من كميات كبيرة من مواد سامة تؤدي إلى مشاكل في الجهاز التنفسي. [2]

- كفاءة الطاقة في الجزائر:

هناك اليوم ثورة في الطاقة تحدث وتشبه ما رأيناه من ثورة في تكنولوجيا المعلومات. ومن المعلوم أن مستوى الكفاءات الحالية في إنتاج واستهلاك الطاقة في الجزائر، لم يصل بعد إلى المستوى الممكن. وبالتالي فهناك تحدي واضح يتمثل في فرص استخدام أكثر كفاءة في معظم القطاعات الاقتصادية.[3] مع

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،"**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، مرجع سابق،ص 5.

[2] نفس المرجع، ص 6.

[3] Erik Rhey**, « Fuel cells »**.pc Magazine, vol.22, July 2003,p.92

الاعتراف بوجود معوقات تواجه تحقيق ذلك مثل: نقص القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المطلوبة وبناء القدرات، ونقص الموارد المالية، بالإضافة إلى القضايا المؤسسية والمسائل المتعلقة بالسوق.

لذلك فهناك حاجة وفرص لتحسين كفاءة الطاقة على جانبي إنتاج الطاقة واستهلاكها. وينصب التركيز في جانب القطاعات المستخدمة للطاقة على رفع كفاءة الأجهزة والمعدات التي تستخدم الطاقة مثل التدفئة ومكيفات الهواء والمحركات، وأجهزة الإضاءة. أما في جهات إمدادات الطاقة فنجد أن التركيز ينصب في إدارة الطاقة على تحسين الأداء بما يؤدي إلى توليد للطاقة بأسلوب أكثر كفاءة،وتحسين العمليات الصناعية،والاتجاه نحو التوليد المشترك ونظم استعادة الطاقة المفقودة.وفي جانب الإنتاج هناك أهمية لزيادة ورفع كفاءة نظم إنتاج الطاقة ذات القدرات الكبيرة[1]، خاصة في عمليات التكرير وتوليد الكهرباء بالاعتماد على عدة موارد.[2] ويساعد رفع كفاءة الطاقة على تقليل التكلفة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة،كما أن تحسين كفاءة الطاقة يمكن أن يعزز من خلال زيادة قدرة الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة وبناء القدرات، والتمويل وتنشيط السوق، بحيث يخضع خليط الطاقات المختلفة في الجزائر إلى الموارد المتاحة من جهة، والخيارات السياسية من جهة أخرى. [3]

- الطاقة المتجددة والنظيفة:

تتوافر إمكانات واحتمالات مستقبلية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة والنظيفة في الجزائر لتسهم في الوفاء بالاحتياجات الأساسية للطاقة، وفي دعم تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية.ويمكن القول بأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة،التي تتسم بالتنوع من نظم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتميزها باللامركزية، تجعلها مناسبة بشكل خاص لتنمية الطاقة في الأماكن الريفية والنائية كمصادر للطاقة المتجددة والنظيفة. وعلى ذلك فإن الجهود ينبغي أن تركز على تحسين الكفاءة في محطات توليد الكهرباء مع توسيع نطاق البحوث والتطوير، وتطوير الإمدادات في مجال النظم المتطورة للطاقة والوقود. [4]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،"**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية:إطار للعمل**"، مرجع سابق، ص 8.

[2] Marie- Françoise Durand, (et al), op.cit, p.100

[3] Idem.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،" **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، مرجع سابق، ص ص 8- 9.

إن اقتصاد يعتمد الهيدروجين[*] ويستند إلى هيدروجين قابل للتجديد وغير ملوث هو هدف بيئي ذو جاذبية هائلة. ومن المهم بالطبع أن نتذكر أن مصادر الهيدروجين وكذلك استخداماته يجب ألا تكون ملوثة.[1] فليس هناك من حاجز علمي بحث لاستخدام الكهرباء المولدة من الرياح أو الطاقة الشمسية لإنتاج الهيدروجين من الماء.[2] ويبدو الترويج لاقتصاد الهيدروجين السياسة اللازمة للحصول على الاعتماد البيئي.[3] فثمة تطورات إيجابية حديثة بخصوص الهيدروجين، فأوجد عدة باحثين في الغرب طرقا أكثر فعالية لإنتاج الهيدروجين من الوقود الأحفوري. كذلك تطوير ما يبدو أنه طريقة لتسخير الطاقة الشمسية باستخدام منظومة من المرايا لتحطيم جزيئات الماء، وبالتالي تحرير الهيدروجين. فتتخطى هذه العملية مرحلة توليد الكهرباء وتنتج الهيدروجين بشكل مباشر، ما يرفع الكفاءة بشكل كبير جدا.[4] كما أنه يمكن استخدام الغاز الطبيعي وإدراجه ضمن منظومة إنتاج الهيدروجين والكهرباء، رغم أن الغاز الطبيعي أو الميثان CH_4 يساهم في تلويث الجو من خلال إطلاق غاز ثاني أوكسيد الكربون.[5] أما إنتاج الهيدروجين من الفحم، فهو من الناحية الأخرى يبدو أمر ناجح الآن في الصين، لكنه لن يكون ناجحا بيئيا إلا إذا قمنا بخزن CO_2،أي الناتج العرضي تحت سطح الأرض بصورة دائمة، أو باستخدامه في استخراج النفط، وهي الطريقة الأفضل. ومما يزيد في الإشكال أن بعض أحواض الفحم تحتوي على

---

[*] كان الهيدروجين موضع بحث واسع كعلاج لمشاكل الطاقة في العالم غير القابلة للنضوب، فاستخدام الكهرباء لتحويل الماء إلى هيدروجين وأوكسجين كان معروفا لسبعين عاما قبل أن يكتب عنه جول فيرن (Jules verne) سنة 1974 حيث قال: "نعم يا أصدقائي، إني اعتقد أنّ الماء سيستخدم يوما ما كوقود، فسيوفر الأوكسجين والهيدروجين اللذين يشكلانه، عندما يستخدم كل منهما مفردا أو سوية، مصدرا للحرارة والضوء غير القابل للنضوب" ولكن عبارة "اقتصاد الهيدروجين" (The Hydrogen Economy)، كانت قد صاغتها جنرال موتورز سنة 1970. وفي سنة 2002 أعلن الرئيس بوش خططا لسيارة تعمل بالهيدروجين دعاها (سيارة الحرية)، وادعى أنها ستتوفر خلال عشرة الى عشرين سنة. للمزيد أنظر:
Jermy Rifkin, **The Hydrogen Economy** .New York: penguin Putnam, 2002.

[1] كينيث س. ديفيس، **ما بعد النفط: منظور إليه من ذروة هابرت.**(تر: صباح الصدّيق الدملوجي)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص267.

[2] نفس المرجع، ص 256.

[3] ريتشارد هاينبرغ،**غروب الطاقة:الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول.** (تر: مازن جندلي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص137.

[4] ريتشارد هاينبرغ، نفس المرجع، ص 140.

[5]Craig Lambert, « **The Hydrogen- powered Future ».** Harvard Review, vol.106, January 2004, pp.30-35

كميات ضئيلة من مواد سامة مثل الزئبق أو الزرنيخ، لذا يتوجب على طريقة استخراج الهيدروجين من الفحم تجنب إطلاق هذه المواد إلى البيئة السطحية، وإذا ما تم تجاوز هذه المشاكل، فقد يبدو هناك جانب مشرق، فالجزائر لديها تجهيزات تكفي لمئات من السنين. [1]

إن إنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي للماء يكلف في الوقت الحالي ثلاثة أضعاف ما يكلفه الهيدروجين المستخرج من الفحم أو الميثان في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا واليابان كنماذج رائدة في مجال الطاقة الجديدة. لكن بالنسبة للجزائر رغم توفر الإمكانات الطبيعية للقيام بذلك يبقى ضعف التقنية والتأهيل ورؤوس الأموال عائقا أمام تطور وتوسيع إنتاج الطاقة في الجزائر ناهيك عن الطاقة النظيفة. [2]

أما بالنسبة للطاقة النووية واستخدامها لإنتاج الكهرباء كما هو الحال في الدول المتقدمة كفرنسا فيؤكد العلماء والناشطين في مجال البيئة، أن الجيل الحالي يتمتع بالربح منها، بينما سيدفع الجيل القادم تكاليف التنظيف، هذا ناهيك عن حوادث انفجار المنشآت. لذلك لا يمكن تصنيفها ضمن مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة كأحد أسس التنمية المستدامة في الجزائر. [3]

ولأن النفط سيعاني من مشاكل لتحقيق الطلب في المستقبل القريب باعتباره مصدر الطاقة الأول في الجزائر، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، فلا بد لتلبية حاجاتنا من الطاقة اعتماد اقتصاد جديد للطاقة. [4]

وتعتبر المصادر الهيدروكربونية غير التقليدية كأحد أشكال الطاقة البديلة، وأكثر ما يذكر من هذه البدائل اثنان هما: رمال النفط – (oil sands)، وماءات الميثان (methane hydrates) [5]، ففي عام 2003، قررت كندا وصف البتيومن (bitumen) بأنه:احتياطي مثبت من البترول متاح للاستخراج بصورة اقتصادية، ونتيجة لذلك زادت كندا احتياطاتها النفطية 3,600 بالمئة إلى 180 بليون برميل، وقد جعل هذا كندا صاحبة ثاني أضخم احتياطي نفطي مثبت في العالم بعد السعودية التي تحتوي 256

---

[1] كينيث س. ديفيس، مرجع سابق، ص 268

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص 141.

[4] Russell Moy, « **liability and the Hydrogen Economy** », Science, vol.301, 2003, p.47

[5] ريتشار هاينبرغ، مرجع سابق، ص 131.

بليون برميل من النفط، فرمال النفط اليوم تؤمن ثلث الإنتاج الإجمالي لكندا من النفط الخام.[1] لكن الجزائر بدون تطوير إمكاناتها الحالية (رأس المال البشري ورأس المال المادي) فستكون بعيدة جدا عن أشكال هذا النوع من الطاقة.

أما ماءات الميثان فتمثل مستودعا للهيدروكربونات في القشرة الأرضية تحت البحر أضخم حتى من رمال النفط، لكن آفاق استغلالها ربما تكون أكثر مدعاة للإحباط في نهاية المطاف في الجزائر من رمال النفط.[2] وتعتبر اليابان والولايات المتحدة الدول الرائدة في بحوث ماءات الميثان القاع – بحرية وهي تقوم باختبارات ميدانية. وبالتالي يمكن التساؤل:هل ستكون ماءات الميثان مصدر طاقة المستقبل؟ فالجهود الحتمية في هذا المجال قد تثمر وقد لا تثمر عن توليد طاقة صافية مفيدة تلبي أغراض التنمية الإنسانية المستدامة. [3]

إذا أخذنا في الاعتبار أن الوقود الأحفوري سيظل مسيطر على خليط الطاقة خلال العقود القادمة فإن التحدي يتمثل عندئذ في الاستخدام الكفء، وفي تقليص التأثيرات البيئية.وعلى ذلك فإن اتجاه الجزائر نحو تكنولوجيات متطورة وأكثر نظافة للوقود الأحفوري يمثل حجر الزاوية في مجال تقليل الآثار البيئية الناجمة عن حرق الوقود، وفي تدعيم التنمية في ظل تزايد الطلب على خدمات الطاقة. لذلك يجب تطوير

---

[1] قامت عدة شركات عالمية بإنتاج الخام التركيبي (Synthetic crude) من رمال النفط بمقاطعة ألبرتا بكندا، والمادة عبارة عن مزيج من الرمل والطين محاط بهيدروجين كثيف يدعى بتيومين (bitumen). وثمة طريقتان رئيسيتان لاستخلاص هذا المورد– استخراجه من الأرض بمجارف وبلدوزرات ضخمة، ثم استعمال البخار لفصل البتيومين عن الطين والرمل، أو ضخ البخار تحت الأرض لطبخ البتيومن لمدة تصل إلى أسبوعين، تم ضخ البتيومن المسيّل إلى سطح الأرض ونقله إلى منشآت المعالجة باستخدام الغاز الطبيعي مع منتج آخر يشبه البنزين يدعى "النفتا" لفصل ومعالجة البتيومن. وتستعمل مشروعات التعدين هذه حاليا ما بين 500 و700 قدم مكعب من الغاز الطبيعي لإنتاج البرميل الواحد من الخام التركيبي. أما الطريقة البديلة أي طبخ البتيومن تحت الأرض وتعرف باسم " النضج الثقالي بمساعدة البخار– Steam- assisted gravity drainage" تستعمل ضعف تلك الكمية من الغاز الطبيعي لإنتاج البرميل الواحد. وكلتا الطريقتين تتطلبان الكثير من الماء العذب. أنظر: ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ص 132– 133.

[2] ريتشار هاينبرغ، نفس المرجع، ص 134.

[3] يعاني هذا المصدر مشكلة تقنية هائلة، فعندما تستخرج الماءات وتنقل على سطح البحر، تفور وتصدر فقاعات بسبب تحول الميثان إلى غاز وتنحل من ثم في الماء، وفي النهاية ينطلق غاز الميثان في الجو. والمشكلة عندئذ ليست فقط ضياع مادة قيمة كان يمكن الاستفادة منها، بل انطلاق غاز من الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الجو كان قبل ذلك دفينا. للمزيد أنظر: ريتشار هاينبرغ، نفس المرجع، ص 134.

الإمدادات في مجال النظم المتطورة للطاقة والوقود. كما يمكن للآليات التنظيمية وآليات التمويل أن تعمل كقاعدة لتشجيع استخدام تكنولوجيات نظيفة للوقود الأحفوري. كما يمكن لتعاون الجزائر مع الدول المتقدمة أن يؤدي إلى دفع الابتكارات والأسواق نحو تكنولوجيات أكثر نظافة للوقود الأحفوري.إذ أنه يمكن للجزائر أن تحرز من خلالها تقدما ملموسا نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة مع خفض إنبعاثات غازات الدفيئة من خلال تحقيق قفزة تكنولوجية كبيرة نحو تطبيق التكنولوجيات المتقدمة للطاقة الأحفورية، وكذلك من خلال توليد استثمارات جديدة. [1]

- إستراتيجيات وسياسات بناء قدرات الطاقة المستدامة:

1- العمل على تكامل السياسات المتعلقة بقضايا الطاقة لأغراض التنمية الإنسانية المستدامة داخل إطار برامج التنمية الوطنية خاصة تلك التي لها صلة بالتخفيف من وطأة الفقر،وبتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة.

2- زيادة قدرة الوصول لإمدادات وخدمات الطاقة في المناطق الريفية وذلك تلبية لاحتياجات الطاقة للاستخدامات المنزلية، والأغراض الزراعية وأغراض التصنيع الزراعي، من خلال اختيار خليط مناسب لمصادر الطاقة، وبرامج استيعاب وتوطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

3- اعتماد خليط متوازن لمصادر الطاقة من كل من المصادر التقليدية والمتجددة المتاحة، ومثل هذا الخليط يجب أن يكون مناسبا لتلبية الطلب المتزايد لخدمات الطاقة لكل السكان وعلى المدى البعيد وبشكل مستدام.

4- زيادة نسبة مشاركة الوقود الأحفوري الأكثر نظافة، والطاقة المتجددة، ونظم الطاقة عالية الكفاءة في خليط الطاقة، كلما كان ذلك ممكنا وميسرا ومقبولا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5- تطوير ودعم مؤسسات البحوث والتطبيق الوطنية المعنية بقضايا ذات الصلة بالطاقة لأغراض التنمية المستدامة شاملا الدعم المالي والمؤسسي،وذلك من أجل تقوية وتدعيم الأوضاع المؤسسية والاقتصادية لزيادة إمكانات الوصول لخدمات الطاقة لجميع المواطنين خاصة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، مرجع سابق، ص9.

6- مراجعة سياسات تسعير الطاقة، وذلك بمراعاة الإدارة الاقتصادية للقطاع، وزيادة الفرص المتاحة أمام رفع كفاءة الطاقة واعتماد استخدام الوقود الأحفوري النظيف.

7- تحقيق التعاون والتكامل الإقليمي من خلال تجارة الطاقة عبر الحدود، خاصة من خلال ربط الشبكات الكهربائية، وشبكات الغاز الإقليمية، هذا بالإضافة إلى دراسة إمكانية زيادة الشراكات عبر القطاع العام والخاص في مشروعات الطاقة.

8- تدعيم الجهود الرامية إلى توفير الشفافية في مجال المعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة في كل من جانبي العرض والطلب، وذلك من أجل تحقيق توازن تلك الأسواق وضمان أن الخدمات تصل إلى المستهلك بشروط ميسرة ومقبولة بيئيا واجتماعيا.

9- تحقيق استدامة قطاع النقل، وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة منه، من خلال زيادة استخدام أنواع وقود أكثر نظافة، وتطبيق تكنولوجيات متقدمة في مجال السيارات، وإدارة سليمة لنظم المرور واستخدام أوسع لوسائل النقل العام الجماعي.

10- توفير بيئة مواتية لتطوير تكنولوجيات طاقة مستدامة وتطبيقها عمليا، خاصة فيما يتعلق بكفاءة الطاقة، والوقود الأكثر نظافة، والطاقة المتجددة. وسوف يتطلب ذلك، بطبيعة الحال جهودا مركزة وشراكة طويلة الأمد بين الحكومات والقطاع الخاص، ومراكز البحث من أجل تحقيق نتائج أفضل.

11- إنشاء آليات تمويل جديدة بحيث تساعد الأسر وأصحاب الأعمال الصغيرة في الحصول على تسهيلات ائتمانية تمكنهم من شراء أجهزة وآلات جيدة ذات استهلاك مرتفع الكفاءة للطاقة، كما تساعدهم على إنشاء مشروعات صغيرة في مجال تصنيع وصيانة مثل هذه الأجهزة والآلات.

12- توفير الفرص أمام المرأة للحصول على تكنولوجيات الطاقة المستدامة بتكاليف ميسرة، مما يدعم تطوير المجتمعات الريفية.

الجدول رقم(19): الأطراف أصحاب المصلحة في مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

صاحب المصلحة	الوظيفة/ الأنشطة
1- السلطات التشريعية وأشخاص رسميون منتخبون.	تحديد الأولويات السياسية على المستوى الوطني ووضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وشروط الإطار القانوني.
2- موظفون حكوميون في مجال الاقتصاد الكلي وتخطيط التنمية.	تحديد أهداف التنمية والسياسات الكلية، والسياسات الاقتصادية العامة، والقضايا المتشابكة والدعم والسياسة التجارية، أهداف التنمية المستدامة والأطر.
3- الهيئة الحكومية (أو الوزارة) المعنية بالطاقة.	وضع الأهداف على المستوى القطاعي، والأولويات التكنولوجية، المهام المتعلقة بوضع السياسات وتحديد المعايير، والإطار التشريعي والتنظيمي، ونظم الحوافز، نطاق الأحكام القضائية على المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والمستوى المحلي.
4- هيئات تنظيمية في مجال الطاقة.	مهام الرصد والمراقبة، وتطبيق الإطار التنظيمي وإدارة الأمور المتعلقة بالرسوم والحوافز.
5- وكالات معنية بتنسيق السوق.	كيانات النقل، مهام تنسيق العمليات، وسيط اتصال بالمستثمرين من القطاع الصناعي، وسماسرة المعلومات.
6- هيئات حكومية/ وزارات غير معنية بالطاقة.	السياسات القطاعية، القضايا المتشابكة، العلاقات البيئية مع سياسات الطاقة، مستهلكو الطاقة من القطاع العام، متطلبات مدخلات الطاقة لتوفير الخدمات الاجتماعية.
7- هيئات المرافق العامة والشركات الخاصة لصناعة إمدادات الطاقة.	إدارة إمدادات الطاقة، وتوليد الكهرباء، إدارة ونقل الوقود، تمويل بعض أنشطة البحوث والتطوير.
8- مقاولون وأصحاب الصناعات الإنتاجية.	تطوير الأعمال، القيمة الاقتصادية المضافة، توفير

	فرص عمل، مستهلكو الطاقة من القطاع الخاص.
9- صناع معدات الطاقة وأجهزة الاستخدام النهائي.	توفير المعدات لصناعة الطاقة للصناعات الأخرى بما في ذلك السيارات والأجهزة، كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة، تعديل ونشر التكنولوجيا، وتمويل بعض أنشطة البحوث والتطوير.
10- مؤسسات الائتمان.	تمويل البدائل المطروحة لتوليد الطاقة سواء بحجم كبير أو صغير، توفير رؤوس الأموال لمؤسسات استخدام الطاقة، تمويل البدائل المطروحة أمام مستهلكي الطاقة في المنازل.
11- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.	مشاركة المستهلكين ونشر الوعي، المراقبة والرصد والمناداة بمراعاة البعد البيئي والاجتماعي، الاعتبارات المتصلة بتحقيق العدالة والإنصاف.
12- أخصائيو الطاقة والمكاتب الاستشارية.	تقديم النصح الاستراتيجي، تعريف وتحليل المشاكل، تطوير النظم، تقديم الخدمات الفنية المتخصصة، تحليل البدائل، تقاسم المعلومات.
13- الأكاديميون والهيئات البحثية.	البحوث والتطوير، وتوليد المعرفة وتقاسمها، التعليم الرسمي وغير الرسمي التدريب التقني، تعديل وتوفيق التكنولوجيات وتطبيقها وابتكارها.
14- وسائل الإعلام.	رفع مستوى الوعي والإدراك، التأييد، تقاسم المعلومات، التحقيقات الصحفية، مهام المراقبة الدائمة، الرصد، وتحقيق الشفافية على مستوى الجمهور.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، مرجع سابق، ص 16.

الشكل رقم (08): ارتباطات الطاقة مع المجالات الأخرى للتنمية الإنسانية المستدامة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لمسار إستراتيجيات التنمية والديمقراطية في الجزائر

في الامتداد الزمني المتداخل، يقع حاضر الشعب الجزائري بين بعدين، فهو محصلة تدفق لتاريخ قد حصل، وبيان لما سيكون عليه المستقبل الديمقراطي والتنموي. ولو تتبعنا كل الوقائع في تاريخ الجزائر لوجدنا أن العلاقة بين مختلف السياسات هي في الجوهر علاقة غير واضحة وغير مستقرة، وإذ يأتي هذا الامتداد للإرث الاستعماري، وهيمنة ديناميات العولمة، الذي مهما أردنا تجاوزه، يبقى هو الأمر الواقع. وهو ظرف يؤكد فشل جهود التنمية الوطنية في الجزائر منذ الاستقلال من أجل تقليص الفجوة في الدخول والثروات والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة لدى المواطن من جهة، وضمان الحقوق والحريات من جهة ثانية، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلال قدرات الحياة داخل المجتمع الجزائري. لذلك، فإن مستقبل الديمقراطية والتنمية في الجزائر غير محدد وغير واضح بناء على واقع الأحداث الراهنة، وبالتالي فإنه هناك ثلاث سيناريوهات محتملة يمكن تقديمها كرؤية مستقبلية.

المطلب الأول: السيناريو الخطير

أولا: الآثار السلبية للعولمة

تتميز اللحظة الحضارية الكونية التي تطبع راهن عالم اليوم بما حققته العولمة باعتبارها نظاما عالميا قائما على التحرير المتنامي للأسواق والفضاءات الاقتصادية والتبادلات التجارية والمالية والخدماتية، وعلى الاختراق المتواتر للخصوصيات والحدود الثقافية والقيمية والجغرافية والسياسية، من هيمنة مادية ورمزية تتصاعد إيقاعاتها باتجاه تكريس المزيد من تنميط العالم وفق منظومة قيمية جديدة، ونسق اقتصادي كوني معولم جديد. وبالتالي في إطار نظام دولي جديد قوامه ثقافة سياسية كونية جديدة[1]، كأحد المفاهيم التي تخفي محاولة فرض ثقافة معينة تحت مظهر المهمة الحضارية (mission civilisatrice) التي جاءت بها العولمة الغربية[2]، والتي تتخذ كإطار مرجعي لها، اعتماد قيم الانفتاح والتحرر والتنافسية والحوار والتشارك والتبادل والتثاقف والتوجه نحو العالمية، وتوحيد معايير وآليات التعامل والتحرك والإشتغال ... الخ، أي ثقافة مشتركة تكتسب فيها المقومات الخصوصية دلالات ومعاني

---

[1] سمير أمين، (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 147.

[2] إيمانويل والرشتاين،"**القومي والعالمي: هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية؟**". في: أنطوني كينج، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، (تر: شهرت العالم، هالة فؤاد، محمد يحي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 153.

ذات طابع كوني شمولي بعيدا عن التقوقع أو الانغلاق الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي أو السوسيو حضاري العام.[1]

والانقسام المتنامي بين الأغنياء والفقراء ترك أعدادا متزايدة في العالم الثالث ومنها الجزائر تقبع في فقر مدقع ليعيشوا بأقل من دولار في اليوم، وعلى الرغم من الوعود المتكررة بتقليل الفقر التي قطعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين فإن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر في تزايد مستمر في الوقت الذي يشهد فيه الدخل العالمي تزايد كبير من الناحية الفعلية[2]، فالحراك الرأسمالي العالمي والتجارة الحرة تثير تحولا ثابتا للاستعمار الصناعي من الدول الصناعية الغنية عالية الأجور إلى البلاد النامية منخفضة الأجور، وسيقلل ذلك من العمالة في البلاد الغنية، ويسرّع من معدل تخفيض التصنيع دون مزايا تعويضية للعمال، ولن يجلب في نفس الوقت فوائد الرخاء لجماهير العمال في الجزائر.[3]

وقد حمل معه هذا الاكتساح العولمي الشامل، وكما هو معروف في أدبيات العولمة، خطابا تبشيريا جديدا مدعما لهذا المد العولمي، ومنظرا لأسسه وأهدافه ومد له ووعوده المستقبلية خطابا تعلمت جل خطابات النقد أو المساءلة أو المناوأة أو التحفظ والاعتراض على ظاهرة العولمة وعلى آثارها ومحدثاتها وقيمها بأنها خطابات تقليدية متخلفة مبتذلة لم يعد لها مكان أمام تعاليم ثقافة التحرر، والانفتاح ذات الطابع الحضاري الجديد.[4] فلا يجوز على الأخص ربط التنمية بالتغريب أو التوجه نحو الغرب، لا من حيث المطالبة في أفضل أحوالها على الجانب التكنوقراطي بتخصيصها لأداء مهام إصلاحية، ولا بربطها قياسيا بمدى ما تحقق من نجاح اقتصادي لمفاهيم التصنيع والحداثة[5]، فالشركات العملاقة العابرة للحدود القومية تقوم بإقامة نسيج الربط الأساسي للعالم السياسي الحيوي من نواح مهمة معينة. وبالفعل فإن رأس

---

(1) سمير أمين (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 147.

(2) جوزيف ستغلتز، **العولمة ومساوؤها**. (تر: فالح عبد القادر حلمي)، بغداد: بيت الحكمة، 2003، ص 21.

(3) بول هيرست،جراهام تومبسون، **مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**. (تر: إبراهيم فتحي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص 141، 142.

(4) سمير أمين (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص ص 147، 148.

(5) أو تفريد هوفه، **مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي: الخلاق السياسية في عصر العولمة**. (تر: عبد الحميد مرزوق)، 2010، ص 329.

المال كان على الدوام منظما من منطلقات تستهدف الساحة العالمية كلها. ويرى البعض أن هذه الشركات لم تفعل أكثر من الحلول محل النظم القومية الاستعمارية والإمبريالية المختلفة في المراحل المبكرة من التطور الرأسمالي[1]، إن إتفاقيات التجارة الحرة تشكل إحدى وسائل تقويض الديمقراطية وترمي إلى تحويل اتخاذ القرار المتعلق بحياة وآمال الشعب الجزائري إلى أيدي مستبدين خاصين يعملون ودون إشراف ورقابة عامة.[2]

فتعاظم دور المنظمات الاقتصادية العالمية،التي تشرف على تشكيل البنية التحتية الأساسية للعولمة، حيث تسعى لجعل الاقتصاد أكثر انفتاحا وترابطا، متجاوزة في ذلك الحدود السياسية للدولة، فتمثل الشركات المتعددة الجنسية مركزا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فمنذ ظهورها أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي أثر بدرجة كبيرة على الاقتصاد الجزائري خاصة منذ تبني النظام الاقتصادي الليبرالي وعملية الإصلاحات الاقتصادية.[3]

ومن هذا المنطلق نرى بأن الشركات متعددة الجنسية تتمتع بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي الجزائري من خلال ضخامة حجمها، ازدياد درجة تنوع الأنشطة،الانتشار الجغرافي للأسواق،القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم، إقامة التحالفات الإستراتيجية، مزايا الاحتكارية، تعبئة الكفاءات[4]، كما أفرزت ظاهرة عولمة الأسواق المالية الكثير من التحديات، فإلى جانب الأزمات المالية التي أضحت من سمات العولمة المالية وما تتصف به من سرعة الانتشار بفعل أثر العدوى، حيث أصبحت الدول لا يمكن أن تتفاداها في ظل شدة ارتباط اقتصاديات الدول ببعضها البعض، وانتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع.[5] لذلك وفي إطار جعل

---

(1) مايكل هاردت، أنطونيو نيفري،**الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**.(تر: فاضل جتكر)،الرياض: مكتبة العبيكات، 2002، ص 65.

(2) ناعوم تشومسكي،**الربح فوق الشعب:الليبرالية الجديدة والنظام العولمي**.(تر: مازن الحسيني)، رام الله: دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، 2000، ص 161.

(3) جان زيغلر، **سادة العالم الجدد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 112.

(4) بكطاش فتيحة،"**دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 22.

(5) مزيود إبراهيم،"**انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية، واقع وتحديات، حالة بعض البلدان العربية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 285.

النظام المالي الجزائري يؤثر إيجابيا على أداء النمو الاقتصادي، يجب تكييف إجراءات وآليات الرقابة على الصرف الأجنبي بالشكل الذي يدفع المتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب للتعامل مع القنوات الرسمية والعمل على توسيع مكاتب الصرف الأجنبي لإعطاء ديناميكية وعمق في سوق الصرف الأجنبي قصد تثبيط نشاط سوق الصرف الموازي وتعزيز الرقابة على المؤسسات الاقتصادية وترشيد السياسات الاقتصادية وترقية رأس المال البشري.[1]

وقادت الضغوط السياسية التي جاءت بها العولمة إلى تفريغ النظم الوطنية من محتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي، مما عمم الفساد والفوضى الاقتصادية والسياسية والإدارية، وزادت من انتشار الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.[2] وطالما أن الواقع الراهن حسب تعبير مايك فيذر ستون، قد أتى إلينا بحاضر عالمي بلا ماض مشترك، فإن الخطر ماثل في أن تحيل كل المواريث وكل تواريخ الماضي الخاص إلى شيء غير ذي صلة.[3]

والجزائر اليوم وفي إطار إستراتيجيات التنمية المفروضة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والدول الكبرى، ومن خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي والسعي نحو تحرير التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع نشاط القطاع الخاص، فالجزائر كباقي دول العالم الثالث تتبع سياسات تنموية، هدفها الانتماء إلى النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي[4]، لكن دفع دول العالم الثالث إلى الانفتاح على الأسواق العالمية، من دون أن تكون قد توافرت لها مسبقا شروط تجعلها قادرة على الاستفادة من هذا

---

[1] بربري محمد أمين،"**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 293-294.

[2] برهان غليون، "**العولمة وأثرها على المجتمعات العربية**". ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حول: **تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية**، بيروت، 19-20 ديسمبر 2005، ص 2.

[3] مايك فيذرستون، **ثقافة العولمة:القومية والعولمة والحداثة.** (تر:عبد الوهاب علوب)،القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 17.

[4]Charles gore**, « the rise and fall of the Washington consensus as a paradigm for developing countries »**, world development, VOL 82, N°: 5, 2000, p. 793

الانفتاح الاقتصادي، كان هو السبب الرئيسي في فشل التنمية[1]، فسياسات التنمية بفعل الخطاب النيوليبرالي لم تعد تعكس قراءة تاريخية للتنمية، أي بوصفها حركة للمجتمع بأكمله، متموضعة في الزمن أصبحت نقطة الإنطلاق عندها "تقييم الفاعلية" (preformance assessment) بصرف النظر عن الزمان والمكان.[2] جل هذه السياسات تندرج ضمن النظام الاقتصادي، السياسي الليبرالي الغربي، وفي حال استمرار الحكومة الجزائرية في تطوير هذا النوع من السياسات الوطنية الخاصة بالتنمية فإنه ستتحول الجزائر مستقبلا إلى أحد المقاطعات التابعة للقوى الكبرى ولهيمنة سياسات قوى السوق العالمية، على اعتبار ذلك شكل من أشكال الإستعمار والتبعية في زمن العولمة، سيكون له آثار سلبية كبيرة على الفئات الفقيرة في المجتمع. فهدف المصلحة الخاصة ومنطق العولمة خاصة في جانبها الاقتصادي تسعى نحو صناعة الثروة وتحقيق المكاسب الخاصة على حساب الفئات الضعيفة، فنلاحظ أن للعولمة تحديات كبرى على الجزائر، وذلك لأنها ترافقت بانهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة، وتعميق التبعية الاقتصادية ويتزامن مع ذلك تدهور الصناعة الوطنية، وفي ظل هدر الثروة النفطية والسلطة الوطنية بحيث لا يمكنها التحكم بحدودها أو ثرواتها أو مواطنيها من خلال قرارات مستقلة عن الضغوط الخارجية، أيضا محاولة فرض نظام سياسي معين تحت شعارات الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية وحماية حقوق الإنسان.[3]

ثانيا: الرأسمالية و منطق المصلحة الفردية

الرأسمالية لا تستهدف التنمية ولا تطوير المناطق المختلفة حتى تصبح بلدانا "نامية" على نمط الغرب، هذا الشعار هو شعار أيديولوجي بحث لا يمت لواقع آليات الرأسمالية ومنطق توسعها بصلة. فمنطق الرأسمالية القائم على تحقيق أعلى ربح ممكن لصالح رأس المال المهيمن وفي المدى القصير يتطلب ما يتمظهر في تنمية البعض وتخلف البعض الآخر.

---

[1]Henry bruton,**«A reconsideration of import substitution »**. Journal of economic literature, Vol : 36, june 1998, p.929

[2]Charlos gore, op.cit, p.794

[3] عبد العزيز المنصور،"**العولمة والخيارات العربية**". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 571.

فالرأسمالية تنتج الاستقطاب، أي هذا التناقض بين التنمية والتخلف وهي من هذه الزاوية ناجحة تماما.[1]

وإذا كان الخطاب التبشيري الرأسمالي المذكور سابقا قد شكل موضوعا لقرارات ومقاربات تحليلية ونقدية مختلفة المناهج والمرجعيات، بغرض الكشف عن مقاصده ومدلولاته وأسسه وأبعاده الإستمولوجية والفكرية والسوسيو تاريخية، فإن الإشارة المركزة إلى بعض أنماطه الأكثر رواجا وتداولا، وهو ما يمكن تسميته بـ "خطاب النهايات"، المكرس للقول بنهايات متعددة على صعد ومستويات مختلفة، وذلك مثل: "نهاية التاريخ"، و"نهاية الدولة أو السيادة الوطنية"، و"نهاية الجغرافيا"، و"نهاية أيديولوجيا"، و"نهاية الديمقراطية" ... الخ.

ولعل من أهم ما يتأسس عليه خطاب النهايات هذا، هو أن ما حصل من تحول كوني، والمتمثل في تفكك الاتحاد السوفيتي، وما كان يدور في فلكه من دول كالجزائر تشهد الآن بدورها تفككا متواترا في النظم والقيم والمرجعيات والتوجهات، مما أفسح المجال للمعسكر الغربي الرأسمالي كي يتصدر المشهد العالمي مستفردا بالعديد من الشروط ومقومات وإمكانات الغلبة والهيمنة المادية والرمزية، الذي يتخذ الليبرالية قاعدته ومرجعيته الأساسية.[2]

فنحن نعيش وسط تغير هائل، فالرأسمالية باتت حضارة اقتصادية ديناميكية تطويرية تدفع بحضارتنا وقدرات الازدهار الاقتصادية لدينا وعلاقتنا بالبيئة وهويتنا الشخصية نحو اتجاهات متقاربة. ومن أفكار التغير الاقتصادي الهائل الفكرة التي قد تكون أكثرها تأثيرا، تلك التي تقول أن الصناعات والأقاليم تعمل الآن في اقتصاد عالمي، وأن العولمة تشاهد باعتبارها تحولا رأسماليا شاملا له تأثير في كل جوانب الحياة تلغي كل خصوصية مجتمعية[3]، فالذيوع المتسارع الهيمنة لما يدعى بـ "ثقافة السوق الكونية" وهي ثقافة ساهمت في إنتاجها وإعادة إنتاجها وترويجها عولمة اقتصادية شمولية داعمة لتعميم

---

[1] سمير أمين، برهان غليون، **حوار الدولة والدين**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996، ص 26.

[2] سمير أمين، (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 148.

[3] حسن عبد الله بدر، عبد الوهاب حميد رشيد، "**اقتصاد القرن الحادي والعشرين، آفاق اقتصادية، اجتماعية لعالم متغير**". مجلة المستقبل العربي، العدد 371، جانفي 2010 ، ص 12.

العديد من القيم وأساليب الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل وأنماط العيش ونماذج السلوك الفردي والجماعي.[1]

والعولمة جاءت في الوقت الذي كانت تخوض فيه الجزائر صراعا حادا لتحقيق التنمية، وفي مرحلة تفتقر فيها إلى العديد من المقومات لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك أصبحت الجزائر تواجه مشكلة في كيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي.[2] فهذه التحديات قد تؤدي إلى مكاسب إذا تم التغلب عليها، وقد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت الجزائر عن مواجهتها.[3] والواقع الدولي اليوم يظهر أن العولمة القائمة على الأيديولوجيا النيو ليبرالية لم تعد بالفائدة على كل الشعوب، وأن الاندماج الاقتصادي والتداخل البيني الذي أضحى يميز العولمة لم تظهر جليا في كل مناطق العالم، بل أن الأمر يعد محدودا جغرافيا في الدول المتقدمة، وهي التي تتفاعل بقوة مع مسارات العولمة وتستفيد منها بشكل كبير، بينما في الجزائر وخلافا للدول المتقدمة فإن الاقتصاد الوطني مازال يعاني من التخلف متعدد الأبعاد، وذلك ما نتج عنه قلة تفاعلها مع ديناميكية العولمة.[4]

لقد بينا حتى الآن أن النموذج النيوليبرالي الغربي في التنمية في ظل سياسات العولمة يشكل خطرا كبيرا على مستقبل التنمية في الجزائر، والهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري، لذا يبقى دور الدولة في الجزائر وفق هذا السيناريو منحصرا فقط في تشجيع التراكم الخاضع لمنطق الربح الرأسمالي. وهو ما يعني هنا أن عملية تحويل الملاك العمومية مثلا إلى إنتاج داخلي النمو تحيل إلى تسليعها ليس

---

(1) سمير أمين، (وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، مرجع سابق، ص 155.

(2) عبد الوهاب رميدي،"**التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 192.

(3) حشماوي محمد،"**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 261.

(4) ساحل مخلوف، "**إشكالية العلاقة بين الدولة الوطنية والعولمة وآثارها على العلاقات الدولية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 315– 316.

إلا، وهذا ما يدل على أن رأس المال المعولم والمهيمن أصبح سيد الموقف بلا منازع تحت مظلة الديمقراطية التشاركية.[1]

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي

أولا: ضرورة التكيف مع الواقع

إن المشروع المستقبلي المنشود والواقعي في آن واحد بالنسبة للجزائر انطلاقا من هذا السيناريو، هو مشروع تكملة ما بدأت الرأسمالية تحقيقه وتجاوز التناقضات التي تجعل من منطق الرأسمالية عقبة أمام مواصلة مسيرة التقدم. فهو مشروع ينطلق من نقد الرأسمالية من زاوية مستقبلية، وهذا النقد سيخص بالضرورة السمات الأساسية التي أقيمت عليها الرأسمالية، ونعني هنا أولا الاستلاب السلعي، وثانيا الاستقطاب العالمي.

فالمشروع التنموي المستقبلي المنشود والممكن للجزائر هو مشروع قائم على منطق آخر فعلا متحرر من الاستلاب السلعي يتيح للقرار المجتمعي أن يصبح حرا فعلا مما يسمى " قوانين الاقتصاد والسوق"، ويعطي بالتالي مضمونا أغنى للديمقراطية والحرية، كما أنه مشروع قائم على تحقيق المساواة الحقيقية والشاملة بين جميع أفراد الشعب الجزائري.[2] كما أنه لا يمكن بناء مجتمع منتج وديمقراطي حسب طريقة التغيير من القمة إلى القاعدة، يجب أن يبني المجتمع الجزائري بدءا من القاعدة ثم صعودا إلى القمة من خلال إعادة إحياء الثقافة المدنية.[3]

ويمكننا أن نحدد المبادئ العامة التي يرتكز عليها تحليلنا للتحديات والسيناريوهات المستقبلية لسياسات الإصلاح الديمقراطي والتنموي في الجزائر، وهي:[4]

- بناء دولة مؤسسة على التضامن بين أفراد الشعب، لا المنافسة.

---

[1] ريمي هيريرا،"**الأدوار السياسية للفكر الاقتصادي المهيمن**".(تر: أحمد زوبدي)، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، جانفي 2013، ص 119.

[2] سمير أمين، برهان غليون، مرجع سابق، ص 142.

[3] أنطوني جيدنز، **عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا**. (تر: عباس كاظم، حسن ناظم)، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2003، ص 116.

[4] سمير أمين، "**طريق التنمية ذات التوجه الإشتراكي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 430، ديسمبر 2014 ، ص 7.

- بناء دولة مؤسسة على الاعتراف بالصفة غير التجارية للطبيعة والموارد والأراضي الزراعية والمنتجات الثقافية، والمعارف العلمية والتعليم والصحة.
- دعم السياسات التي توثق الرباط بين الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.
- تأكيد استقلالية الوطن.

ومن العناصر الأساسية في عملية الإصلاح في الجزائر، وجود إستراتيجية إنمائية تكون موضوع إجماع والتزام، وتوفر القدرات البيروقراطية القوية، والعمل بالسياسات المناسبة. وينبغي أن تهدف السياسات إلى تيسير التحول عن طريق تحديد العوائق التي تحول دون التغير، وكذلك الحوافز التي تساعد على تحقيقه. وفي هذه العملية من الضروري أن تتخذ المؤسسات والأفراد والمجتمع أهدافا خاصة وأن تحدد استراتيجيات وسياسات لتحقيق هذه الأهداف، ومشاركة الأفراد، وإحساسهم بأن لهم صوتا يسمع، ورأيا يؤخذ به في عملية صنع القرار، ودورا فاعلا في وضع الخطط، عنصر هام، وما من وصفة بسيطة لربط الديمقراطية بالتنمية والنمو والاستمرارية.[1]

إن الدولة الإنمائية الفاعلة في الجزائر هي الدولة المعنية بإطلاق عملية الإصلاح في حياة المواطنين وبرصدها، وبدلا من أن تكون هذه الدولة صديقة للسوق فحسب تكون، صديقة للديمقراطية والتنمية والدولة التي تكون لها برامج اجتماعية مبتكرة وقوية تكون في أحيان كثيرة صديقة للمواطن أيضا وهذا التطور ضروري في الواقع، للانتقال من التركيز على النمو إلى التركيز على التنمية ببعدها المنصف والإنساني.[2]

إن الرأسمالية لا توجد من دون وجود السياسات والاستراتيجيات التي تساندها، وبالتالي لا وجود لقانون عالمي للرأسمالية مستقلا فعلا عن هذه الاستراتيجيات والسياسات. وهذا يعني أيضا أنه لا توجد حتميات في الصيغة التنموية التي يعرفها العالم والتي تتمثل في القطيعة المتزايدة بين الدول الغنية والفقيرة. فهذه القطيعة لا تنبع من قوانين توسع الرأسمالية بوضعها قوانين لا واعية ولا اجتماعية تخضع

---

[1] تقرير التنمية البشرية، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013 ص 68.

[2] نفس المرجع، ص69.

لها رغما عنها المجتمعات، ولكن من استراتيجيات قائمة على اختيارات وطنية يمكن تحليلها والكشف عن أسرارها، وبالتالي إصلاحها واستبدالها بسياسات إيجابية.[1]

وهكذا فالإصلاحات لأجل بناء تنمية متمحورة على الذات بالنسبة للجزائر تفترض ما يمكن التحكم في الشروط الأساسية الخمسة للتراكم، وهي:[2]

- السيطرة محليا على إنتاج قوة العمل، الأمر الذي يقتضي أن تضمن سياسة الدولة تحقيق تنمية زراعية قادرة على إنتاج فائض زراعي بكميات كافية، وأسعار تتماشى مع تحقيق ربحية لرأس المال.
- السيطرة محليا على تركيز الفائض لا مجرد وجود مؤسسات مالية وطنية شكلا، و إنما استقلالية هذه المؤسسات بالنسبة إلى حركة رؤوس الأموال متعددة الجنسية.
- السيطرة محليا على السوق المقتصر واقعيا على الإنتاج المحلي، حتى في حال وجود حماية قوية وكذلك القدرة على المحافظة على التنافسية في السوق العالمي بشكل انتقائي على الأقل.
- السيطرة محليا على الموارد التي يفترض للأجانب ملكيتها الرسمية القدرة على استخدامها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي.

أما البديل الشعبي فيفترض إخضاع السوق للأهداف الاجتماعية والديمقراطية، وخاصة التحقيق الفعلي لأكبر قدر ممكن من المساواة والتنمية البديلة، التي تستطيع أن توفر الحاجات الإنسانية، لا يمكن أن تكتفي بخفض حالة الفقر. وهي تعود بالدرجة الأولى إلى المنطق الذي يوجه توسع الأسواق الرأسمالية، والتنمية البديلة الحقيقية، عليها أن تغير أساليب الحياة في اتجاه التحرير الحقيقي للأفراد ويجب تحديد وتعريف المؤشرات الدالة على التقدم المحرز في هذا الشأن.[3]

وينتعش تراكم رأس المال من خلال تثبيت الأسعار في سوق التبادل انتعاشا ممتازا وسط هياكل مؤسساتية معينة للقانون والملكية الخاصة والعقود وضمان الأموال. وتستطيع الدولة القوية التي تحتكم

---

(1) سمير أمين، برهان غليون، مرجع سابق، ص166.

(2) سمير أمين،"**طريق التنمية ذات التوجه الإشتراكي**". مرجع سابق، ص8.

(3) نفس المرجع، ص ص20- 21.

وسائل السيطرة على العنف والفساد أن تضمن إطارا مؤسساتيا ديمقراطيا وتدعمه بترتيبات دستورية تحمي حقوق المواطنين وتضمن حاجاتهم.[1]

ثانيا: الشراكة المجتمعية الفاعلة

يتطلب التحول من خلال التنمية أن يشعر المواطنون بأنهم معنيون بتحقيق أهداف المجتمع بأسره فيظهر كل فرد منهم الاحترام للآخرين والتعاطف معهم، ويلتزم ببناء مجتمع متماسك. ولذلك، لابد من أن تدرك كل من الدولة والمواطن الجزائري أن التنمية لا تتوقف عند بناء إمكانات الأفراد، فهذه الإمكانات هي في الواقع جزء لا يتجزأ من نظام اجتماعي واسع، لا يستقيم إلا ببناء كفاءات المجتمع بأسره.[2]

وهكذا تؤكد الحاجة إلى نظم فعالة للحماية الاجتماعية تساعد الأفراد والجماعات على التحكم بالمخاطر التي تهدد رفاههم. وقد ساهمت العولمة في تفكيك بعض جوانب الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وخاصة في الأنظمة التي تعتمد على التغطية الشاملة والإنفاق الحكومي الكبير كالجزائر. وفي الوقت نفسه ازدادت الحاجة إلى الحماية الاجتماعية، إذ تتوالى التقلبات في النشاط الاقتصادي وتتكرر. وهكذا تصبح أهمية السياسات الاجتماعية في دفع عجلة التنمية في موازاة أهمية السياسات الاقتصادية وفي الواقع يكاد يكون من الصعب جدا فصل السياسات الاجتماعية عن السياسات الاقتصادية لأنها تستخدم الأدوات نفسها وتلتقي على الأهداف ذاتها.[3]

ويقع النقاش حول الدولة ودورها في صلب الحديث حول البديل المطلوب لتحقيق التنمية. فيتطلب تحقيق هذا الهدف أولا، أن تستعيد الجزائر سيادتها ومساحة الاستقلالية التي تحتاج إليها في ميدان بلورة وتنفيذ السياسة الاقتصادية، وأن تواجه ضغوط البلدان الغربية والمؤسسات الدولية التي تريد حرمانها الأدوات التي تحمي بها مشروعها التنموي ومستقبلها. ويتطلب ثانيا، أن تضع نصب أعينها تحقيق التنمية بوصفها "تصنيعا متأخرا". وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق من دون سياسة تمويل وسياسة تجارية وسياسة تكنولوجية، لا يمكن تصورها من دون حضور قوي للدولة في قلب هذه السياسات. ويتطلب ثالثا

---

(1) ديفيد هارفي، **الإمبريالية الجديدة**.(تر: وليد شحادة)، بيروت، شركة الحوار الثقافي، 2004، ص95.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص86.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

أن تستعيد الزراعة مكانة عند المسؤولين، بل إن خصوصية الزراعة كقطاع إنتاج تجعل لزاما على الدولة عدم تركه تحت رحمة قوى السوق وحرية التبادل.

وقد اختصر هنري بريتون كل هذا بمفهوم "تعلم الدولة" (Governnent Learning) الذي ينبغي أن ينطوي عليه مفهوم التنمية، وجعله بديلا عن مفهوم دورات "الحد الأدنى" الذي حملت النيوليبرالية لواءه.[1]

لكن يبقى ما يضع الفرق بين الدول ذات المستوى الاقتصادي المتقارب عند تنفيذ برامج وسياسات معينة لا يتوقف على التخطيط الجيد ومراعاة مدى ملاءمة هذه السياسات وتوافر الأموال اللازمة لتنفيذها فحسب، وإنما يعتمد إلى حد بعيد على جودة مؤسساتها وكفاءة أجهزتها الحكومية المكلفة بتنفيذ هذه السياسات. هذا ينطبق على سياسات التحرير والاندماج التي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية مثل تعزيز النمو الاقتصادي والخفض من مستوى الفقر، لكن هذا مرتبط بقدرة هذه الأجهزة في الجزائر على الفهم الدقيق للواقع الاقتصادي وتنفيذ السياسات الاقتصادية بالدقة المطلوبة التي تسمح بالتقليل من سلبيات الانضمام الاقتصادي العالمي والاستفادة من إيجابياته بأكبر قدر ممكن.[2]

وتحمل الشروط الخاصة بالسيناريو الإصلاحي تحديدا خاص للنخبة السياسية ويحمل مشروعا طموحا لدفع المجتمع في طريق التنمية، كما أنها تفسح مجالا واسعا لممارسة الديمقراطية وكأساس لإطلاق طاقات التحديد والإبداع، مع التأكيد على حرية وسائل الإعلام وتوظيفها كآليات تصبح داخل النظام، مع إتاحة فرصة مشاركة أكبر لمختلف جماعات المجتمع المدني، فضلا عن التفاعل الإيجابي مع أهم مظاهر العولمة.

فتعتبر الفترة التي نعيشها الآن هي فترة انتقالية تشهد تحولات كبرى في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى المستويات الإقليمية والدولية والمحلية. وقد يتم الإصلاح تحت

---

[1] ألبر داغر،"**ضد النيو–ليبرالية: خلفية نظرية ل اقتصاد اليوم التالي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أفريل 2014، ص113.

[2] بوبكر صابة، ناجي بن حسن،"**الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الحتمية والتريث: إشارة إلى حالة الجزائر**". مجلة المستقبل العربي، ص 49.

تأثيرات داخلية أو مزيج من التأثيرات الداخلية والخارجية التي لابد من تكيف النظام معها حتى يحقق توازنه.[1]

إن الشعب الجزائري اليوم، يعيش فترة الاعتراف المتزايد بأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي اقتصادي عميق. لذلك فان الإطار الزمني لدراسة أبعاد التنمية يجب أن يتسع لأفق زمني يتجاوز كثيرا المدى المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي الدارج، وفي مثل هذا النوع من الدراسات المستقبلية يجب التركيز على تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي الاقتصادي، لكل من المستويين الإقليمي والعالمي، وفي إطار فلسفة متكاملة للأنساق الكلية تبنى على مجمل خبرة التنمية في العالم الثالث. ويكثر الحديث عن هذا التفاعل في فكر التنمية، ذلك أن نتائج التفاعل وما يصحبها من آثار ارتدادية تعتبر بمثابة افتراضات للانطلاق من نقطة زمنية إلى أخرى. ويحتمل هذا الانطلاق دائما التفرع على واحد من عدة مسارات وخيارات. ويعني هذا ضرورة التعبير عن ديناميات تداعي الأحداث والمقدرة على التخيل وهو ما يتيح لمنهجية الاستشراف فرصة حقيقية للتعبير عن العوامل غير الاقتصادية وغير الخاضعة للقياس التي تعمل كمحددات للتنمية وكسياسات اجتماعية تلزم لرسم المسار التنموي.[2]

وهذا يعني أن التغيير هو فاعلية حضارية تشارك فيها كل القطاعات المنتجة وكل القوى الفاعلة في الفضاء الاجتماعي للجزائر. وهذا بدوره يطرح إشكالية كيفية تشكيل القوة بوجوهها الثلاثة: المعرفة، الثروة، والسلطة. ومن هنا فإن المثقف المعني بمسألة النهوض والتقدم والتنمية في الجزائر، يكون له دور بارز وحاسم في عملية الإصلاح ببعده السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.[3]

إن التحدي الأكبر في صنع المستقبل ليس التنبؤ به، وإن ما يحدث هو ليس مستقبلا واحد فقط والتحدي الوحيد هو محاولة التنبؤ بأي واحد من المستقبلات العديدة سيكون مناسبا بالفعل. بل إن هذا هو محاولة تصور المستقبل الممكن، المستقبل الذي يمكننا أن نصنعه. وهناك بعض الظروف المحددة التي

---

[1] ليلى فيلالي،"**العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر: دراسة استشرافية**". رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013، ص ص 572- 573.

[2] خير الدين حسيب (وآخرون)، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص81.

[3] علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000،ص ص19-20.

ينبغي أن نفهمها، مثل ما سيحدث لأنماط الحياة والتقنية والتشريعات وما إلى ذلك. تلك هي نهايات الميدان، ولكنه ميدان واسع. وأي شيء نخططه في هذا الميدان هو نتاج تصوراتنا الخاصة لذلك.[1]

ومنه فإن، إنماء الجزائر هو مشروع تطور حضاري مستقبلي كلي ووصفه الشائع بأنه مشروع نمو اقتصادي هو وصف خاطئ ونعت قاصر. فالنمو الاقتصادي هو تقدم كلي والتغيير المنشود في الجزائر هو تغيير نوعي بمقدار ما هو تغيير كمي.[2]

إن الأولى بنا أن لا نبني نموذجا مستقبليا لإنماء الجزائر لتقليد أي نموذج من نماذج العالم المتقدم بل أن نصنع "النموذج المضاد" لجميع النماذج القائمة، ومراجعة التاريخ الإنمائي الإنساني تدلنا على أن نماذج التقدم كانت "النماذج المضادة" لا النماذج المحاكية. ولذلك يتوجب على الجزائر أن تفتح طريقها الخاص للتقدم وأن تتفادى التقليد الذي يستهويها بدون أن يؤدي بها إلى تحقيق ما ستنشد من تقدم.

ويملي علينا هذا التصور التصحيحي لحقيقة مشكلة التقدم والإنماء في الجزائر أن لا نتفادى منهجية النمذجة بل أن نطبقها تطبيقا إبداعيا يتلاءم مع اختلاف الأحوال والأزمات والأهداف والوسائل ومراعاة خصوصية المجتمع الجزائري.[3]

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي

أولا: مدى توفر عوامل الثورة

يتمتع الإنسان بإرادة حرة وحرية الاختيار التي تمكنه من تفسير المسار السببي، لكن التغيير في الحالة الاجتماعية عملية معقدة وبطيئة تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، لأن عملية الوصول السلطة وتغيير البناء الاقتصادي الاجتماعي القائم في المجتمع وإقامة علاقات اجتماعية جديدة، ومن ثم يحدث الصراع

---

[1] ألفن توفلر، (وآخرون)، **إعادة التفكير في المستقبل**. ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص104.

[2] حسن صعب، **المقاربة المستقبلية للإنماء العربي**. بيروت: دار العلم للملايين، 1979، ص11.

[3] مرجع سابق، ص ص11-12.

في المجتمع بمختلف أشكاله جراء وجود تناقض اجتماعي- سياسي أو عقائدي بين السلطة القائمة ومختلف التيارات السياسية في الدولة وجماعات المعارضة والمتظرفين والمهمشين...إلخ.[1]

ونتيجة لتربط المال بالسلطة في الجزائر، وتركز الثروات الخاصة والنفوذ السياسي في فئة صغيرة من الأفراد بات الشقاق والتصادم على المستوى السياسي والمجتمعي يقابله تشابك وتمركز في النفوذ السياسي- الاقتصادي. بالإضافة إلى نشاط المنظمات الإرهابية وشبكات المافيا ودورها في تأزم الوضع، مما يهدد بإمكانية حدوث ثورة في الجزائر كما حدث في باقي الدول العربية، لأن عمق أوجه الخلل المزمنة في الجزائر وتجذّرها ومصيرية المتغيرات المترابطة بها، تفرض احتمالية حدوث الثورة.[2]

وتمثل حالة الانسداد التي تعاني منها الجزائر كغيرها من الدول العربية المتمثلة في العجز عن حسم التعامل مع التراث، من خلال بلورة منظور جديد لتأويل التراث العربي الإسلامي، يقوم على العقلانية والانفتاح على الفلسفة العربية و الغربية على أن المراد من مفهوم التراث هنا هو كل إنتاج الفقهاء والمفكرين والفلاسفة المسلمين، وهنا مكمن الإشكالية المركزي،[3] فقد أصبح الدين وسيلة للوصول إلى السلطة وتعبئة الجماهير وغطاء لنشاط المنظمات الإرهابية، كما يظهر بوضح دور الدولة كمجسد للكفاح الوطني وكقوة بارزة، مما قد يحدث ثورة داخلية في الجزائر قصد تحديث وعصرنه المجتمع السياسي، وتأسيس الاندماج بين الرمزية والواقع. وإذا رجعنا إلى الخلفية الدينية والعرقية والاجتماعية والإيديولوجية ونمط الاستعمار الذي خضعت له الجزائر سوف نلمس بجلاء دور هذه المتغيرات في مستقبل المشهد السياسي والاقتصادي- الاجتماعي في الجزائري مما أفرز اختلالات خطيرة في المجتمع الجزائري فتح المجال للتشرذم والتشتت والعنف الذي يهدد مستقبل مسار التطور. [4]

ويمكن إضافة عوامل أخرى تهدد بالثورة في الجزائري نذكر منها، اصطدام الفئات المحبطة من الشباب بواقع تفشي الفساد المعمم، وبتخلف النظام السياسي وتسلطه احتلال الاستثمار مواقع المسؤولية

---

[1] عبادة كحيلة، **الثورة والتغيير في الوطن العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2014، ص ص 14-16.

[2] عمر الشهابي (و آخرون)، **الثابت والمتحول** 2016. مركز الخليج لسياسات التنمية، 2016، ص ص 10- 11 .

[3] عبد السلام رزاق،" **دور الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ** "، مركز الجزيرة للدراسات، 10 ديسمبر 2013، ص5. http://studies.aljazeera.net

[4] أحمد الداسر،"**التحول الديمغرافي في الدول المغرب العربي**"، جانفي 2016، ص ص 2-4.
http:// studies.aljazeera.net

في الدولة لصالح المنفعة الخاصة بفئات اجتماعية ضيقة، مما أدى إلى تعاظم القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، وإن لم تبادر في ذلك مثل أصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص من تجار ومستثمرين صغار، وحتى بعض الصناعيين والمصرفيين الذين تضرروا من الضيق القاعدة الاجتماعية للنظام، فالتحقوا أو أيدوا التحركات الشعبية التي بادر إليها الشباب، ناهيك عن فئات اجتماعية متضررة أصلا مثل العمال ذوي الدخل التدني والعاملين في الاقتصادي الموسمي وصولا إلى العاطلين عن العمل، مما سمح باتساع القاعدة الاجتماعية لا احتمالية حدوث الثورة في الجزائر. وبرز أيضا عامل جديد له علاقة بتأثير الثورة المعلوماتية وانفتاح وسائل الاتصال على توفير معرفة واسعة بالعالم وبالقيم الإنسانية، أدى إلى تغيير الثقافة السياسية عند فئات واسعة من الشباب المتعلم لتصير ثقافة واقعية غير شعبوية وغير إيديولوجية تتبنى مطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.[1]

ثانيا: امتداد الموجة الثورية من دول الجوار

تمتد الحرب الالكترونية ضمن حروب الجيل الرابع إلى الجزائر كغيرها من الدول، التي تستخدم فيها الشبكات المتاحة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وعسكرية) الإقناع صانعي القرار السياسي بأن أهدافهم الإستراتيجية غير قابلة للتحقيق أو مكلفة، وهي لا تستهدف أساسا الانتصار عبر هزيمة القوات المسلحة، ولكن مهاجمة عقول ضاع القرار وتحطيم الإرادة السياسة للحكام، ومن جهة ثانية محاولة تجنيد أكبر عدد من الشعب ضمن صفوف هذه المنظمات الثورية عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وهنا يكون العمل العسكري محميا بقوة إعلامية رقمية لا تقل أهمية عن العمل العسكري نفسه. [2]

كما يمكن الحديث عن احتمالية امتداد الموجة الثورية من الدول المجاورة ترتبط بأسباب أعمق من مجرد البعد السياسي. ولا يمكن إرجاع هذا الامتداد على العامل اللغوي وحده، ففي مجال الثورات لا وجود للعدو اقتداء بالمثل سوى حينما تكون التربة مهيأة، ولا بد من توفر قابلية للثورة وتنوع النظم السياسية في المنطقة العربية يقود منطقيا إلى التساؤل عن وجود عوامل اجتماعية اقتصادية كامنة من شأنها أن تشكل الأرضية المشتركة للموجة الثورية في المنطقة العربية. مما ينبئ بحدوث تغييرات جذرية في المستقبل

---

[1] حسن كرّيم،"**الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية**"، في:**الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد**. بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2015، ص ص 15-16.

[2] محمد الراجي،"**الحرب الالكترونية لعاصفة الحزم وصراع القيم والرموز**"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ماي 2016. http://studies,aljazeera.net

والتي ستقود على أقل تقدير إلى مشاهد أخرى من الثورة والثورة المضادة، وذلك على مدى فترة طويلة.[1] والمجتمع الجزائري مازال في مرحلة تحول كبير كغيره من الدول العربية، فهو مازال يبحث عن شكله السياسي القومي، وعن نظامه الاقتصادي- الاجتماعي، والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها منذ الاستقلال بما في ذلك ثورات وانقلابات وانتفاضات، ومن أفكار وأيديولوجيات ومذاهب، ومواجهات مصيرية بين السلطة والمعارضة، كلها جزء من عملية تحول تاريخي عميق في مقابل تحدي مواجهة التبعية واستكمال مقومات الاستقلال الوطني داخليا وخارجيا مع تحدي التجديد واقتحام سبل العصر الحديث دون فقدان الهوية الثقافية، والذاتية الحضارية للأمة.[2] وظاهرة التغيير السياسي في الجزائر تتأثر وتعكس في حركتها مختلف مظاهر الواقع الاجتماعي، فهي تمتلك ذاتيتها المتميزة وتمارس تأثيرا في هذا الواقع، وغالبا ما يتأثر أي نظام سياسي بالنظم السياسة الإقليمية وامتداد الحركات السياسة عير الحدود القومية وتأثير نشاط الجماعات السياسية الإقليمية وامتداد الحركات السياسية كأحد نتائج الثورة الاتصالية التي جاءت بها العولمة واختزال الحدود الفاصلة بين الدول، الأمر الذي يجعل من الصعب على الجزائر السيطرة على التأثير البيئة المحيطة سواء كانت إقليمية أم دولية. [3]

في ظل التطرف الأيديولوجي يتم تفسير كل حدث، مهما كان بسيطا أو محدودا، تبعا لمعاييره الذاتية وما يتوافق ومصالح جماعاتهم بصرف النظر عن عقلانية هذا التفسير أو صحته المنطقية. وتشكل الدعاية أكثر ما يميز صور التغيير الأيدلوجي في الميادين العربية، مما يمثل أحد أبرز أسباب التصدع الاجتماعي في البلدان العربية، ومؤدى هذا الأمر أن النمو الإيديولوجي يأتي على قاعدة أزمة الهوية التي تعاني منها الجزائر، وسعي كل منها إلى إنشاء ما يناسبها من أفكار وشعارات. [4]

إن قيام الحراك الثوري قد يحدث فجأة، ولكن هذا لا يعني أن الثوار قد أمضوا مرحلة طويلة في تنظيم صفوفهم. وبعد اتخاذ أمريكا قرار لمساندة الثورة المضادة التي تقودها السعودية من أجل الإبقاء

---

[1] جلبير الأشقر،**الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية.** (تر: عمر الشافعي)، بيروت: دار الساقي، 2013، ص ص 15- 16.

[2] على الدين هلال، جميل مطر،**النظام الإقليمي العربي: دارسة في العلاقات السياسة العربية.** ط5، بيروت: دار الساقي، 2014، ص 4.

[3] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسة العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**.القاهرة: (د.د.ن)، 2012، ص 14.

[4] محمود حيدر (وآخرون)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو- إستراتيجية للحراك العربي.** بيروت الحضارة التنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص ص32- 33 .

على الوضع الراهن، فإن أي موقف يدعم الحرية والتعددية كان يهتز تحت ضغط القوى الأكثر رجعية من خلال اعتبار فوز الإسلاميين في العملية الديمقراطية هو ضربة حظ فرصتها الظروف. واستعمال الأنظمة العلمانية في الدول العربية الجماعات السياسية الإسلامية كوسيلة لتشتيت الغضب الشعبي إزاء تحالف هذه الأنظمة مع الغرب، وهنا انقسمت التيارات الإسلامية بين المتظرفين والمعتدلين، مما زاد حدة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين المتطرفين والإسلاميين المعتدلين. [1]

وقد يولد اضطرب الأمن من وجود حاجات يصعب تحقيقها تحقيقا مشروعاً أو إنسانيا، فتميل إلى التحقق من طرق غير مشروعة، ومنه عند التفكير في الأمن احتمالية تجنبها لوقوع الثورة في الجزائر، لا بد من التفكير في البنية التحتية للأمن، أي فيما يؤسسه. ومن الضرورة القول أن هذه البنية التحتية ليست أمنية، أو ليست جهاز الأمن وأدواته وتشريعاته، وإنما هي في المقام الأول اقتصادية واجتماعية وسياسية. والأمن الحقيقي الضامن لعدم حدوث ثورة في الجزائر، هو عدم استخدام أدوات الأمن، لأن أمن المجتمع بما هو إشباع للحاجات، أي بما هو أمن اقتصادي وغذائي اجتماعي، فمن دول تنمية وتوزيع عادل للثروة، ومن دون تأمين لحقوق الفئات الأقل دخلا ولحقوق الموجودين على هامش الاقتصاد والإنتاج، لن يكون في وسع الأمن بأسلوبه التقليدي أن يمنع الثورة، فقد ينتشر الرعب وينتقي ضحايا له، ولن يمنع الكثيرين من ركوب موجات العنف والإرهاب، بل هو قد يضيف سببا جديدا إلى ترسانة المبررات التي يسوقها الداعون إلى العنف وشرعيته.[2] والتيارات الداعية إلى الثورة كعملية لتغيير جذري للنظام الاجتماعي- الاقتصادي وليس للنظام السياسي فحسب، بل بناء نظام جديد في إطار حركة تراكمية للأمام، والسير بالمجتمع نحو نظام سياسي واجتماعي اقتصادي أكثر تقدما من سابقه.[3]

---

[1] جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي**. (تر: شيماء عبد الحكيم طه)، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013، ص ص 17-18.

[2] عبد الإله بلقريز، **الدولة المجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص ص 97-98.

[3] عبد الإله بلقزير، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**. بيروت: منتدى المعارف، 2012، ص 20.

خلاصة الفصل:

في الأخير نخلص، إلى أنه يجب على الجزائر أن تركز في سياساتها للأعوام القادمة على جملة أولويات رئيسة إذا أرادت الاستمرار في تحقيق مكاسب حقيقية في مجال التنمية، تتمثل أساسا في تحقيق المساواة، فالمساواة والعدالة الاجتماعية لها قيمة معنوية كبيرة، وأيضا ضرورة أساسية لتوسيع الإمكانات. فمن الصعب ضمان استمرار التقدم في التنمية في ظل استمرار انعدام المساواة. إضافة إلى توسيع المشاركة في المداولات السياسية وصناعة القرار والمطالبة بالمساءلة، وإفساح المجال للمناقشات العامة المفتوحة للجميع. ففي ظل ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الاقتصاد، قد يؤدي تقييد فرص المشاركة السياسية إلى تأجيج الاضطرابات الأهلية. وفي إفساح المجال للمشاركة السياسية، ومساءلة الحكومة عن تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، ضمانة للحريات البشرية ولاستدامة التنمية الإنسانية. والجدير بالذكر أن المشاركة السياسية الفاعلة من الفئات المحرومة نسبيا هي مصدر دعم أساسي لتحقيق تغيير في السياسات الحاضنة للتنمية الإنسانية المستدامة. كما أنه في إمكان بناء قاعدة صلبة يقف عليها مشروع الاستثمار الاجتماعي أن يفرز إنسانا فاعلا وقادرا على الإبداع والابتكار والإنتاج، مما يسمح للقيادة الحكيمة بتوجيه اهتماماتها إلى أمور المستقبل، لأن مستقبل الانجازات محكوم باستمراريتها.

الخاتمة

يظهر مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة كأحد المواضيع المطروحة بكثرة في الأدبيات الاقتصادية الجديدة للتنمية، ليترجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة الترابط الموجود بين الإنسان والبيئة والنمو الاقتصادي، فهذه المقاربة تشمل كل المعتقدات التي تنمّي وتطور تشغيل واستخدام القدرات البشرية من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وهي تعتبر النمو الاقتصادي أساسيا، ولكنها تؤكد الحاجة لإيلاء اهتمام لنوعيته وتوزيعه، وتحلل علاقته برفاهية الناس، أي إعادة تعريف النمو الاقتصادي ليعني الرفاهية البشرية، وليس مجرد زيادة في الإنتاج والاستهلاك. وفي إطار فهم العمليات الاقتصادية والاجتماعية فأبعاد الترابط بين البعدين تظهر واضحة من خلال العلاقة بين تراكم رأس المال، وتوسيع القدرة البشرية. كما أنها تعالج الخيارات القابلة للاستدامة من جيل إلى جيل.

ومن خلال هذه الدراسة، وانطلاقا من الفرضية الأولى والثانية المطروحة سابقا، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن التنمية الإنسانية المستدامة تسعى إلى تعزيز وتدعيم فعالية الفرد الحالية والمستقبلية والعمل على تغيير سلوكات الأفراد بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التنموية، لأن الغرض من التنمية هو توسيع جميع خيارات الناس، ليس الدخل فقط. ومن ثمة يركز مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة على المجتمع بأكمله وليس الاقتصاد فقط كون التنمية معنية بتوسيع القدرات البشرية من خلال الاستثمار في الإنسان، وبتأمين الاستخدام الكامل لهذه القدرة من خلال إطار تمكين هذا الأخير الذي يتمثل في تشجيع الأفراد والجماعات على اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم والمساهمة في صياغة مستقبلهم.

- أن منظور التنمية الإنسانية المستدامة يعني أن يكون الناس قادرين على المشاركة بكفاءة في صناعة القرارات المؤثرة عليهم، بمعنى آخر أنه لا يكفي أن يعرفوا ما تفعله حكوماتهم من أجلهم، بل لابد أن يكون بمقدورهم وضع السياسات والتأثير على تطور السياسات التي يضعها الحكام وهذا يؤكد ضرورة ضمان القدرة على المشاركة في صناعة القرارات على كافة المستويات ومن خلال قنوات مختلفة.

- تؤكد مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة على ضرورة الاعتراف بدور القيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة التي يمكن أن تؤثر في الحريات التي يتمتع بها الناس ولديهم كل الحق في إثرائها. وأن

ممارسة الحرية تجري في إطار القيم، ولكن القيم بدورها تتأثر بالمناقشات العامة والتفاعلات الاجتماعية التي تتأثر هي الأخرى بحرية المشاركة، لذلك نجد أن نهج التنمية الإنسانية المستدامة يمثل بناء منسجم يحتوي على متطلبات التنمية الإنسانية مع حيوية إدامتها.

كما نلاحظ من هذه الدراسة أن علم التنمية تطور بتشكيل نماذج إرشادية وتعميمات مقارنة تدمج خبرة المجموعات الديناميكية من المجتمعات بصفة خاصة في النظام العالمي، وفي السنوات الأخيرة انتقلت دراسات التنمية إلى الدول العربية كالجزائر لتعيد النظر في مفاهيم تحقيق التنمية، وفي هذا السياق يظهر ما جاء في الفرضية الثالثة من خلال تأكيد ثلاثة عوامل:

- تطور الدولة لم يكن نتيجة للتمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة، بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقا من الظروف والفرص المحلية، سياسات هي وليدة الإقناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية والانفتاح على التجارة والابتكار.

- لتحقيق التقدم في المستقبل، سيكون على صانعي السياسات توجيه الاهتمام اللازم لقضايا المساواة والاستماع إلى صوت الجميع، والمساءلة ومعالجة المخاطر البيئية، ومواكبة التغيرات الديمغرافية. فهناك دور مهم تقوم به مجموعات المجتمع المدني من المنظمات الأهلية إلى المجموعات النسائية إلى شبكات المنظمات اللاحكومية في المساعدة على تحقيق التقدم نحو أهداف التنمية.

- كل هذه الأهداف تتطلب دولة قادرة وفعالة تستطيع الوفاء بالتزامات التنمية التي قطعتها، كما تتطلب تعبئة شعبية لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها.وتستلزم هذه التعبئة الشعبية ثقافة سياسية تشاركيه مفتوحة. وتضع الإصلاحات السياسية، شأنها شأن لامركزية الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية لصنع القرار في موقع أكثر قربا من الشعب وتعزز الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف، ويمكن أن تقود إلى خدمات حكومية تستجيب بسرعة أكبر لحاجات الناس وتحارب الفساد.

ومنه فقد أحدثت مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة تغييرا شاملا في توجه التنمية ومضمونها وآلياتها. وقد اتخذت آثار هذا التغيير أبعادا واسعة ومتنوعة، بعضها قد أدرك مداه، وبعضها مازال يتحداه، والإنسان قد عاد إلى المركز بعد عقود طويلة من التيه في المفاهيم التي حجبت الرؤية عن جوهر

هدف التنمية، وبذلك أعيد الاقتصاد إلى وضعه كعلم الإجتماع والبيئة وغيرها، ثم إن المفهوم قد أدرك موقعه على صعيد الإهتمام العام، ولدى أصحاب القرار معا.

ومن هذا المنطلق، فإن الإستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة، وأن يكون ذلك التحول مصحوبا بالإهتمام بالبناءات السياسية والإجتماعية التي يمكن أن تكون أكثر دعما للإستدامة.

لذلك فإنه ليس بمقدور المشاريع الإنمائية في الجزائر أن تستهلك إستراتيجية الإستثمار المركب إلا بمزج الإستثمار الاجتماعي والإستثمار المالي، في سبيل تصميم إنسان فاعل وتحقيق ادخار أعلى. وليس المقصود بهذا الإستثمار كل ما يتعلق بالقوى المادية فحسب كما هو شائع في الأدبيات الاقتصادية، وإنما المقصود أيضا إقامة التوازن بين القوى البشرية والقوى الاقتصادية، بين الثقل الإبداعي والثقل الإنتاجي فالتنمية الاقتصادية في غياب الإستثمار المركب تأتي غالبا مشوهة، ويتجه التحديث في غيابها أيضا نحو التغريب. ومن هنا يمكن لنا أن نصل إلى تحديد جملة نقاط أساسية انطلاقا من الرؤية المذكورة سابقا من خلال ما جاء في الفرضية الرابعة و الخامسة للدراسة:

- أن الاستثمار المركب هو الذي يدفع بالتنمية الاقتصادية نحو تحقيق إنجازات ضخمة معتمدة على الذات، وهو يضمن أيضا تحقيق إنجازات الإستمرار الناتجة من دفع عجلة التغيير والاستمرار في الاتجاه الإنمائي الصحيح، وبمعنى آخر، أن الاستثمار المركب يشكل صمام الأمان أمام موجات التبعية والتخلف والاغتراب. وتتفاعل في ظل الإستثمار المالي، الذي هو حصيلة ديناميكية الإستثمار الاجتماعي، جميع مؤشرات الطموح والتحديات والإنجازات والاستثمار جنبا إلى جنب مع عوامل الإستثمار الاجتماعي من رمز وطني، وقيادة ديمقراطية وإنسان فاعل، بحيث تتلاحم عوامل الإستثمار المالي مع دخول وادخارات ومكافآت وحوافز، وفي إمكان هذا كله أن يعزز التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر.

- أن المواطن الجزائري سيكون عاجزا عن التطلع إلى أفق المستقبل، إذا اصطدم بقيادة لا تستجيب لطموحاته وتطلعاته التنموية، فالقيادة الديمقراطية المبنية على أساس حقوق الإنسان والمواطنة والتعددية السياسية، والمشاركة في صنع القرار، تدرك للوهلة الأولى أن مستقبلها رهن بمستقبل

شعبها، وأن استمرارها في تحقيق أهدافها وأجندتها متوقف على تحقيق المواطن لإنجازاته المادية والمعنوية، فكلما كان الفرد الجزائري مطمئنا لمستقبله ومستقبل الأجيال القادمة، كانت القيادة وبفضل ما تمتلكه من حكمانية قادرة على توجيهه توجيها ثقافيا وتربويا وأخلاقيا سليما. وهذا بدوره يجلب أسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويبعد الإرهاب والعنف والإصطدام ويعمق الولاء، ويعزز الإنتماء.

- تستهدف استراتيجيات السياسة العامة من وجهة نظر التنمية الإنسانية المستدامة تحقيق ثلاثة أهداف مركزية، وهي تخفيض الفقر، وخلق العمالة، وتحقيق الإندماج الاجتماعي. وضمان تحقيق هذه الأهداف يستوجب بالضرورة سياسة عامة هادفة وفاعلة، فالربط بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الجزائر لا يأتي تلقائيا،وهذا أمر يستدعي تدخلا فاعلا للسياسة العامة لتعميق التفاعل بينهما،و أفضل طريقة لتعزيز التنمية البشرية في الجزائر هي زيادة الدخل القومي وتأكيد الربط الوثيق بين النمو الاقتصادي والرفاهية البشرية للجميع، من خلال آليات الديمقراطية التشاركية.

- أن مستقبل الولاء والانتماء متعلق بحاضر الإنجازات التنموية، ومدى تدريب الفرد على الإستمرار في العطاء، من منطلق واجب الفرد تجاه مجتمعه. وكذلك من حقوق المواطن الجزائري على قياداته وحكامه المساعدة على تحقيق الإنجازات التنموية وتلبية حاجاته، وهذا يجعل الولاء لهذه القيادة هادفا وكذلك بإعادة النظر في الزاوية التاريخية التي كان ينظر من خلالها المواطن الجزائري إلى القيادة السياسية التي تفتقد الديمقراطية والحكمانية في التعامل مع شرائح المجتمع وما يتعلق بطموحاتهم التنموية فإعادة بناء منطق الحكم الديمقراطي التشاركي في الجزائر قد يكون كافيا لتحويل وجهة التخلف التي يعاني منها المواطن الجزائري الذي كانت تفرضه عوامل مثل تهميش القيادة السياسية لهذا الإنسان و إعاقته عن تحقيق إنجازاته المستقبلية وتلبية حاجاته، فالعناية التي توليها القيادة السياسية لهذا الإنسان الفاعل، واعتباره محور العملية التنموية، ستترجم لا محالة إلى إنجازات التنمية الإنسانية المستدامة.

- يتمثل التحدي المطروح على كل من الحكومة الجزائرية والشعب، في زيادة التفاعلات السلسة والمنتجة والتقليل من التفاعلات المحيطة، أي بمعنى آخر المضي قدما باتجاه الحكم الديمقراطي

التشاركي. والهدف من هذا النمط من الحكم هو زيادة الرفاه لأعلى حد ممكن والذي يختصر بعبارة: التنمية الإنسانية المستدامة، عبر الترويج لنمو اقتصادي قوي وتلبية الحاجات المادية الأساسية وحماية الحقوق الأساسية مثل الحرية وتوسيع الفرص وحرية الخيار.

- بما أن ممارسة الحكم الديمقراطي تدور بصفة عامة حول ممارسة السلطة باسم جمهور من الناخبين بما فيها انتقاء الأشخاص الذين يمارسونها واستبدالهم عند الضرورة. والحكومة والشعب هما عبارتان شاملتان ترمزان إلى مجموعة من الأفراد والمؤسسات. وإذا كانت إدارة الحكم تعني ممارسة السلطة باسم الشعب، فإن الحكم الديمقراطي التشاركي يعني أيضا ممارسة السلطة لكن بأساليب تحترم الحقوق والحاجات لجميع المقيمين ضمن حدود الدولة الجزائرية. ويحتاج الحكم الديمقراطي التشاركي إلى مؤسسات قوية وآليات فعالة لأجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر.

- تعتبر التنمية فرع معرفي متكامل لأنه يتعامل مع مجالات متعددة من النشاط الإنساني- مجالات اقتصادية وثقافية وسياسية و بيئية- في سياق فهم أنماط مختلفة من الرفاه وتأويلها وتحليلها. وطوّر الفرع المعرفي للتنمية بمنظورها الجديد اهتماما أكبر بما هو سياسي وثقافي وبيئي في مقابل ما هو اقتصادي محض، وتحول النزعة الوضعية إلى مجموعة واسعة من نظريات المعرفة والمناهج بما في ذلك المقاربات الراديكالية وتحليل الخطاب، وتحول التركيز على الدولة القومية جزئيا نحو الشبكات.

- في الأوساط الأكاديمية، وعلى مدى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، توسع النقاش على حد كبير حول ماهية التنمية أو كيف يجب أن تكون. وانتقدت بشدة السرديات الكبرى والنظريات التي اعتنقت في حقب التحديث والليبرالية الجديدة. ونتيجة لتأثرها بما بعد الحداثة منحت قضايا التنمية وحلولها المرتكزة على آراء مشاركة امتيازا في بعض الدوائر، وصل البعض إلى مساءلة مفهوم التنمية نفسه، قائلين بأنها تشكل جزءا من خطاب الامبريالية الجديدة للغرب، فترى المدرسة المناهضة للتنمية مثلا التنمية جزءا من جهود الغرب المسيطر اقتصاديا لتوسيع مصالحه من خلال انتشار سياسة السوق. بهذا المعنى فالعولمة إن حددت بصفتها جدول أعمال من هذا الصنف، والتنمية يمثلان الشيء نفسه. ويواصل مفكرو ما بعد الاستعمار مناقشة القضية مدعين أن التنمية هي مجرد امتداد لخطابات التنمية التي كان لها دور خلال الفترة الرسمية للامبريالية، وهي على هذا النحو تمثل موجة أخرى من العولمة.

– على الرغم من غنى النقاش الأكاديمي، فالتنمية كممارسة مازالت مشروعا حداثيا من الأعلى إلى الأسفل إلى حد كبير، والهيئات التي هي وسيلة في انتشار التنمية التقليدية، خصوصا مؤسسات بريتون وودز(صندوق النقد الدولي–البنك الدولي– منظمة التجارة العالمية). وهي كذلك الهيئات الرئيسية التي تحرك العولمة الاقتصادية، والخطاب المسيطر حاليا هو أن التنمية تحقق فقط بفتح الحدود لعمليات العولمة. ويشمل هذا إصطلاح الليبرالية الجديدة المعد لتحقيق هذه الغاية.

– إن أهداف التنمية التقليدية، أساسا تشبه كثيرا ما كانت عليه أهداف ما بعد الحرب العالمية الثانية. صحيح أن عددا من أفكار المدارس الراديكالية مثل التنمية المستدامة والمشاركة والتمكين اختيرت من قبل أمناء التنمية الرسميين، بما في ذلك المؤسسات المالية العابرة للقوميات ووكالات الدعم، ولو أن السياسات كثيرا ما تؤيد هذه المفاهيم شفويا فقط. ويمثل إجماع التخفيف من الفقر الحالي بين وكالات الدعم مثلا، امتدادا لخطاب الليبرالية الجديدة تحت اسم آخر.

– والديمقراطية أصبحت ظاهرة عالمية، ولم تعد محصورة على بلد معين أو أيديولوجية محددة، بل أنها أصبحت شعار عصر العولمة. ولابد عند الحديث عن الديمقراطية في الجزائر من الإشارة إلى أن النظام السياسي هو خلاصة لواقع اجتماعي معين. ولذلك فان التحول نحو التنمية والتطور السياسي يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة النخبة الحاكمة ومدى اعترافها بالقوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع. والتنمية لا تقوم إلا بالاعتراف لجميع القوى والتيارات السياسية بحقها في التعايش وفي إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار.

وفي هذا الإطار من الدراسة ننتهي إلى أنه لابد من أن تهيئ الفرص لتمثيل المواطنين تمثيلا صحيحا يمكنهم من اختيار ممثليهم في السلطة والتعبير عن إرادتهم وطموحاتهم، كما أن تعبئة الجماهير وخلق الوعي السياسي الذي يمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم و كيفية الدفاع عنها شرط ضروري لتكوين رأي عام مستنير يساهم في توجيه الدولة ووضع الضوابط على تصرفاتها، ويعطي الشعب دورا هاما في عملية صنع القرار ورسم التوجهات السياسية. ومن شروط نجاح الديمقراطية في هذا الإطار الاهتمام ببناء مؤسسات المجتمع المدني الذي يساهم في تكوين ديناميكية الإبداع في المجتمع. كما تشكل مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات للمراقبة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتشمل النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تفتقر إلى الديمقراطية التشاركيه كالجزائر عدة ظواهر أهمها انتشار الفساد بشكل كبير وتردي أوضاع البنية التحتية وارتفاع تكاليف الأعمال وانخفاض الاستثمارات وتدني معدلات النمو والعمالة والدخل وظهور عدم الاستقرار، وزيادة الفوضى والتذمر بين المواطنين. لذلك توصي جميع الهيئات المعنية بالتنمية والدارسين بضرورة تعميق الديمقراطية التشاركيه في الجزائر كوصفة علاجية لحل مشاكل التنمية ومواجهة التحديات المعيشية والبيئية التي تواجه المواطن الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- أ. شومبيتر (جوزيف)، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**.(تر:حيدر حاج إسماعيل)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

2- إبراهيم (سعد الدين)، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

3- آر. برادلي(جون)، **ما بعد الربيع العربي**. (تر: شيماء عبد الحكيم طه)، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

4- آر. براون(ليستر) (وآخرون)،**أوضاع العالم 1997**.(تر:علي حسين حجاج)،عمان:الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

5- أساديتشايا(إرينام)، **الكينزية الحديثة**. (تر: عارف دليلة)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979.

6- الأشرم (محمود)، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

7- الأشقر (جلبير)، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**. (تر: عمر الشافعي)، بيروت: دار الساقي، 2013.

8- ألتوسير(لوي)، **مونتسكيو،السياسة والتاريخ**.(تر: نادر ذكرى)، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر **والتوزيع، 2006**.

9- أمين (سمير)،(وآخرون)،**المجتمع والدولة في الوطن العربي: في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة،** ج 4، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2001.

10- أمين (سمير)،(وآخرون)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

11- أمين (سمير)، **الرأسمالية في عصر العولمة**. بيروت:الشركة العالمية للكتاب، 2007.

12- ـــــ،ـــــ، **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

13- ـــــــ،ـــــــ، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة.** (تر: برهان غليون)، ط4، بيروت: دار الطليعة، 1985.

14- ـــــــ،ـــــــ، **مستقبل الجنوب في عالم متغير**.القاهرة: مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

15- ـــــــ،ـــــــ، **الرأسمالية في عصر العولمة**. بيروت:الشركة العالمية للكتاب، 2007.

16- أمين(سمير)، غليون (برهان)، **حوار الدولة والدين**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996.

17- إهرنبرغ (جون)، **المجتمع المدني:التاريخ النقدي للفكرة**. (تر:علي حاكم صالح، حسن ناظم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

18- أو صديق(فوزي)،**الوافي في شرح القانون الدستوري**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

19- باران (بول)، **الاقتصاد السياسي للتنمية**.(تر: فؤاد بليغ، حامد ربيع)، ط2، بيروت: دار الحقيقة، 1971.

20- بران (فلاديمير)،ميرلو (باتريك)،**مراقبة التكنولوجيات الإلكترونية المعتمدة في العمليات الانتخابية.** (تر: نور الأسعد، سوزان قازان)، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2007.

21- براهيمي (عبد الحميد)، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

22- ـــــــــــ،ـــــــــــ، **في أصل الأزمة الجزائرية:1958 – 199**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

23- براهيمي (عبد الحميد)، (وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

24- بروكر (بيتر)، **الحداثة وما بعد الحداثة**،(تر:عبد الوهاب علوب)، أبو ظبي: منشورات المجتمع الثقافي، 1995.

25- بروندينو (ميشيل)،(وآخرون)، **جرامشي في العالم العربي**، (تر: كاميليا صبحي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1994.

26- بريبش (راؤول)، **نحو سياسة تجارية جديدة**.(تر:عبدة مرزوق، حسن جرجيس)،القاهرة:الدار المصرية للتأليف والترجمة)، 1966.

27- البستاني (باسل)، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة:منابع التكوين وموانع التمكين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

28- بلقاسم(محمد)، بهلول(حسن)، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية: تشريح وضعية**. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

29- بلقريز (عبد الإله)، **الدولة المجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

30- ـــــــ،ـــــــ، **ثورات وخيبات:في التغيير الذي لم يكتمل**.بيروت:منتدى المعارف، 2012.

31- ـــــــ،ـــــــ، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

32- بن شهرة (مدني)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

33- ـــــــ،ـــــــ، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**. تيارت: جامعة ابن خلدون، 2008.

34- بن علي (بلعزوز)، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

35- البنك الدولي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:تعزيز التضمينية و المساءلة**، بيروت: دار الساقي، 2004.

36- بوالشعير(سعيد)، **النظام السياسي الجزائري**.عين مليلة:دار الهدى للطباعة والنشر ، د س ن.

37- بودريار(جان)، **المصطنع والاصطناع**.(تر: جوزيف عبد الله)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2008.

38- بولانيي(كارل)، **التحول الكبير:الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر**.(تر: محمد فاضل طبّاخ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

39- بيتر مارتن (هانس)، هارالد شومان، **فخ العولمة:الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**.(تر:عدنان عباس علي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.

40- بيليس(جون)، سميث (ستيف)، **عولمة السياسة العالمية**.ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

41- تشوسودو فيسكي (ميشيل)، **عولمة الفقر**. (تر: محمد مستجير مصطفى)،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

42- تشومسكي (ناعوم)، **الربح فوق الشعب:الليبرالية الجديدة والنظام العولمي**.(تر: مازن الحسيني)، رام الله: دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، 2000.

43- تورين (آلان)، **براديغما جديدة:لفهم عالم اليوم**. (تر: جورج سليمان)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2011.

44- ـــــــــــ،ـــــــــ، **ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**.(تر: حسن قبيسي)، ط2، بيروت: دار الساقي، 2001.

45- ـــــــــــ،ـــــــ، **نقد الحداثة**.(تر:أنور مغيث)، القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 1997.

46- توزيل (أندريه)، لو بوريني (سيزار)، باليبار (إيتين)، **ماركس ونقده للسياسة**.(تر:جوزيف عبد الله)، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

47- توفلر (ألفن)،(وآخرون)،**إعادة التفكير في المستقبل**. ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

48- توفيق النجفي (سالم)، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

49- ـــــــــــ،ـــــــــ،**الأمن الغذائي العربي:مقاربات إلى صناعة الجوع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

50- ج . تيمون (روبيرتس)، هايت(أيمي)، **من الحداثة إلى العولمة**، (تر: محمود ماجد عمر)، ج1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.

51- ج. بولاك (جاك)،**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**.(تر:أحمد منيب)،القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.

52- ج. تيمونز (روبيرتس)، هايت (إيمي)، **من الحداثة إلى العولمة**، ج2، (تر: سمر الشيشكلي)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.

53- ج. وياردا (هوارد)، **المجتمع المدني:النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**. (تر: ليلى زيدان)، القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

54- جابي (عبد الناصر)، **الحركة الاجتماعية والقوى السياسية في جزائر التسعينيات**.القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998.

55- جاك شوفالييه (جان)، **تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**.(تر: محمد عرب صاصيلا)، ط3، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

56- جاندرو (شوميليه)، كور فوازييه (كلود)، **مدخل إلى علم الاجتماع السياسي**. (تر: إسماعيل الغزال)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

57- جبلز (مالكولم)،(وآخرون)،**اقتصاديات التنمية**.(تر:طه عبد الله منصور،عبد العظيم مصطفى)، الرياض: دار المريخ للنشر،1995.

58- جلوريا(ايفانز)، **الحكومة الالكترونية**. القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2005.

59- جوردون لورين(بول)،**نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية:الرؤى**.(تر: أحمد أمين الجمل)،القاهرة: المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004.

60- جوندر فرانك (آندريه)،(وآخرون)،**الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة**.(تر: عصام الخفاجي)، (د.ب.ن)، دار إبن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، 1974.

61- جي لتشنر (فرانك)، بولي (جون)، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، (تر: فاضل جتكر)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2004.

62- حرب (علي)، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.

63- حسيب (خير الدين) (وآخرون)، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

64- الحص (سليم) (وآخرون)،**المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: دعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية.** بحوث ومناقصات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، .

65- حميدة (عبد الرحمن)، **الأطلس الاقتصادي للعالم الإسلامي.** بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997.

66- حيدر (محمود) (وآخرون)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو- إستراتيجية للحراك العربي.** بيروت الحضارة التنمية الفكر الإسلامي، 2012.

67- حيدوسي (غازي)،**الجزائر:التحرير الناقص.**(تر: خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة، 1997.

68- خالدي(الهادي)، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي.** الجزائر: دار هومة للنشر، 1996.

69- خليفة الكواري (علي) (وآخرون)، **الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

70- خليفة الكواري (علي)، (وآخرون)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية.** ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

71- خليفة الكوراي (علي)، **نحو إستراتجية بديلة للتنمية الشاملة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

72- دال (روبرت)، **عن الديمقراطية.**(تر:أحمد أمين الجمل)،القاهرة: الجمعية العربية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2002.

73- دريدا (جاك)، **الكتابة والاختلاف.** (تر: كاظم جهاد)، الدار البيضاء: دار توبقال، 1988.

74- دويدار (محمد)، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات.** ج1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.

75- ديلو (ستيفن)،**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني.**(تر: ربيع وهبة)، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2000.

76- راسل (برتراند)، **أثر العلم في المجتمع.**(تر: صباح صديق الدملوجي)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

77- رشاد القصبي (عبد الغفار)، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**. ط2، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 2006.

78- روبنسون (جوان)، وايتويل (جون)،**مقدمة في علم الاقتصاد الحديث**.(تر: فاضل عباس مهدي)، بيروت: دار الطليعة، 1980.

79- رودني (والتر)، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**.(تر: أحمد القصير)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1988.

80- روز (مارجريت)، **ما بعد الحداثة**. (تر: أحمد الشامي)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

81- روزنبرخ (ناتان)، إيرل بيردزل (لوثر)، **الغرب وأسباب ثرائه: التحول الاقتصادي في العالم الصناعي**. (تر: صليب بطرس)، القاهرة: دار الفكر، 1990.

82- الرياش(سليمان)(وآخرون)،**الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

83- ريفكين(جيرمي)،**عصر الوصول:الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة**.(تر:صباح صدّيق الدملوجي)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2009.

84- زيغلر (جان)، **سادة العالم الجدد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

85- س. باترسون (توماس)، **التغيير والتنمية في القرن العشرين**. (تر:عزة الخميس)،القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

86- س. ديفيس (كينيث)،**ما بعد النفط: منظور إليه من ذروة هابرت**.(تر: صباح الصدّيق الدملوجي)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة، 2009.

87- س.ن.أيزنشتات، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير**.(تر:مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002.

88- سالم (ممدوح)، **المجتمع المدني ودوره في الإصلاح**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004.

89- ستروك (جون)، **البنيوية وما بعدها: من ليفي ستراوس إلى دريدا**.(تر: محمد عصفور)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996.

90- ستغلتز (جوزيف)، **العولمة ومساوؤها**. (تر: فالح عبد القادر حلمي)، بغداد: بيت الحكمة، 2003.

91- ستورا (بنجامين)، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962- 1988)**.(تر:صباح ممدوح كعدان)، دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

92- ستيوارت ميل (جون)، **عن الحرية**. (تر: هيثم الزبيدي)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

93- سعيد (إدوارد)، **المثقف والسلطة**. (تر: محمد عناني)، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

94- سلان(باسكال)، **الليبرالية**.(تر: تمالدو محمد)،عمان:الأهلية للنشر والتوزيع، 2011.

95- سيبروك (جيرمي)، **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**. (تر: فخري لبيب)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

96- سيلك (بول)، والترز(رودري)، **كيف يعمل البرلمان**. (تر:علي الصاوي)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

97- شميت (كارل) **أزمة البرلمانات**.(تر: فاضل جتكر)، بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2008.

98- شندرا (راجيش)، **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**. (تر: محمد محمود عمار)، القاهرة: مطبعة المعرفة، 1994.

99- الشيخ (محمد)، **نقد الحداثة في فكر هايدغر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

100- صديق (أحمد)، **إتحاد المغرب العربي:التنمية والإندماج الاقتصادي**.ط 2، الدار البيضاء:أفريقيا الشرق، 1991.

101- صعب (حسن)، **المقاربة المستقبلية للإنماء العربي**. بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

102- صقر عاشور (أحمد)،(وآخرون)،**المشاريع الدولية لمكافحة الفساد: والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

103- عبد الحليم عطية (أحمد)، **نيتشه وجذور ما بعد الحداثة**. بيروت: دار الفارابي، 2010.

104- عبد العزيز عجمية(محمد)،عطية ناصف (إيمان)، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**. السويس: دار المعرفة الجامعية، 2005.

105- عبد الكريم الكايد(زهير)، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

106- عطوي (عبد الله)، **السكان التنمية البشرية**. بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

107- علي الليثي (محمد)، **التنمية الاقتصادية**. القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1979.

108- غارودي (روجيه)، **ماركسية القرن العشرين**.(تر: نزيه الحكيم)، بيروت: منشورات دار الآداب، 1972.

109- غريفيش (مارتن)، أوكلاهان (تيري)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

110- غلاب (عبد الكريم)، **أزمة المفاهيم وانحراف التفكير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

111- غليون (برهان)، **بيان من أجل الديمقراطية**. ط5، بيروت:المركز الثقافي العربي، 2006.

112- غيدنز (أنطوني)، **علم الاجتماع**.(تر: فايز الصباغ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

113- ـــــــــ،ـــــــــ،**عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا**. (تر: عباس كاظم، حسن ناظم)، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2003.

114- ـــــــــ،ـــــــــ،**الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة**.(تر: فاضل جتكر)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

115- غيلبين (روبرت)، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**. ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

116- ف. دوجلاس (موشسيت)، **مبادئ التنمية المستدامة**.(تر: بهاء شاهين)،القاهرة:الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

117- فارلي (كولن)، **مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة**. (تر: محمد زاهي بشير المغيربي، نجيب محجوب الحصادي)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2008.

118- فالرشتاين(إيمانويل)، **استمرارية التاريخ**.(تر: عبد الحميد الأتاسي)، ط2، دمشق: دار كنعان، 2003.

119- فرانسوا دورتيي (جان)، **فلسفات عصرنا: تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها.** (تر: إبراهيم صحراوي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

120- فوكو (ميشيل)،(وآخرون)، **مسارات فلسفية.** (تر: محمد ميلاد)، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2004.

121- فوكو (ميشيل)، **جينالوجيا المعرفة.**(تر: أحمد السطاتي، عبد السلام بن عبد العالي)، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988.

122- ـــــــــ،ـــــــــ،**يجب الدفاع عن المجتمع.**(تر: الزواوي بغورة)، بيروت: دار الطباعة والنشر، 2003.

123- فوكوياما (فرانسيس)، **نهاية التاريخ وخاتم البشر.**(تر:حسين أحمد أمين)،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

124- ـــــــــ،ـــــــــ، **أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد.**(تر:محمد محمود التوبة)، الرياض: شركة العبيكات للأبحاث والتطوير، 2007.

125- فيذرستون (مايك)، **ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة.** (تر:عبد الوهاب علوب)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

126- فيصل يونس (عبد الزهرة)، **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة.** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002.

127- فينك (دومنيك)، **علم إجتماع العلوم.** (تر: ماجدة أباظة)، القاهرة: المجلس أعلى الثقافة، 2000.

128- قيرة (إسماعيل)، (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.** ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 313 - 314.

129- ك. نيربري (يوليوس)،(وآخرون)،**التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب.**(تر: عطا عبد الوهاب)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

130- كالفرت (سوزان)، كالفرت (بيتر)، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث:مقدمة.**(تر:عبد الله بن جمعان آل عيسى الغامدي)، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002.

131- كحيلة (عبادة)، **الثورة والتغيير في الوطن العربي.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2014.

132- كريب (إيان)، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** (تر: محمد حسن غلوم)، الكويت الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

133- كرّيم (حسن)، (وآخرون)، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد.** بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2015.

134- كلارك(إيان)، **العولمة والتفكك.**(تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.

135- كي بادوفر (سول)، **معنى الديمقراطية.** (تر: رياض عبد الواحد)، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2007.

136- كينج (أنطوني)، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي،** (تر: شهرت العالم، هالة فؤاد، محمد يحي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

137- كينيث جالبريت (جون)، **تاريخ الفكر الاقتصادي.**(تر: أحمد فؤاد بلبع)، الكويت:المجلس الوطني للثقافة،2000.

138- لارين(جورج)، **الإيديولوجيا والهوية الثقافية:الحداثة وحضور العالم الثالث.**(تر:فريال حسن خليفة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

139- لانكه (أوسكار)، **الإقتصاد السياسي: القضايا العامة.** (تر: محمد سلمان حسن)، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1973.

140- لوبون(غوستاف)، **روح السياسة.** (تر: عادل زعيتر)، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.

141- ليبسون (لسلي)، **الحضارة الديمقراطية.** (تر: عباس العمر، فؤاد مويساتي)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1964.

142- ليبهارت (آرنت)، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد.** (تر: حسني زينة) بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، 2006.

143- ليشته (جون)، **خمسون مفكرا أساسيا معاصرا: من البنيوية إلى ما بعد الحداثة.** (تر: فاتن البستاني)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

144- ليوتار (فرنسوا)، (وآخرون)، **ما بعد الحداثة.** (تر: محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالي)، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007.

145- مارتن ليبست (سيمور)، **رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة.** (تر: خيري حماد وشركاه)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، (د،س،ن).

146- مارشال (ألفرد)، **أصول الاقتصاد.** (تر: وهيب مسيحية)، ط8، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000.

147- ماركس (كارل)، **إسهام في نقد الاقتصاد السياسي.**(تر:أنطوان حمصي)، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1970.

148- ماكيفر (روبرت)، **تكوين الدولة.**(تر: حسن صعب)، بيروت: دار العلم للملايين، 1966.

149- مالكي (أحمد)،(وآخرون)، **المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007.

150- ماير (جيرالد)، بولدوين (روبرت)، **التنمية الاقتصادية.** (تر: يوسف عبد الله صائغ)، بيروت، (د.ب.ن)، 1964.

151- محمد عارف (نصر)، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج.** بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

152- المسيري (عبد الوهاب)، التريكي(فتحي)، **الحداثة وما بعد الحداثة.** ط3، دمشق: دار الفكر، 2010.

153- مور (بارينجتون)، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية:اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث.** (تر:أحمد محمود)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

154- موران (إدغار)، **نحو سياسة حضارية.** (تر:أحمد العلمي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

155- موراي (ورويك)، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية.** (تر: سعيد منتاق)، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013.

156- ميرلو (باتريك)، **تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية**. واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2007.

157- مينر كينز(جون)، **النظرية العامة في الاقتصاد**.(تر: نهاد رضا)، الجزائر: موقم للنشر، 1991.

158- مينش (ريتشارد)، **الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة**.(تر: عباس عباس)، دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

159- نوريس (روبرت)، ميرلو (باتريك)، **مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية**.(تر: نور الأسعد)، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.

160- هابرماس (يورغن)، **الحداثة وخطابها السياسي**.(تر: جورج تامر)، بيروت: دار النهار، 2002.

161- ـــــــ، ـــــــ، **القول الفلسفي للحداثة**.(تر: فاطمة الجيوش)، دمشق: وزارة الثقافة، 1995.

162- هابرماس (يورغن)، راتسنغر (جوزف)، **جدلية العلمنة: العقل والدين**.(تر: حميد لشهب)، بيروت:جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2013.

163- هاجن (أفريت)، **إقتصاديات التنمية**.(تر: جورج خوري)، عمان: مركز الكتب الأردني، 1988.

164- هارتلي (كيت)، تيسدل(كلم)،**السياسة الاقتصادية الجزئية**. (تر:عبد المنعم السيد علي)، بغداد: الجامعة المستنصرية، 1988.

165- هاردت (مايكل)، نيفري (أنطونيو)، **الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة**. (تر: فاضل جتكر)، الرياض: مكتبة العبيكات، 2002.

166- هارفي (ديفيد)، **حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي**.(تر:محمد شيا)، بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2005.

167- ـــــــ، ـــــــ، **الإمبريالية الجديدة**. (تر: وليد شحادة)، بيروت، شركة الحوار الثقافي، 2004.

168- هاريسون (بول)، **في قلب العالم الثالث**. (تر: إلهام عثمان)،ج4، نيقوسيا: ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، 1990.

169- هانتنجتون (صمويل)، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. (تر: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

170- هاينبرغ (ريتشارد)، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول.** (تر: مازن جندلي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

171- هايوود (أندرو)، **المفاهيم الأساسية في السياسية.** (تر:منير محدود بدوي)،الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية،2011.

172- هتشيون (ليندا)، **سياسة ما بعد الحداثية.** (تر: حيدر حاج إسماعيل)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

173- هرميه (غي)، (وآخرون)، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية.** (تر:هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005.

174- هلال (على الدين)، مطر (جميل)، **النظام الإقليمي العربي: دارسة في العلاقات السياسة العربية.** ط5، بيروت: دار الساقي، 2014.

175- هلال (علي الدين)، مسعد (نيفين)، **النظم السياسة العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. القاهرة: (د.د.ن)، 2012.

176- هلال (وليام)، ب. تايلر (كينث)، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين:آفاق اقتصادية – اجتماعية لعالم متغير**.(تر: حسن عبد الله بدر)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

177- هني (أحمد)، **المديونية**. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

178- ـــــــــ،ـــــــــ، **إقتصاد الجزائر المستقلة**. ط2،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

179- هوفه (أو تفريد)، **مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي: الخلاق السياسية في عصر العولمة.** (تر: عبد الحميد مرزوق)، 2010.

180- هيرست (بول)، تومبسون (جراهام)، **مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم.** (تر: إبراهيم فتحي)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

181- هيلد (ديفيد)، **نماذج الديمقراطية**.(تر: فاضل جتكر)، بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

182- وزان (صلاح)، **تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

183- وليامز (جيمس)، **ليوتار: نحو فلسفة ما بعد الحداثة.** (تر: إيمان عبد العزيز)، القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

184- ويليامز (رايموند)، **طرائق الحداثة.** (تر: فاروق عبد القادر)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1999.

185- يانكلوفيتش(دانيال)، **الديمقراطية وقرار الجماهير: كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيدا.**(تر: كمال عبد الرؤوف)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.

186- يوسف (ناصر)، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

II- المجلات والدوريات:

1- "**دور البرلمان في الوقاية من الفساد**". مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، جانفي 2006.

2- إبراهيم الدسوقي (أيمن)،"**المجتمع المدني في الجزائر**". مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000.

3- أمين(سمير)، "**طريق التنمية ذات التوجه الإشتراكي**". مجلة المستقبل العربي، العدد430، ديسمبر2014.

4- انتاس (جون)، آرون (ليزا)،"**الجزائر على مفترق الطرق**".(تر: رمضان عبد الله)، مجلة التضامن، العدد 06، أوت 1992.

5- باستور (روبرت)،"**التواسط في الانتخابات**". مجلة الديمقراطية، 9 (1)، 1998.

6- بن أشنهو (عبد اللطيف)،" **تجربة الجزائر: الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 92، أكتوبر 1986.

7- بوزيدي (عبد المجيد)،"**هل من الضروري تفكيك حماية الاقتصاد؟**". (تر:عبد الوهاب بوكروح)، جريدة الشروق، الجزائر، 2016/12/21.

8- بوفليح (نبيل)، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010**". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.

9- جابي (عبد الناصر)، "**العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: واقع وآفاق**". مجلة الفكر البرلماني، العدد 15، فيفري 2007.

10- جيلالي (عبد الرزاق)، بلعادي (إبراهيم)،"**الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 314، 2005.

11- حرب (علي)،"**الحداثة وما بعد الحداثة: قلب السؤال وتغيير مفهوم الإمكان**". مجلة البحرين الثقافية، العدد 23، يناير 2000.

12- خليل (عبد القادر)،"**الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر**". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.

13- داغر(ألبر)، "**ضد النيو-ليبرالية: خلفية نظرية ل اقتصاد اليوم التالي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أفريل2014.

14- دليو (فضيل)،"**الصحافة المكتوبة في الجزائر: بين الأصالة والاغتراب**". مجلة المستقبل العربي، العدد 255، 2000.

15- راد تسكي (ماريان)،" **الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة** ". مجلة دراسات عالمية، العدد 50، الطبعة الأولى، 2003.

16- زرقين (عبود)،"**الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، السنة 16، شتاء 2009.

17- زرمان (كريم)، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**". أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

18- صابة (بوبكر)، بن حسن (ناجي)،"**الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الحتمية والتريث: إشارة إلى حالة الجزائر**". مجلة المستقبل العربي، العدد ،

19- عابد الجابري (محمد)،"**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**". مجلة المستقبل العربي، العدد167، جانفي 1993.

20- عبد الله (عبد الخالق)،"**البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي**". مجلة المستقبل العربي، العدد 290، أفريل 2003.

21- عبد الله بدر(حسن)، حميد رشيد (عبد الوهاب)، "**اقتصاد القرن الحادي والعشرين، آفاق اقتصادية، اجتماعية لعالم متغير**". مجلة المستقبل العربي، العدد371، جانفي2010.

22- غريب (مختار)،"**مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية**". مجلة الحوار الفكري، العدد 8، ديسمبر 2006.

23- فاتيمو (جاني)،" **نهاية الحداثة**".(تر: نجم بوفاضل)، مجلة المستقبل العربي، العدد430، ديسمبر2014.

24- فرجاني (نادر)، "**تقرير التنمية البشرية للعلم 2005:التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو**". مجلة المستقبل العربي،2005.

25- قدوري الرفاعي (سحر)، "**الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها:مدخل استراتيجي**". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.

26- كرّيم (حسن)، "**مفهوم الحكم الصالح**". مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.

27- مالكي (أحمد)،"**هل انحسر الانتماء الوطني والقومي لصالح الانتماء الديني؟**". مجلة شؤون عربية، العدد 128، ديسمبر 2006.

28- مغلاوي(رشيد)، جريدة الخبر، العدد 508، 15 نوفمبر 2008، ص 4.

29- المنصور (عبد العزيز)،"**العولمة والخيارات العربية**". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

30- هابرماس (يورغن)، "**الحداثة مشروع ناقص**".(تر: بسام بركة)، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 39، أيار- حزيران 1986.

31- هيريرا (ريمي)،"**الأدوار السياسية للفكر الاقتصادي المهيمن**".(تر: أحمد زوبدي)، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، جانفي 2013.

32- وكالة الأنباء الجزائرية، "**النتائج الرسمية للدور الأول من التشريعات**". جريدة الخبر، العدد 351، 31 ديسمبر 1991.

III- الدراسات غير المنشورة:

1- إبراهيم(مزيود)،"**انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية، واقع وتحديات، حالة بعض البلدان العربية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

2- بغداد(كربالي)، "**الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004.

3- بن مرسلي (أحمد)، "**مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية:دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين (1965- 1978)**". أطروحة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1994.

4- بوضياف (محمد)، "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**".أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

5- جديدي (محمد)، "**الحداثة وما بعد الحداثة في فلسفة ريتشارد رورتي**".أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة قسنطينة، 2006.

6- جميلة(الجوزي)، "**مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

7- رميدي (عبد الوهاب)، "**التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

8- فتيحة (بكطاش)، "**دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

9- فيلالي (ليلى)،"**العولمة الإعلامية والاتصالية والقيم الديمقراطية في الجزائر: دراسة استشرافية**". رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013.

10- محمد (حداد)،"**العولمة وانعكاساتها على إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.

11- محمد (حشماوي)، "**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

12- محمد أمين (بربري)،"**الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

13- مخلوف(ساحل)، "**إشكالية العلاقة بين الدولة الوطنية والعولمة وآثارها على العلاقات الدولية**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

IV- التقارير:

1- أ. ستيغليتز(جوزيف)، "**الفقر والعولمة والنمو: منظورات عن بعض الروابط الإحصائية**"، تقرير التنمية البشرية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003.

2- الأمم المتحدة، **إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات**. نيويورك، 27 أكتوبر 2005.

3- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،"**مجموعة مصطلحات أساسية في مجال الحكم والإدارة العامة**". لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الطبعة العربية، نيويورك، الدورة الخامسة، 27-31 مارس 2006.

4- براون(كيفين)، ريبوتشي(سارة)،"**دليل المستخدمين لقياس أداء الإدارة العامة**". مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، أوسلو، جوان 2009.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية البشرية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: الأمم المتحدة، 2002.

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة**، نيويورك، 2002.

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، **الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، نيويورك: الأمم المتحدة، 2013.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، **المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك: الأمم المتحدة،2014.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003،"**أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،2003.

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع.** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013.

12- برونتلاند(غروهاليم)،"**مستقبلنا المشترك والتغير المناخي**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

13- البنك الدولي، **قاعدة بيانات البنك الدولي: بيان ضمان الاستثمار**.الفصل1، نيويورك: الأمم المتحدة، 2016.

14- بيرش (سارة)،"**إيضاح مسألة الثقة في سير الانتخابات**"، ورقة بحث مقدمة خلال الندوة حول الرأي العام والأحزاب السياسية في جامعة إيسيكس، المملكة المتحدة، (9- 11) سبتمبر 2005.

15- جبهة التحرير الوطني،"**الميثاق الوطني 1976**".الجزائر: المعهد التربوي الوطني، 1976.

16- ساور(ماريان)، **الإنتخابات الكاملة: الحرة والنزيهة**، سيدني: مطبعة الإتحاد (فيديريشن برس)، 2001.

17- سن (أمارتيا)،"**السياسة المناخية كقضية مرتبطة بالتنمية البشرية**".برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

18- سن(أمارتيا) (وآخرون)، **أمن الإنسان الآن**.ترجمة ومراجعة: شركة تايبكس، نيويورك: شركة كومنيكيشن ديفلوبمنت إنكوربوريتد، 2003.

19- سوليفان(جون)،**الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي.** واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008.

20- الشهابي (عمر)،(وآخرون)، **الثابت والمتحول** 2016. مركز الخليج لسياسات التنمية، 2016.

21- غودوين – جيل(غاي)،"**الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة** ". جنيف، الإتحاد البرلماني، 1994.

22- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك.**(تر: محمد كامل عارف)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.

23- منظمة الصحة العالمية، **التقرير الخاص بالصحة في العام 2008: الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى.** جنيف، سويسرا، 2008.

24- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة**.الجزائر، ديسمبر 2001.

V- الملتقيات والمؤتمرات:

1- غليون (برهان)، "**العولمة وأثرها على المجتمعات العربية**". ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حول: **تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية**، بيروت، 19-20 ديسمبر 2005.

2- ناجية(صالحي)، فتيحة (مخناش)، "**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

VI- القوانين والمراسيم :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89- 11، المؤرخ في 5 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية العدد 27، بتاريخ 05/ 07/ 1989.

2- القانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية،العدد 16،الصادر في 18 أفريل 1990.

3- القانون رقم 91- 21 المؤرخ في ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم 86 – 14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالأنشطة والبحث والإستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادر في 7 ديسمبر 1991.

4- المرسوم التنفيذي رقم 90- 145 المؤرخ في 22 ماي 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 والمتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية العدد 21، الصادر بتاريخ 23 ماي 1990.

5- المرسوم التنفيذي رقم 91 – 169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة، القيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادر بتاريخ 1 جويلية 1991.

VII- المواقع الإلكترونية:

1- http://www.UNDP.org/dpa/pressrelease/releases/2005/september/democracia.htm

2- www.tomspencer.info/articles/JPA1,pdf

3- ب. (إسلام) ،" **مؤشر الفساد العالمي: الجزائر تتراجع للمركز 108**". جريدة الخبر،25 جانفي 2017. http://www.elkhabar.com

4- رمضان بالعمري، عثمان لحياتي،"**بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81 بالمئة** ". 18 أفريل 2014. http://www.alarabiya.net

5- برنامج الأمم المتحدة للبيئة،"**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل**"، 2007. http://www.un-unep.org

6-الداسر (أحمد)،"**التحول الديمغرافي في الدول المغرب العربي**"، جانفي 2016، ص ص 2-4. http:// studies,aljazeera.net

7-الراجي (محمد)،"**الحرب الالكترونية لعاصفة الحزم وصراع القيم والرموز**"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ماي 2016. http://studies,aljazeera.net

8-رزاق (عبد السلام)، "**دور الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**"، مركز الجزيرة للدراسات، 10 ديسمبر 2013. http://studies.aljazeera.net

9-قسم موقع الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، إعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة، الفقرة (6)، 2006. http://www.UN.org/arabic/eser/dsd/NTM.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ-المراجع باللغة الإنجليزية:

I- Books :

1- H.chilcote (Ronald),**Theories of comparative politics**. Boulder: westview press, 1981.

2- Alois Schumpeter (Joseph), **capitalism, socialism, and democra**cy.3rd ed, New York: harper, 1950.

3- ———,———,**History of Economic Analysis**. Edited by: Elizabeth Boody Schumpeter, New York : oxford university press, 1954.

4- ———,———,**Imperialism and social classes : Two essays**. Translated by : Heinz Norden, New York: meridian Books, 1955.

5- A. Kourvetaris (George), **political sociology: structure and process**.London: Allyn and Bacon, 1997.

6- A.dahl (Robert), **Democracy and its critics**. New Haven, CT: Yale university press, 1989, p.164

7- A.Pechman (Joseph), **The Role of the Economist in Government: An International perspective**. New York: Harvester- Wheatsheaf, 1989..

8- Allardt. E, Rokkan. S, **mass politics**: **studies in political sociology**. New York: Free press, 1970.

9- Ann Elliot (Kimberly), **corruption and the Global Economy**. Washington, DC: Institute for International Economics, 1996.

10- Ashton (David),Green (francies), **Education, training and the global economy**. cheLtenham :Edward Elgar, 1996.

11- Ashworth. W, **A short History of the international economy since 1850**. 2nd Edition, London: John weatherhill, 1965.

12- B. Atkinson(Anthony)**,poverty and social security**.London: Harvester wheat sheaf, 1989.

13- B.Adams. N**, worlds Apart: The North- South Divide and the International System.** London : ZED. 1993.

14- B.evans(peter), **dependent development: The Alliance of multinational, state and Local capital in Brazil**. Princeton: Princeton university press, 1979.

15- B.G.Tilak(Jandhyala)**,education for development in Assai**. New Delhi :sage publications, 1994.

16- B.pippin (Robert), **Modernism as a philosophical problem: on the dissatisfactions of European High culture**. Cambridge: Basil Blackwell, 1991.

17- Barilari (André),Guerdon (Marie- José), **Institutions politiques**. 4e Edition, Paris: Editions Dolloz, 1997.

18- Behrman.J, **Health and economic Growth: theory, Evidemen and policy**. Macroeconomic environment and health, word health organization,1993.

19- Berberoglu (Berch),**The political Economy of Development :Development Theory and the prospects for change in the third world**. New York : state university of new York, 1992.

20- Bohman (James),Rehg (William), **Deliberative Democracy**. Cambridge, MA: MIT press,1997.

21- Burchill (scott),(et al),**Theories of international Relations**.Third edition,New York: palgrave MacMillan, 2005.

22- Butler (David), and (al), **Democracy at the polls : A comparative study of competitive national Elections**. Washington,DC :American Enterprise Institute for public policy Research, 1981.

23- C.R.Munday (Steplen),**current development in economics**. London: Macmillan press LTd, 1996.

24- Clark(cal), Lemco (Jonathan), **state and Development**. New York: Brill, 1988.

25- Craig ward (Steven), **postmodernism as the sociocultural deconstruction of modernity**. new Hampshire: university of new Hampshire,1991.

26- D. Gimes(Michael), **class in twentieth –century American sociology: an analysis of theories and measurement strategies**. New York: praeger, 1991.

27- D.Bordo (Micheal),Eichengreen (Barry), **A Retrospective on the Bretton Woods System.** Chicago: university of Chicago press, 1993.

28- Dahl (Robert), **on democracy**. London: yale university press, 1998.

29- Doherty (Joe),Graham (Elspeth),Malek (Mo), **postmodernism and the social sciences.** New York: st. Martin's press, 1992.

30- dryzek (john), **deliberative democracy and beyond: liberals, critics, and contestations.** oxford: oxford university press, 2000.

31- dworkin (Ronald), **sovereign virtue**. Cambridge, ma: Harvard university press, 2000.

32- E.Stiglitz (Joseph),**Globalization and its Discontents**. New York: W.W.Norton, 2002.

33- Ekins .p, **A new world order: grassroots movements for global change**. London: Routladge, 1992.

34- F.K. organski .A, **the stage of political development**. New York : Alfred A, Knop, 1965.

35- G.Frank (André)**,capitalism and underdevelopment in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil**. New York: Monthly Review press, 1967.

36- G.Gullis (John),A. west (peter), **the economics of health: an Introduction**. Oxford marten Robertson company LTD, 1979.

37- G.shepherd. W, **public Enterprise: Economic Analysis of Theory and practice**. Lexington: Lexington Books, 1976.

38- Gunder Frank (André)**,Latin America :under- development or Revolution:Essay on the development or under-development and the Immediate Enemy**. New York: Monthly Review press, 1969.

39- H.Harbison (Frederick),**Human resources as the wealth**. New York: mc Graw- HiLL Book company, 1973.

40- H.Kautsky (John), **political change in inderdeveloped countries**. New York: John Willy and sons, 1965.

41- Habermas (jürgen), **between facts and norms: contributions to a discourse theory of law and democracy**. Cambridge, ma: MIT press, 1996.

42- ———,———,**Between Facts and Norms: contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy**. Translated by : William Rehg, Cambridge, MA : MIT press, 1996.

43- ———,———,**Moral consciousness and communicative Action**. Cambridge: MIT press, 1990.

44- Hadenius (Alex), **Democracy and Development**. Cambridge: Cambridge umversity press, 1992.

45- Harbison(Frederick),A.myers(Charles),**Education man power and economic :strategies of Human resource development**. New York: mc Grew-Hill Book company,1975.

46- Harvey (David), **the condition of post modernity**. Cambridge: Blackwell, 1992.

47- Haynes(Jeffrey), **Democratic consolidation in the third world**. Cambridge: polity press, 2001.

48- ———,———,**comparative politics in a globalizing world**.London: polity press, 2005.

49- ———,———,**Religion in Third World politics**. Boulder: Lynne Rienner publishers, 1994.

50- Heater (Derek),Oliver (Dawn),**The Foundations of citizenship**. New York: Harvester wheatsheaf, 1994.

51- Henrique Cardoso (Fernando),Faletto(Enzo), **dependency and development in Latin America**. los Angeles: university of California press, 1984.

52- Higgines. B, **Economic Development: Principles, problems and policies**. New York: Doubleday company, 1968.

53- Hobbes (Thomas), **Leviathan**. edited by: Richard truck, Cambridge: Cambridge university press, 1996.

54- Holmberg (Johan), **making development sustainable: policies for A small planet from the international institute for environment and development**. London: earth scan publication.

55- Huntington. S, Joan Nelos.M, **No Easy choice: participation in developing countries**. Massachusetts: Harvard university press, 1976.

56- Hutcheon (Linda), **the politics of postmodernism**. London: Routledge, 1989.

57- J.krajewski,larry p.Ritzman**, operations management strategy and analysis**.4éme ed, usa: addition wisely publishing company, 1996.

58- J.Wiarda (Howard)**, New directions in comparative politics.** Boulder: westview press, 1991.

59- **———,———,New directions in comparative Politics**.Boulder: west view press, 1991.

60- Kamarava (Mehran), **politics and society in Third world**. London: Routledge, 1993.

61- -Kenneth GaLbraith (John), **Economic development**. London : Harvard university press, 1965.

62- Klitgaard (Robert),**controlling corruption**. Berkeley, CA: university of California press, 1988.

63- Knippers Black(Jan)**, Development in theory and practice**. san Francisco: west view press, 1991.

64- Kohli (Atul), **The state and Development in the third world**. Princeton: Princeton university press, 1986.

65- L.lewis. J, J.kelly. P, **science and technology education and future human needs** .oxford: pergamon press, 1987 .

66- L.pasinetti (Luigi), **structural change and Economic Growth: A theoretical essay on the dynamics of the wealth of Nations.** Cambridge: Cambridge university press, 1981.

67- Lee (Su- Hoon), **state Building in the contemporary third world**. Boulder: westview press, 1988.

68- Lerner (Daniel), **The passing of traditional society: Modernizing the midle east**. New York: the Free press of glenco, 1958.

69- M .Meier (Gerald), **Leading issues in economic development** .3rded, New York: oxford university press, 1994.

70- M. Lipset. S**, political man**.2nd edition, new York: Doubleday, 1983.

71- Marion young (Iris), **Inclusion and Democracy**. Oxford: oxford university press, 2000.

72- Merkl(Peter), **political continuity and change**. London: John weatherhill, 1967.

73- Mézaros (Istvan), **Beyond capital: Toward a theory of transition**. New York: monthly Review press, 1995.

74- Mohamed (Mahatir),ishihara (Shintaro), **The voice of Asia**.Tokyo: kadansha internatioal, 1995.

75- Myrdal (Gunnar) , **Against the stream : critical Essays on Economics**. New York : vintage, 1975.

76- N. Durlauf (Steven),E. Blume (Lawrence), **The New Palgrave Dictionary of Economics.** 2nd Edition, New York: pal grave Macmillan, 2008 .

77- N.mankiw(Gregory), **macro économie**. Bruxelle: book university, 2006.

78- Nozick (Robert)**, Anarchy, state and utopia**. New York: Basic Books, 1974.

79- Nussbaum(Martha), **sex and social justice**. Oxford: oxford university press, 1999.

80- Ovey (Clare),White (Robin), **Jacobs and White European convention on Human Rights**. Oxford: oxford university press, 2002.

81- P. Huntington (Samuel).M.Nelson (Joan), **No Easy choice: political participation in developing countries**. Cambridge: Harvard university press, 1976.

82- P.wignaraja, **New social movements in the south : Empowering the people**, London: Zed Books, 1993.

83- Pateman (carole),**The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and political Theory**. Cambridge: polity press, 1989.

84- Pearce (david),warford (jermy), **world without end: economics, environment,and sustainable development**. New York: oxford university press, 1993.

85- Phillips (Anne), **Feminism and Equality**. London: William Connolly, 1987.

86- Pinkeny (Robert), **Democracy in third world**. Boulder: Lynne Reiner publishers, 1994.

87- Prebish(Raul),**The Economic Development of Latin America and its principal problems**. New York: united Nations, 1950.

88- prezeworski (Adam), **democracy and the market : political and economic reforms in eastern Europe and Latin America**.Cambridge: Cambridge university press, 1991.

89- Psacharopoulos (George),woodhall (Maureen),**education for development : An analysis of investment choices**. New York: oxford university, 1985.

90- Pye (Lucian), **aspects of political development**. Boston : little brown and company, 1966.

91- R. Ankersmit. F, **Aesthetic politics: political philosophy Beyond Fact and value**. Stanford: Stanford university press, 1996.

92- Rawls (John), **A theory of Justice**. 2nd ed, oxford: oxford university press, 1999.

93- ———,———,**A theory of Justice**. Cambridge: Harvard university press, 1971.

94- ———,———,**Justice as fairness: A Restatement**.Cambridge, MA: Harvard university press, 2001.

95- Rifkin (Jermy), **The Hydrogen Economy** .New York: penguin Putnam, 2002.

96- Rush (Michael),**politics and society: an introduction to political sociology**. London: Harvest wheatsheaf, 1992.

97- Scarrow (Susan)**, political parties and democracy in the theoretical and practical perspectives**. Washington: National democratic institute for international affair, 2005.

98- Seers (Dudly), **Dependency Theory: A Critical Reassessment**. London: Frances Pinter, 1983.

99- Sen (Amartya), **development as freedom**. new York: Alfred A. knopf, 2000.

100- ———,———,**poverty and families :an essay on entitlement and development**. oxford: clarendon press,1981.

101- Seyla (Benhabib), **Democracy and Difference**. Princeton: Princeton university press, 1996.

102- Shafik (Nemet), **Prospects for Middle Eastern and North African Economies: from boom to bust and back ?.** London: Macmillan press, 1998.

103- Shapiro (Edward)**, macro Economic**. 3rd Edition,New York: vintage, 1974.

104- Shapiro(Ian), **democratic justice**. London: Yale university press, 1999.

105- Sigel. R, porat. B, **citizenship under fire**. Princeton: Princeton university press, 2006.

106- Southgate (Beverly), **postmodernism in History : Fear or Freedom?**. London: Routledge, 2003.

107- Stone (Richard)**, civil liberties and Human Rights**. Oxford: oxford university press, 2004.

108- Streeten (Paul), **Human development: means and ends**. New York: oxford university press, 1994.

109- **———,———,mobilizing human potential: the challenge of unemployment.** new York: UNDP, 1989.

110- T. hall (Douglas),G, Goodale (jams)**, human resource management strategy desing implementation**. USA: scotte Forman and company,1996

111- T, Holt (Robert),E,Turner (John), **The political Basis of economic development: An exploration in comparative political analysis**. New York: van nostrand company, 1966.

112- Taylor.T**, Approaches and theories in international Relations**. New York: Longman, 1978.

113- Theobald (Robin),**corruption, Development, and underdevelopment**. Hound mills: Macmillan, 1990.

114- Todaro (Michael), **Economic development**. London: Longman, 1994.

115- Valier (Ivan), **comparative Methods in sociology : Essays on trends and Application**. Los Anglos: university of California press, 1971.

116- Verba (Sidney),Lehman Schlozman (Kay),E Brady (Henry), **voice and Equality: civic voluntarism in American politics.**Cambridge, MA: Harvard university press, 1995.

117- W. Rostow (Walt), **politics and the stages of Growth**. Cambridge: cambridge university press, 1971.

118- **———,———**, **stage of Economic Growth: A non communist manifeste**. Cambridge: Cambridge university press ,1960.

119- W.Nietzsche (Fredrick),**the will to power**. translated by : Walter Kaufmann and R.J. Collingdale, edited by : Walter Kaufmann, new York: Random House, 1967.

120- W.preston (peter)**, Development Theory: an introduction to the analysis of complex change**. Cambridge: black well publishers, 1996.

121- Wallerstein (Immanuel), **The capital world- Economy : Essays be Immanuel wallerstein.** Cambridge: Cambridge university press, 1979.

122- **——,——,The modern world-system**.voL.1,NewYork: Academic press,1974.

123- Weiner (Myron), **The politics of scarcity: public pressure and political response in India**. Chicago, IL: university of Chicago press, 1962.

124- Zweifel (Peter),Brayer (Fredrick), **Health economics**. New York: oxford university press, 1997.

II- Articles:

1- Anand (Sudhir),Ravallion (Martin), **« Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services »**. journal of economic perspectives, VOL, 7, N° 1, 1993.

2- Bermeo (Nancy), **"Democracy and the Lessons Of Dictatorship"**. Comparative potitics, voL 4, ApriL 1992.

3- Best. G, **« justic, International Relations and Human Rights »**. International Affairs, 71 (4), 1995.

4- Bova (russel), **« democracy and liberty : the cultural conection »**, journal of democracy, vol.8, N° 1, January 1997.

5- Bruton (Henry)**,«A reconsideration of import substitution »**. Journal of economic literature, Vol : 36, june 1998.

6- Claude Richard (Jean), **« Towards an inclusive democracy »**, the international Journal of inclusive democracy, vol.1, January 2005.

7- Defleur.M. « **corruption, Law and Justice** ». Journal of criminal Justice, vol.23,1995.

8- Diamond (Larry), **"Toward Democratic consolidation"**. journal of Democracy, vol, 05 N° 03, July 1994.

9- E.OTT (Hermann), Wolfgang sterk, Rie watanable, **« The Bali Roadmap : new Horizons for global climate policy** », climate policy, N°1, 2008.

10- E.stiglitz (Joseph),**« participation and development :perspectives from the comprehensive development paradigm »**. review of development economics, vol, 6, N° 2, June 2002.

11- Ehrlich (Paul) ,(et al), « **Food security, population and Environment** ». population and development Review, vol.19, Nº1, 1993.

12- Ehrlich(Paul),**« population and sustainable development »**.Environmental Awareness, vol 17, Nº02, 1994.

13- Elgie (Robert)**,«From Linz to Tsebelis: Three waves of presidential, parliamentary studies »**. Democratization, vol.12, N°.1, 2005.

14- Garcia – Rivero (Carlos),kotzé (Hennie),du Toit (pierre), **«the political culture and democracy : south African case »**. politikon, vol.29, N°.2, 2002.

15- Gore (Charles)**, «the rise and fall of the washington conseensus as a paradigm for developing countries »**, world development, VOL 82, N°: 5, 2000.

16- Gray. C, kaufmann. D,« **corruption and Economic Development** ».Finance and Development, Manch 1998.

17- Haggard (Stephan),Kaufman (Robert)**,«The challenges of consolidation»**. Journal of democracy, Vol.4, No 4, October 1994.

18- Hassen (Ihab), **« the culture of postmodernism »**. Theory culture and society, vol.2, No.3, 1985 .

19- Haynes (Jeff), **« Democratic consolidation in the third world: Many questions, Many answers?"**. contemporary politics, vol.06, N°.2, 2000.

20- **———,———,« Democratic consolidation in the third world : many questions, any answers ?".** contemporary politics, vol.6, N°2,2000.

21- Herder dronish (Phillip), **« social control in Health economic »,** Review of social economic, 36(1) 1978.

22- Higgins. B, **« The dualistic Theory of underdeveloped Economics: Development and cultural change** ». Leading Issues in development Economics, New York, sep 1960.

23- Hoffman. S,**« the politics and ethics of military intervention »**. survival, 37 (4), 1995.

24- Jacobb (merle), **« toward a methodological critique of sustainable development** ». journal of developing areas,1994.

25- Jameson (Fredric), **« postmodermism, or, the cultural logic of late capitalism »**. New left Review , vol.146, 1984.

26- Kamarava. M, **« Intellectuals and Democracy in the Third world».** Journal of social, political and Economic studies, summer 1989.

27- L stoky. N, **«Human capital product quality and growth »**. the quarterly Journal of economics, N.2, vol. 106, 1991.

28- Lambert (Craig), «**The Hydrogen- powered Future».** Harvard Review, vol.106, January 2004.

29- M. dugger (William), **«against inequality**». journal of economic issues, vol.32, 1998.

30- M. Marvall (Jose),**«The myth of Authoritarian Advantage»**. Journal of Democracy, Vol. 15, No.4, October 1994.

31- M.murphy (Kevin), Andrei shleifer, Robert w.vishny, **"why is Rent-seeking so costly to Growth ? "**. American Economic Review, vol.83, N 02, 1993.

32- Matsu (Yoshiro), **« some Aspects of the principle of common but Differentiated Responsibilities** ». International Environmental Agreements. politics, law and Economics, N°2, 2002.

33- Matsusaka(john), **« direct democracy works »**, journal of economic perspectives, vol 19, N°2, spring 2004.

34- Mauro (Paolo),**« corruption and Growth »**, Quarterly of Economics, vol.110,Nº3, August 1995.

35- Moore (Mick)**, « Revenues, state Formation, and the Quality of Governance in Developing countries ».** International political science Review, vol.25, N0.3, July 2004.

36- Moy (Russell), **« liability and the Hydrogen Economy** », Science, vol.301, 2003.

37- Mush kin (Selma), **« Health as on investment »**. Journal of political economy, voL. 70N 5 part 2, (sep/oct) 1962.

38- Myrdal (Gunnar)**, « Institutional Economics »**. journal of Economic issues, Vol. 12, No. 04, 1978.

39- **———,———,« what is Economic Development ? »**. Journal of Economic Issues, Vol.8, 1974.

40- N. bhagwati (jagdish)**,« democracy and development : cruel dilemma or symbiotic relationship ? ».** review of development economics, voL.6, N°2, June 2002.

41- O. Donnell (Guillermo),**«repenser la théorie démocratique :perspectives latino –américaines** », revue internationale de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001, p.201

42- o.Krueger (Amme). **«The political Economy of Rent- seeking society»**. American Economic Review,vol.64, N0.3, June 1974.

43- O'Connell (Helen), **« the 1990's: new alliances, new directions »**. development, march 1997.

44- Okruhlik (Gwenn),"**Rentier Wealth, unuly Law and the Rise of opposition: The political Economy of oil state** ». comparative politics, vol.31, N 0.3, April 1999.

45- Pasquino (Gianfranco)**, « Democratic consolidation : Between institutional engineering and international support**". West European politics, vol.25,N °4, January 2002.

46- Prezeworski (Adam),**« what makes democracies endure »**. Journal of democracy, vol7 ,NO.1, January 1996.

47- Prezworski (Adam),(et al), **« what makes Democracies Endure ? ».** Journal of democracy, vol.7, No.1, 1996.

48- Psacharopoulos (George),"**Links between education and the Labor market : a broader perspective**" . European Journal of education, 21(4), 1986.

49- R. Mendel (Jay)**,« Basic needs and economic system »**. Review of social economy,vol.38, oct 1980.

50- Ramos (Joseph), «**can growth and equity GO hand in hand** ». copal review, N° 56, august,1995.

51- Rhey (Erik)**, « Fuel cells** ».pc Magazine, vol.22, July 2003.

52- Right (Robin)**,« Democracy: challenges and innovations in the 1990's»**. The Washington quarterly, (20) 3, summer 1997.

53- Robeyns (Ingrid), « **in defence of amartya sen** ». post- autistic economic review, no.17, December, 2002.

54- Rowan (Henrys),**« The tide under Neath: The Third wave »**. Journal of Democracy, Vol.6, No.1, January 1995.

55- Russet(Bruce),maoz (zeev), **« Normative and structural causes of democratic peace, 1946-1986**". Political science review, vol.87, N° 3, September 1993.

56- Sartori. G, **« rethinking democracy : bad policy and bad politics »**, international social science journal, N° 192, 1991.

57- Scarrow.S,**« direct democracy and institutionalchange :A comparative investigation »**. comparative political studies, 2001.

58- Schedler (Andreas), **«Taking uncertainty seriously: the Blurred Boundaries of Democratic transition and consolidation»**. democratization, vol.08, N°4, 2001.

59- Schlesinger (Arthur), **« has democracy a futur ? »**. forging affaires, vol 76, N° 5, (sep/oct) 1997.

60- Schulze. G, urprung. H,**« Globalization of the economy and the nation state »**. the world economy, 22 (3), 1999.

61- Sen (Amartya), « **editorial: human capital and human capability »**. world development, vol. 25, N° 12, 1997.

62- **———,———,« poverty: an ordinal approach to measurement** », economic Review, Vol. 44, No.2, march 1976.

63- shin (Doh chull),park (chong min),jang (jiho), **« Assessing the shifting qualities of democratic citizenship : The case of south Korea »**. Democratization, vol. 12, N º 2, 2005.

64- Spencer (Tom)**,« governance and civil society »**.journal of public affairs, Vol 1, N°2, February 2000.

65- streeten (paul), **« human development : means and ends »,** American economic review, vol. 84, N° 2, 1994.

66- T.F.Homer dixon, « **on the threshold: Environmental changes as causes of Acute conflit** ». International security, Vol.16, Nº2, 1991.

67- Taylor(Lance),« **sustainable development : an introduction »**,world development, vol.24, N° 2, 1996

68- W.Schultz (Theodore,) **"Investment in Human capital** ". America economic Review, N.51 Jan 1961.

III- Reports :

1- brown (Nathom)**,"Arab judicial structure**. program on governance in the Arab region, undp, new York ,2001.

2- Business council for sustainable Development, **changing course: A Global Business perspective on Development and the Environment**. Cambridge : MIT press, 1992.

3- coré (François), **women and the Restructuring of employment**.Paris: l'observateur de l'OCDE, 1994.

4- E. Elliott (John),**« Joseph A. Schumpeter at 100 and theory of Economic Development at 72** ».Paper presented at : the meeting of the south western Economic Association, Houston, TX: [N.pb], 1983. Hans A. Jensen, « **J. A. Schumpeter as a Forerunner of T.S.Kuhn** ». paper presented at : the meeting of the Eastern Economic Association, Washington, D.C : N.pb, April 1978.

5- E.stiglitz (Joseph), « **toward a new paradigm for development : strategies, policies, and processes »,**paper presented at : united nations conference on trade and development (UNCTAD), Geneva, 19 October 1998.

6- International Institute for Democracy and Electoral Assistance [I D E A], I**nternational Electoral Standards Guidelines for Reviewing the legal Framework of Elections**. Halmstad, Sweden: Bulls Tryckeri, 2002.

7- K.duraiappah (amantha),« **sustainable development and poverty alleviation exploring the links** », report international institute for sustainable development (IISD), December 2002.

8- qizilbask (nozffar),«**on ethics and the economics of development**», university of east Anglia, school of economic and social studies,2002.

9- royal society, national academy of sciences, **population growth: resource consumption and sustainable world**.New York: national academy of scienses,1992.

10- Sen Amartya)**,"development as freedom",** undp, human development report 2002, new York: oxford university press, 2002.

11- Squire (Lyn),kanbur (Ravi)**,"The evolution of thinking about poverty: exploring the interaction»**. World Bank Report,September,1999.

12- Tillman. R, Budowski. M, **« poverty and exclusion: definition and use of concepts**, **elements of reformulation and first results for Switzerland** ». paper presented at : the annual conference of the research committee 19 on poverty, social welfare and social policy, Spain, university of Oviedo, 6-9 September, 2001.

13- un, economic and social commission for western asia, "**the Requirements of administrative development for E. government**" .regional workshop on E. govermnet, Sana'a, Yemen, 1-3 december 2003.

14- UNDP, **Human development report 1997**. new York: oxford university press, 1997.

15- UNDP, poverty roport 1998, new York: undp,1998.

16- UNDP,**reconceptualizing governance for sustainable human development : discussion paper**. new York: UNDP, 1997.

17- UNDP,UNEP, **world resources 1992-1993**.New York: oxford university press,1992.

18- United Nations :UNFPA,**"state of world population 2002: people, poverty, and possibilities"** ,2002 .

19- World Bank, **adjustment in Africa**. Washington: oxford university press, 1994.

IV- Websites:

1- Annan (Kofi), **« universality and indivisibility of Human rights »**, UN news center, 24 April 2003. http : //www.UN.org/apps/news/story.asp?

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

I- Les livres :

1- Arnaud (Emmanuel), berger (Arnaud),de pertuis (Christian), **Le développement durable.** Paris: Nathan, 2004.

2- Barhimi (Abdelhamid), **justice sociale et développement en économie Islamique**. Paris: pensée universelle 1993.

3- Barilari (André),Guidon (Marie- José), **institutions politiques**. 4e édition, paris: éditions Dolloz, 1997.

4- Battistella (Dario), **Théories des relations internationales.** 3e édition, paris: presses de sciences po, 2009.

5- Benyoub (Rachid), **Annuaire politique de l'Algérie**.2000, Alger: ANEP, 2000.

6- Bernstein (serge), **démocraties, régimes, autoritaires et totalitarismes au xx2 siècle**. paris: hachette, 1999.

7- Boudiaf (Mohamad), **ou va L'Algérie ?**.paris: Edition de L'Etoile, 1996.

8- Boukharine. N, **L'économie mondiale et L'impérialisme (1915)**. Paris: Anthropos, 1977.

9- Bourges Herve, **L'Algérie a l'épreuve du pouvoir**. Paris: Grosset, 1967.

10- Brahimi (Abdelhamid)**, L'économie Algérienne: Défis et en jeux**.2éme Ed, Alger: Edition Dahleb, 1991.

11- brille man (Jean), **les meilleures pratiques du management: au cœur de la performance**. 3éme Édition, paris: Édition d'organisation, 2001.

12- chaland (Gererad),Minces (Juliette), **L'Algérie indépendant: bilan D'une Révolution national**. Paris: Maspero,1972.

13- Charlier (Edward), **L'état et son droit : leur logique et leurs inconséquences**. Paris: Economica, 1984.

14- Chevalier (John jacques), **les grandes œuvres politiques de machiavel à nos jours**. paris: Armand colin, 1996.

15- Chossudovsky (Michel)**, La Mondialisation de la pauvreté : la conséquence du FMI et de la Bank mondial**. Alger: les editios EL-Hikma,2000.

16- Cubertafond (Bernard), **l'Algérie contemporaine**. Paris: PuF, 1998.

17- D. george (Avroff), **les grands étapes de la pensée politique**. 2 édition, paris: édition Dalloz, 1999.

18- De senarcleans (Pierre)**, La Mondialisation Théories: enjeux et débat**.2 édition, paris: Armand colin, 1998.

19- Duménil (Gérard), Löwy (Michael),Renault (Emmanuel), **Lire Marx**. Paris: press universitaires de France (P.U.F), 2009.

20- F. smets(Paul), **gestion responsable, développent durable: éthique et étiquettes pour notre avenir ?**. Bruxelles: Bruylant, 2003.

21- Faure (Christine)**,La Démocratie sans Les Femmes: Essai sur le Libéralisme en France**. Paris: PuF, 1985.

22- Faure (Justine),Prost (Yannick)**, Relations Internationales: histoire, questions régionales, enjeux**. Paris: Ellipses,2008.

23- Françoise Durand (Marie), (et all), **Atlas de la mondialisation**.5 édition, paris: press de science po, 2010.

24- Griffin (Keith), **Stratégies de Développement**. Paris: économica, 1989.

25- Henni (Ahmed), **Essai sur l'économie parallèle: cas de l'Algérie**. Alger: ENA G éditions, 1991.

26- J.J.Lavenue, **Algérie: la démocratie interdite**. paris: L'Harmattan, 1993.

27- Lénine, **L'impérialisme, stade suprême du capitalisme (1916)**. Paris: Le Temps des cerises, 2001.

28- Mancebo (François), **le développement durable**. paris: Armand colin, 2006.

29- Mény (yues),surel(yues), **politique comparée**.7e édition, paris: Montchrestien, 2004.

30- Morin (Edgar), **pour Et contre Marx**. Paris: Temps présent, 2010.

31- Papadhópoulos (Yannis), **démocratie directe**. paris: economica, 1998.

32- Paquin(Stéphane),**La Nouvelle économie politique internationale :Théories et enjeux**. paris: Armand colin, 2008.

33- Paquin(Stéphane),Deschenes(Dany),**Introduction Aux Relations Internationales :Théories, pratiques et enjeux**. Montréal (Québec): cheneliere éducation, 2009.

34- Philippe badre (Jean), delre (marie- José),pierre Ribaut(jean), **développement durable et devenir de l'homme**. Paris: l'harmattan, 2003.

35- Prévost(Paul),**développerl'exercice de cyberdémocratie**.canada :université de Montréal, 2004.

36- rousseau (jean jacques), **discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes**.paris: Garnier, Flammarion, 1971.

37- schneider (Ludovic), **100 questions pour comprendre et agir: le développement durable territorial**. paris: AFNOR éditions, 2010.

38- Sen (Amartya), **un nouveau modèle économique**. Paris: Odile Jacob, 2003.

39- Sudre (Frédéric), **Droit international et européen des droit de l'homme**. Paris: puF, 2002.

40- T. Renard (Marie),**La participation des Femmes a la vie civique**.paris: les Editions ouvrières, 1965.

41- Touchard (Jean), (et al), **Histoire des Idées politiques**. Paris: presses universitaires de France, 1963.

42- Tromper (Miche), **pour une Théorie Juridique de l'état**. Paris : presses universitaire de France, 1994.

43- Wolfgang (Freund), **La presse écrite au Maghreb: Réalités et perspectives**. Paris: presse université de paris, 1989.

44- yuette (veyret), **développement durable: approches plurielles.** paris: Hatier, 2005.

II- Les articles :

1- Abdoun (Rabah) ,«**un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994- 1998) ».** Les cahiers du CREAP, N°.46/67, 4éme trimestre, 1998 et 1er trimestre 1999.

2- BouyaGoub (Ahmed)**,« Entreprise publique structurel et privatisation »**. Les cahiers du CREAD, Algérie, N° 57, 2001.

3- Camau, (Michel), « **sociétés civiles Réelles et Téléologie de la Démocratisations** ». Revue international de politique comparée, vol.9, Nº2, 2002.

4- collette (Christophe),**« l'action internationale contre les changements climatiques: perspectives de l'après-Kyoto »**.Revue études internationales, vol.39, N°2 , Juin 2008.

5- de la Gorce (Paul-Marie)**, « la France et le Maghreb ».** politique Etrangère, N°4, 1995.

6- djeghloul (Abdelkader) , **« le multipartisme à l'algérienne »**. Maghreb-Machrek, N.127, janvier- mars 1990.

7- ducatenzeiler(Graciela)**,« Nouvelles approches a l'étude de la consolidation démocratique »**, revue international de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001.

8- fongang(Siméon),"**développement durable et développement human :quelles mesures ? ».** mondes en développement, tome 24, N°96, 1996.

9- fouger(Eddy) ,**« relation internationales et développement durable** ».politique étrangère, N°4, hiver 99/00.

10- Hermet (Guy) , **« Autoritarisme, Démocratie et Neutralité Axiologique chez Juan Linz ».** Revue international de politique comparée, vol.13, Nº 1, 2006.

11- Lello (Abderrahmane), **« la formation des salaires en Algérie entre l'économie administrée et L'ajustement structurel »**. Revue Algérienne d'économie et gestion, N°.2, Mai 1998, p.120

12- Léotard (François) **,« les enjeux stratégique de l'après guerre en méditerranée »**, les cahiers de l'orient, automne, 1995.

13- liabes (Djilali), **« projet de société : consensus, domination et légitimité »**. Revue Algérienne des sciences politique et des Relation internationales, Nº 0, 1984.

14- Louis Thiebault (Jean), **« Lipset et le conditions de la démocratie»**. Revue international de politique comparée, volume 15, mars 2008.

15- O'Donnell(Guillermo), **« Repenser la Théorie Démocratique : perspectives Latino- Américaines »**, Revue international de politique comparée, vol.8, N° 2, 2001.

16- Philippe Neuville(Jean)," **la qualité en question**."revue française en gestion, no 18, (mars, avril, mai) 1996.

17- Revue de collectivités locales, « **publication périodique du ministère de l'intérieur »**. indicateurs Alarmants, N°23, 1997.

18- Rouyer (Muriel), **« les promesses du constitutionalisme »**. Raison politique, N° 10, Février 2003.

19- sauret(Jacques) ," **efficacité de l'administration et service à l'administrât: les enjeux de l'administration électronique**".revue française d'administration publique, no 110, 2004.

20- Schedler(Andreas), « **comment observer la consolidation Démocratique ?** ». Revue international de politique comparée, vol.8, Nº 2, 2001

21- stora (Benjamin),« **conflits et champs politiques en Algérie »**.Politique Etrangère, N°2, 1995.

III- Les études non publiées:

1- N.L.kacha, **« La situation et les aspirations de la femme algérienne ».** Thèse de 3 éme cycles, paris: Sorbonne, 1979.

2-Les rapports :

1- .PNUD, **rapport mondial sur le développement humain 1999 : la mondialisation a visage humaine**. Bruxelles : de Boeck & lancier, 1999, p.16 و

PNUD, **rapport mondial sur le développement humain, 1990: définir et mesurer le développement humain,** paris: economica,1990.

2- Commission mondiale sur l'environnement et le développement**,"notre avenir à tous".** new York: nations unies,1987.

3- Delalande (Daniel), **croissance Economique**. Les cahiers français, Découverte de L'économie, 1, concepts et mécanismes, La documentation française, No.279, 1997.

4- may (Julian),"**an elusive consensus: definition, measurement and analysis of poverty"**.in: undp, **choices for the poor: lessons from national poverty strategies**. New York: undp, 2001.

5- PNUD, **rapport mondial sur le développement humain 1994 :les nouvelles dimensions de la sécurité humaine**. paris: Econmica, 1994.

6- PNUD, **rapport mondial sur le développement humain : approfondir la démocratie dans un monde fragmenté**. Bruxelles: book université, 2002.

7- PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain1995**,paris: economica, 1995.

a. PNUD, rapport mondial sur le développement humaine, 1992.

8- PNUD,**rapport mondial sur le développement humain 1999: la mondialisation a visage humaine**.

9- undp, **poverty report 1998**, new York: undp,1998.

3- Website :

1- Humbey (carolin), deffobis (Héloïse), **« démocratie participative »**, mars 2005.

http://www.formater.com/ressources/telechargement/article/democratieparticipative.Pdf

2- Julian (serey), **«entretien sur la démocratie** » http://www.asmp.fr

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الفروقات الترسيمية بين الحداثة وما بعد الحداثة	135-136
(02)	دخول الدولة من البترول والغاز (بملايين الدنانير بالأسعار الجارية).	216
(03)	إعادة جدولة الديون	239
(04)	المديونية الجزائرية خلال مراحل التثبيت الاقتصادي	240
(05)	تطور المديونية الجزائرية (بمليار دولار أمريكي)	244
(06)	إجراءات السياسة النقدية والمالية	245-244
(07)	إجراءات تحرير التجارة الخارجية	247-246
(08)	الإجراءات المصاحبة لبرنامج التعديل الهيكلي	248
(09)	الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي	249
(10)	الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن	249
(11)	نسبة المشاركة السياسية في انتخابات 12 جوان 1990	252
(12)	ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990.	252
(13)	مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	258
(14)	مؤشرات قياس جودة الحكم	274
(15)	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003- 2007)	276
(16)	الاتجاهات الديمغرافية في الجزائر	299
(17)	أثار التغذية على الصحة	364
(18)	ترشيد السياسات البيئية و تحقيق التنمية	375-374
(19)	الأطراف أصحاب المصلحة في مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	385-384

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أبعاد التنمية المستدامة	77
(02)	الأهداف الإيكولوجية ومدى ارتباطها مع بعضها	79
(03)	الإطار التكاملي لأبعاد ومكونات التنمية الإنسانية المستدامة	88
(04)	هيكل سوق العمل في الجزائر	290
(05)	دور الانتخابات الديمقراطية في ترسيخ الديمقراطية	310
(06)	برنامج تعزيز إدارة الحكم	341
(07)	العوامل المؤثرة على الصحة	365
(08)	ارتباطات الطاقة مع المجالات الأخرى للتنمية الإنسانية المستدامة	386

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ- ر
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التنمية في الجزائر	
تمهيد	12
المبحث الأول: نظريات التحديث	13
المطلب الأول: الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة	13
المطلب الثاني: نظرية المراحل لروستو والنظرية الكينزية	20
المطلب الثالث: نظرية شومبيتر	28
المبحث الثاني: المقاربات النظرية الماركسيه	31
المطلب الأول: الماركسيه	31
المطلب الثاني: مدرسة التبعية	38
المطلب الثالث: نظرية النظام العالمي	45
المبحث الثالث: المقاربة التنموية الجديدة في عصر العولمة: التنمية الإنسانية المستدامة	52
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تغير مفهوم التنمية	52
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة	69
المطلب الثالث: التعاون الدولي لأجل التنمية	92
المطلب الرابع: الفقر من منظور التنمية الإنسانية المستدامة	102
خلاصة الفصل	111
الفصل الثاني: التصورات ما بعد الحداثية لعلاقة الديمقراطية بالتنمية	
تمهيد	113
المبحث الأول: الحداثة والتفسيرات النظرية لعلاقة الديمقراطية بالتنمية	114
المطلب الأول: مفهوم الحداثة	114

المطلب الثاني: مدرسة المؤشرات	122
المطلب الثالث: نظريات مراحل النمو و إشكالية علاقة المتغير الاقتصادي بالمتغير السياسي	129
المبحث الثاني: المقاربة الديمقراطية في عالم ما بعد الحداثة: الديمقراطية التشاركيه	132
المطلب الأول: ماهية ما بعد الحداثة	132
المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية التشاركيه	147
المطلب الثالث: مبادئ الديمقراطية التشاركيه	162
المبحث الثالث: سياسة ما بعد الحداثة: الرأسمالية و الديمقراطية و التنمية	176
المطلب الأول: الرأسمالية وقيم التنمية الجديدة في ظل الديمقراطية التشاركيه	177
المطلب الثاني: السوق والفرص الاجتماعية للديمقراطية التشاركيه	182
المطلب الثالث: الإنصاف/العدالة و النمو الاقتصادي و التنمية التشاركيه	190
خلاصة الفصل	205
الفصل الثالث: واقع التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	207
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في عملية التنمية في الجزائر	208
المطلب الأول: العوامل الداخلية لعملية التنمية: المخطط الاشتراكي للتنمية	208
المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التنمية	230
المطلب الثالث: عوامل التغير في عملية التنمية الاشتراكية: التحولات السياسية	250
المبحث الثاني: ديناميكية التجربة الإنمائية بعد الإصلاحات	254
المطلب الأول: التحول إلى النظام الليبرالي: إعادة البناء الاقتصادي	254
المطلب الثاني: توسيع إطار المشاركة السياسية و تعميق مبادئ الديمقراطية	267
المبحث الثالث: تقييم مستوى التنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر	270
المطلب الأول: المؤشرات السياسية لقياس درجة التطور التنموي	270
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لقياس التنمية	284

خلاصة الفصل	301
الفصل الرابع: سياسات تفعيل الديمقراطية التشاركيه لأجل التنمية في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية	
تمهيد	303
المبحث الأول: إعمال حقوق الإنسان و خلق آليات للتقييم	304
المطلب الأول: إعمال حقوق الإنسان في المشاركة السياسية	304
المطلب الثاني: خلق آليات للتقييم الديمقراطي و رفع مستويات الأداء التنموي	321
المبحث الثاني: اعتماد سياسات وطنية متمحورة حول حاجات المواطن	336
المطلب الأول: تكريس مبادئ الحكم الراشد و مكافحة الفساد لأجل التنمية	336
المطلب الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري و تنمية القدرات	351
المطلب الثالث: تطوير النسق الإنتاجي المستدام	366
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لمسار استراتيجيات التنمية والديمقراطية في الجزائر	387
المطلب الأول: السيناريو الخطير	387
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي	394
المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي	400
خلاصة الفصل	405
الخاتمة	407
قائمة المراجع	415
قائمة الجداول والأشكال	461
فهرس المحتويات	464
الملخص	

الملخص

الملخص:

نظرا للعلاقة المتداخلة بين الاقتصاد والسياسة، يؤكد أغلب الدارسين في هذا المجال أنه لا يمكن حدوث التنمية بمفهومها الشامل دون التركيز على كل من العاملين الاقتصادي والسياسي على حد السواء، لأن كل ظاهرة سياسية تحمل في طياتها متغيرات اقتصادية ومن جهة أخرى، كل ظاهرة اقتصادية ما هي إلا أحد محركات العملية السياسية سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي.

انطلاقا من هذه المنظومات والرؤى، بنينا إشكالية موضوع بحثنا هذا الذي يعالج مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة كمنظور اقتصادي – سياسي معقد وبما أن التنمية في مفهومها الجديد الذي جاءت به العولمة لا تمثل طرح مستقل عن النظريات التنموية لمرحلة الحداثة بل تأخذ هذه المقاربة كمرتكزات تأسيسية لها مبادئ وأفكار وفرضيات من نظريات الحداثة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قدمت المقاربة الجديدة للتنمية مبادئ انطلاقا من الانتقادات لكن يبقى التأكد من قبل الباحثين على لبيرالية المفهوم البديل للتنمية.

ومنه حاولنا في إطار هذه الدراسة أن نحدد البناء التكاملي لمفهوم التنمية الإنسانية المستدامة كمتغير محوري في هذا البحث، وكيف يمكن للديمقراطية التشاركية أن تساهم في هذا البناء بالإسقاط على حالة الجزائر كدولة تسعى إلى التطور.

Abstract

Given the interrelationship between economics and political science, most researchers in the field stress the fact that the concept of comprehensive development could not be materialized without taking the economic and political factors alike into account, for on the one hand, any political phenomenon implies economic variables, and on the other, any economic phenomenon lies behind the political process, whether nationally or internationally.

These realities and visions constitute the rationale of our paper, which approaches sustainable development from a complex politico-economic angle. Development in its new globalization concept does not constitute a different approach from the development theories of the modernization stage and draws upon the principles, fundamentals and hypotheses of these theories in laying its own foundations, while it has come to afford principles resulting from the criticism that was leveled at it. Yet, researchers always focus on the liberalization of the alternative concept of development.

Thus, we attempt in this paper to determine the overall structure of the concept of sustainable development as a central variable in the theme under discussion, while showing how participative democracy may contribute in such structuring through a projection on the case of the developing country of Algeria.